ارنست ماندل

النظرية الاقتصادية الماركسية

الجزء الأول

نقله إلى العربية

جورج طرابيشي

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت

النظرية الاقتصادية الماركسية

الطبعة الأولى
١٩٧٢

ارنست ماندل

النظرية الاقتصادية الماركسية

الجزء الأول

نقله إلى العربية

جورج طرابيشي

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت

اهـــداء المؤلف

الى ذكرى أبي

هنري مانديل

الفكر الجسور والقلب الكريم

الذي هداني إلى مذهب ماركس

وعلمني أن أحارب

الاستغلال والاضطهاد في مختلف أشكالهما

حتى يمكن للبشر أن يصبحوا إخوة

مقدمة الطبعة الفرنسية الثالثة

لقد أُنجز تحرير هذا الكتاب في أيار ١٩٦٠ ؛ وقد كُتب قسمه الأكبر قبل سنة ١٩٦٠ . اذن فثمة عشر سنوات قد انصرمت منذ ذلك الحين . ولم يترك لنا النشاط النضالي الوقت الكافي لندمج في هذه الطبعة الثانية جميع نتائج الأبحاث العالمية في التاريخ والاقتصاد التي أُضيفت خلال هذا العقد إلى تلك التي حاولنا تحرير هذا البحث على أساسها . وما يزيد في أسفنا ان ثمة إسهامات هامة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لافريقيا ما قبل الاستعمار وللزنوج الامريكان نُشرت خلال هذه الفترة ، قد تسمح بجهد اضافي لـ « نزع الطابع الغربي » عن المادة ، كما تمنينا في مقدمة الطبعة الأولى .

ومن بين التطورات الجارية التي تتطلب تحديثاً لكتابنا ، يستحق تطور رأسمالية الاحتكارات في البلدان الامبريالية وتطور الاقتصاد السوفياتي عناية خاصة . فقد أعدنا كتابة قسم من الفصل الخامس عشر ، لنأخذ في الحسبان ، بصورة أوسع ، التحولات التي تمت في الاقتصاد السوفياتي منذ موت ستالين . فحاولنا أن نبرز بشكل أوضح ما يبدو لنا انه تناقضات وقوانين تطور اقتصاد فترة الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية ، بوجه عام . وتضيف ظروف الانحطاط البيروقراطي الدولة العمالية ، التي ينمو فيها هذا الاقتصاد في الاتحاد السوفياتي منذ أربعة عقود ، تناقضات خاصة .

أما فيما يخص تطور اقتصاد البلدان الامبريالية ، فقد اقتنعنا مذاك بأن طوراً ثالثاً قد بدأ في تاريخ الرأسمالية ، يمكن تسميته طور «الرأسمالية الجديدة» ، أو «الرأسمالية في أفولها » (Spätkapitalismus ، في الالمانية ، هو بلا ريب تعبير أكثر ملاءمة) ويجب تفسيره ، كما بالنسبة لطوري رأسمالية المزاحمة الحرة والامبريالية ، بثورة صناعية

جديدة وبتعديل أساسي في البيئة التي ينمو فيها نمط الانتاج الرأسمالي. وانه لمن المسلّم به ان هذا الطور الثالث في تاريخ الرأسمالية يتميز في آن واحد بنفس القوانين العامة لتطور الرأسمال التي بيّنهـا ماركس ، وبسير معدّل للنظام في إطار هذه القوانين ، تحت التأثير الأساسي لهذين العاملين اللذين ذكرناهما . لذا فإن هـذا الطور الثالث استمرار ونفي جزئي للطور الامبريالي في آن ، مثلما كان الطور الامبريالي استمراراً ونفياً جزئياً لطور رأسمالية المزاحمة الحرة في آن .

ولكي يكون عملنا جيداً ، كان يفترض أن نحرر الفصل الرابع عشر من جديد . لكننا لم نتمكن من القيـام بذلك في الوقت المحدد لهذه الطبعة الثانية . فاكتفينا بإضافة مقال موجز ، كُتب سنة ١٩٦٤ يلخص بعض الأفكار التي يجب دمجهـا في تحليل شامل لطور الرأسمالية الثالث ، كملحق للفصل الرابع عشر القديم المعدّل قليلاً.

ليست المعارف الجديدة المكتسبة في حقل التاريخ الافريقي،أو الخاصة بالسير الحالي للاقتصاد الامبريالي أو للاقتصاد السوفياتي سواء بسواء ، بنتاج أعمال نظرية خالصة . فقد أتى تقدم الممارسة الثورية بحافز، وأحياناً بإسهام حاسم، لتقدم النظرية الماركسية. وقد ازداد أكثر فأكثر التفاعل بين الاثنين خلال السنوات العشر الأخيرة، هذا التفاعل الذي كنا تمنينا انتعاشه ، في « مدخل » الطبعة الأولى للكتاب .

لقد أشرنا ، عام ١٩٦٠ ، إلى اننا قد خرجنا توّاً من ربع قرن من تشويه النظرية الماركسية ووقوف تطورهـا . ونستطيع اليوم أن نحيّي بارتياح بعثاً عالمياً للاهتمام بهذه النظرية ، بما فيهـا اتجاهها الاقتصادي . ويؤدي تجديد الاهتمام هذا ، حتمياً ، إلى تجديد في الممارسة النظرية . فلم يذهب سدى نداؤنا إلى الماركسيين الشباب لمتابعة العمل الذي بدأناه في حقل من الحقول. وبعد أيار ١٩٦٨ ، لم نعد نحتاج إلى التأكيد على أن هذه الممارسة النظرية ليست بدون علاقة بانتعاش الممارسة الثورية لجماهير أوسع .

بيد ان ردود الفعل التي أثارها صدور كتابنا جـاءت معبرة تعبيراً كافياً عن المرحلة التي تم بلوغها في هذا البعث للماركسية الخلّاقة . لا يمكننا القول ان الكتاب قد جهله النقـاد أو سكتوا عنه ، كما كان متوقعاً أن يحصل لو أنه صدر قبل ذلك بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة . لكننا ما زلنا بعيدين عن نقد نظري بالمعنى العميق للكلمة .

ان كتاب « النظرية الاقتصادية الماركسية » قـد نُشر ، أو هو في الطريق إلى ذلك ، في حوالي عشر لغات ، خلال ثماني سنوات بعد صدوره بالفرنسية . وقد تم

نقاشه في حوالي خمسين نشرة ، بعضها أبدى أحكاماً وانتقادات جزئية أخذناها بعين الاعتبار في تحضير هذه الطبعة الثانية المنقحة[1] . لكن إذا استثنينا شذوذاً واحداً – ذا دلالة كافية ، والحق يقال ! – هو ما جاء في جريدة حركة « الشبيبة في سبيل مجتمع ديموقراطي » الالمانية ، « النقد الجديد » ، فليس هناك من محاولة جرت لنقد أو دحض أو حتى الاشارة ، بشكل منتظم ، إلى البعض الرئيسي من الاسهامات إلى النظرية الاقتصادية الماركسية التي يحتوي عليها هذا الكتاب والتي ندّعي انها كل

---

(١) تلك هي النقود الرئيسية للكتاب كما وصلتنا إلى اليوم : اسحق دويتشر في مجلة «الاقتصادي» (الانكليزية) ، ٢٢ أيلول ١٩٦٢ ؛ آندريه بارجوتيه في « الاقتصاد والسياسة » (الفرنسية) ، حزيران – تموز ١٩٦٣ ؛ بيار جوي في « النقد الماركسي » (الايطالية) ، أيار – حزيران ١٩٦٣ ؛ جورج ليشتهايم في « نظرة عامة Survey » (الانكليزية) ، تشرين الأول ١٩٦٣ ؛ سيرج بريسيانفير في « دفاتر الاي . اس . ايه . آ . » (الفرنسية) ، سلسلة س – ٧ ، آب ١٩٦٣ ؛ بيار فرميلين في « الاشتراكية » (الفرنسية) ، تشرين الثاني ١٩٦٢ ؛ الاستاذ بيات فرانسن في « وجهات نظر اشتراكية » (الالمانية) ، العدد الثالث ، ١٩٦٢ ؛ روبير فوسيرت في « الاكسبرس » (الفرنسية) ، ١٠ أيار ١٩٦٢ ؛ الاستاذ هـ . فان لوفن في مجلة « الاقتصادي » (الهولندية) ، أيار ١٩٦٤ ؛ ج. م. فيلسان في « كفاح » (الفرنسية) ، ٥ تموز ١٩٦٣ ؛ خوسي بلاسكو في « نشرة اعلام ندوة الدراسات السياسية » في جامعة السلامانك (اسبانيا) ، العددان ٢٩ – ٣٠ ، ١٩٦٣ ؛ لوسيان لورا في « العقد الاجتماعي » (الفرنسية) ، أيار – حزيران ١٩٦٤ ؛ مكسيميليان روبيل في « السنة الاجتماعية ١٩٦٣ » (المنشورات الجامعية الفرنسية – باريس ، ١٩٦٤) ؛ دوف بارنير في « الهامشمار » (العبرانية) ؛ هـ. ن. ديكينسون في « مجلة اليسار الجديد » (الانكليزية) ، العدد ٢١ ، تشرين الأول ١٩٦٣ ؛ رودي سوبيك في مجلة « براكسيس » اليوغسلافية ، العدد ٢ ، ١٩٦٦ ؛ يوان دايفيس في « المجتمع الجديد » (الانكليزية) ، ١٢ كانون الأول ١٩٦٨ ؛ موريس دوب في « نجمة الصباح » (الانكليزية) ، ٢ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ فالتر فيشر في مجلة الحزب الشيوعي النمساوي « السبيل والهدف » ، كانون الأول ١٩٦٨ ؛ ميخائيل كيدرون في « الاشتراكية العالمية » (الانكليزية) ، نيسان – أيار ١٩٦٩ . يجب أيضاً ذكر بعض الرسائل الشخصية التي وصلتني والتي غالباً ما تحتوي على انتقادات تفصيلية حكيمة ، وخاصة رسالة صديقي المأسوف عليه رومان روسدولسكي ، وآندريه رينار ، واوسكاو لانج ، وجاك ديفاي ، وجان بابي . واني أنتهز هذه الفرصة لاشكر بريان بيرس الذي نقل كتابي الى الانكليزية وقام بعمل هائل في فحص جميع ملاحظات المراجع ، الأمر الذي سمح لي بتصحيح أخطاء عديدة .

منسجم وطريف[٢] .

فلنكتف بمثل واحد . ان محاولة روزا لكسمبورغ معروفة في إثبات استحالة تراكم الرأسمال (تحقيق فائض القيمة) خارج وسط سابق للرأسمالية . اننا نعتقد ان هذه المحاولة قد فشلت . لكننا نظن ان روزا في الوقت نفسه قد وصفت وحللت الحركة الواقعية للرأسمال، التي تبدأ بالفعل انتشارها من « مركز » رأسمالي إلى «محيط» غير رأسمالي . فما هو إذن قانون هذه الحركة العام ؟ أو بالأصح : هل يمكن اعتبار فرضية روزا مجرد مظهر خاص لظاهرة أكثر عمومية ؟

لقد سعينا إلى الاتيان بجواب إيجابي على هذا السؤال في كتابنا . وفي رأينا ان ما حدست فيه روزا ، هو القانون العام القاضي بأن تكون حركة الرأسمال وانتشاره وتراكمه ، محددة بوجود ظواهر تبادل غير متساوٍ ضمن نمط الانتاج الرأسمالي نفسه . وليس التبادل غير المتساوي – أي تحويل القيمة – بين وسط ما قبل رأسمالي (أو زراعي) ووسط صناعي ، في هذا الحال ، سوى مظهر خاص لتبادلات غير متساوية بين أمم ، ومناطق وفروع اقتصادية وصناعية في مستويات مختلفة من الانتاجية . ودون وجود هذه الفوارق (أي في الحال الفرضي حيث تكون معدلات الربح وفائض القيمة والتراكم متماثلة تماماً في جميع البلدان والمناطق والفروع الصناعية) ، سوف يميل

---

(٢) نشير إلى مقال فولفغانغ ميولر : « النظرية الاقتصادية الماركسية وطابع البضاعة البدّي Fétichiste – ملاحظات نقدية حول طرفة إرنست ماندل » الصادر في مجلة « النقد الجديد » ، في العددين ٥١ – ٥٢ (شباط ١٩٦٩) . هذا الكاتب ، الذي يجهد للعودة إلى أفضل تقليد ماركسي ، يرتكب خطأ الخلط بين السيرورة العلومية (إبستومولوجية) والسيرورة التاريخية الموضوعية .

لقد حدّد ماركس أنه لا يمكن فهم أصول التبادل طالما لم يتم فهم طبيعة البضاعة ، وإن هذا الفهم يتطلب الكشف عن الطبيعة البدّية للبضاعة ، المرئية فقط بعد تطور سابق للانتاج الرأسمالي ، الشكل الوحيد للانتاج البضاعي المعمّم . لكنّ ماركس لم يدّع أبداً أن بداية تبادل معمّم ، أي بداية إنتاج بضاعي ضمن اقتصاد ما زال ينتج بشكل رئيسي قيماً استعمالية وذلك قبل ولادة نمط الانتاج الرأسمالي بزمن طويل؛ لم يدّع أبداً أن بداية كهذه هي خالية من أي قانون ولا تناسب أي ديالكتيك موضوعي، – بسبب أن تقسيم العمل ليس عاماً فيها بعد، وان الأسس الاجتماعية لانتاج بضاعي معمّم ما زالت ، بالتالي ، غائبة عنها . إن كتاب « أسس نقد الاقتصاد السياسي » لماركس مليء بإشارات إلى العكس؛ وإن محتوى الفصول الأربعة الأولى لمؤلفنا هو مطابق لهذه الاشارات . سوف نعود في مكان آخر إلى هذا النقاش مع فولفغانغ ميولر ، الذي لا يمكنه إلا أن يكون مجدياً .

النظام سريعاً إلى الركود بمساعدة التركز والاحتكارات . ان تراكم الرأسمال، كحركة الأنهر ، يحتاج إلى فروق في الارتفاع . ودون هذه الفروق ، تتعرض الحركة إلى التوقف .

والحال اننا ، إذا فهمنا ذلك ودمجنا هذا التحليل في رؤية شاملة للحركة التاريخية للرأسمالية ، نستدرج إلى الاستنتاج ان هذه الظواهر، ظواهر فروق الارتفاع والتطور الاقتصادي وفوارق مستويات الانتاجية والتبادلات غير المتساوية التي تنتج عنها ، بعيدة عن أن تكون نتيجة ماض منصرم ، يفلت من تأثير الرأسمال (أي وجود بلدان أو قطاعات ما زال يغلب فيها نمط انتاج ما قبل الرأسمالي) **يمكنها ويجب أن تنتج عن حركة الرأسمال عينه .**

تنتج الرأسمالية بذاتها التخلف (تخلف بلدان ومناطق وفروع اقتصادية وصناعية) كما تعيد بشكل ثابت انتاج قطاعات طليعية من حيث التقانية أو من حيث شروط استثمار الرأسمال . ان تطور الرأسمالية هو أيضاً تطور التخلف . والرأسمالية ، هي الوحدة الديالكتيكية بين التطور والتخلف ، الأولى تحدد الثانية بالضرورة .

لقد صاغ غيرنا ، وباستقلال عنّا ، اطروحة مماثلة ، على الأقل فيما يختص ببعض جوانبها الجزئية [٣] . وفي كتابنا توجد هذه الاطروحة في الوقت نفسه في تحليل

---

(٣) علينا في هذا الصدد التنويه بصورة خاصة بمؤلف آندريه غوندر فرانك : « الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية » (مونثلي ريفيو برس ، نيويورك ، ١٩٦٧) . يجمع فيه غوندر فرانك استدلالاً مماثلاً لاستدلالنا مع تحليل مفصل للتاريخ والحاضر الاجتماعيين - الاقتصاديين في البرازيل والشيلي . بيد أنه يتخطى هدفه حيث لا يميز ، بما فيه الكفاية من الوضوح التصوري ، مشكلة دمج النتاج الاجتماعي الفائض لبلد معين في السوق الرأسمالية عن مشكلة نمط الانتاج الخاص الذي يهيمن في هذا البلد . في الواقع ، لنفهم انتشار الرأسمالية في العالم (وخاصة في البلدان المسماة بـ «العالم الثالث») من القرن السادس عشر إلى أيامنا ، علينا أن نميز بين ثلاثة أصناف من الظواهر : نمط الانتاج المهيمن في أنحاء مختلفة من العالم (في الزراعة ، والمناجم ، والصناعة) ، ودرجة اندماج نمط الانتاج هذا في السوق الرأسمالية العالمية ؛ والتحولات التي يحدثها هذا الاندماج ضمن نمط الانتاج المهيمن في كل بلد . وبين هذه الأصناف الثلاثة من الظواهر ، لا يوجد تماثل تلقائي ولا تناسب آلي . لقد عرفنا أنماط انتاج عبودية وشبه اقطاعية و« آسيوية » اندمجت بشكل متزايد في السوق الرأسمالية العالمية خلال أكثر من قرن (انظر : مزارع جزر الهند الغربية ومزارع جنوبي الولايات المتحدة بين ١٦٥٠ و ١٨٠٠ من جهة، و ١٦٥٠ و ١٨٥٠ من الجهة الأخرى؛ واقتصاد أقسام كبيرة من أوروبا الشرقية ←

أصول الرأسمالية وتحليل حركة تساوي معدل الربح وتحليل الامبريالية وفي نظرية الازمات وفي تحليل عصر افول الرأسمالية . وحتى الاقتصاد البرجوازي ، في يومنا ، يعيد اكتشاف هذا الجانب من الأشياء في تناوله مشكلات اقتصاد المناطق في البلدان الامبريالية . وفي الوقت الذي يحظى فيه ديالكتيك التبادلات غير المتساوية بحالية محرقة ، سواء فيما يخص اقتصاد البلدان المسماة بالمتخلفة أو العلاقات الاقتصادية بين البلدان المسماة بالاشتراكية ، انه مدهش على الأقل أن لا يكون أي ناقد قد أدرك المشكلة العامة التي حاولنا اثارتها في هذا الصدد وأن لا يكون أحد قد ناقش الحل المقترح أو جابهه بحل آخر .

بيد اننا نكون على خطأ إذا تذمرنا . فبعث الماركسية الخلاّقة والنقدية هو واقع ، على الصعيد العالمي . وفي السنوات القادمة ، سوف تتقدم الصياغة النظرية بالسرعة نفسها التي تتقدم بها حالياً الممارسة الثورية . ان أيار ١٩٦٨ في فرنسا (شأنه شأن انتعاش ثورة المستعمرات الذي نشهده حالياً) ، وهو نفسه نتاج استدراكات نظرية أكثر غنى ، مثلما هو نتاج تناقضات اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية أكثر حدة ، ينفذ إلى تعميق النظرية الماركسية وإغنائها . وسوف يسمح هذا بدوره بزيادة القوة الضاربة للمنظمات الماركسية الثورية وللحركات الجماهيرية نفسها ـ بقدر ما يدخل النقد الثوري للمجتمع في الجماهير . ان المرحلة الحالية ، مرحلة ما زالت وسيطة وانتقالية بين « ماركسية » البارحة الممسوخة الجامدة والمدرسية والمبسّطة ، وماركسية الغد ، اللامعة بكل بريقها الفريد ، ان هذه المرحلة ليست سوى لحظة عابرة ، لا غنى عن مكتسباتها ، لكن نقصها سوف يتم تخطيه قريباً .

وبقدر ما تترك لنا الممارسة المجال ، سوف تتجه أبحاثنا الخاصة في ثلاثة اتجاهات : تحليل أكثر عمقاً لتخلف البلدان المسماة بـ « العالم الثالث » ، وللحواجز (التي لا يمكن تخطيها في إطار السوق الرأسمالية العالمية) التي تعيق تحول التراكم البدائي للرأسمال النقدي إلى تراكم بدائي للرساميل الصناعية ؛ وتحليل لديالكتيك « التخطيط ـ البقاء الجزئي لمقولات السوق » في عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ؛ وتحليل

←والجنوبية أثناء القرن الثامن عشر ؛ والاقتصاد الصيني في القرن التاسع عشر) دون أن يحوّل هذا الاندماج ، المتزايد والفعلي ، نمط الانتاج هذا إلى نمط انتاج رأسمالي مهيمن ، أي دون أن يتحول الأقنان أو الفلاحون الصغار أو أشباه المؤاكرين إلى بروليتاريين « أحرار » ، أقتُلعوا من الأرض وأُرغموا إلى بيع قوة عملهم .

مفصل لطور الرأسمالية الثالث . لذا فان هـــذه المؤلفات الثلاثة التي أودّ كتابتها سوف تتابع العمل الذي بدأته في هذا الكتاب . لكن إذا التزم غيرنا بهذا وطبقوا منهج التنقيب الماركسي بنجاح أكبر من نجاحنـــا ، سوف نشعر بسرور كبير . اننا لمقتنعون ، أكثر من أي وقت آخر ، ان بعث الماركسية الخلاقة لا يمكن أن يكون سوى عمل جماعي ، وفي التحليل الأخير نتاج جماعي لتقدم النضـال الطبقي الثوري نفسه .

أول أيار ١٩٦٩ — إرنست ماندل

مدخـــــل

مفارقة غريبة تهيمن على موقف العالم الأكاديمي من النظرية الاقتصادية الماركسية . فمنذ نصف قرن من الزمن لاقت هـــذه النظرية اهتماماً نظرياً متنامياً وكانت موضع مداولات حماسية في الأوساط الجامعية ؛ إلا أنه أنكرت عليها كل فعالية عملية ، فقد كان يقول الاقتصاديون : ان اقتصاداً اشتراكياً « لا يمكن أن يعمل[1] » . أما اليوم فلا يماري أحد في أن النظرية الماركسية يمكن أن تكون دليـلاً (ليس بدون نجاح) للسياسة الاقتصادية لدول ، أسواء كانت كبيرة أم صغيرة ؛ لكنهـــا لم تعد تلقى في الأوساط الجامعية غير اللامبالاة أو الازدراء* . وإذا كانت تحظى أحياناً بدراسات أكثر تعمقاً ، فليس ذلك بدلالة قيمتها الذاتية ، إنمـــا باعتبارها فرعاً ثانوياً من ذلك « العلم » الجديد المسمى « السوفييتولوجيا » ، هـــذا إذا لم يكن في إطار علم أغرب أيضاً هو « الماركسولوجيا » ...

إن أي امرىء يؤمن بصحة منهج التنقيب الماركسي وبالنتائج التي أفضى إليهـــا – والمؤلف يؤيد بلا تحفظ وجهة النظر هذه – يستطيع بالطبع أن يرد بأنه ليس في

---

* يصف ج . م . كينز « رأسمال » ماركس بأنه « كتاب مدرسي اقتصادي بال ... ليس مغلوطاً من وجهة النظر الاقتصادية فحسب ، بل أيضاً خال من الفائدة ومستحيل التطبيق بالنسبة إلى العالم الحديث »(٢). ويرى أ . أ . بيرل ان « اقتصاد ماركس السياسي قد تجوزز وبات مدحوضاً »(٣). ويؤكد فرانسوا بيرو ان « ما من ميل من الميول المزمنـــة (للرأسمالية ، التي كشف ماركس النقاب عنها) يمكن البرهان عليه منطقياً كما لا يمكن إثباته باللجوء إلى الملاحظة العلميـــة »(٤) . ويكتب ريمون آرون : « لم تعد الماركسية تحتل من مكان تقريباً في ثقافة الغرب ، ولا حتى في فرنسا وايطاليا حيث ينتمي علنـــاً قسم هام من الانتلجنتسيا إلى الستالينية . وعبثاً نبحث عن عالم اقتصادي جدير بهذا الاسم يمكن وصفه بأنه ماركسي بالمعنى الدقيق للكلمة (٥) » الخ ..

ذلك ما يدهش . أفليس العلم الأكاديمي « في خدمـــة الطبقة السائدة » ؟ ألا يخوض العالم الرأسمـالي « صراعاً حتى الموت » مع « الكتلة الاشتراكية » ؟ أليست النظرية الماركسية سلاحاً أساسياً من أسلحة هـذه « الكتلة » ؟ أليس خدم الرأسمالية مرغمين على القيام بتشويه منتظم لسمعة كل ما يخدم خصومهم الطبقيين ؟

فبعد هـــذا ، ألا يكون الكسادُ المفروض على الماركسية في الغرب مظهراً من مظاهر صراع الطبقات عينه ، ومؤكداً بالتالي بصورة غير مباشرة صحة الموضوعات الماركسية . إن هذه المحاججة تجازف فعلاً في أن تقودنا إلى حوار الصم هـذا الذي يفرزه تبادل الشتائم « التكنيكية » بين الماركسيين وأنصار التحليل النفساني ...

نحن لن ننكر أن هناك حبة من الحقيقة في هـذه التوكيدات ، لكن مجرد حبة ليس إلا ! ولو أمعنا النظر دونما أوهام ولا حياء كاذب في كل العالم الذي تتكون وتتحارب فيه الأفكار ، لما أمكننا أن نماري في أننـا نلقى فيه عدداً لا بأس به من الماجنين والوصوليين ، ومن الناس الذين يبيعون قلمهم ودماغهم لمن يدفع ثمناً أكبر ، أو الذين يعدلون خلسة مسار فكرهم إذا ما هدد بتأخير ترفيعهم . ولا بد بالأصل من أن نضيف ان الاتحاد السوفياتي ، المتمتع بقدرة مادية متنامية ، يمارس هو الآخر منذ بضعة عقود تأثيراً من نفس النوع على ذلك العالم كله .

بيد أنه ما من ماركسي جدير بهذا الاسم ، ووفي للتقاليـد العلمية الكبيرة لكارل ماركس عينه ، يستطيع أن يرجع مشكلة تطور الأفكار إلى مجرد مسألة فساد مباشر (بدافع المصلحة الشخصية) أو غير مباشر (تحت ضغط الوسط المحيط) . لقـــد حدد ماركس وانجلز أكثر من مرة بأن تاريخ الأفكار يتبع ديالكتيكه الخاص ، وان الأفكار تتطور بدءاً من معطيات يرثها جيل عن آخر ، وعن طريق تصادم المدارس المتنافسة (انظر رسالة أنجلز إلى ف . مهرينغ بتاريخ ١٤ تموز ١٨٩٣) . والتحديد الاجتماعي لهذه الصيرورة ينصب في أساسه على مادة محددة على هذا النحو ، بتناقضاتها الخاصة وما فيها من إمكانيات « انفجار » في اتجاهات متباينة .

نوه رودولف هلفردينغ عن صواب عند تعليقه على « نظريات حول فضل القيمة »، التي كان ينبغي أن تؤلف المجلد الرابع من « الرأسمال » ، إننا حيال دراسة عن التطور الجدلي للأفكار على أساس منطقها الخاص وتناقضاتها الداخلية . والواقع أن ماركس لم يدخل في حسابه العامل الاجتماعي إلا بوصفه تفسيراً لآخر محرّك في هـذا التطور ، لا بوصفه تفسيراً مباشراً (٦) .

والحال أن التراث الماركسي يلخص تطور الاقتصاد السياسي البورجوازي ، أي « الرسمي » أو « الأكاديمي » ، في ثلاث مراحل ، تطابق كل منها مرحلة من تطور الرأسمالية. ففي مرحلة صعود البورجوازية إلى مركز الطبقة السائدة، انطلق الاقتصاد السياسي ليفتتح الواقع الاقتصادي : إنهـــا مرحلة صياغة نظرية القيمة – العمل ، من وليام بيتي إلى ريكاردو . ثم جاءت المرحلة التي خاضت أثناءها الطبقة البورجوازية صراعاً طبقياً متزايد الحدة مع البروليتاريا ، من غير أن تقصي مع ذلك الطبقات السائدة القديمة نهائياً : إنها المرحلة التي انبسطت فيهـــا على سعة سلسلة التناقضات الملازمة للنظرية البورجوازية عن القيمة – العمل ، فولدت المدرسة الماركسية من جهة ومختلف المدارس البورجوازية ما بعد الريكاردوية من جهة ثانية . وأخيراً ، وأثناء المرحلة الثالثة ، لم يبق أمام البورجوازية من صراع تخوضه ، بعد أن عززت نهائياً مراكزها السائدة ، غير صراع دفاعي مع البروليتاريا . إنها مرحلة أفول الاقتصـــاد السياسي البورجوازي . فقد تحول من علمي إلى تبريري صرف . واستبدلت في البداية نظرية القيمة – العمل بـ « الاقتصاد المبتذل » (الانتقائي) ، ثم بالمدرسة الحدّية أو بمدارس مختلطة تحقق التركيب بين الانتقائية والحدّية .

بيد أننا إذا ما حللنا تطور الفكر الاقتصادي الرسمي خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، أدركنا أن هذه اللوحة لم تعد كاملة . فمنذ أزمة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ الكبيرة يمكننا أن نكتشف بسهولة **مرحلة رابعة** في تطور الاقتصـــاد السياسي البورجوازي : مرحلة **النظرية ذات القيمة العملية الصرف** . فالتبرير الصرف ليس بوسيلة فعالة إلا طالمـــا يكون النظام مهدداً في دائرة النظرية وحدها . إلا أنه ، أي التبرير، يصبح مضحكاً وغير ذي معنى عندما يكون النظام مهدداً بالانهيار عملياً .

بدءاً من هذه اللحظة ، يرمي الاقتصاد السياسي عن كاهله بمعظم شواغله الأكاديمية ليصبح **تقنيةَ تدعيمٍ عملي للرأسمالية** . وهذه هي بالضبط الوظيفة التي يؤديها منذ « الثورة الكينزية » وإنشاء مختلف التقنيات القائمة على أساس الاقتصاد الرياضي * .

وهنا نلمس أحد جذور اللامبالاة التي تبديها الأوساط الاقتصادية « الرسمية » تجاه الماركسية في الوقت الراهن . ذلك أن الماركسية تختلط في أذهانهم بجميع مدارس

---

* انظر الفصل الثامن عشر ، الفقرتين : « الثورة الكينزية » و « الاقتصاد الرياضي أو انتصار الذرائعية » .

« الاقتصاد السياسي القديم » المركز على المشكلات الاقتصادية – الصغرى ، تلك المدارس التي كانت تكتفي بـ « التفكير المجرد » من غير أن تقدم طرائق لزيادة حجم الاستخدام أو لمواجهة عجز في ميزان المدفوعات . وأكثر من ذلك : ان الاقتصاديين المعاصرين الوحيدين الذين ينسبون إلى ماركس مكانة محترمة في تاريخ الأفكار الاقتصادية هم بالضبط الاقتصاديون الذين يعتبرونه رائداً للنظريات الاقتصادية–الكبرى الشائعة في الوقت الراهن*. ويبحث بعض الماركسيين هم أيضاً عن الوسيلة للبرهنة على أن قيمة ماركس تكمن قبل كل شيء في أنه « تحسس قبل الأوان » كينز ونظرية الدورات الاقتصادية وحساب الدخل القومي ...

لكن إذا كان الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية « الصرف » ، المفصول عن الشواغل العملية المباشرة ، قد تضاءل بصورة لا جدال فيها في عصرنا المتميز بانقلابات اجتماعية هائلة[11] ، فإن الذين ينسبون أنفسهم إلى الماركسية هم أنفسهم مسؤولون جزئياً عن أفول الاهتمام بالنظرية الاقتصادية الماركسية. ذلك أنهم يكتفون منذ حوالي خمسين عاماً بتكرار تعاليم ماركس في ملخصات عن « الرأسمال » يتضاءل احتكاكها يوماً بعد يوم مع الواقع المعاصر . ونحن نضع إصبعنا هنا على الجذر الثاني للمفارقة التي ذكرناها في البداية : عجز الماركسيين عن أن يقوموا من جديد للنصف الثاني من القرن العشرين بالعمل الذي أنجزه ماركس في القرن الماضي .

يعود هذا العجز قبل كل شيء إلى أسباب سياسية . فهو ناجم عن المركز التبعي الذي أعطي للنظرية في الاتحاد السوفياتي وفي الأحزاب الشيوعية ، إبان العهد الستاليني . فقد كانت النظرية عاملاً مساعداً للسياسية اليومية ، كما كانت الفلسفة القروسطية خادمة للاهوت . وقد عانت نتيجة ذلك من تشويه ذرائعي تبريري أصاب بوجه خاص النظرية الاقتصادية. ولما كان العهد الستاليني قد تميز علاوة على ذلك بحظر البحث النظري المستقل ، فقد أناخت دوغمائية جدباء بكل وطأتها على هذا التشويه التبريري ، مكونة بالتالي مجموعاً يثير نفور الأجيال الجديدة في الشرق كما في الغرب . ان فكراً جامداً ومشوهاً طوال خمسة وعشرين عاماً ** لا يعاود النهوض إلا ببطء ،

---

* نخص بالذكر شومبتر (٧) وهنري غيتون (٨) وكوندليف (٩) وآلفن هانسن (١٠) ، الخ ..

** « لا يكتشف المرء عندنا أي عمل خلاق جوهري في الماركسية–اللينينية . إن معظم نظريينا مشغولون بتقليب وترداد الاستشهادات والصيغ والاطروحات القديمة . ما العلم بدون عمل خلاق ؟ انه مدرسية بالأحرى ، انه فرض تلاميذ ، وليس علماً ؛ ذلك ان العلم هو قبل كل شيء خلق ، خلق شيء جديد لا تكرار ما هو قديم (١٢) » .

وبخاصة إذا كانت الشروط الاجتماعية التي تحدد،عند التحليل الأخير ، هذا الجمود ، لم تلغ بعد جذرياً .

إلا انهناك مع ذلك سبباً ثانوياً لهذا التوقف فيتطور الفكر الاقتصادي الماركسي، لا في الاتحاد السوفياتي والأحزاب المرتبطة به فحسب ، بل أيضاً في الغرب ، في جميع المدارس الماركسية التي ظلت مستقلة عن الاتحاد السوفياتي . انه سبب ناجم عن سوء فهم يتعلق بالمنهج الماركسي عينه .

يحـــدد ماركس ، في مقطع مشهور من مقدمته لـ « **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** » ، المنهج الذي يتوجب أن يتبعه كل عرض علمي للاقتصاد السياسي : الانطلاق من المجرّد لإعادة تكوين المحسوس[١٣] . وقــد استلهم العديد من المبسطين هذا المقطع ، كما استلهموا بنية مجلدات « **الرأسمال** » الثلاثة ، ليعيدوا دوماً من جديد، في شكل مختصر وغير مرضٍ غالباً ، البراهين الاقتصادية التي صاغهـا ماركس في القرن الماضي .

والحال انه **يجب عدم الخلط بين منهج العرض وتكوّن المعرفة** . فبقدر مـا ألح ماركس على ان المحسوس لا يمكن أن يفهم بدون أن يكون قد جرى أولاً تحليله في العلاقات المجرّدة التي تكوّنه ، ألح أيضاً على ان هذه العلاقات نفسها لا يمكن أن تكون نتـاج حدس عبقري محض أو قدرة على التجريد متفوقة ؛ ان هذه العلاقات يجب أن تنجم عن دراسة المعطيات التجريبية ، المادة الأولية لكل علم . وحتى ندرك ان هـــذا الرأي كان فعلاً رأي ماركس ، يكفي أن نقرن المقطع بصدد المنهج في مقدمة « **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** » بالنص التالي من مقدمة الطبعة الثانية من « **الرأسمال** » :

« بيد أن منهج العرض يجب أن يتميز قطعاً عن منهج التنقيب . **فالتنقيب لا بد أن يمتلك المادة بالتفصيل** ، ويحلل مختلف أشكال تطورهـــا ، ويبحث عن صلتها الصميمية . وإنمـــا **بعد إنجاز هذا العمل فقط** ، يمكن عرض الحركة الواقعية بصورة وافية . وإذا ما نجح ذلك ، وإذا ما عُكست حياة المادة فعلياً بصورة مثالية ، فمن الممكنأن يتكوّن لدى المرء شعور بأنهيقفحيال بناء قبلي»(التشديد من المؤلف)[١٤].

من هنا يتبين أن عرضاً يكتفي ، في منتصف القرن العشرين ، بأن يلخص بصورة أمينة إن كثيراً وإن قليلاً فصول « **الرأسمال** » المكتوبة في القرن الماضي، هو بالتأكيد عرض غير وافٍ ، بالدرجة الأولى من وجهة نظر المنهج الماركسي بالذات . بيد أن

توكيدات نقاد الماركسية العديدة والجازمة ، القائلة ان الماركسية قد تجووزت « لأنها تعتمد على معطيات العلم في القرن الماضي » ، لا تزال بعد أقلّ قيمة .

ان الموقف الصحيح علمياً هو بالبديهة **الموقف الذي يحاول الانطلاق من المعطيات التجريبية للعلم المعاصر ليدرس ما إذا كان جوهر اطروحات ماركس الاقتصادية ما يزال ذا قيمـــة أو لا** * . وهـذا المنهـج هـو الذي حاولنـا اتباعه في المؤلّف الراهن .

ثمة تحذير يفرض نفسه إذن . ان القارىء الذي قد يبحث عن استشهادات عديدة منقولة عن ماركس أو انجاز أو تلامذتها الرئيسيين ، سيغلق هـــذا الكتاب خائباً . فبخلاف جميع مؤلفي الموجزات الاقتصادية الماركسية ، امتنعنا – مع بعض الاستثناءات النادرة – عن الاستشهاد بنصوص مقدسة أو عن تأويلها . وبالمقابل نستشهد بغزارة بأهم الاقتصاديين والمؤرخين الاقتصاديين وعلمـــاء سلالات الشعوب والانتروبولوجيا والاجتماع والنفس في عصرنا هذا ، وذلك بقدر ما يصدرون أحكاماً على ظاهرات لها علاقة بالنشاط الاقتصادي الماضي أو الحاضر أو المستقبل للمجتمعات البشرية . وما نسعى إلى إثباته هو انه في الامكان ، انطلاقاً من المعطيات التجريبية للعلوم المعاصرة ، إعادة بناء مجمل نظام كارل ماركس الاقتصادي . وأكثر من ذلك : اننــــا نسعى إلى البرهـان على أن المذهب الاقتصادي الماركسي هو وحده الذي يسمح بهذا التركيب لمجموع العلوم الانسانيـــة – وقبل كل شيء تركيب التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية – كما يسمح وحـــده بدمج متناسق للتحليل الاقتصادي التفصيـلي والاقتصادي الاجمالي .

ان التفوق الكبير للمنهج الماركسي ، في حال مقارنته بسائر المدارس الاقتصادية ، يكمن بالفعل في هذا التركيب الديناميكي للتاريخ والنظرية الاقتصاديين ، هذا التركيب

---

* أكد مؤلفون مختلفون ، ولا سيما فرانسوا بيرو ، أكثر من مرة أن قوانين تطور الرأسمالية ، التي اكتشفها ماركس ، ما أمكن قط اثبات صحتها بالملاحظة أو بمساعدة المعطيات الاحصائية (انظر الاستشهاد أعلاه) . ونحاول هنا أن نثبت العكس – منطلقين بالطبع من قوانين التطور التي قال بهـا ماركس نفسه ، لا من القوانين التي نسبت خطأ إلى ماركس (كقانون « الإفقار المطلق » والتدهور الدائم للأجور الواقعية أو غيرهما من التصورات المماثلة) . وانه ليشوقنا أن نعرف هل سيكون في وسع الاقتصاديين الرسميين دحض المادة التي جمعناها لهذا الهدف ، أم هل سيستمرون في التوكيد الجازم بأن « ماركس قد تجووز » ، مبرهنين بذلك ، شأن الماركسيين الزائفين الذين يكتفون بتكرار أرقـــام وأمثلة القرن الماضي ، على غياب الدقة العلمية نفسه .

الذي لا يستطيع أي منهج آخر أن يحققه . ويجب ألا تُعتبر النظرية الاقتصادية الماركسية كنتيجة نهائية لتنقيبات ماضية، بل كحاصل منهج والنتائج التي تمّ التوصل إليها بفضل هذا المنهج ، ونتائج مطروحة دوماً من جديد على بساط البحث . وقد عبّر مؤلفون غير ماركسيين كجوزيف شومبتر وجوان روبنسون عن حنينهم إلى مثل هذا التركيب (١٥) . وقد كانت الماركسية وحدها القادرة على تحقيقه . وبالأصل لا يمكن تصوّر المنهج الماركسي إلا باعتباره دمجاً للعقلانية الديالكتيكية ولتفهم الوقائع التجريبي (والعملي) * .

من الواجب إذن أن يكون المنهج تكوّنياً – تطورياً، نقدياً، مادياً وديالكتيكياً.
تكوّني – تطوري : لأنه من غير الممكن كشف سر أي « مقولة » بدون دراسة أصلها وتطورها الذي ليس هو سوى تطور تناقضاتها الداخلية ، أي الكشف عن طبيعتها الخاصة ** و **نقدي** : لأن ما من « مقولة » يجب أن تقبل على انها «بديهية» ، لا فرق في ذلك بين مقولات « المجتمع » و « العمل » و « النتاج الضروري » (سبب الحياة) وبين مقولات « البضاعة » و « التبادل » و « المال » و « الرأسمال » ، التي كشف عنها النقاب ماركس نفسه . وللوصول إلى ذلك اعتمدنا بوجه عام على الملاحظات الجزئية البالغة العمق التي نشرها ماركس في كتاباته . وقد اضطررنا أحياناً إلى الابتكار .

---

* كارل ماركس في رسالته الى انجاز بتاريخ ١ شباط ١٨٥٨ : « انه (لاسال) سيتعلم على حسابه ان هناك فرقاً كبيراً بين إنشاء علم عن طريق النقد ليمكن عرضه فيما بعد بصورة ديالكتيكية ، وبين تطبيق نظام منطقي مجرد وجاهز ، انطلاقاً من إرهاصات نظام كهذا وحدها » .

** أنظر هلفردينغ : « ما يميز ماركس عن جميع الذين سبقوه هي النظرية الاجتماعية التي هي أساس نظامه ، التصور المادي للتاريخ . وليس ذلك لأن هذه النظرية تستلزم فهم المقولات الاقتصادية على انها مقولات تاريخية أيضاً فحسب ، بل بالأحرى لأنه بالكشف عن طابع القانون في الحياة الاجتماعية يمكن الكشف والبرهان على آلية التطور، ويمكن تبيان كيفية ولادة المقولات الاقتصادية وتحولها واضمحلالها ، وتبيان الكيفية التي يتم بها هذا كله» (١٧) . يقيناً ، يوجد هنا أيضاً صراع بين تكوين المعرفة ومنهج العرض . فقبل الفهم الكامل لدلالة مقولة من المقولات في مرحلة ظهورها ، لا بد أن يكون قد جرى تحليلها في شكلها الناضج . ولهذا يهمل ماركس عن عمد منهج البرهان التكويني – التطوري في الفصول الأولى من « الرأسمال » . لكن الباحث المعاصر الراغب في أن يعيد تمحيص مفتاح السر ، بعد أن يكون قد امتلكه ، على ضوء معطيات اختبارية جديدة ، لا بد له ، ومن مصلحته بالأصل ، أن يعود إلى التطور بدءاً من بداياته .

وعلى كل ، فإن التمحيص النقدي التكوّني – التطوري لهذه « المقولات الأساسية » يعيدنا إلى الانتروبولوجيا وإلى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي . وحتى لا نثبط همة القارىء ، وحتى لا نوقف السير المنطقي لعملية اقامة البرهان ، فقد أخّرنا معظم هذا التحليل إلى الفصل مـا قبل الأخير من الكتاب بدلاً من تثبيته في الفصل الأول * . وهنـــاك بالأصل ميل ديالكتيكي واضح إلى تعميق مفهوم العمل على ضوء المجتمع الاشتراكي بدلاً من تعميقه على ضوء المجتمع البدائي . أفلا تتجلى طبيعة الظاهرة بكل ألقها وكل غناها في نفيها ، أو بالأحرى في تجاوزها ، في نفي نفيها ؟

وأخيراً فإن المنهج مادي و **ديالكتيكي** ، ما دام السر النهائي لأي مقولة اقتصادية لا يكشف في رأس البشر ؛ إنمـــا هو يمثل في كل مرة في العلاقات الاجتماعية التي اضطر هؤلاء البشر إلى اقامتها فيما بينهم في انتاج حياتهم المادية . وهذه الحياة ، شأن هذه العلاقات ، تدرس على انها كلّ واحد لا يقبل القسمة ، وعلى انها في الوقت نفسه كلّ متناقض يتطوّر تحت ثقل تناقضاته الخاصة .

سيوجّه بلا ريب اعتراض على المنهج الذي اتّبعه المؤلف ، وعلى النتائج التي أفضى إليها . سيقال انه إذا كان قد اعتمد فعلياً على المعطيات التجريبية للعالم المعاصر ، إلا انه فعل ذلك اختيارياً . اختار المعطيات التي تدخل في « نظامه » المتصور قبلياً ، لا **جميع** المعطيات . وبذلك يكون قد فسر **وقائع لا الوقائع** .

ان هذا الاعتراض غير ذي قيمة إلا بقدر مـا يحاول المؤلف بالفعل أن يفلت من الوسواس الطفولي الذي « يريد كتابة التاريخ **بجميع** تفاصيله » ، الوسواس الذي سخر منه اناتول فرانس ببراعة لاذعة في « كتاب صديقي » . فمثل هـــذه المهمة ليست مستحيلة مادياً فحسب – لا بد من عدة حيوات إنسانية لقراءة جميع المؤلفات وجميع المصادر ، في مختلف لغات العالم ، مما لها صلة بنشاط البشر الاقتصادي – بل هي أيضاً غير مجدية إلى حد كبير .

على مستوى مختلف العلوم الانسانية ، انتشت دراسات ذات قيمة . والماركسي الراغب في دراسة النتائج الناجمة عن الاشكال البدائية لاحتـــلال الأرض في فرنسا في العصر الوسيط ، لا يتوجّب عليه الرجوع إلى المصادر العديدة المكتوبة في الموضوع ؛ إنمـا

---

* انظر الفصل السابع عشر ، الفقرات : « العمل المستلب ، العمل الحر ، اضمحلال العمل » – « الثورة الاجتماعية ، الثورة الاقتصادية والثورة النفسية » – « حدود الانسان ؟ » .

يكفيه أن يعتمد على بعض المؤلفات كمؤلف مارك بلوخ : « الخصائص الأصيلة للتاريخ الريفي الفرنسي » .

وبديهي بالأصل أن الانتحال الاختياري للوقائع هو خاصة كل علم ، أسواء العلوم الطبيعية أم علوم الانسان*. إن ما هو مضاد للعلم ليس هذا الاختيار المحتم لـ « الوقائع الدالة » ، بل هو حذف (أو تزوير) التجارب والملاحظات عن عمد بهدف « نفي » الظاهرات التي لا تجد مكانها في المخطط . ولقد بذلنا ما في وسعنا لتجنب كل نزعة ذاتية من هذا النوع .

يبقى صحيحاً ان المجهود الذي شرعنا به « لننزع عن المادة طابعها الغربي » — باستثناء المادة التي تتعلق برأسمالية القرن التاسع عشر — أي **لنجد السمات المشتركة للمقولات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية في جميع الحضارات التي وصلت إلى مرحلة التجارة الدولية النامية** ، يمكن أن يبدو متهوراً . فنحن لا نملك لا المعارف اللغوية ولا المعارف التاريخية الضرورية لإنجاز مشروع كهذا بنجاح . إلا أن هذا المشروع يظل مع ذلك ضرورياً لا غنى عنه ، لأن الجمهور الذي تتوجه إليه الماركسية اليوم لم يعد جمهوراً غربياً ، ولأن مبسطي الماركسية قد سببوا في هذا المجال تشويشاً كبيراً بنظريتهم عن « المراحل المتعاقبة » التي يقال ان المجتمع مرّ بها ، أو سيمر بها بالضرورة ، في العالم بأسره ، وهي نظرية قد رفضها ماركس نفسه صراحة (انظر

---

* يؤكد الدكتور برونوفسكي رئيس « الجمعية البريطانية » : « ليس العلم حشداً من الوقائع ، بل هو طريقة في تنظيم وقائع الطبيعة حتى تصبح لها وحدة وتضحي قابلة للفهم » (١٨) . ويصرح الاقتصادي متزلر : « اللهم إلا إذا كنت أخطىء خطأً فادحاً ، فإن الرأي السائد بين علماء الاحصاء هو ان النظرية التي ينبغي أن توضع على محك الامتحان تحدد طريقة اجراء الاحصاء . ومن المستحيل منطقياً ، إلا من قبيل العَرَض الطارىء ، إدراج تمحيص نظريات عن غير سبق تعمد ، كنوع من نتاج فرعي ، في دراسة اعمّ للوقائع » (١٩) . ويحدد الاقتصاديان اديي وبيكوك : « ان الوقائع التي تهمنا في معظم مجالات المعرفة عديدة وتكشف عن تعقيد كبير في علاقاتها المتبادلة . والشيء المستحيل عادة بالنسبة إلى أي شخص مهما يكن ذكياً هو أن يعرف بالتفصيل جميع الوقائع المتعلقة بدراسة تخصيصية وأن يكون قادراً على بيان جميع علاقاتها الفردية ... وفي مثل هذه الشروط فإن رد الفعل الطبيعي للفكر البشري هو أن يصنف الوقائع والعلاقات الدالة ، بدرجات متفاوتة من الدقة تبعاً للباحث ولطبيعة المشكلة ، في عدد مصغر ، بما فيه الكفاية ، من المقولات حتى يمكن فهمها والنظر إليها في مجملها ، فيمكن بالتالي استخدامها كأسس للحكم على طبيعة العالم وطبيعة سكانه ، وربما بهدف صياغة توقعات (٢٠) » . الخ .

على وجه الخصوص رسائله إلى « اوتيشيستفيني زابيسكي » في تشرين الثاني ١٨٧٧ ، وإلى فيرا ساسوليتش في ٨ آذار ١٨٨١) [٢١] * .

يظل إذن هذا المشروع محض محاولة ، رسماً أولياً قابلاً للعديد من التصحيحات ، وفي آن معاً دعوة إلى الأجيال الماركسية الجديدة، في طوكيو وليما، في لندن وبومباي و — لمَ لا ؟ — موسكو ، ونيويورك وبكين وباريس ، لتتلقف الكرة وهي طائرة ولتنجز بواسطة عمل جماعي ما لم يعد بجلاء في وسع عمل فردي أن يتابعه . وإذا ما نجح الكتاب في إحداث استطالات كهذه ـ ولو كانت نقدية — فإن المؤلف يكون قد بلغ هدفه كاملاً ، ذلك انه لا يسعى إلى إعادة صياغة أو إلى كشف حقائق أبدية. إنمـــا يريد أن يبرهن على الحالية المدهشة للماركسية الحية . وسيتم بلوغ هذا الهدف بواسطة التركيب الجماعي للمعطيات التجريبية للعلم الكوني ، لا عن طريق التأويل أو التبرير .

أول أيار ١٩٦٠ ارنست ماندل

---

* يجدر بنا أن نشير إلى أن بعض المؤرخين في جمهورية الصين الشعبية قد طرحوا من جديد على بساط التساؤل والبحث ، منذ بضع سنوات ، هذه العقيدة الايمانية غير الماركسية عن « المراحـــل المتعاقبة » الكونية ، وعادوا بوجه خاص إلى تصورات ماركس عن « المجتمع الآسيوي » (٢٢) . لقد عالجت مسألة « أسلوب الانتـــاج الآسيوي » في « تكوّن فكر كارل ماركس الاقتصادي » ، (دار ماسبيرو ١٩٦٧) .

الفصـل الأول

العمل ، النتاج الضروري ، النتاج الفائض

الانسان ، من بين جميع الأنواع الحية ، هو وحده الذي لا يستطيع البقاء على قيد الحياة بالتكيف مع الوسط الطبيعي ، إنما يتوجب عليه السعي إلى إرضاخ هذا الوسط لمطالبه الخاصة [1] . والعمل ، ذلك النشاط الواعي والاجتماعي معاً المتولد عن إمكانية التواصل والمساعدة المتبادلة العفوية بين أعضاء هذا النوع ، هو الوسيلة التي يؤثر بهـا الانسان على وسطه الطبيعي .

ان الأنواع الحيوانيـة الاخرى تتكيّف مع الوسط الطبيعي المحدد بفضل تطور أعضاء متخصصة . وأعضاء الانسان المتخصصة ، اليد ذات الإبهام الحرة ، والجهـاز العصبي النامي ، لا تسمح له بالحصول على قوته مباشرة في وسط طبيعي محدد . لكنها تسمح له باستخدام أدوات العمل ، وبفضل تطور اللغة ، بإنشاء تنظيم اجتماعي يضمن للنوع البشري البقاء في عدد غير محدد من الأوساط الطبيعية * . وعلى هذا فإن العمل والتنظيم الاجتماعي واللغة والوعي هي مميزات الانسان الخاصة ، المترابطة فيما بينهـا بوشائج لا تقبل انفصالاً ، والمحددة بعضها بعضاً بصورة متبادلة .

ان أدوات العمل التي لا يستطيع الانسان بدونها الانتاج،أي قبل كل شيء تحصيل

---

* « إن مخلوقاً تكيف على أمثل وجه مع وسطه ، إن حيواناً تتركز كل فاعليته وكل قوته الحيوية وتشفقان في مجهود للنجاح هنا وعلى الفور، لا تبقى لديه من ذخيرة لمواجهة تبدل جذوي . انه يستطيع أن يصرع جميع منافسيه في هذا الوسط الخصوصي ، لكنه لهـذا السبب عينه سيختفي إذا ما تبدل الوسط . وهذا النجاح في التكيف هو الذي يفسر على ما يبدو اختفاء عدد ضخم من «الأنواع» (٢) » .

القوت الضروري لبقاء النوع ، تظهر للوهلة الأولى وكأنها استطالة مصطنعة لأعضائه الطبيعية . « الانسان بحاجة إلى أدوات العمل للتعويض عن نقص جهازه الفيزيولوجي[٣] » . وفي فجر الانسانية كانت أدوات العمل هذه في منتهى البدائية : عصي ، حجارة منحوتة ، قطع مدببة من العظام والقرون . والواقع ان علم ما قبل التاريخ وعلم سلالات الشعوب يصنفان الشعوب البدائية تبعاً للمواد الأولية التي تصنع منها تلك الشعوب أدوات عملها الرئيسية . ويبدأ هذا التصنيف بوجه عام بعصر الحجر المنحوت ، بالرغم من أن السكان القبتاريخيين لاميركا الشمالية قد عرفوا على ما يبدو عصراً عظمياً قبل العصر الحجري .

وبالتدريج تنبثق تقنيات إنتاجية من التكرار المستمر لحركات عمل متماثلة . وكان أهم اكتشاف تقني في ما قبل التاريخ الانساني هو بدون أدنى ريب اكتشاف انتاج النار والمحافظة عليها . وبالرغم من انه لم يعد هناك وجود لأي قبيلة بدائية كانت تجهل النار قبل احتكاكها بالحضارة الأجنبية * إلا أن ما لا يحصى من الأساطير والخرافات يشهد على عصر بلا نار ، تلته مرحلة لم يكن الانسان فيها يعرف بعد كيف يحافظ عليها .

وقد جمع السير جيمس جورج فريزر أساطير عن أصل النار لدى أكثر من مئتي شعب بدائي . وتشير جميع هذه الأساطير إلى الأهمية البالغة التي يلعبها في فجر الوجود البشري اكتشاف تقنية إنتاج النار والحفاظ عليها[٥] .

النتاج الضروري

بالعمل يلبي البشر حاجاتهم الأساسية . الأكل ، الشرب ، الراحة ، اتقاء الأنواء وشطط البرد أو الحر ، التناسل لتأمين بقاء النوع ، تمرين عضلات الجسم : تلك هي الحاجات الأكثر أولوية في رأي مالينوفسكي عالم السلالات . وجميع هذه الحاجات تلبى اجتماعياً ، أي ليس عن طريق نشاط فيزيولوجي صرف، ليس عن طريق صراع بين الفرد وقوى الطبيعة ، بل عن طريق نشاط ينبع من العلاقات المتبادلة القائمة بين أعضاء جماعة من الجماعات البشرية[٦] .

---

* في القرن السادس عشر التقى المستكشف ماجيلان في جزر ماريان في المحيط الهادي بشعوب كانت تجهل النار . وفي القرن الثامن عشر زار ستيلر وكراشينيكوف شعب الكامتشادال القاطن شبه جزيرة كامتشاتكا الذي كان يجهل هو أيضاً النار (٤) .

وكلما كان شعب أكثر بدائية ، كان ذلك الجزء من عمله ، وبالواقع من كل وجوده ، المخصص للبحث عن القوت ولإنتاجه ، أكبر[٧] .

ان أكثر طرائق إنتـــاج القوت بدائية هي التقاط الثمار البرية ، وأسر الحيوانات الصغيرة غير المؤذية ، والأشكال الأولية من القنص والصيد . وإن شعباً يعيش في هذه المرحلة البدائية ، كسكان اوستراليـا الأصليين ، أو كسكان تاسمانيا البدائيين الذين اضمحلوا نهائيـــاً منذ ثلاثة أرباع القرن ، لا يعرف لا المساكن الدائمة ولا الحيوانات الداجنة (باستثناء الكلب أحياناً) ولا نسج الملابس ولا صنع آنية الطعام . وعليه أن يقطع مسافات شاسعة جداً ليجمع ما فيه الكفاية من المؤونة . والمسنون العاجزون جسدياً عن الحركة الدائمة هم وحدهم الذين يمكن إعفاؤهم جزئياً من الجمع المباشر للقوت ، كيما يهتموا بصنع أدوات العمل . ومعظم الأقوام المتأخرة التي ما تزال على قيد الحياة إلى اليوم ، كقاطني جزر آندامان في المحيط الهندي، وقبائل الفواجيين والبوتوكودوس في أميركا اللاتينية ، والبيغميين الأقزام في افريقيا الوسطى واندونيسيا ، والكوبو المتوحشين في ماليزيا ، تعيش حياة شبيهة بحياة سكان اوستراليا الأصليين[٨] .

وإذا ما قبلنا بأن البشرية موجودة منذ مليون عـــام ، تكون قد عاشت طوال ٩٨٠,٠٠٠ سنة على الأقل في حالة عوز مدقع . وقد كانت المجاعة خطراً دائمـاً يهدد بقاء النوع . وكان الانتاج الوسطي للقوت لا يكفي لتلبية حاجات الاستهلاك الوسطية . وكان الحفاظ على مدخرات الطعام مجهولاً . فكانت الحقبات النادرة من الوفرة والغنى تؤدي إلى تبذير كبير للقوت .

« ان البوشيمان والاوستراليين وقبائل فدّا السيلانية والفواجيين لا يحققون أبداً ، إذا صح التعبير ، ادّخارات المستقبل . وسكان اوستراليا الوسطى يريدون طعامهم كله دفعة واحـــدة ، حتى يتمكنوا من أن يكتظوا به . ومن ثم يسلمون أمرهم إلى ما ينتظرهم من شديد الجوع ... وحين ينتقلون ، يهجرون أدواتهم الحجرية ؛ وإذا ما احتاجوا إليها من جديد ، صنعوا غيرها . وان أداة واحدة تكفي الفرد من قبائل البابو إلى أن تهترىء ؛ ولا يخطر له أن يصنع مقدماً أداة أخرى لتحل محل القديمة... ان عدم الأمان قد منع تكوين الاحتياطي في الأزمان البدائية . وكانت فترات الوفرة والمجاعة النصفية تتعاقب بانتظام[٩] » .

إن « عدم التحسب » هذا لا يرجع إلى نقص في عقل الانسان البدائي ، بل ينبع بالأحرى من آلاف السنين من عدم الأمـــان والمجاعة المزمنة ، التي كانت تحث على

الاكتظاظ إلى الحد الأقصى في كل مرة تسنح فيها الفرصة ، والتي لا تسمح بإنشاء تقنية للحفاظ على الأطعمة . ويحمل الانتاج يقدم النتاج الضروري ، أي القوت ، والملابس ، ومسكن الجماعة ، ومخزوناً متفاوت الاستقرار من أدوات العمل المستخدمة في إنتاج تلك الأمتعة . ولا وجود لأي فائض دائم .

بداية التقسيم الاجتماعي للعمل

طالما كان القوت لا يتوفر بكميات وافية ، ما كان في استطاعة البشر أن يتعاطوا بصورة كاملة نشاطاً اقتصادياً آخر غير نشاط إنتاج الأطعمة . وقد التقى كابيزا دي فاكا ، أحد أوائل المستكشفين لأميركا الوسطى ، بقبائل هندية تعرف كيف تصنع الحُصُر لمساكنها ، لكنها لا تكرّس وقتها بتاتاً لهذا النشاط : « انها تريد أن تستخدم وقتها كله لجمع الطعام ، لأنها إذا ما استخدمته على غير هذا النحو ، عضّها الجوع بنابه[10] » .

وطالما كان البشر يكرّسون أنفسهم جميعاً لانتاج القوت ، ما كان ممكناً أن يقوم تقسيم اجتماعي حقيقي للعمل ، تخصص في مهن مختلفة . وبعض الشعوب لا تفهم البتة كيف أن جميع الناس لا يستطيعون صنع أغراض الاستعمال اليومي . ان هنود البرازيل الأوسط قد ألحفوا بالسؤال على المستكشف الألماني كارل فون دير شتاينن ليعرفوا إن كان قد صنع بنفسه سراويله وكلّته وغيرها الكثير من الأشياء . ولقد كانت دهشتهم عظيمة من جوابه السلبي[11] .

حتى في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي ، يوجد أفراد يتمتعون بأهلية خاصة لهذا العمل أو ذاك . لكن الوضع الاقتصادي ، أي عدم وجود ادّخار دائم من الأطعمة ، لم يكن يسمح لهم بممارسة هذه القابليات الخاصة وحدها دون غيرها . كتب ريمون فيرث يصف نشاطات سكان جزيرة تيكوبيا (أرخبيل سليمان في المحيط الهادي) : « ان كل رجل من رجال تيكوبيا مزارع وصياد وإلى حد ما نجار ؛ وكل امرأة تعزق الأرض ، وتصطاد بين صخور البحر ، وتصنع الملابس من لحاء الشجر ، وتضفر الحُصر . وما يمكن اعتباره تخصصاً هو تطوّر قدرة خاصة في مهنة ما، وليس ممارسة هذه المهنة دون غيرها من المهن[12] » .

ان ما يصح بالنسبة إلى مجتمع متقدم نسبياً يعرف الزراعة ، يصح أكثر أيضاً بالنسبة إلى مجتمع أكثر بدائية .

بيد أن التنظيم الاجتماعي الذي وصفه ريمون فيرث يكشف في الوقت نفسه عن وجود تقسيم للعمل بدائي يمكننا تمييزه في جميع مراحل تطور البشرية الاقتصادي : **تقسيم العمل بين الجنسين** . فعند الشعوب الأكثر بدائية ينصرف الرجال للقنص ، بينما تلتقط النساء الثمار والحيوانات الصغيرة غير المؤذية . وعند الأقوام الأكثر تطوراً بقليل ، تمارس بعض التقنيات المكتسبة من قبل الرجال فقط أو من قبل النساء فقط . فالنساء يهتممن بالأعمال التي تتم بالقرب من المسكن : رعاية النار ، الغزل ، النسج ، صنع القدور ، الخ . أما الرجال فيبتعدون عن المسكن أكثر ، ويطردون طرائد أخطر شأناً ، ويستخدمون المواد الأساسية لصنع أدوات العمل : شغل الخشب والحجر والعاج والقرن والعظام .

ان غياب تقسيم للعمل، يؤدي إلى تشكيل مهن متخصصة، يمنع إعداد التقنيات التي تتطلب زمناً أطول من التدريب ومعارف خاصة ، لكنه يسمح بتطور أكثر انسجاماً للجسم وللنشاط البشري . والشعوب التي ما تزال تجهل تقسيم العمل، لكن التي عرفت كيف تتغلب على المجاعة وشر الآفات بفضل شروط الوسط الطبيعي المناسبة (البولينيزيون وبعض هنود أميركا الشمالية قبل الفتح الأبيض ، الخ) قد طورت نموذجاً بشرياً نال إعجاب الانسان المتمدن الحديث .

أول ظهور لنتاج اجتماعي فائض

إن التراكم البطيء للاختراعات والاكتشافات والمعارف يسمح بزيادة إنتاج القوت ويخفض في الوقت نفسه مجهود المنتجين الجسدي . وهذه أولى علائم **نمو انتاجية العمل** . وإن اختراع القوس والنشاب ، واختراع الخطّاف سمحا بتحسين تقنية القنص والصيد ، وبالتالي بتنظيم تموّن الانسانية بالقوت . ومنذ ذاك فصاعداً بات لهذه النشاطات الأولوية على التقاط الثمار البرية الذي أمسى مجرد نشاط اقتصادي متمم . وأصبحت جلود الحيوانات التي تؤسر بانتظام وإحكام وأوبارها وقرونها وعظامها وعاجها ، مواد اولية ، للانسان متسع من الوقت لشغلها على الوجه الذي يشاء . وجاء اكتشاف أراضي القنص أو شطآن الصيد الغنية ليسمح بالانتقال من حالة الرحل إلى حالة القناصين أو الصيادين نصف الحضر (تبديل السكنى حسب المواسم) أو حتى الحضر كلياً . هكذا هي حال أقوام المنكوبييس (القاطنين في ساحل جزر آندمان) والكلاماث (هنود يقطنون ساحل كاليفورنيا) وبعض قبائل ماليزيا، الخ[١٣] . والانتقال إلى الحياة الحضرية المؤقتة أو الدائمة ، الذي بات ممكناً بفضل تطور انتاجية

العمل ، يسمح بدوره بزيادة هذه الانتاجية . فمع هذا الانتقال أصبح بالامكان مراكمة أدوات العمل إلى أكثر من الكمية المحدودة التي كان القوم الرحّل يستطيعون حملها معهم .

هكذا يظهر ببطء ، إلى جانب النتاج الضروري لبقاء الجماعة ، فائض دائم أولي ، شكل أولي من **النتاج الاجتماعي الفائض** . ووظيفته الأساسية هي السماح بتكوين احتياطي من الأغذية ، لتجنب عودة المجاعة على نحو دوري أو للتخفيف من شرها . وقد سعت الشعوب البدائية ، طوال آلاف السنين ، لحل مشكلة الحفاظ على الأغذية . ولم تجد قبائل كثيرة هذا الحل إلا بفضل الاحتكاك مع حضارات أرقى . وعلى هذا فالأقوام التي ظلت قناصة رحالة والتي لا تنتج بوجه عام نتاجاً فائضاً منتظماً ، تجهل جميعها الملح ، أنجع مادة للحفاظ على اللحم [١٤] * .

والوظيفة البدائية الثانية للنتاج الاجتماعي الفائض هي إتاحة المجال أمام تقسيم للعمل أكثر تقدماً. ففي الوقت الذي تملك فيه القبيلة احتياطياً من الأغذية متفاوت الديمومة، يستطيع بعض أعضائها أن يكرّسوا جزءاً أكبر من وقتهم لانتاج الأشياء غير المعدّة للتغذية : أدوات عمل ، أدوات زينة ، آنية لحفظ الأغذية . ومـــا كان في السابق استعداداً ، موهبة شخصيـــة لهذه التقنيـــة أو تلك ، يصبح الآن تخصصاً ، نواة مهنة .

والوظيفة البدائية الثالثة للنتاج الاجتماعي الفائض هي إتاحة المجال أمام نمو أسرع للسكان . ان شروط المجاعة النصفية تقصر عملياً عدد أفراد قبيلة معينة على الرجال والنساء الأقوياء الأصحاء . والقبيلة لا تستطيع أن تحتفظ على قيد الحيـــاة إلا بعدد ضئيل من الأطفال الصغار في السن . ومعظم الشعوب البدائية تعرف وتطبق على نطاق واسع تحديد الولادات الاصطناعي الذي لا مناص منه أمام نقص تموين الأغذية [١٥] . وضئيل هو كذلك عدد المرضى أو العُجَّز الذين يمكن الاعتناء بهم وإبقاؤهم على قيد الحياة . وقتل الأطفال يُمارس بصورة شائعة . وأسرى الحرب يقتلون عادة إن لم يؤكلوا . إن جميع هذه الجهود للحد من نمو السكان لا تدل البتة على وحشية الانسان

---

* إلى يوم اكتشاف قدرة الملح على الحفظ ـ وهو اكتشاف حاسم بالنسبة إلى تكوين احتياطي دائم من البروتيئين ـ استخدمت شتى الطرائق لحفظ اللحم . فقد جفف ودخن وحفظ في آنية من الخيزران المفرغ من الهواء ، الخ . وقد تبين ان جميع هذه الطرائق غير ملائمة لحفظ طويل الأمد .

البدائي الفطرية ، وإنما تشهد بالأحرى على مجهود للافلات من خطر كبير : زوال الشعب بأسره بسبب نقص القوت .

لكن في الوقت الذي يظهر فيه احتياطي من الطعام متفاوت الديمومة ، يمكن أن يقوم توازن جديد بين الكميات المتاحة من القوت وبين عــدد السكان . فالولادات تزداد ، ويزداد معهــا عدد الأطفال الذين ينجون من الموت ، ويعيش المشوهون والمسنون زمناً أطول ، الشيء الذي يزيد من عمر القبيلة الوسطي . وكثافة السكان بالنسبة إلى منطقة محددة تزداد مع إنتاجية العمل ، وهــذا ما يشكل مؤشراً ممتازاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي[١٩] . ومع زيادة السكان وتخصص عملهم ، تنمو القوى المنتجة المتوفرة للبشرية . ان ظهور نتاج اجتماعي فائض يمثل شرطاً لا غنى عنه لهذا النمو .

الثورة النيوليتية

ان تكوين نتاج فائض دائم من الأغذية هو الشرط المادي لإنجاز أهم ثورة اقتصادية عرفها الانسان منذ ظهوره على الأرض : بداية الزراعه وتدجين الحيوانات وتربيتها . ويطلق على هــذه الثورة اسم الثورة النيوليتية ، وذلك تبعاً للعصر القبتاريخي الذي تمت فيه — عصر الحجر المصقول أو العصر النيوليتي .

ان الزراعة وتربيــة الحيوانات تفترضان وجود فائض معين من الأغذية ، وذلك لسببين . أولا لأن تقنيتها تتطلب استعمال البذور والحيوانات لأغراض ليست بغذائية مباشرة ، بهدف إنتاج المزيد من النباتات واللحم في مرحلة لاحقة . وأن شعوباً تعيش منذ آلاف السنين على عتبة المجاعة لا تقبل بسهولة أن يحوّل هكذا ما يمكن استهلاكه مباشرة نحو هدف أبعد ، إذا لم تكن تملك احتياطياً آخر من القوت * . وثانياً لأنه لا الزراعة ولا تربية الحيوانات توفران للحال الطعام الضروري لبقاء القبيلة، ولأنه لا بد من احتياطي من القوت لتغطية الحقبة التي تفصل البذار عن الجني . ولهذين السببين لم تستطع لا الزراعة البدائية ولا تربية الحيوانات أن تفرضا نفسيهما من أول مرة كنظام رئيسي للانتاج لدى شعب من الشعوب . وإنما ظهرتا على مراحل، واعتبرتا

* يقول جهلن : «ان الزراعة تتطلب ... انضباطاً ذاتياً زهدياً لا ينبع آلياً من الوعي الأداتي» . ويتساءل الكاتب عم إذا لم تكن الزراعات الأولى ، لهذا السبب بالذات ، قد وجدت الحماية بوصفهــا موقوفة على أغراض دينية صرف (١٧) .

في البدء كنشاطين ثانويين بالنسبة إلى القنص والتقاط الثمار ، وبقيتا مدة جد طويلة من الزمن مكمّلتين بهذين النشاطين ، حتى بعد أن اصبحتا أساس معيشة الشعب .

ويفترض بوجه عام ان تربية الحيوانات الداجنة (ترجع بدايتها إلى ± ١٠٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح) ظهرت بعد المحاولات الأولى للزراعة المنظمة (ترجع بدايتها إلى ± ١٥٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح) ، بالرغم من أن كلا النشاطين يمكن أن يظهرا معاً ، أو حتى أن ينعكس الترتيب لدى بعض الشعوب [١٨] . والشكل الأكثر بدائية للزراعة الذي ما يزال يُمارس إلى اليوم من قبل شعوب عديدة في افريقيا وجزر الأوقيانوس هو حرث سطح الأرض حرثاً خفيفاً بواسطة قضيب مدبب ، أو قلبها بواسطة مسحاة . ولما كانت التربة تضنى بسرعة مع هذه الطريقة في الزراعة ، لذا كان من الضروري بعد بضع سنوات هجران الحقول المحروثة على هذا النحو واحتلال غيرها . وقد حصلت شعوب كثيرة ، وعلى سبيل المثال قبائل الهند الجبلية ، على هذه الحقول الجديدة بإضرامها النار في الغابات ؛ وكان الرماد يوفر سماداً طبيعياً (إحراق العشب) [١٩] .

لقد أخضعت الثورة النيوليتية لأول مرة منذ فجر البشرية إنتاج وسائل البقاء لرقابة الانسان المباشرة : وتلك هي أهميتها الرئيسية . إن التقاط الثمار والقنص والصيد طرائق سلبية للتموين . وهي تقلص ، أو تبقي ، في أحسن الأحوال ، في مستوى محدد مجموع الموارد التي تضعها الطبيعة بمتناول الانسان في منطقة محددة . وبالمقابل فإن الزراعة وتربية الحيوانات طريقتان فعّالتان للتموين ، باعتبار انهما تزيدان الموارد الطبيعية المتوفرة للبشرية وتخلقان موارد جديدة . ومن الممكن ، بقدر واحد من العمل المنفق ، مضاعفة كمية القوت المتاحة للبشر . فهذه الطرائق تمثل إذن نمواً ضخماً في الإنتاجية الاجتماعية للعمل البشري .

كذلك فإن الثورة النيوليتية تحقق لتطور أدوات العمل دفعاً كبيراً إلى الأمام . فهي بخلقها نتاجاً فائضاً دائماً تخلق إمكانية الصناعة الحرفية المحترفة :

« الشرط المسبق لتكوين طاقات حرفية (فنية) هو توفر وقت فراغ يمكن اقتطاعه من وقت (العمل) المكرس لإنتاج أسباب الحياة [٢٠] » .

إن بداية الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة تقودان بالأصل إلى أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل : إذ تظهر شعوب رعوية إلى جانب الشعوب المزارعة .

ومن الواجب بلا ريب أن نعزو إلى النساء الفضل في التقدم الحاسم ، ذلك الذي

حققته ممارسة الزراعة . وان مثال الشعوب التي ما زالت في مرحلة الزراع البدائيين ، وكذلك الخرافات والأساطير التي لا يحصى لها عد * ، تشهد على أن المرأة التي تنقطع في المجتمع البدائي إلى التقاط الثمار وتبقى في أغلب الأحيان بجوار المسكن هي أول من بدأ بزرع بذور الثمار الملتقطة تسهيلاً لتموين القبيلة. ولقد كانت نساء قبيلة ويذيباغو الهندية مرغمات على إخفاء الأرز والذرة المخصصين للزراعـــة وإلا أكلهما الرجال . وبارتباط وثيق مع تطور الزراعة على يد النساء تظهر لدى شعوب بدائية زارعـة عديدة الأديان القائمة على عبادة ، لهات الخصب ** . وان تأسيس نظـام الأمومة الذي يمكن البرهان على وجوده لدى شعوب شتى بالغة مستوى واحداً من التطور الاجتماعي، مرتبط أيضاً بالدور الذي لعبته النساء في خلق الزراعة . ويعدد سومر وكيلر وفريتز هايشلهايم (٢٤) عدداً كبيراً من أنظمة الأمومة التي أقيم البرهان على وجودها لدى شعوب زارعة بدائية .

التنظيم التعاوني للعمل

درس هوبهوز ويلر وجنسبرغ نمط الانتاج لدى جميع الشعوب البدائية التي كانت ما تزال موجودة في مطلع القرن العشرين. وقد وجدوا ان جميع القبائل التي لا تعرف غير شكل أولي من الزراعة وتربية الحيوانات — وكم **بالأحرى** الشعوب التي بقيت عند درجة دنيا من التطور الاقتصادي — تجهل استعمال المعادن ولا تملك غير تقنية بالغـة البدائية للخزف والنسيج .

---

* « تطلق عشيرة الباتاك الأندونيسية على النساء اسم « بازي — غادونغ » ، أي وسائل الحصول (بازي) على القوت (غادونغ) (٢١) » .

** أنظر إلى ملاحظة روبرت غريف التالية : « إذا حكمنا من وجهـــة نظر الأدوات والأساطير الباقية ، فأوروبا النيوليتية بأسرها كانت تحوز على نظـام فريد الانسجام من الأفكار الدينية المبنية على عبادة إلهة — أم متعددة الأسماء كانت معروفة أيضاً في سوريا وليبيا . ولم يكن لدى أوروبا القديمة إله . وكانت الإلهة الكبيرة تعتبر خالدة ، أبدية وكلية الجبروت ؛ ولم يكن لمفهوم الأبوّة مكانـ في الفكر الديني . كان للإلهة عشاق ، لكن للذة فقط ، وليس لاعطاء أب لأولادها . وكان الرجال يخشون ويعبدون « الشيخة » ويطيعونها ؛ وكانت الدار التي ترعاهـــا في كهف أو كوخ أول مركز اجتماعي لديهم ، وكانت الأمومة سرهم الجوهري(٢٢) » .

لقد حلل المؤلف الهندي ديبيبراساد شاتوبادیایا مطولاً العلاقات بين دور النساء كأولى زارعات الأرض، وبين نظام الأمومة والعبادة السحرية — الدينية لآلهات الخصب، وفقاً لتاريخ بلاده وأدبها القديم (٢٣).

ان معطيات علم الآثار تؤكد معطيات علم أوصاف الشعوب . ففي العصر النيوليتي لا نجد في أوروبا غير أغلظ الأشكال من آنية الخزف . وفي الهند والصين الشمالية وافريقيا الشمالية والغربية ، نجد آثاراً من مجتمعات مماثلة بين الألف السادس والخامس قبل التاريخ الميلادي[٢٥] . وان عدم وجود آنية خزفية أو نُسُج متقنة يثبت غياب صناعة حرفية مستقلة تمام الاستقلال . فالفائض الذي تقدمه الزراعة وتربية الحيوانات للمجتمع لا يسمح بعد بالتحرير الكامل للحرفي من مهمة إنتاج قوته الخاص .

هكذا وإلى اليوم أيضاً في قرية تايتو الصينية :

« لا يعيش أي حرفي من حرفته الخاصة وحدها ... وجميع البنائين والنجارين والحاكة وشغيلة المسبك الصغير ، وكذلك معلم القرية وحارس المحصول ومختلف الاداريين البلديين يعملون مع أسرهم في أراضيهم إبان مواسم البذر والحصاد أو في كل مرة لا تأسرهم فيها مهنتهم[٢٦] » .

يبقى المجتمع ، شأنه في مراحل أكثر بدائية من التطور الاقتصادي ، قائماً على التنظيم التعاوني للعمل . فالمشاعة بحاجة إلى عمل كل عضو من أعضائها . وهي لا تنتج بعد نتاجاً فائضاً كافياً ليصبح ملكية خاصة من غير أن يعرض للخطر بقاء المجتمع كله . وتعارض عادات القبيلة وأعرافها كل تراكم فردي يتجاوز حداً وسطاً . وفروق الاختصاص الانتاجي الفردي لا تنعكس في التوزيع . والاختصاص لا يعطي بحد ذاته الحق في تملك نتاج العمل الفردي ؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى عمل أكثر مثابرة[٢٧] .

كتب برنار موشكن : « كان التوزيع لدى قبيلة الموري خاضعاً أساسياً لهدف واحد : تلبية حاجات المشاعة . ولم يكن من الممكن أن يموت أي إنسان جوعاً طالما بقي احتياطي في مستودعات المشاعة[٢٨] » .

وتم تطوير مؤسسات خاصة – على سبيل المثال ، التبادل الاحتفالي للهدايا وتنظيم الأعياد بعد الحصاد – لتأمين قسمة عادلة للأغذية ولغيرها من المنتجات الضرورية بين جميع أعضاء المشاعة . وترى مارغريت ميد في وصفها الأعياد المنظمة لدى شعب الآرابيش الزنجي الأوقياني ، ان هذه المؤسسة « تمثل في الواقع عقبة فعالة في وجه تراكم الثروات لدى فرد معين تراكماً غير متناسب مع تراكم سائر الأفراد[٢٩] » .

ويكتب جورج بالانديه الشيء ذاته بصدد قبائل الباكونغو في افريقيا الاستوائية :

« ان مؤسسة كتلك التي تسمى « مالاتي » تصبح كاشفة لسر هذا الوضع الملتبس .

ففي البدء كان لها طابع عيد سنوي (في موسم الجفاف) يتغنى بوحـــدة النسب بتكريمه الأجداد ، ويسمح بتعزيز التصاهرات ... وفي هذه المناسبة يُستهلك بصورة جماعية عدد من الخيرات المتراكمة إبان السنة في جو حقيقي من المتعة والأبهة . وكان الإدخـار [؟] الذي يتولاه رؤساء القبائل يلعب **دور المجدد لعلاقات القربى والتصاهر** . وكان « المالاتي » ، بطابعه الدوري وبحجم الخيرات التي يتطلبها ، يلعب دور محرك وناظم لاقتصاد الباكونغو .

« ... انه يشهد على حقبة من التطور الاقتصادي (يصعب تحديد تاريخها) كان فيها فائض الخيرات المنتجة يفرض على البشر مشكلات جديـــدة : فالخيرات تتدخل في نظام العلاقات الشخصية وتشوهه[٣٠] » .

يصرح جيمس سوان واصفـــاً عادات هنود كايب فلاتري (ولاية واشنطون ، الولايات المتحدة الأميركية) بأن من انتج وفرة من القوت ، مهما يكن نوع هـــذا القوت ، يدعو عادة سلسلة من الجيران أو من أعضاء أسرته لاستهلاكهـا معه . وإذا ما جمع أحد الهنود احتياطياً كافياً من القوت ، كان مرغماً على إقامة حفلة تدوم حتى نفاذ هذا الاحتياطي[٣١] . ومجتمع كهذا يشدد اللهجة على صفة **التضامن الاجتماعي** ويعتبر لا أخلاقيـــاً كل موقف من مواقف التنافس الاقتصادي والطموح إلى الاغتناء الفردي .

لاحظ سليمان آش ، الذي قام بدراسة موضعية لتقاليد الهنود الهوبي :

« من الواجب أن يعامل عندهم جميع الأفراد بصورة متماثلة ، ومن الواجب ألا يكون هناك شخص أعلى أو أدنى . والشخص الذي يوضع موضع مديح أو يتباهى بنفسه يتعرض على الفور إلى البغضاء والانتقاد (من قبل الآخرين) ... ومعظم الهنود الهوبي يرفضون أن يكونوا مترئسين على غيرهم ... وموقف الأطفـال أثناء اللعب له دلالته هو الآخر . وقد علمت من المصدر نفسه ان الأطفال الصغار السن ، وكذلك المراهقين ، لا يهتمون البتة بعد النقاط أثناء لعبة من الألعـاب . انهم يلعبون بكرة السلة طوال ساعة من الزمن، من غير أن يعرفوا من الفريق الرابح ومن الفريق الخاسر . وهم يستمرون في اللعب لا لشيء إلا لأن اللعبة تعجبهم[٣٢] » .

إن التنظيم التعاوني للعمل يقتضي من جهـة أولى التنفيذ المشترك لبعض النشاطات الاقتصادية — بناء الأكواخ ، قنص الحيوانات الكبيرة ، شق الدروب ، قطع الأشجار واستصلاح حقول جديدة — ومن جهة ثانية المساعدة المتبادلة بين أسر مختلفة في العمل

اليومي . وقد وصف العالم الانتروبولوجي الأميركي جون ه . بروفانس نظام عمل كهذا لدى قبيلة سيانغ دياك ، القاطنة جزيرة بورنيو . فجميع أعضاء القبيلة ، بما فيهم الساحر ـ الطبيب ، يعملون بالتناوب في حقل الأرز الخاص بهم وفي حقل أسرة أخرى . وهم يذهبون جميعاً إلى القنص ويجمعون الحطب للنار وينفذون أشغالاً منزلية [٣٣] .

وتصف مارغريت ميد نظاماً مماثلاً مطبقاً لدى الآرابيش ، وهم شعب جبلي مقيم في غينيا الجديدة [٣٤] . ان التنظيم التعاوني للعمل يعني في شكله الصرف ان ما من راشد يستطيع الاستنكاف عن المشاركة في العمل . إذن فهو يستلزم عدم وجود « طبقة سائدة » . والمشاعة هي التي تخطط العمل حسب أعرافها وطقوسها القديمة القائمة على معرفة عميقة بالوسط الطبيعي (المناخ، تركيب التربة، سلوك الطرائد، الخ). والزعيم ، إن كان هناك زعيم ، ليس إلا تجسيد هذه الطقوس والأعراف ، وهو يسهر على تنفيذها الأمين .

ان تعاون العمل يستمر بوجه عام خلال سيرورة تفسخ المشاعة القروية التي تدوم مئة عام إن لم يكن ألفاً [٣٥] . ويجدر بنا أن ننوه بأن عادة التنفيذ المشترك للمهام ، تلك العادة التي نلقاها في زمن متأخر جداً في المجتمعات المنقسمة إلى طبقات ، هي بلا ريب أصل **السخرة** ، أي العمل الإضافي غير المأجور ، المنفذ لصالح الدولة أو المعبد أو النبيل . وفي مثال الصين كان التطور شفافاً .

يشير ملفيل ج . هيرسكوفيتس [٣٦] إلى حالة انتقالية مثيرة جداً للاهتمام في داهومي . فالعمل المشترك « دوكبوي » ينفذ بوجه عام لصالح كل أسرة أهلية . لكن بخلاف التقاليد ـ وبخلاف الصيغ الرسمية ـ يقبل طلب أسرة ميسورة نسبياً قبل طلب أسرة فقيرة . وعلاوة على ذلك فإن رئيس الدوكبوي قد أصبح عضواً في الطبقة السائدة . والداهوميون واعون بالأصل لهذا التطور، وقد رووا لهيرسكوفيتس بأنفسهم ما يلي :

« إن « الدوكبوي » مؤسسة قديمة . وقد وجدت قبل أن يوجد الملوك . وفي الأزمان القديمة لم يكن هناك رؤساء وكان « الدوكبويغا » (مدير العمل المشترك) يتزعم القرية . وكان جميع أعضاء القرية الذكور يشكلون الدوكبوي كما هي الحال اليوم . وكانت زراعة الأرض تتم بالشراكة . وفيما بعد ، مع ظهور الرؤساء والملوك ، انفجرت نزاعات ... [٣٧] » .

ويقول ناديل ان العمل المشترك المسمى « ايغبي » في مملكة نوب النيجيرية يتم أولاً (وعلى الأخص !) في أراضي الرؤساء ؛ ويشير جوزيف بوريلي إلى تطور مماثل في « التويزا » ، أي العمل التعاوني لدى البرابرة[٣٨] .

الاحتلال البدائي للأرض

يوم بدأت القبائل تمارس الزراعة ، كانت منظمة بوجه عام على اساس أواصر القرابة . ويبدو أن أقدم شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي كان **النقيل** ، كما ما يزال موجوداً إلى اليوم بين سكان أوستراليا الأصليين .

« النقيل جماعة من الناس تملك وتشغل وتستثمر بالتشارك جزءاً محدداً من أجزاء البلاد . وحقوق النقيل على أرضه الخاصة يمكن إيجازها بأن كل شخص ليس عضواً في النقيل لا يحق له الحصول على نتاج حيواني أو نباتي أو جمادي من هذه الأرض ، إلا بناء على دعوة أو بإذن من عضو في النقيل[٣٩] » .

وفيما بعد أصبحت الأسرة الكبيرة ، والعشيرة ، والقبيلة بوصفها اتحاد عشائر ، واتحاد القبائل التي تجمع بينها صلة قرابة ، هي الأشكال العادية لتنظيم الشعوب البدائية يوم بدأت تنقطع إلى الزراعة . فليس من المدهش إذن أن يتأثر الاحتلال البدائي للأرض وإقامة شكل أو آخر من أشكال الرقابة (الملكية) على هذه الأرض ، بهذا النمط السائد من التنظيم الاجتماعي .

طالما لم يتم الانتقال إلى الزراعة الكثيفة بمساعدة السماد والري ، كان احتلال الأرض يتم على الإجمال في شكل احتلال قرية من قبل أسرة كبيرة ، جماعة من الرجال والنساء تجمع بينها أواصر القرابة . وفي روديسيا الشمالية لاحظ أودري ي. ريشاردز ان شعب البامبا « يعيش في طوائف صغيرة مؤلفة من ٣٠ إلى ٥٠ كوخاً ... وكل قرية تمثل أسرة كبيرة يقودها رئيس[٤٠] » . أما لدى برابرة المغرب الحضر فإن « الحالة ـ النموذج ليست القبيلة ، بل ما نسميه بغير تدقيق قسم القبيلة (الأسرة الكبيرة) ... إن جميع أعضاء القسم يصرحون انهم ينحدرون من جد واحد يحملون اسمه[٤١] » . وفي البلدان السلافية ، بين القرن السادس والقرن التاسع ، كانت القبائل « تعيش كل منها مع عشائرها الخاصة ، وفي حقولها الخاصة ، وكانت كل عشيرة سيدة نفسها[٤٢] » .

وينتهي مارك بلوخ في وصفه الحياة الريفية في فرنسا القروسطية إلى القول :

« الخلاصة ان القرية وحقولها هي من عمل جماعة واسعة ، وربما من عمل ... قبيلة أو عشيرة ؛ أما « القطائع* » (بالانكليزية Hides ، وبالألمانية Hufe) فهي الحصص الموزعة ... على جماعات فرعية أصغر . فما كانت هـذه الجماعة الفرعية التي تشكل « القطيعة » قوقعتها ؟ كانت على الأرجح الأسرة ، المتميزة عن العشيرة ... أسرة ما تزال أبوية النمط ، وهي واسعة بما فيه الكفاية لتضم عدة أزواج يجمع بينهم خط القرابة . والمرادف اللاتيني لكلمة Hide في انكلترا هو Terra Unius Familiœ (أرض أسرة)[٤٣] » .

ويؤكد ش . ادمون بيران في حديثه عن الحياة الزراعية في اللورين :

« أن تكون « القطيعة » في الأصل هي الحصة المزروعة من قبل أسرة واحدة ، فهذا ما تكفي للبرهنة عليه ممارسات العصر الميرو فنجيني** ؛ ففي القرن السابع بالفعل ... كانت أعبـــاء المزارعين المكترين لأراضي الكنيسة وأراضي خزانة الملك تحسب على أساس رئيس الأسرة لا على أساس القطيعة[٤٤] » .

إذن فالأسرة الكبيرة ، العشيرة ، هي التي تحتل القرية ، والأسرة بحصر المعنى هي التي تبني المزرعة . والحال ان الزراعة البدائية تواجه قبل كل شيء مشكلة الاستصلاح الدوري لأراضٍ جديدة ، استصلاح تنفذه القرية كلها بالتشارك ، كما تشهد على ذلك أمثلة الشعوب التي بقيت ، إلى حد أيامنا ، عند هذه المرحلة من التطور ، وكما تدل عليه أغانٍ صينية قديمة . ومن المنطقي ، في إطار التنظيم التعاوني للعمل ، أن تبقى الأرض القابلة للحراثة ، والتي جرى استصلاحها بالتشارك ، ملكية مشاعية وان يعاد توزيعها دورياً . ولا يتطور شيء نحو درجة الملكية الخاصة سوى البستان الذي حول المسكن، والذي تكون الأسرة وحدها قد استصلحته ، أو سوى الشجرة المثمرة التي زرعتها هذه الأسرة[٤٥] . والبستان هنا يعني بالأصل بستاناً مسيّجاً ،

---

* « القطيعة » وجمعها قطائع : هي ما اخترناه كمقابل لكلمة Manse بالفرنسية ، وتعني قطعة الأرض التي تكفي زراعتها لإعالة بيت من البيوت ، أي وحدة الاستغلال الزراعية في القرون الوسطى. « المترجم »

** نسبة إلى ميروفي أول ملك للافرنج الذي حكم من سنة ٤٤٨ إلى سنة ٤٥٧ . وقد استمر حكم سلالته حتى عام ٧٥١ . « المترجم »

أي حقلاً مغلقاً دون الآخرين ، بالتعارض مع الحقول غير المفروزة والتي هي ملكية مشاعية * .

إن فرز الحقول القابلة للحراثة وإعـــادة توزيعها دورياً بواسطة القرعة تؤكدهما شهادات تاريخية ولغوية كثيرة فقد أطلق في البدء اسم Sors ** على الأراضي القابلة للحراثة في اللورين ؛ والأراضي الموزعة في فلسطين التوراة بواسطة القرعـــة سميت « نهلة » (حظ) ، وهذه التسمية أصبحت فيما بعد مرادفة للملكية ، الخ . وكذلك كانت الحال في اليونان القديمة (٤٧) .

وعندما استقر الحقل في النهاية مع تطور طرائق زراعية أكثر تقدماً ، ولم يعد الاستصلاح الجماعي للأراضي يلعب دوراً هاماً في حياة القرية ، بدأت تظهر الملكية الخاصة للحقول . لكن حتى في ذلك الحين ، وطالما ان المشاعة القروية لم تنحل ، فإن الملكية المشاعية القديمة استمرت تحت أشكال متنوعة . وبقي جزء ثالث من القرية — فيما وراء البيت والبستان من جهة ، والحقول القابلة للحراثة من الجهـة الثانية — مؤلف في أساسه من المراعي والغابات ، بقي ملكية جماعية . وان الحق في الرعي الشائع ، أي في استعمال جميع الحقول قبل موسم البذار من قبل ماشية جميع أعضاء القرية ، وفي التلقط بعد الحصاد ، وفي بناء أو استخدام الطواحين أو مصادر الميـاه بالتشارك ، وان تكوين القرية على شكل وحدة مسؤولة جماعياً عن دفع الضرائب ، والتمسك بعادات المعونة المتبادلة ، والحق في إقامة مزارع جديـــدة في مساحات مستصلحة من الغابات ، ان هذه الظواهر جميعها تثبت أن الحياة القروية ظلت تشهد طوال قرون تضامناً جماعياً قوياً ، تضامناً ترجع جذوره إلى الملكية المشاعية القديمة.

من المستحيل تعداد جميع المصادر التي تؤكد وجود هذه الملكية المشتركة للأراضي لدى جميع الشعوب المتمدينة في زمن محدد من تطورها الزراعي ؛ ولنشر باقتضاب إلى بعض المصادر الرئيسية . لقد وصف يوشيتومي مشاعة القرية اليابانية ، « مورا » .

* حين استلمت سلالة التانغ الحكم في الصين (عام ٦١٨ ميلادية) بفضل ثورة فلاحية ، أعادت العمل بنظام إعادة التوزيع الدوري للأراضي القابلة للحراثة ، لكنها تركت البساتين (حوالي خمس مجموع أراضي كل مزرعة) للأسر الفلاحية على شكل ملكية وراثية (٤٦) .

** ومعناها باللاتينية الحظ والنصيب والقدر . والصلة بالقرعة واضحة .

« المترجم »

ويصف يوزوبورو تاكيكوشي في مؤلفه الضخم « المظاهر الاقتصادية لتاريخ حضارة اليابان » ، الملكية المشاعية للأراضي في الأزمان الغابرة ، مع تقسيم الأرض بالقرعة. وفي أندونيسيا ، كما يكتب الدكتور ج . ه . بوك ، « تمثل مشاعة القرية المشاعة الأصلية » . وقد حلل فتفوغل نظام « التسينغ ـ تيان » ، أي نظام قسمة الحقول إلى تسعة مربعات في القرية الصينية ، ليكتشف فيه مشاعية القرية الناجمة عن التملك الجماعي للأرض[٤٨] . ومؤلف الأستاذ ديكمانس عن امبراطورية فراعنة مصر القديمة يبين صراحة ان الأرض كانت فيها بالأصل ملكية للعشيرة مع إعادة توزيع الحصص دورياً . ويؤكد ذلك أيضاً الأستاذ جاك بيرين في كتابه « تاريخ المؤسسات والحقوق الخاصة في مصر القديمة[٤٩] » . وقد اكتشف السيد جاك فوليرس ، في وصفه النظام الزراعي لدى العلويين العرب ، آثاراً ما تزال ماثلة إلى اليوم من الملكية الجماعية التي كانت سائدة في الماضي في العالم الاسلامي قاطبة :

« تسمى قرى « مشاعة » القرى التي تعود فيها ملكية مجموع الأراضي جماعياً إلى مجموع المشاعة القروية ؛ وكل عضو في هذه المشاعة لا يملك أي أرض خاصة به ، وإنما يملك حقاً في كلية الأرض . وهذا الحق يضمن له حصة محددة من الأرض عند إعادة التوزيع الدوري للأراضي ... التي تتم عادة كل ثلاث سنوات[٥٠] » .

وبالنسبة إلى افريقيا الوسطى والشرقية كلها يعلن كتاب « افريكان سارفاي » شبه الرسمي : « يصح التأكيد على أن التصور الذي يقول بأن الأرض هي ملكية جماعية للقبيلة أو للجماعة هو التصور السائد في كل ذلك القسم من افريقيا الذي ندرسه[٥١] » .

ويلاحظ ريمون فيرث ، أثناء حديثه عن اقتصاد تيكوبيا البولينيزي أن « الملكية التقليدية للبساتين ولأراضي البستنة هي ملكيـة الأسر الكبيرة (العشائر)[٥٢] » . وثمة أبحاث تاريخية تؤكد وجود الملكية الجماعية للأرض في اليونان الهوميرية ، وفي « المارك » الجرمانية ، وفي القرية الآزتيكية القديمة ، وفي القرية الهندية القديمة في زمن الأدب البوذي ؛ وفي القرية الإنكاوية التي تسمى فيها الحقول المحروثة « سابسلباشا » ، أي « الأرض (باشا) التي تخص الجميع » ؛ وفي قرية الامبراطورية البيزنطيـة ، ولا سيما في مصر وسورية وتراقية وآسيا الصغرى وفي البلقان قبل الاستعمار السلافي ؛ وفي روسيا القديمـة مع مشاعتها القروية « أوبهتشينا » ؛ ولدى سلافيي الجنوب ، والبولونيين والمجريين الخ . ويؤكد السير جيرالد كلاوزن بالأصل في دراسة قام بها

لحساب « منظمة الأغذية والزراعة » ان الزراعة قد مورست في كل مكان ، في منشئها في إطار نظام عقاري قائم على الملكية المشاعية مع إعادة توزيع الأراضي دوريا[٥٣].

زراعة الأرض المروية ، مهد الحضارة

كانت الزراعة في البدء خرقاء وغير نظاميـــة : فقد كان الانسان يجهل طريقة المحافظة على خصب التربة . وجاء اكتشاف الري ونتائج إراحة الأرض ليقلب التقنية الزراعية رأساً على عقب .

ولم تكن نتائج هذه الثورة الزراعية في الحسبان . كانت تربية الحيوانات الداجنة والبدايات الأولى للزراعة قد سمحت للانسان بأن يتولى بيـــده الإشراف على أسباب حياته . وسمح التطبيق المنهجي لنظام إراحة الأرض وبخاصة نظام الري، وهو تطبيق مرتبط باستخدام حيوانات الجر ، سمح للبشرية بأن تضمن لنفسها فائضاً هامـــاً من الأغذية ، منوطاً بعملها وحده . وكانت كل حبة مزروعة في بلاد ما بين النهرين تغل مئة حبة عند الحصاد[٥٤] !

إن وجود هذا الفائض الدائم من الأغذية سمح للتقنيات الحرفية بأن تصبح مستقلة وتتخصص وتتحسن . وأمسى في وسع المجتمع أن يطعم آلاف الناس الذين ما عادوا يشاركون مباشرة في إنتاج الغذاء . وصار في وسع المدينة أن تنفصل عن الريف . وولدت الحضارة .

سبق لليونان الأقدمين في زمن هوميروس أن اعتبروا الحضارة نتاجاً للزراعة[٥٥]. وينسب صينيو العصر الكلاسيكي « اختراع » الزراعـــة والتجارة والحضارة معاً إلى الامبراطور الأسطوري شن ـ نونغ[٥٦] . ومن المفيد أن نلاحظ ان أصل إزدهـــار الشعب في التقاليد الآزتيكية يكمن في وحي إلهي تلقاه الكاهن الأكبر في منامه ، وحي « أمر المكسيكيين بسد نهر كبير يسير بمحاذاة سفح التل حتى ينساب الماء في السهل[٥٧]» . ولا يتوجس المؤرخ هايشلهايم ، متجاوزاً هذه الأمثلة المحدودة ، من أن يصرح عن صواب **بأن الزراعة كانت أساس جميع الحضارات حتى الرأسمالية الحديثة**[٥٨] . وتكتب موسوعة العلوم الاجتماعية الأميركية :

« لم يكشف التاريخ ولا علم الآثار حتى اليوم عن وجود حضارة كبيرة لا ترتبط على نطاق واسع بهذه الأنواع الثلاثة من الحبوب : القمح والذرة والأرز[٥٩] » .

إن الانتقال إلى زراعة الأرض بالري ، وظهور الحياة المدينية التي تنجم عن ذلك الانتقال ، قد تمّا في عدة نقاط من الكرة الأرضية حيثما سمحت الشروط الطبيعية .

وما يزال من الصعب أن نحدد إلى أي حد تم هـذا التطور لدى كل شعب من الشعوب على حدة ؛ لكن ذلك يبدو مقراً بالنسبة إلى بعضها على الأقل . اننا نجـــد تطور الزراعة بواسطة ري الأرض ، وتطور فائض كبير دائم من الأغذية ، وتطور الصناعة الحرفية المتخصصة ، وتطور المـــدن ، بالتعاقب في وادي النيل والفرات ودجلة في الألف الخامس قبل الميـــلاد ؛ وفي وادي هوانغ ـ هو في الصين ، وفي ايران ، وفي جزيرة قبرص في الألف الرابع ؛ وفي وادي الهندوس وآسيا الوسطى وجزيرة كريت في الألف الثالث ؛ وفي اليونان القارية والأناضول ووادي الدانوب وصقليـة في الألف الثاني ؛ وفي ايطاليا والجنوب العربي (مملكة معين* وحضارة سبأ) في الألف الأول قبل الميلاد ؛ وفي افريقيا الغربيـــة (حضارة غانا ومالي وسانغوا في واديي النيجر والسينغال) وفي أميركا (في المكسيك وغواتيمالا والبيرو) في الألف الأول الميلادي .

الثورة العدانية

تتطابق الثورة الزراعية على الإجمال مع نهاية عصر الحجر المصقول . فالبشر ، المتحررون من عبودية الجوع المـُحطة ، يستطيعون أن يطوروا صفاتهم الفطرية من فضول واختبار تقني . كانوا قد تعلموا منذ زمن طويل أن في وسعهم أن يطبخوا بعض أنواع الغضار في النار ليصنعوا قدوراً . وبوضعهم في النار حجارة معينة اكتشفوا المعادن ، ثم استخدامها المتلائم إلى حد الروعة مع صنع أدوات العمل . والاكتشاف المتتالي للنحاس (الألف السادس قبل الميـــلاد في وادي الفرات ودجلة وفي وادي النيل) ، والقصدير ، والمزيج الموفق من القصدير والنحاس المسمى بالبرونز (الألف الثالث قبل الميلاد في مصر وبلاد ما بين النهرين وايران والهنـــد) ، وأخيراً الحديد (± عام ١٣٠٠ قبل الميلاد لدى الحثيين ، بعد أن جرى استخدامه على نحو متقطع لدى الشعوب القاطنة على شطآن البحر الأسود) ، يمثل أهم مراحل هـــذه الثورة التقنية .

إن نتائج الثورة العدانية هامة أولاً في ميدان الزراعة بالذات التي تظل النشاط الاقتصادي الأساسي للمجتمع . فمع استخدام أدوات عمل معدنية في الزراعة ، وقبل

---

* معين تعني اشتقاقياً « ماء العين ، ماء الربيع » (٦٠) . وفي العصر نفسه افتتحت المانيا وغاليا للحضارة بفضل استخدام نظام إراحة الأرض .

كل شيء المحراث ذو السكة المعدنية ، يصبح استخدام الطاقة الحيوانية في الجر ضرورياً ، وتحقق إنتاجية العمل الزراعي قفزة جديدة إلى الأمام . وقد سمح استخدام المحراث ذي السكة الحديدية بتطور الزراعة الخفيفة وبظهور المدن في الأراضي الثقيلة في القرن الثامن ـ السابع قبل الميلاد [٦١] . وسمح إدخال أدوات عمل معدنية إلى اليابان في القرن الثامن الميلادي بتوسع كبير في المساحة المزروعة ، وبالتالي بزيادة هامة في السكان [٦٢] .

هكذا خُلق الشرط المادي لانطلاق التقنيات الحرفية ولانفصال المدينة عن الريف . وتوفرت اليد العاملة بفضل نمو السكان الذي بات ممكناً بنتيجة النمو العام للرفاهية * . وتوفرت أسباب الحياة لهذه اليد العاملة المدينية بفضل زيادة فائض

---

* هذا النمو في السكان ، كما هي الحال بالنسبة إلى نمو أي نوع حي ، هو أكثر علامات التقدم موضوعية . ان الجغرافي راتزل (٦٣) يعطينا الجدول التالي عن كثافة السكان المتطابقة مع مختلف طرز الحياة في مستهل القرن العشرين ، ونحن ننقل هذا الجدول مع تبسيط ضئيل :

	السكان في الميل الانكليزي المربع
قبائل القناصين والصيادين في المناطق الواقعة في محيط العالم المسكون (الاسكيمو)	٠،٠٠٠٥ – ٠،٠١٥
قبائل القناصين والصيادين القاطنة في السهوب (البوشيمان ، الأوستراليون ، الباتاغونيون)	٠،٠٠٠٥ – ٠،٢٥
قبائل القناصين ذات الزراعة البدائية (دياك ، بابو ، قبائل التلال الهندية، أفقر القبائل الزنجية)	٠،٥ – ٢
قبائل الصيادين الحضر على شطآن البحر أو ضفاف الأنهار (هنود أميركا الشمالية الغربية ، الجزر البولينيزية الصغيرة الخ)	حتى ٥
الرعاة البدو	٢ – ٥
الزراع الذين دخلوا المرحلة الأولى من الصناعة الحرفية والتجارة (افريقيا الوسطى ، الأرخبيل الماليزي)	٥ – ١٥
البدو الزراع (كوردوفان ، فارس ، شنعار)	١٠ – ١٥
الشعوب الممارسة للزراعة الخفيفة (البلدان الاسلامية في آسيا الغربية والسودان وبلدان أوروبا الشرقية)	١٠ – ٢٥ ←

الأغذية. وتشكل المعادن بالذات المادة الأولية الاساسية لعمل هؤلاء الحرفيين. والصناعة الحرفية العدانية، التي كانت في البدء وبالأساس تقنية ترف وزينة، تخصصت فيما بعد في صنع شتى أدوات العمل والاسلحة. وقد حصلت الصناعة الحرفية على استقلالها الذاتي النهائي مع عمل الحداد*.

الانتاج والتراكم

ان الزراعة القادرة على حفظ وزيادة خصب التربة تخلق فائضاً دائماً من الأغذية، **فائضاً هاماً من النتاج الاجتماعي**. والنتاج الفائض هذا ليس أساس التقسيم الاجتماعي للعمل، وانفصال الصناعة الحرفية عن الزراعة، والمدينة عن الريف فحسب. بل هو أيضاً أساس تقسيم المجتمع إلى طبقات.

وما دام المجتمع أفقر من أن يسمح بتكوين فائض دائم، فإن اللامساواة الاجتماعية لا يمكنها أن تتطور تطوراً واسعاً. وإلى اليوم أيضاً في بلدان المشرق حيث توطدت

← قبائل الصيادين الممارسة للزراعة (جزر المحيط الهادي)	حتى ٢٥
المناطق التي تمارس فيها الزراعة الكثيفة (شعوب أوروبا الوسطى)	حتى ١٠٠
المناطق التي تمارس فيها الزراعة الكثيفة في أوروبا الجنوبية	حتى ٢٠٠
المناطق التي تمارس فيها الزراعة المروية في الهند	أكثر من ٥٠٠
المناطق الصناعية الكبيرة في أوروبا الغربية	أكثر من ٧٥٠

* في أوروبا القروسطية، يبدو الحداد كأول حرفي يعمل للسوق بصفة المحترف. والمرادف اللاتيني Faber والألماني Schmied لكلمة حداد يعني بالأصل حرفياً فحسب (٦٤). بيد أن عصر البرونز، في أوروبا الغربية والوسطى، لم يشهد ظهور حضارة مدينية؛ والمحراث ذو السكة الحديدية هو وحده الذي خلق فيها نتاجاً فائضاً وفيراً. وبالمقابل سمحت الشروط المناخية وكثافة السكان الضعيفة في أميركا الوسطى للحضارة بالانطلاق قبل أن تُستخدم أدوات عمل معدنية. بيد أن هذه الاستثناءات تثبت ان انتاج وتركز نتاج اجتماعي فائض وفير هما الشرط الأول لظهور الحضارة. أما تباين الوسط الطبيعي فيؤدي حتماً إلى ظهور فروق في الطرائق لانتاج هذا النتاج الفائض، وإلى وجود فروق بالنسبة إلى العصر الذي تتوصل فيه الشعوب إلى ذلك.

على الأراضي الخصبة ملكية الموالي الذين يسلبون الفلاح نصف محصوله ، إن لم يكن أكثر ، نجد أن المحاصيل في الاراضي الجبلية « أفقر من أن تتحمل الارض عبئاً مزدوجاً ، أي عبء محاصص ومالك[٦٥] » . « إن العبد لا وجود له في الشروط البدائية . **ولا تقوم له أسس اقتصادية في زمن لا تستطيع فيه يدان اثنتان أن تنتجا أكثر مما يستهلكه فم واحد** . إن العبد يظهر عندما يتعلم الناس كيف يخزنون أو يحفظون في أعمال إنشائية واسعة منتجات العمل المتراكمة[٦٦] » .

لقد وجد هوبهوز ويلر وجنسبرغ ، بعد أن درسوا المؤسسات الاجتماعية لدى ٤٢٥ قبيلة بدائية ، ان العبودية كانت غائبة كليـــاً لدى الشعوب التي تجهل الزراعة وتربية الحيوانات . واكتشفوا بداية العبودية لدى ثلث الشعوب التي انتقلت إلى المرحلة الرعوية أو الزراعية الاولية ، وانتشار العبودية العـــام في مرحلة الزراعة الكاملة التطور . وبعد ثلاثين عاماً وصل ث . داريل فورد إلى النتائج ذاتها[٦٧] .

وما أن يتكون نتاج فائض كبير دائم حتى تظهر بالنسبة إلى جزء من المجتمع إمكانية هجر العمل المنتج والتمتع بأوقات فراغ على حساب الجزء الآخر من المجتمع*. وإن استخدام أسرى الحرب أو غيرهم من السبي كعبيد (في بولينيزيا يطلق على العبد اسم تانغاتا – توا أي رجل آتٍ من الحرب[٦٩]) يمثل أحد الشكلين الاساسيين لأول انقسام للمجتمع إلى طبقات . أما الشكل الثاني من هـــذا الانقسام البدائي فهو دفع غرامة مفروضة على جزء من المجتمع .

وحين تمارس الزراعة المتقدمة في عدد كبير من القرى الصغيرة ، تنتج كل منها فائضاً لا يكفي أبداً، إذا ما أُخذ على حدة، لتكوين صناعة حرفية محترفة ولا يكفي على الاخص لتأسيس المدن** . إن تركز هذا الفائض يصبح الشرط المسبق لاستخدامه استخداماً فعلياً :

---

* ليس هذا طبعاً سوى إمكانية ؛ من الممكن أيضاً أن يؤدي وقت الفراغ المكتسب بهذه الطريقة إلى تخفيض وقت العمل لدى جميع المنتجين ، وأن يتم استعماله في نشاطات غير اقتصادية من قبل الجميع . يبدو أن هذا ما حصل عند شعب السيان في غينيا الجديـــدة ، حيث أدّى استبدال فؤوس الحجر القديمة بفؤوس من فولاذ إلى تخفيض قسم الوقت المتوفر المكرس لانتاج أسباب الحيـــاة ، من ٨٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، وذلك وفقاً لسالسبوري (٦٨) .

** يقول أ . ل . أوبنهايم العالم الأميركي المختص في تاريخ الأشوريين ان المدن الأولى في بـــلاد ما بين النهرين لم تكن إلا عبارة عن قرى كبيرة تحتفظ ببنية مماثلة لبنية المشاعة القروية (٧٠) .

« إن الفائض الذي تنتجه أسرة فردية ، زيادة على حاجات الاستهلاك المنزلي ، كان على ما يبدو زهيداً للغاية في اقتصاد ريفي متأخر إلى حـــد أن نسبة كبيرة من عجول كل موسم كانت تؤكل . وحتى يحصل مجتمع كهذا على كمية وافرة من المنتجات الأجنبية ــ الملح أو المعادن على سبيل المثال ــ كان لا بد أن يتركز هــذا الفائض (الذي تنتجه الأسر) . وان الشهادات التاريخية لحضارات البرونز في الشرق القديم والشهادات السلالية لبولينيزيا وأميركا الشمالية تثبت أن تنصيب الرئيس يمثل نمطاً من التركز وان عبادة إله من الآلهة تمثل نمطاً آخر . إن الرئيس الواقعي أو الإله المتخيل يستطيعان أن يجمعا فائضاً وافراً جداً على شكل هبات عرفية طوعية أو على شكل تقدمات ، تقتطعها كل أسرة أنصار أو متعبدين من فائضها الصغير الخاص[٧١] » .

وإن ما كان طوعياً ومتقطعاً في البدء يصبح فيما بعد إلزامياً ومنتظماً . فعن طريق اللجوء إلى القوة ، أي إلى تنظيم الدولة ، يتوطد نظام اجتماعي قائم على تخلي الفلاحين عن فائض الأغذية للسادة الجدد * .

ويشرح مالينوفسكي في حديثه عن أكثر الشعوب بدائية :

« هذه الشعوب لا تملك لا سلطة مركزية ولا سياســة . وبالتالي لا تملك لا قوة عسكرية ولا ميليشيا ولا شرطة . ولا تتحارب فيما بينها على أساس قبلي . والجراح الشخصية يثأر لها بهجمات مرائية على أفراد أو باشتباكات باليد ... والحرب لا وجود لها بين ظهرانيها » . ويصف ث . داريل فورد بالصورة ذاتها شيوعية العشير البدائية ، التي لا وجود فيهـــا للرؤساء الوراثيين ، لدى قبيــلة تونغو في سيبيريا الشمالية الشرقية[٧٣] ** . ويلاحظ هايشلهايم بالمقابل ظهور تنظيم دَوْلي في المدن الأولى :

---

* في مملكة نوب النيجيرية ما يزال الريع الذي يدفع إلى الرؤساء يسمى هدية ، « كينتا » ، في القرى ، في حين أنه بات يسمى « زكاة » (دزانكا) في ضواحي العاصمة بيضا (٧٢) . ومما له دلالته أن كلمة « خزن » العربية (« خزينة » - المترجم) التي تعني « حكومة » مشتقة من فعل « خزن » أي « راكم » و « كدس » ومنها اشتقت الكلمتان الفرنسية والاسبانيه Magasin و Almacén !

** يتمتع الرئيس (نيليكاندي : من يوحّد) لدى هنود النامبيكوارا بسلطة تقوم على الرضى ، ولا يملك أي سلطة رادعة . وحين سأل ليفي – شتراوس أحد الهنود عن امتيازات الرئيس تلقى الجواب نفسه (« أول من يسير إلى الحرب ! ») الذي تلقاه مونتينيي عـــام ١٥٦٠ – أي قبل أربعة قرون ! – عندما طرح سؤالاً مماثلاً على أحد هنود أميركا (٧٤) .

« يتألف سكان المراكز الجديدة (المدينية) في غالبيتهم من شريحة عليا تعيش على الريوع (أي تتملك فائض نتاج العمل الزراعي) وتتكوّن من سادة ونبلاء وكهنة . وينبغي أن نضيف إليهم الموظفين والمستخدمين والخدم الذين تطعمهم بصورة غير مباشرة هذه الشريحة العليا (أي جهاز الدولة) ...[٧٥] » .

بالاضافة إلى مراكمة وحصر النتاج الاجتماعي الفائض ، أدت هذه الطبقات المالكة الجديدة وظائف أخرى ضرورية وتقدمية اجتماعياً . فقد أتاحت المجال لتطور الفن ، نتاج صناعة الترف الحرفيـــة العاملة لحساب السادة الجدد . وسمحت بتمايز النتاج الاجتماعي الفائض بفضل تراكمه ، والواقع أن تمايز النتاج الفائض يتحد في الهوية مع تمايز الانتاج الصرف . وسمحت ، وإلى حد ما، ضمنت شخصياً بفضل أوقات فراغها ، تراكم التقنيات والمعارف والقواعد التي كفلت حماية وتطوير القوى المنتجة الزراعية : معارف فلكية وجويّة لتحديد نظام الميـــاه والزمن التقريبي للحصاد وحمايته عند الحاجة ؛ ومعارف هندسية تسمح بتقسيم الحقول ؛ وتنفيذ أشغال استصلاح الأراضي ، التي باتت ضرورية بنتيجة زيادة السكان ، على نطاق يتجاوز نطاق قوى قرية واحدة أو مجموعة من القرى ؛ ولبناء الأقنيـــة والسدود وغيرها من الاشغال المائية اللازمة للري ، الخ * .

إن تقنية التراكم تستخدم لتبرير تملك إمتيازات مادية واسعة . وحتى إذا كانت لا غنى عنها تاريخياً ، إلا أنه ليس هناك من شيء يثبت أنه لم يكن في الإمكان أن يمارسها مجموع المجتمع نفسه مع مر الزمن . أما الامتيازات فقد اعتبرتها ، على كل حال، الشعوب ، التي كابدت منها ، مجرد أتاوات ، وكانت سبباً في ارتفاع الاحتجاجات كاحتجاجات فلاح الامبراطورية المصرية القديمة في كتاب « هجاء المهن[٧٧] » .

وبالأصل ، فإن المقولة الماركسية عن « الضرورة التاريخيـــة » أعقد بكثير مما يفترضه المبسطون عادة . فهي تتضمن معـــاً وبصورة ديالكتيكية تراكم النتاج الاجتماعي الفائض الذي تحققه الطبقات المالكة القديمة ونضال الفلاحين والارقاء ضد

---

* منذ ٢٤٠٠ عام كتب كوتيلياء رئيس وزراء الملك موريا شاندراغوبتا في الهند، في مؤلفه « آرتاساسترا » ، يفسر أصل كل الحضارة بعمل الفلاحين : « ذلك أن تدارك القرى لحاجاتها الخاصـــة وتمتع البشر بفرحهم الوحيـــد (!) في الحقول يسمحان بتكاثر الخزينة الملكية والبضائع (التجارة !) والقمح والأشياء المنقولة (الثروة المنقولة) (٧٦) » .

هذه الطبقات ، وهو نضال كانت معركة تحرر البروليتاريا الحديثـــة ستكون أصعب بكثير بدونه .

هل هناك « فائض اقتصادي » ؟

إن مفهوم النتاج الاجتماعي الفائض ، الذي تمتد جذوره إلى مفهوم الفائض الدائم من أسباب الحياة ، أساسي بالنسبة إلى التحليل الاقتصادي الماركسي . والحال ان هذا المفهوم لم يكن مقبولاً حتى الآن من معظم الاقتصاديين فحسب ، بل أيضاً ، وهذا شيء أكبر دلالة ، من جميع علماء الانتروبولوجيا والآثار والسلالات والاختصاصيين في الاقتصاد البدائي . والإحالات الكثيرة إلى أعمال هؤلاء الاختصاصيين ، المتناثرة في الفصول الأولى من هذا المؤلف ، تدل على أن المعطيات التجريبية للعلم المعاصر تؤكد صحة الفرضيات الأساسية للتحليل الاقتصادي الماركسي .

إن الهجوم العلمي الجدي الوحيد على مفهومي الفائض الاقتصادي والنتاج الاجتماعي الفائض في الاقتصاد ما قبل الرأسمالي قد صدر عن الاستاذ هاري . و . بيرسون في أحد فصول المؤلَّف الجماعي المنشور تحت إشراف كارل بولانيي وكونراد . م . آرنسبرغ وبيرسون نفسه : « التجـــارة والسوق في الامبراطوريات الأولى » . وهو هجوم يستحق أن يدحض بالتفصيل .

يمكن تلخيص انتقادات الاستاذ بيرسون في خمس نقاط :

١ ـ ان مفهوم « الفائض الاقتصادي » مفهوم يكتنفه الغموض لأنه يتضمن في الواقع كيانين متباينين : الفائض المطلق ، بالمعنى الفيزيولوجي للكلمة ، الذي لا يمكن للمجتمع أن يظل على قيد الحياة فيما دونـــه ؛ والفائض النسبي الذي قرر المجتمع تكوينه .

٢ ـ والحال ان « الفائض الاقتصادي » ، بالمعنى المطلق والبيولوجي للكلمة ، لا وجود له . ومن المستحيل تحديد مستوى الحد الادنى من أسباب الحياة الذي يموت الفرد بدونه ؛ من المستحيل تحديده بالنسبة إلى المجتمع في مجمله[٧٨] . وعلى كل حال ، ان هذا المستوى منخفض إلى حد لا نملك معه أي دليل على أن مجتمعاً من المجتمعات البشرية قد عاش قط في مجمله على هذا المستوى .

٣ ـ أما الفائض النسبي فليس نتيجة تطور اقتصادي ، وليس على الأخص نتيجة نمو المعدل الوسطي لإنتاجية العمل . ان هناك دوماً وفي كل مكان فوائض ممكنة .

وقرارات خلق أو زيادة الموارد غير المخصصة لاستهلاك المنتجين هي قرارات اجتماعية يمكن أن تتخذ لأسباب غير اقتصادية البتة (دينية أو سياسية أو تنفيذية) .

٤ – ليس هناك أدنى برهـــان لإثبات ان ظهور « الملكية الخاصة والمقايضة والتجارة وتقسيم العمل والاسواق والنقد والطبقات التجارية والاستغلال » يرجع إلى ظهور فائض اقتصادي في لحظات حرجة من تطور المجتمع البشري . إن مثل هذه التوكيدات لا يمكن أن تبرر إلا بالتسليم المسبق بأن «السير المنطقي للتطور الاقتصادي يقود إلى نظام سوق أوروبا في القرن التاسع عشر[٧٩] » .

٥ ـ وبالاصل ، ان هذا التصور كله يقوم على المادية الجلفة التي « تؤسس التطور الاقتصادي والاجتماعي على السعة الضيقة للمعدة البشرية[٨٠] » . فالموارد الاقتصادية تستخدم ، على جميع مستويات الوجود المادي ، لاغراض غير اقتصادية .

ان محاججة الاستاذ بيرسون تنطلق من التمييز بين « الفائض المطلق » و« الفائض النسبي » ، وهو تمييز أدخله هو نفسه بالطبع في المناقشة . فعلى حد علمنا ، لم يعتبر لا الفيزيوقراطيون ولا الاقتصاديون الانكليز من المدرسة الكلاسيكية ، ولا على الاخص ماركس وانجلس ، لم يعتبروا قط « مستوى الحياة » مفهوماً بيولوجياً مطلقاً . لكن لا يمكننا البتة أن نستنتج من هذا أن هذا المفهوم عارٍ من أي دلالة تاريخية محددة ، في كل حالة ملموسة ، أي انه يمكن أن يُخفَّض اعتباطياً المستوى المعتبر حداً أدنى لشعب من الشعوب في عصر محدد . ومن هنا يكون من الخطأ التأكيد بأن كل مجتمع يملك منبعاً ممكناً للفائض ، بغض النظر عن نمو المعدل الوسطي لإنتاجية العمل .

يقيناً ، لا يمكن لاي مجتمع أن يستمر في الحياة إذا كان إنتاجه لا يكفي للحفاظ على مخزون أدوات العمل ، بعد أن يكون قد وفر أدنى حد من القوت . وبهذا المعنى « المطلق » للكلمة ، لا يستطيع أي مجتمع لا يتوفر له غير المستوى المحض من الحياة « البيولوجية » أن يستمر في البقـــاء . لكن ما دام الإنسان لا يسيطر على أسباب حياته ـ وبعبارة أخرى ، ما دمنا بحضور أقوام رحّل أو قبائل بدائية تعيش من التقاط الثمار والقنص والصيد ـ فإن هذا « الفائض » يكون غير أكيد ومحدوداً للغاية معـــاً . والسبب في ذلك في منتهى البساطة : إن كل زيادة استثنائية في الانتاج الجاري لن تنتج « فائضاً دائماً » ، بل ستنتج على العكس مجاعة نظراً إلى أنها ستهدم التوازن البيئوي للمنطقة المسكونة .

عندما يكتب الاستاذ بيرسون أن ما من مجتمع بشري قد عاش قط في مثل هذا

المستوى من الادقاع ، يرتكب في الواقع غلطة مماثلة لتلك التي يلوم عليها عن حق الاقتصاديين النيو ـ كلاسيكيين . فكما ان هؤلاء يتصورون كل النشاط الاقتصادي على ضوء اقتصاد السوق ، ينظر الاستاذ بيرسون إلى كل ماضي البشرية الاقتصادي على ضوء اقتصاد الشعوب البدائية الواقفة على عتبة الحضارة أو المتحضرة أصلاً ، أي الشعوب التي أنجزت « ثورتها النيوليتية » والتي تمارس منذ زمنٍ الزراعة وتربية الحيوانات . لكن عندما نفكر بأن المرحلة التالية لهذه الثورة لا تشغل سوى حيز زهيد من مدة الوجود البشري على الارض ، وعندما نتصوّر ان مئات بل آلاف القبائل البدائية قد تلاشت قبل أن تدرك مرحلة الثورة النيوليتية، على وجه الخصوص لانها لم تعرف كيف تحل مشكلة القوت في وسط طبيعي متبدل ، نفهم كم ان ذلك التوكيد لا سند له من الصحة .

ان الأدلة ، المنطقية والتجريبية منها على حد سواء ، تثبت على العكس ان معظم المجتمعات البشرية السابقة للثورة النيوليتية * قد اضطرت إلى خوض نضال دائم في سبيل البقاء ؛ وأن وسواسها كان هذا النضال الذي ما كان يبدو أبداً انه انتهى مظفراً ، وان جميع المؤسسات الاجتماعية التي استشهد بها الاستاذ بيرسون دعماً للأطروحة المعارضة (ولا سيما المكانة الهامة للسحر والدين في تلك المجتمعات) كانت لها وظائف اقتصادية جلية ، أي كان عليها على وجه التحديد أن تساهم في حل مشكلة الغذاء الباعثة على القلق . « ان الظهور العام للممارسات السحرية والدينية المقرونة بعمليات الانتاج يكشف ... ان القلق المتعلق بالقوت عنصر عُرف دائماً [٨١] » .

ومن هنا كانت الأهمية البالغة للثورة النيوليتية . فلأول مرة في ما قبل التاريخ الانساني ، انتقلت السيطرة على أسباب الحياة البشرية من الطبيعة إلى الانسان . ولأول مرة أصبح في الامكان مضاعفة هذه الاسباب ، إن لم يكن بصورة غير محدودة فعلى الأقل بنسبة كانت مجهولة كلياً في السابق . ولهذا السبب بات في وسع جزء هام من المجتمع أن يتحرر من ضرورة المساهمة مباشرة في انتاج الاغذية . وليس لدى علم الآثار أو الانتروبولوجيا أي معطى يثير الشكوك اليوم حول هذا البرهان الواضح الجلي على العلاقات ما بين ظهور فائض دائم وهام من الاغذية من جهة ، وبين انفصال الصناعة

---

* باستثناء القبائل التي تعيش في وسط طبيعي مناسب بصورة خارقة والتي تسمى في الغالب بـ « القبائل القناصة المتطورة » .

الحرفية عن الزراعة ، وانفصال المدينة عن الريف ، وانقسام المجتمع إلى طبقات ، من جهة ثانية .

يقيناً ، ان نمو المعدل الوسطي لانتاجية العمل لا يخلق سوى الشروط المادية الضرورية للتطور والتحول الاجتماعيين . وليس هناك أي نزعة آلية اقتصادية ، مستقلة عن القوى الاجتماعية * . ان البشر يصنعون تاريخهم الخاص ؛ وكل مجتمع قائم يدافع عن نفسه ضد قوى التحويل . والمجتمع البدائي يدافع عن بنيته القائمة على المساواة . إذن فلا بد من ثورة اجتماعية لحل المجتمع البدائي القائم على المساواة وتوليد/ مجتمع منقسم إلى طبقات . لكن هذه الثورة الاجتماعية غير ممكنة إلا إذا تم التوصل إلى مستوى من الانتاجية يسمح لجزء من المجتمع بالتحرر من العمل المادي . وما دام هذا الشرط المادي — هذا الفائض الافتراضي — غير متوفر ، تبقى الثورة الاجتماعية المذكورة مستحيلة .

سيرد الاستاذ بيرسون بأن المحرك الحاسم كان على كل الأحوال محركاً اجتماعياً ، استبدال « نموذج » من التنظيم الاجتماعي بنموذج آخر** . ونحن نقبل بكل طواعية

---

* انظر الفصل الثاني ، فقرة : المجتمع المنظم تعاونياً والمجتمع القائم على اقتصاد وقت العمل .

** سعى جورج دالتون إلى توسيع نظرات البروفيسور بيرسون حول هذا الموضوع . انه طبعاً على حق عندما يعترض على الاستخدام المغلوط تاريخياً لدوافع كالبحث غير المحدود عن وسائل مادية ، في تحليل مجتمع بدائي . وهو على حق أيضاً عندما يعترض على استخدام مقولات ناشئة عن اقتصاد بضاعي أو نقدي في تحليل هذا الاطار الاجتماعي المختلف . لكنه على خطأ عندما يستنتج من ذلك تعسفاً أن ندرة الحاجات المادية مفهوم « ايديولوجي » صرف ، أو انه لا يوجد أي تفسير اقتصادي معقول لسلوك الشعوب البدائية الاجتماعي - الاقتصادي . إن التأكيد على « ان المعاملات المتعلقة بالحاجات المادية في المجتمعات البدائية هي التعبير عن لزامات اجتماعية تجريبية لا معنى لها خارج المحيط الاجتماعي التي تعبر عنه (٨٣) » ، ان هذا التأكيد يعني نسيان انه يتوجب على الشعوب البدائية ، في نهاية المطاف ، البقاء على قيد الحياة ، مثلها مثل الشعوب الحديثة ؛ وان البقاء يتطلب انتاجاً معيناً لحاجات مادية ؛ وان التنظيم الاجتماعي ليس مستقلاً عن ضرورة انتاج هذه الحاجات المادية ؛ وان «الدافع الاقتصادي» ، أي السعي إلى تأمين انتاج معين محدود ، هو موجود فعلاً وحقاً في هذا المجتمع البدائي ؛ وان ، إذا كان تحليل هذه البنية الاجتماعية — الاقتصادية صعباً غالباً ، يجب أن لا يعلن أحد استحالته منذ البداية ، وإلا جعل مستحيلة دراسة علمية لتطور المجتمعات بصورة عامة .

بأولوية ما هو اجتماعي . لكن هل كان في إمكان اتحاد من قبائل القناصين البدائيين أن يبني الامبراطورية الرومانية ، بل حتى بابل حمورابي ؟ هل كان في إمكان فلاحي بلاد ما بين النهرين أن يخلقوا الصناعة الحديثة ؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تجعلنا نفهم الدور الاستراتيجي لزيادة الفائض الاقتصادي والنتاج الاجتماعي الفائض في التاريخ البشري ، بفضل نمو انتاجية العمل .

الفصل الثـاني

التبادل ، البضاعة ، القيمة

التبادل البسيط

ان لقـاء اقوام رحـّل تلتقط شتى الثمار او تقنص شتى الحيوانات ، هو الذي يخلق شروط تبـادل عرضي . « إن المقايضة والتجارة تتطوران في مناطق ذات منتوجات متباينة ، حيث يقدم الدغل والساحل ، الغـــابة والسهل ، الجبل والوادي ، الواحد للآخر منتجات جديدة تشجع التبادلات المتبادلة [١] » .

تلاحظ اودري. ي. ريشاردز ، اثناء كلامها عن شعب البـامبا الروديسي الذي نادراً ما يمارس التجارة ، ان « شروط الوسط الذي يعيش فيه البامبا تفسر الى حد ما تجارتها الضعيفة التطور ، لأن الشروط على العموم متماثلة للغاية في هـذه المنطقة بحيث لا تدعو الحاجة تقريباً الى أن تتبادل احدى النواحي السلع من ناحية اخرى [٢] » .

اذن فأصل التبادل قد نشأ **خارج** الوحدة الاجتماعية البدائية ، سواء أكانت قوماً رحـّلا أم عشيرة أم قبيلة. ففي قلب تلك الوحدة كان يسود العون المتبادل والتعاون في العمل اللذان يستبعدان التبـــادل . وكانت الخدمة الواجبة على كل فرد تجاه المجتمع يقررها العرف او الطقس ؛ وكانت تتنوع تبعاً للعمر والجنس ونظـام القرابة . لكنها كانت مستقلة عن السعي وراء خدمة مقابلة . **والحال ان الخدمة المقـابلة المقيسة هي على وجه التحديد السمة الجوهرية للتبادل .**

ان هذا القياس ليس بالضرورة قياساً **دقيقاً** . بل كان من المستحيل ان يكون كذلك في مرحلة التبادل البسيط ، الطارىء ، العرضي . وان أقواماً وقبـــائل تجهل

طبيعة النتاج الذي تتلقاه « مقابل » نتاج آخر وتجهل اصوله وشروط انتاجه واستعماله الدقيق ، لا بد ان تترك أمر تحديد شروط هذا التبادل للتعسف او النزوة او الصدفة. ان التبادل ، تلك العملية «المقيسة» بأكبر دقة في الحياة الاقتصادية الحديثة ، قد ولد في شروط مادية تستبعد كل امكانية قياس دقيق .

ان التبادل البسيط هو تبادل طارىء وعرضي ؛ ولا يمكن أن يشكل جزءاً من الآلية الطبيعية للحياة البدائية. ومن الممكن ان ينجم على حد سواء عن ظهور طارىء لنتاج فائض او عن ازمة مباغتة في الاقتصاد البدائي (مجاعة) * .

وفي كلتا الحالتين ، ستسعى الجماعة البدائية التي تعرف بوجود جماعات مجاورة الى اقامة علاقات تبادل ، إما بوسائل الغصب وإما بوسائل سلمية . وان التقاء فائضين عارضين ، مختلفين في الصفات الطبيعية وفي النفع وفي القيمة الاستعمالية، يخلق الشروط الأكثر طبيعية لعملية تبادل بسيط .

المقايضة الصامتة والهبات الاحتفالية

حين تحوز جماعة بدائية بصورة منتظمة على فائض من المنتجات أياً كان نوعها ، وبعد أن تكون قد غطت حاجاتها الاستهلاكية الخاصة، يمكن للتبادل البسيط ان يصبح تبادلا متطوراً . ولا يعود هذا التبادل مجرد عملية عارضة تتم في اوقات استثنائية ، بل يصبح سلسلة من عمليات تبادل منتظمة الى هذا الحد او ذاك .

ان وضع قواعد دقيقة للتبادل ليس إلا نتيجة انتقال طويل انطلاقاً من موقف كان فيه التبادل المتقطع يتم دونما قياس دقيق . ومع نمطي التمون بالمنتجات الأجنبية —التبادل البسيط وحرب النهب— يتجاوب شكلان انتقاليان من التبادل لدى الجماعات البدائية : الهبة الاحتفالية والمقايضة الصامتة .

ان الاتصالات بين جماعات بدائية لا تربط بينها اواصر القرابة ليست بالمرة تقريباً اتصالات بين جماعات متساوية في القوة . وهي تنطوي على علاقات تقف عند عتبة العداء ، وسرعان ما يتم تخطي هذه العتبة .

ان التجربة تعلم الجماعات الضعيفة أنه من الأفضل لها أن تهرب عند اقتراب اجانب

---

* تلاحظ ماي ماندلبوم – اديل ، اثناء حديثها عن قبيلة باشيغا في افريقيا الشرقية ان « التجارة (التبادل) لا تحدث الا عندما تكون هناك ضرورة الى سد نقص التمون بالأغذية ، نتيجة موسم سيء » (٣) .

يخشى بأسهم. وهي تعلم الأخيرين أنهم إذا ما أفنوا الجماعات الأضعف التي لديها منتجات مرغوب فيها ، فإنهم قد يخسرون كل حظ في الحصول على هذه المنتجات * . وهكذا تقام ، عند عتبة العـداء المكشوف ، علاقات تبادلية منظمة اتفاقياً يطلق عليها اسم المقايضة الصامتة . فالجماعة الأضعف تضع المنتجات المخصصة للتبـادل في مكان مقفر وتتوارى الى أن يترك الطرف الآخر منتجاته الخاصة في المكان عينه .

ثمة أمثلة غزيرة عن هذه المقايضة الصامتة في التاريخ الاقتصادي . ومثال العلاقات بين المغاربة والسود في غرب جبل طارق ، الذي ذكره هيرودوت ، ومثال العلاقات بين التجار الفرس والتتر واليونانيين في روسيا الجنوبية وبين سكان السهوب المجلدة في روسيا الشمالية ، الذي ذكره الرحالة العربي ابن بطوطـة ، يشكلان جزءاً من الأدب الكلاسيكي حول هذا الموضوع . ونلقى اليوم المقايضة الصامتة في عـدة ارجاء من الكرة الأرضية : لدى قبـائل الشوكشي في سيبيريا في علاقاتهم بسكان آلاسكا ؛ ولدى الزنوج القاطنين أودية شمـالي جزيرة لوسون في الفيليبين في علاقاتهم بالسكان المسيحيين في المنطقة نفسـها ؛ ولدى قبيلة أواتوا في روديسيا الشمالية في علاقاتهم بسكان وسـط البلاد وبسكان المستنقعات ؛ وكذلك في غينيا الجديدة والجزر الهبريدية الجديدة والهند واندونيسيا الخ [٥] .

وترجع اصول المقايضة الصامتة ، وكم بالأحرى علاقات التبادل الناجمة عن علاقات عداء مكشوف ، الى الاحتكاك بين شتى الجماعات البدائية التي لا تربطها أواصر قرابة مشتركة. ولقد سبق ورأينا أنه لا وجود في البداية لعلاقات تبادل ضمن نطاق الجماعة الواحدة . فالطعام وغيره من الأشياء ذات الأهميـة الأولى لا تبادل بل تقاسم [٦] . انما هناك فقط هبـات بسيطة وهدايا (أشياء ثمينة ، وتمائم ، وحاجات زينة) جرى الاتفاق على ردها كما ما تزال الحال الى اليوم بالنسبة الى الهدايا ضمن نطـاق الاسرة الحديثة الواحدة ، دونما حساب تعادلي دقيق .

لكن عندما تتكاثر الجماعات ذات النسب الموحد وتنتشر في اقليم اوسع من أن

* « ان الموندوغومور (شعب صياد للرؤوس في غينيا الجديدة) يهيمون على وجوههم قصياً بحثاً عن اتصالات تجارية ، لا عن اعداء يباغتونهم فحسب... انهم يشترون من الشعب النحيف ، نصف الجائع ، القاطن في المستنقعات الشرقية ، قدوراً للطبخ ، وسلالا للمؤونة ، وكلالا... وهم يقولون انهم حريصون على ألا يقتلوهم جميعاً ، وإلا فلن يبقى على قيد الحياة صناع للقدور ... (:) » .

يكون خاضعاً لإدارة مشتركة ، تنقسم الى أجزاء . ويأخذ تبادل الهدايا ، المتمثلة في منتجات متنوعة خاصة بالأقاليم التي تعيش فيها هذه الجماعات المتفرعة ، صفة المؤسسة، ويتكرر دورياً بصورة احتفالية ، وينتظم . والطابع الاحتفالي يعبر عن علاقات تبعية مادية واقعية فيا بين هذه الجماعات المتفرعة ، نظراً الى أن الواحدة لاتستطيع أن تستمر في الحياة بدون مساعدة الاخرى ، أو يعبر بكل بساطة عن وجود روابط القرابة (٧) .

إن مؤسسة التبادل الاحتفالي هذه للهدايا تبقى أيضاً عند الجماعات البدائية التي انتقلت الى مرحلة الزراعة الفردية ، لكن التي ظلت متجمعة في مشاعات قروية . والفرق بين المحاصيل الفردية داخل المشاعة الواحدة، أو بين محاصيل عدة قرى مرتبطة بأواصر القرابة ، سيجري تصحيحه دورياً بواسطة تبادل الهدايا ؛ وقد كان للعديد من علاقات التبادل الاحتفالي للهدايا، التي تبدو وظيفتها الاقتصادية اليوم وكأنها مموهة أو غير مرئية ، كان لها مثل ذلك الاصل الوظيفي .

وقد بين كلود ليفي – شتراوس بصورة مقنعة في « البنى الأولية للقرابة » مدى اندماج تبادلات الهدايا هذه ، وكذلك تبادلات النساء ، بالحياة الاقتصادية في تلك المرحلة من التطور الاجتماعي ، ومدى لزوم هاتين الدارتين المتوازيتين – اللتين يعتبرهما البدائيون بالأصل متماثلتين ، نظراً إلى أن النساء أنفسهن يُعتبرن هدايا ! – **لاستمرار انسجام الجماعة الاجتماعي** . ولما كان تقسيم العمل ما يزال في جوهره تقسيماً للعمل بين الجنسين ، فإن كل اختيار للزوجات لا يستند إلى قواعد معينة سيؤدي إلى إضعاف بعض الجماعات ، إن لم يكن إلى اضمحلالها .

ولهذا تقضي قواعد المعاملة بالمثل بأن الرجل « لا يستطيع ان يتلقى زوجة إلا من الجماعة التي يمكن ان تُطلب منها امرأة ، نظراً إلى أن أختاً أو ابنة قد فقدت في الجيل الأسبق ؛ في حين ان الأخ مدين للعالم الخارجي بأخت (أو أب أو إبنة) ، نظراً إلى أن امرأة قد اكتسبت في الجيل الأسبق(٨)» .

وينتهي ك. ليفي – شتراوس إلى القول : « ان الزواج الخارجي يوفر الوسيلة الوحيدة لحفظ الجماعة كجماعة ، ولتجنب الانقسام والتجزؤ غير المحددين اللذين قد تسببهما ممارسة الزيجات في العصب الواحد(٩) * » .

---

* يجادل ليفي-شتراوس مع فريزر الذي يفسر تبادل النساء بعدم قدرة البدائيين على دفع «ثمن» ←

ولدى الاوزويتم إيبو (نيجيريا الجنوبية) يفسر أعضاء القبيلة أنفسهم تبادل هدايا الطعام بالصورة التالية :

« يؤكد الشعب انه في الماضي ، قبل إدخال دقيق المنيهوت في مطلع هذا القرن ، كانت تحل فاقة شديدة إلى القوت خلال الأشهر الثلاثة (حزيران – آب) السابقة للجني السنوي للبطاطا الصينية . والنظام القديم لتحويل القوت ما يزال مطبقاً في هذه المرحلة : فجميع الذين يملكون أغذية يقدمونها هدية ... وهكذا يرغم الرجال على تقديم هدايا من الأغذية لزوجاتهم ولأقاربهم من ناحية الأم[١١] » .

ويمكن لممارسة التبادل الاحتفالي أن تتجاوز حدود القبيلة الواحدة لتمتد إلى عدة قبائل أو شعوب تقطن منطقة محددة . وكما ان التبادل الاحتفالي داخل جماعة ضيقة يعبر عن روابط التضامن والتعاون الوثيقة في العمل ، كذلك فإن امتداده إلى عدة قبائل وشعوب يعبر عن مجهود لتثبيت علاقات التعاون السلمية بينها[١٢] .

« في البدء كانت البعثات (التي تأتي للوفاء بما عليها من ضرائب) محض تدابير يتخذها أمراء بلاد النانيانغ (جنوب شرقي آسيا) الذين كانوا يرسلون إلى العاصمة الصينية مندوبين يحملون رسائل تهنئة أو تكريم لبلاط الصين . وقد استقبلوا دوماً كرسل متواضعين يقدمون طاعة سادتهم إلى « ابن السماء » . وطبيعي انهم كانوا يحملون معهم هدايا من منتجات بلادهم ، وكان الامبراطور ، بدافع من طيبة القلب ، يهديهم منتجات أخرى مقابلها . وكانت قيمة هذه الهدايا الصينية أكبر قيمة في غالب الأحيان من الهدايا الآتية من جاوا وبورنيو والماليزيا ؛ ولكن حتى على فرض انها كانت متعادلة في القيمة ، فإنها كانت تمثل بشكل واضح نواة أولى للتجارة الدولية[١٣] » .

← (كذا) آخر مقابلهن . وهو على حق اذ يلوم فريزر على افتراضه وجود «حسابات» في الماضي مع انها لم توجد الا في المجتمعات الأكثر « تطوراً » بكثير . لكنه يخطىء اذ يستنتج : « ليس في تبادل النساء شيء يشبه حلاً معقولاً لمشكلة اقتصادية ... فهو عبارة عن فعل وجداني (!) بدائي وغير قابل للقسمة ... » . والواقع ان ليفي - شتراوس قد نوه بنفسه بالدور الاقتصادي الحيوي الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد البدائي . اذن فالرغبة في تنظيم « تداول النساء » بصورة تضمن لجميع الرجال الأسوياء أكبر مساواة في فرص الزواج تتجاوب فعلاً وحقاً مع ضرورة اقتصادية للتوازن الاجتماعي (١٠) .

عندما يحتل النشاط الاقتصادي الفردي – وقبل كل شيء الزراعة – مكانة متزايدة الأهمية في إطار المشاعة القروية ، وعندما تتضاعف وتنتظم علاقات التبادل الاحتفالي للهدايا والمقايضة الصامتة ، تدخل عناصر متعاظمة باستمرار من قياس وحساب الهدايا المتبادلة إلى المشاعة حفظاً لتوازنها الاقتصادي . وهكذا يتعايش في « الديزا » ، المشاعة القروية الأندونيسية ، شكلان من النشاط الاقتصادي : « السامبا سينامبات » وهو نشاط غير مكافأ موجه لتلبية الحاجات الحيوية ، و« التوبلونغ منسيلونغ » وهو نشاط موجه لتحقيق الحاجات الفردية الذي يحق للمرء ان ينتظر على أساسه خدمة مقابلة معادلة إلى هذا الحد أو ذاك [١٤] . وقد وجد ششتر [١٥] ، بعد أن درس معظم أمثلة التبادل الاحتفالي للهدايا ، ان مبدأ التعادل ، أي الحساب الدقيق للخدمة المقابلة ، يلعب ، في معظم الحالات دوراً بالغ الأهمية . يقيناً ، إن هذه المرحلة ما تزال بعيدة عن اقتصاد السوق القائم على إنتاج البضائع . لكن بعض التعادلات مقبولة بوجه عام ، بل لها طابع المؤسسة ، كما يتضح من قانون حمورابي[١٦].

التبادل المتطور

ان المقايضة الصامتة والهبة الاحتفالية هما شكلان انتقاليان بين التبادل البسيط والتبادل المعمم ، يمكن ان نشير إليهما بلفظه مشتركة هي **التبادل المتطور** .

ينجم التبادل المتطور عن لقاء فائض اعتيادي مع منتجات أخرى ، لا عن لقاء فائضين عارضين . وعلى هذا فالمقايضة الصامتة والهبة الاحتفالية على حد سواء تستطيعان أن تأخذا شكل التبادل المتطور ؛ وتستطيعان أيضاً أن تتجاوزا هذا الشكل وتندمجا بالتبادل المعمم بحصر المعنى .

في المجتمع البدائي الذي لم تحصل فيه بعد الصناعة الحرفية على استقلالها الذاتي ، يمكن أن يظهر **تخصص اقليمي** ، تقسيم إقليمي للعمل ، بسبب الميزات الخاصة لإقليم محدد . والقبيلة التي تقطن إقليماً كهذا تستطيع أن تنصرف إلى حد كبير إلى إنتاج هذا الاختصاص ، وتظهر تجاه القبائل المجاورة كاختصاصي جماعي . إنها ستنتج فائضاً لا بأس به من الحاجة المذكورة وستقايضها مقابل المنتجات الخاصة لغيرها من القبائل. إن ما قبل التاريخ وعلم السلالات يشيران إلى أن أدوات **العمل والزينة** هي أولى المنتجات القابلة للانطلاق بكميات كبيرة من مركز محدد للانتاج عبر عمليات التبادل المتطور .

هكذا نرى قبيلة الغورو في ساحل العاج ، قبل الفتح الاستعماري ، تتبادل مع شعوب السبسب ، جوزة الكولة بوجه خاص ، التي كانت تنتجها ، بمقابل «سومب» ، أي قضبان حديد مستعملة في آن واحد كادة أولية لصنع أدوات زراعية وأسلحة ، وكوسيلة تبادل . فكانت الكولة و« السومب » مادتي تجارة بين الجنوب والشمال متكاملة فعلاً بين منطقتين جغرافيتين مختلفتين [١٧]. يجب أن نلاحظ أيضاً ان الغورو كانوا ، مع هذه التجارة الحقيقية وفي الوقت نفسه ، يحافظون على علاقات تبادل احتفالي للهدايا مع قبائل كـ « البولي » ، الذين يعتبرونهم من الأقرباء [١٨] .

وقديماً ، في عصر الحجر المنحوت ، كانت قد نظمت ورشات حقيقية للأدوات الحجرية ، ولا سيا في سان آشول وفي جزيرة بوملو في جنوب غربي النرويج . وفي عصر الحجر المصقول ، كانت توجد مناجم حقيقية لحجر الصوان في مصر وصقلية والبرتغال وفرنسا (غران – بريسينيي) ، وفي غريمس غراف وسيسبري في انكلترا ، وفي اوبورغ وسبيين في بلجيكا ، وفي السويد وبولونيا (غاليسيا الشرقية ومحافظة كيلشي) . وقد وجدت في جزيرة ماروبا بقايا مشاغل للأدوات الحجرية مونت جزءاً كبيراً من غينيا الجديدة [١٩] . ويشير هايشلهايم الى عدد كبير من المصادر التي يبدو انها تؤكد تداول أدوات الزينة في دائرةٍ واسعة جداً منذ غابر الأزمان البدائية [٢٠].

ومع تقدم انتاجية العمل وتكوين فوائض منتظمة صغيرة لدى العديد من القبائل والأقوام المتجاورة ، أمكن لنظام التخصص الاقليمي هذا ان يتسع على شكل شبكة تبادل منتظمة ويقود إلى تقسيم إقليمي حقيقي للعمل . ففي حوض الأمازون على سبيل المثال تملك قبائل شتى اختصاصاتها الذاتية : فقبائل الميئيمل معروفة بوجه خاص بآنيتها الفخارية ؛ وقبائل الكاراهون تنتج سموماً شديدة الأذى ؛ وقبائل البورو متخصصة في صنع السجاد والأربطة والأنابيب ؛ وقبائل النيتوتو بارعة في صنع الأراجيح [٢١] . والتبادلات تنتظم تدريجياً بين هذه القبائل على أساس هذه الاختصاصات .

لكن صنع المنتجات الخاصة لا يمثل بالنسبة إلى كل قبيلة من هذه القبائل سوى نشاط فرعي ثانوي من الحياة الاقتصادية . فهذه الحياة تظل في جوهرها قائمة على القطاف والقنص والصيد (مع بداية زراعة أحياناً) أي على البحث عن القوت . ولا وجود بعد لأي تخصص حرفي داخل القبيلة ، والتبادل المتطور غائب عنها كلياً اللهم إلا في شكل الهبة الاحتفالية الجنيني . واولئك الذين يصنعون اليوم آنية فخارية ، يتوجب عليهم

غداً أن يذهبوا للقنص أو للعمل في الأرض ، إذا كانت القبيلة تريد تجنب الوقوع في براثن المجاعة .

التجارة

مع الثورة النيوليتية يخلق تطور الزراعة وتكوين فوائض دائمة امكانية تبادل دائم مع الشعوب التي لا تملك بعد مثل هذه الفوائض ؛ فيدخل التبادل في مرحلة جديدة . ولا تعود التبادلات مقتصرة على بعض المنتجات النادرة لتخصص محلي. وتشمل مذذاك مجموع منتجات منطقة كاملة ؛ وتظهر للوجود **اسواق محلية** . وصحيح أن كل قبيلة أو كل قرية تستمر في تلبية حاجاتها الخاصة إلى حد كبير . لكن لا تعود هناك أي قبيلة أو أي قرية مستقلة كل الاستقلال عن وارد من المنتجات الأجنبية .

« تحوز مشاعات عديدة (في نيجيريا الجنوبية) على فائض من الأغذية وغيرها من مواد الاستعمال اليومي ، كالآنية الفخارية أو البسط أو الأدوات الخشبيـة ، يصل ، بواسطة أسواق محلية عديدة ، إلى المشترين من سائر المشاعات... وهكذا قرى غابات آغوا ، على سفوح تلال اوبان ... تبادل لحوم الصيد المدخنة في أسواق القرى المجاورة لنهر الصليب حيث تشتري البطاطا الصينية التي لا يجنيها في غالب الأحيان السكان المحليون بل قبائل الايبو التي تعيش على بعـــد حوالي عشرة كيلومترات على النهر . وكذلك فإن قرى الخزافين القليلة التعداد نسبياً والنائية عن بعضها بعضاً ، تنتج جميعها تقريباً فوائض ومنتجاتها توزع على مساحة ٢٠٠ كم٢ ، أو أكثر . وهكذا ،وبالرغم من أن المشاعة العائلية ، وكم بالأحرى المشاعة القروية ، مكتفية بذاتها إلى حد كبير من حيث الأغذية ومعظم مواد الاستعمال الجاري ، إلا أنها لا تغطي في غالب الأحيان أو لا تغطي أبداً جميع حاجاتها [٢٢] » .

إن نظام **التبادل المعمم** يتطابق مع بدايات الصناعة الحرفية داخل القرية أو القبيلة. لكن هذا التخصص هو تخصص داخل **مشاعة قروية** . والحرفيون الذين يهجرون أكثر فأكثر العمل الزراعي يتلقون قوت يومهم كمقـابل عن خدماتهم . اذن فالتبادل داخل القرية أو القبيلة يظل بدائياً . وهكذا هي الحال على سبيل المثال لدى سكان جزر ماركيزا في المحيط الهادي ، أو لدى قبـــائل الكافليتشو والكوغو في افريقيا الشرقية . وقد أصبح بعض الحرفيين فيها مستقلين تمام الاستقلال ؛ وغيرهم لم يصل إلى ذلك بعد . وحرفيو الصنف الأول يتلقون سنوياً من المشاعـة القروية كمية معينة من

القوت والملابس وأدوات الزينة مقابل عملهم الاجمالي . وحرفيو الصنف الثاني يتلقون المساعدة من أعضاء آخرين في القبيلة في العمل الذي يقومون به في الحقول التي ستؤمن لهم أسباب حياتهم (٢٣) . وفي كلتا الحالتين ، لا نستطيع أن نتكلم عن تبادل بالمعنى الدقيق للكلمة .

إن التبادل المعمم بين القرى والقبائل والأقوام المختلفة يتم بصورة جماعية إلى هذا الحد أو ذاك ، من قبل المنتجين أنفسهم ، أو من قبل جزء من المجتمع (النساء على سبيل المثـــال *) أو من قبل ممثلي المشاعة . أنه ليس بعد وفي حد ذاته نشاطاً اقتصادياً متخصصاً :

« في اوروبا القرون الوسطى ، كما في المناطق الزراعية في أيامنا ، كان في مقدور المنتج المتوسط أن يصرّف الفوائض الصغيرة من مشروعه العائلي (بيض ، جبن ، دجاج خضار ، حليب ، ماشية ، وحتى القمح) بدون مساعــدة تاجر محترف . كذلك كان في وسع المنتجين والمستهلكين ، أينما وجدت صناعة منظمة على شكل وحدات حرفية صغيرة وحيثما كانت تصنع البضائع بكميات صغيرة أو حسب الطلب ، أن يتعاملوا فيما بينهم بدون تدخل تاجر . ولم يكن الحداد أو خزاف القرية هما وحدهما اللذين يبيعان منتجاتهما بنفسهما ، بل أيضاً القصاب والخباز وصانع الشموع في المدن (٢٦) » .

وقد تبدل هذا الوضع مع الثورة العدانية . فالمعـــادن الاولى التي عرف الانسان استعمالها، النحاس والقصدير، لم تكن متوفرة في جميع البلدان ، ولا على وجه الخصوص في البلدان التي شهدت أول انطلاقة للحضارة بفضل الزراعة المروية . فالمناجم محصورة في بعض المناطق المحدودة ، ولا سيما المناطق الجبلية ، حيث أمكن استخدام المعادن المذكورة لحقبة طويلة من الزمن لأغراض تزيينية ، من غير أن تولد ثورة عدانية بالمعنى الاقتصادي للكلمة .

---

* بقدر ما أن النساء هن اللواتي كنّ السباقات الى ممارســة الزراعة ، نستطيع أن نفهم أنهن كن السباقات إلى ممارسة تبادل فائض الأغذية بصورة منتظمة . فقد كانت النساء ، حسب التقاليد الصينية، أول من مارس التجارة . وإلى عهـد قريب كانت التجارة كلها في أيدي النســاء لدى الأقوام التالية : التوغو والصومالي والغالا والماسي في افريقيا ، والتتار والتيبتيين في آسيا(٢٤). ويلاحظ فورد وسكوت ونادیل الظـــاهرة نفسها في نيجيريا . وفي نيكاراغوا ، قبل مجيء كولومبوس ، كان في مقدور النساء وحدهن أن يظهرن في السوق(٢٥) . كذلك كانت النساء هن وحدهن اللواتي يتعاطين البيع في السوق المحلية لمملكة داهومي .

وللحصول على تلك الفلزات ، اضطرت الشعوب المزارعة التي تملك فائضاً كافياً من الأغذية والتقنيات وأوقات الفراغ ، اضطرت الذهاب للبحث عنها أنى وجدت ، عن طريق النهب أولاً بلا ريب ، ثم عن طريق التبادل العادي[٢٧]. ولم يعد في الامكان أن يظل التبادل على مسافات واسعة ، التبادل الدولي بين مناطق تفصل بينها مئات الكيلومترات ، نشاطاً ثانوياً ، إلى جانب الصناعة الحرفية أو الزراعة . وهكذا حدث تقسيم جديد في العمل ، وانفصلت ممارسة التبادل عن سائر النشاطات الاقتصادية ؛ وولدت التجارة .

تتطابق الثورة العدانية ، لدى الشعوب البدائية ، ظهور الصناعة الحرفية المحترفة مع تعميم التبادلات . والحرفيون الأوائل المتحررون نهائياً من الأعمال الزراعية هم الحدادون الجوالون (ما نزال نلقاهم إلى اليوم لدى البانتو في افريقيا الاستوائية ولدى الفوبلي في افريقيا الغربية) . والثورة العدانية ، لدى هذه الشعوب ، إذ تمنح التجارة استقلالها الذاتي ، تفصلها نهائياً عن الصناعة الحرفية ، كما تفصل هذه الأخيرة عن الزراعة .

ومن المفيد أن نلاحظ أن كلا شكلي التبادل ، التبادل المعمم غير المتخصص والتجارة المتخصصة بحصر المعنى ، يتطابقان على العموم في مناطق زراعية . هكذا فلدى هنود قبيلة الـ « الشورتي » ، في غواتيمالا ، يذهب الفلاحون والحرفيون بأنفسهم إلى السوق المحلية مرة كل اسبوع ، وإلى سوق المحافظة مرة كل شهر أو شهرين ، ليبيعوا فوائضهم الصغيرة . لكن التاجر الذي يستورد المنتجات التي لا تأتي من المنطقة نفسها هو تاجر محترف . والتمييز نفسه ملاحظ لدى النوب ، في نيجيريا[٢٨] .

منذ عصر النحاس تطورت التجارة بوجه خاص في الحضارة المصرية الاولى السابقة لظهور السلالات الملكية ؛ وفي الحضارة الاولى التي ظهرت في بلاد ما بين النهرين والتي تعرّف بقبل الطوفان ؛ وفي أقدم حضارة مكتشفة في موقع طروادة في آسيا الصغرى ؛ وفي الحضارة الكريتية – الميسينية في اليونان ؛ وفي حضارة الآزتيك في المكسيك قبل الفتح الاسباني ؛ وفي الحضارة الصينية والهندية واليابانية القديمة ، الخ .

جاء في أحد كتب الأدب الصيني الكلاسيكي ، « ملحق قانون تغييرات كون فوتسي » أن الأسواق (أي التجارة) تم اختراعها في الزمن نفسه الذي تم اختراع المحراث فيه ، أي في الزمن نفسه الذي طرأت فيه على الزراعة تغيرات هامة بنتيجة الثورة العدانية[٢٩] .

ومع عصر البرونز أصبح تطور العلاقات التجارية الشرط المسبق لاستخدام المعارف التقنية استخداماً منتجاً . وقد أثبت غوردن تشايلد ، بدراسته بعناية مناجم النحاس والقصدير التي كانت متوفرة آنذاك ، إنه كلما راحت شعوب البحر المتوسط تنتقل إلى صنع الأدوات البرونزية ، كانت تقيم بالضرورة علاقات تجارية دولية مع بلدان عديدة. ومن الهند إلى سكندنافيا لا توجد سوى أربع مناطق كان يمكن فيها اكتشاف هذين المعدنين في آن واحد ، وهي القفقاس وبوهيميا واسبانيا وكورنوايل (٣٠) . والحال أن عصر البرونز لم ير النور في أي من هذه المناطق الأربع .

إن الشعوب التي كانت وراء مولد ذلك العصر قد اضطرت ، للحصول على هذين المعدنين الثمينين ، إلى تنظيم بعثات تجارية كبيرة – إلا إذا كانت حملات غزو دورية كتلك التي ألحقت مناجم شبه جزيرة سيناء بمصر منذ السلالة الثانية (٣١) * . وقد اخترعت العجالة والسفينه الشراعية منذ عصر البرونز فرافقتا تقدم الحضارة في العالم القديم قاطبة . وربطت قوافل منتظمة مصر ببلاد ما بين النهرين عبر جزيرة سيناء وفلسطين وسورية ، وربطت بلاد ما بين النهرين بالهند عبر ايران وشمالي الافغانستان ووادي الهندوس . ومنذ عصر البرونز انعقدت صلات تجارية واسعة ، في اوروبا التي كانت ما تزال همجية ، بين بحر البلطيق والبحر المتوسط ووادي الدانوب والسهل البانوني والجزر البريطانية .

وبعد أن استقرت هذه التجارة الدولية وأصبحت سامية ، بقيت بيد الدولة ، وكانت تتم في البدء بواسطة تجار موظفين . وكان مرفأ – مستودع محايد يؤمن اللقاء بين أمتين (٣٢) .

الانتاج للحاجات وانتاج البضائع

إن إنتاج المجتمعات البدائية هو أساسياً انتاج للحاجات . فالمنتجون ينتجون لتلبية حاجات مجتمعهم الوسيع (القبيلة أو العشيرة) أو الضيق (الأسرة) . ولا فرق في ذلك بين الشعوب التي ما تزال تلتقط قوتها التقاطاً وبين الشعوب التي تنتجه انتاجاً

---

* استطاعت الصين ، التي فيها كميات وفيرة من النحاس والقصدير ، ان تدخل مبكراً في عصر البرونز . وقد حققت فيها التجارة الداخلية نتيجة لذلك تطوراً سابقاً ومتفوقاً على التجارة الخارجية . اذن فالدور الحاسم للثورة العدانية في تطوير التجارة يتأكد أيضاً في هذا المثال الاستثنائي . وفي اميركا ظهر النحاس والقصدير في هضاب البيرو العالية فكانا أساس حضارة الإنسكا .

بكل ما في الكلمة من معنى . والامبراطوريات الاولى المشادة على أســاس الزراعة المروية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الشعوب من حيث السمات الاقتصادية . فالملوك أو الكهنة الذين يمركزون الفوائض ، يستخدمونهـا لتلبية حاجاتهم الخاصة أو حاجات المجتمع بأسره . وانه لما له دلالته أن يسمى ملك بابــل في نقوشه الرسمية « فلاح بابل » أو « راعي البشر » أو « راوي الحقول » . وفي مصر أطلق على الفرعون والادارة الحكومية اسم « برو » أي البيت الكبير . وفي الصين سمي أحـد الأباطرة الخرافيين الذين يقال أنهم أسسوا الأمة ، هيو تسي أي الأمير – الذرة البيضاء (٣٣) . وبالفعل يبدو مجموع الاقتصاد وكأنه اقتصاد مزرعة كبيرة تنتج **قيماً استعمالية** لتلبية حاجاتها (٣٤) .

ومع الصناعة الحرفية المستقلة ظهر نوع جديد من الانتاج . فالمنتجون ، الفلاحون– الحرفيون الذين يعيشون داخل المشــاعة القروية ، لا يحملون إلى السوق **إلا فائض** إنتاجهم ، أي ما يتبقى من هذا الانتاج بعد تغطية حاجات اسرهم ومشاعتهم . أما الحرفي – المتخصص المنفصل عن المشاعة ، كالحداد أو الخزاف الجوال ، فيكف عن إنتاج القيم الاستعمالية لتغطية حاجاته الخاصة . **ويكون مجموع انتاجه مخصصاً للتبادل**. وإنما كمقابل لمنتجات عمله سيحصل على أسباب عيشه،وعلى الملابس الخ، لتغطية حاجاته الخاصة وحاجات اسرته . إن الحرفي المستقل بنفسه ، والمنفصل عن المشاعة القروية ، لا يعود ينتج سوى **قيم تبادلية** ، سوى **بضائع** مخصصة للسوق .

ومن ينتج أســاسياً قيماً استعمالية ، مخصصة لتلبية حاجاته الخاصة أو حاجات مشاعته ، يستمر في الحياة بفضل منتجات عمله الخاص . فالانتاج والمنتجات ، والعمل ومنتجات العمل متحدة الهوية بالنسبة اليه في الممارسة كما في وعيه . أما في انتــاج البضائع فإن هذه الوحدة تنفصم .

إن منتج البضائع لا يعود يعيش مباشرة من منتجات عمله الخاص؛ بل على العكس، فهو لا يستطيع أن يستمر في العيش إلا **بشرط تصريف** هذه المنتجات . **انه يعيش**، كما يقول غلوتز عن الحرفيين اليونانيين في العصر الهوميري ، **من عمله وحده لا غير** . ومما يزيد في صحة هذا الرأي أن اولئك الحرفيين الأوائل يذهبون إلى منازل زبائنهم ويتلقون منهم المادة الأولية لإنتاجهم (٣٥) . وهذا هو شأن معظم المجتمعات عند أول تطور لإنتاج البضائع : وبخاصة في مصر والصين واليابان والهند ، وفي مطلع العصر الوسيط الاوروبي (٣٦) .

إن إنتاج البضائع لا يظهر دفعة واحدة كما لا يظهر بالنسبة إلى مجموع المجتمع. فحين تصبح الصناعة الحرفية محترفـــة ويصبح بعض الحرفيين منتجين للبضائع منفصلين عن المشاعة القروية ، يستطيع الفلاحون وسائر الحرفيين أن يستمروا في العيش ، طيلة قرون ، كمنتجين للقيم الاستعمالية . إنهم لن يتبادلوا سوى فوائض قليلة من انتاجهم للحصول على بعض البضائع التي يحتاجونها . وهذه البضائع تقتصر أساسياً على المـــلح والحديد (معادن) . هكذا كانت الحال في الصين ، واوروبا العصر الوسيط ، وروسيا العصر الوسيط* ، ويابان العصر الوسيط ، وفي مشاعة القرية الهندية ، وفي افريقيا، وفي اميركا قبل مجيء كولومبوس ، الخ (٣٧) .

يقتصر التبادل المعمم والمتخصص ، التجارة ، في البدء على المعادن وعلى أدوات الزينة (منتجات كمالية) المخصصة على الاجمال للدولة (الملك ، الامير ، المعبد) . لكن انتاج البضائع سيبلغ مستوى أعلى لحظة يقدم للتجارة منتجات حرفية وزراعية أيضاً . وان اختراع العجلة للعجالة يفسح المجال أمام استخدام مبدأ الدوران في تقنية صناعة الخزف . ودولاب الخزاف هو أول أداة عمل تفسح المجال أمام « صناعة الجملة » للبضائع المخصصة للتجارة .

كثيراً ما يشير علم أوصاف الشعوب إلى انه إذا كانت النساء أول من مارس صناعة الخزف طالما انهـــا كانت صناعة منزلية أو قروية ، فإن الرجال هم أول من استخدم دواليب الخزاف وأصبحوا اختصاصيين يعملون للسوق (٣٨) . أما المنتجـات الزراعية المحولة إلى بضائع فقد ظهرت عندما تكونت جماعات بشرية منفصلة كلياً عن إنتـــاج أسباب الحياة ، جماعات من الحرفيين والتجار والإداريين ، أي **مجتمعات مدينية** . ويرى بولانيي ان الأسواق المحلية الأولى للأغذية قد تكونت في ليديا ثم في آثينـــا . إلا انه يخامرنا الشعور بأن مثل هذه الأسواق قد وجدت في الصين أيضاً في القرن الخامس قبل الميلاد ، إن لم نقل قبل ذلك (٣٩) .

المجتمع المنظم تعاونياً والمجتمع القائم على اقتصاد وقت العمل

في المجتمع البدائي الذي لا ينتج سوى القليل من الفوائض أو لا ينتجهـــا بالمرة ،

---

* الاسم القديم للتاجر في التجارة الداخلية ، « براسول » ، يشير الى تجـــارة الملح ، بالرغم من أن هذا الاسم أصبح فيما بعد تسمية عامة لكل تاجر بالمفرق .

– يشير المدون البكري إلى أن أهم سلع التجارة ، في مملكة الغانا الافريقية القديمة ، كانت الملح والذهب .

يقوم التنظيم التعـــاوني للعمل على العرف والطقوس التي تنظم النشاطات الاقتصادية الأساسية . وفي المناطق المحرومة التي يصعب فيها التموين بالقوت ، يمكن لتعاون العمل أن يستلزم نشاطاً اقتصادياً متواصلاً ، مشتطاً إلى أقصى حدود القوة الجسمية البشرية . أما في المناطق التي حبتهـا الطبيعة بوضع أفضل ، كجزر المحيط الهادي ، فإن إنتـاج النتاج الضروري قد يستهلك جزءاً زهيداً نسبياً من الوقت المتوفر ، بينما يكرس باقي الوقت للتسلية .

وما من مجتمع مشاعي يحذف عادة بطوع إرادته قسماً هامـــاً من أوقات فراغه ليعمل وينتج المزيد ، إذا لم تكن ترغمه على ذلك ضرورات اقتصادية واجتماعية * . والضرورة الاقتصادية إنما هي الحاجة إلى الحصول على فائض أكبر من المنتجات بهدف الحصول ، عن طريق التبـــادل ، على الحاجات الضرورية لحسن سير المجتمع ، تلك الحاجات التي لا ينتجهـا بنفسه (بعض أنواع القوت ، الملح ، المواد الأولية لصنع أدوات العمل ، أدوات الزينة ذات الوظيفة الطقسية ، الخ) . والضرورة الاجتماعية هي الضرورة التي تحتم التخلي بصورة نظامية عن فائض ما لسلطة مركزية، إما لصالح المجتمع (لتنفيذ أعمال الري ، الخ) وإما على إثر فتح يفرض بالقوة غرامة كهذه .

ومن الممكن أصلاً أن تتضافر الضرورتان . كتب الفريد مترو يتكلم عن قبيلتي الماجو والبور اللتين تعيشان في بوليفيا الشرقية : « كانتا بحاجة شديدة إلى المعدن الذي يسهل الكفاح اليومي في سبيل الحياة ، بحيث أنهما أمـام عدم توفر بضائع أخرى مقبولة من البيض ، كانتا تتعاطيان بسرعة تجارة الرقيق [٤١] » .

وبعبارة أخرى : ان نمو النتاج الفائض إلى أكثر من حد ضيق (احتياطي القوت) ليس نتيجة تطور مستقل ذاتياً في الاقتصاد . إنما هو نتيجة تدخل **ضغوط خارجية**، اقتصادية (تبادل) أو اجتماعيـــة (تملك الفائض من قبل سلطة مركزية أو طبقة سائدة **.

---

* « بالرغم من تواتر المجاعات لا يفكر أي فرد من قبيلة المكبا (قبيلة زنجية) بأن يبذر أكثر مما يحتاج إليه للاستمرار في الحياة حتى موسم الامطار القادم (٤٠) » .

** هذا لا يناقض الاطروحة التي دافعنا عنهـــا آنفاً والتي تنص على أن تطور طبقة سائدة يفترض وجود فائض من النتاج الاجتماعي . ففي حين أن تكوين أي طبقة سائدة يسبقه تطور أولي فعلي في النتاج الفائض، نجد ان هذه الطبقة تضمن فيما بعد ازدهاراً كبيراً لهذا النتاج الفائض ، وتطوراً جديداً للقوى المنتجة .

وما دام المجتمع البدائي ، المنظم تعاونياً ، لا يعرف من تقسيم آخر للعمل غير التقسيم على أساس الجنسين ، فإن العرف والطقوس هي التي ستحدد وتيرة العمل . وعندما يقوم تقسيم للعمل أكثر تعقيداً ، يتوجب قياس مساهمة كل منتج في عمل المشاعة بمعيار مشترك . وإلا اتجه تنظيم العمل إلى الانحلال نتيجة ظهور جماعات محظوظة وجماعات غير محظوظة . وهذا القياس المشترك للتنظيم لا يمكن أن يكون غير **اقتصاد وقت العمل** .

من الممكن اعتبار القرية أسرة كبيرة . ولا بد أن تتطابق كلية الانتاج السنوي بهذا القدر أو ذاك مع الحاجات إلى أسباب العيش والملابس والمساكن وأدوات العمل. وحتى لا ينشأ اختلال بين هذه الانتاجات المختلفه ، وحتى لا يكرس الفلاحون جزءاً مبالغاً فيه من وقتهم لانتاج القدور أو المنتجات الجلدية ، فيتركوا بالتالي جزءاً من الحقول بائراً ، يتوجب على المشاعة أن تَجْرُد وقت العمل الشاغر ، وأن توزعه أولاً بين القطاعات الأساسية ، الضرورية لحسن سير المشاعة ، مع ترك كل فرد حراً في استخدام باقي وقته كيفما يحلو له .

ان علم أوصاف الشعوب والتاريخ الاقتصادي يثبتان بالفعل ان المشاعة القروية التي تعرف بداية تقسيم العمل ، تنظم الحياة الاجتماعية على أساس اقتصاد وقت العمل . وتعتبر الشعوب البدائية ان العمل هو وحده شيء نادر، على حد قول روث بونزل[٤٢]. ويرى بوك ان اقتصاد « الديزا » (مشاعة قروية) الاندونيسية يقوم على حساب ساعات العمل المنفقة[٤٣] .

وفي اقتصاد القرية اليابانية « يقوم مبدأ التبادل على أيام عمل الرجال . فإذا كانت الأسرة « أ » مؤلفة من رجلين يعملان طيلة يومين في حقول الأسرة « ب » ، يتوجب على هذه الاسرة « ب » أن تقدم معادلاً (في العمل) في حقول الأسرة « أ » ، الشيء الذي يمكن أن يقوم به ثلاثة رجال يعملون طيلة يوم كامل بينما يعمل أحدهم يوماً اضافياً ، أو أي ترتيب آخر يعادل (عمل) الرجلين طيلة يومين ... وعندما تتعاون ٤ أو ٥ أسر في جماعة « كاتاري » (عمل تعاوني لنقل أغراس الأرز من مكان إلى آخر) يتم الحساب على الأساس نفسه . وهذا يتطلب دفتر حسابات لمقارنة أيام العمل وعمل الرجال (عدد أيام العمل المقدمة)[٤٤] » .

ولدى قبيلة الهيه الزنجية ، يعمل الفلاحون الذين يوصون الحداد (الذي هو نفسه فلاح — حداد) على حربة ، في أرض الحداد **أثناء الوقت الذي يعمل فيه الحداد في**

صنع الحوبة[٤٥] . وفي الهند القديمة ، في عصر ملوك موريا ، يملي العمل ومنتجات العمل قواعد تنظيم الحياة الاقتصادية[٤٦] .

وحين يتوطد أول اشكال التبعية الاجتماعية ، أول اشكال تملك النتاج الفائض من قبل جزء متميز من المجتمـــع ، تقوم محاسبة الاستغلال أيضاً على اقتصاد وقت العمل .

فلدى الإنكا « يتوجب أن تدفع الغرامة بالعمل لا غير ، أي على أساس الوقت والتخصص في العمل أو الصناعة الحرفية أو الجندية . وكان جميع الرجال يعتبرون متساوين من هذه الزاوية : فمن كان له أولاد يساعدونه في اداء الضريبة المفروضة كان يعتبر غنياً ، بينما كان من ليس له أولاد يعتبر فقيراً . وكان كل حرفي يعمل في خدمة الانكا أو في خدمة رئيسه (كوراكا) يتلقى المواد الأولية كافة ، ولا يمكن استخدامه على هذا النحو سوى شهرين أو ثلاثة في السنة[٤٧] » .

كذلك كانت الحال في أوروبا في مستهل العصر الوسيط عندما عاش قسم كبير من الفلاحين تحت نظام القنانة . كانت القرى تساس على أساس دقيق من اقتصاد وقت العمل ، ثلاثة أيام من العمل وسطياً في الاسبوع في أراضي المولى، وثلاثة أيام فيأراضي القن الخاصة * . كما كان على نساء الاقنان أن يعملن عدداً ثابتاً من الأيام في مشاغل الاقطاعية في الغزل والنسج والخياطة الخ . وكان كل حرفي يملك حقله الخاص به ، وبالمقابل كان عليه أن يقدم خدمات خاصة للاقطاعة ولسائر المكترين .

ان التنظيم الاجتماعي القائم على اقتصاد وقت العمل قد خلف آثاراً كثيرة حتى في اللغة . ففي أوروبا الوسطى ، في العصر الوسيط ، كان مقياس المساحة الأكثر شيوعاً هو « التاغويرك » (اليومية) ، أي المساحة التي يستطيع رجل واحد أن يحرثها في يوم واحد . وكلمة أكرة « Acre » في الانكليزية القروسطية لها المعنى نفسه. وفيجبال الجزائر تقدر الملكيات « بالزويجة » ، وهي عبـارة عن أيام الحراثة التي تتم بواسطة المحراث ذي الجاموسين . وفي فرنسا ، تشير « الكاروكاتا » إلى مساحة الأرض التي يستطيع رجل واحد أن يحرثهـا بواسطة محراث في يوم واحد . ووحـدة المساحة السويسرية « Pose » تماثل اليومية[٤٩] .

---

* نقرأ على سبيل المثال في التشريع البافاري القديم ان على « أقنان الكنيسة » أن ينفذوا طيلة ثلاثة أيام في الاسبوع أعمالاً في الاقطاعة ، وان « يعملوا ثلاثة أيام لحسابهم الخاص » (٤٨) .

إلى أي حد كان اقتصاد وقت العمل ينظم مجمل النشاط الاقتصادي ، هذا ما يتضح من وصف دولنجر لاختفاء الأقنان المياومين :

« طبيعي ان هذه الاعفاءات من الخدمة (المياومين) ما كانت تترك القن بلا عمل : فقد كانت تنص على أن يتلقى من سيده أرضاً يستثمرها لحسابه الخاص في أيام حريته ... ولا شك في أن هذه الأرض كانت بوجه عام متناسبة مع الوقت الذي يملكه . فمن لا يتمتع سوى بيوم واحد من الحرية في الاسبوع كان يحصل على الأرجح على أرض ضئيلة المساحة ؛ ومن كان يتمتع بيومين أو ثلاثة كان في وسعه غالباً أن يستلم « قطيعة » كاملة[٥٠] » .

ويتوصل مارك بلوخ إلى النتيجة نفسها بتحليله مجموع الاتاوات الفلاحية في العصر الوسيط :

« كان يتوجب على الفلاحين ، أو على عدد منهم على الأقل ، أن يسلموا المولى في كل سنة عدداً ثابتاً من المنتجات المصنوعة : أدوات خشبية ، أقمشة ، ملابس ، بل حتى أدوات معدنية في بعض « القطائع » التي يرث فيها الأبناء عن الآباء أسرار مهنة مختصة . وكانت المادة الأولية أحياناً ، شأن العمل ، تقع على عاتق الفلاح المكتر : ولا سيما الخشب عادة . أما بالنسبة إلى الأقمشة فكانت المواد تقدم من قبل المولى في غالب الأحيان : كان الفلاح أو زوجته لا يقدم سوى وقته وتعبه ومهارته[٥١] » .

وفي حالات عديدة بالأصل كان تحديد أتاوات الفلاحين يتم على نحو متبدل ، إما على أساس زمن العمل وإما على أساس كمية محددة من المنتجات . وهكذا كانت لزامات النسوة — الاقنان تجاه اقطاعة سان غال تحدد أحياناً — كما في قانون « Alemannorum » القديم — بعدد من أيام السخرة ، وأحياناً بكمية المنتجات الواجب تسليمها في هذه الأيام[٥٢] . وقد فرض الآزتيك على سائر شعوب المكسيك أتاوة محسوبة على أساس أيام العمل أو كمية المنتجات الحرفية أو مساحة الأرض الواجبة زراعتها[٥٣] . وفي اليابان كان يوجد في القرن الثامن الميلادي نوعان من السخرة غير الزراعية ، « الشو » و « اليو » . وقد حدد قانون تيهو حاصل هاتين السخرتين بمدة وقت العمل (١٠ أيام) وبكمية القماش (٢٦ « شاكو » ، أي ما يعادل تقريباً ١٠ أمتار) وبكمية القمح معاً (١ « تو » ، أي ما يعادل تقريباً ٢٥ ليتراً)[٥٤] . وبهذه الطريقة كانت مدة العمل اللازمة لانتاج بضاعة معينة تحسب بكل وضوح لدى المنتجين في مجتمع كهذا . وكذلك الحال في أوروبا الغربية ، بدءاً من القرن الثاني عشر، عندما

بدأ الإيجار لأجل يحل تدريجيافيالقارة محل الاستثار المباشر، فبات من الواجب أن يترك **نصف المحصول** للنبيل ، بدلاً من أيام السخرة الثلاثة الكلاسيكية في الاسبوع . وفي الصين تشير تواريخ سلالة تانغ بدقة إلى كمية العمل الواجب إنفاقها لزراعة الذرة البيضاء (٢٨٣ يوماً في السنة) والقمح (١٧٧ يوماً) ، في حين ان الضريبة العقارية تدفع عيناً [٥٥] . ويلاحظ اسبيناس انه **توجد ، في المشاعة القروسطية ، علاقة دقيقة بين يوم العمل وكمية الشغل (العددية)** [٥٦] .

اننا نلقى نفس هذه المحاسبة الاقتصادية القائمة على أساس مدة العمل في أميركا الاسبانية ، عندما تحولت سخرة الهنود إلى ريع عيني ، في نظام الـ - Repartimiento» « encomienda [٥٧] وكذلك في أندونيسيا يوم ادخلت الـ« Cultuurstelsel ». إذ لم يعد مفروضاً في السكان أن يدفعوا « الريع العقاري » بل أن يزرعوا خمس أراضيهم بمنتجات عليهم أن يعيدوا بيعها للحكومة : النيل ، السكر ، القهوة ، التبغ ، الخ . و « إذا لم يكن المرء يملك أراضي ، فعليه أن يعمل ٦٦ يوماً في السنة في المزارع الحكومية [٥٨] » . أما في فيتنام فتلحظ ، إبان الموسم الميت ، عادة منح القروض التي ترد بأيام عمل : قرش ونصف مقابل ١٠ أيام عمل في زمن الأشغال الكبيرة ، الخ.

القيمة التبادلية للبضائع

والحال ان التبادل المعمم ، التجارة ، لا يظهر إلا في مرحلة من التطور الاجتماعي تتميز باقتصاد وقت العمل هذا. فالشعوب التي تملصت من ضرورة الأخذ بهذا الاقتصاد تكتفي بالضبط بنتاج فائض ضعيف وبتبادلات بدائية أو طقسية صرف* . وينجم عن هذا ان تلك التبادلات تتم وفق نفس المعيار الموضوعي الذي يقوم عليه كل تنظيم اجتماعي ، أي **ان القيمة التبادلية للبضائع تقاس بوقت العمل الضروري لانتاجها .**

---

* هذا ما يفسر ان العديد من الشعوب البدائية التي توقف تطورها قبل ازدهار شكل أولي من الانتاج البضاعي ، لا تتبادل منتجاتها لا وفقاً لمعايير موضوعية ولا على أساس اقتصاد وقت العمل . إن هذه الواقعة قد قادت العديد من علماء السلالات إلى استنتاجات مغلوطة في مجال التحليل الاقتصادي . بيد ان مرغريت ميد تروي ان سكان مانويا (ساموا) الذين يمارسون التبادل الاحتفالي للحصائر المضفورة بنعومة ، قد حددوا في البداية قيمة تبادلية لهذه الحصائر تتناسب ووقت العمل المنفق لإنتاجها . وفيما بعد زيدت هذه القيمة زيادة كبيرة . وشعب ساموا هذا ، شأنه في ذلك شأن السكان الكثيرين الذين يقطنون جزر المحيط الهادىء ، مؤلف من مهاجرين قدموا من بلاد غير مضيفة باتجاه بلاد ترتع في البحبوحة والوفرة ، لم يعد التبادل يلعب فيها دوراً اقتصادياً هاماً (٥٩) .

ونحن نلفى انتقالاً من تنظيم اجتماعي **يقوم عن وعي** على اقتصاد وقت العمل ، باتجاه تبادلات تتم بشكل نصف واعٍ ونصف موضوعي وفقاً للمبدأ نفسه ، وذلك في مثال العلاقات التجارية القائمـــة في جبال نيجيري ، قرب أقصى جنوب غرب شبه الجزيرة الهندية ، بين أربع قبائل : التودا ، والكارومبا ، والباداغا ، والكوتا .

فالتودا قبيلة رعاة ؛ أمـــا الكارومبا فما تزال تعيش في الغابة ؛ والباداغا قبيلة مزارعين ؛ أمـــا الكوتا فهم قبل كل شيء حرفيون يعرفون التعدين ويصنعون السكاكين ، ويمونون بها القبائل الأخرى الثلاث ، وكذلك بالقدور والآلات الموسيقية اللازمة للاحتفالات الدينية . وبالمقابل يتلقون من التودا الجواميس وغيرها من الماشية ؛ ومن الكارومبا عسلاً وثماراً برية وحمـــاية (سحرية) ؛ ومن الباداغا قمحاً . لكن الكوتا ليسوا حرفيين فحسب ؛ فهم يملكون أيضاً حقولاً يحرثونها . وتحدد الطقوس كمية القمح المعتـــادة – نتيجة خبرة طويلة – التي ينبغي أن تبادل مقابل الأدوات المعدنية التي يقدمها حدادو الكوتا . وإذا ما رغبت أسر من الباداغا في الحصول على المزيد من الأدوات المعدنية ، « اضطرت إلى العمل في حقول حدادي الكوتا طوال المدة اللازمة لصنع هذه الأدوات الاضافية (٦٠) » .

وكذلك لدى الداهومي ، « فالحداد يشتري الحدائد فردياً ويحفظها إلى أن يستطيع الاستفادة من عمل رفاقه **الذين يعمل لحسابهم أثناء ذلك** . وحين يأتي ذلك الوقت يحول جميع أعضاء المَحـْددة (اتحاد الحدادين) الحدائد التي كان قد اشتراها إلى مناكش وفؤوس وسكاكين وغيرها من البضائع القابلة للبيع . ومالك الحدائد له الحرية في بيع هذه الأدوات وفي الاحتفاظ بنتاج هذه المبيعات . وهو سيستخدم هذا المال في تكاليف معيشته ولشراء الحدائد ، ويعمل أثناء ذلك لحساب شركائه إلى أن يأتي من جديد دوره للاستفادة من قوة عمل المحددة المركبة (٦١) » .

إن التبادل البسيط ؛ العرضي ، الطقسي ، الخلو من الأهمية الاقتصادية ، يستطيع بسهولة الاستغناء عن علاقات التعادل الدقيقة . لكن هذا لا يصح بالنسبة إلى التبادل المعمم . فغياب معيار موضوعي للتعادل قد يحول دون أي تنظيم لعلاقات التبادل . وقد يؤدي إلى تفكك وانحلال كل مجتمع يضم عدداً مرتفعاً من منتجي البضائع . وقد يهجر المنتجون الفروع التي يتلقون فيها كمقابل لمنتجات عملهم أقل مما يتلقون في الفروع الأخرى . إذن فلا غنى عن علاقات تعادل دقيقة بين المنتجات والبضائع المتبادلة في تلك الفروع .

لكن علاقة التعادل بين منتوجين ، بين بضاعتين ، تستلزم معيــاراً مشتركاً ، كيفية ذات قياس مشترك . إن القيمة الاستعمالية لبضاعة من البضائع تتعلق بمجموع كيفياتها المادية التي تحدد نفعها . ووجود هــذه القيمة الاستعمالية شرط لازم لظهور قيمة تبادلية ؛ وبالفعل ، لن يقبل أحد كمقابل لمنتوجه الخاص ببضاعة لا نفع منها ، لا قيمة استعمالية لها بالنسبة إلى أي كان . لكن القيمة الاستعمالية لبضاعتين ، المعبر عنها في كيفياتها المادية ، ليست بذات قياس مشترك ؛ فمن غير الممكن أن يقاس بمعيار واحــد وزن القمح وطول القماش وحجم القدور ولون الأزهار . وحتى تقوم إمكانية تبادل متبادل بين هــذه المنتجات ، لا بد من البحث عن كيفية تتمتع بها جميعاً ، ويمكن في الوقت نفسه أن تقاس وأن يجري التعبير عنها كمياً ، وينبغي أن تكون كيفية اجتماعية مقبولة من جميع أعضاء المجتمع .

والحال ان مجموع الكيفيات المــادية للبضائع ، التي تحدد القيمة الاستعمالية لهذه البضائع ، يتحدد بالعمل الخاص الذي أنتجها : فعمل الحائك يحدد أبعــاد القماش ونعومته ووزنه ؛ وعمل الفخار يحدد مقاومة القدر وشكلها وألوانها . لكن إذا كانت البضائع من نتاج عمل خاص محدد ، فهي أيضاً من نتاج العمل البشري الاجتماعي ، أي من نتاج جزء من مجموع الوقت المتاح لمجتمع محــدد ، ذلك الوقت الذي يقوم على اقتصاده وجود المجتمع ، كما سبق وأشرنا . وهذه الواقعة هي التي تجعل للبضائع قياساً مشتركاً ؛ هذا العمل البشري العام – الذي يسمى بالمجرد لأننا نستثني منه صفته الخاصة ، تماماً كما أننــا ، لنجمع ٣ تفاحات و٤ خوخات و٥ موزات ، نجردها من كيفياتها النوعية حتى لا نستبقي منها سوى ١٢ ثمرة – هو أساس القيمة التبادلية * .

* منذ فجر الانتاج البضاعي الصغير ، في حوالي الألف الثالثة قبل الميلاد ، كان كل عمل يعتبر متعادلاً ، بغض النظر عن التخصص الخاص، ففي الألواح المكتوبة بلغة سامية والتي وجدت في سوزا ، نجد ان الأجور في دار أحد الأمراء محددة بلا تمييز بـ « ٦٠ كوا » من الشعير للطاهي والحلاق والنقاش على الحجارة والنجار والحداد والإسكافي والخياط والزراع والراعي والحمار (٦٢) . إلا أن البشر ، في هذه المرحلة البدائية من إنتاج القيم التبادلية ، ما استطاعوا أن يعوا مفهوم « العمل المجرد » ؛ وكان تعادل مختلف الأشغال المختصة مجرد تصور . وما أمكن لمفهوم « العمل المجرد » أن يرى النور إلا مع حركية اليد العاملة في العصر الرأسمالي . إن هــذا المفهوم لا ينطوي على فكرة ان ساعة عمل عامل النسيج تنتج نفس قيمة ما تنتجه ساعة عمل عامل الآجر فحسب ، بل أيضاً على فكرة ان هــذه الوظائف قد أصبحت قابلة للتبادل فيما بينها في الصناعة الكبيرة . أنظر أيضاً الفصل الخامس ، فقرة « اليد العاملة البشرية واستخدام الآلات » .

ومقياس هذا العمل – مدة وقت العمل الضروري لإنتاج البضاعة – هو الذي يقدم مقياس القيمة التبادلية .

الانتاج البضاعي الصغير

عندما تكون الصناعة الحرفية المستقلة والتجارة وانقسام المجتمع إلى طبقات ضعيفة التطور ، يشغل إنتاج البضائع حيزاً ضيقاً نسبياً في المجتمع . وإنما عندما تبلغ التجارة والحياة المدينية درجة معينة من التطور ، عندما تخلقان سوقاً واسعة بما فيه الكفاية ، عندها فقط يتطور إنتاج البضائع ويعم المدن بدوره[٦٣] . وآنئذ ندخل في عصر تاريخي يتميز بأن إنتاج البضائع يعم المدينة وفي الوقت نفسه يتلاشى الانتاج للحاجة ببطء في الريف . وهذا الانتاج للبضائع ، الذي يقوم به حرفيون يملكون وسائل إنتاجهم الخاصة (أدوات العمل) ، يسمى إنتاج البضائع البسيط أو الانتاج البضاعي الصغير . وقد غدا سائداً في عصور حضارة المدن ، وبخاصة في العهد القديم بدءاً من القرن السادس قبل الميلاد في اليونان، وفي حوالي القرن الثامن بعد الميلاد في امبراطورية الاسلام ، وبدءاً من القرن الحادي عشر بعد الميلاد في أوروبا الغربية حيث سيبلغ أوج تطوره في هولندا الجنوبية وفي ايطاليا في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر .

في الانتاج البضاعي الصغير لا يعود العمل يلبي مباشرة حاجات المنتج ، ولا يعود العمل ونتاج العمل يمثلان شيئاً واحداً في نظره . لكن هذا المنتج يظل سيد نتاج عمله ، ولا يفترق عنه إلا ليحصل بنفسه على الأغذية التي تؤمن معيشته . إن تقسيم العمل يفصل مذ ذاك المنتج عن نتاجه ، لكنه لا يضطهد بعد ذاك عن طريق هذا . ويشهد المجتمع تطور إنتاج البضائع ببطء في داخله ، ويشهد انكماش إنتاج القيم الاستعمالية الخالصة البسيطة ببطء أيضاً .

وكلما امتد إنتاج البضائع ، أصبحت المحاسبة الدقيقة على أساس ساعات العمل ضرورة ماسة . ففي المجتمع البدائي الذي لا يوجد فيه سوى تقسيم أولي للعمل ، لا تكون هناك من ضرورة حيوية للتقييد الصارم بمحاسبة العمل إلا في الأعمال الأساسية المنوط بها دوام المجتمع . أما فيما عدا ذلك ، فلا أهمية نسبياً ، كما رأينا ، لأن تكرس ساعتان أو ثلاث من العمل لإنتاج حاجة محددة . وهذا ما يفسر الحرية الواسعة التي يتمتع بها أعضاء مثل تلك الشعوب في إطار القواعد الصارمة التي توجه النشاطات المنتجة للقوت . وقد رسم هرسكوفيتس لوحة أخاذة لهذا المزيج من المحاسبة الصارمة

والحرية الواسعة في دورة الانتاج والاستهلاك لدى « التالنسي » ، وهو شعب يعيش على القطاف والزراعة في غانا (افريقيا الغربية) [٦٤] .

لكن ما أن يمتد إنتاج البضائع إلى قلب مجتمع بدائي ، حتى تأخذ محاسبة وقت العمل شكلاً أصرم . فالقيم التبادلية تقوم من الآن فصاعداً ، في السوق التي تلتقي فيها منتجات عمل عدة قرى ، إن لم يكن عدة مناطق ، على **متوسطات اجتماعية** . وليس عدد ساعات العمل المنفقة فعلياً لإنتاج حاجة ما هو الذي يحدد قيمتها ، بل عدد ساعات العمل اللازمة لصنعها في الشروط الوسطية لإنتاجية ذلك المجتمع في عصر معين . وبالفعل ، إن البضائع لن تعود قابلة للتقييم بمقياس مشترك إذا كانت قيمتها تحدد بزمن العمل العَرَضي الذي كرسه كل منتج فرد لإنتاجها . إن « على حرفي العصر الوسيط أن ينتج ، وفقاً لشروط محددة ، أقمشة « لا شخصية » بل رسمية ، مدينية » ؛ ويمكن القول ان عمله موضوعي على نحو صريح ، وليس بذاتي [٦٥] » .

وعندما تتحدد قيمة البضائع بكمية العمل **الضروري اجتماعياً** لإنتاجها – أي عندما يتحدد هذا المعدل بنتيجة خبرة أفعال التبادل المتكررة ، والظهور المتواقت لمنتجات عدة منتجين متباينين ينافسون بعضهم بعضاً – يُعاقَب المنتجون البطيئون ، غير الماهرين ، العاملون وفقاً لطرائق بالية . فهم لا يتلقون مقابل وقت العمل الذي قدموه إفرادياً للمجتمع إلا معادلاً جرى انتاجه في وقت أقل . وهكذا يترافق تطور انتاج البضائع بانضباط أكبر ومحاسبة عمل أصرم* .

ومع تطور الانتاج البضاعي الصغير ، بدأ العمل البشري بالتمايز تبعاً لنوعيته . فالعمل **المركب** ، **المختص** ، ينفصل عن العمل البسيط . ولما كانت الصناعة الحرفية ، بتقدمها المطرد نحو التخصص ، تستلزم فترة تدرب متفاوتة الطول لا يحتمل تكاليفها المجتمع بأكمله ، كما كان الأمر في المجتمعات البدائية ، بل تتحملها أسرةَ المتدرب أو

---

* هذا يتجلى بوضوح في الانتاج البضاعي الصغير لدى الهنود الغواتيماليين في باناجاشيل ، كما وصفه الأستاذ سول تاكس . فالرجال والنساء وحتى الأطفال الصغار السن هم دوماً على أهبة الاستعداد لكسب بضعة فلوس عن طريق التجارة . وليس من المدهش أن تكون المبادلات والمعادلات محسوبة بدقة في ذلك المجتمع حيث تستطيع المرأة التي لا تعرف القراءة ولا الكتابة أن تحسب بدقة و « على القرش »، حسب قول الأستاذ تاكس ، ثمن كلفة سجادة عملت فيها طوال يوم كامل . والحال انه إذا ما أجرت الأرض أحياناً ، في مثل هذه الشروط ، مقابل عمل غير مدفوع ، وأحياناً مقابل جزء من المحصول ، وأحياناً أخرى مقابل ايجار نقدي ، فلا بد من الافتراض بأنه في كل حالة من هذه الحالات حُسبت التعادلات على نحو دقيق وعلى أساس لا يمكن أن يكون غير القيمة – العمل (٦٦) .

المتدرب نفسه ، فلن يكرس أحد نفسه للتدرب على حرفة من الحرف لمدة طويلة من الزمن ، إذا كان سيتلقى ، مقابل ساعة واحدة من العمل المختص ، نفس المعادل الذي كان سيتلقاه مقابل ساعة واحدة من عمل غير مختص . إن العمل البشري المختص يعتبر عملاً مركباً لا يدخل فيه العمل الذي أنفقه الحرفي لحظة إنتاجه بصفته معاماً فحسب ، بل يدخل فيه أيضاً جزء من العمل الذي أنفقه بلا مقابل في أيام تدربه (الاستهلاك الاجتماعي لتكاليف التدرب العامة) .

إن قانون القيمة الذي ينظم تبادل البضائع تبعاً لكمية العمـــل البشري المجرد ، البسيط ، الضروري اجتماعياً ، التي تشتمل عليها تلك البضائع ، يبدأ أخـــيراً بتأدية وظيفة إضافية . فقد كان المجتمع البدائي والمشاعة القروية ، بتقسيمها الأولي للعمل ، منظمين على أساس تعاون واعٍ في العمل تحدد فيه العادة والطقوس ونصائح الأقدمين أو الاداريين المنتخبين وتيرة الإنتاج ؛ وهنا تنضاف عند الحاجة السخرة أو الغرامات الواجب دفعها للطبقات المالكة .

لكن عندما يتطور الانتاج البضاعي الصغير ، فإننا نلفى المنتجين وقد تحرروا من كل تبعية لتنظيم اجتماعي جماعي. فكل منتج يستطيع في حدود قوته الجسمانية وقدرته الانتاجية (أدوات العمل ، الخ) أن ينتج قدر ما يشاء. وهؤلاء المنتجون لا يعودون ينتجون قيماً استعمالية معدة لاستهلاك مجتمع مغلق ؛ فهم ينتجون الآن بضائع لسوق واسعة إلى هذا الحد أو ذاك ، ومغفلة إن كثيراً وإن قليلاً . إن قانون القيمة ، الذي ينسق المبادلات على أساس موضوعي ولا يضمن سوى معادِلات لكل بضاعـة متبادلة ، **ينظم من جديد** على هذا النحو ، عبر التبادلات الناجحة أو الفـــاشلة ، توزيع مجموع ساعات العمل المتوفرة للمجتمع على مختلف فروع الانتاج . لقد كان العمل البشري في المجتمعات البدائية عملاً **اجتماعياً مباشراً** . أما في المجتمع البضاعي الصغير فإن العمل الفردي لا يكتسب طابعـــه كعمل اجتماعي إلا بصورة **غير مباشرة** عن طريق عمل قانون القيمة من خلال عملية التبادل* .

فإذا ما أنتج أحد الحرفيين كمية من الأقمشة أكبر من أن تستطيع سوق مجتمعـــه استيعابها ، فإن جزءاً من انتاجه غير مباعٍ ، غير مبادل ، الشيء الذي سيثبت له انه كرس جزءاً أكبر مما ينبغي من وقت العمل المتوفر اجتماعياً لإنتاج تلك الأقمشة ، أو

* أنظر في الفصل الثامن عشر دحض الانتقادات الشائعة لنظرية القيمة – العمل .

انه ، بعبارة أخرى ، بذر في وقت العمل الاجتماعي . ولو كان المجتمع منظماً بوعي لافتضح أمر هذا التبذير قبلياً بفضل العادة أو تعليقات سائر أعضاء المجتمع . أما في السوق فإن قانون القيمـــة يكشف النقاب عنه بعدياً ، على حساب المنتج الذي لن يتلقى معادلاً مقابل جزء من مجهوده ، من منتجاته .

بيد أن هذه القواعد جميعاً تظل شفافة كل الشفافية في مستهل عصر انتاج البضائع، في عصر الإنتاج البضاعي الصغير . والدليل أنه وجدت ، لدى الجمعيات الحرفيـة في العصور القديمة كما في الصين وبيزنطـــة وفي العصر الوسيط الأوروبي والعربي ، الخ ، قواعد ثابتة ، معروفة من الجميع ، لتحديد وقت العمل الواجب تكريسه لصنع كل سلعة ، ولتحديد مدة التدرب وتكاليفه والمعادل الطبيعي الذي تمكن المطالبة بـــه مقابل كل بضاعة(٦٧) * . وهذه الشفافية لا تعبر عن شيء سوى عن الواقعة التالية : مع الانتاج البضاعي الصغير لا نبلغ سوى مرحلة انتقالية بين مجتمع يقوم عن وعي على تعاون العمل ، ومجتمع لم يترك فيه الانحلال الكامل للروابط المشاعية من مكان لغير القوانين « الموضوعية » ، أي العمياء ، « الطبيعية » ، المستقلة عن إرادة البشر، لتنظم وتحكم النشاطات الاقتصادية .

---

* يشير ناديل إلى أن قيمة البضائع في مملكة النوب متناسبة على الاجمال مع وقت العمل المكرس لإنتاجها (٦٨) .

الفصل الثالث

المال ، الرأسمال ، فائض القيمة

ضرورة معادل عام

يتم التبادل البسيط أو المتطور تحت شكل المقايضة ، أي اللقــاء المباشر بين المنتجات المتبادلة . والمقايضة لم تخلق أي « مشكـلة » اقتصادية للشعوب البدائية المعتادة على تبادل نفس المنتجات وفقاً لمعايير تقليدية بله طقسية[1] .

لكن الوضع يختلف بالنسبة إلى التبادل المعمم والتجارة . ففي مثل هــذه الحال لا يبادل منتوج وحيد ، من فائض القبيلة ، مقابل منتجات أخرى ؛ إنما تتبادل الآن وفرة من منتجات متنوعة مقابل وفرة من منتجات أخرى . وعلاقات التعادل لم تعد منوطة بمنتوجين ، أو بصنفين من المنتجات . بل بتنوع لا متناهٍ من سلــع متباينة . وليس وقت عمل الخزاف هو وحده الذي يقارن بزمن عمل المزارع ؛ بل يتوجب على عشر مهن مختلفة أو عشرين أو ثلاثين أن تقارن دورياً بين جهودها الانتاجية الخاصة. وحتى يمكن لهذه المبادلات أن تتم بــلا توقف ، فمن الضروري أن يكون في وسع مالكي البضائع التخلي عن سلعهم ، قبل أن يصادفوا عَرَضاً مشترين يملكون المنتجات التي يرغبون هم أنفسهم في الحصول عليها مقابل سلعهم . وحتى يمكن للمبادلات أن تجري على أساس من التعادل ، فلا بد من بضاعة تستطيع سائر البضائع الأخرى أن تعبر فيها عن قيمتها التبادلية الذاتية . والبضاعة — **المعادل العام** هي التي تؤدي هذه الوظائف .

إن ظهور معادل عام ، المال* بمختلف أشكاله ، يرافق عموم التبادل وبدايات التجارة . وضرورة معادل كهذا واضحة للعيان . يروي السير صامويل بيكر كيف سمع المرتفقين يصيحون في سوق نيورو بأوغاندا :

« حليب للبيع مقابل ملح ! ملح مقابل رؤوس حراب ! قهوة رخيصة مقابل لآلىء حمراء[٢] ! » .

وإذا كان مالكو الملح لا يرغبون في الحليب بل في لآلىء حمراء ؛ وإذا كان مالكو اللآلىء الحمراء لا يرغبون لا في الملح ولا في القهوة بل في الحليب ، فإن جميع تلك المبادلات لن تتم ، لأننا لا نلفى مالكين للبضائع متواجهين وعلى استعداد لمبادلة سلع بعضهما بعضاً. إن ما يميز المعادل العام هو انه بضاعة يمكن أن تقتنى مقابلها أي بضاعة أخرى . لنفترض الآن أن الملح أصبح المعادل العام . حينئذ تستطيع العمليات الثلاث على الفور أن تتم دونما صعوبات . فالتاجر سيبادل فعلاً لآلئه الحمراء مقابل الملح ، لا لأنه يرغب في تحقيق القيمة الاستعمالية للملح ، بل لأنه يستطيع الحصول على الحليب الذي يطمع فيه مقابل الملح ، المعادل العام .

إذن فالمعادل العام هو في حد ذاته بضاعة ؛ إن قيمته التبادلية الخاصة تتحدد ، شأن قيمة أي بضاعة أخرى ، بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجه . وسوف تعبّر سائر البضائع الأخرى ، مذ حينه ، عن قيمتها التبادلية الخاصة بالنسبة إلى هذه القيمة التبادلية الفعلية . والمعادل العام يحتفظ أيضاً ، بوصفه بضاعة ، بقيمة استعمالية تظل محددة بكيفياته الطبيعية : فالملح ، بعد تداوله ، يستخدم في النهاية في تمليح اللحم . لكن البضاعة — المعادل العام تكتسب ، إلى جانب قيمتها الخاصة ، الطبيعية ، المادية، قيمة استعمالية إضافية من حيث انها تسهل التبادل المتبادل لبضائع أخرى ، ومن حيث انها وسيلة تداول ومعيار للقيمة .

وهكذا كانت الماشية ، في مصر أيام الرعامسة ، هي المعادل العام ، وكانت :

١ حصيرة ٥ مكاييل من العسل ١١ مكيالاً من الزيت	تعادل قيمة ثور[٣] .

* بالمعنى الحديث للكلمة . وهي مرادف كلمة Argent الفرنسية . « المترجم »

وفي مستهل الألف الثانية قبل الميلاد ، وفي عهد الملك بيلا لاما ، أصبح المعدن الفضي المعادل العام في إشونة في بلاد ما بين النهرين . ونجـــد في ألواح التسعير ، المكتشفة عام ١٩٤٧ في تل حرمل ، التعادلات التاليـــة (مع ترجمة المكاييل إلى النظام المتري) :

١٢ لتراً من زيت السمسم	تعادل قيمة شاقل (± ٨ غ) من الفضة [٤] .
٣٠٠ ل من القمح	
٦٠٠ ل من الملح	
٥ كغ من الصوف	
١ كغ من النحاس	

وفي قانون الحثيين ، الأصغر عمراً من قانون الملك بيلا لاما بحوالي ٥٠٠ سنة ، نجد لائحة طويلة للتعادلات ، نأخذ منها الأمثلة التالية :

١ خروف	تعادل قيمة شاقل من الفضة .
١ زبدية من الزبدة	
١ جلد جاموس كبير	
٤ أوزان من النحاس	
٢٠ جلداً من جلود الحمل	
٢ « با » من الخمر	
½ زبدية من الزيت الجيد	

٣ عنزات تعادل شاقلين من الفضة .

١ ثوب مفتوح يعادل ٣ شواقل من الفضة .

١ قماشة كبيرة تعادل ٣ شواقل من الفضة .

١ حصان جر يعادل ٢٠ شاقلاً من الفضة [٥] .

انها كما نرى لائحة أسعار حقيقية . اذن فالسعر ليس شيئاً آخر غير القيمة التبادلية لبضاعة معبر عنها بكمية محددة من البضاعة ــ المعادل . وقد أصبح المعادل العـــام نقدياً ؛ والسعر هو التعبير النقدي عن القيمة التبادلية .

ان البضائع المتبادلة أكثر من غيرها في منطقة من المناطق ، في فجر الانتـــاج البضاعي الصغير ، تصبح في غالب الأحيـــان المعادلات العامة الاولى . وتجمع هذه البضائع في صنفين : المنتجات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى الشعب المحدد (الأغذية ، أدوات العمل ، الملح) ؛ وأدوات الزينة التي هي من بين الأغراض الأولى في كل تبادل بشري .

ان الشعوب التي تنقطع للزراعة وتربية الحيوانات تختار على العموم الماشية أو القمح أو الأرز كمعادل عام . وهكذا اتخذ الاغريق والرومان الجاموس معادلاً عاماً أول حتى القرن السادس والخامس قبل الميـــلاد . واسم النقد القومي لدى الهنود ، « الروبية » ، مشتق من كلمة « روبا » التي تعني قطيعاً . وقد اختار كذلك ايرانيو « الآفستا » وجرمانيو « قانون ساكسيروم » الجاموس معادلاً عاماً ، مما يدل على هيمنة تربية الحيوانات في العصر الذي تكوّن فيه هذا المعادل . وفي افريقيا الشمالية والشرقية والجنوبية ، تمثل الماشية ، من جمال وخراف وعنز وأبقار ، المعادل العـام لدى الشعوب المربية للحيوانات . ويلعب الحصان الدور نفسه لدى القرخيز، والجاموس في آنام ، والخروف في التيبت .

وعندما تتغلب زراعة الأرض على تربية الحيوانات لحظة ظهور المعادل العـام ، تؤدي هذه الوظيفةَ منتجاتُ الأرض المتنوعة . ففي اليابان القديمة كان الأرز طوال قرون المعادل العام الوحيد . وفي الصين ، كان القمح والذرة البيضاء أولاً ، ثم الأرز فيما بعد . وفي ما بين النهرين ، كان القمح . وفي مصر دحر القمح المحضر على شكل طعام ، أي الخبز المطبوخ بشكل محدد ، دحر الجاموس في زمن مبكر .

وفي الهند أيضاً ناب القمح عن الجاموس منذ القرن الخامس قبل الميـلاد كمعادل عام ، وقد احتفظ بدوره هذا في القرى حتى القرن التاسع عشر . وفي السودان استخدم البلح لمدة طويلة من الزمن كمعادل عام . وفي أميركا الوسطى كانت الذرة . وفي نيوفاوندلاند واسلندا حتى القرن الخامس عشر ، كانت الأسمـاك المجففة ؛ وفي جزر نيكوبار كان جوز الهند ؛ ولدى القبائل البدائية في الفيلبين الأرز . وفي جزر هاواي قبل الفتح الغربي السمك المملح .

وقـد استخدمت أيضاً أهم أدوات العمل كمعادلات عامة : فؤوس برونزية أو نحاسية وأثافيّ نحاسية في كريت ؛ وآنية برونزية في لاوس؛ ومعاول حديدية ومناكش

حديدية في افريقيا الوسطى والشرقية ؛ وصنانير في جزر سليمان ومارشال في المحيط الهادىء ، الخ . وفي الصين يعني اسم أقدم نقدين ، « بو » و « تسيان » ، « أداة زراعية » بالأصل ، وهما نقدان مشتقان من أدوات العمل البرونزية[٦] . وفي اليابان كانت المعاول أو المناكش الحديدية تشكل في القرنين السابع والثامن الميلاديين أساس الثروة المنقولة[٧] .

ان المواد الأولية التي تصنع منها أدوات العمل هذه يمكن أن تلعب بدورها ، في أحيان كثيرة، دور المعادل العام . فقد عرف الحجر كمعادل عام في جزيرة ياب (المحيط الهادىء) . وفي اليونان الهوميرية عندمـا بدأت الآنية البرونزية تستخدم كمعادل عام لدى الآشيين القاريين ، كان سكان جزيرة لمنوس قبلهم يعتبرون البرونز ، بوصفه معدناً ، معادلاً عاماً . وقد لعبت السبائك والعصي الحديدية الصغيرة الدور ذاته لدى أقوام أكثر تقدماً في افريقيا .

ومع تطور المبادلات يمكن أن تحل **البضاعة المحلية** ، أي النتاج الرئيسي المشترى أو المباع للتجـار الأجانب ، محل المنتجات ذات النفع الجوهري (المصادر الأساسية للغذاء أو أداة العمل الرئيسية) كمعادل عام . وهكذا نجد من بين المعادلات العامـة علب طرود الشاي المضغوط لدى التتر والمنغول في القرن التاسع عشر؛ وجوز الكاكاو في المكسيك في زمن الآزتيك ؛ والملح في الحبشة وافريقيا الغربيـة والاستوائية والشرقية وفي بورما والتيبت القروسطي ولدى بعض القبائل الهندية في اميركا الشمالية؛ والفراء في كندا حتى القرن الثامن عشر ؛ وجلود السناجب البيضـاء في روسيا ؛ ونُسُج القنب في اليابان القروسطي ؛ ومقاييس الجوخ في بعض كومونات أوروبا الغربية في العصر الوسيط ، الخ . وفي الصين تعادل القدم من النسيج (تشي) صاعاً (شي) من الحبوب ، وقد استخدمت كمعادل عام شأنها في ذلك شأن القمح والذرة البيضاء والعملة النحاسية في عهد سلالة التانغ[٨] .

وكثيراً ما استخدمت أدوات الزينة ، التي استعملت في البداية لأغراض السحر* على الأرجح، كمعادل عام في فجر الانتاج البضاعي الصغير . وهكذا نشهد ، إلى جانب

---

* إن تبادل أدوات الزينة والأشياء ذات القيمة في مجتمع بدائي له ، كظـاهرة سحرية ، أصل اقتصادي . ويفسر مارسيل موس في كتابه « دراسة عن الهبة » إن هذه الأشياء « تعتبر بديلاً عن الأدوات التي لا تنضب ، الخالقة للقوت ، التي وهبتها الأرواح للأسلاف(٩) » .

الأشياء البرونزية النافعة ، ظهور اثاني صغيرة من البرونز كمعادلات عامة في الحضارة الكريتية – الميسينية . وكذلك نرى ظهور حلقات من البرونز في مصر . وكان حجر اليشم يلعب دوراً مماثلاً لدى هنود العصر ما قبل الكولومبي في أميركا الوسطى . ويؤدي الفيروز الوظيفة نفسها لدى الهنود البويبلوس . وقد استخدمت لآلىء الزجاج أو المينا للغرض نفسه في مصر ومنها امتدت إلى أوروبا المتوسطية . وفي افريقيا شاع تداولها وكأنها نقود حقيقية .

إن الحلية التي عرفت أوسع تداول كمعادل عام هي الأصداف « كوريس » . فمن الصين والهند انتشرت هذه الأصداف في جزر المحيط الهادىء وافريقيا وأوروبا ، وحتى إلى « العالم الجديد » .

« إن الكوريس تتفوق على سائر العملات الصدفية الأخرى متانة وتجانساً . فهي متجانسة في قياساتها وأوزانها على حد سواء ، ويمكن أن تقارن بالحبوب مثل ... الفاصولياء أو الأرز أو القمح أو الشعير ، التي تشكل الوحدات الوزنية الأولى المستخدمة في وزن الذهب والفضة[١٠] » .

وعلى هذا فالمعادن الثمينة تمثل بوصفها معادلاً عاماً لقاء المعادل العام الذي يمثله الغرض ذو الضرورة الحيوية والمعادل العام الذي تمثله الحلية . إن النحاس والبرونز والفضة والذهب قد استخدمت دائماً في البدء كمواد أولية لصنع الحلي . وإنما مع تقدم العدانة استخدمت هذه المعادن أيضاً في صنع الأغراض ذات الضرورة الحيوية . وآنذاك بدأت هذه المعادن تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد وفي الوقت نفسه حافظت على دلالة دينية ، طقسية ، بل سحرية ، موروثة عن العصر الذي كان فيه استعمالها وقفاً على صنع الحلي . وهذه العوامل قد سهلت تبني المعادن الثمينة كمعادل عام لجميع البضائع .

النقد

يطابق تطور التجارة الدولية بوجه عام الثورة العدانية . فالمعادن هي الأغراض الرئيسية في هذه التجارة . وقد أصبحت ضرورة وجود معادل عام في ذلك العصر ماسة أكثر من أي وقت سبق . وليس من المدهش أن تكون هذه المعادن بالذات هي التي وقع عليها الاختيار في غالب الأحيان لأداء هذه الوظيفة . وفي البداية كانت لا تزال الأغراض المصنوعة من المعدن هي التي تستخدم كمعادل عام . لكن إذا تضاعفت التبادلات ، أدى ذلك إلى تعقيدات وإلى تكاليف إضافية .

إن المناكش الحديدية تستخدم في افريقيا الشرقية كمعادل عام . فالقبائل التي تعيش في مناطق غنية بفلزات الحديد تصنع هذه المناكش وتبادلها مقابل منتجات المناطق الأخرى ، وغالبـــاً ما يلجأ الحدادون المحليون في المناطق الأخيرة إلى تذويب تلك المناكش لصنع الأسلحة أو أدوات الزينة(١١) . وبهذه الصورة يتم التوصل إلى اتخاذ المعدن الخالص غير المصنوع ، المقاس بوزنه ، كمعادل عام . ومن هنا يولد دور وازني الذهب ، المرادف لدور الصرافين والصيارفة والمرابين ، في مستهل كل اقتصاد نقدي .

لكن من المضجر والممل وزن المعدن ، المسبوك أو غير المسبوك في شكل سبائك، عند كل تبادل . وعلى هذا ، وبدءاً من مستوى معين للتطور التجاري ، تتولى الدولة عادة ختم سبائك المعدن الثمين بختم يثبت وزنها . وهذه السبائك الموزونة سلفاً تظهر منذ الألف الثالثة قبل الميلاد في بـــلاد ما بين النهرين ومصر ، ومنذ الألف الثانية في أوروبا ، في كريت والبيلوبونيز ، في مراكز الحضارة الكريتية – الميسينية . وبعد ذلك بحقبة طويلة ، في حوالي عام ٧٠٠ قبل الميـــلاد ، تظهر فكرة تكييف شكل السبيكة مع متطلبات النقل على مسافات شاسعة . فقد شرع ملك ليديا ، الذي كان يريد أن يجذب تجارة المدن اليونانية نحو المستودعات الكبيرة في عاصمته ، ساردس ، شرع بسك قطع صغيرة من العملة الذهبية تزن الواحدة منها بضعـــة غرامات فقط . وباتت واحدة من تلك القطع تسمح منذ ذلك الحين فصاعداً بمبادلة بضائع ذات قيمـة هامة نسبياً مقابل المال . وهكذا وجدت الظروف الملائمة لتوسع التجارة ؛ فقد بات في وسع الفلاح الحرفي الصغير أن يبيعا فائضهما مقابل المال بدلاً من القيام بمقايضة(١٢). وقد امتد نظام سك النقد هذا إلى الامبراطورية الفارسية والمدن اليونانيـــة ، وعن طريق إشعاع هذه الحضارات المتباينـــة ، إلى مجموع العالم الذي على صلة بتجارتها . ويبدو ان ذلك النظام تطور في الهند والصين بصورة مستقلة عن آسيا الصغرى . ففي الصين جرى تداول القطع المعدنية في حوالي عام ١٠٠٠ قبل الميلاد ، وأصبح لها وزن نظامي منذ عام ٦٥ قبل الميلاد(١٣) .

وإذا كانت المعادن الثمينة قد فرضت نفسها في كل مكان كمعادلات عامـة ، فهذا لأنها تتمتع بسلسلة من ميزات ذاتية اكتشفها التجار والاداريون تجريبياً وتؤهلهـا على نحو أمثل للعب هذا الدور :

(١) – انها قابلة للنقل بسهولة : فوزنها النوعي المرتفع يسمح بتركيز كمية من المعدن تمثل قيمة تبادلية كبيرة نسبياً في حجم صغير . وهـــذه القيمة تظل مستقرة : إذ لم

تطرأ سوى تحولات تقنية قليلة نسبياً على نمط إنتاجها طوال عدة ألوف من السنين .

٢ – انها **دائمة معمرة** ، بفضل مقاومتها الاهتراء والتأكسد الخ .

٣ – انها **قابلة للقسمة** بسهولة ، ويمكن بسهولة تذويب القطع الصغيرة منها وإعادة سبكها في وحدات أكبر .

٤ – انها **قابلة للتعرف** بسهولة بفضل ميزات فيزيائية نوعية ، وكل تزييف يمكن اكتشافه بطريقة بسيطة نسبياً (من الوزن) .

لكن إذا كانت هذه الميزات الذاتية في المعادن الثمينة تؤهلها سلفاً لدور المعادل العام عندما تبلغ التجارة إتساعاً معيناً ، فإن استخدامها الفعلي كمعادل عــام يظل منوطاً بانتاجها بكمية كافية في منطقة محددة . والذهب ينتج عادة قبل الفضة ، وحتى بتكاليف أقل في البداية . وهذا ما حدث في مصر الفراعنة ، وفي الهنــد القديمة ، وفي أميركا ما قبل الكولومبية ، الخ [١٤] .

وعندما تظل المعادن الثمينة نادرة ، تستخدم عادة معادن أخرى كمعادل عـام . ففي اليونان القديمة ، وقبل اكتشاف مناجم الذهب في لوريوم وستريمون التي كانت السبب في ثراء أثينا وملوك مقدونيا على التوالي ، كانت الدراهم الذهبية في غاية الندرة ؛ وكانت الفضة والنحاس وأحياناً حتى الحديــد هي المعادن التي تسك منها النقود غالباً . وفي لاقونيا ، الغنية بالحديد ، كانت الهيمنة للعملة الحديدية حتى القرن الثالث قبل الميلاد . وفي الصين ، حيث الفضة والذهب نادران للغاية ، بقي النحاس حتى القرن الخامس عشر الميلادي الأساس المعدني الرئيسي للعملة . وكان الحديد بالذات يحل محله في أحيان كثيرة . وندرة الذهب والفضة في اليابان هي التي فرضت أيضاً استخدام النحاس كمعيار عام للقيمــة ، من القرن السابع إلى القرن السابع عشر الميلادي . ثم جاء اكتشاف مناجم الذهب والفضة الكبيرة ليسمح بسك نقود من المعدن الثمين بوفرة [١٥] . ومن المفيد أن نلاحظ أن حتى البلدان التي تحتوي أراضيها على ثروات كبيرة من المعادن الثمينة لا تشرع عادة في استغلالهـا إلا عندما يتطلب تطور التجارة فعلاً وفرة من الدراهم المسكوكة من تلك المعادن . وهذا يتفسر بسهولة بأن البحث عن تلك المناجم لا يبدأ بصورة نشيطة إلا في ذلك الوقت * .

وما دام المعادل العام مكوناً من بضائع تحتفظ بقيمة استعمالية خاصة – الأغراض

---

* أنظر في هذا الموضوع الفصل الرابع بصدد أوروبا الغربية .

ذات النفع الحيوي ، أدوات الزينة ، المواد الأولية المعدنية — فإن قيمتها الاستعمالية الجديدة المتمثلة في إمكانية استخدامها كمعادل عام لسائر البضائع الأخرى ، ليست سوى قيمة استعمالية احتياطية يمكن أن تزول عندما يرغب مقتني هـذه البضاعة في تحقيق قيمتها الاستعمالية الطبيعية . لكن هذا لا ينطبق على المعـادن الثمينة المسبوكة على شكل سبائك مختومة ، ثم على الدراهم المعدنية المسكوكة من قبل سلطة عامة . فمنذ ظهور هذه السبائك والدراهم تكمن القيمة الاستعمالية العامة الوحيدة لهذه البضاعة الجديدة في وظيفتها كمعادل عام لسائر البضائع . وحتى يمكن للسبائك المختومـة أو الدراهم المسكوكة أن تستخدم من جديد في صنع المجوهرات ، كمادة أولية معدنيـة ، فلا بد أولاً من إعادة تذويبها ، من تدميرها كسبائك أو دراهم . هكذا نكون قد حصلنا ، بعد تطور المعادل العام ، على بضاعة ليس لها من قيمة إستعمالية خاصة غير قيمتها كمعادل عام . إن مثل هذه البضاعة تسمى **نقداً** ، **مالاً** .

تطور الثروة الاجتماعية وأدوار المال المختلفة

إن المجتمع الذي ينتج في المقام الأول قيماً استعمالية يملك كدلالة على الثروة الاجتماعية تراكم هذه القيم الاستعمالية ذاتها . إن تراكم الطعام ، لدى الشعوب البدائية أو في مشاعة القرية البدائية ، يظل أجلّ تعبير عن الثروة ومعيار الحظوة الاجتماعية . ولدى الشعوب الرعوية تحسب الثروة الاجتماعية بالحيوانات من ذوات القرون أو بالأحصنة ؛ ولدى الشعوب المزارعـة ، بكمية القمح والأرز والذرة الخ . وفي مطلع القرن السابع عشر في اليابان كانت ثروة كل البلاد وكل نبيل ما تزال تحسب بمكاييل الأرز (« كوكيو » من الأرز) . وتراكم القيم الاستعمالية يسمح بحصر للثروة ينبغي ألا نقلل من أهميته . إن أسرة واحدة ، هي أسرة الشوغون توكوغاوا ، كانت تملك في ذلك العصر ٨ ملايين كوكيو من الأرز ، من أصل مجموع ٢٨ مليون كوكيو هو الانتاج السنوي لكل اليابان ، أي نسبة مرتفعة من كل الدخل القومي[١٦] .

ومع توسع التجـــارة ، وعموم التبادلات ، واستخدام المال بصورة متزايدة باستمرار ، يصبح هذا الأخير تدريجياً الدلالة الرئيسية أو الوحيـــدة لثروة الأفراد والأسر والأمم . ولا تعود وظيفته تقتصر على استخدامه كمعادل عام فى عمليات التبادل . فالمال سيؤدي في آن واحد الوظائف التالية :

١ — انه **معادل عام** ، أي انه يسمح باقتناء جميع البضائع المتوفرة في السوق ؛

٢ – إنه **وسيلة تبادل** ، أي أنه يسمح بتداول البضائع حتى بين مالكي البضائع الذين لا يرغبون في تحقيق القيمة الاستعمالية لبضائعهم .

٣ – إنه **قياس القيمة ومعيار الأسعار** . فقيمة كل بضاعة يعبر عنها بكمية ، بوزنة محددة من المعدن الثمين ، أي يعبر عنها بالمال . والسعر ليس شيئاً آخر غير هذا التعبير النقدي عن القيمة . وعلى هذا **فالمال المثالي** يستطيع أن يعبر عن سعر أي بضاعة كانت . ولا يحتاج المرء في هذا لأن يكون **مالكاً** لمبلغ ؛ إنما يكفي أن **يسميه** .

٤ – إنه **وسيلة دفع عامة** : فالديون والغرامات تجاه الدولة أو الاكليروس أو الأفراد، والقيمة المقابلة لجميع البضائع أو الخدمات أو القروض ، تسوى بواسطة المال، بخلاف الوضع في المجتمع البدائي حيث توجد منتجات خاصة لأداء هذه الوظائف المختلفة * . وفي مثل هذه الحال لا يعود المال « المثالي » نافعاً ؛ بل لا بد من قطع رنانة وراجحة ؛

٥ – إنه **مخزون قيمة ووسيلة لتكوين كنز** . فعلى كل مجتمع أن يملك احتياطياً لتدارك حاجاته في حال وقوع آفات طبيعية (اوبئة ، فيضانات ، محاصيل رديئة ، هزات أرضية ، حرائق ، الخ) أو اجتماعية (حروب ، حروب أهلية ، الخ) . والوظيفة الاولى **للنتاج الاجتماعي الفائض** هي أن يكوّن هذا المال الاحتياطي . وفي مجتمع ينتج في المقام الأول قيماً استعمالية ، يتألف هذا الاحتياطي من منتجات مخزونة .

وفي مجتمع يشرع في إنتاج البضائع على نطاق واسع ، تخزن المعادن الثمينة أو الدراهم المعدنية بوصفها كنزاً . وعند الحاجة يسمح هذا الكنز ، الذي هو مخزون حقيقي من القيمة والقيمة المقابلة ، باقتناء جميع البضائع المفتقدة ، حتى ولو استقدمت من بلدان بعيدة . وبالفعل، إن المعادن الثمينة معترف بها في كل مكان كمعادلات عامة . وتعلم التجربة الشعوب أن الاحتياطي المعدني أكثر استقراراً وأقل قابلية للبلى من احتياطي القمح أو الماشية [١٨] .

---

* في فجر الانتاج البضاعي الصغير ، يمكن لمنتجات مختلفة أن تلعب هذه الأدوار المختلفة للمال . وهكذا كان الشعير ، في بابل ايام حمورابي ، وسيلة الدفع العامة ، وكان معدن الفضة مقياس القيمة ومعيار الأسعار ، وبدون ريب كنزاً أيضاً ، في حين أن المعادل العام كان يتمثل في الشعير والصوف والزيت والفضة والقمح الخ (١٧) .

في المجتمع المنتج لبضائع بسيطة لا يستخدم المال كمعادل عام إلا في عدد محدود نسبياً من العمليات التجارية . ووظيفته الاساسية تكمن في استخدامه ككنز . فمن يملكه يحافظ عليه بغيرة ولا يستخدمه إلا في أقصى الأحوال لزيادة استهلاكه الشخصي أو تحسينه . يقول غلوتز : « حتى نهاية الحروب الميدية بقي المجتمع اليوناني في مرحلة نظام الاكتناز . فقد كان المال يتكدس ولا يعمل [١٩] » . وكذلك الحال بالنسبة إلى اوروبا الغربية في مستهل القرون الوسطى [٢٠]. والواقع، في نمط الانتاج القائم أساسياً على التنظيم التعاوني للعمل داخل الاسرة الأبوية والمشاعة القروية ، وكذلك على العمل الفردي للحرفي المديني ، إن المال لا يستخدم ، حتى عندما يتداول ، إلا لاقتناء قيم استعمالية . فهو يظل عنصراً تابعاً ، **أداة لتداول البضائع** . وهذا التداول يجري وفق الرسم التالي :

ب١	—	م	—	ب٢
بضاعة		مال		بضاعة

لنتصور أنه يوجد في السوق البلدية للهنود الشورتي ، في غواتيمالا ، نجار آبنوس يملك مقاعد خشبية . إنه لا يريد (أو لا يستطيع) تحقيق القيمة الاستعمالية لبضاعته ؛ إنما يرغب على العكس في التخلص منها ، أي في تحقيق قيمتها التبادلية . وحتى يمكن لهذه العملية أن تتم ، فلا بد أن يصادف مالكاً لمبلغ من المال م يحقق القيمة التبادلية للمقاعد . ولا بد أيضاً من أن يكون هذا المالك على استعداد للتخلي عن ذلك المبلغ من المال لأنه راغب في تحقيق القيمة الاستعمالية للمقاعد الخشبية . وهكذا فإن مبيع المقاعد ب١—م يتم برضى الطرفين .

لكن مالك المقاعد الخشبية أراد أن يبيع هذه البضاعة ليقتني بضاعة اخرى ، وعلى سبيل المثال حصائر مضفورة من محافظة آماتيل ، هو بحاجة اليها من أجل اثاث بيته . وبالمال الذي حصل عليه من مبيع مقاعده ، يبحث عن منتج — مالك لحصائر مضفورة حتى يشتريها منه . وإذا ما قدم مثل هذا المالك — المنتج إلى السوق البلدية ، أمكن لعملية الشراء م — ب٢ أن تتم بصورة طبيعية . وفي نهاية هاتين العمليتين المتتاليتين من المبيع والشراء ، يكون نجار الآبنوس قد امتلك ، بدلاً من بضاعة لا

يرغب في تحقيق قيمتها الاستعمالية ، بضاعة جديدة هي له نافعة . وتكون بضاعتان، المقاعد الخشبية والحصائر المضفورة ، قد اختفتا من السوق لأن قيمتهما الاستعمالية قد تحققت على التوالي من قبل مشتريين اثنين . وبالمقابل مرّ مبلغ المال م في أيدي ثلاثة أشخاص : من شاري المقاعد إلى نجار الآبنوس ؛ ومن نجار الآبنوس إلى منتج الحصائر المضفورة . وفي فجر عصر الإنتاج البضاعي الصغير ، لن يستطيع المالك الأخير لهذا المبلغ من المال – منتج الحصائر المضفورة – أن يستخدم بدوره هذا المال إلا لغرضين: إما اكتنازه كاحتياطي وكنز وادخار للأيام السوداء ؛ وإما استعماله في اقتناء بضاعة اخرى .

لكن عندما يدخل مجتمع ما يزال في مرحلة الإنتاج البضاعي الصغير في احتكاك مع حضارة تجارية أكثر تقدماً ، يظهر مُلاّك للمال راغبون في « تداول » و «تشغيل» و « استثمار » هذا المُلك ، إلى جانب مالكي البضائع الراغبين فقط في التخلي عن هذه الاخيرة لتدارك حاجاتهم . وهكذا يزور التجار المحترفون بين الهنود الشورتي عدداً معيناً من الأقاليم،غالباً ما يكون ثلاثة أو أربعة من بينها ، ومعهم مبلغ من المال يكفي لشراء كل فائض الحرفيين الذين يصادفونهم ، وينقلون من ثم هذا الفائض إلى أسواق مراكز الأقضية . إذن فهم لا يشترون بضائع ليحققوا قيمتها الاستعمالية ، كما يفعل المنتجون الصغار للمقاعد والحصائر المضفورة . كلا ، إنهم يشترون البضائع **ليعاودوا بيعها بربح** لسكان المدن التي سيزورون أسواقها .

إن تداول البضائع ، أي العمليات التي ينفذها بالتتابع مالكو البضائع في مجتمع قائم على الانتاج البضاعي الصغير، يكمن **في البيع من أجل الشراء**، بيع المرء لمنتجاته الخاصة كيما يشتري منتجات يحقق قيمتها الاستعمالية .

وان تداول المال ، أي العمليات التي ينفذها بالتتابع مالكو **رأسمال من المال** في مجتمع يعرف منذ زمن التجارة الاحترافية إلى جانب الانتاج البضاعي الصغير ، يكمن بالمقابل **في الشراء من أجل البيع** ، شراء المرء لمنتجات الغير كيما يعاود بيعها بربح ، أي كيما يزيد الرأسمال النقدي الذي يملكه بمبلغ يسمى **فائض القيمة** . **إن الرأسمال هو بالتعريف كل قيمة تزداد بفائض قيمة** .

وإذا ما طرحنا من جديد السؤال الذي طرحناه بصدد منتج الحصائر المضفورة – ماذا سيفعل بالمال الذي أخذه من نجار الآبنوس؟– نجد أن هناك لا جوابين فحسب، بل ثلاثة بصدد المال المزداد بفائض قيمة أحرزه التاجر الشورتي المحترف على أثر

نشاطاته وأسفاره . انه يستطيع كما في السابق أن يستخدمه لاقتناء مأكل أو ملبس أو مسكن ، له ولعائلته ، أو ليكوّن كنزاً . وفي هاتين الفرضيتين لا نكون قد خرجنا بتاتا من دائرة الانتاج البضاعي الصغير .

لكنه يستطيع أيضاً أن يسلك غير هذا السلوك : فهو يستطيع أن يستخدم ماله المزداد بفائض قيمة ، كله أو جزءاً منه ، ليسافر من جديد إلى أقاليم اخرى ، وليشتري منتجات حرفية اخرى ، وليبيعها من جديد بثمن أعلى في أسواق اخرى ، وليجد نفسه من جديد أيضاً مالكاً لقدر أكبر من المال . وفي هذه الحال نخرج من دائرة الانتاج البضاعي الصغير الصرف ، وندخل في تداول المال ، في **تراكم الرأسمال النقدي** ، الذي يتم وفق الصيغة التالية :

م	—	ب	—	مَ
مال		بضاعة		مال + فائض قيمة

إذن فالفرق بين تداول البضائع ب١ — م — ب٢ وبين تداول المال م — ب — مَ يكمن في هـــذا : ففي تداول البضائع يكون **التعادل** بين البضاعتين ب ١ ، ب ٢ ، الموجودتين في قطبي التداول ، شرطاً ضرورياً لإمكان حدوث العمليتين . فما من منتج بسيط للبضائع يستطيع أن يقتني بضائع ذات قيمة أكبر من قيمة البضائع التي أنتجها وباعها بنفسه . اما في تداول المال على العكس ، فإن ظهور **فائض قيمة** (مَ — م) هو الشرط الضروري لإمكان حدوث التداول : فما من مالك لرأسمال نقـــدي « سيتداول » و « يشغل » و « يستثمر » ماله حتى يعود إلى جيبه نفس المبلغ بالضبط الذي خرج منه !

فائض القيمة الناتج عن تداول البضائع

لقد ظهر إذن فائض القيمة أثناء تداول المـــال . ويبدو أنه الهدف الأساسي للتداول . لكن من أين أتت ؟

في مجتمع قائم على الانتاج البضاعي الصغير ، يأتي فائض القيمة الذي حققه مالكو المال إما من **التجارة** وإما من **الربا** . وفقط عندما تتطور التجارة والربا تطوراً واسعاً تعي الطبقات المالكة ضرورة « استثمار » المـال . ان القرن الخامس قبـل الميلاد شهد انطلاق الانتـاج البضاعي الصغير لا في اليونان القديـمة فحسب ، بل أيضاً في الصين . فخلال ذلك القرن لقن شي — جان ، استاذ التاجر الكبير فان — لين ، لقن تلميـذه

« قوانين تراكم الرأسمال » وشرح له أنه « من الواجب قبل كل شيء ألا يبقى المال عاطلا [٢١] ». وبعد ١٨٠٠ سنة ، عندما بلغ المجتمع البضاعي الصغير انطلاقة لا مثيل لها سابقاً في امبراطورية الاســلام ، لاحظ المؤرخ ابن خلدون بكل حصافة أن « التجارة » المنظور اليها كوسيلة لكسب العيش ... عبارة عن اعمال بارعة منفذة بهدف تحقيق فرق بين سعر الشراء وسعر المبيع ، منه يأتي الربح [٢٢] » .

كذلك كانت الحال في اليونان القديمة ، أو في الصين في العصر الكلاسيكي ، أو في اوروبا العصر الوسيط . إن « الاوذيسة » تتكلم عن الفينيقيين ، ذلك الشعب — التاجر النموذجي في العصور القديمـة ، بوصفهم « ملاحين مهرة ، وتجاراً غشاشين » . ومؤرخ سيرة سان — غودريك دي فانشال ، الذي وقف حياته على التجارة في أواخر القرن الحادي عشر ، يشرح بأنه « اشترى من عدة بلدان بضائع كان يعرف أنها نادرة وأنها بالتالي أغلى ثمناً في أمكنة اخرى ، ونقلها إلى مناطق اخرى حيث كانت شبه مجهولة من قبل السكان ، فبدت لهم بالتالي أشهى من الذهب [٢٣] » .

وبالفعل ، كانت التجارة الكبيرة تقــوم على السفر لشراء بضائع بثمن بخس من شعوب أقل تطوراً اقتصادياً ، أو لم تبلغ ربما مرحلة التبادل العـــام ، فتبيع بالتالي باسعار زهيدة . ثم كانت تباع هـــذه المنتجات بسعر مرتفع جداً حيثما كانت نادرة ومرغوبة ، وحيث تكون قيمتها الواقعية (وقت العمل الضروري لإنتاجها) مجهولة ، وحيث تروج بعض البضائع بصورة خاصة بعامل الموضة ، أو حيث تسود فاقة شديدة إلى هذه البضائع على إثر الكوارث والمجاعات الخ .

إذن ففائض قيمة التجار في عصر كذلك يتأتى من أنهم يشترون البضائع دون قيمتها الواقعية ويبيعونها فوق قيمتها تلك. ولا غروى من أن يكون، في مثل هذه الشروط، ميركور ، ملك التجارة ، يعتبر ملك اللصوص أيضاً . ولا غروى من أن يكون التاجر بالمعنى الاوروبي للكلمة يُعتبر دوماً ، لدى شعب الهيريدوس الافريقي « الذي ليس في لغته كلمات للدلالة على «الشراء» و « البيع »، بل فقط للدلالة على «المقايضة»، يُعتبر محتالا لأنه يحاول أن يكسب شيئاً ما بواسطة عملية التبادل [٢٤] » . ولا غروى من أن يكون الهنود نافاهو قد شعروا دوماً بأن الرجل العظيم الثراء لا بد أن يكون قد جمع كنوزه بوسائل غير شريفة [٢٥] . ولا توجد أبداً حكمة شعبية لا تكرر نفس الحقيقة التي هي بنت التجربة في لغات الأرض كافة . ولما كان الاقتناء بثمن بخس هو

أساس ربح التجـــار هذا ، فإن النهب المحض أو القرصنة يرافقان فائض القيمة من المهد :

« إن الأمر الذي يميز بصورة أكثر خاصية الاغتناء المكرر ، والمعترف به إن جاز التعبير ، على حســاب الغير ، هو الصراحة التي يروي بها اوليس كيف أنه قاد تسع حملات قرصنة قبل حرب طروادة ، أو الطريقة التي يسأل بها شبح أغاممنون إن كان قد سقط في أرض المعركة دفاعاً عن المدينة أو لأنــه « سرق جواميس الدولة أو خرافها » ، كما لو أنه ليس ثمة من فرق تقريباً بين هذين النشاطين[٢٦] » .

وفي كل العصور « كانت القرصنة المرحلة الأولى للتجارة . وهـذا صحيح إلى حد أن النورمانديين عندما سيعدلون عن النهب في نهاية القرن التاسع فسيتحولون إلى تجار[٢٧] » . ومن المعروف أن أرسطو يعتبر أيضاً القرصنة وقطع الطرق طريقـة مشروعة في كسب العيش . وكان صولون يحمي بالقانون جمعيات القراصنة ، كما ستفعل المملكتان البريطانية والفرنسية بعد ٢٠٠٠ عام تجاه قراصنة البحر[٢٨] . وقـد فرض التجار الآزتيكيون ، الذين يجمعون بين وظيفة التجار ووظيفة الغزاة، غرامات تؤدى لهم حيثما اتيحت لهم إمكانية ذلك ، فضربوا بذلك مثالاً نموذجياً من الروابط المتينة التي تربط أصل التجارة باللصوصية . تلك هي بكـــل جلاء مصادر فائض القيمة التجاري[٢٩] !

إن التجار – اللصوص الفاريـغ (كلمة « فارياغ » و « فاريجيان » تعني بالسلافية « تاجر » و « تاجر الماشية ») الذين من أصل سكندنافي ، والذين اجتاحوا روسيا بين القرن الثامن والقرن الحادي عشر الميلادي ، هم مثال نموذجي آخر عن الظاهرة عينهـا :

« إن فرق التجار والنهابين النرويجيين–السويديين دخلت أيضاً الأراضي السلافية . ولقد قاموا بغزواتهم، بوصفهم تجاراً بين القرن الثامن والقرن العاشر، بحثاً عن التجارة والنهب . إن اللصوصية والغزو كانا مصدرين متوافقين للتجارة ، وقد انضافت التجارة إلى اللصوصية[٣٠] » .

والتجارة والنهب مرتبطان ارتباطاً لا فصام فيه في الصحراء الكبرى :

« كانت القبائل المعادية تنظم ضد خصومها ومن هم في حمايتهم عمليات نهب متصورة كعمليات تجارية حقيقية ، ولهذا كان لها مكانها في هذا العرض . فقد كانت تنظم وفق قانون العرف والعادة الذي كان يحدد بالتفصيل دور الرأسماليين الممولين للحملة ، ودور

المنفذين ، وأرباح كل طرف، بالتناسب مع مساهمته . وقد كان هذا بمثابة عقد نموذجي ذي شكل بالغ القدم ، كان ما يزال ساري المفعول ، بكل خصائصه ، إلى ثلاثين سنة خلت ، في موريتانيا العليا وفي الصحراء الكبرى على حد سواء[٣١] » .

إن هذا النظام يفسح المجال أمام اغتناء بالغ السرعة لبضعة تجار أو للطبقة المتاجرة من شعب من الشعوب . والأرباح هي في غاية الارتفاع ؛ غالباً ما تتجاوز نسبة ١٠٠٠٪ في صفقة واحدة . ففي القرن الرابع عشر كان التجار يشترون الخيول التترية في القرم مقابل دينار واحد ويعاودون بيعها في الهند مقابل ٢٥ وأحياناً ٥٠ ديناراً ، كما يروي لنا ذلك الرحالة العربي الكبير ابن بطوطة[٣٢]. وقد اشترت الشركة الهولاندية لجزر الهند الشرقية في القرن السابع عشر البهارات بسعر ٧و٥ سنت لليبرة الواحدة من جزر الموليك وباعتها بسعر ٣٠٠ سنت في هولندا[٣٣] . إن مثل هذه الفروق في الأسعار غير ممكنة إلا إذا كانت الحالة المتأخرة لشعب من الشعوب تجعله يجهل القيمة التبادلية لبضاعة من البضائع في السوق الدولية . ولقد كان الفينيقون يعرفون ماذا يصنعون عندما كانوا يؤثرون قطعاً المتاجرة مع الشعوب البربرية التي كانوا يستطيعون اضطهادها سياسياً[٣٤].

« (في عهد سلالة السونغ) كانت شعوب الشمال (الصيني) التي كان قوتها يتألف عادة من اللحم والجبن واللبن ، كانت تحب الشاي كمشروب . وللحصول عليه كانت تقدم لتبيع خيولها في الأول والثاني من شهري شباط وآذار . وفي البدء ، عندما افتتحت مبادلات الشاي مقابل الخيول ، كانت تقدم حصاناً جيداً مقابل عشر ليبرات من الشاي العادي . وقد حققت إدارة حصر الشاي الصينية من هذه العمليات التجارية أرباحاً مرموقة . وسرعان ما قام التهريب ، وطلب الغرباء ، الذين باتوا على معرفة بالأسعار ، عشرة أضعاف مقابل خيولهم[٣٥] » .

بيد أن تداول المال الذي يفضي إلى فائض قيمة من هذا الأصل عقيم من وجهة نظر شاملة ؛ فهو لا يزيد الثروة الإجمالية للمجتمع البشري* . إنما هو في الواقع تحويل

---

* على الأقل من وجهة نظر سكونية . أما من وجهة النظر التاريخية فإن تركز فائض القيمة ، الناجم عن السلب المباشر أو غير المباشر ، قد سمح بانطلاق الرأسمال التجاري والتجارة الدولية انطلاقاً سهلاً بلا مماراة انتشار الثقافة وتطور القوى المنتجة . ومن الواجب أن ننوه أيضاً بأن فائض قيمة الرأسمال التجاري والمرابي تمثل جزئياً تملك تلك الطبقات المالكة الجديده لقسم من فائض النتاج الزراعي الذي كان يشكل دخل الطبقات المالكة القديمة (السيد المصري في المثال التالي) .

صرف محض للثروة ؛ فما يربحه هذا يخسره ذاك من حيث القيمة المطلقة . أما الثروة الاجتماعية فتظل على حالها .

لنرمز بـ « ب » إلى كمية من العنبر أنتجهـــا سكان سواحل البلطيق ؛ ولنرمز بـ « م » إلى السعر الذي يدفعه التجار الفينيقيون لمنتجي العنبر ؛ وبـ « مَ » إلى سعر المبيع الذي يحصل عليه نفس الفينيقيين في مصر . فقبل أن تتحقق هذه التبادلات كان الأطراف الثلاثة في التبادل يملكون بالمجموع القيم ب + م + مَ : فكانت — ب — ملكاً للدانمركيين ، و — م — ملكاً للتجـــار الفينيقيين ، و — مَ — ملكاً لأحد الأسياد المصريين الأغنياء . وبعد أن تمت المبادلات ، بات الدانمركيون يملكون مبلغ المال م ، والسيد المصري ب ، والتجار الفينيقيون مبلغ المال مَ ؛ ومجموع هـــذه القيم الثلاث بقي هو هو ب + م + مَ . إذن فالمجتمع لم يغتن ولم يفتقر . إنما حدث فقط تحويل للقيمة .

لقـــد خسر الدانمركيون الفرق في القيمة ب — م ، وخسر السيد المصري الفرق مَ — ب ، بينما اغتنى التجار الفينيقيون بالفرق في القيمة مَ — م الذي يمثل على وجه التحديد فائض قيمتهم (أو مجموع خسارة الطرفين الآخرين في القيمة) . وهكذا هي الحال دوماً بصدد كل فائض قيمة يجري اكتسابه أثناء تداول المـــال : فهي تُخلق على حساب طرف آخر ؛ ولا تؤدي إلى اغتناء مجموع المجتمع .

يمكن للبعض أن يعترض بأنه ليس هناك إفقـــار واقعي للدانمركيين إلا إذا كان هؤلاء يعيشون من الأصل على اقتصاد بضاعي ؛ والحال أن الهمجية عينها التي تجعلهم يقبلون بذلك التبادل غير المتساوي تستلزم ألا يشعروا بهذه « الخسارة في القيمة » ؛ وبالأصل ، تفترض تلك المحاكمة المنطقية كلها وجود نظام موحد من القيم ، في حـــين اننا في الواقع أمام حضارات متباينة ، ذات أنظمة إنتاجية وقيمية متباينة ، لا تتصل فيا بينها إلا من التخوم .

إن هذا الاعتراض ليس بذي قيمة ، إذا ما اعتبرنا القيمة التبادلية معطى موضوعياً لا ذاتياً . فالتجارة هي على وجه التحديد التي توحد القيم بما توجده من أسواق دولية ، تستطيـع أن تسهم فيها أمم تتفاوت في مستويات تطورها . ويكفي أصلاً أن ندرس تاريخ بعض الشعوب في بعض العصور حتى نتبين أن مفهوم الإفقـــار عن طريق تحويل القيمة حقيقة واقعة عيانية (تاريخ افريقيا الغربية بين القرنـين السادس عشر والتاسع عشر ، الخ) .

فائض القيمة الناجم عن انتاج البضائع

عندما لا يزال الانتاج البضاعي الصغير في بداياته ، تظل الثروة الاجتماعية شبه ثابتة ، والفائض الذي يحتكره ملاّك المال يمكن أن يتأتى فقط من إفقار مطلق للبائعين والمشترين المتعاقبين. إن تاريخ العصور القديمة هو إلى حد كبير تاريخ الاستيلاء المتعاقب على كنوز عدة ممالك ، ثم تركز هذه الكنوز، بطريق الفتح أيضاً، على أيدي ملوك الفرس والاسكندر الكبير . « إن الثروة الجديدة التي أغنت بها الامبريالية بابل ومصر كانت في الواقع من نتاج النهب ، ولم تمثل إضافة إلى كلية ثروة البشرية الواقعية، المتوفرة[٣٦] » . إن زيادة الثروة الاجتماعية الواقعية في ذلك العصر كانت منوطة بشكل رئيسي بزيادة انتاجيه العمل الزراعي وبانتشار تقنية الصناعة الحرفية ، المرتبطين أصلا بنمو السكان . ولما كانت التقنيات الزراعية والحرفية بسيطة نسبياً ولا تتطلب أدوات مكلفة ، لذا فإن توسع التجارة القديمة نحو المناطق الهمجية ادخل في النهاية إلى هذه المناطق نفس شروط الانتاج الموجودة في البلد الأصلي ، وقضى من نفسه بالتالي على عدم تساوي مستوى التطور الاقتصادي الذي كان يجعل تلك التجارة مربحة . وإلى هذه الواقعة البسيطة يعود أحد الأسباب الرئيسية لمأزق الرأسمال التجاري في العهد القديم ولأفول الامبراطورية الرومانية . كذلك فإن الربا ، وإن كان مصدراً شائعاً للاغتناء الفردي ، إلا أنه قلما يمثل اغتناءاً إجمالياً للمجتمع ، باعتبار أنه يمثل ، بشكل أوضح أيضاً من التجارة ما قبل الرأسمالية ، مجرد **تحويل للقيم من** شخص إلى آخر .

والحال أننا إذا ما درسنا تطور بعض المجتمعات القائمة على الانتاج البضاعي الصغير، وعلى سبيل المثال اليونان بين القرنين السادس والثالث قبل الميلاد، أو الصين بين القرنين الثامن والثالث قبل الميلاد ، أو أيضاً الامبراطورية الاسلامية بين القرنين الثامن والثاني عشر بعد الميلاد ، أو أخيراً أوروبا الغربية بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر ، لاحظنا فعلاً وجود اغتناء اجتماعي إجمالي . وهذا الاغتناء يتجاوز من بعيد زيادة الانتاجية الزراعية والحرفية ؛ كما إنه ليس محض نتيجة لنهب بلدان متأخرة اقتصادياً ، بما أنه يتعلق بمجموع البلدان المرتبطة بعلاقات تجارية . فمن غير الممكن إذن أن ينجم إلا عن كتلة من القيم الجديدة التي تظهر في الاقتصاد النقدي . فكيف يمكن أن يظهر خلق قيم جديدة أثناء تداول المال م — ب — مَ ؟

لقد عرفنا آنفاً أن القيمة ليست شيئاً آخر سوى عمل بشري متبلور . فالمال لا يستطيع ، وهذا بديهي ، أن يخلق قيماً جديدة . لكن بدلاً من شراء بضائع ستباع فوق قيمتها ، يستطيع التاجر أن يستخدم ماله لشراء **بضاعة تتمتع ، بوصفها قيمة استعمالية ، بخاصية انتاج قيم جديدة : قوة العمل البشري*** .

لقد كان سعر شراء عبد ذكر راشد في اثينا ، في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، يتراوح بين ١٨٠ و ٢٠٠ درهم . فلنفترض أن تاجراً اشترى رقيقاً كهذا . إن الدخل الوسطي الصافي اليومي (بعد حسم تكاليف المعيشة) الذي يغله الرقيق يرتفع ، على حد رأي كسينوفون وديموستين ، إلى أوبولوس واحد يومياً ، أي ٣٠٠ أوبولوس أو ٥٠ درهماً في السنة ، إذا أخذنا في الحسبان أيام الأعياد(٣٧) . وبعد عشر سنين من العمل يكون ذلك العبد قد غلّ لسيده ٥٠٠ درهم ، أي فائض قيمة يعادل ٣٠٠ درهم** . إذن فشراء العبد يمثل مصدراً لفائض القيمة من شكل خاص . وفائض القيمة هذا لم يعد نتيجة تملك بسيط للقيم الموجودة ، أي تحويل بسيط للقيم من جيب إلى آخر . إنما هو نتيجة **انتاج قيم جديدة** ، يشكل تملكها وبيعها مصدر فائض القيمة .

والواقع إن أكبر ثروات اثينا كانت تتأتى من استخدام العبيد أو استئجارهم في

---

* من هذه الزاوية كان لأرسطو، وكذلك لسلطات الكنيسة الكاثوليكية ، من مجمع نيقية إلى القديس توما الاكويني ، أفكار سديدة ، لا كمحامين عن نظرية القيمة — العمل ، بل كممثلين لاقتصاد طبيعي في جوهره كان يدافع عن نفسه ضد النفوذ المذيب للمال والربا .

** إننا نجهل مقدار تكاليف المعيشة اليومية لعبد يوناني. لكن دي كاسترو يروي أنه في جزر الهند الغربية البريطانية في القرن الثامن عشر لا ترتفع كلفة طعام العبد الأسود الذي كلف شراؤه ٥٠ جنيهاً استرلينياً إلى أكثر من ٢٥ شلناً في ... السنة ! (٣٨) . ويروي جان ليون الافريقي كيف أن المزارعين البرتغاليين ، قبل قرنين من ذلك، قد خفضوا إلى الصفر تكاليف معيشة العبيد في ساو تومي:

« كان العبيد مرغمين على العمل طوال الأسبوع لحساب سادتهم ، باستثناء يوم السبت : ففي ذلك اليوم كانوا يعملون لحساب أنفسهم في زرع الذرة البيضاء ، والبطاطا الصينية أو الحلوة ، وكثير من الخضار كالخس والملفوف واللفت والبقدونس . وكانوا يعجنون الحاويات بدقيق الذرة البيضاء ؛ وكان شرابهم الماء أو نبيذ السعف وأحياناً لبن العنز ؛ وكان ملبسهم الوحيد وزرة من القطن ينسجونها بأنفسهم. وهكذا لم يكن على سادتهم أن يسعفوا خدمهم بشيء من أجل عيشهم(٣٩) .

المناجم . وقد أمكن لكالياس الاثيني ، الذي كان يملك أو يستأجر إلى حد ١٠٠٠ عبد ، أن يجمع ٢٠٠ تالان ، ونيكياس ١٠٠ تالان . وعلى أساس ان الدخل الصافي الذي ينتجه العبد الواحد في اليوم الواحد هو أوبولوس واحد ، تمثل ١٠٠ تالان (٣٦٠٠٠ أوبولوس) دخل ٣٦٠٠٠ يوم من عمل العبيد ، مع حسم تكاليف استهلاك سعر الشراء . وأجرى الخطيب ديموستين الحساب نفسه تماماً عندما حلل دخل أبيه الذي كان يملك معملين ، الواحد ينتج أثاثاً ويعمل فيه ٢٠ عبداً يغل كل منهم أوبولوساً صافياً في اليوم ، والثاني ينتج سيوفاً وسكاكين ويعمل فيه ٣٠ عبداً يغل كل منهم وسطياً ١,٥ أوبولوس في اليوم[٤٠] .

إن فائض القيمة الذي ينتجه العبد ، مع عدم أخذ تكاليف استهلاك سعر شرائه بعين الاعتبار ، يمثل الفرق بين قيمة البضائع التي ينتجها (والتي يتملكها سيده) وبين تكاليف إنتاج هذه البضائع (كلفة المواد الأولية ، النفقات العامة بما فيها استهلاك أدوات العمل وتكاليف معيشة الرقيق نفسه) . والأرقام المذكورة أعلاه تدل على ان هذا الفرق يمكن أن يكون ضخماً . ولولا ذلك ، لما وجد ألوف من المقاولين والملاك العقاريين في العالم القديم لشراء العبيد المقضي عليهم بانتاج كمية كبيرة من المنتجات الحرفية والزراعية التي كان بيعها يدر على أولئك المقاولين والملاك قدراً عظيماً من فائض القيمة .

بعد ألفي عام من ذلك التاريخ لم يعد هناك من عبيد تقريباً في أوروبا الغربية . ولم يعد السيد فوغر ، ملتزم المناجم ثم مالكها ، يشتري عبيداً كالسيدين نيكياس وكالياس . ولم يعد عليه أن يقدم رأسمالاً صغيراً دفعة واحدة ، قابلاً للاستهلاك في مدى عشر سنوات فقط ، ليحصل على قوة عمل كامنة* . بل هو يجمع الشغيلة المأجورين من قرى بوهيميا والتيرول . ويدفع لهم أسبوعياً أو كل يوم بيومه . وهذا الأجر ، الذي يزيد بقليل على قيمة الطعام المقدم لعبيد السيدين نيكياس وكالياس ، قلما يبتعد عن الحد الأدنى الضروري ابقاء العامل وأسرته .

إن القيمة الجديدة ، التي يخلقها العمال الذين يشتري السيد فوغر قوة عملهم باليوم

---

* كان مالك العبيد يركب في الواقع مجازفة. فهو لم يكن يشتري سوى قوة عمل كامنة ؛ وقد كان عمل الرقيق ينطوي في كل الأزمان على تبذير ضخم للعمل البشري . ولقد قدر فارون ، الكاتب الروماني ، بأن العبد في زمنه كان يبذر ١٣ يوماً من أصل ٤٥ دونما فائدة البتة(٤١) .

أو بالأسبوع، يجب أن تتجاوز بالضرورة القيمة التي ينفقها رب عملهم على أجورهم، وإلا فلا مصلحة له البتة في استخدامهم . بل لا بد أن نقبل بأن هذا الفرق كان كبيراً ، ما دام السيد فوغر ، شأن السيدين نيكياس وكالياس ، قد أصبح أغنى رجال زمانه ، وبات البارونات والدوقات والأميرات والملوك ، وحتى الامبراطور شخصياً ، مدينين له بثروات حقيقية .

وبينا كان السيد فوغر يستأجر أيدي شغيلة أحرار لمناجمه في بوهيميا ، كانت تتم إعادة إدخال العبودية من قبل نبلاء برتوغاليين واسبانيين وفرنسيين وانكليز ، إلى أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية . وقد بقيت العبودية هناك مدة ثلاثة قرون ، ما يثبت طابعها المربح . وفي منتصف القرن التاسع عشر ، لم تتجاوز تكاليف المعيشة السنوية لعبد أسود من التنسي ٣٥ دولاراً سوى نادراً ؛ وغالباً ما كانت دون هذا المبلغ. وفي العصر نفسه ، ما زال عبد واحد يغل غالباً ٢٥٠ دولاراً سنوياً في جنوب الولايات المتحدة[٤٢] .

إن اغتناء التجار وأصحاب المعامل الفردي عن طريق استغلال قوة العمل الرقّية أو نصف الحرة أو الحرة ، قد تم بواسطة تحويل **قيم جديدة** ، خلقتها قوة العمل تلك، إلى جيب أولئك المقاولين . انه اغتناء يترافق بزيادة تامة في الثروات الاجتماعية .

إذن ففائض القيمة الذي يظهر في تداول المال ليس مخلوق فيه خلقاً . فهو إما نتيجة لتملك قيمة تخص الغير بواسطة التجارة أو الربا ، وإما نتيجة لتملك قيم جديدة خلقتها قوة العمل التي جرى شراؤها . وفي هذه الحال لا يكوّن فائض القيمة غير **الفرق بين القيمة التي خلقها الشغيل وتكاليف معيشته الخاصة** . ومجموع الرأسمال الموجود في الكرة الأرضية ليس سوى النتاج المتراكم لهذا التملك المزدوج . وقد تجلى ذلك مبكراً جداً للمراقبين الثاقبي البصيرة . فقبل ألف وخمسمئة عام من اقتباس برودون من الزعيم الشارتي (الميثاقي) أوبريان فكاهته المشهورة « ما هي الملكية ؟ انها السرقة ! » ، شرح مار يوحنا كريزوستوموس ، الأسقف ذو الفم الذهبي ، لتجار أنطاكية الأغنياء : « إنك تملك نتاج السرقة ، إذا لم تكن أنت نفسك السارق » ...

الرأسمال ، فائض القيمة ، النتاج الاجتماعي الفائض

يتعلم الرجل البدائي عن طريق تجربة طويلة ومؤلمة كيف يفلت من المجاعات ويكفل لنفسه قوتاً نظامياً يتيح له زيادة إنتاجية عمله وإخضاع إنتاج الطعام لرقابته

الخاصة. وهكذا ينتج فائضاً علاوة على نتاجه الضروري. ويلاحظ عالم الانتروبولوجيا ريموند فيرث « انه يمكن القول بصورة عامة أن الرأسمال يتراكم في تيكوبيا عن طريق انتاج فائض بالنسبة إلى الحاجات المباشرة لا عن طريق التقشف بحد ذاته»(٤٣).

إننا لا نريد أن نتمعن فيما إذا كانت لفظة « الرأسمال » مستعملة هنا في محلها. لكن الدراسة التاريخية سمحت لنا بأن نلاحظ ما يلي: إن الاغتناء الاجتماعي، وعموم التجارة، والتراكم البدائي للمال، وإنتاج لحمية متنامية من فائض القيمة ليست، في أي مكان من العالم، نتيجة تقشف إرادي من جانب المنتجين يوفر لهم مدخرات ويمكنهم من الاغتناء. إن عموم انتاج البضائع، والتراكم البدائي للرأسمال النقدي، وتداوله المتسارع بهدف الحصول على فائض القيمة هي، في كل مكان من العالم، نتيجة تملك، **احتكار قسم من المجتمع البشري للنتاج الاجتماعي الفائض الذي ينتجه القسم الآخر من ذلك المجتمع نفسه**. وهذا التملك يمكن أن ينجم، بالطبع، عن « تقشف »: تقشف المنتجين واكتفائهم بما يتركه لهم محتكرو النتاج الفائض لسد رمقهم. وللأسف فإن المحتكرين، لا أبطال هذا التقشف غير الارادي، هم الذين يخرجون رابحين من الامتحان.

إن نمو إنتاجية العمل شرط لا غنى عنه لظهور الرأسمال وفائض القيمة. ولقد رأينا أن فائض القيمة الناجم عن عملية الانتاج لا يمثل سوى الفرق بين نتاج العمل وتكاليف صيانة العمل. وما دام نتاج العمل يعادل بصورة إجمالية تكاليف صيانة العمل (أي أسباب معيشة المنتج وأسرته)، فلا وجود لأساس موضوعي لاستغلال قوة العمل استغلالاً دائماً ومنظماً. وإنما عندما يسمح نمو انتاجية العمل بوجود فرق كذلك، نتاج فائض كذلك، آنذاك فقط يمكن أن ينشب الصراع من أجل تملكه.

لكن إذا كان الرأسمال هو النتاج التاريخي — غير الآلي بالمرة لكن المنبثق في شروط خاصة ينبغي تحديدها بصورة عينية — لنمو إنتاجية العمل البشري، فإنه ليس على الإطلاق مرادفاً للوسائل التي تؤمّن مثل هذا النمو. وهذا الخلط كان وما يزال يغذيه بعض الاختصاصيين المضطلعين مع ذلك في المادة التاريخية. وهكذا فأن الثورة النيوليتية والانتقال إلى الزراعة وتربية الحيوانات يعنيان في نظر المؤرخ فريتز هايشلهايم ظهور « الرأسمال »، أي خلق إمكانية أولى مضمونة لتحويل العمل البشري، بعد بذله، بصورة يدر معها لمدة طويلة أو دائمة ريعاً ما [؟](٤٤) ».

كان الفلاح الذي يبذر ١٠٠٠ حبة من القمح على ضفاف الفرات يجني ١٠٠,٠٠٠.

لكن هذا « الريع » ما كان يجعل منه رأسمالياً تماماً كما ان ضرب شجرة الموز بعصاة للتعجيل بسقوط الثمار لا يحول الشمبانزي الى صناعي .

ان كل اكتشاف تقني هام يمثل توفيراً هاماً في العمل البشري بالنسبة الى المجتمع ، وكل اداة عمل تسمح بأداء عملية الانتاج بتكاليف اقل يمكن اعتبارها « مخزوناً من عمل متراكم » يدر « ريعاً » دائماً إن كثيراً وإن قليلاً في اقتصاد العمل . بيد ان هذا كله لا يتعلق إلا بتقدم إنتاجية العمل في **انتاج القيم الاستعمالية** * .

إن الرأسمال وفائض القيمة لا يظهران إلا مع تطور **التبادلات والمال** ، ومع استخدام انتاجية عمل وسطية متنامية ، لا للسماح **لكل المجتمع** بتحقيق اقتصاد في وقت العمل ، بل لتأمين منتجات هذه الانتاجية المتنامية **لقسم من المجتمع** عن طريق فرض مجهود أشق في العمل على القسم الآخر من المجتمع . إن الرأسمال هو عاقبة تاريخ تملك النتاج الاجتماعي الفائض من قبل قسم من المجتمع على حساب قسم آخر ، وليس عاقبة تاريخ اقتصاد العمل البشري المتحقق لفائدة المجتمع البشري في مجموعه .

ان تملك فائض القيمة المنتج اثناء عملية الانتاج يفترض اقتصاداً بضاعياً ، بيع البضائع المنتجة من قبل منتجين غير مالكين لمنتجات عملهم . وفائض القيمة ، بهذا المعنى ، هو **الشكل النقدي للنتاج الاجتماعي الفائض** . ففي مجتمع ينتج قيماً استعمالية يجري تملك النتاج الاجتماعي الفائض الذي تستأثر به طبقة مالكة ، مباشرة ، إما في شكل عمل (سخرة) وإما في شكل منتجات (ريع عقاري ، غرامات) . وفي مجتمع ينتج بضائع يجري تملك النتاج الاجتماعي الفائض الذي تستأثر به الطبقة المالكة ، بصورة غير مباشرة في شكل مال ، عن طريق بيع البضائع الذي تحسم من ناتجه تكاليف صيانة العمل وسائر تكاليف الانتاج .

لقد تطور الرأسمال بدائياً ، شأن الانتاج البضاعي الصغير ، في مسام مجتمع ينتج

---

* يمكن الاعتراض بأن المسألة لا تعدو أن تكون اكثر من مسألة تعريف . بيد انه ينبغي في هذه الحال ايجاد تعبير آخر لتسمية الرأسمال وفائض القيمة الناجمين عن انتاج البضائع وتداول المال . ان الخلط يرجع الى استعمال لفظة واحدة – الرأسمال – للدلالة، في الوقت نفسه ، على كل تقنية في تنمية انتاجية العمل من جهة ، وعلى علاقات اجتماعية خاصة قائمة على الاستغلال من جهة ثانية . والاشتقاق ينضم بالاصل الى الاقتصاد ما دام هـ. سي يلاحظ ان كلمة « الرأسمال » تشير في الاصل الى الكمية المخصصة للتوظيف كيما تدر فائدة (٤٥) .

على الأخص قيماً إستعمالية . وقد ظهر فائض القيمة وتطور في مجتمع كان النتاج الاجتماعي الفائض ما يزال يحتفظ فيه بشكل قيم إستعمالية بصورة أساسية . إن كل تاريخ الرأسمال ، من أُصوله إلى أوجه في نمط الإنتاج الرأسمالي ، هو تاريخ التفسخ البطيء لمثل ذلك الاقتصاد غير البضاعي بعمق بفعل التجارة والربا والمال والرأسمال وفائض القيمة . وأنها لطبقة جديدة تلك التي تجسد الرأسمال في مجتمع غير بضاعي وبالنسبة الى الطبقات المالكة القديمة : الطبقة البورجوازية . وليس الرأسمال إلا علاقة اجتماعية جديدة بين منتجين وملاك رساميل ، علاقة تحل محل العلاقات الاجتماعية القديمة بين منتجي البضائع الصغار من جهة والفلاحين - المنتجين ومحتكري النتاج الزراعي الفائض من الجهة الثانية .

قانون التطور غير المتساوي

ان دراسة اصل وتطور المقولات الاقتصادية هي بالضرورة دراسة تاريخية اقتصادية وتحليل لاقتصاد الشعوب المعاصرة التي بقيت في مراحل من التطور التاريخي تجاوزها العالم الرأسمالي منذ زمن طويل . لكن هذه الدراسة لا تتحد البتة مع التاريخ الاقتصادي. فهي بالفعل تعزل أشكالاً «خالصة» تتركب في الحياة او تنحط الى درجات متفاوتة. إن ارجاع التاريخ الاقتصادي الى سلسلة من « مراحل » او الى الظهور المتعاقب لـ « مقولات » ، يعني مكننته للغاية بحيث لا يعود في الامكان تعرفه . لكن إفراغ الدراسة التاريخية من كل اشارة الى أطوار متعاقبة من التنظيم الاقتصادي ومن كل إحالة الى الظهور التدريجي لـ « المقولات » يعني بكل بساطة جعلها غير مفهومة .

كثيراً ما قورنت الماركسية بالداروينية ، وتطور المجتمعات بتطور الأنواع . وهذه المقارنة ، شأن كل مقارنة ، تنطوي على تشابهات وعلى اختلافات . لكن في البيولوجيا أيضاً يحل مفهوم جدلي للتطور رويداً رويداً محل التصوير الميكانيكي ، الواحدي الجانب ، الخطي *. ان المفهوم الماركسي للصيرورة الاقتصادية والاجتماعية يستبعد كل

* ان فكرة تقدم مستقيم للقرود الشبيهة بالانسان ، حتى ظهور الانسان ، قد هجرت الآن . ويفترض اليوم إما أن القرود الشبيهة بالانسان ، والبشر على حد سواء لهم اسلاف قردية مشتركة ، وإما ان الانسان يهبط من قرد شبيه به وان كان أقل تخصصاً من القرود التي ما تزال موجودة الى اليوم . إذن فهناك تقدم مركب مع ركود أو تباطؤ أو نشوء متكسر (٤٦) .

حتمية وكل نزعة آلية . وما من طور من اطوار التنظيم الاجتماعي « ينبغي » ان يخلّف بالضرورة طوراً غيره (٤٦) .

الى جانب التقدم الخطـي ، يوجد التقدم بالقفزات . ويمكن ان يقـود التطور الاقتصادي الى دروب مسدودة او الى ركود تدوم قروناً ، من كثرة التكيف مـع وسط نوعي بوجه خاص ؛ وذلك هو على مـا يبدو مثال الشعوب المزارعة في الجنوب الشرقي الآسيوي (٤٧) . وما كانت الماركسية لتكون ديالكتيكية لو لم تكن تقبل ، الى جانب المجتمعات التي هي في تقدم (من وجهة نظر الانتاجية الوسطية للعمل) ، بمجتمعات هي في تراجع صريح واضح (٤٨) .

ان قانون التطور غير المتساوي، الذي أراد بعضهم أن يحد صحته بتاريخ الرأسمالية وحده ، لا بل بمرحلتها الامبريالية وحدها ، هو إذن قانون عام للتاريخ البشري. ففي أي زاوية من الأرض لم يوجد قط تقدم مستقيم نحو التطور (٤٩) ، ينطلق من اولى مراحل قطاف الثمار لينتهي الى الصناعة الرأسمالية (أو الاشتراكية) الاكثر تقدمـاً . والشعوب التي بلغت أعلى درجة من درجات تطور القوى المنتجة في مرحلة التقاط الثمر والقنص والصيد — الاسكيمو وخاصة هنـود الساحل الشمالي الغربي من اميركا — لم تكتشف الزراعة . إن الزراعة تظهر أولاً في أودية غزيرة المياه، في الحبشة والأناضول وأفغانستان وعبر القفقاس والهند الشمالية الغربية(٥٠). لكن ليس في مثل هذه المناطق تنجم عن الزراعة الحضارة ، التي تولد من الري* .

تبلغ الحضارة الزراعية أكثر درجاتها تقدماً في مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين . ومع ذلك ليس في هذه البلدان ، بل في اليونان وروما وبيزنطـة وأوروبا القروسطية (ايطاليا وفلاندرا) يفضي تقدم إنتاجية العمل الزراعي إلى أكبر تطور للصناعة الحرفية والتجارة في إطار الانتاج البضـاعي الصغير . وحتى ينتج الانتاج البضاعي الصغير الثورة الصناعية ونمط الانتاج الرأسمالي ، لا بد أيضاً أن ننتقل نحـو الشمال ، إلى انكلترا ، البلد الذي ظل مع ذلك لمدة طويـلة من الزمن متأخراً من .

---

* يلح غوردون تشايلد هو أيضاً على عدم وجود تعاقب متماثل للمراحل التي تجتازهـا الشعوب في عصر الحجر المصقول . ويستنتج أن « التطور والتمايز يسيران يداً بيد » ، لكنـه ينوه أيضاً بأمثلة عديدة عن الالتقاء(٥٠) . أفليس التطور ، بوصفه تركيباً للتمايز والالتقاء ، فكرة ديالكتيكية بالدرجة الأولى ؟

الزاوية الحرفية والتجارية ، والذي كان ما يزال بعيداً جداً في القرن السابع عشر عن أن يكون أغنى بلاد العالم أو أوروبا . وبالأصل ليس في بريطانيا العظمى ، ولا في أي بلد رأسمالي متقدم آخر ، تمت الإطاحة لأول مرة بالرأسمالية ، بل جرى ذلك في روسيا ، البلد الذي كان نموذجاً للتأخر في مطلع القرن العشرين . وهل ينبغي أن نجازف بتنبؤ وأن نؤكد بأنه ليس في روسيا ، التي كانت أول بلد أدخل اقتصــاداً مخططاً قائماً على تشريك وسائل الانتاج الكبيرة ، سنشهد لأول مرة تفتح مجتمــع اشتراكي مكتمل ، وتلاشي الطبقات والمال والدولة ؟

الفصل الرابع

تطور الرأسمال

أشكال النتاج الزراعي الفائض

إن النتاج الزراعي الفائض هو أساس كل نتاج فائض، وبالتالي أساس كل حضارة . ولو كان على المجتمع أن يقف كل وقت عمله على إنتاج أسباب الحياة ، لما أمكن أن يوجد أي نشاط مهني آخر ، سواء أكان حرفياً أم صناعياً أم علمياً أم فنياً .

ويمكن للنتاج الزراعي الفائض أن يظهر في المجتمع في أشكال ثلاثة متباينة . وقد سبق للفيلسوف الصيني مانشيوس ، في القرن الرابع قبل الميلاد ، أن ميز هذه الأشكال الثلاثة الأساسية من النتاج الزراعي الفائض : نتاج فائض في شكل عمل (سخرات) ، أو في شكل منتجات (قيم استعمالية) ، أو في شكل مال[1] * .

إن النتاج الزراعي الفائض ، المقدم في شكل عمل غير مجاز أو سخرة، يظهر منذ فجر كل مجتمع طبقي . ففي مستهل القرون الوسطى في أوروبا الغربية ، كانت أرض القرية مشطورة إلى ثلاثة أقسام : الأراضي التي يزرعها الفلاحون لحاجاتهم الخاصة ، والأراضي التي يستثمرها المولى مباشرة بمساعدة العمل غير المجاز الذي يؤديه الفلاحون المقضي عليهم بالسخرة ، والأراضي المشاعية ، من غابات ومروج وأراضٍ بور الخ ،

---

* من المفيد أن نلاحظ أن مانشيوس عينه يعتبر السخرة أربح شكل من أشكال النتاج الفائض بالنسبة إلى دولة تسعى إلى حماية الفلاحين من ابتزاز الملاك العقاريين ، لأنها تعطي الفلاحين أقصى حد من ضمانات الاستقرار .

التي تظل بهذا القدر أو ذاك تحت تصرف الفلاحين والمولى[٢] . وكان على الفلاح أن يوزع أسبوع عمله بين العمل في حقوله الخاصة والعمل في حقول المولى . وكان العمل الأول ، **عمل ضروري** من وجهة النظر الاجتماعية ، يقدم النتاج الضروري لبقاء المنتجين . وكان العمل الثاني ، **عمل فائض** من وجهة النظر الاجتماعية ، يقدم النتاج الفائض الضروري لبقاء الطبقات المالكة التي لا تساهم في الانتاج .

لقد ساد نظام مماثل في بلدان لا تحصى في عصور مختلفة من التاريخ . ففي النظام الاقطاعي الذي كان موجوداً في جزر هاواي قبل وصول البيض ، كان على الفلاح أن يعمل يوماً من أصل خمسة في الأراضي المستثمرة من قبل المالك العقاري[٣] . وفي المكسيك ، قبل الإصلاح الزراعي ، كانت هناك « عادة (!) تنص على أن العمال الزراعيين يجب أن يدفعوا ، مقابل قطع أرض صغيرة ضرورية لبقائهم ، أجرة للملاك المزارع في **شكل يومين أو ثلاثة أيام عمل غير مأجور** في كل أسبوع[٤] » .

وبالتوازي مع النتاج الفائض المقدم في شكل عمل غير مجاز يمكن أن يظهر النتاج الفائض المدفوع عيناً . فقد كان على أقنان العصر الوسيط الأول في أوروبا الغربية أن يقدموا الموالي ، علاوة على السخرة ، ريعاً عينياً (من المنتجات الزراعية أو الحرفية) . وفي جزر هاواي كذلك ، كان الريع العيني واجباً علاوة على السخرة[٥] .

وفي اليابان يوجد الريع العيني (سو) بالتوازي مع السخرة (إيتاشي)[٦] . وفي الصين يظهر الريع العيني بجانب السخرة ويدحرها شيئاً فشيئاً إلا فيما يتعلق بالأشغال الكبيرة ذات النفع العام . والواقع ان دفع الريع العيني ، أي النتاج الزراعي الفائض في شكل قيم استعمالية (قمح ، أرز ، خمر ، أقمشة مصنوعة في بيت الفلاح ، الخ) ، قد أصبح منذ زمن مبكر في التاريخ الشكل السائد للنتاج الفائض ، واستمر طوال بضعة آلاف من السنين من دون أن تطرأ عليه تعديلات سوى قليلة . وفي تاريخ مصر ، حافظ النتاج الزراعي الفائض على هذا الشكل من دفع الخيرات العينية من أيام الفراعنة حتى امبراطورية روما وبيزنطة . وفي كل عام ، طوال سبعة قرون ، نقل ٢٠ مليون « موديي » من القمح إلى ايطاليا ، ثم ٢٤ مليون « موديي » إلى بيزنطة ، على سبيل دفع الريع ، أي حوالي ١٢٫٥ ٪ من مجمل الانتاج المصري[٧] .

وما دام النتاج الزراعي الفائض محافظاً على هذا الشكل من الريع العيني ، فإن التجارة والمال والرأسمال تظل محصورة في **مسام اقتصاد طبيعي** . والكتلة الضخمة

من المنتجين ، الفلاحين ، لا تظهر البتة تقريباً في السوق ؛ فهم لا يستهلكون إلا ما ينتجونه بنفسهم ، باستثناء النتاج الفائض .

إن النمو التدريجي للانتاج الزراعي يحتكره الموالي الذين يبيعونه، هم ، في السوق. لكن للسبب نفسه ، تكون الكتلة العظمى من السكان عاجزة عن شراء منتجات الحرفيين المصنوعة في المدن . ومن هنا فإن هذه المنتجات تظل منتجات كالية بالدرجة الأولى . إن ضيق السوق يحد للغاية من تطور الانتاج الحرفي .

هكذا عاشت في الواقع اليونان القديمة والامبراطورية الرومانية وامبراطوريتا بيزنطة والاسلام وأوروبا في مستهل القرون الوسطى ، وكذلك الهند والصين واليابان حتى قرونٍ قريبة من قرننا هذا. والعظمة الخارقة في غالب الأحيان، التي أمكن للانتاج البضاعي الصغير وللتجارة الدولية أن يرتقيا إليها في قلب تلك المجتمعات ، يجب ألا تحجب عنا طابعها الزراعي في جوهره[٨] . فما دام النتاج الزراعي الفائض محافظاً على شكله الطبيعي ، فإن التجارة والمال والرأسمال لا تستطيع أن تتطور إلا بصورة سطحية في مجتمع كذلك المجتمع .

إن تحول النتاج الزراعي الفائض من ريع عيني إلى ريع مالي ، يقلب الوضع الاجتماعي رأساً على عقب . فالفلاح مرغم من الآن فصاعداً ، حتى يكون قادراً على دفع ريعه ، على أن يبيع بنفسه منتجاته في السوق . انه يخرج من وضع اقتصاد طبيعي ومغلق ويدخل في اقتصاد نقدي في جوهره . والمال ، الذي يسمح باقتناء تشكيلة لا متناهية من البضائع ، يسمح بتطور عدد لا متناهٍ من الحاجات[٩] . وتخرج الحياة الاقتصادية من سباتها الذي بات قروناً ومن توازنها النسبي ، لتصبح دينامية ، غير متوازنة ، تشنجية . ويتطور الانتاج والاستهلاك بالتوازي مع انطلاقة التجارة التي لا مثيل لها . ويدلف المال إلى كل مكان ، ويحل جميع الأواصر التقليدية ، ويحول جميع العلاقات القائمة . ويصبح لكل شيء سعر . ولا يعود الإنسان يقيّم إلا حسب مداخيله . وكما قد لاحظه القديس توما الاكويني ، يترافق انتصار الاقتصاد النقدي بقابلية كل شيء للشراء بالمال[١٠]. وفي الوقت نفسه يبدأ المال بتقنيع العلاقات الاقتصادية الواقعية ، التي كانت شفافة في الماضي ، بين الأقنان والسادة ، بين العمل الضروري والعمل الفائض . ويلتقي الملاك العقاريون والمزارعون ، أرباب العمل والأجراء ، في السوق كملاك بضائع أحرار ، ويموه وهم هذا « التبادل الحر » استمرار

علاقة الاستغلال القديمة تحت شكلها النقدي الجديد* .

إن تحول النتاج الزراعي الفائض من ريع عيني إلى ريع مالي ليس النتيجة المحتومة لازدهار التجارة والاقتصاد النقدي ؛ بل ينجم عن **علاقات القوة القائمة بين الطبقات** .

« لم يكن صعود الاقتصاد النقدي دوماً القوة المحررة الكبرى ، كما قال بذلك مؤرخو القرن التاسع عشر. ففي حالة عدم وجود احتياطي ضخم من الشغيلة الأحرار الذين لا يملكون أرضاً ، وبدون الضمانات الشرعية والسياسية في الدولة الليبيرالية ، يمكن أن يفضي ازدهار الأسواق ونمو الانتاج إلى تعزيز السخرة أكثر مما يمكن أن يفضي إلى أفولها[١١] » .

« ان تطور التبادلات في الاقتصاد الفلاحي ، سواء خدمت مباشرة السوق المحلية أم اتجهت نحو أسواق أبعد بواسطة التجار ، يؤدي إلى تطور الريع المالي . وتطور التبادلات في الاقتصاد المولوي يؤدي إلى نمو السخرات [١٢] » .

ان المثال النموذجي في هذا الموضوع ، هو تطور الاقتصاد القروي في اوروبا الشرقية ، بما فيها المانيا الشرقية ، بدءاً من القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ فقد انتشرت فيها السخرة بثبات ، بما في ذلك ارتباط الفلاحين – الاقنان بالأرض**. وهي هنا تتبع تطور انتاج البضائع الزراعية من أجل السوق الدولية في المزارع المولوية .

وهكذا ايضاً ، فإن الاقتحام الفظ لأميركا الوسطى وأميركا الجنوبية ، من قبل الرأسمال الاوروبي غداة الفتوحات الاسبانية ، لم يمارس أي تأثير محرّر ، بل عمّم تقنين السكان الاهليين وابادتهم . فالاسبانيون ، إذ عجزوا عن تلبية حاجاتهم الخاصة بأنفسهم عندما أرادوا العيش عيشة النبلاء (!) ، حوّلوا هنود اميركا الى أقنان ليعمل

---

* إذا كان القن مرتبطاً بالأرض ، فقد كانت الأرض مرتبطة أيضاً بالقن . كان فوستيل دي كولانج يقول : « الأرض تمسكه وهو يمسكها » . والاقتصاد النقدي بـ « تحريره » القن ، قد سمح أيضاً للمالك بفصله عن موارد حياته . إن هذا المظهر الديالكتيكي للحرية الاقتصادية يفلت في غالب الأحيان من النقاد الليبيراليين للاقتصاد القروسطي .

** أعلن الدوق فرديناند الأول ، دوق سيليزيا ، في عام ١٥٢٨ : « لا يستطيع أي فلاح وأي بستاني ، ولا ابنهما او بنتهما ، ان يتركوا مولاهم الوراثي من دون موافقته (١٣) » .

هؤلاء من أجلهم (انظر « الشيدولا » الشهيرة التي نشرتها إيزابيل الكاثوليكية في ٢٠ كانون الأول ١٥٠٣ ، والتي تعلن صراحة يجب اجبار الهنـــود على العمل من أجل المسيحيين) . ويبرّر الراهب غريغوريو التقنين بتأكيده على ان الهنود ، بما انهم من توابع الملك الكاثوليكي وبالتالي يدينون له باتاوة ، وبمـا انهم لا يملكون شيئاً سوى انفسهم ، لذا « حق ان يخدموه (أي الملك) بأنفسهم » . وفي رسالتـه الثالثة للامبراطور ، يفسر هرناندو كورتيس، فاتح المكسيك ، انه اضطر الى تقنين الهنود، « لان الفاتحين والمستعمرين ما استطاعوا العيش لولا هـــذه الخدمات » . ولاعادة المساواة (كذا) في هذا التسابق المجنون إلى أراض للاستيلاء عليها وهنود لتقنينهم ، وضع فرديناند الكاثوليكي قوانين صارمة جداً : أن يعطى مئة هنـدي الى الموظفين والقضاة الخاضعين مباشرة للملك ؛ وثمانون هندي الى الفارس الذي يستقر مع قرينته ؛ وستون هنديإلى معلّم الفروسية المتزوج ؛ وثلاثون هندي إلى المزارع المتزوج [١٤] .

وحتى يحل الريع المالي محل الريع العيني ، لا بـد ان يترافق ازدهار الاقتصاد النقدي بشروط اقتصادية واجتماعيـة وسياسية (دور السلطة المركزية المستندة إلى البورجوازية المدينية) بحيث يجد الملاك العقاريون أنفسهم مضطرين إلى أن يتركوا بين إيدي الفلاحين جزءاً كبيراً من انتاجهم المتنامي .

تراكم القيم الاستعمالية وتراكم فائض القيمة

ما دام النتاج الزراعي الفائض محافظاً على شكل الريع العيني ، يتحقـق تراكم ثروات الطبقات المالكة في شكل تراكم قيم استعمالية بصورة أساسية . ولا تقـــدم الزراعة من قيم استعمالية غير القوت والملابس والخشب والحجارة لبناء المساكن . ومن هنا ، فليس من صالح الطبقات المالكة تقريباً أن يتطور الانتاج الزراعي بصورة غير محدودة . ان طاقتها الاستهلاكية الخاصة تحدد سقف تطور القوى المنتجة :

« لما كان [المالك القروسطي الكبير] ، نظراً إلى عدم وجود أسواق ، لا يملك أية وسيلة كيما ينتج من أجل البيع، فلا موجب اذن لأن يجهد نفسه ليحصل من رجاله ومن أرضه على فائض لن يفيده في شيء إلا في إلباكه . إذ لما كان مرغماً على استهلاك مداخيله بنفسه ، فإنه يكتفي بقياسها حسب حاجاته [١٥] » .

وفي جزر هاواي ، حيث يأخذ النتاج الفائض شكل منتجات غذائية لا غـــير تقريباً ، « كانت مطالب (الملاك العقاريين) محدودة علاوة على ذلك بالطابع الفاني

لمعظم المنتجات – الاسماك ، الموز ، البطاطا الحلوة – ، وبكون الموالي لا يحتاجون إلى أن يأخذوا أكثر ممـــا يستطيعون استعماله بأنفسهم ... وبالرغم من ان الموالي الاقطاعيـين كانوا فخورين بجسامتهم الضخمة – وبخاصة النساء اللواتي كن يتباهين بحجمهن الجسيم – كانت هناك مع ذلك حدود لطاقاتهم الاستهلاكية [١٦] » .

عندما بدأ التبادل والتجارة بالتطور ، وجدت الطبقات المالكة مصلحة جديدة في في زيادة الانتاج . ومقابل ذلك الجزء من النتاج الزراعي الفائض الذي لا تستطيع استهلاكه بنفسها ، بات يمكنها اقتناء منتجات كماليـــة ومجوهرات وأدوات منزلية كبيرة القيمة وجميلة جداً ، تكتنزها لتكسب حظوة اجتماعية وأماناً في حال وقوع كوارث . وتعدد « الاوذيسة » أمثال هـــذه الكنوز المتراكمة في مخزن البطل ، « التالاموس » : دنان من خمور معتقة وآنيـــة من زيت معطر ، أكداس من الذهب والبرونز والحديد ، اسلحة نادرة ، اجواخ فاخرة ، كؤوس دقيقة الحفر ، الخ [١٧] .

ومع انتشار التبادل والتجارة ، وجدت الطبقـات المالكة حافزاً جديداً لتطور الانتاج . فمقابل ذلك الجزء من النتاج الزراعي الفـائض الذي لا تستهلكه بنفسها ، تستطيع الآن أن تقتني منتجات استهلاكية نادرة ، قادمة من اقاليم بعيدة . وهكذا تضاعفت حاجاتها ، ورهفت اذواقها وتكدست كنوز ذات قيمة لا تقدر .

ولم يعد القمح أو الخمر أو الزيت أو المعادن الثمينة الخام تكتنز . فالاحجار الثمينة والأعمال الفنية لأشهر الحرفيين (أو الفنانـين) هي وحدها الجديرة بدخول قصور العظام . ويصف حتي الثروات التي كدسها خليفـة مصر المستنصر ١٠٣٥ – ١٠٩٤) على النحو التالي :

« احجار ثمينة وآنية بلورية وصفائح منزلة بالذهب ومحابر عاجيـة وابنوسية ، وكؤوس عنبرية وقوارير من المسك ومرايا فولاذية ومظلات ذات قبضات ذهبية وفضية وطاولات شطرنج مع بيادق ذهبية وفضية وخناجر وسيوف مرصعة بالجواهر وأقمشة ناعمة مصنوعة في دابق ودمشق ، موشاة [١٨] » .

وكنوز بلاط بيزنطة في القرن التاسع أشد وقعاً في النفس أيضاً :

« كان (الامبراطور تيوفيل الذي ملك من ٨٢٩ الى ٨٤٢) يحب الأبهة والعظمة : فقـــد أوصى صناعه ، ليزيد من ألق حفلاته البـلاطية ، على روائع من الصياغة والميكانيك : « البنتابرجيان » ، تلك الخزانة الذهبية المشهورة التي كانت تعرض فيها مجوهرات التـاج ، والأراغن الذهبية التي كانت تعزف في أيام الجلسات الاحتفالية

وشجرة الدلب الذهبية المنصوبة بجانب العرش الامبراطوري والتي كانت تتأرجح فوقها عصافير ميكانيكية مغردة ، الأسود الذهبية الراقدة عند قدمي الأمير والتي كانت تنتصب في بعض اللحظات وتضرب الأرض بأذنابها وتزأر والعقبان الذهبية الغامضة المظهر التي كانت تبدو ، كما في قصور الملوك الآسيويين ، وكأنها تسهر على سلامة الامبراطور [١٩] » .

وعرفت امبراطورية الصين أو امبراطورية المغول في الهند الأبهة ذاتها . فلنتذكر جدران تاج محل المرصعة بالاحجار الثمينة !

لكن جميع هذه الكنوز تمثل ، في النهاية ، قيماً استعمالية متراكمة ، غير قابلة للاستهلاك وغير مستخدمة في تطوير القوى المنتجة. إذن فانحصار جزء هام من الثروة الاجتماعية بغرض الترف والتبذير لا غير يبدو سبباً هاماً من أسباب ركود وانحطاط تلك المجتمعات .

ان تحول النتاج الزراعي الفائض من ريع عيني إلى ريع مالي لا يعدل بالضرورة هذا الوضع . انما هو يتيح للطبقات السائدة منفذاً أسهل إلى السوق وإلى امتلاك ثروات خيالية أكبر أيضاً. لكن المال المجبى يظل مبذراً بوصفه **استهلاكاً غير منتج.** وفي هذه الشروط يمكن لتطور الاقتصاد النقدي وللحافز القوي الذي يمارسه على حاجات الطبقات السائدة ، ان يصبحا سبب استبداد لا يطاق بالنسبة للطبقات الشغيلة ، وعامل إفقار ودمار بالنسبة إلى القسم الأكبر من المجتمع . هذا ما كانه مثال اليابان ، بدءاً من تطور الاقتصاد النقدي في القرن الثامن عشر [٢٠] .

لكن المال الذي تبذره الطبقات المالكة القديمة على هذه الصورة في ترف خيالي يخرج في خاتمة الأمر من جيوبها ويتركز في جيوب المرابين والتجار واصحاب المعامل. وهذا التركز للثروات في شكل مال بين ايدي طبقة مالكة جديدة **برجوازية** هو الذي يبدل كلياً التطور الاجتماعي . ففي ايدي الطبقات المالكة القديمة لم تكن كل ثروة متراكمة ، بما في ذلك المال ، سوى ثروة من قيم استعمالية أو وسائل لاقتناء قيم استعمالية . وكان هدف التراكم الاستهلاك (والاكتناز بهدف الاستهلاك المستقبل) . اما في ايدي الطبقات البرجوازية فإن **المال المتراكم يصبح رأسمالاً** .

فالمال يجمع كي يدر فائض قيمة . وفائض القيمة المتراكم على هذا النحو، بعد حسم الحد الأدنى الضروري لمعيشة « جديرة بالمقام » ، يجري تحويلها بدورها إلى رأسمال ، حتى تغل فائض قيمة جديد . ومثل هذا التراكم للقيم التي تغل قيماً جديدة مستحيل،

مع مر الزمن ، عن طريق تحويلات دورية بسيطة للثروات من بلد إلى آخر ، ومن طبقة إلى أخرى . فإما ان تراكم الرأسمال المحصور في حدود هذا التحويل سيتوقف في النهاية ، باعتبار ان الموارد لا بد ان تنضب بالضرورة ، وإما انه سيجد منفذاً جديداً بفضل ادخال الرأسمال في الانتاج نفسه ، وهذا مآل أخير للاقتصاد النقدي. ودخول الرأسمال إلى دائرة الانتاج يخلق شروط انطلاقة غير محدودة للقوى المنتجة . ولا تعود الحاجات المحدودة لاستهلاك الطبقة المالكة قادرة من الآن فصاعداً على لعب دور المعرقل لتطور القوى المنتجة . فالحاجة إلى استثمار الرأسمال ، وهي حاجة غير محدودة بطبيعتها ، تسمح على العكس بإزالة كل عقبة في وجه تطورها .

الرأسمال المرابي

إن الشكل الأول الذي يتبدى فيه الرأسمال في اقتصاد ما يزال في جوهره طبيعياً ، زراعياً ، منتجاً لقيم استعمالية ، هو شكل الرأسمال المرابي . والرأسمال المرابي ، الكنز المتراكم على يد مؤسسة أو فرد ، يتلافى فاقة الاحتياطي الاجتماعي . يروي هزيود كيف كان فلاحو اليونان الغابرة يقترضون ، عند الحاجة ، القمح من جيرانهم الأيسر منهم حالاً ، ليعيدوه اليهم فيما بعد مع علاوة[21] . وقد كان الرأسمال المرابي ، الذي يتبدى على هذا النحو في شكل قيم استعمالية، مشتركاً ، عبر العصور، بين الحضارات الزراعية بصورة أساسية (بابل ، مصر ، الصين ، الهند ، اليابان) . وفي اللغة السومرية تعني كلمة « ماس » (فائدة) حرفياً «حيواناً فتياً» وتدل بوضوح على منشأ الرأسمال المرابي من القروض العينية .

وما يمثله الرأسمال المرابي في شكل قروض عينية بالنسبة إلى الفلاحين ، يمثله الرأسمال المرابي في شكل سلف مالية بالنسبة إلى الموالي والملوك* . وأثناء فترة انتقال الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد النقدي ، كانت الوظيفة الأساسية للمرابين في فرنسا تسليف الملوك قروضاً مالية على الضرائب التي كان معظمها ما يزال يدفع عيناً[23] . وتستلزم الحروب والمجاعة وغيرها من الآفات الطبيعية والاجتماعية تركزاً استثنائياً للمال . وإن تحول الكنوز من أشياء معدنية ثمينة إلى رأسمال مرابٍ ، أو استخدام

* ارجع إلى تطور الربا في الصين عن طريق المعابد البوذية بدءاً من القرن الخامس : ربا عيني على حساب الفلاحين ، وربا مالي على حساب الموالي والموظفين الأغنياء(٢٢) .

الرأسمال البضاعي التابع لتجار أجانب كرأسمال مرابٍ ، يقدمان المنبع الرئيسي لمثل هذا التركز .

عندما يبدأ التبادل بالانتشار وبعد أن يكون قد خلق قطاعاً نقدياً واسعاً في الاقتصاد ، وعندما يكون القسم الأعظم من المنتجين والطبقات المالكة ما يزال في الوقت نفسه يتلقى مداخيله في شكل قيم استعمالية ، يعرف الرأسمال المرابي عصره الذهبي. فإقراض المال بفوائد ربوية يصبح المصدر الأساسي للربح. إن الملحمة الهندوسية القديمة ، الماهابارانا ، تضع الربا في رأس مصادر الثروة كافة :

« بالربا ، والزراعة ، والتجارة ، وتربية الحيوان ، ليتك تفوز بقوة بالغنى ، يا ملك الملوك[٢٤] » .

إن جميع النواهي الدينية والسياسية لا تمنع الرأسمال المرابي من لغم العلاقات الاجتماعية في عصر كذاك . غرق الكبار في الديون ، ودمار الصغار ، ومصادرة أملاك الفلاحين المدينين — وإلا فبيعهم كعبيد — وانحصار الأراضي: تلك هي الآفات التقليدية التي تنجم عن الرأسمال المرابي في تلك المرحلة من التطور الاجتماعي . ومعظم الاضطرابات الاجتماعية في تلك المرحلة هي بالأصل تمرد على التأثيرات المحللة للرأسمال المرابي . ففي يونان القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، كانت صيحة الحرب العامة : « إعادة توزيع الأراضي وإلغاء الديون[٢٥] » . وروما في زمن الجمهورية ، والمجتمع الصيني في عصر أفول كل سلالة من السلالات ، وبيزنطة والهند في عدة عهود من تاريخهما ، تقدم مشهداً لا يكاد يختلف .

وعبثاً حاول تشريع صولون في أثينا ، وتشريع (رجال الضريبة) decumviri في روما ، أو تشريع الوزير الصيني وانغ — آن — شي في عهد سلالة سونغ ، وقانون الإصلاح الزراعي في روما ، عبثاً حاولت هذه التشريعات إيقاف هيمنة الرأسمال المرابي . فهي لم تنجح إلا في تأخير ميعاد التسديد ، من غير أن تتمكن من تعديل الاتجاه العام للتطور . وقد شرع قيصر بحربه لنهب بلاد الغول ليتخلص من عبء من الديون ثقيل. واحتاج المواطنون الرومانيون إلى نهب كل حوض البحر الأبيض المتوسط وإلى تكديس ثروات ضخمة ، حتى أمكنهم الانعتاق بعض الشيء من ضغط الرأسمال المرابي خلال القرون الأولى من الامبراطورية . وعندما تفسخت هذه الامبراطورية ، بقي الرأسمال على قيد الحياة مدة طويلة بعد زوال التجارة الكبيرة[٢٦] ، وتتابعت

الأوروبية من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر ، يتأتى مباشرة من الحملات الصليبية[٣٥] وهي من أضخم عمليات النهب في التاريخ .

« نحن نعرف على سبيل المثال كيف ساعد الجنويون الصليبيين في عام ١١٠١ على فتح ونهب ميناء قيصرية الفلسطيني . وقد تلقوا مغانم وافرة لضباطهم وكافؤوا ملاك السفن بـ ١٥ ٪ من الغنيمة . وما تبقى من هذه الغنيمة وزعوه بين ٨٠٠٠ بحـار وجندي. وقد تلقى كل واحد منهم ٤٨ سوليدة وليبرة بهار . وهكذا تحول كل واحد منهم إلى رأسمالي صغير[٣٦] » .

يروي المؤرخ القروسطي جوفروا دي فيلهاردوين جواب أمراء البندقية (الدوجات) على طلب المساعدة الذي تقدم به النبلاء الغربيون من أجل الحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٢) :

« إننا سنسلمكم مراكب لنقل ٤٥٠٠ حصـان و ٩٠٠٠ سائس ، ومراكب لنقل ٤٥٠٠ فارس و ٢٠٠٠٠ راجل . ونلتزم بتقديم الطعام طوال ٩ أشهر لكل هذه الخيول ولجميع هؤلاء الناس . وهكذا كله سيكون الحد الأدنى مما سنفعله، وستدفعون لنا ٤ ماركات على الحصان ومار كين على الرجل . إذن فالمبلغ الذي ستدفعونه سيكون ٨٥،٠٠٠ مارك . وسنفعل أكثر من ذلك : إننا سنساهم بـ ٥٠ سفينة حباً بالله (!) ، إذا ما تم الاتفاق على أنه ما دامت هذه الاتفاقية قائمة فسوف نحصل على نصف (ولكم النصف الآخر) جميع الفتوحات التي سنقوم بها بحراً أو براً » .

وفيما بعد ، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، سيكون للتراكم البدائي للرأسمال النقدي لحساب التجار البرتغاليين والاسبانيين والهولانديين والانكليز المصدر نفسه بالضبط .

إن تجارة المفرق بل وتجارة الجملة للمنتجات ذات الضرورة الحيوية تكونان في البداية ، في اقتصاد قائم في جوهره على الانتاج البضاعي الصغير ، محدودتين ومقننتين بشكل صارم[٣٧] . انهما لا تسمحان تقريباً ، هما اللتان ما كادتا تنفصلان عن الصناعة الحرفية ، بتراكم هام للرأسمال البضاعي[٣٨] . والتجارة الخارجية ، الدوليـة ، هي وحدها التي تسمح بمثل هذا التراكم . وتتناول هذه التجارة بالأساس **منتجات كمالية** مخصصة للطبقات المالكة ، وبفضلها يتملك التجار جزءاً من النتاج الزراعي الفائض الذي تعيش عليه هذه الطبقات المالكة للأراضي . إن انطلاق التجـارة في العصر

الوسيط في اوروبا الغربية ، تجارة البهارات ومنتجات الشرق وتجارة الأجواخ الفلندرية والايطالية على حد سواء ، هو انطلاق لتجارة كالية نموذجية [٣٩] .

وكذلك المال بالنسبة إلى كل مجتمع يتطور فيه الرأسمال البضاعي. لقد ترك مفتش الجمارك في اقليم فوكيان الصيني ، شان جو – كووا ، جدولاً عن التجارة الصينية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين . انه يعدد ٤٣ سلعة للاستيراد ، من الكافور والبخور والمر والعنبر وسفط السلاحف وشمع النحل ، الى الببغاوات ، وكلها سلع كالية وبهارات [٤٠] . ولقد كانت التجارة في اليابان الغابرة تجارة كالية صرفاً ، كما يروي جورج بوغارشان [٤١] . ويحدد اندرييادس بأن الصادرات البيزنطية كانت وقفاً تقريباً على المنتجات الكمالية [٤٢] وتنحصر تجارة امبراطورية الاسلام في أوج عظمتها بالمنتجات الكمالية أيضاً إلى حد كبير . ويعدد لوبيز على النحو التالي البضائع التي تتناولها هذه التجارة :

« زمرد من مصر ، فيروز من نيشابور ، ياقوت من اليمن ، لآلىء من الخليج الفارسي ، مرجان من افريقيا الشمالية الغربية ، رخام من سوريا وأذربيجان ، جوخ من مصر ومن اليمن وفارس ، قطن من مرو ومن فارس الشرقية واسبانيا ، حرير من تركستان ومن منطقة جنوب بحر قزوين ، سجاد من العجم ، جلد من الأندلس، خزف من خراسان ، زجاجيات من الساحل السوري ، حديد من فرغانا ... ماء البنفسج من العراق ، ماء الورد من إيران ، بخور وعنبر رمادي عربيان، تين من المغرب واسبانيا، بلح من العراق وافريقيا ، بطيخ من تركستان ، زيت زيتون من تونس ، سكر من فارس ومن اليمن وفلسطين ، زعفران من شمال غربي فارس ، نرجس من بحيرة فان، « تراب مأكول » من كوهستان ، خمور معتقة من العراق واسبانيا [٤٣] .

وقبل وصول الهولانديين إلى اندونيسيا حمل التجار الصينيون إلى مركز بانتام التجاري الكبير خزفاً صينياً وحريراً ونسيجاً دمشقياً موشى ومخملاً وخيوطاً حريرية وخيوطاً ذهبية واقمشة ذهبية ومناظير ومراوح ثمينة وأدوية وزئبقاً الخ ، ليشتروا بهارات ومسكاً وعاجاً وسفطاً ونيلاً،وبضائع الجانبين كلها من المنتجات الكمالية [٤٤]* .

---

* كانت اميركا ما قبل الكولومبية قد وصلت الى عتبة ظهور الرأسمال البضاعي لدى الغزو الاسباني . وكانت التجارة الدولية الجنينية التي قامت بين الانكا والآزتيك تتناول المعادن والمنتجات الكمالية : «يبيع الانكا للآزتيك معادن صافية ومعادن ممزوجة وبرونزاً وتومباغا (مزيج من نحاس ←

وعلى تجار المنتجات الكمالية ، حتى يحققوا فعلياً فائض القيمة على حساب المشترين النبلاء ، ان يؤمنوا لأنفسهم احتكارات حقيقية للبيع والشراء.» لما كانوا (الفينيقيون والقرطاجيون) لا يتطلعون إلى أي سيطرة على الأراضي ، فإنهـم لم يتمنوا التغلغل إلى الداخل (في افريقيا) لأن التجربة الطويلة قد جعلتهم واثقـين بأنهم يسيطرون بصورة فعالة على السكان عن طريق الاحتكارات التجارية المحبوكة بمهارة [٤٦] » .
ان كل التجارة القروسطية الكمالية هي تجارة احتكارية . ولقـد قام ازدهار بيزنطة طوال ستة قرون على دورها كمستودع وحيد لحرائر الشرق وبهاراته . وخسارة هذا الاحتكار لصالح البندقية قرعت ناقوس الموت للقوة البيزنطية .

وعندما هيمنت المدن الإيطالية على التجارة المتوسطية ، كانت قد حصلت بدورها على احتكارات التجارة مع مصر ، المستودع الجديد لبهارات الشرق ، ومع الشعوب القاطنة شواطىء البحر الأسود . وتحولت تجـارة الفرو والعسو والرنكة والقمح في البلطيق وبحر الشمال في العصر نفسه الى تجارة تقدم على استخـدام واسع للرأسمال ، بفضل الاحتكارات الفعلية التي اقامها التجار الالمان في سكنديناقيا وفي منـاطق الشرق الحديثة الاستعمار . لكن هذه الاحتكارات تحطمت بنتيجة التنـافس المحموم بين البورجوازيات التجارية في بضع مدن ، وبوجه خاص المزاحمة الهولاندية . وسمح تنافس كهذا للباعة بزيادة اسعارهم وارغم في الوقت نفسه التجـار على تخفيض اسعار مبيعهم ، الشيء الذي أدى إلى انخفاض هامش ربحهم انخفاضاً قوياً [٤٧] .

ان الرأسمال المتراكم بين أيدي كبار التجار الذين يعملون في مجتمع قائم على الانتاج البضاعي الصغير لا يمكن إذن ان يعاد توظيفه باستمرار في التجارة الدوليـة عينها . فعندما يتوسع الرأسمال البضاعي بما فيه الكفاية ، يتوجب عليه ان يعمل على الحد من كل توسع جديد ، وإلا دمر من تلقاء نفسه الجذور الاحتكارية لأرباحه . ان تجار ذلك العصر يوظفون في النهاية جزءاً هاماً من أرباحهم في مجالات أخرى : الملكيـة العقارية ، الربا ، الاعتماد الدولي الكبير . ينصح شيشرون [٤٨] تاجر الجملة بتوظيف أرباحه في ملكيات عقارية . وينصح التلمود (الشرح اليهودي لـ « العهد القديم ») في

← وتوتياء)وبصورة رئيسية مركبات من الفضة والذهب والنحاس.ويقدم لهم الآزتيك بالمقابل حجارة ثمينة كالجمشت والزمرد والسبج ، ولا سيا ثمرة العمل الرفيع الاختصاص الذي اشتهرت بـه جمعياتهم الحرفية : الاسلحة والصباغات والأقمشة القطينة الموشاة والمجوهرات ... (٤٥) » .

القرن الثالث الميلادي بتوظيف ثلث الثروة في الأراضي ، وثلثها الثاني في التجارة والصناعة الحرفية ، وبالاحتفاظ بالثلث المتبقي في شكل مال سائل [٤٩] .

ولم تسر الأمور على غير هذا النحو في الهند القديمة والصين واليابان وبيزنطة. وفي القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، ملك التجار اليهود حوالي ثلث أراضي مقاطعة برشلونة [٥٠]. ويروي غراس أن المقالة النثرية النروجية « مرآة الملك » المحررة حوالي عام ١٢٦٠ ، تنصح التجار المتجولين بتوظيف ثلثي أرباحهم الطائلة في الأراضي [٥١] . وفي مدينة جنوى ، في القرن الثالث عشر « دعم حتى كبار التجار ... توظيفاتهم التجارية بتوظيفات عقارية هامة . وخلف الجماعة المعنية بالتجارة كانت هناك جماعة أخرى ، أوسع بكثير ، لم تكن ملوثة تقريباً بروح الرأسمالي المغامرة ، شادت نظامها المالي مباشرة على الأرض [٥٢] » .

اما كبار التجار الايطاليين والألمان في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، من امثال بونسينيوري وسكوتي وبيروزي وباردي وميديشي وفوغير وفلزر وهوشتاتر ، فإن الرأسمال الذي كسبوه عن طريق التجارة قد استخدموه في عمليات تسليف ضخمة ، واستخدموا جزءاً هاماً من الأرباح في شراء الملكيات العقارية .

الثورة التجارية

كان ازدهار التجارة بدءاً من القرن الحادي عشر قد اسرع تطور اقتصاد نقدي في اوروبا الغربية. لكن العملة ظلت بالغة الندرة . وبعد نهاية الأفول الاقتصادي الذي رافق حرب المئة عام ، اصبح نقص العملة شديد الوطأة . وفي كل مكان ، أعيد فتح المناجم القديمة ، المهجورة منذ العصر الروماني ، أو جرى التفتيش عن مناجم جديدة [٥٣] . وكان تقدم الأتراك والتقلبات التي طرأت على الخطوط التجارية القديمة في آسيا الوسطى عاملاً في مضاعفة الجهود لتحطيم الاحتكار البندقي لتجارة البهارات. وفي النهاية أمكن الوصول إلى نجاح غير متوقع . وقد انقلبت الحياة الاقتصادية في اوروبا الغربية رأساً على عقب بنتيجة اكتشاف اميركا ، ونهب المكسيك والبيرو ، والملاحة البحرية حول القارة الافريقية ، واقامة الاتصال البحري مع الهند واندونيسيا والصين واليابان . انها الثورة التجارية ، خلق سوق عالميـة للبضائع ، وأهم تحول في تاريخ البشرية منذ الثورة العدانية .

فلقد تدهورت على حين غرة قيمة المعادن الثمينة ، التي كان سعر انتاجها مستقراً منذ عشرة قرون ، بنتيجة ثورات تقنية هامة (فصل الفضة عـــن النحاس بواسطة الرصاص، استخدام آلات تصريف المياه، حفر مجارٍ متقنة للتصريف، استخدام المساحق لهرس الفلزات ، الخ) [٥٤] . وقد تبع ذلك انقلاب هام في الأسعار ، فباتت نفس الكمية من المال تعادل كمية أقل من البضائع . وقد امتد انقلاب الأسعار هذا بسرعة من البلدان التي كانت أول من طبقت طرائق الاستثمار تلك [٥٥] – بوهيميا، والساكس والتيرول في القرن الخامس عشر – إلى اسبانيا في القرن السادس عشر . وقد خفض نهب كنز كوزكو وفتح مناجم الفضة في بوتوسي بصورة أكثر جذرية أيضاً تكاليف انتاج المعادن الثمينة بواسطة استخدام يد عاملة مسترقة . ثم عمّ ارتفاع الأسعار سائر اوروبا حيث لم تتوان الكتلة الجديدة للمعادن الثمينة عن التشتت .

وهكذا تسارع دمار طبقة النبلاء والطبقات المأجورة . ولأول مرة في التاريـــخ الانساني فقدت الملكية العقارية أولويتها الاقتصادية التي اكتسبتها منذ فجر الحضارة . وقد أصبح انخفاض الأجور الواقعية – الذي يدل عليه بوجـــه خاص استبدال الخبز بوصفه قوتاً شعبياً أساسياً بالبطاطا الرخيصة الثمن – أحد المصادر الرئيسية للتراكم البدائي للرأسمال الصناعي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر .

« في انكلترا وفرنسا أدى التباين الكبير بين (ارتفاع) الأسعار و (ارتفــاع) الأجور ، الناجم عن انقلاب الأسعار ، إلى الغـــاء جزء كبير من المداخيل التي كان الشغيلة قد تلقوها حتى ذلك الحين ، وحوّل هذه الثروة نحو المستفيـدين من حصص توزيعية أخرى . وكما سبق وأشرنا فإن الريع ، وكذلك الأجور ، تخلف عن حركة الأسعار . ولم يربح الملاك العقاريون شيئاً من خسائر الشغيلة » . اذن فهذه الخسائر قد أفادت المقاولين الرأسماليين وحدهم . وفي انكلترا بين عامي ١٥٠٠ و ١٦٠٢ ارتفـع مؤشر الأجور من ٩٥ إلى ١٢٤ بينما ارتفع مؤشر الأسعار من ٩٥ إلى ٢٤٣ ! [٥٦] .

وبنتيجة الميزان التجاري الخاسر في إسبانيا ، وركود صناعتها الحرفية وأفولها ، انتقلت كتلة تلك الكنوز الذهبية والفضية المنهوبة أو المكتسبة على حساب استرقاق الهنود والزنوج ، انتقلت في خاتمـة المطاف إلى ايدي برجوازية اوروبا الغربيـة ، برجوازيات المانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا العظمى . كذلـك كانت التجهيزات الحربية للصراعات بين السلالات الملكية العديدة التي مزقت اوروبا خلال تلك القرون الثلاثة حوافز هامة في هذا التراكم للرأسمال التجاري . ويدين الأخوة باري ، أثرى

الرأسماليين الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، بثروتهم لتلك التجهيزات . وكان ظهور الدين العام* والاقتراض في شكل سندات دولة قابلة للتداول في البورصة — في بورصة ليون وآنفير أولاً ثم في بورصة امستردام التي كانت لها الهيمنة لفترة طويلة من الزمن— عاملاً آخر في هذا التراكم البدائي للرساميل ، المتكدسة أصلاً بفضل نهب أميركا وجزر الهند ** .

لقد تم التراكم البدائي للرأسمال التجاري،شأن التراكم البدائي للرأسمال البضاعي ، بطريق اللصوصية والقرصنة قبل كل شيء . ويلاحظ سكوت (٥٨) انه قد خيمت على انكلترا في حوالي عام ١٥٥٠ فاقة شديدة إلى رساميل . وفي مدى بضع سنوات ، استطاعت مشاريع القرصنة ضد الأسطول الاسباني ، المنظمة كلها في شكل شركات مساهمة ، أن تعدل الوضع . وأول مشروع قرصنة تولاه دريك ، ويعود تاريخه إلى الأعوام ١٥٧٧ — ١٥٨٠ ، انطلق من رأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الملكة اليزابيث . وقد غل حوالي ٦٠٠٠٠٠ جنيه ربحاً ، ذهب نصفه إلى الملكة . ويقدر بيرد ان القراصنة أدخلوا حوالي ١٢ مليون جنيه إلى انكلترا ابان حكم اليزابيث . ونحن نعرف همجية الغزاة الاسبانيين المخيفة في مناطق أميركا . ففي مدى خمسين عاماً ، أبادوا ١٥ مليون هندي حسب أقوال بارتو لوميو دي لاس كاساس ، و ١٢ مليوناً حسب أقوال نقاد أكثر « محافظة » . وقد استؤصلت شأفة المناطق الآهلة بالسكان مثل هايتي وكوبا ونيكاراغوا وساحل فينزويلا عن بكرة أبيها (٥٩) . وقد تميز التراكم البدائي للرأسمال التجاري البرتغالي في جزر الهند بتظاهرات « تمدينية » من نفس العيار :

---

* ارتفع الدين العام البريطاني من ١٦ مليون جنيه عام ١٧٠١ الى ١٤٦ مليون جنيه عام ١٧٦٠ والى ٥٨٠ مليوناً عام ١٨٠١ . وارتفع الدين العام في هولندا من ١٥٣ مليون فلوران عام ١٦٥٠ الى ١٢٧٢ مليوناً عام ١٨١٠ .

** «ان المعارض التي لعبت دوراً كبيراً للغاية عندما كانت التجارة الكبيرة ما تزال ذات طابع دوري صرف فقدت رويداً رويداً اهميتها القديمة مع تطور التجارة الحضرية والمدينية . وقد نشأت منذ القرن السادس عشر بورصات عالمية ... راحت تحل شيئاً فشيئاً محل المعارض . ففي المعارض كانت الصفقات المالية تولد عرضاً وعقب الصفقات التجارية . اما البورصات ، فلا تحمل البضائع عينها اليها ، بل تتداول القيم التي تمثلها (٥٧) » .

« أدت رحلة فاسكو دي غاما الثانية (١٥٠٢ – ١٥٠٣) ، على رأس اسطول حربي حقيقي مؤلف من ٢١ سفينة ، إلى استبــدال الاحتكار المصري – البندقي باحتكار جديد (لتجارة البهارات) . ولم يقم هذا الاحتكار بدون مضاعفات دامية . انه نوع من حملة صليبية (!) لتجار البهار والقرنفل والقرفة ، تميزت بفظائع مخيفة . فقد كان كل شيء مسموحاً ، على ما يبدو ، ضد المسلمين الممقوتين الذين كان اللوزيتاني يتفاجأ بوجودهم في أقاصي العالم ، بعد ان كان قـد طردهم من « الجرف » وحاربهم فوق الأرض البربرية . حرائق ومجازر ، هدم المدن الغنية ، مراكب محروقة مع نوتيتهــا ، أسرى مذبوحون ترسل أيديهم وأنوفهم وآذانهم من قبيل السخرية إلى الملوك « البرابرة » ، تلك هي مآثر فارس المسيح : لم يترك على قيد الحيــاة سوى براهمي واحد ، شوهه أصلاً بالصورة نفسهــا ، ليحمل إلى العواهل المحليين هذه المغانم الفظيعة [٦٠] » .

لقــد أشار هاوزر بهذا الكلام إلى مدى اعتماد التوسع التجاري الجديد على الاحتكار . وعلى هذا ينبغي ألا ندهش إذا ما علمنــا أن التجار الهولانديين ، الذين كانت أرباحهم منوطة باحتكار البهارات الذي فازوا به بفضل الفتوحات في الأرخبيل الأندونيسي ، كانوا يلجؤون إلى تدمير أشجار القرفة تدميراً شاملاً ، في جزر الملوك الصغيرة ، كلما أخذت الأسعار بالانخفاض في أوروبا . ان « رحلات هونغي » لتدمير هذه الأشجار وللفتك بالسكان الذين كانوا يؤمنون أسباب معيشتهم ، منذ قرون ، من وراء زراعتها ، قد طبعت تاريخ الاستعمار الهولاندي بطابع مشؤوم . وهذا الاستعمار قد بدأ بالأصل بالصورة نفسها ، حيث أن الأميرال ج. ب كووين لم يتردد في استئصال شأفة جميع السكان الذكور في جزر باندا [٦١] .

إذن فمصدر فائض القيمة الذي حققه الرأسمال التجاري ما قبل الرأسمالي هو نفس مصدر فائض القيمة الذي جمعه الرأسمال المرابي والرأسمال البضاعي . ونحن نجد مثالاً ممتازاً على ذلك في الجدول التــالي لأسعار شراء ومبيع الشركة الفرنسية لجزر الهند الشرقية في عام ١٦٩١ :

	أسعار الشراء	أسعار المبيع
أنسجة قطنية بيضاء وموصلي	٣٢٧٠٠٠ جنيه	١٢٦٧٠٠٠ جنيه
حرائر	٣٢٠٠٠ جنيه	٩٧٠٠٠ جنيه

بهار (١٠٠٠٠٠ ليبرة)	٢٧٠٠٠ جنيه	١٠١٠٠٠ جنيه
حرير خام	٥٨٠٠٠ جنيه	١١١٠٠٠ جنيه
ملح البارود	٣٠٠٠ جنيه	٤٥٠٠٠ جنيه
خيوط قطنية	٩٠٠٠ جنيه	٢٨٠٠٠ جنيه
المجموع مع أخذ سلع أخرى صغيرة بعين الاعتبار	٤٨٧٠٠٠ جنيه	١٧٠٠٠٠٠ جنيه

وبذلك يكون معدل الربح حوالي ٢٥٠ ٪ ، وهذا في التجارة « العادية » [٦٢] !

وبالأصل لقد كتب بصراحة غليوم ويسولنكس ، أحد رواد التجارة الهولاندية الكبيرة ، في أهجية ظهرت في مطلع القرن السابع عشر :

« ان التجارة على ساحل غينيا كانت بالفعل مفيدة للبلاد من ناحيتين : فقد أمكن أولاً اقتناء بضائع كبيرة القيمة من أناس ما يزالون يجهلون قيمتها الواقعية (!) ، وامكن ثانياً مبادلتها مقابل بضائع أوروبية ذات قيمة أقل بكثير[٦٣] » .

وإذا كانت الثورة التجارية قد سببت ارتفاعاً عاماً في أسعار البضائع ، إلا انها أدت إلى انخفاض نسبياً في أسعار منتجات الشرق الكمالية . وبالتوازي مع اتساع التموين ، تحقق اتساع في السوق والحاجات . ان ما كان في البداية وقفاً على بعض أسر نبيلة نادرة للغاية أصبح الآن استهلاكاً عادياً لجميع الطبقات المالكة (سكر ، شاي ، بهارات ، تبغ ، الخ) . وقد اتسعت تجارة منتجات المستعمرات بشكل مرموق واحتكرتها بسرعة بعض الشركات المساهمة الكبيرة : « شركة جزر الهند الغربية » في هولاندا و « شركة الهند الشرقية » و « شركة خليج هدسون » في بريطانيا العظمى ، و « شركة جزر الهند الشرقية » في فرنسا .

وقد جمعت هذه الشركات ، كما كانت الحال في قرون العصر الوسيط الأول المظلمة وفي فجر التجارة القديمة ، بين تجارة البهارات وتجارة الرقيق . وقد تحققت أرباح ضخمة بهذه الطريقة . فمن عام ١٦٣٦ إلى ١٦٤٥ باعت « شركة جزر الهند الغربية » الهولاندية ٢٣٠٠٠ زنجي بمبلغ ٦٫٧ مليون فلوران ، أي حوالي ٣٠٠ فلوران للرأس ، في حين ان البضائع المقدمة كمقابل لكل عبد لم تكن تساوي أكثر من ٥٠ فلوراناً . ومن ١٧٢٨ إلى ١٧٦٠ حملت السفن المقلعة من الهافر إلى جزر الآنتيل ٢٠٣٠٠٠ عبد ابتيعوا من السنغال وساحل الذهب ولوانغو الخ . وقد در بيع هؤلاء العبيد ٢٠٣

ملايين جنيه [٦٤] . ومن ١٧٨٣ إلى ١٧٩٣ باع نخاسو ليفربول ٣٠٠٠٠٠ عبد مقابل ١٥ مليون جنيه ، ساهم جزء هام منها في تأسيس المشاريع الصناعية [٦٥] .

ان جميع الطبقات الميسورة من السكان قد اشتهت المشاركة في هذا الوابل الذهبي المتدفق من كيس المستعمرات . فقد سعى الملوك والدوقات والأمراء والقضاة وكتّاب العدل إلى إيداع الودائع لدى كبار التجار للحصول على فوائد ثابتة ، واشتروا اسهماً أو حصصاً في الشركات الاستعمارية . ويقال ان هوختشاتر ، صراف نورمبورغ ، والمنافس الأكبر لآل فوغير ، قد تلقى مثل هذه الودائع مقابل أكثر من ١٠٠ مليون جنيه في القرن السادس عشر [٦٦] . وقد كان لـ « الشركة الملكية الافريقية الجديدة » التي اهتمت حتى عام ١٦٩٨ بتجارة الرقيق شركاء أكابر مثل دوق يورك وكونت شافتسبوري وصديقه المشهور الفيلسوف جون لوك [٦٧] .

ان ارتفاع الأسعار قد أفقر السكان الذين يعيشون على مداخيل ثابتة . وقد أدت الديون العامة * والمضاربة وتجارة الجملة إلى انحصار رؤوس الأموال بين أيدي البورجوازية . وقد ظلت التجارة الدولية في جوهرها تجارة كماليات [٦٩] . بيد أن طلبات الدولة والحاجات المتنامية للطبقات الميسورة كانت حافزاً لانتاج البضائع غير الزراعية . وإلى جانب تجارة منتجات المستعمرات والمعادن الثمينة أخذت تجارة منتجات حرفية وصناعية شكلاً أوسع مما كانت عليه في القرون الوسطى . وقد عملت صناعة الجوخ الانكليزية وصناعة الحرير الليونية وصناعة سولانجن المعدنية والصناعة النسيجية في لايدن وبريتانيا ووستفاليا ، عملت منذ ذلك الحين لحساب الأسواق الدولية ، بما فيها أسواق المستعمرات فيما وراء البحار ، وتجاوزت مرحلة الصناعة الكمالية . وتوسع السوق هذا عجّل بتراكم رأسمال كبار التجار وخلق أحد شروط تفتح الصناعة الرأسمالية .

الصناعة المنزلية

بالرغم من انتشار التجارة الدولية الكبيرة بدءاً من القرن الحادي عشر في أوروبا

---

* « منذ القرن السابع عشر ظهر في فرنسا « الملتزمون » أو « المرتزقة » الذين كانوا يسلفون الخزينة مبالغ محددة مقابل حصولهم على الحق في جباية هذه الضريبة أو تلك ... والأرباح التي حققوها على حساب الخزينة ضخمة ... وإذا ما صدقنا بولانفيلييه فإن ٢٦٦ مليون جنيه بقيت في أيديهم من أصل تازيئات بلغت مليار جنيه بين ١٦٨٩ و ١٧٠٨ (٦٨) » .

الغربية ، بقي نمط الانتاج المديني أساسياً نمط الانتاج البضاعي الصغير . فقد كان المعلمون من الحرفيين ، الذين يعملون مع بعض العمال ، ينتجون كمية من منتجات محددة في زمن محدد من العمل ، تباع مباشرة للجمهور بأسعار محددة سلفاً . ولقد تبين من احصاء أجري في أحد أحياء مدينة ايبْر في فلاندرا عام١٤٣١أن هناك ٧٠٤ أشخاص يعملون في ١٦١ مهنة مختلفة . وفي ورشات ١٥٥ حرفة مختلفة لم يوجد سوى ١٧ عاملاً مستخدماً ! وفي الإجمال كان أكثر من نصف الأشخاص المحصيين مقاولين مستقلين(٧٠). وفروق الوضع الاجتماعي بين المعلمين من الحرفيين والعمال محدودة . وكل عامل له حظ، في نهاية تدربه ، في الارتفاع إلى مقام المعلم .

بيد أن نمط الانتاج هذا يصطدم بعدة تناقضات . وفي المقام الأول التناقضات الكامنة في النظام نفسه : فالنمو التدريجي لسكان المدن ولعدد الحرفيين لا يجد معادلاً له في توسع السوق . ومن هنا يؤدي إلى مزاحمة متنامية بين مدينة واخرى ، وإلى اشتداد ميول الحماية الجمركية في كل مدينة ، وإلى تطور ميول الحماية لدى جمعيات الحرف بالذات التي تسعى إلى إغلاق أبوابها في وجه معلمين حرفيين جدد . وهكذا باتت تفرض على المتدربين شروط متزايدة القسوة للارتفاع إلى مقام المعلم : في الواقع ، سريعاً ما أصبح هذا الترقي مستحيلاً . ويرى هاوزر ان هذا التطور بدأ في فرنسا منذ عام ١٥٨٠ (٧١) . ويستشهد كوليشير بتصريحات عديدة لجمعيات الحرف صريحة في نزعتها الاحتكارية ، منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر(٧٢) .

ومن جهة أخرى انتهى الأمر بالحرفيين في فلاندرا وايطاليا الذين بدؤوا منذ القرن الثاني عشر بالعمل لحساب أسواق أوسع من السوق المدينية ، إلى فقدان السيطرة على منتجات عملهم(٧٣) . فقد كان الحائك أو صانع الأدوات المنزلية النحاسية مضطراً ، إذا ما أراد حمل منتجاته إلى معرض بعيد ، إلى إيقاف الانتاج ، ولا يستطيع استئنافه إلا بعد عودته . وكان من المحتم أن يتخصص بعضهم ، وبخاصة الأغنياء القادرون على انتداب بديل عنهم في المنزل ، في التجارة سريعاً . وفي البداية حملوا إلى السوق منتجات جيرانهم ، مع منتجاتهم الخاصة ، ليؤدوا لهم خدمة لا أكثر . ثم انتهى بهم الأمر إلى شراء منتجات عدد كبير من المعلمين الحرفيين مباشرة وإلى الانفراد ببيعها في الأماكن القاصية . وهذا النظام لا ينطوي بالضرورة على تبعية الحرفي للتاجر . لكنه يمهد لها الطريق ، ولا سيا في فرع النسيج حيث تنفذ جمعيات عديدة سلسلة من أشغال متتابعة على منتوج واحد وتجد نفسها بالتالي أمام شارٍ محتكر(٧٤) .

وهذا ينطبق ايضاً على صنع السروج الجلدية في لندن حيث ألحق « السراجون » بأنفسهم المهن الثانوية بدءاً من القرنين الرابع عشر والخامس عشر (٧٥) .

وقد اكتمل هذا الإلحاق منذ القرن الثالث عشر في صناعة الجوخ الفلاندرية وفي صناعة الصوف والحرير الايطالية . وبقي تاجر الجوخ في مواجهة المعلمين الحرفيين المالكين لوسائل انتاجهم . أما الأجراء بالمعنى الكامل للكلمة فعبارة عن استثناء إلا في صناعة الصوف في فلورنسا حيث بلغ عدد المياومين ٢٠٬٠٠٠ منذ منتصف القرن الرابع عشر (٧٦) . لكن المعلمين الحرفيين مرغمون على شراء موادهم الأولية من بائع الجوخ ، ومرغمون أيضاً على بيعه منتجاتهم المصنوعة . « بعد ان أمكن له [بائع الجوخ] أن يبيع بأعلى الأسعار ،سيحرص على أن يعاود الشراء بأبخس الأسعار » (٧٧)*. وفي دراسة مخصصة لأحد كبار تجار الجوخ في دوي في أواخر القرن الثالث عشر ، وهو السير جوهان بوانبروك ، يلاحظ اسبيناس ان تجار الجوخ مالوا منذ ذلك الحين إلى إرغام الحرفيين على الإقامة في مساكن تعود ملكيتها اليهم ، ومالوا حتى إلى البدء بشراء وسائل الإنتاج . وتراكم الديون بصورة محتمة على الحرفيين تجاه التجار يرسم الطريق الطبيعي لهذه التبعية ** .

ولم يقبل الحرفيون بدون مقاومة بمثل هذه التبعية الجزئية أو الكاملة. ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر تمزقت المدن الفلاندرية والإيطالية بصراعات طبقية عنيفة انتهت في غالب الأحيان بانتصار الحرفيين . لكن هذا الانتصار لم يفعل من شيء سوى انه عجل بانحطاط الانتاج البضاعي الصغير المديني الذي واجه طريقاً مسدوداً . ولقد عجل به في غالب الأحيان بنتيجة تدابير الحماية . فقد بدأ التجار ، ليتملصوا من أنظمة جمعيات الحرف المدينية الصارمة ومن أجور الحرفيين المرتفعة ، بدؤوا بتوصية الحرفيين في الريف الذين ينتجون في منازلهم ويتلقون من التجار – المقاولين المواد الأولية ووسائل الانتاج ، ويعملون ليس فقط فعلياً بل رسمياً لقاء أجر لا غير .

---

* « حينما يكون القانون بجانب التجار ، يمنحهم صراحة حق احتكار البيع . ومن قبيل الاستثناء أن يكون قد صدر قانون في البندقية عام ١٤٤٢ يسمح للحاكة الذين ليس لديهم لا متدربون ولا عرفاء – ولهم وحدهم – ببيع منتجاتهم في السوق » (٧٨) .

** بصورة محتمة فقط بقدر ما ان تجار الجوخ هؤلاء ، الممثلين الممتازين لروح الربح الرأسمالية ، يبلصون ويسرقون المنتجين التعساء بكل الصور الممكن تخيلها . ويرسم اسبيناس لوحة لها وقعها في النفس فيما يتعلق بجوهان بوانبروك (٧٩) .

وبدءاً من القرن الخامس عشر انتشرت هذه الصناعة المنزلية في أرياف بلجيكا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا العظمى . وقد أوصى كبار تجار آنفيرس « صناعة الجوخ الجديدة » في فلاندرا الفرنسية وصناعة السجاد في اودونارد وبروكسل [٨٠] . لكن التطــور يظل وئيداً . ففي القرن السادس عشر كان ما يزال على كل صانــع جوخ انكليزي أن يمضي في التدريب سبعة أعوام [٨١]. وفي القرن السابع عشر كان المعلمون ـ التجار ، في صناعة الحرير الليونية ، لا يملكون الأنوال ، بالرغم من انهم يسيطرون على الرساميــل ويقدمون الحرير والرسوم للمعلمين ـ العمال ويتلقون منهم النتاج المصنوع [٨٢] .

وفي المناجم بالمقابل ، حيث ترتفع تكاليف التأسيس والإنشاء ارتفــاعاً بالغاً ، نجحت البورجوازية التجارية في وقت مبكر أكثر في تملك وسائل الانتاج [٨٣] . ففي لييج ، مركز الفحم الرئيسي في القارة الأوروبية ، اختفت الروابط المستقلة لعمال المناجم بصورة شبه كلية في حوالي عام ١٥٢٠ لصالح المشاريع الرأسمالية الصغيرة التي تعود ملكيتها على وجه العموم إلى تجار المدينة . وقد حولت معظم المشاريع المنجمية إلى شركات مساهمة اشترى حصصها أعضاء الطبقات الميسورة . وقد استولت أسر التجار أو الصرافين الغنية من أمثال آل فوغير على امتياز أهم تلك المشاريع .

وتعتبر مصانع « سيجرهوتن » لفصل الفضة عن النحاس ، في مقاطعات الساكس والتورنغ والتيرول وكارنثيا ، بعامل تكاليف الإنشاء وتركز اليد العاملة المأجورة ، أهم المشاريع الصناعية في القرن السادس عشر . ومع هذه المصانع نكون قــد انتقلنا من ميدان الصناعة المنزلية إلى ميدان المعمــل الحديث (مانيفكتورة) [٨٤]. وفي القرن التالي جمع أغنى التجار الهولانديين ثروات ضخمة بحصولهم على احتكار استثمار مناجم الزئبق من الامبراطور (آل دويتز) ، ومناجم الحديـــد والنحاس في السويد ، بالاضافة إلى معامل السلاح والذخيرة (آل جير وآل تريب) [٨٥] .

ومن المفيد أن نلاحظ ان انفصال المنتجين هذا عن وسائل انتاجهم عـــن طريق تجار وسطاء قد تم بطريقة مشابهة للغاية في مجتمعات أخرى غـــير مجتمعات اوروبا الغربية . يصف بيتر هـ. و. سيتزن النظام المعمول به في ريف جاوا :

« في وسط ـ شرقي جاوا كان العمال المنزليـــون شبه المستقلين يستطيعون دوماً الاقتراض ... عند الضرورة ... وكان « الباكول » أو الوسيط ... هو الممول والمدير الفعلي للصناعة المنزلية... فقد كان، بفضل الديون التي يغل بها رقاب المنتجين المستقلين

استقلالاً ظاهرياً والتي كان يشجعهم عليها بكل الوسائل الممكنة ، كان يسيطر عليهم بصورة تمكنه من الاستيلاء على الحصة الفضلى من مداخيلهم . وفي صناعة الأثاث على سبيل المثال ... كان أكثر من نصف المداخيل الخامة يذهب في عام ١٩٣٦ إلى الباكول (٨٦) » .

وقد اكتشف ريمون فيرث نظاماً مماثلاً في ماليزيا ، حيث « تبلور نظام اقتراض المال أو الأدوات في غالب الأحيان في شكل علاقات خاصة بين الصيادين وشراة السمك ، وبخاصة العاملون في التمليح من أجل التصدير (٨٧) » .

ووجد س. ف. ناديل نظاماً مشابهاً في الصناعة المنزلية المنتجة للآلىء الزجاجية في بيضا بنيجيريا . وفي الهند يقدم « الماها جانات » المادة الأولية والمنتجات التحويلية للصناعة المنزلية . ويبدو أن الصناعة النسيجية في سو – شو في الصين قد نظمت بالطريقة نفسها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حسب أقوال مؤرخي سلالة مينغ (٨٨) .

ان الصناعة المنزلية هي العاقبة المنطقية لتبعية الانتاج البضاعي الصغير للرأسمال النقدي ، في اقتصاد نقدي حطم فيه الانتاج لحساب الأسواق البعيدة كل امكانية لتركيز معيشة المنتج الصغير على أسس مستقرة .

الرأسمال المعملي *

تفصل الصناعة المنزلية منتج البضائع الصغير عن السيطرة على نتاجه أولاً ، ثم على وسائل انتاجه . لكن الانتاج لا يتقدم إلا ببطء، بالتوازي مع توسع السوق البطيء. والبرجوازية التجارية ، شأن البرجوازية البضاعية قبلها ، لا توظف سوى جزء من رساميلها وأرباحها في الصناعة المنزلية . اما القسم الأكبر فمكرس للتجارة نفسها ، والمضاربة في القيم المنقولة ، ولاقتناء الملكية العقارية . وقد فاز آل فوغير ، الذين كانوا في البداية مجرد حرفيين ـ حاكة في أوغسبرغ ، بثروة ضخمة في التجارة الدولية بالبهارات والأقمشة التي استمروا فيها حتى بعد أن حصلوا على امتيازات مناجم الفضة في أوروبا الوسطى وبنوا أهم المعامل في زمانهم. وقد انتهى بهم الأمر إلى وقف أعمالهم بصورة أساسية على عمليات الإقراض لسلالة هابسبورغ ، تلك العمليات التي قادتهم بالأصل إلى الافلاس .

---

* ترجمنا مانيفكتورة Manufacture بكلمة معمل (المترجم) .

ان الصناعة المنزلية تظل ، من حيث أهمية اليد العاملة التي تستخدمها ، الشكل الرئيسي للانتاج غير الزراعي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية. لكن يتطور إلى جانبها نظام آخر للانتاج يشكل بنوع ما جسراً نحو المصنع الحديث الكبير : نظام **المعمل** .

في المعمل يجتمع ، تحت سقف واحد ، عمال يعملون بوسائل انتاج موضوعة تحت تصرفهم وبمواد أولية مقدمة لهم . لكن بدلاً من أن تدفع لهم القيمة الاجمالية للنتاج المصنوع ، بعد أن تحسم منها قيمة المادة الأولية المسلفة وسعر كراء أدوات العمل ، كما هي الحال في الصناعة المنزلية ، ينزع منهم وهم يبيع النتاج المصنوع المقاول . ولا يعود العـامل يأخذ إلا ما كان يربحه فعلياً في ظل نظام الصناعة المنزلية : أجراً بسيطاً .

نستطيع أن نتتبع خطوة خطوة هذا التطور في تاريخ صناعة الجوخ في لايدن ، الذي حلله بوستوموس بمهارة . فهذه الصناعة قد نظمت في البدء على أساس حرفي . ومنذ نهاية القرن السادس عشر امتدت إلى الريف ، وهيمن التجار على صناع الجوخ . وبدأ هؤلاء الأخيرون يفقدون أولاً ملكية المادة الأولية والنتاج المصنوع ، ثم ملكية وسائل الانتاج . وحوالي عام ١٦٤٠ ، ظهر وسطاء جدد ، الـ « ريدرز » ، بـين التجار وصناع الجوخ. وتم الانتقال إلى المعمل، وحوالي عام ١٦٥٢ بدأ الناس يتكلمون عن « اصحاب المصانع » [٨٩] !

ان النظام الجديد يشتمل على مزيتين بالنسبة إلى الموصين. فمن جهة أولى يستطيعون إلغاء التكاليف الزائدة التي توجدها ضرورة رعاية عدد كبـير من وسطاء يجمعون المنتجات المصنوعة ويوزعون المادة الأولية ، الخ . ومن الجهة الثانية يستطيعون إلغاء الاختلاسات الهامة للمواد الأولية ، التي كانت تحدث بصورة محتمة في الصناعة المنزلية للتعويض عن نقص الأجور . ان حصر اليد العاملة في المعامل ، وخضوعها لرقابة دائمة ومباشرة من قبل الرأسمال ، قد بلغ منذ ذلك الحين درجة متقدمة .

لكن المعمل يمثل أيضاً تقدماً مرموقاً من وجهة نظر انتاجية العمل . ففي الإنتاج البضاعي الصغير ، لم يكن يوجد إلا تقسيم **اجتماعي** للعمل بين مختلف المهـن ؛ أما في **داخل** كل مهنة ، أي أثناء عملية الإنتاج ، فقد كان تقسيم العمل منعدم الوجود عملياً . وحتى عندما لا تنتج كل مهنة منتوجاً مصنوعاً ، مخصصاً مباشرة للاستهلاك ، كما هي

الحال في صناعة الجوخ أو في صناعة الصوف ، فإنها تنجز عملية انتاج كاملة : النسج ، التلبيد ، الصباغ ، الخ .

وبفضل المعمل أصبح في الامكان تجزئة كل مهنة وكل عملية انتاج إلى عدد لامتناه من عمليات عمل آلية ومبسطة إلى أقصى الحدود . وهذا ما يسمح في آن واحد بزيادة المردود ، أي عدد المنتجات المصنوعة في وقت العمل ذاته ، وبتخفيض سعر الكلفة باستبدال اليد العاملة المختصة بيد عاملة غير مختصة من النساء والأطفال وأصحاب العاهات والطاعنين في السن ، بل المصابين بأمراض عقلية . وهذه الواقعة هي التي تظهر كواقعة اجتماعية جديدة كل الجدة ، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة الأنسجة : فيدها العاملة تتألف في قسم كبير منها من أولئك التعساء . والسعر البخس لمثل هذه اليد العاملة هو الذي يجعل مثل ذلك الحصر للأجراء تحت سقف واحد عملية مربحة . وأقصى ما في وسعنا أن نقيم مقارنة بين هذا الوضع وبين الوضع في مناجم ومعامل الدولة الكبيرة في العصور القديمة ، في الصين والهند وغيرهما ، حيث كانت تسود اليد العاملة المسترقة أو نصف المسترقة .

ولقد تم اللجوء إلى أعنف أشكال الفظاظة ، بالإضافة إلى الرياء المحيّر ، لإرغام أولئك التعساء على تقديم قوة عمل بخسة الثمن إلى الرأسمال المعملي الفتي * . وفي عام ١٧٢١ تقرر إنشاء معمل للجوخ في غراز « لأن مئات الأشخاص يشكون من الجوع ويمضون وقتهم من غير أن يفعلوا شيئاً ». ولتوفير اليد العاملة اللازمة ، توجب «أسر وحبس» عدد مناسب من المتسولين الذين كانت تعج بهم شوارع المدينة. وفي امستردام، وبناء على اقتراح مستشاري العمدة القانونيين ، بحث المجلس البلدي عام ١٦٩٥ في ما « إذا لم يكن مناسباً البحث عن مكان ملائم (لإقامة) مغزل ، يمكن فيه استخدام الفتيات لتمكينهن من تأمين حاجاتهن، وغيرهن من الأشخاص الذين يعتادون على التسول والبطالة » . وعندما قدم بعض التجار الراغبين في توصية مغازل الصوف شروطاً مناسبة ، واعتبر أولئك السادة في المجلس البلدي ان هذا العمل « صالح جداً ومسيحي (!) » ، فوضوا العمدة بتحقيق المشروع (٩١) . ويذكر سومبارت (٩٢)

---

* من قديم الزمان ، في عهد صناعة الصوف الفلورنسية في القرن الرابع عشر ، أيام كان الأجير مرتبطاً برب العمل بديون ، وضع تشريع كامل لارغامه على تقديم عمل فائض . ولقد كان القانون الصادر عام ١٣٧١ يحرم عليه تسديد دينه مالاً ، ويوجب عليه تسديده عملاً (٩٠) .

أمثلة عديدة أرغمت فيها الدولة السكان على أداء عمل اجباري حقيقي في المعامل ، ولا سيما في اسبانيا وفرنسا وهولاندا وألمانيا وسويسرا والنمسا، وبالطبع في انكلترا. وفي البلدان التي كان نظام القنانة ما يزال قائماً فيها ، أرغم الاقنان على العمـــل في المعامل ، ولا سيما في روسيا في مصنع النحاس بتولا .

ان تطور المعمل لا يلغي بعد العمل اليدوي بوصفه وسيلة انتاج سائدة في الصناعة: فالقسم الأعظم من نفقات الرأسمال المعملي ما يزال يذهب كنفقات أجور . بيـد أن المعمل يتطور بأكبر سرعة في القطاعات التي تكثر فيهـا انشاءات الأجهزة المكلفة . ففي القرن الثامن عشر ، في رانس ولوفييه ، كان آلاف من العمال قد تجمعوا في معامل كلف بناؤها مئات الألوف على الجنيهات (٩٣) .

وفي لايدن ، التي هي المركز النسيجي الأول في أوروبا في القرن السابع عشر ، تطورت المعامل بفضل استخدام طواحـين التلبيد على نطاق واسع . لكن هـــذا الاستخدام غير مربح إلا بشرط استخدام يد عاملة فتوية أو نسائية . وهكـذا نظم المقاولون حملات حقيقية في مقاطعة لييج لتجنيد هذه اليد العاملة (٩٤) .

نشوء البروليتاريا الحديثة

بالتوازي مع هذا التوسع في مجال عمل الرأسمال،الذي ينتقل بصورةحاسمةإلىدائرة الانتاج ، تتكون بدءاً من القرن السادس عشر طبقة اجتماعية جديدة كان وجودها في المجتمع البضاعي الصغـــير في القرون الوسطى مقتصراً على بعض « خدم » مبتوري الجذور يتشردون من مدينة إلى أخرى . وقد ولدت هـذه الطبقة من تخفيض اعداد حاشيات الأسياد الاقطاعيين كنتيجة لافتقارهم تحت ضربات انقلاب الأسعار . وولدت أيضاً من انحطاط الصناعة الحرفية المدينية ، منذ ان بدأ المقاولون – التجار بتوظيف طلباتهم في الريف . وقد عجلت بتطورها تحولات عميقة في الميدان الذي كان ما يزال يضم الغالبية العظمى من المنتجين : الزراعة .

كانت الأراضي ، في القرية القروسطية ، مجزأة إلى حصص كثيرة . وكان على الفلاحين ، ليمكنهم العمل في تلك الحصص ، أن يجدوا منفذاً حراً إلى الأراضي التي تفصل بين أراضيهم . وكان هذا المنفذ الحر مرتبطاً بحق اللقاط ، وبالمرعى المشاع ، وبحفظ الأراضي للأسر الجديدة، وبالمناوبة الزراعية الاجبارية ، اللازمة كلها لاستقرار اقتصاد قروي قائم على المناوبة الزراعية الثلاثية (كل ثلاثة أعوام) ومطبوع بطابع

المشاعة القروية البدائية [٩٥] . وفي الوقت نفسه كانت الأراضي المشاعية تقدم موارد مجانية من مرعى للماشية وخشب للتدفئة والبناء الخ .

وبدءاً من القرن الخامس عشر ، وبالرغم من تعدد الأوامر والقوانين الحكومية التي تعارض هذا التطور ، بدأ الملاك العقاريون الانكليز بتقسيم الأراضي المشاعية وتجميع حصص الفلاحين ، لتشكيل مزارع موحّدة . وقد شجع هذه الحركة بوجه خاص الارتفاع السريع لسعر الصوف بدءاً من منتصف القرن الخامس عشر ، الشيء الذي جعل تربية الخراف أربح بالنسبة إلى الموالي من زراعة الأرض [٩٦] . لكن تطبيق التسوير وبناء الأسيجة حول الحقول ، بقي جزئياً جداً حتى القرن الثامن عشر .

وتسارع آنذاك تطبيق التسوير بنتيجة حدوث ثورة في نمط الانتاج الزراعي بالذات : إلغاء نظام إراحة الأرض ، والانتقال من نظام المناوبة الثلاثية إلى الزراعة الدورية للبرسيم واللفت وأنواع الكلأ التي تعيد إلى التربة انتاجيتها . وهذا نظام في الزراعة علمي ، نشأ أول ما نشأ في فلاندرا ولومبارديا، وبدأ يعم انكلترا في ذلك العصر بعد محاولات عديدة [٩٧] . ونما النتاج الزراعي الفائض نمواً كبيراً . وعدل الملاك العقاريون الراغبون في احتكار فائض النتاج هذا نظام المزارعة وانتقلوا من الإجارة الحكرية (الذي يضمن للأسر الفلاحية الاحتفاظ بالإيجار لمدة قرن) إلى النظام المسمى بـ « الايجار حسب الرغبة » أو بـ « الايجار المختصر » الذي ينص على تعديل الايجار كل تسعة أعوام كحد أقصى [٩٨] .

وقد نجم عن ذلك زيادة كبيرة في الريع العقاري، عجلت بمصادرة ملكية الفلاحين الفقراء ورافقت حركة التسوير التي شجعتها أيضاً التكاليف الباهظة الناجمة عن تناثر أجزاء الأراضي وتبعثرها بالنسبة إلى المستثمرين مع اختفاء نظام المناوبة الثلاثية . وفي عام ١٧٨٠ ، كانت هذه الحركة قد أدت في انكلترا إلى شبه تصفية لطبقة الفلاحين المستقلين،التي حل محلها مزارعون رأسماليون أثرياء يعملون بواسطة يد عاملة مأجورة . وفي فرنسا حدثت حركة مماثلة في تقسيم الأراضي المشاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر لكن على نطاق أضيق [٩٩] . والثورة الفرنسية هي التي دفعت بها دفعة كبرى إلى الامام . ونشهد في ألمانيا الغربية وبلجيكا تطوراً موازياً لتطور فرنسا .

ان التحولات الاقتصادية التي خلقت ، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ، كتلة منتجين منفصلين عن وسائل انتاجهم في المدن ، قد ترافقت إذن بتحولات جردت عملياً قسماً من الفلاحين من ملكية الأرض كوسيلة لإنتاج أسباب رزقهم .

وهكذا ظهرت البروليتاريا الحديثة . وقد وصف مقاولو لايدن هذه الطبقة منذ القرن السادس عشر على النحو التالي :

« اناس فقراء وكادحون ، يتحمل كثير منهم أعباء نساء وأطفال كثيرين ، ولا يملكون من شيء غير ما يستطيعون كسبه من عمل أيديهم [١٠٠] » .

إن اسلاف هذه البروليتاريا قد وُصفوا منذ عام ١٢٤٧ بأنهم أولئك الذين ... « يربحون الدوانق بأذرعهم وقوتهم » [١٠١] . وإلى يومنا هذا ، وعندما تتكرر صيرورة تكوين البروليتاريا لدى شعوب متأخرة ، ما يزال يقال في ماليزيا بصدد الصيادين الذين لا يملكون شبكات (وسائل انتاج) لحسابهم الخاص : « انهم لا يملكون شيئاً ، انهم لا يفعلون من شيء سوى انهم يساعدون الآخرين [١٠٢] » . وبعبارة أخرى : ان انفصال المنتجين عن وسائل انتاجهم يخلق طبقة من بروليتاريين لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة إلا بتأجيرهم زنودهم ، أي ببيعهم قوة عملهم لملاك الرأسمال ، الشيء الذي يتيح لهؤلاء الأخيرين تملك فائض القيمة الذي ينتجه أولئك المنتجون * .

الثورة الصناعية

حتى يتمكن الرأسمال من دخول دائرة الانتاج ، ينبغي أن تجد الصناعة نفسها على حين غرة أمام سوق غير راكدة ، بل موسعة بحيث تبدو وكأنها مستعدة لاستيعاب انتاج متزايد باستمرار. ان إدخال الآلات إلى الصناعة وإلى نظام المواصلات وما ينجم عن ذلك من انخفاض في أسعار منتجات المعمل الكبير ، قد خلق مثل تلك السوق وكرس الانتصار النهائي لنمط الانتاج الرأسمالي .

ان المصدرين الوحيدين للطاقة اللذين كانا متاحين للعمل طوال ألوف من السنين كانا الطاقة البشرية وطاقة الحيوانات الداجنة . وقد عرفت العصور القديمة كيف تبني أول آلة استثمرت مصدراً آخر للطاقة : الطاحون المائي . وفي المناجم الرومانية استخدم لولب أرخميدس ومضخة ستيسيبيوس المائية لأغراض تصريف المياه [١٠٤] . بيد أنهما لم ينتشرا بشكل واسع في الزراعة. وقد ورثت القرون الوسطى هاتين الآلتين وعممتهما

* « أن التحليل الشائع لوضع الاجير يشير الى ان السمة الأساسية في هذا الوضع هي ان العمل مفصول ومعزول عن ملكية وسائل الانتاج ، وهذه السمة تميز ذلك الوضع عن كل الأوضاع المعارضة (١٠٣) » .

بدءاً من القرن العاشر ، محققاً بذلك نمواً هاماً في انتاجية العمل ، ثم تلقت الطاحون الهوائي من الشرق * .

وبدءاً من القرن الخامس عشر جاءت سلسلة طويلة من اختراعات صغيرة وتحسينات فنية لتطور تدريجياً هذه الآلات ، بالاعتماد دوماً على الماء كمصدر رئيسي للطاقة . وقد بنيت طواحين لصنع الورق ، وطواحين لتشغيل مطارق المصاهر ، وطواحين لصناعة الحرير ، وطواحين ضاخة في المناجم ، وطواحين تلبيد ، وطواحين لنشر الخشب ، الخ (١٠٥). ويعدد سومبارت حوالي عشرين نموذجاً مختلفاً من طواحين يعود تاريخها إلى ذلك العصر (١٠٦) .

لكن التحسينات الفنية لم تطبق إلا بشكل متقطع، ما دامت الشروط الاقتصادية والاجتماعية لا تشجع التدفق الكثيف للرأسمال نحو الانتاج الصناعي . وكما ذكرنا آنفاً ، انما في المناجم والتعدين بوجه خاص يبدو التقدم مرموقاً في فجر الأزمنة الحديثة . وفي المناجم أيضاً تطورت النماذج الأولى للسكك الحديدية لتسهيل نقل الفحم (١٠٧) . ومنذ القرن الخامس عشر بني أول فرن عالٍ (١٠٨) لكن تطور هذه الأفران العالية بقي مجمداً ما دام الخشب وقودها . وفي عام ١٧٧٧ ، قلب استعمال الآلة البخارية في صناعة الفحم سيرورة الانتاج. فقد أتاح زيادة سريعة في انتاج الفحم وتخفيضاً في الأسعار فتح الطريق أمام استخدام فحم الكوك كوقود للأفران العالية . وبعد بضع سنوات ، أي حوالي عام ١٧٨٥ ، قلب صنع الحديد بطريقة التسويط بدوره سيرورة الانتاج تلك . وانتقل انتاج الحديد في انكلترا من ١٢ إلى ١٧،٠٠٠ طن سنوياً في حوالي عام ١٧٥٠ وإلى ٦٨،٠٠٠ طن في عام ١٧٨٨ وإلى ٢٤٤،٠٠٠ طن في عام ١٨٠٦ وإلى ٤٥٥،٠٠٠ طن في عام ١٨٢٣ (١٠٩) .

وقلب استخدام قوة طاقة الماء في طاحون التلبيد وفي الطواحين الأخرى ، ثم على الأخص اختراع النول الآلي ، قلب الصناعة النسيجية. وفي الوقت نفسه فتحت انطلاقة التجارة البحرية في ليفربول للانكشاير مجالات للتصدير في ما وراء البحار بدت وكأنها غير محدودة . وبمساعدة الآلات الجديدة أنتج أصحاب معامل النسيج أقمشتهم القطنية بأسعار أدنى بكثير من أسعار الحرفي والشغيل المنزلي، وانطلقوا لغزو

---

* في الصين استخدمت الطواحين المائية على نطاق واسع في الزراعة بدءاً من القرن السادس . وقد كانت ، كما في اوروبا الغربية، حكراً للملاك الاغنياء والمعابد، فكانت تعزز بالتالي استغلال الفلاحين ، وفي اوروبا ، كانت سبباً في تحميل الفلاحين اعباء اضافية ، وهذا ما حدث في الصين أيضاً .

تلك السوق الهائلة . ان الرأسمال يحطم أولاً الحدود الجمركيـة الداخلية التي هي من مخلفات الماضي الاقطاعي : في ١٧٧٦ ، بتأسيس الولايات المتحـدة ؛ وفي ١٧٩٥ في فرنسا ؛ وفي ١٨٠٠ في المملكة المتحدة ؛ وفي ١٨١٦ في بروسيا؛وفي ١٨٢٤ في السويد – النرويج ؛ وفي ١٨٣٤ ، بإنشاء الزولفراين في المانيا ؛ وفي ١٨٣٥ في سويسرا؛ وفي أعوام ١٨٥٠ في روسيا والنمسا – المجر . ثم أصبحت السوق العالمية هي الهدف. وقد ارتفعت الصادرات البريطانية للأقمشة القطنية من ٥٩١٥ جنيهاً عـــام ١٦٧٩ ، ومن ٤٥٬٠٠٠ عام ١٧٥١ ، إلى ٢٠٠و٢٥٤ جنيهاً عام ١٧٦٤ ، وإلى ١٩ مليون جنيه عام ١٨٣٠ ، وإلى ٣٠ مليون جنيه عام ١٨٥٠ ، وإلى ٧٣ مليون جنيه عام ١٨٧١ (١١٠).

ووجدت صناعة الحديد والفحم مجالات جديدة هائلة للتصريف في بناء وتغذية الآلات البخارية . وبدءاً من ١٨٢٥ ، عمم إنشاء السكك الحديدية هذه المسيرة المظفرة للآلية ولنمط الانتاج الرأسمالي . ان السكك الحديدية ، بربطها المدينة والريف ربطاً وثيقاً، سهلت دخول البضائع ، المنتجة بأسعار بخسة من قبل المعامل الكبيرة، حتى إلى أنأى الزوايا في مختلف البلدان . وفي الوقت نفسه يمثل إنشاء السكك الحديدية في حد ذاته، وطوال أكـــثر من نصف قرن من الزمن ، السوق الرئيسية لمنتجات الصناعة الثقيلة (الفحم ، الفولاذ ، المنتجات التعدينية ، الخ) ، في بريطانيـا العظمى أولاً ، ثم في القارة الأوروبية ، ثم في أميركا والعالم قاطبة .

خصائص التطور الرأسمالي في اوروبا الغربية

في الانتاج البضاعي الصغير لا يستطيع المنتج ، سيد وسائل انتاجه ومنتجاته ، ان يعيش إلا إذا باع هذه المنتجات بغرض اقتناء وسائل العيش. وفي الانتاج الرأسمالي لا يعود المنتج ، المنفصل عن وسائل انتاجه ، سيد منتجات عمله ولا يستطيع العيش إلا ببيعه قوة عمله الخاصة – بتحويلها إلى بضاعة – مقابل أجر يتيح له اقتناء وسائل الحياة تلك. ان الانتقال من الانتاج البضاعي الصغير إلى الانتاج الرأسمالي بكامل معناه يتميز إذن بظاهرتين متوازيتين : **تحويل قوة العمل الى بضاعة من جهة ، وتحويـل وسائل الانتاج الى رأسمال من جهة أخرى*** . وهاتان الظاهرتان المتوافقتان لم تنتشرا

* هذا ما يبدو ان الاستاذ سول تاكس لا يفهمه في مؤلفه عن المجتمع الغواتيمالي في باناجاشيل، الذي يعنونه بـ« رأسمالية القروش » . انه يدرس أسباب هذا التعريف ويجدها بوجـــه خاص في « العادة الذهنية » لسكان باناجاشيل في السعي وراء « الحد الأعلى من المداخيل » . والواقع أننا تجاه مجتمـــع نموذجي للانتاج البضاعي الصغير ، لم تصبح فيه لا الأرض ولا قوة العمل بضائع عملياً (١١١) .

قط على نطاق واسع قبل ظهورهما بدءاً من القرن السادس عشر ، وبخاصة القرن السابع عشر ، في أوروبا الغربية ، وبصورة رئيسية في بريطانيا العظمى .

بيد ان الرأسمال نفسه ، في أشكاله البدائية كرأسمال مرابٍ ورأسمال بضاعي ، لم يكن البتة وقفاً على الحضارة الغربية . ان حضارات عديدة ، عرفت درجة متقدمة من الانتاج البضاعي الصغير ، شهدت تفتحاً رحباً لهذا الرأسمال : المجتمع القديم ، المجتمع البيزنطي ، امبراطورية المغول في الهند ، امبراطورية الاسلام ، الصين واليابان، هذا إذا لم نشأ أن نذكر إلا اهمها . ان الازدهار الكمي للرأسمال في هذه المجتمعات لم يكن البتة دون الازدهار الذي عرفه الرأسمال في أوروبا الغربية القروسطية .

ففي منتصف القرن الرابع عشر تلقى ملك انكلترا ادوارد الثالث مبلغاً إجمالياً قدره ١,٣٦٥,٠٠٠ فلوران من الشركتين الفلورنسيتين ، باردي وبيروتزي [١١٢] . وهاتان الأسرتان هما أغنى الأسر البرجوازية في الغرب قبل آل فوغير . والحال انه في العصر نفسه سلف جماعة تجار من آل كريمي (يمنيين)، احتكروا تجارة البهارات مع الهند في مصر المماليك ، سلفوا ٧٠٠,٠٠٠ درهم فضة لأعيان من دمشق ، ثم ٤٠٠,٠٠٠ دينار ذهبي لملك اليمن (عملات تحتوي على كمية من المعدن الخالص أكبر مما تحتوي العملات الأوروبية في ذلك العصر) [١١٣] . وفي القرنين التاسع والعاشر ، يوم كانت امبراطورية الاسلام فى أوجها ، نجد عدة تجار من البصرة يملكون دخلاً سنوياً يتجاوز مليون درهم . وقد بقي ابن الجساس ، وهو جوهري من بغداد ، رجلاً غنياً حتى بعد أن صودر منه ١٦,٠٠٠,٠٠٠ دينار ذهبي [١١٤] . وفي عام ١٤٤ قبل الميلاد توفي الأمير الامبراطوري هسيو ، من ليانغ ، في الصين تاركاً إرثاً قدره ٤٠٠,٠٠٠ كاتية ذهبية (الكاتية تعادل ٦٠٠ غرام تقريباً) [١١٥] . فلمَ لم يتولد عن هذا التراكم للرأسمال المرابي والبضاعي الرأسمالُ الصناعي في هذه الحضارات المختلفة ؟

ان السبب في ذلك لا يعود أيضاً إلى ان هذه الحضارات ما قبل الرأسمالية قد افتقرت إلى أشكال التنظيم المتوسطة بين الصناعة الحرفية الصرف وبين المصنع الكبير من تجار يوصون الحرفيين وصناعة منزلية ومعملية . ففي بيزنطة ظهرت معامل نسيج حقيقية منذ عصر الامبراطور جوستنيان ، قائمة ، هذا صحيح ، على الصناعة الحرفية وعلى يد عاملة بقيت مالكة لوسائل انتاجها بالرغم من حصرها في مؤسسات كبيرة [١١٦] . لكن منذ حوالي القرن العاشر « ظهر تجار الحرير الخام بمظهر أقوى الرأسماليين (بتعبير أدق ... المقاولين) ... وقد أخضعوا لسيطرتهم غزالي الحرير

الذين حل بهم الفقر في مجموعهم . وقد حرم على هؤلاء الاخيرين بيع الحرير المشغول إلى تجار الجوخ مباشرة ؛ وكانوا مرغمين على بيعه إلى تجار الحرير الخـام الذين كان عليهم أيضاً أن يشتروا منهم المواد الأولية بكمية محدودة (ليس أكثر مما يستطيع كل فرد منهم غزله في مشغله) . ولم يكن في وسع التجار أن يستولوا مباشرة على المغزل ، على الأقل نظرياً؛بيد انهم كانوا يستطيعون استئجار شغيلة لفعل ذلك [١١٧]» .

وقد شهدت امبراطورية الاسلام تطوراً لا يقل عن ذلك أهمية في الصناعة المنزلية وفي المعامل . ويقال ان أكثر من ١٠٠٠ شغيل قـد تمركزوا في مناجم الزئبق في اسبانيا الاسلامية.وفي مدينة نسج الجوخ المشهورة، تنيس، كانت الصناعة المنزلية تعمل بصورة مثلى منذ عام ٨١٥م . وكان تجار الجوخ يوصون فيها رجالاً ونساء مقابل أجر لا يتعدى نصف درهم في اليوم [١١٨].وقد عرفت الصين أيضاً معامل منجمية وتعدينية كبيرة استخدمت اليد العاملة المسترقة ، قبل العصر الميلادي ببضعة قرون . وقد ظهر فيها مقاولون أغنياء ، ولا سيما في صناعة تعدين الحديد والنحاس واستثمار الزئبـق والزنجفر [١١٩] . وفيما بعد عرفت معامل الخزف الصيني والصناعة النسيجية المنزلية تطوراً كبيراً ولا سيما بدءاً من عهد سلالة مينغ [١٢٠] . وكذلك كانت الحال في الهند طوال ألف حول . ومع ذلك فإن تعايش هذه الاشكال من المشاريع الحديثة مع تراكم كبير للرأسمال النقدي لم يسمح بتطور الرأسمالية الصناعية .

ان الانتاج البضاعي الصغير هو من الاساس انتاج للبضائع. لكنه في غالب الاحيان انتاج البضائع وسط انتاج للقيم الاستعمالية . وما دامت الغالبية الساحقة من السكان لا تساهم،أو تساهم قليلاً للغاية ، في انتاج البضائع هذا، فإن هذا الانتاج يظل بالضرورة محدوداً . وتحتفظ التجارة الكبيرة في جوهرها بطابع التجارة الكمالية. وإزاء الحدود الضيقة لهذه السوق ، يجد الرأسمال منافذ أربح من التوظيف الانتاجي . وهذا مـا يفسر بالاصل أن المعامل والصناعات المنزلية في بيزنطة والاسلام والصين والهند تقتصر بصورة شبه تامة على القطاعات الكمالية ، إذا لم تكن تعمل لتلبية طلبات الدولة .

ان دخول الاقتصاد النقدي في الاقتصاد الفلاحي على إثر تحول النتاج الزراعي الفائض من ريع عيني (أو سخرة) إلى ريع مالي هو الذي يفسح المجال أمام توسع مرموق لإنتاج البضائع ، في اوروبا الغربية ، ويخلق بالتالي شرط تفتح الرأسمالية الصناعية . والحال انه ما أمكن ، في أي مكان من العـالم باستثناء أوروبا الغربية ، للنتاج الزراعي الفائض أن يأخذ بصورة مستديمة شكل ريع مالي . فالضريبة العينية

كانت سائدة في الامبراطورية الرومانية وفي بيزنطة (١٢١) . وفي امبراطورية الاسلام كانت الضريبة العقارية تدفع عيناً جزئياً ومالاً جزئياً في عهد العباسيين ، لكن بعد ذلك بحقبة قصيرة عاد الريع العيني فهيمن من جديد وبقي على هذه الحال في العهد التركي (١٢٢) . وفي الهند كان الريع العقاري يدفع عيناً على وجه الاجمال ، إلا أبان فترة وجيزة من الازدهار في ظل المغول في القرن السابع عشر . وفي الصين ، بعد أن عمم الريع– الضريبة المالي لفترة من الزمن في عهد سلالة مينغ في أواخر القرن الخامس عشر، عاد إلى شكله كريع عيني منذ سقوط تلك السلالة ، ولم يصبح ضريبة – ريع مالية بصورة نهائية إلا حوالي القرنين السابع عشر والثامن عشر في الصين الجنوبية (١٢٣) .

ان استعمال الآلات، الذي يسمح هو وحده للمعمل الكبير بتحطيم مزاحمة الصناعة المنزلية والحرفية ، هو نتيجة لتطبيق العلوم الطبيعية على الانتاج . أنه يتطلب اندماج العلم والانتاج الذي يستلزم بدوره السعي المستمر وراء الاقتصاد في العمل البشري . والحال أن هيمنة العمل المسترق ووجوده كتلة ضخمة من الفقراء غير المنتجين في الامبراطورية الرومانية حالا دون كل بحث في هذا السبيل * ومعروف لدينا التعليق ذو الدلالة الذي أدلى به الأمبراطور فيسباسيان عندما رفض استخدام رافعة آلية : « علي أن أطعم فقرائي (١٢٤) » .

أما الاسلام والهند والصين واليابان فقد كانت حضارات زراعية في جوهرها ، وكان الري فيها يسمح بتطور زراعة شديدة الكثافة ضمنت بدورها زيادة كبيرة في السكان . وكانت مزاحمة اليد العاملة البشرية البخسة الثمن للغاية تحطم آلاف السنين كل محاولة لإدخال الآلات في الصناعة الحرفية . وفي الوقت نفسه كان الاستخدام

---

* ينبغي أن نضيف ذكر الازدراء العام للعمل اليدوي ، وهو ازدراء ولدته العبودية وصاغه كسينوفون بصورة مذهلة (في كتابه : « الاقتصاد ») : « ان الحرف التي يسميها البشر مبتذلة هي على وجه العموم محتقرة ومزدراة من الدول ، وعن حق . فهي تهدم الاجسام كلياً ، سواء أأجسام الشغيلة أم أجسام المديرين ... وعندما تصبح أجسام الرجال عصبية ، تصبح النفوس مريضة . وهذه الحرف المبتذلة تستلزم انعدام أوقات الفراغ انعداماً شاملا وتمنع البشر من أن يعيشوا حياة اجتماعية ومدنية » .

ان الملاحظة الأخيرة هي بالأصل بالغة السداد .

الانتاجي للطاقة المائية لأغراض غير زراعية،وهو أساس التقدم الوئيد لاستعمال الآلات في أوروبا بين القرن الثالث عشر والثامن عشر ، كان محدوداً للغاية في تلك الحضارات الزراعية ، لأنه كان يدخل في نزاع مع حاجات ري الأرض * .

ان تراكم الرأسمال النقدي ، الرأسمال المرابي والبضاعي والتجاري ، قـــد تم في أوروبا الغربية بين القرن العاشر والقرن الثامن عشر على إيدي طبقة برجوازية كانت تتحرر تدريجياً من وصاية الطبقات الاقطاعية والدولة ، وأخضعت في النهـاية الدولة نفسها لسيطرتها وجعلت منها أداة للتعجيل بتراكم الرأسمال لصالحها . أن تكونها كطبقة ، مع وعي دقيق لمصالحها ، قد تحقق في البلدان الحرة في العصر الوسيط حيث تدربت البرجوازية على النضال السياسي . وتكوين الدول المركزية الحديثة بـــدءاً من القرن الخامس عشر لا ينجم عن انسحاق انما عن ارتفاع جديد للبرجوازية المدينية التي حطمت الغل الضيق لسياسة البلدة لتواجه بوصفها طبقة ثالثة الطبقات السائدة القديمة على نطاق الأمة (إن اسبانيا وروسيا ، وجزئياً نمسا آل هابسبورغ ، هي في هذا الصدد استثناءات مثيرة للاهتمام ، وهذا شيء له دلالته بالنسبة إلى تاريخ الرأسمالية اللاحق في هذه البلدان) .

وفي الحضارات ما قبل الرأسمالية الأخرى، بقي الرأسمال بالمقابل خاضعاً باستمرار لتعسف الدولة المستبدة والكلية الجبروت . ففي روما تمكنت الطبقة النبيلة العقارية ، بفضل غنائم حروب النهب ، من إخضاع الرأسمال الحر في العالم القديم كلياً لسيطرتها في النهاية [١٢٦]. وفي الهند القديمة جعلت احتكارات الدولة من الملك نفسه الصراف وصاحب المعامل وتاجر الجملة الرئيسي . ويلاحظ رستو فتزيف بالأصل ان ديوان الضرائب الامبراطوري كان في حينه المرابي الرئيسي في روما [١٢٧] . وهيمنة معامل

* « ان هذه المنشآت (طواحين الماء والطحن الآلي) التي هي مصدر مداخيل ثرة جداً بالنسبة الى الاسر العلمانيـــة الكبيرة والأديرة الهامة ، تتضاعف في عصر التانغ (أي قبل الغرب بأربعة أو خمسة قرون !) ، في زمن تطورت فيه أيضاً الملكية العقارية الكبيرة . وكان على الادارة الامبراطورية أن تناضل ضد إساءة الاستعمال الجديدة هذه ، لأن الدواليب المدرعة تعرقل التيار وتضيع جزءاً من ماء الري . وعلاوة على ذلك تسبب ترسبات وحلية في الاقنية . وهكذا صـــدر تشريع خاص يحدد استعمال الطواحين ببعض فترات السنة» . ويذكر المؤلف مراسيم ونصوصاً من القرن الثامن عشر متعلقة بتحديد وهدم الطواحين (١٢٥) .

الدولة في بيزنطة ، حيث جمع بيت المال الامبراطوري في خزائنه القسم الأعظم من الرأسمال المتوفر ، معروفة لدينا ، شأنها في ذلك شأن الضرائب الباهظة التي كانت تسحق بلا رحمة الانتاج الحرفي والصناعي في ظل الامبراطورية الاسلامية (١٢٨) . وفي الصين ، وفي عهد كل سلالة على التوالي ، كانت الدولة تجهد لاحتكار قطاعات صناعية كاملة (١٢٩) .

ان البرجوازية الوليدة ، في جميع هذه المجتمعات ، تعرف حياة دورية غريبة التقلب . فكل تراكم جديد أسطوري للأرباح تتبعه مصادرات واضطهادات فظة . ويلاحظ برنار لويس أنه حتى المدن الاسلامية في العصر الوسيط لا تعرف سوى وجود عابر ، مع ازدهار لا تتجاوز مدته القرن الواحد، يتبعه انحطاط طويل لا يرحم (١٣٠). فالخوف من مصادرة الرساميل يتسلط على ملاك الثروات المنقولة في جميع تلك المجتمعات . وهو يدفع بالبرجوازيين إلى إخفاء أرباحهم ، وإلى توظيفها في عشرة مشاريع صغيرة بدلاً من مشروع واحد كبير ، وإلى تفضيل اكتناز الذهب والاحجار الكريمة على المشروعات العامة ، وشراء الثروات غير المنقولة على تراكم الرساميل . وهذه البرجوازية ، بدلاً من أن تتمركز ، تتشتت كما تشتت رساميلها . وبدلاً من أن تتقدم نحو الاستقلال والسيادة ، تقبع في الخوف والعبودية (١٣١) . يقول اتيين بالاز: « لم تتوصل الطبقة التجارية الصينية قط إلى استقلال ذاتي ... وامتيازات كبار التجار لم ينتزعوها قط بنضال رفيع ، انما كانت تمنح لهم بتقتير من الدولة . وطريقة التعبير عن هذه المطالبات تظل بالنسبة إلى التاجر وسائر العامة الوضيعين العريضة ، الطلب الخجول الموجه بتذلل إلى السلطات (١٣٢) * » .

وانما في اليابان وحدها ، حيث اجتاح التجار – القراصنة منذ القرن الرابع عشر بحر الصين والفيليبين وكدسوا رأسمالاً مرموقاً في الوقت الذي كانت فيه سلطة الدولة تنحل، سمح التفوق البرجوازي التجاري والمصرفي على طبقة النبلاء، ثم تطورُ الرأسمال المعملي ، بأن يتكرر بدءاً من القرن الثامن عشر ، وبتأخر زمني قدره قرنان ، تطور

---

* يقول بالاز ان ماكس ويبر قد « تنبأ على نحو عبقري » بفكرة ان المدن في الصين ، بخلاف أوروبا القروسطية ، كانت خاضعة لرقابة « الموظفين العامين » الضيقة ، في حين كانت القرى تتمتع باستقلال ذاتي اداري واسع . ويبدو ان المؤلف يجهل ان ماركس قد عبر عن الرأي نفسه قبل ثلاثة أرباع قرن ، وأنه وضح بدقة أيضاً الفرق بين المدن الغربية والمدن الشرقية (١٣٣) .

الرأسمالية في أوروبا الغربية ، وبصورة مستقلة عنها * .

ان هيمنة الدولة المطلقة في الحضارات ما قبل الرأسمالية وغير الأوروبية ، ليست في حد ذاتها بنت الصدفة . انها تنجم عن شروط الزراعة بواسطة الري ، التي تستلزم إدارة ومركزة صارمتين للنتاج الاجتماعي الفائض . والمفارقة تكمن في أن الدرجة العالية لخصوبة التربة ، والازدياد الكبير في سكانها ، قد حكما على هذه الحضارات بالتوقف في منتصف طريق تطورها . ففي أوروبا القروسطية ما كانت الزراعة الأكثر بدائية بكثير تستطيع أن تتحمل وطأة كثافة سكان شبيهة بكثافة سكان الصين أو وادي النيل في العصور الزاهرة . لكن لهذا السبب على وجه التحديد كانت هذه الزراعة تفلت من رقابة دولة ممركزة ** .

في المدن القروسطية، كانت البرجوازية ذات حظوة بالنسبة إلى سلطة مركزية ضعيفة كان عليها أن تعتمد على تلك البرجوازية لتوطد من جديد صلاحيات ضاعت منها في فجر الاقطاعية . وفي البدء كان تقدم هذه البرجوازية وئيداً ومتقطعاً . وقد انتهت الحال بالكثيرين من الماليين الغربيين، شأن زملائهم المسلمين أو الصينيين أو الهندوسيين، إلى فقدان ثرواتهم المصادرة من قبل الملوك الذين كانوا قد تلقوا في البداية مساعدة أولئك الماليين . لكن منذ القرن السادس عشر ، أصبح هذا التقطع-الاستثناء لا القاعدة . وتوطد نهائياً تفوق الثروة المنقولة على الثروة غير المنقولة ، وتوطد معه خضوع الدولة لسلاسل الدَّين العام الذهبية . وأصبح الطريق حراً أمام تراكم الرأسمال دونما عراقيل سياسية . وأضحى في مقدور الرأسمالية الحديثة ان تولد .

---

* ومع ذلك ، وحتى في اليابان ، صودرت جميع املاك التاجر يودويا تاتسوغورو ، الذي جمع ثروة ضخمة في عهد كوامبور (١٦٦١ - ١٦٧٢) ، « لأنه كان يعيش حياة بذخ عظيم (١٣٤) » .

** من المفيد ان نلاحظ ان الوفرة النسبية للأراضي في افريقيا السوداء، التي سمحت بتوسع لامتناهٍ للزراعة البدائية، وقفت سداً في وجه تفتح حضارة سوداء، إلا في أودية السينغال والنيجر والزامبيز(١٣٥). وعلى هذا سيبدو أن علاقات « الأراضي - الماء - السكان » قد سمحت بتركيب زراعي أمثل في الحضارات الآسيوية القديمة ، وبتركيب اقتصادي أمثل في اوروبا الغربية بدءاً من القرن السادس عشر . وفي هذا المجال أيضاً يوجد توازٍ يلفت النظر بين الشروط الخاصة التي تطورت فيها الزراعة في اليابان وفي اوروبا الغربية (المتعارضة مع شروط القارة الآسيوية) (١٣٦) .

ان هذه الخصائص للتطور الاقتصادي في أوروبا الغربية (وإلى حد ما في اليابان) لا تعني أن تفتح الثورة الصناعية لم يكن ممكناً إلا في هذه المناطق ؛ انما هي تفسر فقط الأسباب التي جعلت نمط الانتاج الرأسمالي يظهر أولاً في أوروبا . وفيما بعد كان التدخل العنيف لأوروبا في اقتصاد سائر أجزاء العالم هو الذي قضى فيها على العناصر التي كان من الممكن أن تحقق تطوراً اقتصادياً أسرع ، ومنع أو أخـّر نموها . إن المقارنة بين اليابان من جهة وبين الهند والصين من الجهة الثانية تبين الدور الحاسم الذي لعبه في القرن التاسع عشر الاحتفاظ باستقلال سياسي حقيقي أو خسرانه للتعجيل بالثورة الصناعية أو تأخيرها* .

الرأسمال ونمط الانتاج الرأسمالي

يمكن للرأسمال أن يظهر ما أن يوجد حد أدنى من تداول البضائع وتداول المال . إنه يولد ويتطور في إطار نمط إنتاج ما قبل رأسمالي (المشاعة القروية ، الانتاج البضاعي الصغير) . ومهما تكن المفاعيل المحلـّلة التي يمارسها على مثل هـذا المجتمع ، فإنها تظل محدودة بعامل كونه لا يقلب النمط الأساسي للانتاج ، وبخاصة في الريف . إن الفلاح ما قبل الرأسمالي ، الغارق في الديون والمضيق عليه من قبل الدائنين أو مصلحة الضرائب ، يجد دوماً في تضامن سائر القرويين دعماً يضمن له على الأقل أوداً يومياً زهيداً :

« إن الايفوغاوس [سكان الفيليبين] هم جزئياً رأسماليون . وثروتهم هي مزارع الأرز . وهذه المزارع تتطلب لإعدادها إنفاقاً كبيراً من العمل ، وهي محدودة المساحة وتعود ملكيتها لطبقة من رجال أغنياء .. وبفضل نظام الربا ، يصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً . بيد أن الفقراء ليسوا معدمين كلياً . فبساتين البطاطا الصينية ليست بالتعريف « ثروة » ولا يمكن أن تصبح ملكية دائمة (لأسرة) . وكل فرد يستطيع أن يزرع فيها ما شاء من البطاطا الصينية ، ويمكنه بالتالي أن يجد شيئاً من القوت ...(١٣٧) » .

إن تطور نمط الانتاج الرأسمالي ينطوي على عموم إنتاج البضائع ، لأول مرة في تاريخ الانسانية . وهذا الانتاج لا يعود وقفاً على المنتجات الكمالية ، وفوائض الأغذية

---

* أنظر في الفصل الثالث عشر أمثلة عديدة من التقهقر الاقتصادي الذي سببته الامبريالية .

أو سلع الاستهلاك الشائع ، والمعادن ، والملح ، وغيرها من المنتجات اللازمة لاستمرار وتوسع النتاج الاجتماعي الفائض . بل ان كل مظهر من الحياة الاقتصادية وكل ما ينتَج، هو من الآن فصاعداً بضاعة : الأغذية كافة ، السلع الاستهلاكية كافة ، المواد الأولية كافة ، وسائل الانتاج كافة ، وكذلك قوة العمل عينها . وبالنظر إلى أن كل منفذ بات مسدوداً فإن جمهور اللامالكين الذين ما عادوا يتحكمون في أدوات عملهم ، يصبح مرغماً على بيع قوة عمله للوصول إلى أسباب المعاش . ويصبح كل تنظيم المجتمع مبنياً بصورة تكفل لملاك الرأسمال تموناً منتظماً وثابتاً باليد العاملة المأجورة ، حتى يمكنهم استخدام هذا الرأسمال استخداماً إنتاجياً غير متقطع .

إن الرأسمال الصناعي ، في مجرى سيرورة تكونه ، قد توصل بالطرائق الموصوفة آنفاً إلى تكوين البروليتاريا الحديثة بالتوازي معه . لكن عندما امتد نمط الانتاج الرأسمالي إلى العالم ، عرف حاجتــه إلى اليد العاملة المأجورة حتى قبل أن تنحل المجتمعات البدائية التي اصطدم بها انحلالاً كافياً كيما تتكون هذه البروليتاريا بصورة طبيعية . ان تدخل الدولة والقانون والدين والأخــلاق ، بله تدخل القوة الصرفة ، سمح بتجنيد عبيد المولوخ* الجديد التعساء . إن مستعمري افريقيا السوداء واوقيانوسيا كرروا في أواخر القرن التاسع عشر الطرائق التي جمع بواسطتها أسلافهم النخاسون يداً عاملة مسترقة . لكن لم تكن هناك من حاجة هذه المرة لإرسالها إلى ما وراء المحيطات في مزارع العالم الجديد . فهذه اليد العاملة قد استخدمت محلياً ، في مشاريع رأسمالية زراعية أو منجمية أو صناعية ، لإنتاج فائض القيمة الذي لا حياة بدونه للرأسمال ** .

إن التأثير المحلّل للاقتصاد النقدي على المجتمعات البدائية قد أوجد مناخاً ملائماً في جميع الحضارات للتراكم البدائي للرأسمال المرابي والرأسمال البضاعي . لكنه لا يؤمن في حد ذاته تطور نمط الانتاج الرأسمالي ، تطور الرأسمال الصناعي .

وبالمقابل فإن التأثير المحلّل للاقتصاد النقدي على المجتمعات البدائية التي سبق لها ان اصطدمت بنمط الانتـــاج الرأسمالي يصبح القوة الرئيسية لتجنيد بروليتاريا من

---

* إله العمونيين ، كان يضحى له بالأطفال حرقاً ، وكان يصور بصورة إنسان له وجه ثور . (المترجم)

** أنظر الفصل التاسع ، فقرة : « الملكية العقارية ونمط الانتاج الرأسمالي » .

الأهلين في المستعمرات . ان إدخال ضريبة رأسية - ضريبة فردية مالية - إلى مناطق بدائية ما تزال تعيش في شروط اقتصاد طبيعي ، قد اقتلع في افريقيا وغيرها ملايين السكان الأصليين وسلخهم عن مراكزهم المألوفة وأرغمهم على بيع قوة عملهم - المورد الوحيد الذي يملكونه - للحصول على المال . وعندما لا يكون هناك من داعٍ يفرض بيع قوة العمل للحصول على أسباب العيش ، لجأت الدولة الرأسمالية إلى هذا الشكل الحديث من الإكراه لتزود البرجوازيات التي تتكون في المستعمرات بالبروليتاريين . ذلك ان الرأسمالية والبرجوازية لا يمكن تصورهما بدون بروليتاريا . فالحرية ، في نظر ألكسندر هاملتون ، هي حرية إقتناء الثروات [١٣٨] . لكن هذه الحرية لا يمكن أن تتوكد بالنسبة إلى جزء ضئيل من المجتمع إلا بشرط انتفائها بالنسبة إلى الجزء الآخر الذي يشكل الغالبية مع ذلك .

الفصل الخامس

تناقضات الرأسمالية

الرأسمال الظامىء الى فائض القيمة

كان مالك العبيد يوزع عليهم القوت ويتملك بالمقابل كل نتاج عملهم. وكان المولى الاقطاعي يتملك منتجات العمل المجاني الذي كان أقنانه مرغمين على تقديمه في شكل سخرة. والرأسمالي يشتري قوة عمل العامل مقابل أجر أدنى من القيمة الجديدة التي ينتجها هذا العامل. وتحت هذه الأشكال المختلفة، تتملك الطبقات المالكة دوماً النتاج الاجتماعي الفائض، نتاج عمل المنتجين الفائض.

إن العقد المبرم عام ١٦٣٤ في ليبيج بين انطوان دى جللي، المعلم ـ الحائك، ونيقولا كورنيليس، يؤكد بدون أي مراعاة أن هذا الأخير سيكسب « نصف ما سيشتغله، والنصف الآخر يذهب لصالح المعلم* ».

إن العامل الأجير يخلق قيمة جديدة كلما استخدم قوة عمله لإنتاج بضائع في مصنع رب عمله. وبعد مدة معينة يكون قد أنتج قيمة جديدة تعادل بالضبط ما يقبضه من أجر. وإذا ما توقف عن العمل في تلك اللحظة، لا يكون قد أنتج أي فائض

* لم يتقاعس أنصار العبودية عن التنويه بالتشابه بين هذا الاستلاب اليومي، الأسبوعي، الشهري، لقوة العمل، وبين الاستلاب مدى الحياة الذي تمثله العبودية. كتب القبطان الهولاندي اليزا جوانس عام ١٧٤٢: « لا يتنافى مع جوهر العدالة والعقل أن يتخلى إنسان لآخر، ولو لمدى الحياة، عن العمل الذي يؤديه العامل يومياً لرب عمله، لسيده، بشرط ألا تمس حقوق الانسان غير القابلة للتصرف فيها (!) (١) ».

قيمة . لكن رب العمل لا يتصور الأمر على هذا النحو . إنه لا يريد أن يصنع إحساناً ؛ إنما يريد تحقيق أرباح . انه لا يشتري قوة العمل ليكفل لهـا معاشها ؛ إنما يشتريها كما يشتري أي بضاعة أخرى، ليحقق قيمتها الاستعمالية[٢]. والقيمة الاستعمالية لقوة العمل ، من وجهة نظر الرأسمالي ، هي على وجه التحديد قدرتها على خلق فائض قيمة وتقديم عمل فائض ، علاوة على العمل الضروري لإنتـاج معادل أجرها . وعلى العامل ، كيما يستأجره رب عمل، أن يعمل مدة أطول مما يتطلبه إنتاج هذا المعادل . وهو بذلك سيخلق قيمة جديدة ، لن يقبض مقابلها دانقاً واحداً . انه يخلق فائض القيمة الذي هو الفرق بين القيمة التي تخلقها قوة العمل وقيمة قوة العمل بالذات .

إن هدف الرأسمالي هو تراكم الرأسمال ، تحويل فائض القيمة إلى رأسمال . وطبيعة تداول المال بالذات تنطوي على هذا الهدف . والرأسمال الصناعي ينشد هـذا التراكم بصورة أشد ظمأ أيضاً مما يفعل الرأسمال المرابي أو البضاعي . انه ينتج من أجل سوق حرة ومغفلة ، تسيطر عليها قوانين المزاحمة . ففي هذه السوق ليس هو وحده الذي يقدم منتجات لزبائن محتملين . إن كل صناعي يسعى ، في ظل المزاحمة ، إلى احتكار أوسع قسم ممكن من السوق . لكن عليه ، كيما ينجح ، أن يخفض الأسعار . وليس هناك سوى وسيلة واحدة لتخفيض سعر المبيع من غير أن يتعرض الربح للخطر : تخفيض سعر الكلفة ، قيمة البضائع، اختصار زمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها ، إنتاج المزيد من البضائع في نفس المدة الزمنية .

يقول التقرير السنوي لمصنع اسمنت الماني في القرن التاسع العاشر بكل تباهٍ : « في العام الماضي لا غير ، سمح توسيع المشروع الذي لم يدم سوى بضعة شهور ، بالإبقاء على أرباح صفقاتنا من الاسمنت في مستواها المنتظر ، بالرغم من أن المزاحمة أدت إلى انخفاض أسعار الاسمنت بصورة هامة . ان هذه التجربة تعززنا في قرارنا بالتعويض عن هبوط الأسعار المتزايد الذي نتوقعه بزيادة كتلة منتجاتنا » .

ولزيادة الانتاج على هـذا النحو ، ينبغي تطوير الأجهزة ، وعقلنة عمليـة الانتاج وتحسين تقسيم العمل داخل المؤسسة . وهذا كله يقتضي زيادة الرأسمال . لكن زيادة الرأسمال لا يمكن أن تتأتى في التحليل الأخير إلا من زيادة فائض القيمة المرسمل . وهكذا يصبح نمط الانتاج الرأسمالي ، تحت سوط المزاحمة ، أول نمط للانتاج في تاريخ الانسانية يكمن هدفه الأساسي في **زيادة الانتاج اللامحدودة** ، والتراكم المستمر للرأسمال ، عن طريق رسملة فائض القيمة المنتج أثناء الانتاج بالذات .

ان تعطش الرأسمالي إلى فائض القيمة ليس تعطش الطبقات المالكة القديمة إلى القيم الاستعمالية والكمالية ؛ إن جزءاً محدوداً من فائض القيمة هو وحده الذي يستهلك بصورة غير منتجة لتأمين عيش الرأسمالي . ان ذلك العطش إنما هو تعطش إلى فائض القيمة بهدف رسملته ، تعطش إلى ركم الرأسمال :

« كل هـذا النظام من الشهوات والقيم ، مع تأليهه لحيـاة تقوم كل ماهيتها على الاحتكار في سبيل التكديس، وعلى التكديس في سبيل تشديد قبضة الاحتكار(٣)» .

ليس في هذا التعطش شيء من اللاعقلانية أو الصوفية . إن الطبقات المالكة القديمة التي كانت تستأثر بالنتاج الاجتماعي الفائض في شكل قيم استعمالية بالدرجة الأولى ، كانت مطمئنة إلى هذا التملك ما دام قائماً الصرح الاجتماعي الذي كان أساسه ذلك الشكل الخاص من الاستغلال . وما كان يمكن أن تتأثر إلا بآفات طبيعية أو بحروب أو بثورات اجتماعية ، وهي كوارث كانت تحاول اتقاءها بتكوين ذخائر ضخمـة . ان الشكل الغالب الذي يظهر فيه الرأسمال لأول مرة في التاريخ — الرأسمال المرابي والبضاعي — يتميز بنفس السعي وراء **الاستقرار والأمن** . ومما له دلالته إن شراء الريوع من قبل برجوازيي القرون الوسطى كانت توضع له شروط بحيث يضمن مداخيل ثابتة ، مهما تكن تقلبات النقد أو الأسعار(٤) . ان النمط الكلاسيكي للبورجوازي في عصر التراكم البدائي للرأسمال النقدي ، أي البخيل ، يتسلط عليـه نفس الظمأ إلى الأمان . وهو لا يخاف على **مردود** رأسماله بل على **وجوده** .

وليس كذلك شأن الرأسمالي بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي المقـــاول الرأسمالي . فالمجازفة واللايقين يشكلان الطابع الغالب لمشاريعه ، بالنظر إلى أنـه يقوم باشغاله لأجل سوق مغفلة ، مجهولة ، غير محددة . فاليوم ربحت هـذه الصفقة ؛ وغـداً قد يخفق مشروع ثاني . وليست واقعة المزاحمة فحسب ، بل أيضاً واقعة **الانتاج الحر من كل قيد اجتماعي عام*** ، هي التي تطبع المشروع الرأسمالي بطابع اللايقين هذا .

---

* مثل هذا القيد كان موجوداً بالنسبة إلى كل الصناعة الحرفية ما قبل الرأسمالية ، وحتى بالنسبة إلى بدايات « العمل بالتوصية » في العديد من البلدان . ففي كارنثيا وسوريا ، في منتصف القرن الخامس عشر ، « حدد الدوق فريدريك الثالث من جديد الطريق الواجب اتباعه بالنسبة إلى الحديد ، وعين الأسعار والضرائب ، وحدّ عدد المصاهر وكمية الحديد التي يستطيع كل تاجر أن يملكها ، ونظم عقود التوصية (٥) » .

وترغم الرأسمالي على البحث عن الحد الأقصى من الربح في كل عملية خاصة، أمام الخطر الدائم الذي يهدد مجموع مشاريعه .

إن المالك العقاري والمنتج البضاعي الصغير وشاري الريوع العقارية يجدون في يقين مداخيلهم سبباً كافياً لإبقاء مشاريعهم في حدود معينة . وبالمقابل يقضي لايقين الربح الرأسمالي بضرورة توسّع مستمر للأعمال ، توسّع يتعلق بدوره بتراكم أقصى للرأسمال وتحقيق أقصى للربح . هكذا تتحدد صورة الرأسمالي ، السلف القروسطي الذي رسم له جورج اسبيناس هذه الصورة المحكمة :

« ان يحقق الحد الأقصى من الأرباح بدفعه الحد الأدنى من الأجور ؛ وأن يجعل الصناع (المنتجين) يعطون أكبر مردود ممكن بأن يدفع لهم أقل ما يمكن ، أو حتى بأن يسرقهم بأكثر ما يمكنه أيضاً ؛ أن يجذب إليه، أن يسحب ، أن يمتص بتعبير ما كل ما يستطيع أخذه من المال الذي كان ينبغي أن يعود شرعاً لأرباب العمل الصغار (المنتجين) بفضل العمل الذي يستطيع هو وحده أن يؤمنه لهم والذي ينفذونه لحسابه وحده أيضاً : هذا هو بكل وضوح الهدف الدائم لجهود المقاول « الرأسمالي » الذي يحقق أكبر ربح على حساب أكبر خسارة للنـــاس الذين يستخدمهم : لكأنه عنكبوت في نقطـة المركز من شبكته . ان جميع الوسائل صالحـة وجميع الظروف ملائمة له لممارسة هذا النظام « الناضح » ؛ وهو يعرف كيف يستفيد من كل شيء : فهو يتحايل على المادة الأولية وينقض الصفقات ويسرق من الأجور ؛ والأعمال إنما هي مال الآخرين[٦] » .

تمديد يوم العمل

التعطش إلى فائض القيمة هو التعطش إلى العمل الفائض ، إلى العمل غير المدفوع ، الذي يزيد على العمل الذي ينتج القيمة المقابلة لموارد الرزق . وللحصول على المزيد من العمل الفائض ، يستطيع الرأسماليون أولاً أن يمددوا يوم العمل إلى الحد الأقصى ، بدون أن يزيدوا الأجرة اليومية . فإذا ما افترضنا بأن العامل ينتج في ٥ ساعات معادل أجرته ، فإن تحديد يوم العمل من ١٠ إلى ١٢ ساعة من غير زيادة الأجر سيزيد العمل الفائض من ٥ إلى ٧ ساعات يومياً ، أي بمعدل ٤٠ ٪ . وهذا الشكل من زيادة فائض القيمة يسمى **زيادة فائض القيمة المطلق .**

في كل مجتمع يبقى فيه تملك القيم الاستعمالية الهـــدف الأساسي للانتاج ، سواء

بالنسبة إلى المنتجين أم بالنسبـــة إلى المستثمرين ، تبدو الزيادة المستمرة ليوم العمل مشروعاً عبثياً . فضيق الحاجات والأسواق يفرض حداً لا يقل ضيقاً للانتاج . وطالما كانت العبودية القديمة عبودية بطريركية ، في أملاك تكفي نفسها بنفسها ، كان وضع العبيد محتملاً للغاية ، ولا يختلف في النهاية إلا قليلاً عن وضع الأقارب الفقراء للأسرة صاحبة الملك . ومعاملة العبيد الوحشية لم تعم وتنتشر إلا عندمـــا أصبحت العبودية القديمة أساس إنتاج من أجل السوق(٧) .

في العصر الوسيط كان التشريع البلدي يحدد بشكل صارم وقت عمل الحرفيين . فنحن نجد فيه على العموم ، وعلاوة على تحريم العمل الليلي ، وقف العمل بمناسبة أعياد دينية كثيرة (أيام القديسين) وحقبات ثابتة من كل سنة . ويقدر جورج اسبيناس عدد أيام العمل في العصر الوسيط بـ ٢٤٠ يوماً في السنة ، انطلاقاً من دراسته الحقوق المدينية في بلدة غين الصغيرة في الآرتوا(٨) . وفي المناجم الباڤارية ، في القرن السادس عشر ، كانت أيام الأعياد والعطل تتراوح بين ٩٩ و ١٩٠ يوماً في السنة(٩) . ويتوصل هيو إلى الاستنتاج بأن المعدل الوسطي لأسبوع العمـــل في المناجم كان ٣٦ ساعة في القرن الخامس عشر ، بالنظر إلى كثرة أيام الأعياد والعطل(١٠) .

لكن عندما ظهرت إلى الوجود المؤسسة الرأسمالية ، ارتسم مجهود متواصل لتمديد يوم العمل . فمنذ القرن الرابع عشر ظهر تشريع يهدف إلى تحظير أيام العمل البالغة القصر في بريطانيا العظمى . والأدب البريطاني بين القرنين السابع عشر والثامن عشر مليء بالشكاوى من « فراغ » العمال الذين « إذا مـــا كسبوا في ٤ أيام ما يقتاتون به لمدة أسبوع ، امتنعوا عن الذهاب إلى العمل في الأيام الثلاثة المتبقية » . وقـــد ساهم جميع المفكرين البرجوازيين في هذه الحمـــلة : الهولاندي جان دي ويت ، صديق سبينوزا ؛ وليم بيتي ، أب الاقتصاد السياسي الانكليزي الكلاسيكي ؛ كولبير الذي يتكلم عن « الشعب الكسول » الخ . ويسود سومبارت سبع صفحـــات باستشهادات مشابهة من ذلك العصر(١١) .

عندما يمخر نمط الانتـــاج الرأسمالي المحيطات ويدلف إلى قارات جديدة ، يبدأ بالاصطدام بنفس المقاومة الطبيعية الصادرة عن الشغيلة ضد تمديد يوم العمـــل . ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر تضج صحافـــة المستعمرين الطهريين الورعين في أميركا الشمالية ، بالشكاوى ضد « غلاء العمل ... المناقض للعقل والعدل » . وتؤكد « نيويورك ويكلي جورنال » بكل سذاجة : « الفقراء هم الذين يصنعون الأغنياء » .

وفي ١٧٦٩ تتشكى « ماريلاند غازيت » من أن « أجرة يوم واحـــد تسمح للعمال بثلاثة أيام من النهم [١٢] » .

« ان التهجمات على ترف وكبرياء وكسل الأجراء الانكليز في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، هي في الواقع شبه مماثلة تمامـــاً للتهجمات التي توجه اليوم إلى سود افريقيا [١٣] » .

ويشير الفريد بونيه إلى دهشة المراقبين الغربيين من رؤيتهم عرباً بائسين يؤثرون أن يكسبوا جنيهاً واحداً في العـام كرعاة ، على أن يكسبوا ٦ جنيهات شهرياً كبروليتاريين في المصانع [١٤] . وتلاحظ اودري . ي . ريتشاردز النفور نفسه لدى سود روديسيا :

« يطلب من رجال اعتادوا على العمل من ٣ إلى ٤ ساعـات في اليوم في مفرداتهم القبلية ، أن يقدموا من ٨ إلى ١٠ ساعات تحت رقابة البيض ، في مزارع كبيرة أو مشاريع صناعية كبيرة [١٥] » .

بيد انه كان يكفي مع ذلك الاستفادة من الكتلة الضخمة من اليد العاملة المسلوخة عن جذورها والعاطلة عن العمل التي أنتجتها الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية منالقرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ، لممارسة ضغط على الأجور يجعل هذه الأخيرة تتدهور إلى ما دون الحد الأدنى الحيوي. بهذه الصورة، كانت البرجوازية تستطيع أن تسير من نصر إلى نصر في هذا « النضال ضد كسل الشعب » .

ومنذ القرن الثامن عشر نلفى في انكلترا يومـاً عادياً للعمل يتراوح بين ١٣ و ١٤ ساعة [١٦] . ففي مغازل القطن الانكليزية ، كان أسبوع العمل من ٧٥ إلى ٨٠ ساعة عام ١٧٤٧ ، و ٧٢ ساعة عام ١٧٩٧ ، ومن ٧٤ إلى ٨٠ ساعة عام ١٨٠٤ [١٧] . ولما كانت الأجور قد تدهورت إلى حد أمسى معه كل يوم بطالة يوم جوع ، فإن نابوليون يظهر أكثر كرماً من وزيره بورتاليس عندما رفض اقتراح هذا الأخير بتحظير العمل يوم الأحد : « لما كان الشعب يأكل في كل الأيام ، فلا بد أن نسمح له (!) بأن يعمل في كل الأيام [١٨] » .

نمو انتاجية العمل وكثافته

لكن فائض القيمة المطلقة لا يمكن أن يزداد بصورة غير محدودة . فحده الطبيعي هو أولاً طاقة المقاومة الجسدية لدى الشغيلة . وللرأسمال مصلحة في أن يستثمر ، لا في

أن يدمر قوة العمل التي تمثل له المصدر الدائم للعمل الفائض الممكن . ومردود العامل يسقط بسرعة إلى الصفر ، إذا ما تجووز حداً جسدياً معيناً .

ومن جهة ثانية أدى تنظيم النقابات للمقاومة العمالية منذ منتصف القرن التاسع‌عشر إلى سن قوانين خاصة بيوم العمل باتجاه تحديد مدته القصوى وقد ثبت الحد الشرعي ليوم العمل بـ ١٢ ساعة في البدء ، ثم بـ ١٠ ، ثم بـ ٨ في القرن العشرين ، وأصبح في عدد من البلدان ٤٠ ساعة في الاسبوع ، وفي كل مرة كانت البرجوازية تنادي بالويل والثبور * .

آنذاك راح الرأسمال يتجه أكثر فأكثر نحو شكل آخر من زيادة فائض القيمة . فبدلاً من تمديد يوم العمل ، بات يسعى إلى تقليص وقت العمل الضروري لانتاج معادل الأجر العمالي . لنفترض ان ٤ ساعات من أصل يوم عمل مدته ١٠ ساعات هي ضرورية لانتاج القيمة المقابلة للأجر . فإذا ما نجح رب العمل في تخفيض هذا العمل الضروري من ٤ ساعات إلى ساعتين ، فإن العمل الفائض يزداد من ٦ إلى ٨ ساعات ، ويحصل رب العمل على نفس النتيجة التي كان سيحصل عليها فيما لو مدد يوم العمل من ١٠ إلى ١٢ ساعة . وهذا ما يسمى **زيادة فائض القيمة النسبي** .

تنبع زيادة فائض القيمة النسبي بصورة أساسية من **نمو انتاجية العمل** بفضل استخدام آلات جديدة وطرائق في العمل أكثر عقلانية وتقسيم للعمل أكثر اشتطاطاً ، وتنظيم للعمل أفضل ،إلخ** . ان الرأسمالية الصناعية قد قلبت الحياة الاقتصادية أكثر مما فعلت أنماط الانتاج الغابرة مجتمعة . والأرقام التالية تعبر بوضوح عن هبوط أسعار منتجات الاستهلاك الجاري :

في ١٧٧٩ كانت كمية محددة من الخيوط القطنية رقم ٤٠ ثمنها ١٦ شلناً .

وفي ١٧٨٤ لم يعد ثمنها أكثر من ١٠ شلن و ١١ بنساً .

وفي ١٧٩٩ لم يعد ثمنها أكثر من ٧ شلن و ٦ بنس .

---

* ينبغي أن نقرّب هذا الصراخ من صيحة الاقتصادي سينيور المشهورة : « ان إلغاء الساعة الأخيرة من العمل هو إلغاء الربح » .

** فائض القيمة هو الفرق بين نتاج قوة العمل وبين تكاليف صيانة قوة العمل هذه عينها . والرأسمال ، بتجميعه الشغيلة في مصانع ، وبإدخاله على العمل فيها تقسيماً وتعاوناً لا ينفكان يتعمقان، يزيد انتاجيتهم (انتاجهم) حتى من غير أن يمس أدوات العمل ، ويستأثر بالنتاج المزداد .

وفي ١٨١٢ لم يعد ثمنها أكثر من ٢ شلن و ٦ بنس .
وفي ١٨٣٠ لم يعد ثمنها أكثر من ١ شلن و ٢،٥ بنس [١٩] .

ولا يقل بلاغة عن ذلك الجدول التالي الذي يعود إلى حقبة لاحقة بعض الشيء من تاريخ الولايات المتحـــدة حيث حصلت منجزات تعميم استخدام الآلات بتأخر قليل بالنسبة إلى بريطانيا العظمى :

وقت العمل الضروري لصنع سلع شتى (بآلاف الدقائق)

	العمل اليدوي		عمـل الآلة	
١٠٠ زوج من الأحذية الرجالية	١٨٥٩	٨٦،٢	١٨٩٥	٩،٢
١٠٠ زوج من الأحذية النسائية	١٨٥٩	٦١،٥	١٨٩٥	٤،٨
١٠٠ دزينة من الياقات	١٨٥٥	٨١،٠	١٨٩٥	١١،٥
١٢ دزينة من القمصان	١٨٥٣	٨٦،٣	١٨٩٤	١١،٣
١٠٠ دزينة من علب الذرة	١٨٦٥	٦،٥	١٨٩٤	٢،٧
٢٥،٠٠٠ ليبرة من الصابون	١٨٣٩	٢٥،٩	١٨٩٧	١،٣
١٢ طاولة	١٨٦٠	٣٣،٨	١٨٩٤	٥،٠
٥٠ باباً	١٨٥٧	٨٣،١	١٨٩٥	٣٠،٦
١٠٠،٠٠٠ مغلف	١٨٥٥	٢٦،١	١٨٩٦	١،٩
نقل ١٠٠ طن من الفحم	١٨٥٩	٧،٢	١٨٩٦	٠،٦ [٢٠] .

ان الرأسمال، بتخفيضه قيمة مختلف السلع ذات الضرورة الأولية تخفيضاً مرموقاً ، يخفض ذلك الجزء من يوم العامل الذي ينتج فيه هذا الأخير معادل أجره . ولنضف إلى ذلك استبدال المنتجات الغالية الثمن بعض الشيء بمنتجات رخيصة فيما يتعلق بسلع استهلاك الطبقات الكادحة – ولا سيما استبدال الخبز بالبطاطا – ولنضف إلى ذلك أيضاً انحطاطاً عاماً في مستوى قوت العمال ومسكنهم وملبسهم، الشيء الذي يسهل هذا النمو لفائض القيمة النسبي .

ومن الممكن أن ينجم أيضاً نمو فائض القيمة المطلق عن **زيادة كثافة العمل** ، التي تعادل في الواقع تمديد يوم العمل . إذ أن العامل يجد نفسه مرغمـــاً على أن ينفق في ١٠ ساعات عمل نفس الجهـــد الانتاجي الذي كان يبذله سابقاً في ١٣ أو ١٤ ساعة .

ويمكن تحقيق هذه الزيادة في الكثافة بطرائق شتى : تسريع وتيرة العمل ؛ تسريع سير الآلات ؛ زيادة عدد الآلات التي يتوجب على العامل مراقبتها (على سبيل المثال عدد الأنوال التي يتوجب عليه أن يراقبها في مشاغل النسيج) ، الخ .

وإنما في أحدث مراحل التطور الرأسمالي بوجه خاص ، أي المرحلة المتميزة بـ « تنظيم عامي للعمل » (نظاما تايلور وبودو ؛ العمل على القطعة وعلى المردود ؛ التوقيت الدقيق ، الخ) ، أدت زيادة كثافة العمل إلى أكبر زيادة في فائض القيمة المطلق الذي يحصل عليه الرأسمال . ويرسم جورج فريدمان لوحة أخاذة للطريقتين اللتين تطبقهما في هذا الهدف شركتان فرنسيتان كبيرتان لصنع السيارات ، برلييه في ليون وسيتروين في باريس :

« لمَ يعتبر برلييه ، بالرغم من جمال قاعاته الفسيح ، سجناً ؟ لأنه يُطبق فيه شكل مجمل من العقلنة التايلورية ، يمسي معه وقت عمل أحد المعلمين (« الاسطى ») مقياساً مفروضاً على جمهرة العاملين . والمعلم هو الذي يحدد ، وعداد الدقائق في يده ، الانتاج « العادي » للعامل . ويبدو ، بالقرب من كل واحد ، وكأنه يحسب على نحو أمين الوقت الضروري لصنع قطعة من القطع . والواقع انه إذا ما بدت له حركات العامل أقل سرعة أو أقل صحة مما ينبغي ، فإنه يلقنه درساً وستحدد تجليته المعيار المطلوب مقابل الأجر الأساسي ... ولنضف إلى هذه المراقبة الفنية المراقبة الانضباطية التي يقوم بها حراس بالبزة الرسمية لا يتوقفون لحظة واحدة عن التجول في المصنع ، ولا يحجمون عن دفع باب المرحاض للتأكد من أن الرجال القابعين لا يدخنون ، وذلك حتى في الورشات غير المعرضة البتة لخطر الحريق .

« أما لدى سيتروين ، فإن الطرائق أكثر حذقاً . فالفرق متنافسة ، والعرفاء يختصمون على مؤازرة الجسور الدوارة والآلات الثاقبة ومساحق الهواء المضغوط والأجهزة الصغيرة . لكن الرؤساء بمآزرهم البيضاء يظهرون ، للحفاظ على وتيرة العمل ، بمظهر المستعجل ، اللجوج ، الودي . فلكأن الرجل سيؤدي لهم خدمة شخصية إذا ما وفر بعض الوقت . لكن هذا لا يمنع انهم هنا دوماً ، على ظهر رئيس الفرقة الذي هو على ظهرك . وبذلك يتم التوصل إلى سرعة خارقة في الحركات كما في الصور السريعة لبعض الأفلام [٢١] » .

أليس الرأسمال ، المتعطش على هذا النحو الشديد إلى كل دقيقة ، إلى كل حركة من حركات العامل طوال وقت العمل الذي « يخصه » ، هو أسطع برهان على أن الربح

وفائض القيمة الرأسمالي ما هما إلا فائض عمل العامل ، غير المدفوع ؟

واننا لنجد توكيداً مذهلاً لهذا التعطش إلى فائض العمل في كون شركة « جنرال موتورز » تدفع لعمالهـا في الولايات المتحدة لا على الساعة بل على كل عشر دقائق (!) من العمل المقدم فعلاً [٢٢] .

ويلخص دانييل بل على نحو جدير بالإعجاب الثورة الجذرية التي أدخلتها الرأسمالية الصناعية على مفهوم الوقت :

« كان هنـــاك نمطان من الوقت سائدين : الوقت بوصفه تبعاً للمكان ، والوقت بوصفه ديمومة . والوقت بوصفه تبعاً للمكان يتبع وتيرة حركة الأرض : فالسنة هي الاهليج المنحني حول الشمس ، واليوم هو دوران الأرض حول محورهـــا . والساعة الدقاقة هي نفسهـــا مستديرة ، وتقيس الوقت تبعاً لحركة قطعة مستقيمة تدور ٣٦٠ درجة في المكان . لكن هـــذا الوقت كما يعرف الفلاسفة والروائيون – والناس البسطاء – ساذج أيضاً. وإليكم الاشكال البسيكولوجية التي تلخص مختلف الادراكات: لحظات الملل واللحظات السريعة ، لحظات الكآبة ولحظات السعادة ، احتضار الوقت الذي لا يتوقف والوقت الذي يمضي بسرعة أكبر مما ينبغي، الوقت الذي يتذكره المرء والوقت الذي يبني عليه آمـــال المستقبل – وبإيجاز ، الوقت لا بوصفه دلالة تأريخية للمكان ، وإنما الوقت المشعور به كدلالة لتجربة .

« ان المذهب العقلاني النفعي [تورية عن الرأسمالية الصناعية] لا يعرف شيئـاً كبيراً عن الزمن بوصفه ديمومة . فالزمن والجهد غير مرتبطين ، بالنسبة إليه وبالنسبة إلى الحياة الصناعية الحديثة ، إلا بالوتيرة المنتظمـة ، المقاسة ، الشبيهة بوتيرة الساعة الدقاقة . ان المصنع الحديث هو في جوهره مكان يسود فيه النظام ، ويصدر فيه الحافز والاستجابة وإيقاعات العمل عن شعور بالوقت والمكان مفروض على نحو ميكانيكي .

« وليس غريباً في هذه الحال أن يكون في وسع ألدوس هكسلي أن يؤكد : « ان كل مكتب فعال ، كل مصنع حديث هو اليوم سجن نموذجي يعـاني فيه العامل ... من كونه واعياً لوجوده داخل آلية [٢٣] » . (التشديد من قبلنا) .

ويضرب جورج فريدمان في « العمل المفتت » مثال مصنع بريطاني خفض فيه زمن

الكثير من العمليـــات إلى أقل من دقيقة * (٢٥) . وفي مصنع فورد « ريفر روج » ، تترك السلسلة أقل من دقيقتين لمعظم الشغيلة لإنجـاز عمليتهم (٢٦) . وثمة فنيون شرعوا يشككّون في فعالية هذا « الجموح » (٢٧) .

ان صورة المصنع الحديث التي رسمها ج. فريدمان و د. بلّ توضح من جهة ثانيـة البنية الهرمية لتنظيم العمل . فمـــا دام المنتج مالكاً لوسائل انتاجه ، لا تنطرح مسألة « شرطة الورشة » . ذلك ان مصلحته الشخصية هي التي تملي عليه الحرص على أكبر اقتصاد ممكن في المواد الأولية . وعندما عمت الصناعة المنزلية أو « العمـــل بالتوصية » ، تكاثرت أيضاً شكاوى المقاولين القائلة أن المنتجين يخربون أو يبذرون أو يسرقون المواد الأولية التي توضع في عهدتهم . وهذا واحد من الأسبـاب الرئيسية التي دفعت إلى إنشاء المعامل التي يعمل فيها هؤلاء الشغيلة تحت رقابة المقاول المتواصلة.

وهذا الأخير يتحول من مجرد مالك للمـال ومن رئيس مشروع يهدف إلى استثمار هذا الرأسمـال ، إلى منظم لعملية انتاجية فنية دقيقة وفي الوقت نفسه إلى آمر على كتلة من الاجراء الذين تنبغي مراقبتهم . انه لا يعود آمراً على رؤوس أموال فحسب، بل أيضاً على رجال وآلات .

وفي سبيل القيـــام بذلك على وجه فعال ، يضطر إلى توكيد تنظيم العمل ، وإلى إدخال درجات وسيطة ، وإلى تجميع العمال في فرق يقود كلاً منهـا رئيس ، وإلى استخدام معاونين ورؤساء ورشات وفنيين ومهندسين . وهكذا ، وإلى جانب تقسيم العمل التقني الصرف داخل المؤسسة يتطور ويتكامل تقسيم للعمل اجتماعي وهرمي بين آمرين ومأمورين ** .

اليد العاملة البشرية واستخدام الآلات

إنمـا في استخدام الآلية وجد الرأسمال الصناعي مبرر وجوده والمصدر الأساسي

---

* « في دراسة الأوقات يقسم العمل إلى عناصر يعادل كل واحد منهـا ثانية أو خمس ثانية ، بينما يذهب التقسيم في دراسة الحركات إلى حـد $\frac{١}{١٠٠}$ من الثانية أو $\frac{١}{٢٠٠}$ (٢٤) » .

** اقرأ التوازي الأخاذ الذي أقامه الاستاذ ب . سارغنت فلورانس بين تسلسل الكنيسة وهرمية الرتب العسكرية وتنظيم المصانع الحديثة (٢٨) . وقد عـاد فانس باكارد فأكد هذا التوازي فيما بعد (٢٩) .

لزيادة فائض القيمة . فالرأسمالية لا تدخل آلات جديدة بهدف زيادة انتاجية العمل البشري؛ ان ذلك ما هو إلا نتيجة فرعية للأهداف التي تنشدها . ان الرأسمالي يُدخِل هذه الآلات ليخفض أسعار كلفته ، حتى يبيع بسعر أقل ويضرب مزاحميه . وليس من الممكن تخفيض أسعار الكلفة بمساعدة الآلات إلا إذا كانت أسعار الآلات بالذات **دون** أجور العمال الذين تحل الآلة محلهم . والإسم الشائع المستخدم في الانكليزية – « labour — saving machines » (آلات لتوفير العمل) – لا يدل إلا بشكل ناقص على وظيفة الآلية في نمط الانتاج الرأسمالي . فحتى تقدم مؤسسة رأسمالية على شراء آلة من الآلات ، لا بد أن تكون هذه الآلة **مقتصدة للعمل البشري ومدرة للربح في آن واحد** . وإذا كانت الآلة تكلف تماماً ما تحققه من **توفير في الأجور** ، فإنها بدون أدنى ريب لن تشترى بالرغم من أنه من الممكن ، في هذه الحالة ، أن تؤدي إلى **توفير في [وقت] العمل ، من وجهة نظر المجتمع في مجموعه** . وهذا فرق جوهري بين ديناميّة صناعة رأسمالية وبين ديناميّة صناعة مخططة ومحوّلة اشتراكياً .

لقد رأت صناعة السجاير النور في الولايات المتحدة في الستينيات من القرن التاسع عشر . وفي البداية كان كل العمل عملاً يدوياً . ولم يكن العامل المختص يستطيع أن يلف أكثر من ٣٠٠٠ سيجارة في يوم عمل مدته ١٠ ساعات . وفي عام ١٨٧٦ كانت تكاليف الأجور ٩٦،٤ سنت لكل ١٠٠٠ سيجارة من ماركة محددة . وقد قدمت آنذاك إحدى الشركات جائزة قدرها ٧٥،٠٠٠ دولار لاختراع آلة لصنع السجاير . وعرض بونساك في عام ١٨٨١ آلة عقلانية تنتج من ٢٠٠ إلى ٢٢٠ سيجارة في الدقيقة وتخفض تكاليف الأجور من ٩٦،٤ إلى ٢ سنت (!) لكل ١٠٠٠ سيجارة . وكان في وسع آلة واحدة من تلك الآلات أن تنتج كل السجاير التي كانت تصنع باليد في الولايات المتحدة في عام ١٨٧٥ [٣٠] .

ان آلة تقتصد في الأجور تطرد المنتجين خارج الانتاج . واستخدام الآلات يسبب بطالة عمالية ، ويسببها بشكل مباشر للغاية حتى أن ضحاياه سعوا في البداية إلى تدمير تلك الآلات التي كانت تقضي عليهم بالبؤس (حركة Luddites في بريطانيا العظمى ؛ وحركة مماثلة في فرنسا بين ١٨١٦ و ١٨٢٥) * . وبين ١٨٤٠ و ١٨٤٣ ، وعلى إثر

---

* إبان القرون التي سبقت الثورة الصناعية كانت السلطات العامة تصادر في غالب الأحيان آلات ←

مزاحمة صناعة الاصواف الميكانيكية ، هبط عدد المغازل الفلاندرية المنزلية من ٢٢١,٠٠٠ إلى ١٦٧,٠٠٠ (٣٢) . وفي ١٨٢٤ – ١٨٢٥ سبّب إدخال الأنوال الميكانيكية بطالة واسعة في انكلترا وهبطت الأجور بمعدل ٥٠ ٪ (٣٣) .

ولمقاومة مزاحمة الآلة الكبيرة يضطر العمال اليدويون إلى القبول بتخفيض كبير للأجور . ان الاجور الاسبوعية للحاكة اليدويين في بولتون ببريطانيا العظمى تنتقل من :

٢٥ شلناً في ١٨٠٠	إلى ٩ شلن في ١٨٢٠
ومن١٩ شلناً و ٦ بنس في ١٨١٠	إلى ٥ شلن و ٦ بنس في ١٨٣٠ (٣٤) .

إن بطالة كتلة من عمال لا يجدون من يستخدمهم بسبب مزاحمة الآلات تصبح مؤسسة دائمة من مؤسسات نمط الانتاج الرأسمالي* . إنه **الجيش الاحتياطي الصناعي** الذي يضطر الأجراء بسببه إلى القبول بأجور تعادل محض تكاليف إعادة انتاج قوة عملهم . وفي المرحلة الاولى من الرأسمالية الصناعية ، ومهما يكن البلد الذي يقوم فيه نمط الانتاج الرأسمالي ، يسبب تدمير الصناعة الكبيرة للصناعة الحرفية مشكلة بطالة باعثة على القلق . وتأتي فيما بعد ظاهرات اخرى سنصفها في الصفحات التاليات لتحدد سعة هذه البطالة وتموجاتها .

إن استخدام الآلات الصناعية لا يحول جزءاً من المنتجين الى عاطلين بائسين فحسب . بل يحط أيضاً من قيمة العمل اليدوي بوجه عام ، ويحول العديد من العمال المختصين الى عمال غير مختصين أو شبه مختصين . ففي عصر الصناعة اليدوية الحرفية او الصناعة المنزلية كان كل منتج منتجاً مختصاً من حيث المبدأ ، يتقن مهنته تمام الاتقان .

← تقضي على اليد العاملة بالبطالة . وهكذا حُظرت في بريطانيا العظمى أولاً ثم في فرنسا في القرن السابع عشر آلة لحياكة الجوارب . وفي ١٦٢٣ حظرت آلة لصنع الإبر ، وفي حوالي عام ١٦٣٥ حظر طاحون هوائي لنشر الخشب في انكلترا (٣١) .

* الى اليوم أيضاً ما يزال الاقتصاد السياسي الرسمي يدافع بسذاجة كبيرة عن الرأي نفسه . فغياب كل بطالة سيسمح للعمال في نظر هذا الاقتصاد برفع الاجور الى حد « مشتط » وسيسبب التضخم . انظر « الايكونوميست » في ٢٠ آب ١٩٥٥ ، و « صدى البورصة » في ١٥ كانون الاول ١٩٥٩ التي تذكر هذه الكلمات المنسوبة الى الرئيس السابق ترومان : « انه على العكس ، لشيء مفيد للصحة الاقتصادية ، ان يكون هناك دوماً احتياطي من اليد العاملة يبحث عن عمل » .

وكان « الخدم » غير المختصين يشكلون كتلة متموّجة ليس لهـا من أهمية عددية أو اقتصادية كبيرة . وكان اختصاص المنتجين المهني الشرط الرئيسي لنجاح كل مشروع إنتاجي .

لكن تقسيم العمل داخل المعمل ، ثم تعميم استخدام الآلات ، واخيراً تقـدم التأليل النصفي ، بسط ومكنن الى اقصى حد عمل المنتجين (٣٥) . فبات عملهم الذي ما عاد يتطلب من اختصاص تقريباً ، في متناول الجميع مذ ذاك فصاعداً . ان تدريب بضعة أشهر يسمح لكل فرد بأن يصبح اليوم شغيلاً لا بأس به في العمل المسَلْسَل . وفي مصانع فورد بالولايات المتحـدة يمكن تدريب ٧٥ الى ٨٠٪ من جهاز ورشات الانتاج في مدى أقل من اسبوعين . وفي أحد مصانع التروست « وسترن اليكتريك » تدنى عدد العمال المختصين الى ١٠٪ من اليد العاملة (٣٦) .

إن التكوين المفاجىء لجماهير كبيرة من المنتجين غير المختصين قد سبب ، في فجر الرأسمالية الصناعية ، ظهور كتلة من الشغيلة المهـاجرين من أمثال الـ navvies في بريطانيا الذين كانوا يحفرون القنوات ويمدون سكك الحديد (٣٧) . والصناعـة الرأسمالية التي ولدت وسط هجرات بشرية واسعة ضمن نطاق الامم الحديثـة ، تنتج بدورها مثل هذه الهجرات على النطاقين القومي والاممي : هجرات جماعية للاوروبيين نحو اميركا الشمالية والجنوبية واوستراليا وافريقيا الجنوبية الخ ؛ وهجرات هندية نحو البلدان المحاذية للمحيط الهندي ؛ وهجرات اليابانيين والصينيين نحو البلدان المحـاذية للمحيط الهادىء ، الخ .

اشكال وتطور الاجور

في نمط الانتاج الرأسمالي اصبحت قوة العمل بضاعة * . وقيمة قوة العمل هذه ، شأن قيمة كل بضاعة اخرى ، تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها . إذن فقيمة قوة العمل هي تكاليف اعادة تكوين قوة العمل هذه في اطـار اجتماعي محدد (المأكل ، الملبس ، المسكن ، الخ) . ولأن العامل لا يستطيع أن يبيع غير قـوة

---

* أينبغي ان نضيف ، برسم الخصوم الجاهلين او المغرضين ، انه من العبث القول ان الماركسيين يحطون قوة العمل الى مستوى البضاعة ؟ فهم لا يفعلون من شيء سوى انهم يلاحظون ان الرأسمالية قد نفذت هذا الحط . وعبارة « بورصة العمل » تثبت ذلك بما فيه الكفاية ...

عمله لشراء مأكله ومأكل أسرته ، وبسبب وجود الجيش الاحتياطي الصناعي ، لذا تتراوح الاجور حول حد ادنى حيوي (وهو مفهوم سنعرّفه فيما بعـد) يبقي على العامل في وضع البروليتاري :

« ينبغي ألا يملك العمال وسيلة اقتصادية لتحسين وضعهم. ونظراً الى طبيعة التنظيم الصناعي ، فلا غنى لهم عن المـــال للحصول على استقلالهم . فكيف سيحصلون على المال ؟ ... بديهي ان الاجور التي يدفعها تاجر الجوخ للصناع الصغار تحـدد وتوزع بهدف إفساح المجال امام الذين يتلقونها ليقوموا بأود انفسهم ، حتى يكون في وسعهم الاستمرار في العمل تحت نير استغلال من يدفع لهم ويوفر لهم اسباب العيش من أجل ربحه الشخصي ، لكن لا ليغتنوا بصورة يتحررون معهـــا شيئاً فشيئاً من سادتهم السابقين ويساوونهم ويتوصلون في النهاية الى الدخول في مزاحمة معهم [٣٨] » .

إن هذا التحليل للأجر الذي يتقاضاه صغار الصناع في القرون الوسطى ، العاملون التزاماً لحساب المعلمين–التجار، يسري أيضاً على الأجرة كما ظهرت في شتى الحضارات. فلقد عرفت الأجرة استقراراً خارقاً عبر القرون . ويتوصل جـاك لاكور – غاييه ، الذي درس اجور العمال الزراعيين في اشنونة في بلاد ما بين النهرين في مطلع الالف الثاني قبل الميلاد ، يتوصل الى الاستنتاج بأنها « تتحمل كل التحمل المقارنة مع اجورنا إذا ما قدرت بكمية معينة من القمح . ان أجرة الحاصد في أيامنا تعادل تقريباً نفس الوزن من القمح [٣٩] » .

وقد حسب ف . هايشلهايم الحد الادنى الحيوي للعامل في مدينة ديلوس في اليونان الغابرة في عصر الاسكندر الكبير . وهو يتألف من « السيتوس » (قوت اساسي ، خبز) ومن « الاوبسونيون » (إدام) ومن ملابس ومن بعض إضافات صغيرة . وفي المواسم الجيدة تتجاوز الاجرة بعض الشيء هذا الحـــد الادنى ؛ وفي المواسم العجاف تلغى عملياً النفقات الاضافية وحتى « الاوبسونيون » [٤٠] .

إن هذا الوضع المميز لليونان القديمة يشتمل منذ ذلك الحين بصورة كامنـة على عناصر تموّج الاجور التي نجدهـا من بلد الى بلد ومن عصر الى عصر ، آخذاً بعين الاعتبار فوارق العادات والأعراف والتقاليد ، وقبل كل شيء **موازين القوى بـــين باعة وشراة قوة العمل.** وفي بعض الاحايين يمكن للاوبسونيون وللإضافات ان تكون واسعة ومتنوعة بما فيه الكفاية . وفي احايين اخرى ، يمكنها أن تختفي بصورة شبه

كاملة . ومع ذلك فإن العنصرين ، العنصر التاريخي والعنصر الفيزيائي (« الحد الادنى المطلق ») يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الاجرة .

يتجاوب تطور الاجور الفعلية في نمط الانتاج الرأسمالي مع جملة قوانين دقيقة ومعقدة . وبخلاف ما افترضه مالتوس ، الذي تشكل تصوراته أساس نظرية الاجور عند ريكاردو ولاسال (« قانون الاجور الحديدي ») ، لا وجود لقانون ديموغرافي يتحكم في تموجات عرض وطلب اليد العاملة (« سوق العمل ») . بل على العكس ، ان قوانين تراكم الرأسمال هي التي تحدد في التحليل الاخير هذه التموجات .

وهذه الظاهرة يسهل للغاية عقلها في التموّجات القصيرة الأمد اثناء دورة الانتاج الرأسمالي * التي تقود الصناعة من الركود والجمود عبر الرواج الاقتصادي والظروف المواتية الى « الطفرة » والأزمة . ففي بداية الدورة تتجاوز كتلة العاطلين ، المعروضة في « سوق العمل » على إثر الازمة السابقة ، طلب اليد العاملة المحدد بالرواج الاقتصادي . إذن فستبقى الاجور ثابتة في مستوى منخفض نسبياً (ان التناقض بين هذه الأجور المستقرة وبين ارتفاع أول لأسعار المبيع هو الذي يسمح بالاصل بزيادة هامش الربح . فمعدل الربح يزداد وهذا ما يشجع الرواج) . وبالمقابل ، وفي أوج الطفرة ، وإذا كان الاستخدام التام متحققاً فعلاً – وهذا ليس بالشيء المحتم . وسوف نعود الى هذا الموضوع – فإن طلبات الاستخدام تكون ادنى بكثير من العروض ، وهذا ما يتيح للعمال ان يمارسوا ضغطاً على الاجور باتجاه الارتفاع ، وهذا ما ينجم عنه ايضاً انخفاض في معدل الربح يكون أحد اسباب انفجار الازمة .

اننا نلقى هذه القوانين نفسها في التموّجات الطويلة الأمد . فعندما يتم تراكم الرأسمال بوتيرة أبطأ من نمو طلبات الاستخدام ، هذا النمو الذي سببه ذلك التراكم نفسه ، فإن الأجور الفعلية ستبقى مستقرة أو ستتجه حتى إلى الانخفاض . ونستطيع أن نقول ان تراكم الرأسمال ، في هذه الشروط ، يقضي على عدد من الاستخدامات (الحرفية ، والزراعية ، وفي الصناعة المنزلية ، وفي المشاريع التي ذهبت ضحية المزاحمة) أكبر مما يخلق . ومذ ذاك يميل الجيش الاحتياطي الصناعي إلى النمو على نحو طويل الأمد ، وسيكون الاستخدام التام غائباً حتى في مرحلة « الطفرة » مانعاً بذلك الشغيلة من تحقيق زيادات في الأجور في تلك الفترة (وهذه ظروف سادت

* انظر الفصل الحادي عشر المخصص لهذه المشكلة .

اوروبا حتى ١٨٥٠ – ١٨٧٠ ، وما تزال تسود إلى اليوم في معظم البلدان المستعمرة أو نصف المستعمرة*). ونستطيع أن نقول أيضاً ان التوسع الصناعي، في هذه الحال، يتم بوتيرة أدنى من وتيرة نمو الانتاجية .

وبالمقابل ، وعندما يتم تراكم الرأسمال بوتيرة أسرع من نمو طلبات الاستخدام الناشىء عن ذلك التراكم – عندما يكف الجيش الاحتياطي الصناعي عن التكاثر ويتم ، حتى ، امتصاصه ميلياً ، وعلى سبيل المثال عقب هجرة جماعية والعقبات التي توضع في وجه الاستيطان – تميل الأجور الفعلية الى تصاعد بطيء طويل الأجل . وكذلك تكون الحال أيضاً عندما يتم التوسع الصناعي بوتيرة أسرع من نمو الانتاجية .

وبالفعل ، ليس المستوى المطلق للأجرة هو الذي يهم الرأسمال . وصحيح ان هذا الأخير يفضل أجوراً متدنية ما أمكن في مشاريعه الخاصة ، لكنه يرغب في الوقت نفسه في أجور مرتفعة ما امكن لدى مزاحميه أو مستخدمي زبائنه ! ان ما يهمه هو امكانية استخلاص المزيد من فائض العمل ، المزيد من العمل غير المدفوع ، المزيد من فائض القيمة ، المزيد من الربح على حساب عماله . ان نمو انتاجية العمل ، الذي يسمح بزيادة فائض القيمة النسبي ، ينطوي على امكانية ارتفاع بطيء في الأجور الفعلية ، إذا كان الجيش الاحتياطي الصناعي محدوداً – بشرط أن يتم انتاج معادل هذه الأجور الفعلية المزدادة في حقبة من الزمن لا تني تقصر ، أي بشرط أن تزيد الأجور بسرعة أقل من سرعة نمو الانتاجية .

والواقع اننا نستطيع أن نلاحظ تاريخياً ان الاجور الفعلية هي بوجه عام أكثر ارتفاعاً في البلدان التي تتمتع منذ فترة معينة بنمو كبير في انتاجية العمل ، منها في البلدان التي تعرف فيها هذه الانتاجية ركوداً منذ دهر طويل أو لا ترتفع إلا ببطء .

بيد ان زيادة الأجور الفعلية لا تنجم آلياً عن زيادة انتاجية العمل. فزيادة انتاجية العمل تخلق فقط إمكانية ذلك في إطار الرأسمالية (من غير ما تهديد للربح) . وحتى تصبح هذه الزيادة المحتملة فعلية ، لا بد من توفر شرطين مرتبط كل منهما بالآخر : تطور ملائم لـ « موازين القوى في سوق العمل » (أي تفوق الميول التي تنقص الجيش الاحتياطي الصناعي على الميول التي تنميه) ؛ وتنظيم فعلي – وقبل كل شيء نقابي –

---

* انظر بعض الأمثلة المحددة في الفصل الثالث عشر .

للأجراء ، يتيح لهم أن يلغوا مزاحمتهم المتبادلة وأن يستفيدوا من « شروط السوق الملائمة » تلك .

لقد أثبتت الاحصائيات والدراسات التاريخية أن كل نظرية تستنتج مستوى الأجور الفعلية مباشرة من المستوى النسبي لإنتاجية العمل (غاضة النظر عن العاملين اللذين أتينا على ذكرهما) لا تتفق والواقع . فمن دراسة قام بها « الاتحاد الدولي لعمال المعادن» [٤١] ، يتبين ان الانتاجية (الانتاج السنوي من الفولاذ لكل عامل مستخدم) والأجر المتوسط (بالفرنكات السويسرية) في جملة من مصاهر الفولاذ في عام ١٩٥٧ هي كما يلي :

	الانتاج السنوي للعامل	الأرباح السنوية للعامل	كلفة اليد العاملة السنوية للعامل
يو . إس. ستيل كوربوريشن	١١٠ ط	٦٨٠٠ ف	٣٠,٠٠٠ ف
انلاند ستيل كوربوريشن	١٧٠ ط	٦٨٠٠	٢٩,٨٠٠
يانغستاون شيلت	١٥٠ ط	٦١٠٠	٢٧,٧٠٠
المعدل الوسطي لثماني شركات اميركية	١٣٨ ط	٦٤٠٠	٢٩,٥٠٠
يونايتد ستيل ليمتد	٩٦ ط	٣٨٠٠	١٠,٥٠٠
كولفيلز ليمتد	١١٥ ط	٣٥٠٠	٨,٧٠٠
المعدل الوسطي لثماني شركات بريطانية	١٠٠ ط	٣٤٠٠	٩,٥٠٠ ±
ياواتا آيرون اند ستيل	٧٠ ط	٢٢٠٠	٦,٠٠٠
نا كاياما	١٧٠ ط	٧٠٠٠	٧,٠٠٠
فوجي آيرون اند ستيل	٨٢ ط	٣٠٠٠	٦,٥٠٠
المعدل الوسطي لست شركات يابانية	٧٦ ط	٣١٠٠	٦,٠٠٠

ان الفروق تثب إلى العين وثباً . فالانتاجية المادية لمصاهر الفولاذ البريطانية أعلى بـ ٣٣ ٪ من انتاجية مصاهر الفولاذ اليابانية ؛ أما الانتاجية المالية فلا تفوقها إلا بـ ١٠ ٪ . وبالمقابل فإن الفرق في الأجور يتجاوز ٥٠ ٪ . كذلك فإن مصاهر الفولاذ الأميركية تتمتع بإنتاجية مادية تفوق بـ ٣٨ ٪ انتاجية مصاهر الفولاذ البريطانية ، وبإنتاجية مالية أعلى بـ ٨٠ ٪ . لكن الأجور الأميركية أعلى بثلاث مرات من الأجور البريطانية . ويبلغ فرق الانتاجية بين الولايات المتحدة الأميركية واليابان ضعفاً

واحداً ، وفرق الأجور **خمسة أضعاف** ! وإذا كان أحد المصاهر اليابانية ، الناكاياما ، يعرف انتاجية مماثلة لإنتاجية الولايات المتحدة الأميركية ، فإنه يدفع أجوراً تعادل ربع الأجور الأميركية !

لقد برهن السيد مادينيه بصورة مقنعة ، في مؤلف حديث له ، على أن استمرار فرق الأجور بمعدل ٢٠ ٪ بين الاقاليم الفرنسية وباريس يعود بصورة أساسية إلى الفرق بين القوة النقابيه بين هاتين المنطقتين .

بيد انه من الخطأ أن نعتبر القوة النقابية متغيّراً **مستقلاً** في تحديد الاجور . ذلك ان إمكانية التغلب على المزاحمة بين العمال لا وجود لها – باستثناء بعض الحرف العالية الاختصاص التي تطبق عملياً « العدد الشرطي » للتدريب او لدخول المهنة – إلا إذا لم يعد الجيش الاحتياطي يتضخم بصورة دائمة . وحتى في حال هذا الاحتمال الملائم ، تصطدم زيادة الاجور بحاجز **مؤسّسي** ليس على الاطلاق حاجزاً فنياً او « اقتصادياً صرفاً » . إن زيادة الاجور الفعلية تظل ممكنة نظرياً ما دام الحجم الاجمالي للأجور ادنى من النتاج القومي الصافي . ومن هنا فهي تقتضي **اعادة توزيع للمداخيل واعادة رصد الموارد** بين قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الانتاجية ، وهما عمليتان قد تسببان اصطدامات لكنهما تظلان ممكنتين بدون ان تسببا ازمة حقيقية أو تضخماً حقيقياً . انهما تتطلبان فقط تعديلاً **مؤسّسياً** ، أي زوال سلطة الرأسمال ، ولا سيما سلطته على ايقاف التوظيفات عندما يتدنى معدل الربح الى أدنى مما ينبغي .

لكن زيادة الأجور تصطدم في النظام الرأسمالي بحاجز قبل أن تصل إلى ذلك الحد الفيزيائي أو الاقتصادي بكثير . فعندما تزيـد الأجور ، بفضل الاستخدام التام ، أكثر مما تزداد الانتاجية ، ينخفض معدل الربح وحتى معدل فائض القيمة . وخطر الانخفاض هذا يحرك بسرعة آليات إعادة التكيف والتلاؤم التي يتمتع بهـا الاقتصاد القائم على الربح : ارتفاع تعويضي في الأسعـار ، ميول تضخمية ، تدهور التوظيفات وتخفيض الاستخدام من جهة ؛ وعقلنة محمومة واستبدال العمال بآلات من جهة ثانية . وفي كلتا الحالتين تعاود البطالة ظهورها. وما إن يتم بلوغ هذا « الحاجز » حتى تصبح زيادة الأجور الفعلية مستحيلة في النظـام الرأسمالي . لهذا يؤكد أصرح المدافعين عن الرأسمالية ان هذه الأخيرة لا يمكن أن توجد في شروط « فرط الاستخدام » ، أي الاستخدام التام .

كيف نفسر ، في إطار نظرية القيمة – العمل ، زيادة الأجور الفعلية، تلك الزيادة

التي تظهر في الشروط الموصوفة آنفاً ؟

إن قيمـــة قوة العمل لا تشتمل على سعر السلع الحياتية الضرورية لإعادة تكوين تلك القوة من زاوية فيزيائية صرف (ولإعالة أولاد العمال ، أي إعـــادة إنتاج قوة العمل) فحسب ، بل تشتمل أيضـاً على عنصر معنوي وتاريخي ، أي سعر البضائع (وفيما بعد : سعر بعض الخدمات الشخصية) التي تدرجها تقاليد البلاد في الحد الأدنى الحيوي* . وهذه الحاجات تتعلق بالمستوى النسبي للحضارة الغابرة والراهنة ، أي ، في التحليل الأخير ، بالمستوى الوسطي لانتاجية العمل لأمد متوسط أو طويل . وما دام ضغط الجيش الاحتياطي الصناعي يمنع إدراج هـذه الحاجات في حساب « الحد الأدنى الحيوي » ، **فإن الاجرة ، أي سعر قوة العمل ، تتدنى في الواقع الى ما دون قيمتها** . وعن طريق زيادة الأجرة الفعلية ، لا يكون سعر قوة العمل قد فعل من شيء سوى انـه لحق بتلك القيمـة التي تميل إلى الزيادة مع الارتفـاع الوسطي لمستوى الحضارة .

إذن فنحن نلاحظ **ان لنمو انتاجية العمل مفعولا متناقضاً على الاجور** . فبقدر ما يقلل من قيمة السلع المعاشية ، يميل الى أن يخفض إن لم يكن الاجرة المطلقة فعلى الأقل الاجرة النسبية (ذلك الجزء من يوم العمل الذي ينتج فيه العامل من القيمـــة ما يعادل اجرته) ، أي يميل الى تخفيض قيمـة قوة العمل . وبقدر ما يخفض قيمة وسعر العديد من المنتجات الكمالية ، ويطور انتـاج الجملة (على حساب النوعية في غـالب الأحيـان !) ويدرج في الحد الأدنى الحيوي مجموعة من بضائع جديدة ** ، يميل على العكس الى زيادة قيمة قوة العمل .

ان تراكم الرأسمال له ، هو الآخر ، مفعول متناقض على حجم الاستخدام وعلى اتجاه الأجور . فبقدر ما تحل الآلة محل الانسان ينمو الجيش الاحتياطي . لكن بقدر ما يتراكم فائض القيمة ، ويوسع الرأسمال نطاق عملياته ، وتظهر الى الوجود

---

* يؤكد بولانيي (٢ :) وجوان روبنسون (٣ :) بقوة على مفعول عامل « التقاليد » في تكوين الأجور .

** تعلن امجية « نتائج استخدام الآلات » التي نشرتها في ١٨٣١ «جمعية نشر المعرفة المفيدة» ، تعلن بلهجة المنتصر : « منذ قرنين لم يكن انسان من ألف يرتدي جوارب ، وقبل قرن ، لم يكن هناك انسان من ٥٠٠ . لكن لا وجود اليوم لانسان من ألف لا يرتدي جوارب » (٤ :) .

باستمرار مشاريع جديدة وتكبر المصانع القائمة ، يتضاءل حجم الجيش الاحتياطي وينطلق الرأسمال سعياً وراء يد عاملة جديدة يستغلها * .

إذا ما أخذنا هذه العوامل كافة بعين الاعتبار استطعنا ان نفسر الاتجاهات الكبرى لتطور الاجور منذ منشأ الرأسمالية . وينبغي أن نميز حقبتين كبيرتين فيما يتعلق ببلدان اوروبا الغربية : الحقبة التي تمتد من القرن السادس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر والتي تراجعت فيها الاجور باطراد لتقتصر على « السيتوس » وحده ، ثم الحقبة التي تمتد من منتصف القرن التاسع عشر الى ايامنا هذه والتي ارتفعت فيها الاجور في البداية ثم استقرت (او انخفضت) لتعود فترتفع . فالاوبسونيون والاضافات تزيد كماً وتتمايز تمايزاً كبيراً ، لكنها تتدهور احياناً كيفاً ، الشيء الذي ينطبق أيضاً على السنيوس .

ان عصر التراكم البدائي للرأسمال الصناعي هو عصر هبوط للأجور الفعلية ، الناجم قبل كل شيء عن وفرة اليد العاملة الفائضة ، وعن النمو المطرد للجيش الاحتياطي الصناعي ، وعما ينجم عن ذلك من غياب تنظيم فعال للطبقة العاملة . ان الرأسمال يزيد انتاج فائض القيمة المطلق بتخفيض الاجور الى حد ان العامل البريطاني بات مضطراً ان يقدم كما يلي احتياجاته السنوية من الخبز في عام ١٤٩٥ : ١٠ اسابيع عمل ؛ وفي ١٥٣٣ : من ١٤ الى ١٥ اسبوع عمل ؛ وفي ١٥٦٤ : ٢٠ اسبوع عمل ؛ وفي ١٥٩٣ : ٤٠ اسبوع عمل ، وفي ١٦٥٣ : ٤٣ اسبوع عمل ؛ وفي ١٦٨٤ : ٤٨ اسبوع عمل ، وفي ١٧٢٦ : ٥٢ اسبوع عمل . وبفضل انقلاب الاسعار هذا أمكن لحسن الحظ التغلب على كل « كسل » [٤٥] . وقد اكد مؤخراً ا. ه. فيلبس براون وشيلا. ف. هوبكنز هذه المعطيات الكلاسيكية التي قدمها ج. ا. ث. روجرز . فقد وجدا ان الاجور الفعلية لعمال البناء البريطانيين تنتقل من المؤشر ١١٠ — ١١٥ في ١٤٧٥ — ١٤٨٠ الى المؤشر ٥٦ في ١٥٢٨ ، الى ٤٥ في ١٦٠٠ ، الى ٣٨ في ١٦١٠ — ١٦٢٠ ، الى ٥٥ في ١٧٠٠ ، الى ٥٦ — ٧٠ في ١٧٤٠ — ١٧٥٠ ، الى ٥٣ في ١٧٦٥ —

* في بلد بلغ درجة رفيعة من التصنيع لا يمكن تلبية طلب مباغت كثيف على اليد العاملة إلا عن طريق دمج الملايين من ربات البيوت والأحداث والمعالين بالبروليتاريا ، عندما يكون الاستخدام التام متحققاً . وهذا ما حدث ابان الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا الخ . وإذا ما تم تجاوز هذا الحد ، لا يبقى من حل إلا استيراد أو جذب اليد العاملة الأجنبية .

١٧٧٠ ، الى ٤٧ في ١٧٧٢ ، الى ٣٨ في ١٨٠٠ . ولم يتم من جديد تجاوز المؤشر ١٠٠ إلا في حوالي عام ١٨٠٠ [٤٦] !

ولا تختلف الحال في فرنسا . فقد حسب الفيكونت دي آفنيل ان العامل النجار كان مضطراً بين ١٣٧٦ و ١٥٢٥ على العمل خمسة أيام كمعدل وسطي ليكسب معادل مئة ليتر قمحاً ؛ وكانت اجرته اليومية تعادل ٣ كغ لحماً . وفي عام ١٦٥٠ كان عليه ان يعمل ١٦ يوماً ليكسب نفس المعادل من القمح ، ولم تعد اجرته اليومية تعادل اكثر من ١,٨ كغ لحماً [٤٧] .

وبالمقابل، وبدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، شرعت الاجور الفعلية بالارتفاع من جديد . ففي بريطانيا وفرنسا تضاعفت عملياً بين ١٨٥٠ و ١٩١٤ [٤٨] . ونجح الرأسماليون طوال مرحلة كاملة (إلغاء « قوانين القمح » في بريطانيا ؛ والصادرات المتنامية لبلدان ما وراء البحار) في إحداث انخفاض كبير في الاسعار الزراعية . وعرف نمط الانتاج الرأسمالي ازدهاراً مرموقاً ، فغزا أسواقاً دولية واسعة . وهكذا امتص الى حد ما الجيش الاحتياطي الصناعي في بلدان اوروبا الغربية ، كما يعيد انتاجه ، او « يعيد تصديره » على نطاق اوسع ، في الهند والصين واميركا اللاتينية وافريقيا والشرق الادنى . كما ان الهجرة الكثيفة من اوروبا الى بلدان ما وراء البحار التي يقطنها سكان بيض انقصت اكثر ايضاً من عرض اليد العاملة في سوق العمل الاوروبية . وقد خلقت جميع هذه العوامل ، المترابطة بينها على نحو صميمي والمميزة لبنية محددة في السوق العالمية ، خلقت الشروط المناسبة لتعزيز القوة النقابية ولارتفاع الاجور الفعلية في اوروبا الغربية .

ولقد كانت مزاحمة اليد العاملة النسائية والفتوية لحقبة طويلة من الزمن احدى الوسائل الرئيسية لتخفيض الأجور الوسطية * . ومن الوسائل الاخرى المستخدمة

---

* حتى عام ١٨١٦ كانت أبرشيات عديدة في لندن معتادة على « بيع » مئات الاطفال الفقراء لمصانع الانسجة القطنية في لانكشاير ويوركشاير التي تبعد اكثر من ٣٠٠ او ٣٥٠ كم عن لندن ! وقد ارسل اليها هؤلاء الاولاد في « شاحنات مكتظة » ، ويؤكد فاعل الخير السير صامويل روميلي ان اهاليهم قد فقدوهم الى الأبد كما لو انهم ارسلوا الى الهند الغربية . ويستشهد المؤلف نفسه بالاصل بالمقطع التالي البالغ الصراحة والصلافة والشناعة من الخطاب الذي ألقاه السيد وورثي في مجلس العموم ←

في هذا السبيل منذ القرون الوسطى الـ « truck system » : أي نظام دفع الاجور عيناً ، في شكل منتجات يحدد رب العمل اسعارها تعسفياً أو يشوه نوعيتها . وقد أدت المعارضة العمالية الى زوال هذا الشكل من الاستغلال المفرط ، بالرغم من مقاومة أرباب العمل الشديدة (٥٠) . بيد انه ما يزال موجوداً في شكل خاص هو شكل تأسيس مخازن تملكها الشركات الصناعية ، ويرغم العمال على شراء بضائعهم منها ، ويثقلون كاهلهم بالديون نحوها ، فيجدون أنفسهم بالتالي مربوطين أبداً برب عمل واحد (وهذا شكل من أشكال العمل المياوم التي ما تزال سائدة الى اليوم في جنوب الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى سبيل المثال في صناعة صمغ البطم) .

وبغض النظر عن الاجرة المدفوعة عيناً ، فإن اكثر اشكال الاجرة شيوعاً هي **الاجرة الساعية والاجرة على القطعة** (او على المردود) . والاجرة الساعية أقل انواع الاجرة سوءاً من زاوية مصالح الطبقة العاملة . وبالمقابل فإن الاجرة على القطعة هي الاداة المثالية بالنسبة الى ارباب العمل لزيادة انتاج فائض القيمة النسبي ، بالنظر الى ما تدفع اليه من زيادة مطردة في المردود ومن تسريع لوتائر الانتاج ومن زيادة شدة العمل بصورة متواصلة .

وثمة شكل مقنّع للأجرة على القطعة هو **الأجرة التشجيعية** التي تظهر في صناعة التعدين الاميركية في حوالي عام ١٨٧٠ . وتطبق في الوقت الراهن عدة طرائق في الحساب : نظام روان ، هالسي ، بودو ، ايمرسون ، ريفا ، الخ . وجميع هذه الطرائق تشترك في صفة معينة وهي ان المردود العمالي يزيد بأسرع مما تزيد اجرته . ان جزءاً لا ينبي **يصغر** دوماً من كتلة القيمة التي يخلقها العامل يذهب اليه ، بينما يزيد فائض القيمة النسبي بالتناسب . وهكذا ، وفي نظام روان :

← في عام ١٨١١ :

« ان السيد وورثي الذي تكلم دفاعاً عن نفس الموقع ألح على انه اذا كان صحيحاً ان تنمية حب الاولاد لأهاليهم هي مصدر كل الفضائل في الدوائر العليا من المجتمع ، فليست الحال كذلك لدى الطبقات الدنيا ، وانه من المفيد للاولاد انتزاعهم من اهاليهم البائسين والمنحطين . واضاف ان مصالح الجمهور (!) تتعارض بشدة مع ايقاف تحويل الكثير والكثير من الاجراء الأحداث الى معامل القطن ، باعتبار ان ذلك سيؤدي بالضرورة الى زيادة سعر العمل ... (٤٩) » .

إذا زاد المردود ٥٠٪ زادت نسبة الاجرة ٣٣٪
إذا زاد المردود ١٠٠٪ زادت الاجرة ٥٠٪
إذا زاد المردود ٢٠٠٪ زادت الاجرة ٦٦٪
الخ ...

أما نظام بودو فقد قُدّر في الولايات المتحدة بأنه أدى بوجه عام الى زيادة الانتاج بمعدل ٥٠٪ مقابل زيادة الاجور بمعدل ٢٠٪ [٥١] .

ان المؤلفين المناصرين بصراحة للأجرة التشجيعية من أمثال الدكتور أ. بيرين ، يعترفون بالمزايا التي يستخلصها ارباب العمل من هذه الانظمة المختلفة [٥٢] . ومن الممكن الوصول الى النتيجة نفسها عن طريق مختلف أنظمة المشاركة في الارباح التي تجر العمال لا الى زيادة مردودهم الخاص فحسب ، بل أيضاً الى زيادة مردود المؤسسة في مجملها .

ملاحظة اضافية حول نظرية الافقار المطلق

ان « نظرية إفقار البروليتاريا المطلق » لا وجود لها في مؤلفات ماركس . انما نسبها اليه خصوم سياسيون ، وقبل كل شيء التيار المسمى بـ « التحريفي » في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني . ومن مفارقات الامور على كل الاحوال ان تكون مدرسة كاملة ، تدّعي الانتماء الى الماركسية الاورثوذكسية ، قد ارتأت انه من الضروري ان تتبنى « نظرية الإفقار » هذه وان تحامي عنها باستماتة وبنيّة سيئة ، مسيئة بذلك الى سمعة النظرية الماركسية * .

---

* لنكتف بمثالين:

في « موجز الاقتصاد السياسي » المنشور في الاتحاد السوفياتي في آب ١٩٥٤ وردت هذه التوكيدات : « يتجلى الإفقار المطلق في تدهور الاجرة الفعلية ... ان الاجرة الفعلية لعمال انكلترا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وغيرها من البلدان الرأسمالية هي أدنى في القرن العشرين منها في منتصف (!) القرن التاسع عشر (٥٣) » . « في الولات المتحدة ... كانت الاجرة الفعلية قد هبطت في ١٩٣٨ الى ٧٤٪ من مستواها في ١٩٠٠ . وفي فرنسا وايطاليا واليابان ... هبطت الاجرة الفعلية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين اكثر مما هبطت في الولايات المتحدة (٥٤) » . « في فرنسا وايطاليا ارتفعت الاجرة الفعلية في ١٩٥٢ الى اقل من نصف (!) أجرة ما قبل الحرب » . «في الولايات المتحدة كان ٧٢،٢٪(!)من الاسر الاميركية كافة لا يتمتع في ١٩٤٩ الا بدخل ادنى ←

أن الفكرة القائلة ان الاجور العمالية الفعلية تميل الى الانخفاض باطراد غريبة كلياً عن مؤلفات ماركس ؛ فلقد صاغها مالتوس وتبناها بوجه خاص لاسال الذي يتكلم عن « القانون الحديدي » للأجور . لقد خاض ماركس طوال حياته نضالاً مستميتاً ضد هذا « القانون الحديدي » ، نضالاً لا يمكن على كل حال ان يفسر بمحض « سوء تفاهم » كما يؤكد جون ستراشي (٥٨) . لقد ألح دوماً في الحقيقة ، كما ذكرنا آنفاً ، على واقعة تجاوب الأجور مع قوانين معقدة ، وعلى أن التشهير بالنظام الرأسمالي يجب أن يكون مستقلاً كلياً عن مستوى الاجور النسبي * .

إن ما نجده لدى ماركس هو فكرة عن إفقار مطلق ، لا يعـــاني منه الشغيلة والاجراء ، بل يكابد منه ذلك الجزء من البروليتاريا الذي يقذف النظام الرأسمالي

← من الحد الادنى الحيوي الرسمي الشديد التواضع بالاصل (٥٦) » إلخ .

وفي الصحيفة السوفياتيـــة « ترود » نشر الاكاديمي أ. ليونتييف في تموز ١٩٥٥ سلسلة مقالات نستطيع ان نقرأ فيها بوجه خاص ما يلي : « يتترجم الافقار المطلق قبل كل شيء في تدهور الاجرة الفعلية التي يتقاضاها الجمهور العمالي الكبير ... ان الاجرة الفعلية الوسطية لعامل اميركي ... كانت في فترة ١٩٤٧ – ١٩٥١ ادنى بـ ١٥٪ مما كانت عليه في ١٩٣٨ – ١٩٤٠ ؛ وفي ١٩٥١ كانت الاجرة الفعلية للعامل الاميركي ادنى بـ ٢٣٪ من اجرة ١٩٤٦ و بـ ٢١٪ من اجرة ما قبل الحرب . ولم يكن في وسع العمال الاميركيين ان يشتروا بأجورهم مأكلاً وملبساً وغيرهما من السلع الاستهلاكية العامة إلا بنسبة انخفضت ٥٩٪ (!) (٥٧) » .

ويمكننا ، بهدف التسلية ، ان نربط هذه التصريحـــات بعضها ببعض . فأجرة ١٩٥١ ادنى بـ ٢١٪ من اجرة ١٩٣٨ التي لا تعادل اصلاً سوى ٧٤٪ من اجرة ١٩٠٠ . وعلى هذا تكون الاجور الفعلية الاميركية قد تدهورت بين ١٩٠٠ و ١٩٥١ من ١٠٠ الى ٥٨،٥ . والحال انهـــا كانت في عام ١٩٠٠ ادنى من مستواها في منتصف القرن التـــاسع عشر . إذن ينبغي ان نفترض ، بموجب هذه « الاحصائيات » ، ان الاجور الفعلية الاميركية انخفضت الى اكثر من النصف بين ١٨٥٠ و ١٩٥٠ . فهل سنجد اقتصادياً واحداً يؤمن فعلاً بمثل هذه السخافات ؟

* لقد جمع رومان روسدولسكي (٥٩) جميع المقاطع من مؤلفات ماركس الاقتصادية التي تتعلق بنظرية الاجور ، ولم يجد سوى مقطع واحد يحمل على الالتباس بصدد امكانية ارتفاع ميلي في الأجور الفعلية في حالة ارتفاع ملحوظ في الانتاجية . وكذلك فعل شتايندل في مؤلفه الهام « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » (٦٠) .

به خارج عملية الانتاج : عاطلون ، مسنون ، مشوهــون ، مقعدون ، مخلعون ، مرضى ، الخ ، أي كما يسمّيها die Lazarusschicht des Proletariats ، أفقر شرائح البروليتاريا التي « تحمل ميسم العمل المأجور » . ان هذا التحليل يحتفظ بكل قيمته، حتى في عهد الرأسمالية « الاجتماعية » المعاصرة .

ان الفقر لم يختفِ في الولايات المتحدة بالرغم من النمو المرموق للأجور الفعلية[٦١]. ويكفي أن نلقي نظرة على الأكواخ المدقعة في أحياء كاملة من نيويورك وشيكاغو وديترويت وسان فرانسيسكو ونيو اورليانز وغيرهــا من مدن الجنوب لندرك أن هؤلاء الضحايا الذين بلدّهم واستلب انسانيتهم مجتمع لا انساني ما يزالون يحملون في ذواتهم اتهاماً رهيباً ضد اغنى رأسمالية في العالم * . والى هذا الإفقار المطلق الدائم الذي تعاني منه « البروليتــاريا الدون » ، ينبغي أن نضيف بالأصل الإفقــار المطلق الدوري الذي يصيب الشغيلة من جراء البطالة الظرفية وانخفــاض الاجور أثنــاء الأزمات ، الخ .

إن فرعاً مهذب الذوق من المدرسة المسماة بمدرسة « الإفقــار المطلق » يبذل قصارى جهوده للبرهنة على ان هذه العبارة يمكن أن تصح حتى عندما تزيد الأجور الفعلية . ويضيع النقاش في هذه الحال في متاهات علم المعاني . فأرزومانيان يؤكد ان « الافقار المطلق » يتجلى في زيادة شدة العمل ، وفي تزايد حوادث العمل ، وفي زيادة (!) قيمة قوة العمل ، وفي كون الاجور الفعلية (التي تزداد) تتدنى باطراد دون تلك القيمة [٦٣] . إن « الإفقار المطلق » الذي يترجم في زيادة قيمة قوة العمل وفي زيادة الاجور الفعلية هو بالاحرى قسر للمنطق ، المنطق الشكلي والمنطق الجدلي على حد سواء . ويبدو لنا انه مما لا مجال للمماراة فيه ان جميع هذه الصيغ تنطوي على إفقار نسبي ، أي إفقار لا في المعطيــات المطلقة (فهناك تحسن في مستوى المعيشة من حيث المعطيات المطلقة) ، بل بالنسبة الى الثروة الاجتماعية في مجموعهــا ، إلى فائض القيمة وإلى المجهود الإنتاجي الذي تبذله البروليتاريا ، الخ .

---

* لاحظ أليزون ديفيس ان افراد هذه الطبقة قد ألفوا العيش على حافة النكبات والجوع حتى انهم باتوا لا يعرفون ما الطموح او الرغبة في تحصيل معارف عالية . وكتب : « ان الطموح والرغبة في التقدم هما في الواقع ترف يتطلب حداً ادنى من الأمان المادي . فالمرء لا يستطيع ان يسمح لنفسه بالتفكير في التعلم او في التكوين المهني البعيد المدى إلا عندما يكون ضامناً المأكل والملبس للشهر القادم (٦٢) » .

وبالفعل إن ظاهرة **الافقار النسبي** هي أكثر ظاهرات نمـــط الإنتاج الرأسمالي نموذجية . فزيادة معدل فائض القيمة هي في آن واحـــد أداة الرأسمال الأساسية في سبيل تحقيق تراكم الرأسمال وسلاحه الرئيسي للرد على الانخفاض الميلي لمعـدل الربح الوسطي . وإنما في زيادة معدل فائض القيمة هذه تتجلى الطبيعة الاستغلالية للاقتصاد الرأسمالي .

إن المعطيات الواقعية تؤكد على العموم هـــذا الميل الى تضاؤل الحيز النسبي **الأجور*** في النتاج الصافي الذي يخلقه العمل . ويؤكد جون ستراشي ، الذي هو مع ذلك ناقد قاس (وغير منصف) لنظام ماركس الاقتصادي ، ما يلي :

« إن حصة الاجور في الدخل القومي ... كانت حوالي ٥٠٪ في زمن ماركس ؛ وقد هبطت إلى ٤٠٪ في الأعوام الاولى من القرن العشرين ؛ وحافظت على مستواها هذا حتى حوالي ١٩٣٩ ، لتعود فترتفع إلى ٥٠٪ في أواخر الحرب العالمية الثانية (بما في ذلك رواتب القوات المسلحة كما هو واجب) [٦٤] » .

وإذا ما حسمنا رواتب القوات المسلحة ، التي لا يمكن اعتبارها منتجة ، وجدنا نسبة مئوية قدرها ٤٧٪ في ١٩٤٩ ، وتراجعاً بمقدار عدة نقاط بعـــد ١٩٥١ [٦٥] . والحال إن هذا الميل إلى التراجع (أو ، إذا شئتم ، هـــذا الاستقرار المدهش لحصة العمل في الدخل القومي) لم ينجم عن السير السوي للنظام ، بـــل نجم عن نضال مستميت للأجراء في سبيل زيادة حصتهم . فهل يمكننا في هذه الحال أن ننكر أن الرأسمالية تظهر ميلاً فطرياً الى الافقـــار النسبي ، الى تقليل حصة العمل في نتاج الصناعة الصافي ؟ يجيب السيد ستراشي : « كلا » [٦٦] . وليست هذه الحسابات ، على كل ، صحيحة كلياً ، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التقوية العددية ، سواء بشكل مطلق أو نسبي ، للبروليتاريا بالنسبة لعصر ماركس ، ولبداية هذا القرن ، أو حتى للفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية . وحتى لو بقيت « حصة العمل » في الدخل القومي نفسها من حيث نسبتها المئوية ، لكانت قد نقصت أيضاً منذ اللحظة التي نعتبر فيها أن هذه الـ ٥٠٪ من الدخل القومي تنقسم لا بين ٦٠ بل بين ٨٠ أو حتى ٩٠٪ من السكان . إن الحساب الأدقّ عليه أن يقارن متوسط مدخول الأجير بمتوسط مدخول

---

* سنعالج في الفصل التالي مسألة معرفة الى اي حد يمكن اعتبار المستخدمين منتجين لفائض قيمة ، وما إذا كانت رواتبهم تدفع من جزء من فائض القيمة الذي ينتجه العمال .

الفرد ، ويدرس تموجات هذه النسبة . وليس هنالك إلا القليل من الشك في أنها قد هبطت بالنسبة لمنتصف القرن التاسع عشر ، ولبداية القرن العشرين وللثلاثينات من هذا القرن ، في كل البلدان الرأسمالية الكبرى .

إن الميل بارز بالأصل على نحو واضح في الولايات المتحدة . واليكم نصيب الأجور من النتاج الصافي للصناعة المعملية :

١٨٨٠	:	٤٨،١٪
١٨٩٠	:	٤٥،٠٪
١٨٩٩	:	٤٠،٧٪
١٩٠٩	:	٣٩،٣٪
١٩١٩	:	٤٠،٥٪
١٩٢٩	:	٣٥،٥٪
١٩٣٩	:	٣٦،٧٪
١٩٤٩	:	٣٨،٥٪
١٩٥٢	:	٣٥،٠٪ (٦٧)

واليكم هذا الجدول ، الأدقّ ايضاً ، عن تطور النتاج الفعلي الخام على أساس ساعة عمل واحدة وتطور الأجور الواقعية الخام الساعية ، على شكل معدلات وسطية عقدية :

	مؤشر النتاج الفعلي الساعي	مؤشر الاجرة الساعية الفعلية
١٨٩١ — ١٩٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٠١ — ١٩١٠	١٢٢،٨	١٠٢
١٩١١ — ١٩٢٠	١٤٦،٠	١٠٩،١
١٩٢١ — ١٩٣٠	١٩٦،٤	١٣٧،٢
١٩٣١ — ١٩٤٠	٢٣٣،٥	١٥٨
١٩٤١ — ١٩٥٠	٢٨١،٣	٢٠٩
١٩٦٠ — ١٩٦٥	± ٤٥٠	± ٢٩٠ (٦٨)

إفقار مطلق دوري للعاطلين عن العمل ولغيرهم من ضحايا عملية الإنتاج الرأسمالي ؛ وإفقار نسبي عام بهذا القدر أو ذاك للبروليتاريا (أي زيادة في الأجور الفعلية هي ، على المدى الطويل ، أدنى من نمو الثروة الاجتماعية والإنتاجية الوسطية للعمـــل) : هذان هما قانونا التطور بالنسبة الى الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي .

الوظيفة المزدوجة لقوة العمل

في عصر الإنتاج البضاعي الصغير تم نهائياً اقتناء أدوات العمل الأساسية من أنوال ومصاهر الخ ، وباتت تتناقل من جيل إلى جيل . وهي لا تمثل ، شأنها في ذلك شأن أرض الفلاح ، « وسائل إنتاج ينبغي إطفاء امتلاكها » من الانتاج الجاري ، بل تمثل فقط شروط وأدوات تحصيل العيش . إن تاجر الجوخ يبيع المواد الأوليـــة للصانع الصغير ويشتري منه نتاجه المصنوع . والفرق بين هذين السعرين لا يمثل في الواقع إلا أجرة الحرفي . وعندما يجعل المقاول الحائكة ينسجون لحسابه ، فإن تكاليفه الإنتاجية تقتصر بصورة أساسية على تكاليف المواد الأولية وعلى الأجور المدفوعة . ووظيفـة اليد العاملة ، التي يشتري قوة عملها ، هي بالحصر أن تضيف إلى قيمة المواد الأوليـة قيمة مخلوقة حديثاً ، يزيد جزء منها (القيمة المقابلة للأجور) تكاليف إنتاج المقاولين، ويمثل جزؤها الآخر (الذي لم يتلق الشغيلة مقابله شيئاً) عملاً فائضاً ، فائض القيمة الذي يستأثر به الرأسمالي * .

لكن الأمور تتبدل مع تفتح الرأسمال الصناعي ونمط الانتاج الرأسمالي . **فشراء الآلات** يصبح الآن الشرط المسبق لإنتاج مخصص لسوق ينظمهـــا قانون المزاحمة . ولشراء هذه الآلات ، لا بد من توفر رأسمال هام . والآلات لن تتناقـــل البتة من جيل إلى جيل، بل لن تستخدم طوال كل حياة المقاول . ذلك انها ستستخدم الى حد من الشدة بحيث تصبح مهترئة مادياً بعد حقبة من الزمن . ولن يمضي وقت طويل قبل أن يكون مزاحمون آخرون قد بنوا آلات أحدث ، ومنتجة بثمن أرخص ، فيصبح اقتناؤها واجباً حتى يمكن للمقاول الاستمرار في المزاحمة . وهكذا فإن الآلات القديمة

---

* من هنا يصبح منطقياً أن يرجع كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الأوائل ، ولا سيا آدم سميث ، قيمة البضائع الى مداخيل المنتجين والمالكين وحدها ، وأن ينسوا ذلك الجزء من القيمة الذي يعيد إنتاج قسط من قيمة أدوات العمل .

ستعرف اهتراء معنوياً قبل اهترائها المـادي الصرف . وهذا لأن المقاول الرأسمالي ، بخلاف المنتج البضاعي الصغير ، لا يعتبرها البتة مجرد أداة لكسب العيش ، بـل يعتبرها **رأسمالا يسمح بركم فائض القيمة** .

إذن فالرأسمال المدفوع في شراء الآلات يجب أن يتم اطفاؤه في فترة محـددة من الزمن ، وإلا فلن يكون الرأسمالي قادراً على اللحاق بالتقدم التقني وعلى اقتنـاء آلات أحدث . ويقدر اليوم في الولايات المتحدة ان الآلة – الأداة تهترىء مادياً بعد ١٠ سنين ؛ بيد انها تكون قد اهترأت معنوياً في مدى ٧ سنين ؛ ولا يعود هناك مناص من استبدالها بآلة أحدث[٦٩] . إذن ينبغي على الرأسمالي أن يكون قد أطفأ قيمـة آلاته ، أي الرأسمال الذي دفعه في شرائها ، في مدى ٧ سنين . وهذا الاطفاء لا يمكن أن يتم إلا بطريقة واحدة : عن طريق تحويل قسط من قيمة وسائل الإنتاج التي يتم بها إنتاج البضاعة ، إلى كل بضاعة منتجة .

على هذا فإن قوة العمل تؤدي مهمة مزدوجة من وجهة نظر الرأسمالي : انها تحافظ على قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة في الإنتاج ، وتخلق قيمة جديدة . ولما كان أحد أجزاء هذه القيمة الجديدة يمثل القيمة المقابلة للأجرة التي هي رأسمال يسلفه الرأسمالي ، لذا يمكننا القول إن قوة العمل **تحافظ على كل قيمة الرأسمال الموجـــود وتخلق كل القيمة الجديدة** التي يستأثر بها الرأسماليون .

إن كل صناعي يدرك هذه الحقيقة تمام الإدراك . وهو يحاول أن يخفض إلى أقصى حد الزمن الذي تبقى فيه منشآته غير مستعملة . إن كل يوم ، كل ساعة لا تستخدم فيها الآلة للانتاج ، هما يوم وساعة تهترىء فيهما فيزيائياً ، وعلى الأخص معنوياً ، من دون أن تحافظ قوة العمل على قسط مناظر من قيمتها . وهذا ما يجعل العديـد من المشاريع تلجأ إلى عمل الورديات المتواصل طوال ٢٤ ساعة في اليوم .

إن الرأسمالي الذي يفتح مشروعاً صناعياً مضطر إلى أن يقسم رأسماله إلى قسمين مختلفين : قسم لاقتناء الآلات والمباني والمواد الأولية والمنتجات المساعدة الخ . وهذا القسم من الرأسمال **يحافظ** على قيمته أثناء عملية الانتاج بإدخاله في قيمـة المنتجات المصنوعة . ولهذا السبب يسمى **بالرأسمال الثابت** . والقسم الثـاني من الرأسمال يجب أن يستخدم في شراء قوة العمل . وهذا الرأسمال هو الذي يضاف اليه فائض القيمة المنتج من قبل العمال . ولهذا يسمى **بالرأسمال المتغيّر** . والنسبة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغيّر تسمى **بالتركيب العضوي للرأسمال** . فكلما كان مشروع أو قطاع

صناعي أو بلد من البلدان متقدماً ، كان التركيب العضوي للرأسمال مرتفعاً ، أي ازداد ذلك الجزء من الرأسمال الكلي الذي ينفق في شراء الآلات والمواد الأولية .

إن النتاج الذي تخلقه قوة العمل حديثاً يوزع بين أرباب العمل والعمال تبعاً للنسبة بين فائض القيمة والأجور . وهذه النسبة تسمى **بمعدل فائض القيمة** : وهي تدل على درجة استغلال الطبقة العاملة . فكلما كان هذا المعدل أكبر ، كان أكبر أيضاً ذلك الجزء من القيمة الجديدة التي تخلقها قوة العمل ، الذي يستأثر به الرأسمالي . إذن فهذا المعدل يهم العمال أنفسهم إلى أقصى الحدود .

لكنه لا يهم البتة رب العمل . فهذا الأخير يهتم على العكس بتقنيع علاقة الاستغلال المحددة الواضحة هذه التي تختفي وراء تبادل قوة العمل والاجرة . ان ما يهم الرأسمالي هو العلاقة بين كتلة فائض القيمة التي تدرها عليه صفقته وبين مجموع رأسماله المسلف ؛ أفلم يوظف مجموع هذا الرأسمال بهدف تحقيق الربح من ورائه ؟

إن شراء الآلات ليس بالنسبة الى الرأسمالي « نفقة منتجة » إلا بقدر ما تغل الربحَ ، الرساميلُ المسلفة لهذا الغرض، تماماً شأن الرساميل المسلفة لشراء قوة العمل. وإلا فإنه لن يشتري آلة واحدة . انه يعتبر إذن ان كتلة فائض القيمة التي ينتجها مشروعه إنما يدرها عليه مجموع رأسماله . وتسمى هذه النسبة **معدل الربح** .

إذا رمزنا للرأسمال الثابت بـ « ث » وللرأسمال المتغيّر بـ « م » ، ولفائض القيمة بـ « ف » ، حصلنا إذن على المعادلات التالية :

$$\text{التركيب العضوي للرأسمال} = \frac{\text{ث}}{\text{م}}$$

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{ف}}{\text{م}}$$

$$\text{معدل الربح} = \frac{\text{ف}}{\text{ث}+\text{م}}$$

تساوي معدل الربح في المجتمع ما قبل الرأسمالي

في الانتاج البضاعي الصغير ، يعرض نوعان من البضائع في السوق : كتلة من السلع ذات الأهمية الحيوية تخص منتجين يعملون بوسائلهم الانتاجية الخاصة (حرفيون

وفلاحون) ويقفون بالتالي خارج دائرة عمل الرأسمال ؛ وجملة من المنتجات الكمالية ومن المنتجات النادرة الأجنبية الصنع يستوردها الرأسمال البضاعي . وفي الأحوال العادية تباع المنتجات ذات الضرورة الحيوية بقيمتها التبادلية (التي تحددها كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها) ، وتباع المنتجات الكمالية بأسعار احتكارية ، أي فوق قيمتها ، فيحقق التجار بذلك تحويل قيمة لصالحهم على حساب المنتجين والزبائن* .

وحتى يمكن لهاتين الدائرتين من البضائع أن تظلا منفصلتين إحداهما عن الأخرى ، فلا بد من توفر شرطين . ينبغي ، من جهة أولى ، ألا يكون للرأسمال منفذ إلى دائرة الانتاج ، وذلك لأسباب اقتصادية (استقرار وإشباع طبيعي لمجالات التصريف) واجتماعية (تشريع يحدد شروط الدخول إلى فرع حرفي) . وينبغي ، من جهة ثانية، أن تسمح ندرة رؤوس الأموال النسبية، ووفرة مجالات التصريف النسبية، بإنشاء مجموعة احتكارات متوازية في دائرة تجارة المنتجات الكمالية . ولقد توفر الشرط الأول في الواقع حتى نهاية القرون الوسطى . وبدءاً من القرن السادس عشر دخلت الصناعة المعملية والصناعة المنزلية في مزاحمة متزايدة مع الصناعة الحرفية ، لكن إنما بعد انتصار المصنع الكبير أنتج المشروع الصناعي الرأسمالي القسم الأعظم من سلع الاستهلاك الجاري ، وحدد بالتالي قيمة هذه السلع .

وليست كذلك هي الحال بالنسبة إلى ثاني هذين الشرطين . فمنذ مطلع القرن الرابع عشر شرع الرأسمال العامل في التجارة الدولية في أوروبا الغربية بتجاوز حدود مجالات التصريف الموجودة. ففي حين كانت المشاريع المغامرة والنائية (التجارة البرية مع الهند والصين) ما تزال تدر أرباح أيام زمان الاحتكارية الطائلة ، أدت

---

* كانت الأسعار الغذائية في أوروبا القروسطية ثابتة بوجه عام في المدن ولا تترك هوامش واسعة للربح ، إلا عندما تكون أسعار الشراء أدنى من القيمة ، كما كانت الحال لمدة طويلة من الزمن بالنسبة إلى مشتريات الهانس(الهانس عبارة عن شبه معاهدة تجارية بين عدة مدن أوروبية في القرن الرابع عشر - المترجم) . وفي امبراطورية الاسلام حيث لم يكن ثبات الأسعار هذا عاماً وحيث كانت تجارة القمح ذات طابع رأسمالي أوضح ، كان تناوب المواسم الجيدة والسيئة يسبب تقلبات عنيفة في الأسعار (والأرباح) . وإليكم أسعار القمح في بغداد بالفرنك - جرمينال لكل قنطار متري وعلى أساس المعدلات الوسطية السنوية : في ٩٦٠ : ٢٩،٠٤ ف ؛ في ٩٧٠ : ١٢،١٠ ف ؛ في ٩٩٣ : ١٦٣،٢٠ ف ؛ في ١٠٢٥ : ٩٦،٨١ ف ؛ في ١٠٨٣ : ٤،٨٤ ف (٧٠) .

المزاحمة الوحشية ، في ما يسميه روبير لوبيز « الدائرة الداخلية » للتجارة الدولية في ذلك العصر ، والتي كانت تشمل مجموع أوروبا والشرق الأدنى ، أدت إلى زيادة أسعار الشراء من المصدر من جهة أولى ، وإلى تخفيض كبير في أسعار المبيع وبالتالي في الأرباح من جهة ثانية[٧١] .

وبعد أن كان البيزنطيون أولاً ثم البنادقة قد تمتعوا باحتكارات حقيقية في مجال مبيع الحرير وبعض البهارات ، بات الجنويون والقشتاليون وفيما بعد الفرنسيون والألمان يساهمون على قدم المساواة في هذه التجارة . وبينما كان المعلمون من صناع وتجار الجوخ الفلاندريين قد احتكروا تجارة الجوخ ، حطم الايطاليون والبلجيكيون والانكليز والفرنسيون والالمان هذا الاحتكار منذ القرن الرابع عشر . وبعد أن كان الهانس الالماني قد احتكر تجارة الرنكة وخشب وقمح البلطيق ، ظهر تجار انكليز وفلاندريون وبخاصة هولانديون ما لبثوا أن قوضوا هذه الاحتكارات سريعاً[٧٢] .

إذن فالقرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر يتميزان بمد وجزر واسعين في رؤوس الأموال البضاعية حطيا الحواجز الاحتكارية الموروثة عن العصور السابقة . عمليات المد هذه في رؤوس الأموال توجه هذه الأخيرة نحو القطاعات التي تكون فيها الأسعار والأرباح على أعلى ما تكون . وهكذا يحدث تساوٍ لمعدل الربح التجاري ، وتكوّنُ معدلٍ وسطي للربح يقدره لوبيز بـ ٧ إلى ١٢ ٪ . وإذا كان توسع الأرباح المباغت الذي رافقته ثورة القرن السادس عشر التجارية قد استمر قرناً من الزمن على الأقل ، فإن المزاحمة التجارية سرعان ما حطمت الاحتكارات الاسبانية والبرتغالية ، واستمر تساوي أسعار وأرباح المنتجات الكمالية على نطاق أوسع بكثير في أكبر مراكز المستودعات والتجارة في العالم الحديث : آنفيرس ، أمستردام ، لندن ، البندقية ، هامبورغ ، بوردو ، الخ * .

---

* ساهم بيت ولسير من آوغسبرغ في تمويل الحملة البرتغالية على الهند في عام ١٥٠٥ ، ومول حملة أخرى ، نصف تجارية ونصف عسكرية ، على فنزويلا في عام ١٥٢٧ ، واهتم بتجارة البهارات بين لشبونة وآنفرس وألمانيا الجنوبية ، وكان شريكاً في استثمار مناجم الفضة والنحاس في التيرول والمجر ، وملك مؤسسات تجارية في مدن ألمانيا وايطاليا وسويسرا الرئيسية (٧٣) . وباقتضاب ، دخل رأسماله إلى جميع الدوائر التي كانت تدر ربحاً مرتفعاً .

تطرأ ظاهرة مماثلة مع تفتح نمط الانتاج الرأسمالي . فعندما يفتتح قطاع انتاجي جديد ، تجازف فيه رؤوس الاموال في البداية باحتراس . فالبناة الاوائل للأنوال الميكانيكية كانوا يصبحون صناع نسيج ويستمرون في غالب الاحيان في بناء آلاتهم الخاصة . ورؤوس الاموال تشرع بالتدفق إلى فرع محدد فقط بدءاً من اللحظة التي تصبح فيها الارباح مرتفعة فيه . وهكذا ، خلال الاعوام ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، وعندما زاد الطلب على الآلات الناسجة باطراد ، بنيت في بريطانيا مصانع مستقلة كبيرة للانشاءات الميكانيكية(٧٤) .

وكذلك عندما ارتفعت أسعار القهوة ارتفاعـــاً سريعاً مطرداً في اوروبا المتحررة من الحصار القاري بعد الحروب النابوليونية ، وفي الوقت الذي تدهورت فيه أسعـــار سكر القصب بفعل مزاحمة سكر الشمندر ، شرعت مزارع كثيرة في جــاوا وكوبا وهايتي وسان دومنغو باستبدال مزروعاتها من قصب السكر بزراعة القهوة . ومنـــذ عام ١٨٢٣ حدث انهيار في الأسعـــار والأرباح ، وتساوى معدل الربح بين القهوة وقصب السكر(٧٥) .

ان أول اخصائي في اسمنت بورتلاند في المانيـــا ، السيد بلايبترو ، بقي طوال عشر سنين الشخص الوحيد الذي يستثمر هذا الفرع . وإنما بعد طفرة ١٨٦٢–١٨٦٤ وضمـــان ربح قدره ٢٥ ٪ على كل طنة ، تدفقت رؤوس أموال أخرى وخفضت الأسعار(٧٦) .

ان تساوي معدل الربح في نمط الانتاج الرأسمالي ينجم اذن عن مد وجزر رؤوس الأموال ، التي تتدفق نحو القطاعات التي تكون فيهـــا الأرباح أعلى من المتوسط وتهجر القطاعات التي تكون فيها الأرباح متدنية . وجزر رؤوس الأموال يخفض الانتاج ، ويخلق ندرة في البضائع في فرع محدد ، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع الاسعار والارباح فيه . وبالمقابل يسبب تدفق رؤوس الاموال في قطاعات اخرى مزاحمة حادة، ويؤدي إلى انخفاض الأسعار والأرباح فيها . وهكذا يتم التوصل إلى **معدل وسطي الأرباح** في مجموع القطاعات ، بنتيجة تزاحم رؤوس الأموال والبضائع .

في الانتاج البضاعي الصغير يبيع المنتجون بضاعتهم عادة بقيمتها الخـاصة (وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها) . وفي الانتاج الرأسمالي أيضاً تملك البضائع قيمة

خاصة . وهي تتألف من قيمة محفوظة من قبل قوة العمل ، أي قيمة الرأسمال الثابت المنفق في انتاج تلك البضائع ، ومن قيمة مخلوقة حديثاً من قبل قوة العمل (الرأسمال التغيّر + فائض القيمة) . ويمكننا أن نرمز بيانياً إلى قيمة كل بضاعة رأسمالية بالصيغة ث + م + ف .

لنفترض أن هناك ثلاثة منشآت من قطاعات صناعية مختلفة : أ ، ب ، ج . ولنفترض أن أ هو مصنع للمعجنات الغذائية ، يستخدم نسبياً القليل من الآلات والكثير من اليد العاملة ؛ وأن ب مصنع للنسيج يستخدم المزيد من الآلات ؛ وأن ج مصنع للانشاءات الميكانيكية يستخدم الآلات أكثر مما يستخدمها أ و ب . وعلى هذا الأساس يكون لدينا تركيب عضوي للرأسمال أعلى في ب منه في أ ، وأعلى في ج منه في أ و ب .

ولنفترض الآن ان هنالك متوسطاً معيناً لمستوى إنتاجية العمل وكثافته وان معدل فائض القيمة متماثل في المصانع الثلاثة ومقداره ١٠٠٪ . في هذه الحال فإن قيمة إنتاج هذه المصانع الثلاثة يمكن أن تقدم لنا الجدول التالي : (كل وحدة تمثل على سبيل المثال ١٠٠٠ فرنك) .

أ : ٣٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٥٠٠٠

$$\frac{ف}{م} = ١٠٠\% \quad \frac{ف}{ف + م} = \frac{١٠٠٠}{٤٠٠٠} = ٢٥\%$$

ب : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠

$$\frac{ف}{م} = ١٠٠\% \quad \frac{ف}{ث + م} = \frac{١٠٠٠}{٥٠٠٠} = ٢٠\%$$

ج : ٥٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٧٠٠٠

$$\frac{ف}{م} = ١٠٠\% \quad \frac{ف}{ث + م} = \frac{١٠٠٠}{٦٠٠٠} = ١٦{,}٦\% *$$

---

* هذا الجدول ، مستوحى مباشرة من الجداول التي يستعملها ماركس في « الرأسمال » . وهذه الجداول ، من الناحية التقنية ، ليست صحيحة تماماً ، بما أنها تحسب معدل ←

إذن فمعدل الربح هو على أدنى ما يكون في القطاع الذي يكون فيه التكوين العضوي للرأسمال على أعلى ما يكون. وهذا مفهوم، ما دام الرأسمال المتغيّر هو وحده الذي ينتج فائض القيمة . لكن الرأسماليين ، كما رأينا ، يهتمون فقط بمعدل الربح الذي يدره مجموع رأسمالهم . إذن فسوف تتدفق رؤوس الاموال نحو القطاعات التي يكون فيها التركيب العضوي للرأسمال على أدنى ما يكون ، والتي يكون فيها معدل الربح على أعلى ما يكون . ومن يقل تدفق رؤوس الاموال ، يقل مزاحمة حادة وتوسع في استخدام الآلات وعقلنة للعمل . لكن هذه التحولات تفضي بالضبط إلى زيادة التركيب العضوي للرأسمال ، ومن يقُل زيادة التركيب العضوي للرأسمال يقل انخفاض معدل الربح . إذن فمد رؤوس الاموال وجزرها يميلان إلى تحقيق المساواة في معدلات الربح في مختلف الدوائر عن طريق تعديل التركيب العضوي لرأسمالها بنتيجة المزاحمة .

سعر الانتاج وقيمة البضائع

هل يعني هذا انه لا بد أن تسبق فعلاً تسويةُ التركيب العضوي للرأسمال في قطاعات صناعية مختلفة تساوي معدل الربح ؟ بالمرة . لنعد مرة اخرى إلى المصانع الثلاثة أ ، ب ، ج ، الممثلة لثلاثة قطاعات صناعية متمايزة . إن الفروق في التركيب العضوي للرأسمال بين هذه المصانع تتجاوب بالاجمال مع فروق في انتاجية العمل ، بالنظر إلى أن هذه الانتاجية يمكن أن تعتبر متناسبة بهذا القدر أو ذاك مع التركيب العضوي للرأسمال .

لنفترض ان المصنع ب ، بتركيبه العضوي للرأسمال $\frac{٤٠٠٠ \text{ ث}}{١٠٠٠ \text{ م}}$ ، يمثل بدقة المعدل الوسطي لانتاجية العمل في عصر معين وفي بلد معين . وفي هذه الحال يعمل المصنع أ ، الذي تقل إنتاجية العمل فيه عن انتاجية العمل في المصنع ب ، في مستوى

← الربح على أساس الجاري (بالنسبة المئوية إلى الانتاج الجاري) بينما يحسبه الرأسماليون على أساس مخزون الرساميل الموظفة . وقد أصبح هذا التمييز بين « الجاري » و« المخزون » دارجاً في تقنيات الاقتصاد الاجمالي المعاصرة ؛ وقد يجر تجاهله إلى أخطاء خطيرة . بيد أنه يكفي تصور مشروع صناعي مضطر في كل عام إلى تجديد مجموع رأسماله الموظف ، حتى تعود هذه الأمثلة فتصبح صحيحة تقنياً .

أدنى من الشروط الوسطية للانتاجية . وهو من وجهة النظر الاجتماعية ، يبــذر في العمل (تماماً كما أن الحائك الأبطأ مما ينبغي يبذر في العمل في الإنتاج البضاعي الصغير) . وبالمقابل فإن المصنع ج ، الذي تفوق إنتاجية عمله إنتاجية عمل المصنع ب ، **يقتصد في العمل البشري من وجهة النظر الاجتماعية .**

والحال ان كمية العمل الضروري **اجتماعياً** – أي الضروري في الشروط **الوسطية** للانتاجية – هي التي تحدد القيمة الاجتماعية لبضاعة ما . إذن فالقيمة الاجتماعيــة لإنتاج المصنع أ ستكون أدنى من كمية العمل المنفقة فعلاً لإنتاج تلك البضائع ، أدنى من قيمتها الفردية . والقيمة الاجتماعية لإنتاج المصنع ج ستكون أعلى من كمية العمــل المنفقة فعلاً لإنتاج تلك البضائع . إذن فعبر تزاحم رؤوس الأموال والبضائع يحـدث تحويل للقيمة ولفائض القيمة من القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى القطاعات المرتفعة الانتاجية .

لكن لا يمكن أن يتحول إلا ما هو موجود . فالقيمة الإجمالية لشتى البضائع لا يمكن أن تتجاوز القيمة الإجمالية المحفوظة والمخلوقة حديثاً أثناء انتاجها . وإنما في توزيع فائض القيمة بين مختلف القطاعات يتم تحويل القيمة هذا بواسطة تساوي معدل الربح . ففي المثال الذي اخترناه ، كانت الكتلة الاجماليــة لفائض القيمة ٣٠٠٠ . وكانت الكتلة الاجمالية لرؤوس الأموال المسلفة (٤٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٦٠٠٠) ١٥٠٠٠ .

إذن فالمعدل الوسطي للربح الاجتماعي يكون $\frac{\text{٣٠٠٠}}{\text{١٥٠٠٠}}$ أي ٢٠ ٪ . وسيكون السعر الذي ستحققه البضائع أ ، ب ، ج في السوق :

أ : ٣٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ٨٠٠ ف = ٤٨٠٠ $\frac{\text{ف}}{\text{ث+م}} = \frac{\text{٨٠٠}}{\text{٤٠٠٠}} = \text{٢٠ ٪}$

ب : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠ $\frac{\text{ف}}{\text{ث+م}} = \frac{\text{١٠٠٠}}{\text{٥٠٠٠}} = \text{٢٠ ٪}$

ج : ٥٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٢٠٠ ف = ٧٢٠٠ $\frac{\text{ف}}{\text{ث+م}} = \frac{\text{١٢٠٠}}{\text{٦٠٠٠}} = \text{٢٠ ٪}$

ويسمى سعر الانتاج هذا السعر الذي ستحرزه البضائع في السوق الرأسمالية ، والذي يتألف من الرأسمال المسلف لإنتاجها مضافاً اليه ذلك الرأسمال المتضاعف بمعدل الربح الوسطي . وتكوين هذه الأسعار في الشروط العادية للمزاحمة يعني أن كل رأسمال يستأثر بجزء من فائض القيمة الإجمالي المنتج من قبل المجتمع ، جزء يساوي ذلك الجزء من الرأسمال الاجتماعي الاجمالي الذي يمثله الرأسمال المذكور .

إذا كان من الممكن لتكوين أسعار الإنتاج أن يقود هــذه الأخيرة الى التغيّر بصورة كبيرة بالنسبة الى القيمة الفردية للبضائع ، إلا انه لا يعني البتة مخالفة لقانون القيمة . وهو ليس إلا التطبيق الخصوصي لهذا القــانون على مجتمع يسيّره الربح وينتج في شروط المزاحمة ، ومستويات انتاجيته في تقلب دائم . وإنما بالضبط عبر المزاحمة يتقرر ما إذا كانت كمية العمل المتجسدة في بضاعة ما تمثــل كمية **ضرورية اجتماعياً أو لا** . وإذا كان جزء من فائض القيمة المنتج في القطاعات الصناعية الضعيفة في تركيب رأسمالها العضوي يُجر إلى القطاعات الصناعيــة ذات التركيب العضوي المرتفع ، عبر حركة تزاحم رؤوس الأموال وتساوي معدلات الربح ، فهذه واقعة تتجاوب مع تبذير العمل الاجتماعي الذي يحدث في القطاعات الاولى. ذلك ان قسطاً من العمل البشري الذي أنفق فيها قد أنفق بلا جدوى من وجهة النظر الاجتماعية ، ولن يعوض عنه بالتالي معادل في التبادل * .

إن مفعول « قانون العرض والطلب » المشهور ليس إلا تمثيلاً لقانون القيمة عينه . فعندما يتجاوز العرضُ الطلبَ بالنسبة إلى بضاعة معينة ، فهــذا يعني انه قد أُنفق إجمالاً على انتاج البضاعة المذكورة عمل بشري أكثر مما هو ضروري اجتماعياً في ذلك العصر . وآنذاك يهبط سعر السوق الاجمالي إلى ما دون سعر الانتاج .

وعلى العكس ، عندما يكون العرض أدنى من الطلب ، فهذا يعني انه قد أُنفق على انتاج البضاعة المذكورة عمل بشري أقل مما هو ضروري اجتماعياً ؛ وسوف يصعد آنذاك سعر السوق إلى ما فوق سعر الانتاج .

---

* أكد عدد لا يحصى من المؤلفين ان ماركس ، بعد أن تبنى نظرية القيمة – العمل في المجلد الأول من « الرأسمال » ، قد اضطر إلى اعادة النظر ضمنياً في هذه النظرية عندما حاول فيما بعد ، في المجلد الثالث ، أن يحلل مجمل آلية الاقتصاد الرأسمالي . وقد اتضح الآن ، بعد نشر « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ، ان ماركس صاغ نظرية أسعار الانــتاج منذ ١٨٥٨ ، أي حتى قبل أن يحرر المجلد الأول (٧٧) !

عندما تهبط أسعار السوق ، تهبط الأرباح . ويتلاءم الرأسماليون مع الموقف بتحسينهم إنتاجية العمل الوسطية (بتخفيض أسعار الكلفة) ، الشيء الذي يقصي المنشآت ذات الانتاجية المنخفضة دون المتوسط بكثير ، ويعيد العرض إلى مستوى الطلب (الذي يمكن بالأصل أن يزيد عندما تهبط أسعار السوق جدياً) . وعندما ترتفع أسعار السوق ، تجتذب الأرباح المرتفعة الرساميل إلى القطاع ، ويزيد الانتاج إلى أن يتجاوز العرضُ الطلبَ وتشرع الأسعار بالهبوط . إن حركة المزاحمة وتأرجحات أسعار السوق حول قيمة البضائع (أسعار انتاجها) ، تمثل الآلية الوحيدة التي يتناغم بها الرأسماليون الفرديون مع الحاجات الاجتماعية في مجتمع فوضوي ينتج لسوق عشواء . لكن مفعول « قانون العرض والطلب » يفسر فقط تأرجحات الأسعار ؛ ولا يحدد البتة المحور الذي تتم حوله هذه التأرجحات ، والذي يظل محدداً بما ينفق من عمل في انتاج البضائع .

إن تساوي معدل الربح وتوزيع الرساميل والموارد بين مختلف قطاعات الاقتصاد، تبعاً للحاجات التي تتجلى في السوق ، لا يمكن أن يتما بصورة كلاسيكية إلا إذا كانت هناك شروط مزاحمة كاملة مثلى على جميع المستويات ، بين الشراة ، وبين الباعة ، وبين الشراة والباعة * . ومثل هذه المزاحمة المثلى لم توجد قط ؛ ولهذا شهدنا في عصر الرأسمالية الأول ما يقارب تساوياً كهذا ، بالنظر إلى أن القطاعات الاحتكارية ونصف الاحتكارية كانت ما تزال باقية كمخلفات من العصور السابقة . وفيما بعد ، عندما انتقل نمط الانتاج الرأسمالي نفسه إلى مرحلة الاحتكارات ، اتخذ تساوي معدل الربح شكلاً جديداً وخاصاً ** .

---

* هذا الشرط الأخير مستبعد بالأصل من قبل مؤسسات نمط الانتاج الرأسمالي بالنسبة إلى ملاك قوة العمل .

** إن مشكلة تحول القيمة إلى سعر بكامل جوانبها قد تم البحث فيها بالتفصيل ، بواسطة حسابات دقيقة ، من قبل ناتاليا موسكوفسكا في كتابها : « نظام ماركس : مساهمة في عرض بنيته » ، الذي صدر عام ١٩٢٩ ولم يكن له صدى يذكر خارج المانيا . وسوف نعود ، في طبعة جديدة لكتابنا هذا ، بصورة تقييمية ونقدية في آن واحد ، إلى اسهام ناتاليا موسكوفسكا هذا في تطوير النظرية الاقتصادية الماركسية .

تمركز الرأسمال وتركزه

إن تساوي معدل الربح يعطي الأفضلية للمنشآت الرأسمالية التي تملك أعلى درجة من الانتاجية . وهو يفعل مفعوله على حساب المنشآت التي تعمل بتكاليف إنتاجية أعلى من أسعار الانتاج الوسطية . والحال ان تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة إنتاجية العمل يعنيان قبل كل شيء تحسين وزيادة وسائل الانتاج ، واستبدال العمل الحي (اليد العاملة) بالعمل الميت (أدوات العمل التي ليست سوى بلورة للعمل غير المدفوع) . إذن فالمنشآت المجهزة بأفضل الآلات ، والمتمتعة بأعلى تركيب عضوي للرأسمال ، هي التي ستنتصر في المزاحمة الرأسمالية .

« كان المقاول الرأسمالي مدفوعاً نحو فتوحات جديدة بضغط الآلة نفسها . كان عليه أن يقف بعلو مزاحميه فيما يتعلق بتخفيض الأسعار ؛ وكان هذا حافزاً دائماً ليزيد سعة إنتاجه وليتجهز في الوقت نفسه بآلات محسنة كان انتاجها لا يتوقف في هذه الأثناء . ولا ريب في أنه كان هناك حجم **أمثل** لا يمكن لأي منشأة أن تمتد إلى ما ورائه بدون أن تفقد فعاليتها الانتاجية ، وهذا حتى عندما كانت الثورة الصناعية في أوجها . لكن لما كان هذا الحجم **الأمثل** يتضخم بسرعة كبيرة ، لذا فقد كان المقاولون في غالبيتهم العظمى بعيدين جداً عن تجاوزه على أغلب الظن ويبذلون قصارى جهدهم لبلوغه [٧٨] » .

كلما تقدم وتحسن استخدام الآلات ، ارتفع التركيب العضوي للرأسمال الضروري لقدرة المنشأة على در الربح الوسطي. وينمو بالنسبة نفسها الرأسمال الوسطي الضروري للقدرة على إنشاء مشروع جديد قادر على در هذا الربح الوسطي . وينجم عن ذلك ان حجم المنشآت الوسطي يزيد أيضاً في كل فرع صناعي . وستكون أكثر المنشآت قابلية للانتصار في المزاحمة هي المنشآت التي تتمتع بتركيب عضوي للرأسمال يفوق الحد المتوسط ، والتي تملك أوسع الاحتياطي والأموال للسير بأكبر سرعة على طريق التقدم التقني . والجدول التالي هو مثال من ألف عن الأهمية المتعاظمة للتوظيفات ، وبالتالي للتقدم التقني ، حسب أهمية المنشآت في المانيا الغربية :

التوظيفات على أساس نسبتها المئوية من رقم الأعمال لعام ١٩٥٥ [٧٩] :

مشاريع تضم من :	الصناعة الكيماوية	الانشاء الميكانيكي	الانشاء الكهربائي	الصناعة النسيجية
١ إلى ٤٩ أجيراً	٣،٤ ٪	١،٥ ٪	–	–
٥٠ إلى ١٩٩ أجيراً	٣،٨ ٪	٥،٥ ٪	٥،٧ ٪	٤،٢ ٪
٢٠٠ إلى ٩٩٩ أجيراً	٤،٧ ٪	٦،٠ ٪	٦،١ ٪	٤،٣ ٪
أكثر من ١٠٠٠ أجير	١٣،٦ ٪	٨،٢ ٪	٧،١ ٪	٤،٨ ٪

إذن فتطور نمط الانتاج الرأسمالي يفضي بالضرورة إلى تمركز الرأسمال وتركزه . فحجم المنشآت الوسطي يكبر بلا انقطاع ؛ وعدد مرتفع من المنشآت الصغيرة يغلب على أمره في المزاحمة من قبل عدد ضئيل من منشآت كبيرة تتحكم بقسم متعاظم من الرأسمال والعمل والأموال والانتاج في قطاعات صناعية بكاملها . وإن بضع منشآت كبيرة تمركز اليوم وسائل إنتاج وعدداً من الأجراء كانوا موزعين في الماضي على عشرات ، بله على مئات المعامل .

في المزاحمة تسحق المنشآت الكبيرة الصغيرة . فهذه الأخيرة تنتج بأسعار أعلى مما ينبغي ، ولا تعود تستطيع تصريف بضائعها بربح ، وتفلس . وفي فترات الأزمة والكساد الاقتصادي ، يصيب هذا الانهيار المنشآت الصغيرة بالمئات وبالآلاف . وهكذا تتابع المزاحمة الرأسمالية عملية المصادرة التي كانت وراء نشأة نمط الانتاج الرأسمالي . لكن بدلاً من أن يكون المنتجون المستقلون هم ضحاياها الرئيسيين ، يصبح الآن الرأسماليون أنفسهم عرضة لها . **ان تاريخ الرأسمال هو تاريخ تدمير ملكية العدد الكبير لصالح ملكية أقلية لا يني تعدادها يتضاءل باطراد** * .

إلامَ يصير المقاولون الرأسماليون المسحوقون في المزاحمة ؟ انهم يخسرون ملكية رأسمالهم ، إما مباشرة عن طريق الافلاس ، وإما عن طريق استيلاء الرأسماليين الكبار على ملكيتهم كلياً أو جزئياً . وفي أحسن الاحوال يبقى الرأسماليون الذين خسروا ملكيتهم على هذا النحو مدراء أجراء لمنشآتهم ، وإلا فيصبحون وكلاء صغاراً أو فنيين . وإذا كانت منشآتهم بالأصل صغيرة جداً ، وإذا ما انقطعت صلاتهم بعالم الأعمال بسرعة ، فقد يصبحون مجرد عمال أو مستخدمين . انه **تحول الطبقات**

* انظر بعض الأرقام في الفصلين السابع والثاني عشر .

المتوسطة الى بروليتاريا* ، تحولهم من ملاك رأسمال الى مجرد ملاك قوة عمل . وهذا التطور يؤكده الجدول التالي المتعلق بالولايات المتحدة وألمانيا الغربية :

تطور البنية الطبقية في الولايات المتحدة
(على أساس ٪ من السكان العاملين) [٨٠]

اجراء من كل نوع**	مقاولون من كل نوع	العام
٦٢	٣٦,٩	١٨٨٠
٦٥	٣٣,٨	١٨٩٠
٦٧,٩	٣٠,٨	١٩٠٠
٧١,٩	٢٦,٣	١٩١٠
٧٣,٩	٢٣,٥	١٩٢٠
٧٦,٨	٢٠,٣	١٩٣٠
٧٨,٢	١٨,٨	١٩٣٩
٧٩,٨	١٧,١	١٩٥٠
٨٤,٢	١٤,٠	١٩٦٠
٨٦,٣	١٢,٤	١٩٦٥

---

* هكذا ينبغي ان نفهم الدلالة العلمية لهذه العبارة التي لا تعني بالضرورة الإفقار بمعنى انخفاض مستوى الحياة .

** هذه الصيغة بدقيق العبارة ليست صحيحة كل الصحة، ذلك ان فئة «الاجراء ذوي الرواتب» تشتمل على عدد معين من المدراء والمهندسين وكبار الموظفين ، الخ ، الذين ينتمون بالأحرى ، وبالرغم من نمط استخدامهم ، الى البورجوازية من حيث نمط حياتهم ووسطهم الاجتماعي ووظيفتهم الاجتماعية المحددة الخ .

تطور البنية الطبقية في ألمانيا *
(على أساس ٪ من السكان العاملين) (٨١)

المستقلون (بما فيهم المساعدون المنتمون الى العائلة)	الاجراء وذوو الرواتب	العام
٤٨٫٢	٥٧٫٢	١٨٨٢
٣٩٫١	٦٠٫٩	١٨٩٥
٣٥٫٠	٦٥٫٠	١٩٠٧
٣١٫٢	٦٨٫٨	١٩٢٥
٢٩٫٩	٧٠٫١	١٩٣٣
٢٨٫٦	٧١٫٤	١٩٣٩
٢٦٫٤	٧٣٫٦	١٩٥٠
٢٤٫٨	٧٥٫٢	١٩٥٦
١٩٫٤	٨٠٫٦	١٩٦٧

وكذلك كان الاجراء في فرنسا يمثلون بالنسبة الى السكان العاملين ٤٧٪ في١٩٠٦، ٥٤٫٣٪ في ١٩٢١ ، ٥٧٫٦٪ في ١٩٣١ ، ٦٥٪ في ١٩٥٣ ، و ٧٥٪ في ١٩٦٧ .

وعندما لا يكون تدمير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وبخاصة المنشآت الحرفية ، مترافقاً بانطلاقة عامة للصناعة تخلق حاجات جديدة الى اليد العاملة ، فإن الملاك القدامى لوسائل الانتاج الذين جردتهم المزاحمة من ملكيتهم لا يتحـولون إلى اجراء ، إنما يطردون كلياً خارج سيرورة الإنتاج . انهم لا يتحولون إلى بروليتاريا ، بـل يصبحون فقراء معدمين . وهذا ما حدث مثلاً في فجر الرأسمالية الصناعية في أوروبا الغربية ، وفيما بعد في البلدان المتأخرة التي دخلت إليها البضائع الرأسمالية بكميـات وفيرة . وثمة ظاهرة مماثلة تتكرر باستمرار على نطاق أضيق .

* الارقام تشمل كل ألمانيا حتى عام ١٩٣٣ ، وبدءاً من عام ١٩٣٩ تشمل أراضي ألمـانيا الاتحادية فقط .

ففي الولايات المتحدة عرفت صناعة الحرير أبان الحرب العالمية الأولى وغداتها طفرة خارقة ، كان مركزها مدينة باترسون الصغيرة . وعندما سدد فيض الإنتاج وظهور الحرير الاصطناعي ضربة بالغة القسوة إلى صناعة الحرير ، قام الكثيرون من العاطلين عن العمل ممن استطاعوا ان يوفروا بعض المدخرات بفضل الأجور الفائقة الارتفاع في الحقبة السابقة بشراء أنوال مستعملة وأصبحوا مقاولين صغاراً . لكن بين ١٩٢٧ و ١٩٤٠ عمل أكثر من ٥٠ ٪ من هذه المشاريع بخسارة مستمرة . ولم تكن المداخيل التي تتراوح بين ٦ و ٧ دولارات اسبوعياً استثناء بالنسبة الى هؤلاء « المقاولين » [٨٢] . وكما هي الحال بالنسبة الى الفلاحين المالكين لقطع من الأرض في غاية الصغر ، نلاحظ هنا إفقاراً **مقنعاً** ، باعتبار ان « امتلاك » وسائل الانتاج يحجب واقع ان المداخيل أدنى حتى من مداخيل العاطلين عن العمل في الصناعة . و «انتاجية» هذا العمل في غاية الانخفاض حتى اننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة **استخدام محدود** ، أو بطالة مقنعة .

بيد ان سيرورة تمركز الرأسمال وتركّزه لا تترافق بتلاشٍ متناسب للطبقات المتوسطة . فهناك عدد كبير من الرأسماليين الصغار والمتوسطين ينسحبون طوعياً من قطاع انتاجي معين عندما تصبح مزاحمة المنشآت الكبيرة فيه شديدة الخطر ، ويجهدون لإحياء فروع صناعية جديدة . ومن جهة اخرى يؤدي التركز الصناعي نفسه الى بعث نشاطات جديدة تسمى بالـ « مستقلة » . فالمصانع العملاقة تحيط نفسها بورشات تصليح عديدة . وتوصي المنشآت الصغيرة على طلبات كثيرة متعلقة بقطع مفردة أو أشغال متخصصة ، بالنظر إلى أن مردود هذه المنشآت أكبر بالنسبة إلى هذا النوع من الإنتاج .

وأخيراً فإن النمو المدهش للرأسمال الثابت يولد **تسلسلاً جديداً** في المنشأة يمتد بين المعلم السابق والمدير : فنيين ، مهندسين ، رؤساء مهندسين ، مدراء انتاج ، مكتب تخطيط ، مدراء البيع والدعاية ، مكاتب استبار السوق ، مدراء مخابر البحث ، الخ . وهكذا تظهر **الطبقات المتوسطة الجديدة** التي يتناظر مستوى حياتها على الاجمال مع مستوى حياة الطبقات المتوسطة القديمة . لكن هذه الطبقات المتوسطة الجديدة تتمايز عن البورجوازية المتوسطة القديمة . بكونها **لم تعد مالكة لوسائل الانتاج** ، بل تتألف من أصحاب رواتب منفصلين عن البروليتاريا بحصر المعنى بمستوى أجورهم وتقاليدهم وأسلوب حياتهم وآرائهم المسبقة .

ميل المعدل الوسطي للربح الى الهبوط

إن تساوي المعدل الوسطي يعدل قسمة فائض القيمة بين المنشآت، لصالح المنشآت ذات التركيب العضوي للرأسمال الأكثر ارتفاعاً. لكن إذا ما زاد متوسط التركيب العضوي للرأسمال بالنسبة إلى مجموع المنشآت، فإن المعدل الوسطي للربح ينخفض، من غير أن تتبدل سائر المعادلات. فإذا ما انتقلت قيمة الانتاج السنوي في مدى عشرة أعوام على سبيل المثال من: ٣٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار ف = ٥٠٠ مليار، إلى ٤٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار ف = ٦٠٠ مليار، فإن زيادة التركيب العضوي للرأسمال من ٣ إلى ٤ تؤدي إلى انخفاض معدل الربح من $\frac{١٠٠}{٤٠٠}$ = ٢٥٪ إلى $\frac{١٠٠}{٥٠٠}$ = ٢٠٪.

« عندما يكدس نظام من الأنظمة المزيد والمزيد من أدوات وأجهزة الانتاج، فإن معدل إدرار الرأسمال الجديد والقديم يتناقص[٨٣] ». والحال ان زيادة التركيب العضوي للرأسمال، زيادة العمل الميت بالنسبة الى العمل الحي، هي الميل الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي. إذن فميل المعدل الوسطي للربح الى الانخفاض هو أحد قوانين تطور نمط الانتاج الرأسمالي.

اليكم جدول معدلات أرباح الصناعة المعملية الاميركية بالنسبة إلى أعوام متتالية*:

العام	الرأسمال الثابت الثابت	المتداول	الاجور والرواتب	الارباح	معدل الربح
١٨٨٩	٣٥٠	٥١٦٢	١٨٩١	١٨٦٩	٢٦،٦٪
١٨٩٩	٥١٢	٦٣٨٦	٢٢٥٩	١٨٧٦	٢٠،٥٪
١٩٠٩	٩٩٧	١١٧٨٣	٤١٠٦	٣٠٥٦	١٨،١٪
١٩١٩	٢٩٩٠	٣٦٢٢٩	١٢٣٧٤	٨٣٧١	١٦،٢٪ [٨٤]**

* نمط الحساب: قيمة النتاج – القيمة المضافة = الرأسمال الثابت المتداول. وكس القيمة = الرأسمال الثابت الجامد. القيمة المضافة – (الاجور + الرواتب + الوكس) = الربح.

** بالنسبة الى تطور معدل الربح في عصر الاحتكارات، انظر الفصلين الثاني عشر والرابع عشر.

ويقدم شتايندل الأرقام التالية التي تدل على الميل إلى تباطؤ وتيرة تراكم الرأسمال في الرأسمالية التقليدية [٨٥] :

تكوين رساميل جديدة في الأعمال على أساس نسبة مئوية من رأسمال الأعمال الوسطي الموجود ، إبان عقد واحد :

١٨٦٩ — ١٨٧٨	٣٫٧٥٪
١٨٧٩ — ١٨٨٨	٤٫٦٥٪
١٨٨٩ — ١٨٩٨	٤٫٣٠٪
١٨٩٩ — ١٩٠٨	٣٫٧٥٪
١٩٠٩ — ١٩١٨	٢٫٧٦٪
١٩١٩ — ١٩٢٨	٢٫١٨٪
١٩٢٩ — ١٩٣٨	٠٫٣٨٪

إننا نعرف ان قوة العمل تحافظ على قيمة وتخلق في آن واحـــد قيمة جديدة . والقول بأن معدل الربح يهبط ، يعني ان جزءاً متعاظماً من النتاج السنوي يقوم فقط على الحفاظ على قيمة المخزون الموجود من الرأسمال ، وان جزءاً متضائلاً يزيد من قيمة هذا المخزون . وهذه الواقعة المقررة نظرياً نلفاها تجريبياً في الاحصائية التاليـــة التي قدمها كوزنتس عن النسبة المئوية السنوية من الانتاج الاميركي للأدوات غير المخصصة للحلول محل الأدوات الموجودة ، بل المخصصة لتوسيعها :

١٨٧٩ — ١٨٨٨	٥٧٫٢٪
١٨٨٩ — ١٨٩٨	٥٧٫٩٪
١٨٩٩ — ١٩٠٨	٥٤٫١٪
١٩٠٩ — ١٩١٨	٤٣٫١٪
١٩١٩ — ١٩٢٨	٣٦٫٦٪

ويقدم كوزنتس كذلك الأرقام التالية عن نفقات اهتلاك الرأسمال الجامد الموجود على أساس نسبة مئوية من التكوين الخام للرأسمال :

١٨٧٩ — ١٨٨٨	:	٣٩٫٧ ٪
١٨٨٩ — ١٨٩٨	:	٤٣٫٠٠ ٪
١٨٩٩ — ١٩٠٨	:	٤٦٫٥ ٪
١٩٠٩ — ١٩١٨	:	٥٠٫١ ٪
١٩١٩ — ١٩٢٨	:	٦٢٫٤ ٪
١٩٢٩ — ١٩٣٨	:	٨٦٫٧ ٪
١٩٣٩ — ١٩٤٨	:	٦٧٫٨ ٪ (٨٦)

بيد أن الميل إلى انخفاض معدل الربح لا يفعل فعله بصورة متماثلة ، من عام إلى عام ، أو من عقد إلى عقد . فحركته تحدها سلسلة من عوامل فاعلة بالاتجاه المعاكس .

أ) **زيادة معدل فائض القيمة** : فازدياد التركيب العضوي للرأسمال يعني ازدياد انتاجية العمل ، الذي يمكن أن يعني زيادة فائض القيمة النسبية ، وبالتالي زيادة معدل فائض القيمة . فإذا ما انتقلت قيمة الانتاج الاجمالية بين عقد وآخر من : ٣٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار ف = ٥٠٠ مليار ، إلى ٤٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٢٥ مليار ف = ٦٢٥ ملياراً ، فإن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$ يكون قد انتقل من ١٠٠ ٪ إلى ١٢٥ ٪ ، وبالرغم من زيادة التركيب العضوي للرأسمال من ٣ إلى ٤ يكون معدل الربح قد بقي على ما هو عليه : $\frac{١٠٠}{٤٠٠}$ = ٢٥ ٪ ، $\frac{١٢٥}{٥٠٠}$ = ٢٥ ٪ .

بيد أن زيادة متعادلة في معدل فائض القيمة وفي التركيب العضوي للرأسمال يستحيل الوصول إليها على المدى الطويل ، لأنه غالباً ما يحدث مع زيادة إنتاجية العمل توسع في الحاجات العمالية وزيادة مناظرة في قيمة قوة العمل ، الشيء الذي يشجع بدوره تطور الحركة العمالية ، حاداً بالتالي من نمو معدل فائض القيمة . وينبغي أن ننوه علاوة على ذلك بأن زيادة معدل فائض القيمة تصطدم بحدود مطلقة (استحالة تخفيض العمل الضروري إلى الصفر) ، بينما لا يوجد أي حد لزيادة التركيب العضوي للرأسمال .

إن نظرية « الانهيار » مبنية في التحليل الأخير على هذه الاستحالة ، استحالة أن يلحق الرأسمال على المدى الطويل بميل المعدل الوسطي للربح إلى الهبوط ، بواسطة زيادة معدل فائض القيمة . وتكتسب هذه الاستحالة حالية كاوية في إطار التأليل . وتساهم فيها أيضاً حتمية الأزمات الدورية ، المحددة في الفصل الحادي عشر .

ب) **انحطاط سعر الرأسمال الثابت** : إن التركيب العضوي للرأسمال يعبر لا عن العلاقة بين الكتلة المادية لأدوات العمل وعدد العمال ، بل عن العلاقة بين قيمة وسائل الانتاج وسعر قوة العمل المستأجرة . والحال أنه إذا ما زادت إنتاجية العمل العامة ، فإن قيمة كل بضاعة فردية تتناقص . وهذا القانون يسري على جميع البضائع ، بما فيها الآلات وسائر أدوات الانتاج . كذلك فإن ازدياد التركيب العضوي للرأسمال يفعل فعله باتجاه انحطاط أسعار الآلات ، أي بالتالي انحطاط قيمة الرأسمال الثابت بالنسبة إلى الرأسمال المتغير ، وهكذا يعاكس ميل معدل الربح إلى الانخفاض .

بيد أنه إذا كان كل تقدم في الانتاجية يخفض بصورة لا مماراة فيها قيمة كل وحدة من وحدات الرأسمال الثابت ، فإن هذا التقدم ينطوي في الوقت نفسه على ازدياد مرموق في عدد هذه الوحدات . فقيمة آلة من الآلات تهبط ، لكن عدد الآلات يزيد بنسبة أكبر ، وبالتالي تزيد قيمة الكتلة الاجمالية للآلات بدلاً من أن تبقى راكدة . وهكذا انتقلت قيمة وسائل الانتاج في الولايات المتحدة بالنسبة إلى الثروة القومية من ٧٫٤٪ في عام ١٩٠٠ إلى ٨٫٣٪ في عام ١٩١٠ ، إلى ١٠ ٪ في عام ١٩٢٠ ، إلى ٩ ٪ في عام ١٩٣٠ ، إلى ٨٫٧ ٪ في عام ١٩٤٠ ، إلى ١٠٫٩ ٪ في عام ١٩٥٠ ، إلى ١١٫٩ ٪ في عام ١٩٥٥ [٨٧] .

ج) **توسع قاعدة الانتاج الرأسمالي** : يأتي الرأسمال ، عن طريق التجارة الخارجية ، بمواد أولية ومنتجات ذات ضرورة حيوية بأسعار أرخص ، الشيء الذي يخفض في آن واحد من قيمة الرأسمال الثابت ومن قيمة قوة العمل ، ويزيد معدل فائض القيمة ومعدل الربح . وعن طريق إدخال نمط الانتاج الرأسمالي إلى قطاعات جديدة أو إلى بلدان جديدة يسود فيها في البدء تركيب عضوي للرأسمال أكثر انخفاضاً ، تتم أيضاً معاكسة هبوط معدل الربح .

بيد أن توسع قاعدة الانتاج الرأسمالي يعني حتماً توسعاً في المبادلات . فمقابل البضائع التي تستوردها البلدان الصناعية من البلدان المتأخرة ، تصدر إليها منتجات

مصنوعة ورساميل تقضي في خاتمة الأمر على نمط الانتاج المحلي في تلك البلاد وتدخل إليها نمط الانتاج الرأسمالي . ونمط الانتاج الرأسمالي، بتوسعه وتعميمه ، يقلل القطاعات التي يمكن فيها الحصول على معدل للربح أكثر ارتفاعاً . وبالرغم من أن هذا التوسع لعب دوراً هاماً طوال مرحلة كاملة في إنقاص أو إيقاف ميل معدل الربح إلى الانخفاض ، إلا أن فاعليته تناقصت تدريجياً ، بل بات من الممكن أن يكون لها مفعول معاكس عندما تفرض البلدان المتأخرة ، التي تكون قد تصنّعت بدورها ، على البلدان المتقدمة إجراء زيادة كبيرة في التركيب العضوي للرأسمال لمواجهة المزاحمة.

د) **زيادة كتلة فائض القيمة** : ان التوسع الدائم في دائرة العمليات الرأسمالية ، وتراكم الرأسمال ، وزيادة عدد الاجراء ، تنطوي على زيادة مستمرة في كتلة فائض القيمة . وعندما يبقى انخفاض المعدل الوسطي للربح ضئيلاً نسبياً ، فإن من طبيعة تلك الزيادة أن « تصالح » الرأسمالي مع النظام . وبالفعل إن هذا الرأسمالي لا يتخوف من أنه لن يربح في المستقبل « سوى » ١٠٪ من أصل مليار واحد ، بدلاً من ١٢٪ من أصل ٢٠٠ مليون . فزيادة كتلة الربح من ٢٤ إلى ١٠٠ مليون تعوض عن الهبوط الطفيف في معدل الربح. وانخفاض حدة دوران الرأسمال المتداول يساهم مساهمة كبيرة في زيادة كتلة فائض القيمة .

إن قيمة بضاعة ما في نمط الإنتاج الرأسمالي تمثل في شكل ث + م + ف . وقوانين تطور نمط الإنتاج الرأسمالي يمكن أن تمثل في شكل علاقات بين أطراف هذه المعادلة :

أ . زيادة $\frac{ث}{م}$ تمثل إزدياد التركيب العضوي للرأسمال .

ب . زيادة $\frac{ف}{ث}$ تمثل إزدياد معدل فائض القيمة .

ج . تناقص $\frac{ف}{ث+م}$ يمثل انخفاض المعدل الوسطي للربح .

لكن ميول التطور الثلاثة هذه تتمثل في شكل مختلف تبعاً للزاوية التي ينظر منها إليها ، أمن زاوية دلالتها التاريخية العامة بالنسبة إلى تطور القوى المنتجة ، أم من زاوية **الشكل النوعي** الذي تلبسه في نمط الانتاج الرأسمالي .

زيادة كتلة أدوات العمل المحركة من قبل العمل الحي في سيرورة الانتاج ؛ تناقص ذلك الجزء من يوم العمل المخصص لإنتاج أسباب العيش الصرفة (لإنتــاج النتاج الضروري) ؛ تناقص الثروة المنتجة سنوياً بالنسبة إلى الثروة التي يكدسها المجتمع تدريجياً : تلك هي علامات عامة لتقدم الحضارة ، لتطور القوى المنتجة المرتفع ، في أي مجتمع كان ، بما فيه مجتمع اشتراكي .

إن الشكل النوعي الذي تمثل به هذه الميول في النظــام الرأسمالي هو **الشكل التناحري** . فزيادة النتاج الاجتماعي الفائض بالنسبة إلى النتاج الضروري لا تؤدي إلى زيادة معجزة في الرفاه والرغد بالنسبة إلى مجمــوع المجتمع ، إنما تؤدي إلى زيادة في **العمل الفائض الذي تستأثر به الطبقات المالكة** ، إلى ازدياد درجة استغلال الطبقـة العاملة . وتناقص العلاقة بين الثروة الجديدة المخلوقة سنوياً والثروة الاجتماعية المتراكمة لا يعني أن البشرية تستطيع أن تعيش أكثر فأكثر على هذه الثروة المتراكمة وحدها ، لا يعني ازدياداً مستمراً في أوقات الفراغ ، بــل يصبح على العكس مصدراً دورياً للتشنجات والازمات والبطالة . وازدياد كتلة العمل الميت بالنسبة إلى العمل الحي لا يعني توفيراً متزايداً للعمل البشري ، بل يعني خلق جيش احتياط صناعي ضخم يبقى استهلاك المنتجين تحت ضغطه مقصوراً على النتــاج الضروري ، ويطول أمد مجهودهم الجسماني أو تزيد شدته . وهذا الشكل التناحري الذي تلبسه ميــول تطور النظام الرأسمالي هو الذي يحدد حتمية دماره .

التناقض الأعلى في النظام الرأسمالي

يمكن تلخيص جميع تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي في التناقض العـام والاساسي التالي : التناقض بين **التشريك الفعلي للانتــاج** ، وبين **الشكل الخاص** ، **الرأسمالي** ، **للتملك** .

إن تشريك الانتاج في ظل النظام الرأسمالي يمثل أهم النتائج التاريخية لانتشار نمط الانتاج الرأسمالي وأكثرها تقدمية . فبدلاً من تجزئــة المجتمع البطريركي ، العبودي ، الاقطاعي ، إلى آلاف من خلايا الانتاج والاستهلاك الصغيرة المستقلة بعضها عن بعض ، والتي لا توجد بينها سوى روابط (وبخاصة روابط تبادلية) ابتدائية ، تحل **شمولية العلاقات الانسانية** . فتقسيم العمل يعم ويتقدم ، لا في بلد واحــد ، بل على النطاق العالمي . ولا يعود هناك من إنسان ينتج في المقام الأول قيمــاً استعمالية لاستهلاكه

الخاص. فعمل كل فرد ضروري لبقاء المجموع ، وذلك بقدر ما ان كل فرد لا يستطيع أن يبقى على قيد الحياة إلا بفضل عمل الآلاف والآلاف من رجال آخرين . ولا يعود للعمل الفردي من وجود إلا بوصفه جزءاً لامتناهي الصغر من العمل الاجتماعي. والعمل التعاوني موضوعياً بين جميع البشر هو الذي يسيّر حركة إنتاج الرأسمالية الحديثة أو يحافظ عليها . إذن فهذا الانتاج مشترك موضوعياً ويجر في مداره مجموع البشرية .

إن تشريك الانتاج في ظل النظام الرأسمالي يتيح المجال أمام تطور ضخم للقوى المنتجة . وازدياد الرأسمال الثابت ، وقبل كل شيء كتلة آلات وأدوات الصناعة والمواصلات ، غير ممكن إلا عن طريق تطور تقسيم العمل إلى أقصى الحدود . هذه الانطلاقة المعجزة للقوى المنتجة متضمنة بصورة مضمرة في ازدياد التركيب العضوي للرأسمال ، في تركز الرأسمال ، في التوسع الدائم لقاعدة نمط الانتاج الرأسمالي الذي ينزع إلى غزو العالم قاطبة . وهذه الانطلاقة تنطوي أيضاً على تطور لا يقل إعجازاً للحاجات البشرية ، وعلى وعي أولي لإمكانيات تطور شامل للبشر كافة .

لكن تشريك الانتاج هـذا الذي يحول عمل الانسانية بأسرها إلى عمل تعاوني موضوعياً ، ليس منظماً وموجهاً ومسيّراً وفق مخطط واعٍ . إنما تسيّره قوى عمياء ، « قوانين السوق » ، وفي الواقع تأرجحات معدل الربح ومفعول تساوي معدل الربح ، الشكل الخاص الذي يلبسه قانون القيمـة في النظام الرأسمالي . ولهذا السبب يتطور مجموع الانتاج المشترك موضوعياً بصورة مستقلة عن الحاجـات البشرية التي ولدها هو نفسه ، وبدون أي حافز غير ظمأ الرأسماليين إلى الربح .

إن الشكل الفردي الخاص للتملك يجعل من الربح هدف الانتاج ومحركه الأوحد . انه يعطي طابعاً غير متساوٍ وتشنجياً لتطور القوى المنتجة . فالانتاج يتطور قفزاً ، لا في القطاعات التي تظل فيها الحاجات الواقعية الأكثر إلحاحـاً بلا تلبية ، بل في القطاعات التي يمكن أن تحقق فيها أعلى الأرباح . إن انتاج المشروبات الكحولية والنشرات المصورة والمخدرات يتقدم على النضال ضد تلوّث الجو ، وفي سبيل المحافظة على الموارد الطبيعية ، بل حتى على بنـاء المدارس والمستشفيات[88] . ففي بريطانيا يصرف اليوم من المـال على رهانات سباق الخيل أكثر مما ينفق على النضال ضد السرطان وشلل الأطفال وتصلب الشرايين ... إن الشكل الفردي الخـاص لتملك النتاج الاجتماعي الفائض وفائض القيمة ، يحدد الطابع الفوضوي للانتاج الرأسمالي . فنقص الانتاج في قطاع معين يترافق باستمرار بفيض انتاج في قطاع آخر ، إلى أن

يصحح فيض الانتاج العام والأزمة مساوىء هذه الفوضى دورياً . إن الاختلال في التوازن وعدم التناسب بين مختلف قطاعات الانتاج هما العنصران الحتميان في هذه الفوضى . وتوزيع العمل البشري بين مختلف قطاعات الانتاج لا يتجاوب البتة بدقة مع توزيع القدرة الشرائية بالنسبة إلى منتجات هذه القطاعات . وعندما يصبح هذا اللاتناسب بالغ العنف ، ينحل في أزمة تفضي إلى توازن جديد عابر وعارض .

إن التناقض بين التشريك الفعلي للانتاج الرأسمالي والشكل الفردي الخاص للتملك يتجلى كتناقض بين الميل إلى تطور القوى المنتجة اللامحدود وبين الحدود الضيقة التي يظل الاستهلاك حبيساً فيها . وعلى هذا فإن نمط الانتاج الرأسمالي هو النمط الأول من نوعه الذي يبدو فيه الانتاج وكأنه منفصل كلياً عن الاستهلاك ، والذي يبدو فيه الانتاج وكأنه أصبح هدفاً في ذاته . لكن الأزمات الدورية تذكره بقسوة بأن الانتاج لا يستطيع ، على المدى الطويل ، أن ينفصل كلياً عن إمكانيات المجتمع في الاستهلاك المليء .

العمل الحر والعمل المستلب

إن المنتج في مجتمع بدائي لا يفصل عادة نشاطه الانتاجي، « العمل » ، عن سائر نشاطاته الانسانية . ومن المؤكد أن هذه الدرجة المرتفعة من اندماج وجوده كله تعبر عن فقر المجتمع وعن الطابع البالغ الضيق لحاجاته أكثر مما تعبر عن مجهود واعٍ في سبيل التطوير الشامل للامكانيات الانسانية كافة . والطغيان الذي يعاني منه المنتج إنما هو طغيان قوى الطبيعة . وهذا الطغيان ينطوي على سوء وعي للوسط الطبيعي ، وعلى خضوع محط للسحر ، وعلى تطور بدائي للفكر . لكن أثر هذا الانحطاط يخف كثيراً بفضل المستوى المرتفع من التضامن والتعاون الاجتماعيين . واندماج الفرد والمجتمع يتم بصورة منسجمة نسبياً . وعندما لا يكون الوسط الطبيعي طاغياً في عدائه يتحد العمل بفرح الجسد والفكر . ويلبي في آن واحد الحاجات المادية والاجتماعية ، الجمالية والاخلاقية* .

وكلما تعاظمت القوى المنتجة تحررت البشرية تدريجياً من طغيان قوى الطبيعة . فتشرع بوعي وسطها الطبيعي وتتعلم كيف تعدله تبعاً لغاياتها الخاصة . فهي تخضع

* انظر على سبيل المثال وصف « الدوكبوي » ، وهو عمل ينفذ بالتشارك في داهومي (٨٩) .

قوى كانت هي بالأمس خاضعة لها بهـــذا القدر أو ذاك من السلبية . وهكذا تبدأ المسيرة المظفرة للعلم والتقنيـات العلمية ، تلك المسيرة التي ستجعل من الإنسان سيد الطبيعة والكون .

لكن البشرية تدفع فدية شديدة الوطء عن هـــذا التقدم المحرّر . فالانتقال من مجتمع الفقر المطلق إلى مجتمع العوز النسبي هو في الوقت نفسه انتقال من مجتمع متناغم الاتحاد إلى مجتمع منقسم إلى طبقات ، ومع ظهور أوقات الفراغ الفردية لصالح أقلية من المجتمع يظهر أيضاً الوقت المستلب ، وقت العمل المسترق ، العمل المجـــاني الذي يقدمه للغير القسم الاعظم من المجتمع . وكلما تحرر الإنسان من طغيان قوى الطبيعة ، زاد خضوعاً لطغيان قوى اجتماعية غاشمة ، طغيان رجال آخرين (عبودية ، قنانة) أو طغيان منتجاته الذاتية (الانتاج البضاعي الصغير والانتاج الرأسمالي) .

إن الطابع المستلب للعمل المسترق لا يقتضي فيضـــاً في الشرح . فالعبد والقن لا يعودان سيدي حياتهما والقسم الأكبر من وقتهما . ووضعهما الاجتماعي لا يحظر عليهما التطوير الحر لشخصيتهما فحسب ، بل يحظر عليهما أيضاً وبوجه عام كل تطور . لكن العمل في المجتمع الرأسمالي هو أيضاً عمل مستلب ، وينطوي هو الآخر على الاستلاب الانساني إلى درجة قصوى .

هـــذا الاستلاب يظهر قبل كل شيء كانفصال جذري بين العمل وبين جميع النشاطات الانسانية غير « الاقتصادية » . ان الغالبية الساحقـــة من مواطني مجتمع رأسمالي لا تعمل لأنها تحب مهنتها ، لأنها تحقق ذاتها بفضل عملها ، لأنها تعتبره شرطاً لازماً وكافياً لتطور قدراتها الجسمانية والفكرية والأخلاقية . إنما تعمل على العكس بعامل الضرورة ، لتتمكن من تلبية حاجاتها الانسانية خارج العمل . وفي بداية النظام الرأسمالي ـ وفي قسم كبير من العـــالم الثالث إلى أيامنا هذه ـ تكون هذه الحاجات مقتصرة أصلاً على المستوى شبه الحيواني للعيش واعادة الانتـاج الفيزيائي . وكلما توسعت ، وتضاءلت مدة وقت العمل ، يتفاقم ويحتد التعارض بين « الوقت الضائع » و« الوقت المعاد اكتسابه » .

ويتجلى الاستلاب أيضاً في فقدان الشغيل بصورة كاملة لسيطرته على شروط عمله ، وعلى أدوات عمله ، وعلى نتاج عمله . وفقدان السيطرة هذا يزيد ويتعمق كلما حلت زيادة فائض القيمة النسبي محل زيادة فائض القيمة المطلق ، وكلما صغر يوم العمل لكن على حساب تشديد ومكننة غير إنسانيين أكثر فأكثر لهذا العمل بالذات .

إن العمل المتصل (الذي يجعل الشغيلة يغفلون حتى عن الوتيرة العـــادية لتعاقب الأيام والليــالي) والعمل المسَلْسَل ، والتأليل النصفي ، وانتساف الاختصاصات القديمة ، وتعمم العمال نصف المختصين ، ما هي إلا مراحل من هذا الاستلاب . وفي آخر هذا التطور يمسي الشغيل مجرد حلقة لامتناهية الصغر في آليتين ضخمتين ، الآلة بحصر المعنى ، أي أدوات عمــله التي تسحقه * ، والآلة الاجتماعية التي تسحقه هي الأخرى بأوامرها وهرميتها وطلباتها وغراماتها وقلقها المنظم . وإلى الانسحاق الذي يطحن الفرد طحناً ينضاف الملل الناجم عن العمل الممكنن ، ذلك الملل الذي يقضي في النهاية على قوى العامل الحية والذي بدأ يسقط في شراكه وعلى نحو متعاظم باطراد المستخدَمون أيضــاً ، وذلك بقدر ما يتحول عمل المكاتب إلى عمل ميكانيكي هو الآخر ** .

وأخيراً يتجلى الاستلاب في تحول المجتمع الرأسمالي بأسره إلى مجتمع تجاري وفي تذرره . فكل شيء يباع وكل شيء يشرى . وصراع الجميع ضـد الجميع ينطوي على نفي دوافع العمل الأساسية والمميزة للانسانية : حمـاية الضعفاء والمسنين والأطفال ؛ تضامن الجماعة ؛ الرغبة في التعاون والمساعدة المتبادلة ؛ حب القريب . ولا يعود من الممكن لجميع الخصال ولجميع الصبوات ولجميع الامكانيات الإنسانية أن تحقق ذاتهـا إلا عبر اقتناء أشياء أو خدمات في السوق ، وهو اقتناء تميل الرأسماليـة الى إضفاء الصفة التجارية عليه على نحو متزايـد باطراد ، وبالتالي إلى تسويته ومكننته . وعلى هذا فإن تخفيض وقت العمل لا يترافق بتكاثر في أوقـــات الفراغ الفردية المؤنسَنة والمؤنسِنة ، بقدر ما يترافق بأوقات فراغ لا تني صفتها التجارية وغير الإنسانية في بروز مستمر .

---

* بالمعنى الحرفي (التكاثر الضخم لحوادث العمل) والمجازي للكلمة .

** « إن العامل نصف المختص يكتشف بعد ٢٥ عاماً من عمل شاق ان الغلام ابن السبعة عشر عاماً الذي يعمل على الآلة المجاورة يقبض نفس الأجرة الساعية التي يقبضها هو تقريباً . وبالأصل ، ان الآلاف الذين يحيطون به يكسبون جميعاً القدر نفسه تقريباً . والحركة المكررة أبداً التي ينفذها طوال ساعات تصبح مملة إلى حد لا يطاق . انه يفكر بوالده الذي هو أفقر منه على الأرجح ، لكن الذي كان فخوراً على الأقل بالبراميل التي يصنعها . أما اليوم فإن الذكاء كله متضمن في الآلة وهي التي توضع موضع فخر . ولعل النظام يمنعه حتى من الكلام مع جاره ، أو من الذهاب لشرب جرعة من المـاء خارج فترة الوقفة (٩٠) » .

ولقد قام مؤخراً بعض الرعاة والخوارنة البروتستانتيين في ألمانيا الغربية ، مقتدين بمثال الكهنة – العمال الكاثوليك ، بالعمل لمدة عدة أشهر في مصانع كبيرة . وقدموا بهذه المناسبة بياناً مذهلاً عن الطابع المستلب للعمل الرأسمالي :

« إن موقف (العمال) من العمل سلبي على وجه العموم ، باستثناء موقف بعض الحرفيين الذين ما يزال اختصاصهم المحصّل وخبرتهم المكتسبة على الدوام يلعبان دوراً معيناً . أما بالنسبة إلى الآخرين ، فإن العمـــل في المصنع يعتبر **شراً لا بد منه** . فالاستخدام هو « عدو » الشغيل **الذي يتوجب عليه أن يخضع له** يومياً لمدة طويلة من الزمن – مع كل ما يستلزمه هذا الوضع : الآلات التي عليه أن يخدمها ؛ وهرمية المنشأة ، من رئيس الفرقة الى الادارة ، الذي هـــو **خاضع** له بدون أي امكانية للنقاش (ان « التسيير المشترك» أي مجلس المنشأة لا يلعب عملياً من دور في منشآتنا)؛ لكن أيضاً زملاء العمل ، بقدر ما أنهم ، هم أيضاً ، مجرد أجزاء لا تتجزأ من كل هذا الكون الذي يدخله المرء **مشاكساً في بداية الوقفـــة** ويغادره **كما لو انه افلت في** النهاية من تلك الوقفة ...

« **ان الزمن المقضي في المنشأة يعتبر ضياعاً للحياة** » .

« ... إن نمط وشكل العمل (عمل جسماني منهك ، أو مجرد سهر على العمليات الميكانيكية) لا يلعبان دوراً كبيراً يعادل تقييمها الاجتماعي، دوراً يجد تعبيره أيضاً، في المنشآت التي تعلمنا كيف نعرفها ، **في وضع العامل تحت الوصاية بوصفه موضوع قرارات تتخذ بشأنه ...**

« إن العامل هو بدون أدنى شك –بالرغم من النقابة ومن قانون مجالس المنشآت– أضعف جزء في نظامنا الاقتصادي : فالتقلبات والتوقفات المؤقتة والأزمـات تصيبه هو كضحية أولى ، مطيحة بوظيفته ، في حين أنه من الممكن التخفيف من شدة وقعها دونما أضرار إنسانية كبيرة بالنسبة إلى سائر عوامل سيرورة الانتاج . **إن الشعور بعدم أمن الوجود وبالتبعية الكاملة لتطور تعسفي** في اقتصادنا القـــائم على المقاولة لا يبرز في أي شريحة اجتماعية أخرى كما يبرز لدى هذه الشريحة ... ومما لا ريب فيه أن التبدل العاجل والمرغوب في وعي العمال الاجتماعي لا يمكن تصوره إلا بالارتباط مع التبدل الفعلي في وضعهم الاجتماعي (التشديد من قبلنا) [٩١] * » .

---

* انظر تحليل الوضع العمالي في فرنسا ، المشابه في كل نقاطه لهذا التحليل ، في « العامل المعاصر » بقلم أ. أندريو و ج. لينيون .

منذ أن وجد تقسيم المجتمع إلى طبقـــات ، لم يستسلم البشر لحكم الظلم الاجتماعي بحجة ان هذا الظـــلم يمكن أن يعتبر مرحلة محتمة من مراحل التقدم الاجتماعي . فالمنتجون لم يقبلوا قط تقريباً بأنه من السوي أو الطبيعي أن يذهب فائض نتاج عملهم حكراً للطبقات المالكة التي تحصل بالتالي على احتكار أوقات الفراغ والثقافة . ولقد ثاروا دوماً وبلا انقطاع على ترتيب الأشياء هذا . وبلا انقطاع أيضاً جهدت أكرم نفوس الطبقات المالكة ، هي الاخرى ، في إدانة اللامساواة الاجتماعية وفي الانضمام إلى نضال المستغَلين ضد الاستغلال . ان تاريخ البشرية ليس إلا سلسلة طويـــلة من الصراعات الطبقية .

إن فجر المجتمع الطبقي موسوم بثورات العبيد. وثورة سبارتاكوس وثورات العبيد في صقلية في عهد فيريس هي وحدها المعروفة على وجـــه العموم . لكن في حوالي العصر نفسه حدثت ثورة الأربعين الف عبد العاملين في مناجم اسبانيا ، وثورة عبيد مقدونيا وديلوس ، وقبل نصف قرن من الزمن ثورة عمال المناجم الكبيرة في لوريوم باليونان [٩٢] . وبدءاً من القرن الثالث الميلادي ، امتدت ثورة عبيد وفلاحين مملقين على نطـــاق واسع وشملت كل الجزء الغربي من الامبراطورية الرومانية (حركة « الباغودايي* ») وإفريقيا الشمالية (حركة « الدوناتيين** ») . وقـــد أستخف بوجه عام بأهمية دور هذه التمردات في انهيار الامبراطورية الرومانية [٩٣] . ولقـــد استطاع المؤرخ العربي أبو زكريا أن يدرك على نحو واضـــح الروح التي حركت تلك التمردات ، وكتب ما يلي بصدد الدوناتيين :

« انهم يمقتون السادة والأغنياء ، وعندما يصادفون سيداً يمتطي عربته ويحيط به عبيده ، ينزلونه ، ويعطون العبيد مكانه في العربة ، ويكرهون السيد على الجري على

* الباغودايي هم الفلاحون الغوليون المتمردون الذين سحقهم ماكسيميان بناء على أمر من ديوقليتيان حوالي عام ٢٨٥ . « المترجم » .

** نسبة الى دونات ، اسقف قرطاجة ، الذي أدانته الكنيسة بالهرطقة في القرن الرابع . « المترجم » .

قدميه . وهم يتباهون بأنهم أتوا ليعيدوا المساواة إلى الأرض ، ويدعون العبيد إلى الحرية [٩٤] » .

كذلك ترافقت غزوات الـ « فيزيغو* » للامبراطورية البيزنطية بثورات عبيد ، ولا سيما ثورات عمال مناجم تراقية [٩٥] . وفيما بعد (٨٢٠ – ٨٢٣) انفجر تمرد جديد ورهيب في الامبراطورية البيزنطية نال عطف وتأييد الناس البسطاء ولم يستطع جيش الامبراطور ميشيل الثاني أن يسحقه إلا بعد حملة عسكرية دامت ثلاث سنوات .

وفي العصر نفسه تمرد جيش من العبيد السود كان العرب يستخدمونه لتجفيف شط العرب (في عام ٨٦٨) وصمد ١٥ عاماً في وجه هجمات الجيوش الامبراطورية . وعندما ولّد الرأسمال التجاري والعملي في بلدان ما وراء البحار العبودية من جديد في أبشع أشكالها ، حدثت انتفاضات كثيرة كالانتفاضة التي قادها سوراباتي في جزيرة جاوا (١٦٩٠ – ١٧١٠) ، وانتفاضة هنود بوليفيا (١٦٨٦ ، ١٦٩٥ ، ١٧٠٤ ، ١٧٤٢ ، ١٧٦٧) ، وانتفاضة اليعقوبيين السود في جزيرة هايتي [٩٦] .

وقد حاول الفلاحون المسحوقون بالسخرة أو بالريع الزراعي مراراً عديدة هم أيضاً أن يتحرروا من نير الاستغلال . وكل تاريخ العصور القديمة ، تاريخ مصر واليهودية وأثينا وروما ، مليء بحركات انتفاض الفلاحين ضد الربا والديون وتركّز الملكية . ففي امبراطورية الساسانيين الفارسية قامت في القرنين الخامس والسادس الميلاديين حركة « المزدكيين » الذين طالبوا بمشاعية الأملاك وبإلغاء جميع الامتيازات وبحظر قتل أي كائن حي . ولهذا السبب بلا ريب يصفهم المؤرخون العاملون في خدمة الطبقات المالكة بصفة « الهمجيين » و « الشاذين عن الطبيعة » .

وعلى مدى التاريخ الصيني أطاحت ثورات الفلاحين المضطهَدين بالسلالات المالكة . وقد كانت سلالتا الهان والمينغ بالذات سلالتي زعماء فلاحين حاولوا في البدء لا مكافحة الملكية العقارية فحسب بل أيضاً الرأسمال المرابي والبضاعي [٩٧] . والقرن

* اسم قبيلة من قبائل الغو ، غزت في عام ٤١٢ بلاد الغول ، ثم استوطنت اسبانيا حتى الفتح العربي . « المترجم » .

الرابع عشر في أوروبا الغربية يتميز بـ « جاكيـات* » لا تحصى في البلدان تقريباً : فرنسا ، بريطانيا العظمى ، فلاندرا ، بوهيميا ، اسبانيا ، الخ . كما شهد القرن السادس عشر تطور حرب الفلاحين الألمان الكبرى ، وتطور ميول اجتماعيه مماثلة في المدن حيث ظهرت اجرأ الافكار الثورية لدى توماس مونذر والشيعة القائـلة بتجديد العماد ** . وتاريخ اليابان بين القرنين السابع عشر والثامن عشر يتميز بسلسلات طويلة من الانتفاضات الفلاحية ضد الاستغلال المتزايد الذي ذهب الفلاحون ضحية له عقب انتشار الاقتصاد النقدي . ولا يقل عدد الثورات عن ١١٠٠ بين عام ١٦٠٣ وعـام ١٨٦٣ (٩٨) .

وأخيراً فإن الحرفيين الصغار وعرفاءهم وخدمهم ، أسلاف البروليتاريا الحديثة ، ثاروا في آن واحـد على انعدام الحقوق السياسية في المراكز المدينية الكبرى وعلى الاستغلال الذي كانوا يكابدون ُمنه على يد الرأسمال البضاعي*** . وليس الحرفيون في المدن الفلاندرية والايطالية في العصر الوسيط هم وحدهم الذين خاضوا هـذا الكفاح ، بل خاضه أيضاً الحرفيون في المدن الاسلامية حيث استطاعت حركة القرامطة المتعددة قومياً والقوية أن تجمع مختلف الأفكار التقدمية في زمانهـا ، أي في القرن التاسع الميلادي ، وان تمتد عبر تمردات الروابط المهنية المدينية في الأناضول واستانبول حتى القرن السابع عشر (١٠٠) . واستطاعت هذه الحركة ذاتها أن تقيم دولة شيوعية في البحرين واليمن ، دولة استمرت أكثر من مئة عـام (من القرن الحادي عشر إلى الثاني عشر) .

لمَ فشلت عملياً جميع هذه الحركات في محاولتها إلغاء اللامساواة الاجتماعية ، سواء أغلبت على أمرهـا أم أنتجت هي نفسها بعد أن انتصرت شروطاً اجتماعية مماثلة

---

* جاك في الاصل اسم شعبي كان يطلق في فرنسا على الفلاحين . ولهذا سميت ثورات الفلاحين في القرن الرابع عشر بـ « الجاكيات » . « المترجم »

** شيعة بروتستانتية الأصل تقول بأن عماد الاطفال لا يكفى وتلزم أتباعها بتجديد عمـادهم . وكان مونذر مؤسسها . وقد انتشرت بين الفلاحين الذين تمردوا في القرن السادس عشر فسحقهم النبلاء بوحشية . « المترجم » .

*** أول اضراب عمالي يعرفه التاريخ هو اضراب العمال المصريين العاملين في حوالي عام ١١٦٥ قبل الميلاد ، في عهد رمسيس الثالث ، في دير المدينة على ضفة النيل الغربية بالقرب من طيبة (٩٩) .

للشروط التي ثارت عليها *؟ لأن الشروط المادية لم تكن ناضجة تقريباً لإلغاء الاستغلال والتفاوت الاجتماعيين .

إن غياب الطبقات في ما قبل التاريخ البشري يتفسر بأن النتاج الاجتماعي كان مساوياً على الإجمال للنتاج الضروري . وانقسام المجتمع إلى طبقات يتجاوب مع تطور للقوى المنتجة يسمح بتكوين قدر معين من النتاج الاجتماعي الفائض ، لكن ليس قدراً كبيراً بما فيه الكفاية من النتاج الفائض لتأمين أوقات الفراغ الضرورية لممارسة وظائف التراكم الاجتماعي لمجموع المجتمع . وعلى أساس هذا التطور غير الكافي للقوى المنتجة ، لم يكن هناك محيد على المدى الطويل من معاودة ظهور اللامساواة الاجتماعية وانقسام المجتمع إلى طبقات ، حتى في المناطق التي ألغي فيها هذا الانقسام مؤقتاً .

إن نمط الانتاج الرأسمالي ، بالنهضة المعجزة التي يوفرها للقوى المنتجة ، يخلق لأول مرة في التاريخ الشروط الاقتصادية لإلغاء كل مجتمع طبقي . فالنتاج الاجتماعي الفائض سيكفي لتخفيض وقت عمل البشر جميعاً إلى أقصى حد ، الشيء الذي سيوفر نهضة ثقافية تسمح بممارسة وظائف التراكم (والتسيير) من قبل مجموع المجتمع. وهكذا تفقد الطبقات المسيطرة كل مبرر تاريخي لوجودها . ويصبح التنظيم الواعي للعمل ، الذي تكون الرأسمالية قد شركته موضوعياً ، شرطاً لا غنى عنه لتطور شامل جديد للقوى المنتجة .

إن تطور نمط الانتاج الرأسمالي لا يخلق الشروط **الاقتصادية** لإلغاء المجتمع الطبقي فحسب ، بل يخلق أيضاً شروطه **الاجتماعية** . فهو ينتج طبقة ذات مصلحة حيوية في إلغاء كل شكل من أشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لأنها لا تملك أي قدر منها البتة . وتجمع هذه الطبقة بين يديها في الوقت نفسه كل وظائف المجتمع الحديث الانتاجية . وبتمركزها في المصنع الكبير تكتسب بالغريزة والتجربة اليقين بأنها لا تستطيع أن تحامي عن مصيرها إلا إذا جمعت قواها ومارست صفاتها الكبيرة ، صفات **التنظيم والتعاون والتضامن** . وهي تستخدم في البدء هذه الصفات لتنتزع من أرباب العمل نصيباً أكبر من القيمة الجديدة التي تخلقها . وتناضل من أجل حدّ يوم

---

* يمكننا أن نستشهد بهذا الصدد بتطور الأديرة الكاثوليكية التي قام فيها في البدء شيوع الأملاك ، وبتطور مدينة طابور . فعند تكوين هذه المدينة توجب على الجميع أن يهجروا أملاكهم كافة في « أضرحة عامة » ، لكن الانتاج البضاعي الصغير عاود ظهوره بعد بضع سنين (١٠١) .

العمل وفي سبيل زيادة الأجور . لكنها سرعان ما تتعلم ان هذا النضال لن يكون ناجعاً على المدى الطويل إلا بشرط أن يواجـــه بجمل سيطرة الرأسمال ودولته * . وآنذاك يتطور نضال البروليتاريا الحديثة الطبقي إلى حركة سياسية ، حركة من أجل إلغاء الملكية الرأسمالية ، من أجل تشريك وسائل الانتاج والتبادل ، ومن أجل قيام مجتمع اشتراكي بلا طبقات .

* في « عامل المدينة » يصف ج. ل. و ب . هاموند بصورة أخاذة كيف أن الدولة بأسرها هي في خدمة الرأسمال في القرن التاسع عشر . ففي محافظتي كايرفيلي ومرتاير تايدفيل كان القاضيان الأوحدان معامين حدادين فكانا يحاكان (!) دوماً أجراءهما بالذات . وكان هذان القاضيـــان عينهما مسؤولين عن تطبيق القوانين ... التي تحظر عليهما (!) نظام الأجرة العينية . ويصف المؤلفان ذاتهما حركات القوات المسلحة في المناطق الصناعية « التي باتت تشبه بلداً محتلاً عسكرياً ...؛ وكان الجنود ينقلون حسب تموجات الأجور والاستخدام (١٠٢) » .

الفصل السادس

التجارة

التجارة ، نتاج التطور الاقتصادي غير المتساوي

في مجتمع قائم بصورة رئيسية على انتاج القيم الاستعمالية ، يتأتى ربح التجار المتبضعين * من شراء البضائع بما دون قيمتها ومن بيعها بما فوق هذه القيمة . وينجم عن ذلك أن التجارة ما أمكنها في البدء أن تتطور بين شعوب تعيش في مستوى متماثل تقريباً من التطور الاقتصادي . وفي هذه الحال يكون وقت العمل الضروري تقريباً لإنتاج البضائع المتبادلة معروفاً في كلا البلدين . فلا يغتر لا الباعة ولا الشراة بمبادلات تضر بهم ضرراً شديداً ** . وفي هذه الحال فإن شروطاً استثنائية من الفاقة المباغتة إلى سلع الاستهلاك الجاري أو إلى المواد الأولية الضرورية هي وحدها التي تسمح بتحقيق أرباح كبيرة في التجارة .

وبالمقابل فإن التجارة مع شعوب تعيش في مستوى أدنى من التطور الاقتصادي ، تخلق الشروط المثالية لتحقيق أرباح هامة . فمن الممكن أن تشترى منها مواد أولية أو أغذية رخيصة الثمن (معادن ، خشب ، قمح ، سمك ، خمر) ، وأن تباع لها

---

* بالفرنسية يوجد لفظان للاشارة إلى التاجر : marchand و commerçant . واللفظ الأول يطلق عادة على التاجر القديم الذي يتولى بنفسه شراء البضاعة وبيعها . أما اللفظ الثاني فيشير إلى التاجر بالمعنى الحديث والرأسمالي للكلمة . ولهذا آثرنا أن نترجم اللفظ الأول بـ « التاجر المتبضع » . « المترجم »

** انظر الفصلين الثاني والثالث .

منتجات حرفية مصنوعة (آنية خزفية ، أدوات معدنية ، حلي ، منتجات نسيجية، الخ) بما فوق قيمتها . وإنما في التطور الاقتصادي اللامتساوي بين الشعوب ينبغي أن نبحث عن أصل ازدهار التجارة منذ عصر الثورة المعدنية وبداية الحضارة* .

« ... لا تساوي الموارد وتنوعها بين مختلف المجتمعات المتجاورة أو القادرة على الاتصال فيما بينها ، إن هذه الشروط الأزلية لكل المبادلات ... موجودة في كل مكان على سطح الكرة الأرضية ، مهما أوغل مؤرخو ما قبل التاريخ في دراسة أسلافنا ومعرفتهم[١] » .

إن المعطيات الواقعية تؤكد تماماً هذه الأطروحة . فهي تؤكد أولاً أن التجارة تظهر في كل مجتمع بدائي في شكل **التاجر الأجنبي** القادم من مجتمع أكثر تقدماً . فالتجار الأوائل الذين تذكرهم المصادر المصرية أجانب[٢] . وفي اليونان القديمة ، في العصر ما قبل الكلاسيكي ، كان التجار الأجانب هم أول تجار ظهروا في المدن الفتية[٣] . وتذكر أقدم نصوص « الآفستا » ، كتاب ايران المقدس ، أن التجار هم أجانب حملوا منتجات كمالية للملك والنبلاء[٤] . وتذكر « ريغ – فيدا » ، أقدم وثيقة مكتوبة من الحضارة الهندوسية ، أن التجار هم أجانب (باني) يسافرون في قوافل[٥] . وأول التجار في روما هم أجانب متهلّنون hellenisés [٦] . وفي بيزنطة، كانت التجارة الكبيرة في البداية بين أيدي السوريين واليهود والشرقيين[٧] . وفي امبراطورية الاسلام ، كان التجار الأوائل مسيحيين ويهود وزرادشتيين[٨] . واليهود والسوريون هم أيضاً أوائل التجار في العصر الوسيط الأعلى في أوروبا الغربية[٩] ، بينما كان الكوريون في العصر نفسه أول من أدخل التجارة إلى اليابان[١٠] . وفي الصين ، من سلالة التانغ إلى سلالة المينغ ، كان الأجانب ، وبخاصة الهنود أو المسلمون ، يقبضون على زمام التجارة الخارجية كلها . وإن هيمنة التجار الألمان في سكندنافيا ، والتجار اليهود في بولونيا والمجر ورومانيا ، والتجار الأرمن في الامبراطورية التركية الآسيوية ، والتجار العرب في افريقيا الشرقية ، قد مددت قروناً طويلة هذه المرحلة الأولية من التجارة الكبيرة .

وتبين المعطيات الواقعية ، من جهة أخرى ، كيف أن قانون التطور الاقتصادي غير المتساوي عينه ينطوي على انقلابات سريعة في التيارات التجارية بمجرد أن يمتلك شعب من الشعوب التقنية الحرفية البسيطة نسبياً ، السائدة في المجتمع البضاعي

* انظر الفصلين الثاني والثالث .

الصغير ، حيث يُسهّل غيابُ المنشآت الصناعية المكافئة تحولَ التقنيات والتقنيين . إن المستوطنين الأجانب القادمين من آسيا الصغرى هم أول التجار في اليونان القارية ؛ لكن سرعان ما ستحتكر المستعمرات اليونانية التجارة في آسيا الصغرى ، إلى أن تعود آسيا الصغرى فتأخذ بثأرها من اليونان في العصر الهيلّيني. واليهود والمسيحيون والفرس هم أول التجار في امبراطورية الاسلام ؛ لكن سرعان ما سيلعب التجار العرب الدور الأول في تجارة أوروبا والشرق الأوسط وفارس . وفي القرن الخامس الميلادي هيمن تجار هندوسيون على التجارة في البحر العربي ؛ وبعد بضعة قرون هيمن تجار عرب على التجارة في الهند[١١] ؛ وفي عهد امبراطورية المغول ، في القرن السابع عشر ، دحر التجار الهندوسيون والفارسيون من جديد التجار العرب . وقد احتكر يهود بيزنطة ومسيحيوها التجارة الكبيرة في ايطاليا في العصر الوسيط الأعلى ؛ وبدءاً من القرن الحادي عشر استولى البنادقة والجنويون على مكانة الصدارة في بيزنطة بالذات .

ان تاريخ الامبراطورية الرومانية كله يكمن في هذه الانعطافات المباغتة . ففي القرنين الثاني والأول قبل الميلاد قضى الفتح الروماني والتجارة التي اقتفت خطاه على هيمنة آسيا الصغرى الاقتصادية التي كانت قائمة منذ العصر الاسكندري . لكن منذ القرن الأول الميلادي تخلت التجارة الرومانية عن الشرق للشريحة الجديدة من التجار السوريين لتنسحب نحو بلاد الغول التي دحرت بدورها منذ القرن الثاني التجارة الرومانية ، وتقاسمت مع السوريين الهيمنة الاقتصادية على الامبراطورية بأسرها[١٢] .

انتاج فائض القيمة وتحقيقه

في أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، يكون الرأسمال البضاعي هو الشكل المهيمن للرأسمال . وهو يجسد في تلك الأنماط الاقتصاد النقدي الوليد وسط اقتصاد قائم بصورة أساسية على إنتاج القيم الاستعمالية . وهو يظهر أول ما يظهر في شكلين مخاطرين : التجارة الدولية الكبيرة والتجارة المحلية الصغيرة القائمة على التجول . وكلما تطور الانتاج البضاعي الصغير ، يتولى المنتجون بأنفسهم بيع بضائعهم في السوق . ولا يكون هناك من مكان لتجارة محترفة إلا خارج نطاق هذا التداول الاعتيادي للبضائع .

بيد أن اتحاد الانتاج والتجارة يطرح مشكلات تقنية لا يمكن حلها إلا في إطار

محدود . فالحرفي الذي يحمل بنفسه منتجاته إلى السوق يضطر إلى إيقاف عمله الانتاجي أثناء سفره ؛ ولهذا تقام الأسواق في المجتمع البضاعي الصغير في أيام الأعياد على وجه العموم . ويلاحظ ريموند فيرث ، في حديثه مع صيادي السمك الماليين ، ان هؤلاء لا يهتمون عادة بالتجارة أيام العمل . وإنما عندما لا يذهبون إلى الصيد ، لسبب أو آخر ، « يشترون السمك ليبيعوه من جديد[١٣] » . ولتسهيل السفر إلى أسواق المنتجين البضاعيين الصغار ، اعتاد هنود الشورتي « على توفير قوت وفراش ومشاعل لكل من يطلب ذلك ، وحتى للغرباء . ولا ينتظر المضيف أن يتلقى ثمن ذلك ، بل يستطيع بدوره أن يسأل ضيافة كتلك في المستقبل إذا ما احتاج إليها[١٤] » . وهذه العادات كلها ليست ناجعة إلا إذا كانت المسافة بين مكان الانتاج والسوق غير كبيرة. وعندما تكبر هذه المسافة يتضح للمنتج ان حمل منتجاته بنفسه إلى السوق أمر باهظ الكلفة . ولقد كان حرفيو نورمبرغ يحملون بضائعهم في العصر الوسيط حتى معرض فرانكفورت ؛ لكنهم كانوا يسلمون بضائعهم لتجار محترفين عندما تكون الأسواق أنأى من ذلك[١٥] .

على هذا ، تظهر التجارة المحترفة كنتيجة لتقسيم العمل ، تجنب المنتجين الخسائر التي كان سيعرضهم إليها وقف الانتاج بهدف بيع منتجاتهم مباشرة[١٦] . وقد حسب الاستاذ جاكان هذه الخسائر بالنسبة إلى حاكة الكتان الفلاندريين في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الذين كانوا مرغمين على الذهاب بأنفسهم لشراء المادة الأولية بكميات صغيرة من الأسواق المجاورة ولبيع أقمشتهم قطعة قطعة في تلك الاسواق نفسها . ويقدر هذه الخسائر بخمس مداخيلهم النزيرة[١٧] .

ويتوصل الاستاذ آشتون إلى استنتاجات أوضح أيضاً عندما يدرس وضع الصناعة النسيجية البريطانية في القرن الثامن عشر :

« يضطر العامل (النساج) إلى الذهاب بنفسه للبحث [عن المنتجات التي يحتاجها] وحملها... ولقد كان في وسع المرء أن يلاحظ على طرق الشمال عدداً كبيراً من الحاكة الذين يحملون حزماً من الخيوط على ظهورهم أو يجرون تحت أذرعهم لفائف ثقيلة من الأقمشة . وكانت المسافات الواجب قطعها معادلة في غالب الأحيان للمسافات التي يستطيع الانسان أن يقطعها في يوم واحد ... وقد أكد بعضهم أن السعي في إثر التوصيات والمواد الأولية ، ونقل المنتجات المصنوعة وتحصيل الأجور

كان من الممكن أن تستغرق يومين ونصف يوم أسبوعياً في صناعة القبعات في منطقة الميدلاندس[١٨] » .

ويلاحظ الأستاذ سول تاكس ، في دراسته لمجتمع قائم على الانتاج البضاعي الصغير ، ان المنتجين يحسبون ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، **تكاليف** بيع بضائعهم مباشرة لزبائن افتراضيين **على أساس وقت العمل** ، ولا يفضلون أن يبيعوا للتجار إلا عندما يكون **التوفير في وقت العمل** واقعياً (أي عندما يكون الانتاج الذي يمكن أن يتم أثناء ذلك الوقت الضائع في البيع أكبر قيمة من ربح التاجر) :

« في باناجاشيل ، يذهب التجار إلى المزارع ويساومون لشراء مربعات من البصل، حتى قبل الحصاد ، ويحسب المزارع حظوظه في الحصول على سعر أفضل إذا ما حصد البصل وحمله بنفسه إلى السوق ليبيعه فيها بالجملة أو المفرق . وهو إذ يفعل ذلك يحسب قيمة وقته (كذا) [١٩] » .

وتنطرح المشكلة بالصيغة نفسها عندما يحل الرأسمال الصناعي محل المنتج الصغير المستقل ، والرأسمال التجاري محل البضاعي القديم ، ففي اللحظة التي ينتهي فيها انتاج البضائع ، يكون الرأسمالي الصناعي قد ملك فائض القيمة الذي انتجه عماله . لكن فائض القيمة هذا يكون موجوداً في شكل خاص ؛ فهو لا يزال متبلوراً في بضائع ، شأن الرأسمال المسلف من قبل الصناعي بالأصل . ولا يستطيع الرأسمالي لا أن يعيد تكوين هذا الرأسمال ، ولا أن يتملك فائض القيمة ما داما محافظين على هذا الشكل من الوجود . إذن فعليه أن يحولها إلى مال . وتحقيق فائض القيمة إنما هو بيع البضائع المنتجة . والحال أن الصناعي لا يعمل لزبائن محددين (إلا عندما ينفذ توصيات لحساب « آخر المستهلكين ») ؛ بل يعمل لسوق مغفلة .

إذن ففي كل مرة تكتمل فيها دورة من دورات الانتاج لتوجب عليه أن يوقف العمل في المصنع ، وأن يبيع بضائعه ليستوفي نفقاته ، وآنذاك فقط يستأنف الإنتاج. والتجار ، بشرائهم انتاج الصناعي ، يوفرون عليه همّ الذهاب للبحث مباشرة عن مستهلكين . يوفرون عليه خسائر ونفقات وقف الإنتاج إلى أن تصل البضائع الى مكانها المقصود . انهم يسلفونه ان جاز التعبير رساميل نقدية تسمح له بمتابعة الإنتاج دون توقف .

لكن التجار ، الذين يسلفون الصناعيين الأموال اللازمة لإعادة تكوين رأسمالهم ولتحقيق فائض قيمتهم ، يضطرون بدورهم إلى أن يبيعوا بسرعة البضائع التي

اشتروها على ذلك النحو ليتمكنوا من معاودة العملية بأسرع ما يمكن . وكلما انتشر نمط الانتـــاج الرأسمالي وعمّ إنتاج البضائع ، تـُغطى المدن والقرى بشبكة لا تني تتكاثف من الوكالات التجارية للبيع بالجملة أو بالمفرق . وكما ان توسع التجارة الكمالية في القرون الوسطى تميز بتحول التجار المتجولين إلى تجار مقيمين[20] ، كذلك فإن توسع تجارة المنتجات ذات الضرورة الحيوية ، في فجر الرأسمالية الصناعيـــة ، يتميز بتحول البائع الجوال الصغير إلى بائع مفرق مقيم نهائياً في القرية[21] * .

في العصر الوسيط لا تكون تجارة الجملة وتجارة المفرق منفصلتين تقريباً إحداهمـا عن الأخرى فيما يتعلق بالمنتجات المخصصة للسوق المحلية ؛ بل ان تجارة الجملة غالبـــاً ما تكون منعدمة الوجود . وباعة المفرق المتخصصون لا يظهرون إلا مع العقادين** ؛ وقد كان عددهم في فرنسا ٧٠ في عام ١٢٩٢ ، و٢٠٠ في عام ١٥٧٠ ، و٢٨٠٠ في عام ١٦٤٢[23] . وإنما بعد الثورة التجارية يتم انفصال تجـارة الجملة عن تجارة المفرق بالنسبة إلى المنتجات الكمالية ، باعتبـــار ان الشركات الاستعمارية الكبيرة لا تحتفظ لنفسها إلا بتجارة الجملة .

إن الرأسمالي الصناعي لا يرغب في تحقيق فائض قيمته فحسب . بل يريـد أيضاً أن يُرسمله ، أن يحول إلى آلات ومواد أوليـــة وأجور كل الجزء الذي لا يستهلكه بصورة غير منتجة لسد حاجاته الخاصة . إذن فرسملة فائض القيمة تنطوي هي أيضاً على تداول للبضائع يظهر فيه الصناعي كمشترٍ بدلاً من أن يكون بائعـــاً . ومن هذه الزاوية يكون من مصلحته أيضاً أن يقلل إلى الحد الأدنى فترة تداول الآلات والمواد الأولية ، فترة الانتظار بين الطلبات والتسليم . وعلى هـذا فالرأسمال التجاري يؤدي له خدمة مزدوجة إذ يقلل وقت تداول بضائعه الخاصـــة ، وكذلك وقت تداول البضائع التي يرغب في شرائها .

---

* في أوروبا الشرقية ، في البلقان وروسيا ، استمر في العمل باعة المفرق المتجولون هؤلاء حتى مطلع القرن العشرين ، كما استمر أيضاً الحرفيون المتجولون الذين يبيعون بأنفسهم منتجات عملهم . وفي البلدان المتخلفة ما يزال المرء يصادفهم إلى اليوم ؛ وهم لم يختفوا كليـاً حتى في البلدان المتقدمة . إن « الكتاب الأبيض » (١٩٥٣) الصادر عن وزارة الشؤون الاقتصادية البلجيكية يشير إلى أن عدد التجار المتجولين الذين يتنقلون من باب إلى باب بهدف البيع مرتفع في المناطق الفلاندرية ، حيث المساكن الفلاحية مشتتة (٢٢) .

** أي باعة الخردوات . « المترجم »

ان الحرفي الصغير الذي يتجنب تكاليف الانتظار والبطالة التي يعرض نفسه لها إذا ما باع بنفسه منتجات عمله ، يحقق على هذا النحو ربحاً تملي عليه مصلحته بالذات أن يتخلى عن جزء منه للتاجر . والرأسمالي الصناعي لا يعرف من أرباح أخرى غير فائض القيمة الذي ينتجه عماله . فهل يؤدي تخفيض فترات تداول البضائع التي يبيعها ويشتريها إلى زيادة فائض القيمة الذي ينتجه عماله ؟

إن الرأسمال الصناعي يتألف ، من وجهة نظر تداوله ، من قسمين إثنين . فالقسم الأول من هذا الرأسمال ، المسمى **بالرأسمال الجامد** ، يتكون من مبانٍ وآلات لا تبدل إلا بعد انقضاء فترة طويلة جداً من الزمن ، وبعد دورات إنتاجية عديدة . وقيمة هذا الرأسمال ، المسلف دفعة واحدة من قبل الصناعي ، تعيد تكوين نفسها – تعوض عن اهتلاكها – رويداً رويداً . ففي نهاية كل دورة إنتاجية ، وعندما تكون البضائع المنتجة قد تم بيعها ، يكون جزء فقط من هذا الرأسمال الجامد قد تجدد تكوينه . وعلى هذا فإن المدة الضرورية لتجديد تكوين مجموع هذا الرأسمال الجامد ، والمسماة بفترة دوران الرأسمال الجامد ، تشتمل على دورات إنتاجية عديدة .

وبخلاف ذلك وضع **الرأسمال المتداول** ، أي ذلك القسم من الرأسمال الثابت المؤلف من المواد الأولية والمنتجات المساعدة ، بالإضافة إلى الرأسمال المتغير ، أي الأجور المسلفة من قبل الرأسمالي . فالرأسمال المتداول يجب أن يسلف عند بدء كل دورة إنتاجية . لكن ما أن تباع البضائع المنتجة أثناء هذه الدورة ، حتى يمتلك الرأسمالي من جديد ذلك الرأسمال المتداول ، ويستطيع بالتالي أن يبدأ دورة إنتاجية جديدة . وعلى هذا فإن فترة دوران الرأسمال المتداول تنحل إلى دورة إنتاج للبضائع وإلى فترة لتداول هذه البضائع عينها . وتخفيض فترة تداول البضائع تخفيضاً كبيراً يعني تخفيض فترة دوران الرأسمال المتداول ، وبالتالي إتاحة المجال أمام عدد أكبر من الدورات الإنتاجية للجريان في مدة محددة من الزمن (سنة واحدة على سبيل المثال).

لنفترض ان فترة دوران الرأسمال المتداول ، في مصنع للأنسجة القطنية ، تدوم شهرين ، شهراً لإنتاج كمية محددة من الأنسجة القطنية ، وشهراً لبيعها ولشراء مخزون جديد من المواد الأولية. وعلى هذا سيكون هناك ٦ دورات لدوران الرأسمال المتداول في العام الواحد . وإذا ما خفضت الفترة الضرورية لبيع الأنسجة القطنية ولشراء

مواد أولية جديدة من شهر إلى أسبوع ، تكون فترة دوران الرأسمال المتداول قد خفضت إلى ٣و٥ أسابيع ، وسيكون هناك ١٠ دورات بدلاً من ٦ في السنة .

والحال ان كل دورة إنتاجية تدر كتلة متماثلة من فائض القيمة (إذا لم يتغير الرأسمال ومعدل فائض القيمة) . وزيادة عدد الدورات الإنتاجية التي تتعاقب في عام واحد تعني زيادة الكتلة الإجمالية لفائض القيمة المنتج سنوياً . وعلى هذا فإن تخفيض وقت تداول البضائع لا يعني تحقيق فائض القيمة بصورة أسرع فحسب ، بل يعني أيضاً زيادة كتلتها .

« كلما تم دوران الرأسمال النقدي في المنشأة بسرعة أكبر ، ارتفعت ايراديته [معدل ربحه السنوي][٢٤] » .

أما من وجهة نظر قيمة البضائع ، فلا ينجم أي تبدل عن تخفيض فترة دوران الرأسمال المتداول . وما بقيت دورة انتاج البضائع بدون تعديل ، تبقى قيمة البضائع على ما هي عليه . لكن هذا لا يصح بالنسبة إلى معدل ربح الرأسمال . فهذا المعدل لا يُحسب على أساس دورة الانتاج ، بل على أساس السنة الضريبية . لنفترض أن الرأسمالي يملك منشآت تبلغ قيمتها ١٠٠٠ مليون فرنك ، يهتلك ١ ٪ منها في كل دورة انتاجية. ولنفترض أيضاً أن عليه في كل دورة أن يسلف ٢٠ مليوناً، ١٠ ملايين لشراء المواد الأولية و ١٠ ملايين لدفع أجور عماله. إن قيمة إنتاج كل دورة ستكون إذن كما يلي ، على أساس ان معدل فائض القيمة ١٠٠ ٪ :

٢٠ مليون ث + ١٠ مليون م + ١٠ مليون ف = ٤٠ مليوناً

وبعد ٦ دورات انتاجية ستبلغ قيمة الانتاج السنوي ٢٤٠ مليوناً. لكن الرأسمالي، في حسابه معدل ربحه السنوي ، لا ينسب ربحه إلى رقم أعماله، بل إلى رأسماله المنفق فعلاً : ٦ ٪ من رأسماله الجامد ، أي ٦٠ مليوناً ، زائد رأسماله المتداول البالغ ٢٠ مليوناً ، فيكون المجموع ٨٠ مليوناً . ولما كانت كل دورة قد درت عليه ١٠ ملايين ربحاً ، فإن معدل ربحه السنوي سيكون $\frac{٦٠}{٨٠}$ ، أي ٧٥ ٪ . واذا ما ارتفع الآن عدد الدورات الانتاجية في السنة من ٦ إلى ١٠ ، فإن الرأسمال المنفق فعلاً يرتفع إلى ١٠ مرات ١٠ ملايين من الرأسمال الجامد ، أي ١٠٠ مليون ، زائد ٢٠ مليوناً من الرأسمال المتداول ، فيكون المجموع ١٢٠ مليوناً . وعلى هذا فإن معدل الربح السنوي

سيرتفع إلى $\frac{100}{120}$ ، أي ٨٣٫٣ ٪ ، مقابل ٧٥ ٪ سابقاً .

إذن فتخفيض فترة تداول البضائع يتيح المجال أمام زيادة المعدل السنوي للربح . والإنتاج غير المنقطع هو شكل هام من أشكال العقلنة الرأسمالية ؛ وهو يقاوم بصورة فعالة ميل المعدل الوسطي للربح إلى الهبوط . وهكذا نجحت الصناعة المعملية اليابانية في تحقيق عقلنة هامة من هذا النوع منـــذ هزيمة ١٩٤٥ والاحتلال الأميركي ، كما تعوض عن خسارة أسواق التصريف الصينية والكورية وعن إرتفاع نفقات اليد العاملة (هبوط معدل فائض القيمة). فقد ارتفع عدد فترات الدوران في كل نصف سنة بالنسبة إلى كل الرأسمال الموظف في الصناعة اليابانية (باستثناء المناجم والمواصلات) من ٠٫٦٦٪ في النصف الأول من عام ١٩٣٦ إلى ١٫٥٤ في النصف الأول من عام ١٩٥٠ ، وإلى ١٫٨٤ في النصف الثاني من عام ١٩٥١ . وفي حين كان مجموع الرأسماليين الصناعيين يحتاجون إلى ٤٠ أسبوعاً كيما تعود إلى حوزتهم رساميلهم المسلفة ، ما عادوا اليوم بحـاجة إلى أكثر من ١٤ أسبوعاً [٢٥] .

وبهدف تخفيض وقت تداول البضائع إلى الحد الأدنى ، تكتمل تلك الشبكة من الوكالات والمتاجر بشبكة كثيفة من الطرقات والأقنية وسكك الحديـــد . فالرأسمال لا يظمأ إلى فائض القيمة فحسب ، بل تتسلط عليه أيضاً فكرة تخفيض فترة دوران الرأسمال المتداول إلى الحد الأدنى . وهذا التخفيض يسمح **بتحويل الرأسمال المتداول باستمرار الى رأسمال جامد** ، وبتخفيض الأول بالنسبة إلى الثاني . والثورة الصناعية تجد في هذا ماهيتها بالذات [٢٦] .

الرأسمال التجاري والأرباح التجارية

إن من مصلحة المقاول الصناعي البالغة أن تُخفض فترة تداول البضائع إلى الحد الأدنى . ولهذا يتخلى عن جزء هام من العمليات في دائرة التوزيـع (نقل ، تخزين ، مبيع ومشترى من المصدر ، دعـاية ، الخ) لفرع متخصص من الرأسمال ، الرأسمال التجاري . لكن حتى يمكن لهذا التخصص أن يتم ، فلا بد للرأسمال الموظف في دائرة التوزيـع أن يدر نفس معدل الربح الذي يدره مجموع الرساميل العاملة في الصناعة . ولما كانت المؤسسات التجارية تتطلب توظيف مبالغ أولية أقل مما تطلبه منشآت الصناعة الكبيرة ، لذا فإن تموجات الدخول والخروج من دائرة التوزيـع تتم بسهولة أكبر بكثير مما في دائرة الإنتاج . إن معدلاً في الربح التجاري أعلى من معدل الربـح

الصناعي سيؤدي إلى تدفق رساميل نحو التجارة ، الشيء الذي سيخفض معدل الربح بنتيجة المزاحمة المتزايدة . كما أن معدلاً في الربح التجاري أدنى من معدل الربح الصناعي سيؤدي إلى انحسار الرساميل عن دائرة التوزيع نحو دائرة الإنتاج ، وبالتالي إلى اشتداد المزاحمة الصناعية وإلى هبوط مقابل في معدل الربح الصناعي .

إذن فالرأسمال التجاري يساهم في التوزيع العام لفائض القيمة ، لكنه لا ينتج البتة أي قسط منها بنفسه . إن الكتلة الإجمالية لفائض القيمة المنتج تنجم دوماً عن انتاج البضائع وحده ، فقط عن تجسد العمل غير المدفوع في هذه البضائع أثناء عملية إنتاجها . والرأسمال التجاري يساهم ، من غير أن ينتج بذاته فائض قيمة ، في تقاسم فائض القيمة الإجمالي ، على قدم المساواة مع الرأسمال الصناعي ، لأنه يساعد الصناعيين ، بتخفيضه وقت تداول البضائع ، على زيادة كتلة فائض القيمة ومعدله السنوي . وهذا ينطبق على كل فرع من الرأسمال التجاري : الرأسمال التجاري العامل بالجملة وبنصف الجملة وبالمفرق . وعلى هذا فالربح التجاري يتناسب مع الرأسمال الموظف في التجارة ، شأن الربح الصناعي تماماً . وهو يمثل ، بفضل تساوي معدل الربح ، جزءاً من فائض القيمة الإجمالي متناسباً مع ذلك الجزء من الرأسمال الإجتماعي الإجمالي الذي يكوّنه الرأسمال الذي يدر هذا الربح .

لنفترض ان الإنتاج الإجمالي لبلد معين يساوي ٩٠٠ مليار فرنك ، يشكل منها الرأسمال (الثابت والمتغير) ٨٠٠ مليار تحفظها قوة العمل ، ويشكّل فائض القيمة الذي تنتجه هذه القوة ١٠٠ مليار . ولنفترض أن الرأسمال التجاري الإجمالي يبلغ ٢٠٠ مليار ، تتألف من ١٠٠ مليار رأسمالاً موظفاً في تجارة الجملة ، ومن ٤٠ ملياراً رأسمالاً موظفاً في تجارة نصف الجملة ، ومن ٦٠ مليار رأسمالاً موظفاً في تجارة المفرق . إن المعدل الوسطي للربح في هذه الحال سيكون $\frac{١٠٠}{١٠٠٠}$ ، أي ١٠ ٪ .

فالصناعيون سيبيعون البضائع المنتجة لتجار الجملة مقابل ٨٨٠ ملياراً ، محققين معدل الربح الوسطي ١٠٪ . وسيبيع تجار الجملة البضائع نفسها إلى تجار نصف الجملة مقابل ٨٩٠ ملياراً ، محققين ١٠ مليارات ربحاً ، أي ١٠٪ من رأسمالهم البالغ ١٠٠ مليار . وسيعاود تجار نصف الجملة بيعها لتجار المفرق مقابل ٨٩٤ ملياراً ، محققين ربحاً قدره ٤ مليارات ، أي ١٠٪ من رأسمالهم البالغ ٤٠ ملياراً . وأخيراً سيبيع تجار المفرق البضائع للمستهلكين مقابل ٩٠٠ مليار ، محققين ربحاً قدره ٦ مليارات

فرنك ، أي ١٠٪ من رأسمالهم البالغ ٦٠ ملياراً . وبعد انتهاء هذه المبيعات المتعاقبة تكون البضائع قد بيعت بقيمتها بالضبط : ٩٠٠ مليار فرنك . ولا تكون أي قيمة جديدة قد خلقت أثناء تداولها . ويكون كل رأسمال قد نال ربحاً وسطياً متماثلاً قدره ١٠٪ .

قد يؤكد بعضهم أنه لولا تدخل الرأسمال التجاري لكان الرأسمال الصناعي قد أحرز ربحاً أعلى ، وبالضبط ١٢,٥٪ . لكن هذا التأكيد ينسى أن الكتلة الإجمالية لفائض القيمة (١٠٠ مليار) كانت ستكون أصغر لولا تخفيض وقت تداول البضائع الذي حققه الرأسمال التجاري ، أو ينسى ، والأمر سيان ، أن الرأسمال الصناعي كان سيضطر إلى العمل برصيد من الرأسمال النقدي أكبر ، يلقي به في الإنتاج كلما جرى هذا بصورة متصلة ، قبل أن تكون بضائع الدورة السابقة قد بيعت للمستهلكين . وفي نهاية المطاف ، ما من إنسان غبن في العملية .

على الصعيد العملي لا وجود بالطبع لمثل هذا التماثل المطلق في معدل الربح بين مختلف فروع التجارة ، وبين التجارة والصناعة . فتأرجحات الربح التجاري كثيرة وتتعلق بوجه خاص بالمرحلة العينية من الدورة الصناعية . ففي فترات الرواج الاقتصادي والطفرة ، عندما تصعد الأسعار بسرعة ، تعود إلى المخزونات قيمتها وتصرّف بسهولة ، ويكون الطلب أعلى من العرض ، ويحقق التجار أرباحاً فائضة بالنسبة إلى الصناعة . وفي مثل هذه الفترات ، يزداد عدد التجار بسرعة . فنظراً إلى أن التجارة تتطلب سلفاً من الرأسمال الثابت أدنى بكثير من سلف الصناعة ، يستطيع العديدون من الرأسماليين الصغار أن يظهروا للوجود لتجريب حظهم في فترة من الازدهار العام . وقد شهدنا ظاهرة مماثلة في أوروبا الغربية بعد ١٩٤٥ وفي ألمانيا الغربية بعد الإصلاح النقدي في صيف ١٩٤٨ . لكن معدل الربح التجاري لا يستطيع ، على العموم ، أن يبتعد لمدة طويلة من الزمن عن المعدل الوسطي للربح ؛ وإلا فإن الصناعيين يبدؤون هم أنفسهم بمضاعفة شبكاتهم للبيع المباشر للجمهور .

وفي عشية فترات الأزمة والكساد وإبانها يكون التجار ، بالمقابل ، أول الضحايا. فنظراً إلى أنهم يملكون من الإحتياطي أقل مما يملك الصناعيون الكبار ويحصلون على الاعتمادات من المصارف بصعوبة أكبر ، لذا فإنهم يضطرون إلى تصريف مخزوناتهم بأي ثمن كان ، أي يضطرون إلى البيع بخسارة . ويتدنى آنذاك معدل الربح التجاري

إلى ما دون معدل الربح الصناعي . وإنما عبر تأرجحات الظروف هذه يتم في النهاية تساوي معدل الربح التجاري ومعدل الربح الصناعي .

إن هذه التقلصات والتوسعات الظرفية في التجارة تتوضح بالأرقام التالية : في عام ١٩٢٩ ، وكان عام ازدهار ، بلغ رقم أعمال مخازن المفرق في الولايات المتحدة ٦١٫٣٪ من كل نفقات المستهلكين . وفي عام ١٩٣٣ ، وكان عام أزمة ، لم يبلغ سوى ٤٩٪ . وفي نهاية ١٩٣٩ ارتفع من جديد إلى ٦٢٫٩٪ ليبلغ ٧٢٫٩٪ في عام ١٩٤٥ ، وهو عام طفرة [٢٧] .

الرأسمال التجاري وقوة العمل العاملة في التوزيع

يبدو للوهلة الأولى أن الرأسمال التجاري يمر بالتحولات نفسها التي يمر بها الرأسمال الصناعي . فالتاجر الكبير يؤسس منشآته بتوظيفه أولاً رأسمالاً نقدياً محدداً في **رأسمال جامد** (مبانٍ من محلات ومخازن ومستودعات الخ) ، وفي **رأسمال متداول** (مخزونات بضاعية ورواتب لليد العاملة) بل يمكننا الكلام حتى عن « التركيب العضوي » لرأسماله باعتبار أن رأسماله الجامد ورأسماله المتداول يعرفان ، كما بالنسبة إلى الصناعي ، فترات دوران كبيرة التفاوت .

لكن هنا يتوقف التوازي الظاهري . والواقع أن رأسمال التاجر « المتغير » — الرأسمال الضروري لشراء قوة العمل المستخدمة في التوزيع — ليس متغيراً البتة باعتبار أنه لا ينتج أي قيمة جديدة ، أي فائض قيمة . فقوة العمل التي يشتريها الرأسمالي التاجر تسمح له فقط بالمشاركة في القسمة العامة لفائض القيمة التي ينتجها العمال المنتجون .

ان مفهومي العمل الإنتاجي والعمل غير الإنتاجي من وجهة نظر **انتاج القيم الجديدة** يجب ألا يخلطا بمفهومي العمل الإنتاجي والعمل غير الإنتاجي من وجهة نظر مصالح المجتمع العامة . إن العمال الذين ينتجون رصاص « دم دم » ، أو الافيون ، أو الروايات الجنسية الخلاعية ، يخلقون قيماً جديدة ، لأن هذه البضائع التي تجد مشترين في السوق تملك قيمة استعمالية تسمح لها بتحقيق قيمتها التبادلية . لكن من وجهة نظر مصالح المجتمع البشري العامة ، قدم هؤلاء العمال عملاً غير نافع إطلاقاً ، بل مؤذياً . وبالمقابل فإن المستخدمين في التجارة ، الذين يسجلون دخول البضائع وخروجها في مخزن كبير ، ويتيحون للمستهلكين مجال الاختيار بين عينات شتى من بضاعة واحدة ، يقدمون عملاً

نافعاً وانتاجياً من وجهة نظر مصالح المجتمع العامة، من دون أن يخلقوا قيمة جديدة .

بيد أن الخط الفاصل بين العمل الذي ينتج قيمة جديدة والعمل الذي لا ينتج قيمة جديدة يصعب تحديده . وبوجه عام يمكن القول إن كل عمل يخلق أو يعدل أو يحفظ قيماً إستعمالية ، أو كل عمل لا غنى عنه تقنياً لتحقيقها ، هو عمل منتج ، أي يزيد قيمتها التبادلية . وفي هذا التصنيف يجب ألا نضع عمل الإنتـاج الصناعي الصرف فحسب ، بل أيضاً عمل التخزين والتنسيق والنقل الذي لا يمكن بدونه استهلاك القيم الاستعمالية * .

وغني عن البيان ان هـذا لا ينطبق على تخزين البضائع في مستودعات التجار ، ذلك التخزين الناجم عن المضاربة أو قلة البيـع أو المزاحمـة أو أخطاء التاجر في تقديراته . ففي هذه الحال لا يقتصر الأمر على عدم زيادة قيمة البضاعة ، بل تفقـد البضاعة أيضاً من قيمتها لأن وقت التخزين يؤدي في معظم الحالات إلى اهتراء معين (واقعي أو معنوي) . كذلك فإن التحزيم التجاري لمعظم البضائع لا يضيف شيئاً إلى قيمتها ؛ فهـو يمثل نفقات كاذبة في التوزيـع ، تدرج في المبالغ المسلفة من قبل الرأسمال التجاري الذي يتوقع أن يحصّل من ورائها ربحه الوسطي . لكن هـذا لا ينطبق على أوعية السوائل (حليب ، عصير ، ثمـار محفوظة ، معلبات من مختلف الأنواع) ، التي ما كانت هذه البضائع ستصل إلى المستهلك لولاها . إن مثل هـذه النفقات لا غنى عنها هي الأخرى لتحقيـق القيمة الاستعمالية لبضاعة ما ، إذن فهي تنضاف إلى القيمة ، إلى سعر إنتاج هذه القيمة . وغالباً ما تصبح هذه النفقات العنصر الأهم في هذا السعر .

وعلى كل ، فإن مجموع المبالغ المسلفة من قبل التاجر ، سواء أستخدمت في شراء البضائع أم استعملت في استئجار اليد العاملة أم في كراء المحلات ، تمثل ، من وجهـة نظر هذا التاجر ، الرأسمال الذي سيحصّل من ورائه الربح الوسطي . لكن ليست الحال بكذلك من وجهة نظر الرأسمالي الصناعي . فهذا لا يعتـبر سلف الأموال التي يقدمها التجار ضرورية إلا بقدر ما تسمح له بأن يحقق مسبقاً قيمة بضائعه . والباقي كله يبدو له نفقات إضافية وغير مجدية ، زيادة لتكاليف التوزيع يتشكى منها لأنهـا

---

* من المفيد أن نلاحظ أن القديس توما الاكويني قد أجرى ، قبل ستة قرون من ماركس، التمييز نفسه جوهرياً بين هذين الشكلين من العمل «التجاري» ، شكل انتاجي وشكل ليس بإنتاجي (٢٨) .

تزيد كتلة الرأسمال الذي سيساهم في تقاسم فائض القيمة الذي يخلقه عما لـ « هـ ». وتحت تأثير الرأسمال الصناعي يميز الاقتصاد السياسي « رأسمال » التاجر الضروري لشراء البضائع عن « نفقاته العامة » الضرورية لشراء اليد العاملة ولاستئجار المخازن الخ ، وهي « نفقات عامة » تكاد تكون منعدمة المرونة وتثقل « بلا جدوى » على سعر البضائع .

وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن « التركيب العضوي للرأسمال » أدنى بكثير في التجارة منه في الصناعة ، وأن المبالغ المرصودة للتوظيفات الجامدة معدومة في غالب الأحيان . ففي الولايات المتحدة كثيراً ما تشتري شركات التأمين أو الشركات العقارية والتروستات المالية أراضٍ ، وتبني فيها مخازن كبيرة ، ثم تكريها لتجار المفرق(٢٩) .

تركز الرأسمال التجاري

يعاني الرأسمال التجاري ، شأن الرأسمال الصناعي ، من الميل الأساسي إلى التركز. ففي فترات الأزمة والمزاحمة الحادة تقاوم المخازن الكبيرة ، التي تملك احتياطياً أكبر واعتماداً ضخماً ، النائبات بأفضل مما يقاومها أصحاب الدكاكين الصغيرة الذين يعملون في الواقع مقابل أجرة متواضعة . كذلك يستطيع التجار الكبار في فترات الظروف المواتية أن يرصدوا مبالغ من المال أضخم ، وأن يشتروا مخزونات أكبر من البضائع ، وأن يستفيدوا على نطاق أوسع من إمكانية تحقيق أرباح فائضة . والمخازن الكبيرة تستطيع أن تبيع بسعر أرخص لأنها تشتري بالجملة ، وقادرة على أن تقلل إلى حد كبير من هامش الربح المفرق الذي ينضاف إلى أسعار الجملة للبضائع لدى أصحاب الدكاكين الصغيرة :

« إن رواتب السماسرة وعمولات باعة الجملة وأجور المندوبين التجاريين ونفقات الدعاية ... تنجم كلها جزئياً من جهود الباعة والصناعيين لإيجاد مجالات تصريف بالمفرق لبضائعهم ... [لكن] عندما تكون وظيفة بائع الجملة مندمجة بوظيفة بيع المفرق ، لا تعود هناك من حاجة إلى « غزو » مخزن المفرق . ذاك هو المفتاح الذي يفسر الكثير ، إن لم نقل جميع المزايا التي تملكها البقاليات ذات الفروع العديدة بالنسبة إلى نظام بائع المفرق وبائع الجملة المستقل كل منهما عن الآخر (٣٠) » .

وثمة مزايا أخرى تتأتى من إمكانية استخدام تجهيزات أحدث وأجدى ؛ ومن إمكانية الإستفادة مباشرة من خلق حاجات جديدة إلى منتجات مكلفة ؛ ومن تأمين

أماكن أنسب للمخازن ، ومن تخصص ملاك المستخدمين ، ومن توحيد أنماط المنتجات ، ومن عقلنة الخدمات، الخ [٣١] . كما تتلقى المخازن الكبيرة اعانات إعلانية ضخمة مجانية من المشاريع الصناعية الكبيرة . ففي عام ١٩٣٤ تلقت المخازن الأميركية ذات الفروع العديدة «اتلانتيك وباسفيك» ٦ ملايين دولار «كنفقات دعاية» ومليوني دولار «كسمسرات دعاية» ، بالرغم من أن نفقاتها الإعلانيه الفعلية لم تتجاوز ٦ ملايين دولار ! [٣٢] .

ولقد اتخذ تركز الرساميل الناجم عن المزاحمة التجارية أشكالاً متعددة :

أ) **المخازن الكبيرة المتعددة الأقسام** ، التي تطورت في البدء في باريس عقب توسع المخازن المسماة بمخازن « النوفوتيه » (١٨٢٦ : تأسيس « لا بيل جاردينيير ») لتنتشر من ثم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في جميع البلدان الرأسمالية . في ١٨٥٢ : تأسيس «بون مارشيه» في باريس ؛ في ١٨٦٠ : تأسيس «وايتلي» و « بيتر روبنسون » ، ثم « سيلفريدجس » و « هارودز » في بريطانيا ؛ وفي الحقبة نفسها تأسيس « ر . ج . مايسيتر » في نيويورك سنة (١٨٥٨) ، و « مارشال فيلدس » في شيكاغو و « وانا ميكر » في فيلادلفيا (١٨٦١) في الولايات المتحدة الأميركية ؛ في ١٨٨١ : تأسيس « كارشتادت » ، وفي ١٨٨٢ « تييتز » في ألمانيا ، الخ . وتستفيد المخازن المتعددة الأقسام بوجه خاص من زيادة في رقم الأعمال أعلى نسبياً من زيادة الرساميل المسلفة [٣٣] .

ب) **المخازن الكبيرة الوحيدة الأسعار** ، وقد نشأت في الولايات المتحدة حيث أنشىء « وولوورث » منذ ١٨٧٩ . وفي حوالي ١٩١٠، فتح فرع لـ « وولوورث » في بريطانيا ؛ وفي حوالي ١٩٢٥ انتشرت مخازن الأسعار الموحدة هذه في فرنسا وألمانيا ، ثم في سائر أوروبا إبان العقد التالي . وقد خفضت هذه المخازن إلى أقصى حد النفقات العامة (تحزيم أقل ، عدم وجود ملاك متخصص من المستخدمين لدفع الفواتير ، عدم تسليم البضاعة في المنازل ، الخ) وأتاحت المجال أمام دوران أسرع بكثير لرأسمالها (٤ و٨ مرات في السنة مقابل ٣ أو ٤ مرات في السنة في المخازن الفرنسية الكبيرة المتعددة الأقسام في عام ١٩٣٨) ، وعرفت بالتالي معدلاً سنوياً للربح أكثر ارتفاعاً [٣٤] .

ج) **المخازن المتعددة الفروع** ، وتمثل الشكل الأكثر تمييزاً لتركز الرأسمال التجاري. فهي تسمح بتوسيع دائرة النشاط إلى حد كبير ، بدون زيادة كتلة الرأسمال المجمد في منشآت ثابتة . وزيادة معدل ربحها تنجم بوجه خاص من الشراء بأسعار

رخيصة ، لأنه يتم على نطاق أوسع ، ومن توفير النفقات الادارية (٣٥) * . وقد نجحت المخازن المتعددة الفروع ، التي انطلقت منـــذ نهاية القرن التاسع عشر ، في اجتذاب قسم هام من التجارة الاجمالية .

وقد بلغ عددها في فرنسا ، في عام ١٩٠٦ ، ٢٢ في قطاع الأغذية بلغ مجمل عـدد فروعها ١٧٩٢ . وفي عام ١٩٣٦ ، ارتفع هذا الرقم إلى ١٢٠ ، مع أكثر من ٢٢,٠٠٠ فرع ، أي ١٦٪ من مجمل مخازن الأغذية الفرنسية .

وفي بريطانيا ، يزيد بثبات عدد الشركات المتعددة الفروع وعدد هذه الفروع بدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر :

السنة	عدد الشركات التي لها أكثر من عشرة فروع	عـــدد الفـــروع
١٨٧٥	٢٩	٩٧٨
١٨٨٠	٤٨	١٥٦٤
١٨٨٥	٨٨	٢٧٨٧
١٨٩٠	١٣٥	٤٦٧١
١٨٩٥	٢٠١	٧٨٠٧
١٩٠٠	٢٥٧	١١٦٥٤
١٩٠٥	٣٢٢	١٥٢٤٢
١٩١٠	٣٩٥	١٩٨٥٢
١٩١٥	٤٣٣	٢٢٧٥٥
١٩٢٠	٤٧١	٢٤٧١٣
١٩٢٥	٥٥٢	٢٩٦٢٨
١٩٣٠	٦٣٣	٣٥٨٩٤

* يشير غالبريث وهولتون وآخرون إلى ان رقم الأعمال بالنسبة إلى المستخدم الواحد في بورتوريكو يرتفع من ٢٥٤ دولاراً في الشهر إلى ٤٦٦ ، ٧٢٤ ، ١٠٦١ ، ١٤٨٥ ، ١٩٠١ ، دولار ، مع الانتقال من المخازن التي يقل رقم أعمالها الشهري عن ٥٠٠ دولار إلى المخازن التي يبلغ رقم أعمالها من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ، من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ، من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ، من ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ، ومن ١٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ دولار في الشهر (٣٦) .

١٩٣٥	٦٦٨	٤٠٠٨٧
١٩٣٩	٦٨٠	٤٤٤٨٧
١٩٥٠	٦٣٨	٤٤٨٠٠[٣٧]

وبدءاً من هنا تتعرّض هذه الشركات نفسها لسيرورة التركز ؛ فيتناقص عددها ، بينما يزداد عدد الفروع * .

وقد ارتفع نصيب مجمل المخازن المتعددة الفروع من تجـــارة المفرق البريطانية من ٣ إلى ٤٫٥٪ في عام ١٩٠٠ ، إلى ٧ – ١٠٪ في عام ١٩٢٠ ، إلى ١٤ – ١٧٪ في عام ١٩٣٥ ، إلى ١٨ – ٢٠٫٥٪ في عام ١٩٥٠ . لكن هذه النسبة أكبر بكثير بالنسبة إلى بعض المنتجات ، ولا سيا الملابس والأحذية ؛ فقـد ارتفعت من ٣٫٥ – ٥٫٥٪ في عام ١٩٠٠ ، إلى ١١٫٥ – ١٤ ٪ في عام ١٩٢٥ ، إلى ٢٧ – ٣٠٫٥٪ في عـــام ١٩٥٠ [٣٩] .

وفي الولايات المتحدة حققت المخازن المتعـــددة الفروع « Chain Stores » ، وأقواها تروست « شركة اتلانتيك وباسفيك تي » المؤسس عـــام ١٨٥٩ ، حققت في عام ١٩٢٩ نسبة ٢٠٫٨٪ من كل رقم أعمال تجارة المفرق ؛ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٢٫٧٪ في عام ١٩٣٩ ، وإلى ٣٠٫٧٪ في عام ١٩٥٤ [٤٠] . وزاد عدد الفروع من ٨٠٠٠ في عام ١٩١٤ إلى ١٠٥٠٠٠ في عام ١٩٥٠ .

كما إننا نلفي في القطاع التجاري المؤشرات التقليدية لتركز الرأسمال . فعـــدد الأجراء العاملين في المخازن الكبيرة يرتفع بالنسبة إلى عدد المستخدمين في المخازن الصغيرة . ففي فرنسا ارتفع عدد الأجراء المستخدمين في المؤسسات التجارية التي يعمل فيها أكثر من ١٠ مستخدمين من ١٨٧٫٢٦٨ في عام ١٩٠٦ إلى ٢٩٣٫٧٦٥ في عام ١٩٣١ ، بينما لم يرتفع عـــدد الأجراء في المحلات التي لا يتجاوز ملاك مستخدميها ١٠ أشخاص سوى من ٦٥٠٫٥١٧ إلى ٧٩٦٫٦٣١ . وكانت المخازن الصغيرة والمتوسطة تضم ٦٦٪ من جميع الأجراء التجاريين في عام ١٩٠٦ ، ولم تعد تضم سوى ٤٥٪ في عام ١٩٣١[٤١] .

---

* في عام ١٨٨٠ لم يكن هناك سوى شركة واحدة تعد أكثر من ٢٠٠ فرع ؛ وفي عام ١٩٠٠ كان هناك ١١ شركة ؛ وفي ١٩٢٠ : ٢١ ، وفي ١٩٥٠ : ٤٠ . وقد ظهرت أول شركة لها أكثر من ٥٠٠ فرع منذ قبل ١٨٩٠ . وفي عام ١٩١٠ ، كانت هناك شركتان تعدان أكثر من ١٠٠٠ فرع ، وفي عام ١٩٥٠ كانت هناك ٥ شركات تعد كل منها أكثر من ١٠٠٠ فرع (المجموع : ٩٦٩٥ فرعاً) (٣٨) .

وفي عام ١٩٥٨ ، كان ٢٣٪ من مستخدمي التجارة يعملون في المنشآت التي يتجاوز ملاك مستخدميها ١٠٠ أجير (أي في ٠,٣٣٪ من عدد المخازن الإجمالي !) .

وفي المانيا ، كانت المنشآت التجارية التي تستخدم أكثر من ٥٠ أجيراً تضم ٢,٥٪ من عدد الأجراء التجاريين الإجمالي في عام ١٨٨٢ ، و ٣,٢٪ في عام ١٨٩٥ ، و ٨,٩٪ في عام ١٩٠٧ ، و ١٤,٥٪ في عام ١٩٢٥ .

إن رقم أعمال عدد صغير من المخازن الكبيرة يعادل رقم أعمال عدد كبير جداً من المخازن الصغيرة . ويشير إحصاء التوزيـع في انكلترا ، الذي جرى في عـام ١٩٥٠ ، إلى أن ٢٥٥ من أكبر المنشآت في قطاع التغذية يبلغ رقم أعمالها الإجمالي ٤٠ مليون جنيه استرليني في السنة ، وهذا الرقم هو نفس رقم ٢٧,٠٠٠ مخزن صغير . كما أن ٧٥٪ من المنشآت لا تحقق سوى ٣٥٪ من رقم الأعمال الإجمالي [٤٢] .

وفي المانيا الغربية ، لم تحقق ٧٦,٧٪ من المخازن الصغيرة (التي يقـل رقم أعمالها السنوي عن ١٠٠,٠٠٠ مارك) في عام ١٩٥٦ سوى ٣٢٪ من رقم الأعمال الإجمـالي لمجموع تجارة المفرق. وتمثل الشركات الكبيرة والمتوسطة بعددها البالغ ٤٤٤٧ شركة ، ٨٥,٠٪ من العدد الإجمالي لباعة المفرق ، بينما تحتل ٣٥٪ من رقم الأعمال الإجمالي[٤٣] . والميل إلى التركـّز يتسارع منذ عام ١٩٥٠ . ويقدر أن نصيب المخازن الكبيرة في هانوفر من تجارة الأغذية قـد ارتفع من ١٦,٢٪ في عام ١٩٥١ ، إلى ١٩,٤٪ في عام ١٩٥٢ ، إلى ٢٣,٦٪ في عام ١٩٥٣ ، إلى ٢٧,١٪ في عام ١٩٥٤ ، إلى ٢٨,٦٪ في عام ١٩٥٥ [٤٤] .

وفي الولايات المتحدة، لم تحقق ٦٥٪ من مخازن المفرق في عام ١٩٥٤ سوى ١٧,٥٪ من رقم الأعمال . وبالمقابل حقق واحد بالمئة من باعة المفرق (الذين يتجـاوز رقم أعمالهم السنوي مليون دولار) ٢٦٪ من رقم الأعمال الإجمـالي . وقد حقق ٦ ٪ من مجموع مخازن الأغذية ، « المخازن الكبرى » ، ٦٠٪ من رقم الأعمال في عام ١٩٥٥ ؛ ولم تحقق ٨٠٪ من المخازن الصغيرة سوى ١٣,٩٪ من رقم الأعمال [٤٥] .

وفي بريطانيا أخيراً ، يتناقص باستمرار نصيب باعة المفرق الصغار في مجموع تجارة الجملة . فقد هبط من ٨٦,٥ — ٩٠٪ في عام ١٩٠٠ ، إلى ٨١,٥ — ٨٥,٥٪ في عـام ١٩١٠ ، إلى ٧٧ — ٨٢,٥٪ في عام ١٩٢٠ ، إلى ٧٦ — ٨٠٪ في عـام ١٩٢٥ ، إلى ٧١ — ٧٦٪ في عام ١٩٣٠، إلى ٦٣,٥— ٦٧,٥٪ في عام ١٩٣٩، إلى ٦١,٥ — ٦٧,٥٪ في عام ١٩٥٠ [٤٦] .

لكن إذا كان التركز التجاري قد حقق تقدماً ضخماً، وخاصة إبان القرن العشرين، فإن العقبات المنتصبة في وجه هذا التركز، وبخاصة في وجه الهيمنة الكاملة للمخازن الكبرى، أكبر بكثير مما في دائرة الإنتاج. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن قلة المبالغ اللازمة للبدء بمنشأة تجارية صغيرة، تسمح بظهور مخـازن جديدة بشكل دوري، يفتحها فلاحون أو حرفيون أو حتى عمال مختصون سابقون، ولا سيما في فترات الظروف المواتية. ومن الممكن أحياناً أن تقوم هذه التجارة الصغيرة على ربح ضئيل لا يغطي حتى أجرة عامل واحد؛ لكنه يشكل دخلاً إضافيـاً متواضعاً بالنسبة إلى زوجة الشغيل أو أقربائه المعالين الذين يتولون هذه التجارة.

أمام هذا الربح الضئيل تفقد مزاحمة المخزن الكبير فعاليتها، باعتبار ان استخدام الآلات لا يمكن أن ينتشر كما في الصناعة للحلول محل قوة العمل البشري.

« إن الشروط التنافسية الشديدة التي تسود... تجارة الجملة والمفرق والمبلغ الضئيل من المال الذي يكفي لفتح مخزن، تؤدي إلى تدفق سريع من المنشآت الجديدة التي تختفي بسرعة مماثلة أصلاً، لكن التي تكون إبان ذلك قد عملت بخسارة وتولت صفقة غير ذات إيراد وخفضت بالتالي المستوى الوسطي لإنتاجيـة الصناعة [التجارة] في مجموعها. ومن الممكن أن نعتبر بعض الأشخاص العاملين على هذا النحو عاطلين خفيين، إذا ما استندنا إلى المعدل العالي من وفيات مخازن المفرق وإلى مداخيل قسم كبير من باعة المفرق [٤٧] ».

إن سهولة دخول هذا الفرع « الرأسمالي » النسبية مرتبطة بالطبع بمعدل مرتفع إلى حد مخيف من وفيات المنشآت. فبين ١٩٤٤ و ١٩٤٥، كان مصير ٢١٫٧٪ من مخازن المفرق كافـة، و ٢٨٫٩٪ من دور السينما كافة وسائر أماكن التسلية، و٣٧٫٢٪ من المقاهي والبارات والمطاعم كافة، و ٣٩٫٢٪ من محطات البـنزين كافة في الولايات المتحدة الأميركية، كان مصيرها الزوال أو تبديل الملكية[٤٨]. وقد بلغ عددها بالنسبة إلى هذين العامين حوالي ٣٢٠٫٠٠٠ منشأة.

ويترافق تركز الرأسمال، في التجارة كما في الصناعة، بزيادة الأعباء الثابتة، وبالتالي بميل معدل الربح إلى الهبوط. لكن في حين أن هذا الميل إلى الهبوط في الصناعة يعاكسه جزئياً ظهور الربح الاحتكاري*، يصعب جداً تحقيق مثل هذا الربح في دائرة التوزيع حيث

* أنظر الفصل الثاني عشر.

الاحتكارات نادرة أو منعدمة الوجود . وعلى هـذا ، فالأرباح الصافية في الأزمان « العادية » أدنى بكثير في التجارة منها في الصناعة المحتكرة . وتقدرها « هارفارد بيزنيس سكول » بالنسبة إلى عام ١٩٥٥ بـ ٢،٦٪ في المخـازن الكبيرة ، و ١،٥٪ في مخازن « الدراغستور » ، و ٤،٦٪ في مخازن النوفوتيه ، و ٢،٢٥٪ في تجـارة الأدوات المنزلية المعدنية الخ . وينجم عن ذلك أن توسيـع المنشآت التجارية يصطدم بحد معين من الإيرادية ، حد إذا تجاوزه تركز الرأسمال أدى إلى تخفيض هوامش الربح. ولقد أرغم تعاظم الأعباء الثابتة والنفقات الكاذبة المخازن الكبيرة على زيادة نصيبها من سعر المبيـع من ٢٥ – ٣٠٪ في أواخر القرن التاسع عشر إلى ٣٥ – ٤٠٪ في حوالي عام ١٩٣٩[٥٠] . وفي الولايات المتحدة الأميركية ، ارتفعت هذه الحصة من ٢٧،١٪ في عام ١٩٤٤ إلى ٣١،٢٪ في عام ١٩٤٨ وإلى ٣٥،٢٪ في عام ١٩٥٤ [٥١] . وبحكم ذلك تصبح المخازن الكبيرة عامل ارتفاع نسبي لا انحطاط في الأسعار ، وهذا ما يؤثر من على قدرتها على المزاحمة تجاه المخازن الصغيرة * .

ومن جهة أخرى يؤدي اشتداد التركز الصناعي وظهور التروستات الاحتكارية في دائرة الإنتاج إلى تدخل هذه التروستات بصورة واسعة النطاق في دائرة التوزيـع . ولم يتم هذا التدخل في شكل إنشاء مخازن كبيرة بقدر ما تم في شكل تأسيس عـدد كبير من المنشآت الصغيرة التابعة (مقاهٍ يجري تموينها من قبل تروستات الخمر والبيرة والمشروبات المقبّلة ؛ ومحطات بنزين تمونها تروستات البترول ؛ ومخـازن السيارات والمرائب وورشات التصليح التابعة لتروستات صناعة السيارة ، الخ) . وما « رؤساء المنشآت » هذه ، في الواقع ، إلا مـدراء يتلقون رواتبهم من التروستات . لكن هوامشهم من الربح محدودة بما فيه الكفاية لعرقلة تركز الرساميل . وأسطع أمثلة ذلك مثـال صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأميركية ، حيث تحصر ثلاثة تروستات أكثر من ٨٥٪ من الإنتاج ، في حين أن تجارة السيارات مشتتة بين ٤٠٠٠٠ منشأة تتأتى ٩٧٪ من أرباحها من مبيـع قطع الغيار ، وكان ٢٥٪ منها وسطياً يغلق محلاته كل عام قبل الحرب العالمية الثانية[٥٣] . ويضيف آلديرير وميتشل بحصافة : « إن توزيـع السيارات

---

* سبّب هذا التطور رد فعل معيناً ، ألا هو ظهور «المخازن الكبرى» التي تجهد لتخفيض هوامشها بضغطها الاستخدام ضغطاً شديداً . ومع ذلك تبقى هـذه الهوامش في حدود ١٨ – ٢٠٪ ، وتظل تميل إلى الزيادة (٥٢) .

منظم بصورة يسقط معهــا عبء المزاحمة بوجه عام على التجار لا على أصحاب المصانع [٥٤] ».

إن روابط التبعية التي تخضع أكثر فأكثر باعة المفرق للتروستات الكبيرة تتجلى أيضاً في توسيع تطبيق مبدأ الأسعار المفروضة . ففي بريطانيا ، كان يقدر في عــام ١٩٣٨ أن ٣١٪ من مبيعــات المفرق كانت تتم بسعر مفروض . وفي عام ١٩٥٥ ، قدرت هذه النسبة بـ ٥٠٪ [٥٥] !

وفي ألمانيا الغربية ، تفرض بعض التروستات هوامش تجارية منخفضة إلى حــد ١٠ — ١٥ ٪ [٥٦] .

الوأسمال الموظف في دائرة النقل

إن تحسين وسائل النقل يسمح بتخفيض فــترة تداول البضائع تخفيضاً كبيراً ، ويسمح في الوقت نفسه بتخفيض قيمتها، باعتبار ان نفقات النقل الضرورية تدخل في القيمة التبادلية . ففي مطلع العصر الوسيط ، كان نقل المنتجات الكمالية من الشرق مشكلة معقدة ومشروعاً خطراً . وكانت تكاليف النقل باهظة . وكانت تجارة المنتجات ذات الوزن النوعي الزهيد وذات القيمة البالغة الارتفاع هي وحدها المدرة[٥٧]. وفي القرنين السادس عشر والسابــع عشر كانت الأســفار البحرية والبرية ما تزال طويلة ومخطرة . وكان ذلك يشكل عقبة كأداء في وجه تطور تجارة المنتجــات الثقيلة والرخيصة الثمن .

ولقد انقلب هذا الوضع رأساً على عقب بفضل بنــاء السكك الحديدية والبواخر . فمذ ذاك بات كل إقليم في العالم أوثق ارتباطاً بالمراكز المعملية الكبرى من ارتبــاط مدن البلد الواحد فيما بينها في الماضي . ولقد كان من المستحيل إقامة تقسيم عــالمي حقيقي للعمل وسوق عالمية حقيقية لولا التــطور المعجز الذي عرفته وسائل النقل والمواصلات في القرن التاسع عشر .

في زمن التجارة المتجولة ، كان الربح التجــاري و « نفقات النقل » متداخلة ، باعتبار ان هذه الأخيرة لم تكن تشكل إلا جزءاً طفيفاً من الأول وتتضمن معــاش التاجر نفسه ومعاش وكلائه وحيوانات الحمل . وكانت السفن والعربات والأكياس بخسة الثمن ، وكانت رحلة واحدة كافية للتعويض عن اهتلاك قيمتها . لكن هــذا الوضع تبدل منذ أن عرفت وسائل النقــل التوسع العظيم الذي عرفته في العصر الحديث .

فسكك الحديد والبواخر العابرة للمحيطات وطائرات النقل تتطلب نفقات كبيرة . والتعـــويض عن اهتلاكها يتطلب حقبة طويلة من الزمن . وهكذا تصبح تكاليف النقل أعباء ثابتة تدخل في سعر البضائع ، بغض النظر عن مرحلة الدورة الصناعية . وهذا يرغم الرأسمال التجاري على البحث عن أرخص طرق النقــل بالنسبة المنتجات غير المعرضة للفساد ، حتى ولو طال كثيراً زمن نقل هذه البضائع . ففي عام ١٩٣٣ كان سعر نقل الحبوب يتفاوت بين ٠,٥٠ فرنك في النقل البحري و ١٢٦ فرنكاً في النقل البري وذلك بالنسبة إلى كل طن بالكيلومتر الواحد . وبالنسبة إلى الفحم ، كان يتفاوت بين ٣,٥ فرنكات و ١٠٧ فرنكات ، وبالنسبة إلى النفط بين ٤ فرنكات و ٢١٠ فرنكات [٥٨] . وهكذا تقود المزاحمة التجارية الرأسمال لا إلى تقصير فترة تداول البضائع الثقيلة بل إلى إطالتها .

ومن جهة أخرى ، أناطت توظيفات الرساميل الضخمة في قطاع النقل ، أناطت به وظيفة مزدوجة خاصة في تاريخ الصناعة الرأسمالية . فمن جهة أولى ، لقد لعب بناء وسائل النقل دوراً أساسياً في تحديد الظروف الاقتصادية للصناعة الثقيلة ؛ فقد كانت السكك الحديدية أولاً ، وبعدها بوقت قليــــل السيارات والطائرات ، خيرة الزبائن. ومن جهة ثانية تم تركز الرساميل بصورة أكثر جذرية وأسرع في قطاع النقل منه في سائر القطاعات الصناعية . أن النضال ضد أسعار النقل المرتفعة، الذي خاضته فروع أخرى من الرأسمال ، انتهى بوجه عام إمـــا بامتصاص التروستات الاحتكارية الصناعية أو المصرفية لقطاع النقل ، وإما بتأميم هذا القطاع . ولقد تبين في النهاية أن الدولة هي وحدها القادرة على جمع مـــا فيه الكفاية من الرساميل لتخفيض تكاليف النقل لصالح الطبقة الرأسمالية بوجه عام . ولم يستطع الرأسمال الخاص المتوسط وحتى الصغير أن يعاودا ظهورهما،مؤخراً في قطاع النقل إلا مع ظهور النقل بواسطة السيارات على نطاق واسع .

التجارة الدولية

إن التجارة الكبيرة ما قبل الرأسمالية كانت تجارة أجنبية صرفاً . وكانت تستمد مواردها من التطور الاقتصادي غير المتساوي بين مناطق مختلفة من العـــالم . ومع انطلاقة نمط الإنتاج الرأسمالي ، عرفت التجــارة الدولية اتساعاً لم تعرفه قط سابقاً . لكن طبيعة هذه التجارة تتعدل كلما عمت . فبعد أن كانت في الماضي تجــارة كمالية

بالأساس أصبحت الآن ، وقبل كل شيء ، تجـارة في سلع الاستهلاك الجاري والمواد الأولية ووسائل الإنتاج . وإن إنشاء سوق عالمية موحدة ينفي أولاً الغبن والمخاتلة كمصدرين أساسيين للأرباح التجارية . فغالبية البضائع تباع في شتى أرجاء العـالم بأسعارها الإنتاجية الفعلية . ومن هنا تمسي الأرباح التجـارية مطروحة من الكتلة العامة لفائض القيمة المنتج من قبل العمال .

بيد أن هذا لا يعني البتة أن عدم تساوي التطور الاقتصادي ، الذي يستمر ويشتد ويمتدّ مع التطور العالمي لنمط الانتاج الرأسمالي ، يكف عن أن يمثل مصدراً للأرباح الإضافية ولتحويلات الثروة من بلد إلى آخر . إن نمـط الإنتاج الرأسمالي وتصدير البضائع الصناعية التي تنتجها البلدان الصناعية الكبيرة الأولى ، يوحدان **السوق العالمية** بالفعل . لكن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يوحّد **الانتاج** العـالمي وشروطه التقنية والإجتماعية ، ودرجة إنتاجية عمله المتوسطة .

بل على العكس ، فتوحيد السوق العالمية على يد الرأسمالية هو توحيد لعنـاصر متناحرة ، متناقضة . فالتباين بين إنتاجيـة العمل المتوسطة لفلاح هندي وإنتاجية العامل الأميركي أو البريطاني ، يتجاوز من بعيد التباين بين إنتـاجية العمل في أكبر منشأة رومانية عبودية وبين أفقر فلاح على تخوم الامبراطورية الرومانية . ويصبـح عدم تساوي التطور هذا في نمط الإنتاج الرأسمالي مصدراً خاصاً **للأرباح الفائضة** .

إن قيمة البضاعة تكمن في كمية العمل الضروري إجتماعياً لإنتاجها . وكمية العمل الضروري إجتماعياً هذه تتعلق بدورها بمستوى وسطي لإنتاجية العمل . وفي الوقت الذي تقوم فيه فروق كبيرة بين المستويات الوسطية للانتاجية في العديد من البلدان ، يمكن لقيمة (سعر إنتاج) بضاعة ما أن تتفاوت تفاوتاً عظيماً بين هذه البلدان .

والحال أن تكوين سوق عالمية يستلزم تكوين أسعار عالمية . ولمـا كانت صناعة النسيج الحديثة لم تغط من البداية — وعملياً لا تغطي حتى يومنا هذا جميع حاجات سكان المعمورة إلى الملابس ، فإن قسماً من العمـل البشري المنفق في صنع الملابس بأنوال يدوية أو بغيرها من الوسائل البالية يظل يمثـل عملاً ضرورياً إجتماعياً في السوق العالمية . وعلى هذا فإن قيمة الأنسجة القطنية في البلدان المتأخرة ستزيد عن قيمتها في البلدان المصدرة .

لكن قسماً فقط ، قسماً لا يني يتضاءل من العمل البشري الإجمالي المنفق في صنع الملابس بوسائل بالية ، لا يبذر اجتماعياً ، أي يجد عملياً مشترين لمنتجاته . ولهذا فإن

قيمة الأنسجة القطنية في البلدان المتأخرة تقل بكثير عن سعر إنتاجها المحلي (قبل إدخال أحدث طرائق الإنتاج) .

وعلى هذا فإن البلدان المتقدمة صناعياً ، بتصريفها بضائعها نحو البلدان المتأخرة ، وبتموينها منها بالمواد الأولية وبالغذاء الخ ، تبيع بضائع بما فوق قيمتها وتشتري بضائع بما دون قيمتها . إذن ، فتحت ظاهر تبادل متساوٍ « حسب سعر السوق العالمية » ، تمثل التجارة بين بلد متقدم إقتصادياً – يتمتع بتقدم أو باحتكار للإنتاجية – وبلد متخلف إقتصادياً ، تمثل مبادلة عمل قليل بعمل كثير ، أو بصيغة أخرى ، تحويلاً للقيمة من البلد المتأخر إلى البلد المتقدم * .

« كثيراً ما جرى التوكيد بأن شعوب أوروبا قد اغتنت بإفقارها سائر أجزاء العالم ، وإن لفي هذا الإتهام شيئاً من الصحة [٦٠] » .

وليست التجارة الدولية مصدراً للأرباح الفائضة بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة فحسب ، بل هي أيضاً صمام الأمان اللازم لتطور الصناعة الرأسمالية . ذلك أن توسع الإنتاج الصناعي يتم بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة توسع السوق في بلدانه الأصلية ؛ والواقع أن التناقض بين ميل الإنتاج إلى التطور غير المحدود وبين الميل إلى تحديد دائم للاستهلاك الشعبي هو أحد المظاهر الأساسية للتناقض الجوهري في نمط الإنتاج الرأسمالي . فالتطور المعجز للصناعة الرأسمالية ، وقبل كل شيء الصناعة الإنكليزية ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لم يكن ممكناً إلا لأنه كانت هناك فيما وراء السوق القومية سوق دولية مفتوحة للغزو ، كانت تبدو أنها بلا حدود . وقد تطورت صادرات الأقمشة القطنية البريطانية بالتوازي مع نمط الإنتاج الرأسمالي ، فانتقلت من ٣٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني في عام ١٧٨١ إلى ٣٠ مليون جنيه عام ١٨٢٥ [٦١] . وانتقلت تجارة الهند من ٢٥٠ مليون فرنك في عام ١٨٢٠ إلى أكثر من ٣ مليارات في عام ١٨٨٠ . كما انتقل مجمل التجارة العالمية من ١٠ إلى ٣٠ مليار فرنك بين ١٨٣٠ و ١٨٥٠ [٦٢] .

---

* هذا ما يفسر بوجه خاص الأرباح الضخمة التي حققها الرأسمال البريطاني في فجر الرأسمالية الحديثة بفضل « التجارة المثلثية » المشهورة : بيع الأنسجة القطنية لإفريقيا الغربية حيث يتم شراء العبيد الذين تبيعهم فيما بعد السفن نفسها في جزر الأنتيل حيث تتمون بالسكر والروم لبيعها في انكلترا بالذات (٥٩) .

تكاليف التوزيع

إن مجمل نفقات التوزيع – تجارة ، دعاية ، مواصلات نائية ، الخ – يتحملها الرأسمال التجاري الذي يساهم في التقاسم العام لفائض القيمة . وما دام هذا الرأسمال يضمن قبل كل شيء زيادة كتلة الربح ومعدله السنوي ، بواسطة تخفيض فترة تداول البضائع ودوران الرأسمال المتداول ، فهو يساهم بمجمله في انحطاط الأسعار العام المميز للعصر الرأسمالي . وبالفعل ، ان الكتلة السنوية من فائض القيمة ، التي تجري زيادتها على ذلك النحو ، تُحوّل إلى منشآت صناعية أحدث فأحدث .

لكن هذا الدور يتبدل على نحو عميق أثناء تطور النظام الرأسمالي بالذات . فكلما امتدت القوى المنتجة بصورة معجزة ، مصطدمة بحدود السوق الرأسمالية على فترات متقطعة لا تني تتقارب فيما بينها، يصبح دور التوزيع الأساسي ضمان تحقيق كتلة فائض القيمة أكثر منه زيادتها .

وهذا التحقيق يتعقد باطراد بالنسبة إلى الكمية الاجمالية للبضائع الرأسمالية . فهو يتطلب زمناً أطول فأطول . ويتسلط عليه سيف المزاحمة المستميتة . وتشرع بالتراكم مخزونات من البضائع على نحو دائم على جميع المستويات من صاحب المصنع إلى بائع المفرق الصغير . وهي لا تتراكم طيلة أسابيع ، بل طيلة شهور ، وبالنسبة إلى بعض المنتجات طيلة سنوات * .

وهكذا تنضاف إلى تكاليف التوزيع الضرورية تقنياً تكاليف البيع التي تحددها طبيعة النظام ، وهي تكاليف لا تني تزيد باطراد ، جاثمة بعبء أثقل فأثقل على أسعار البضائع بالنسبة إلى المستهلك الأخير** .

هذا التزايد في تكاليف التوزيع يتجلى أولاً في تزايد عدد الأشخاص المستخدمين في دائرة التوزيع تزايداً كبيراً . ففي الولايات المتحدة الأميركية ، تستخدم التجارة النسبة المئوية التالية من الأشخاص الذين يتقاضون راتباً :

---

* لكن لنلاحظ أن هذه المخزونات تؤدي جزئياً وظيفة ضرورية للمجتمع ، وظيفة الذخائر الاحتياطية التي يستطيع بفضلها المجتمع أن يواجه ارتفاعاً مباغتاً في الطلب ، أو نتائج الكوارث الاجتماعية أو الطبيعية .

** أكد ا. هـ. شامبرلن وشتايندل وجود هذا الفرق بين تكاليف التوزيع بالمعنى الدقيق للكلمة وتكاليف البيع الاجتماعية (٦٣) .

١٨٨٠ : ١٠٫٧ ٪ ؛ ١٩٠٠ : ١٦٫٤ ٪ ؛ ١٩١٠ : ١٨٫٩ ٪ ؛ ١٩٢٠ : ٢١٫٢ ٪ ؛ ١٩٣٠ : ٢٣٫٩ ٪ ؛ ١٩٣٩ : ٢٤٫٤ ٪ ؛ ١٩٥٠ : ٢٤٫٧ ٪ ؛ ١٩٦٠ : ٢٧٫٦ ٪ [٦٤] .

ويقدر هارولد بارجر أن ٦٫١ ٪ من مجموع السكان العاملين في الولايات المتحدة كان يعمل في التوزيع في عام ١٨٧٠ ، و ٩٫٩ ٪ في عام ١٩٢٠ ، و ١٦٫٤ ٪ في عام ١٩٥٠ [٦٥] .

وفي ألمانيا كان يعمل في التجارة في عام ١٨٦١ : ألماني واحد من أصل ٨٣ ؛ وفي ١٨٧٥ : واحد من ٦٥ ؛ وفي ١٨٨٢ : واحد من ٥٤ ؛ وفي ١٨٩٥ : واحد من ٣٩ ؛ وفي ١٩٠٧ : واحد من ٣٠ ؛ وفي ١٩٢٥ : واحد من ١٩ ؛ وفي ١٩٣٩ : واحد من ١٧٫٥ [٦٦] .

ويتجلى هذا التزايد ثانياً في الزيادة ذاتها للهوامش التجارية في سعر البيع النهائي . فتزايد التكاليف العامة والأعباء الثابتة في التجارة لا يترافق بحركة عقلنة مماثلة للحركة التي ترافق في الصناعة تزايد الرأسمال الجامد بالنسبة إلى الرأسمال المتداول . وهكذا يقدر بوجه عام أن تكاليف التوزيع تدخل بنسبة ٣٥ إلى ٤٠ ٪ في الأسعار الوسطية للبضائع المباعة بالمفرق في البلدان الرأسمالية الكبيرة * . وفي الوقت نفسه يتجمد جزء لا ينى يزيد أهمية من الرأسمال الإجمالي الشاغر في مختلف دوائر التوزيع ، وفي شكل مخزونات متراكمة في أيدي الصناعة بالذات .

وليس هناك من دليل قاطع على الطابع الطفيلي المتعاظم الذي بدأ يأخذه نمط الانتاج الرأسمالي كلما اقترب من الحد الأقصى لتوسعه ، كالمكان الأضيق فالأضيق الذي يشغله المنتجون بحصر المعنى في بعض الفروع الهامة من الصناعة .

وهكذا كان هناك ، في ١ تموز ١٩٤٨ ، مليونان من الأجراء في الصناعة النفطية

---

* بالنسبة إلى عام ١٩٣٩ ، تقدر « جورنال أوف ماركيتينغ » بأكثر من ٥٠ ٪ من القيمة المضافة الاجمالية للانتاج القومي « القيمة المضافة » من قبل التوزيع والنقل . رغمة دراسة حديثة ، أجريت في ألمانيا الغربية ، تحدد بـ ٤٤ ٪ (بما فيه مكس الانتقال) أو بـ ٣٧ ٪ (بدون هذا المكس) تدخل تكاليف التوزيع في أسعار جميع المنتجات غير الصالحة الأكل . وبالنسبة إلى الموز قدرت في الولايات المتحدة الأميركية بـ ٧٥ ٪ (!) من سعر المبيع تكاليف التوزيع والنقل ، و بـ ٥٥ ٪ تكاليف التوزيع وحدها (٦٧) .

في الولايات المتحدة ؛ وكان ٤٠٠,٠٠٠ منهم (٢٠ ٪ !) فقط مستخدمين في السبر والانتاج والتصفية وغيرها من النشاطات المنتجة ؛ وكان ١٢٥,٠٠٠ مستخدمين في الادارة والبحث العلمي ؛ و ٢٢٥,٠٠٠ في النقل؛ و ١٢٠,٠٠٠ في التموين والخدمات، أي ٢٤ ٪ في الدوائر الوسيطة بين الانتاج والتجارة . وفي التوزيع والمبيع في مختلف أشكالها كان يُستخدم أكثر من ١,١ مليون شخص ، أي ٥٥ ٪ من إجمالي الأجراء في هذا الفرع الصناعي(٦٨) . وكذلك الحال في صناعة السيارات حيث بلغ عدد الأجراء الاجمالي في دائرة الانتاج في العام ذاته ٩٧٨,٠٠٠ ، وأكثر من ١,٥ مليون أجير في بيع السيارات وتوزيعها(٦٩) .

إن تحول الرساميل باتجاه السعي نحو تحقيق فائض القيمة لا نحو انتاجـــه يصبح هاجساً متسلطاً حقيقياً عندما تبلغ الرأسمالية سن النضج وتدخل في مرحلة الأفول . كتبت مجلة « فورتشون » :

« يعيش المواطن الأميركي في حالة حصار من الفجر إلى اللحظة التي يرقد فيها . فكل ما يراه أو يسمعه أو يلمسه أو يذوقه أو يشمه يمثل عملياً مجهوداً لبيعه شيئاً ما.. وعلى الدعاية ، حتى تتمكن من الولوج إلى داخل درعه الواقية ، أن تصدمـــه أو تدغدغه أو تثير أعصابه أو تحرك غيظه باستمرار، أو تحطم مقاومته بطريقة التعذيب الصينية ، طريقة قطرات الماء ، أي التكرار غير المنقطع »(٧٠) .

وقد لخصت بعثة « المكتب البلجيكي لزيادة الانتاجية » المؤلفـــة من موظفي المنشآت الرأسمالية وحدهم ، والتي قصدت الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ ، لخصت على نحو جدير بالاعجاب المأزق العبثي الذي تتخبط فيه الرأسمالية المعاصرة :

« يصبح الانتاج أسهل فأسهل وربما باعثاً على القلق (!) بسبب هـــذه السهولة بالذات ؛ وهو يميل إلى تجاوز الاستهلاك الفعـــلي (!) . ولا يمكن تجنب البطالة التكنولوجية إلا بتوسيع مطرد للاستهلاك . وإنما على التوزيع تقع مهمة تشجيع هذا التطور المتسارع إلى أقصى الحدود . فالتوزيع هو الذي سيجعل الانتاج مفيداً إذا ما اشترى المستهلك Why produce if you cannot sell? * . وإن المتر الأخير من مسيرة النتاج نحو المستهلك هو الذي يقرر نجاح أو إخفاق كل دورة الانتاج – الاستهلاك .

« إن الخطر الكبير الذي يهدد (!) الآن الاقتصاد في عدة قطاعـــات هو فيض

---

* بالانكليزية في النص ومعناها « لمَ الانتاج إذا كنت لا تستطيع أن تبيع ؟ » « المترجم »

الانتاج . فطاقة الانتاج أكبر بكثير من الحاجات بالنسبة إلى المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء ...

« ... إن عجلات الانتاج تدور الآن بوتيرة سريعة إلى حد أن أدنى تردد من المستهلك (!) في الشراء قد يؤدي إلى زعزعة كل البناء الاقتصادي »[٧١] .

وهكذا يعمل الاختصاصيون في التقنيات الجديدة ، من دراسة السوق إلى العلاقات العامة ، مروراً بفنيي الدعاية والتسويق وأبحاث الحوافز ، يعملون على تجنب هذه « الترددات » أو اتقاءها . ففي عام ١٩٥٥ ، رصد أكثر من ٩ مليارات دولار للنفقات الاعلانية* . إن هذا التكييف للمستهلك – الذي تبدو معه كل محاولة لتقريظ الرأسمالية بوصفها النظام الذي يضمن حرية المستهلك محاولة مضحكة ! – يقود إلى شكل متطرف من الاستلاب الانساني : الاستخدام الكثيف لوسائل الإقناع التي تجند قوى البشر اللاشعورية ، الغريزية ، لتحثهم على الشراء ، على « الاختيار » وعلى «التصرف» دونما اعتبار لإرادتهم ووعيهم! وقد رسم فانس باكارد في كتابه «المُقْنِعون المتخفون » صورة مخيفة لتكييف الجماهير هذا . ويستشهد باختصاصي يؤكد بصراحة في مجلة « ذو بابليك ريلايشونز جورنال » : « إن أحد الاعتبارات الأساسية التي تنطوي عليها [هذه التقنية] ، هو الحق في **تسيير الشخصية الانسانية** »[٧٢] .

وهكذا نلقى تناقضات الرأسمالية وقد تفاقمت حتى حدود العبث . فبدلاً من أن توزع الرأسمالية بحرية الثروات التي تخلقها انطلاقة انتاجية العمل؛ وبدلاً من أن تجعل منها أساساً لتطور الشخصية الانسانية تطوراً حراً ، تضطر الرأسمالية ، بعامل رغبتها في الإبقاء على الربح واقتصاد السوق في شروط وفرة نصفية ، إلى اعتناف الانسان وتشويهه أكثر فأكثر بقدر ما تتعاظم امكانيات تطوره الحر يوماً بعد يوم ! التنظيم المصطنع للعوز في الوفرة ؛ الاستثارة المصطنعة للأهواء في الوقت الذي يمكن أن ينتصر فيه عصر الرشد ؛ الخلق المصطنع لشعور بعدم الإشباع في الوقت الذي يمكن أن تلبى فيه جميع الحاجات ؛ استعباد الأشياء المتعاظم للانسان (أشياء هي بالأصل من نوعية وضيعة وقيمة مشكوك فيها) في الوقت الذي يمكن فيه للانسان أن يصبح سيد المادة المطلق : هذا ما يفضي إليه نمط الانتاج الرأسمالي في شكله الأكثر وداعة والأكثر ازدهاراً والأكثر مثالية ...

---

* إن المستهلك بوجه عام هو الذي يدفع الفاتورة ، لأن النفقات الاعلانية تدرج في حساب سعر كلفة الكثير من المنتجات !

القطاع الثالث

استناداً إلى ملاحظة أبداها السير وليم بتي قبل الثورة الصناعية ، صاغ الاقتصادي كولن كلارك نظرية تقول ان « القطاع الثالث » (التجارة ، النقل ، الخدمات العامة ، الادارات العامة ، التأمينات ، المصارف ، المهن الحرة ، الخ) سيكون أكثر «انتاجية» من القطاع « الثاني » أي الانتاج الصناعي . وترى هذه النظرية أنه كلما كانت نسبة السكان العاملين في هذا القطاع « الثالث » أكبر ، كان الدخل القومي أعظم (٧٣) . وعلى هذا فإن ازدهار القطاع « الثالث » لا يخدم تحقيق فائض القيمة ولا يعبر عن مصاعب هذا التحقيق المتعاظمة فحسب ، بل يشكل تقدماً اقتصادياً هاماً حققته البشرية .

ينبغي قبل كل شيء أن نلاحظ أن تعريف هذا القطاع – وهو التعريف الذي تبناه ووسعه الاقتصادي الفرنسي جان فورا ستييه في « الأمل الكبير للقرن العشرين » الذي يتكلم عن قطاع « الخدمات » – هو تعريف مبهم للغاية . فكولن كلارك يخلط فيه بين نشاطات منتجة (نقل ، خدمات عامة مثل الماء – الغاز – الكهرباء) وغير منتجة ؛ بين نشاطات نافعة (تعليم ، إدارة ومحاسبة عامتان) وأخرى قليلة أو مشبوهة النفع (دعاية ، جيش ، درك) . ان تجييش ألمانيا النازية ، الذي أنمى القطاع « الثالث » على حساب القطاع « الثاني » ، لم يكن بالتأكيد علامة تقدم اقتصادي .

إن كولن كلارك يستخدم مفهوم « الإنتاجية » بمعناها الأكثر ابتذالاً ، أي « مدرة المداخيل » . لكن إذا كان اختصاصي في أبحـــاث الحوافز والترغيب ، أو أمير ال أسطول أو راقصة باليه أولى ، يربحون ، في سياق اجتماعي وسياسي محدد ، من المـــال أكثر مما يربح مهندس أو عامل منجم أو عامل في فرن « مارتن » للحديد الصبّ ، فإن هذا لا يقودنا إلى الاستنتاج التعسفي القائل بأن أمة من الأمم ستصبح أكثر غنى إذا ما حل أولئك محل هؤلاء جميعاً ...

وأخيراً فإن نظرية كولن كلارك تنقضها احصائياتها بالذات . فهذه الإحصائيات تشير إلى ان ٣٤٪ من السكان العاملين كانوا يعملون قبل الحرب العـــالمية الثانيه في القطاع الثالث في اليابان ، مقابل ٣٠،٤٪ في السويد و ٣٣،٢٪ في سويسرا . ومع ذلك لا يمكن لأحد أن يماري في أن السويد وسويسرا كانتا (وما تزالان) أكثر ازدهاراً من اليابان . وفي الصين ، كان ٢٠ ٪ من السكان العاملين يعملون في القطاع الثـــالث مقابل ١٦،٨٪ في بلغاريا و ١٥ ٪ في يوغوسلافيا ؛ ومع ذلك كان هذان البلدان ،

بالرغم من طابعها المتأخر ، أقل فقراً بكثير من الصين . ولقـــد كانت نسبة السكان العاملين في القطاع الثالث واحدة في مصر وإيطاليا ، في حين أن هوة من الفقر تفصل البلد الأول عن الثاني ، الخ (٧٤) .

والواقع ان خطأ كولن كلارك يكمن على وجه التحديد في اللبس الذي يحيط بتعريفه للقطاع « الثالث » . ونحن نستطيـع أن نميز خمس ظاهرات مختلفة على الأقل من الخلط في هذا التعريف ، وهي بالأصل ظاهرات **متناقضة** من حيث علاقاتها بالتقدم الاقتصادي وبالمستوى الوسطي لإنتاجية أمة من الأمم :

١ - **بقاء** كتلة من « باعة المفرق » و « الوسطاء » الصغار، لا تعبر سوى عن نقص في الاستخدام ، عن بطالة مقنعة ، قد يشكل امتصاصها من قبـل الصناعة المعملية ، فيما إذا تم ، تقدماً اقتصادياً ضخماً . هذه الظاهرة تفسر تضخم اعـــداد العاملين في القطاع « الثالث » في بلدان متخلفة كالصين القديمة ومصر .

٢ - **تخصص** بعض الأمم في نشاطات النقل (ولا سيما النقل البحري) التي هي في الواقع نشاطات منتجة ينبغي أن تصنف في القطاع « الثاني » . هـــذه الظاهرة تفسر تضخم اعداد العاملين في القطاع « الثـــالث » في بلدان من أمثال النرويج وجزئياً اليابان .

٣ - **تأخر** مكننة وعقلنة بعض نشاطات التوزيع والخدمات الشخصية (لا سيما : تجارة المفرق ، التأمينات والمصارف ، تصليـح الأحذية والملابس ، الحلاقين ، خدمات التجميل ، الخ) عن مكننة الانتاج الصناعي * ، ذلك التأخر الذي يجعل اعـــداد العاملين في القطاع « الثالث » تتضخم كنتيجة لنمو الإنتاجية **الصناعية**. هذا التضخم في اعداد العاملين ، لا يعبر البتة عن مستوى أكثر ارتفاعاً في إنتاجية «الخدمات» ، بل يعبر عن تأخرها . لكنه بالطبع تأخر **مؤقت** ؛ فمكننة الأعمال المكتبية ، وظهور المخازن الكبرى ؛ واستخدام البياضات وآنية الطعـــام التي « لا تستعمل إلا مرة واحدة » وغيرها من الظاهرات المماثلة تجعلنا نتوقع تطوراً مغايراً تماماً . وبالأصل ، ينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن كولن كلارك **يعكس** عـــلاقة العلة بالمعلول .

---

* مما يسترعي الانتباه ان ألفريد مارشال قد لاحظ الظاهرة نفسها أثناء كلامه عن النشاطات التي لا تعتمد على الآلات الا اعتماداً قليلاً (٧٥) ، أو عندما يستشهد بنشاطات لم يسهم تقدم الاختراعات إلا قليلاً في توفير الجهود فيها ، بحيث لا تستطيع مواجهة طلب متعاظم (٧٦) .

والصحيح هو انه كلما كان البلد الرأسمالي أغنى ، زاد ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يمكن أن يخصص لشراء الخدمات ، وأصبح أيضاً تنوع حاجات الشغيلة الذين يتناولون أجوراً حسنة أكبر، وزاد ذلك الجزء من أجورهم المخصص لشراء الخدمات. وعلى هذا فليس تطور قطاع الخدمات هو علة الاغتناء الاجتماعي ؛ إنما الاغتناء الاجتماعي هو علة تطور الخدمات.

٤ - التضخم المفرط في « الخدمات » المرتبطة بالتوزيع ، كنتيجة لتعاظم صعوبات تحقيق فائض القيمة في عصر أفول الرأسمالية . إن هذا لميل غير قابل للانعكاس ، لكن فقط في إطار الرأسمالية المعاصرة ، لا التقنية المعاصرة.

٥ - أخيراً ، تطور المهن الخلاقة غير المرتبطة بالإنتاج المباشر للبضائع : العلوم التطبيقية والبحث الخالص ؛ الفنون ، الطب والوقاية الصحية ؛ التعليم ؛ الرياضة البدنية ، وكذلك سائر النشاطات « غير المنتجة » المرتبطة بأوقات الفراغ والعطل. هذه الظاهرة هي الوحيدة بين الظاهرات الخمس التي تبدو مرتبطة نهائياً وبصورة غير قابلة للارتكاس ، بالتقدم الاقتصادي وبازدهار إنتاجية العمل . وهي تعني ان جزءاً أكبر فأكبر من البشرية قد تحرر من الإلزام بأداء عمل غير مبدع . انها لم تعد من مخلفات ماضٍ متواضع ، إنما هي بشير بمستقبل رائع . وعندما ستقوم الآلات الأوتوماتيه بكل العمل المنتج لحاجات الاستعمال الجاري ، فسوف يصبح الناس جميعاً مهندسين أو علماء أو فنانين أو رياضيين أو أساتذة أو أطباء . وبهذا المعنى ، لكن بهذا المعنى وحده ، نقول ان المستقبل هو فعلاً لـ « القطاع الثالث »* ...

---

* أنظر الفصل السابع عشر .

الفصل السابع

الاعتماد

التضافر والاعتماد

ولدت التجارة من التطور غير المتساوي للانتاج في مجتمعات شتى ؛ وولد الاعتماد من التطور غير المتساوي للانتاج لدى منتجين شتى في مجتمع واحد . ومنذ أن مورست تربية الحيوانات والزراعة على أساس الاستثمار الفردي ، أدت الفروق في الكفاءات بين الأفراد ، وفروق الخصب بين الحيوانات أو الأراضي ، واحداث الحياة البشرية أو احداث دورة الطبيعة التي لا تحصى ، أدت إلى هذا التطور غير المتساوي في الانتاج بين شتى المنتجين . وهكذا ظهرت جنباً إلى جنب مزارع تكدس عدة فوائض سنوية ومزارع تعمل بعجز صرف (إنتاج أدنى من حاجات الاستهلاك والبذار) .

ان التطور غير المتساوي للانتاج لدى منتجين شتى من شعب واحد لا يفضي آلياً إلى تطور الاعتماد . فالاعتماد ليس مؤسسة طبيعية ، إنما هو نتاج علاقات اجتماعية محددة . فالنمط الفردي الخاص في استثمار قطعان الماشية أو الأراضي يتطور في قلب مشاعات بدائية في سبيلها إلى انحلال بطيء . وهو يتآلف طيلة مرحلة انتقالية طويلة مع تعاون العمل . والحال ان مجتمعاً قائماً على تعاون العمل يجهل الاعتماد ؛ ولا يعرف غير التضافر . وقد جرت العادة أن يبذل أثرى أعضاء الجماعة العون للأعضاء الأفقر من غير أن يتوقعوا مكاسب مادية مقابل هذا العون . وما تزال هذه الحال سائدة لدى شعوب بدائية عديدة .

فلدى الداكوتا ، وهي قبيلة هندية من قبائل أميركا الشمالية ، يتم إقراض الغذاء وأدوات القنص مجاناً[1] . وفي « الديزا » الاندونيسية لا تؤخذ فائدة على تسليف البذار أو ثمار الغرس ، وعلى إقراض الماشية ، الخ[2] . وصيادو ماليزيا يتلقون قروضاً مجانية من الأرز والمال من أصدقائهم أو أقاربهم طيلة فترات الرياح الموسمية التي لا يستطيعون فيها ركوب البحر[3] .

وعندما تفسخ المجتمع البدائي إلى حد عمت معه علاقات التبادل وتقسيم العمل ، تغلب مفهوم تعادل القيم ، القائم على اقتصاد وقت العمل ، على مفهوم التضافر غير الموزون بين أعضاء جماعة واحدة . وكلما تراجع انتاج القيم الاستعمالية الصرف أمام انتاج القيم التبادلية ، حل الإقراض مع التعويض محل التسليف المجاني القائم على التضافر .

لقد جرت العادة لدى سكان جزر الهيبريد الجديدة أن يسلف **الغذاء** لأعضاء العشيرة الواحدة ، دونما تفكير بالحصول على مكاسب مقابل هذه السلف . وبالمقابل كان تسليف **العملة الصدفية** أو إقراض زورق للمتاجرة يُكافأ وجوباً بالهدايا[4] . كذلك يروي ألونزو دي زوريتا وماريانو فييتيا ، وهما كاتبان من القرن السادس عشر خلفا لنا روايات شيقة عن حياة سكان المكسيك في العصر ما قبل الكولومبي ، ان السلف لدى الآزتيك كانت تتم عادة بلا ربح . بيد انه تطورت ، في بعض أجزاء المكسيك ، عادة الحصول على تعويض مقابل التسليف المالي (كاكاو ، تراب ذهبي ، أقراص نحاسية ، حجر اليشم ، الخ) . وهكذا انفصل الاعتماد عن التضافر في **محيط** الحياة الاقتصادية البدائية ، في مناطق النشاط غير المرتبطة مباشرة بالقوت بالمعنى الدقيق للكلمة .

ان عادة التضافر القديمة لتأمين القوت لجميع أعضاء الجماعة قد استمرت في المجتمعات الزراعية طويلاً بعد بداية انحلال المشاعة القروية . وقد شاع إقراض القمح في الصين دون فائدة حتى سلالة شو[5] . ونحن نلقى تحظير أخذ الفائدة على القمح أو الماشية المقرضة في التشريعات الاولى الفيدية والاسرائيلية والفارسية والآزتيكية والاسلامية[6] . وفي سوزا ، في ايران القديمة ، في العصر المسمى بعصر المفوضين السامين ، استمر الإقراض بدون فائدة حتى العام ٢٠٠٠ قبل الميلاد إلى جانب الإقراض بفائدة[7] . وفي العصر الوسيط الأول ، مارست الأديرة الإقراض بدون فائدة[8] . وحتى في المجتمع البابلي القائم على الانتاج البضاعي الصغير المتطور تطوراً كاملاً ، والذي نعرفه

من خلال قانون حمورابي ، كانت « القروض المجانية » (التضافر) للمعوزين والمرضى والفلاحين المتضررين من المواسم الرديئة تكثر إلى جانب قروض الأعمال بفائدة[9] .

وإلى اليوم أيضاً « ما يزال التضافر في العديد من المجتمعات الأهلية (في أميركا اللاتينية) تقليداً متبعاً بين الملاك الصغار والمستعمرين الذين يتبادلون قروضاً غير كبيرة بدون طلب أي فائدة »[10] . ويلاحظ بووير ويامي كذلك أن التضافر يكون منتشراً على رحب عندما يظل نظام « الاسرة الكبيرة » ساري المفعول كما في الهند[11] .

إذن فانفصال الاعتماد والتضافر يطرأ على العلاقات مع الأجنبي أكثر مما يطرأ على العلاقات بين أعضاء الجماعة . وهذا التمييز معبر عنه بصريح العبارة في « العهد القديم » والقرآن . وإن مبدأ دفع القرية جماعياً للضرائب ، ذلك المبدأ الذي استمر في جميع المجتمعات التي تدمج المشاعة القروية والانتاج البضاعي الصغير ، يمثل شكلاً خاصاً من التضافر يقي الفلاحين الأشد فقراً من الدمار الكامل[12] .

أصل المصارف

يؤدي تطور الانتاج البضاعي الصغير إلى ازدواج تداول البضائع بتداول المال ، وإلى تطور اقتصاد نقدي في مسام مجتمع يقوم على انتاج القيم الاستعمالية وحدها . هكذا تتفسر هيمنة الربا على المنتجين في تلك المرحلة من التطور الاجتماعي . لكن النقد في الاقتصاد النقدي ليس مجرد أداة للتبادل، بل يصبح أيضاً موضوعه . وهكذا تنفصل تجارة المال عن التجارة بحصر المعنى ، كما سبق لهذه الاخيرة أن انفصلت عن الصناعة الحرفية .

في فجر الاقتصاد النقدي كانت المعادن الثمينة نادرة ، وتداولها محدوداً . وهي تمثل قبل كل شيء رصيد احتياطي وأمن للمجتمع؛وتُكتنز أكثر مما تتداول . والحال ان إخفاء المرء للكنوز في عقر داره ، في تلك العصور المضطربة ، كان ينطوي على مجازفة جسيمة ، ولا سيما مجازفة المصادرة أو السرقة أو التدمير . وهكذا ظهرت عادة العهد بها إلى أكثر مؤسسات العصر احتراماً من قبل الناس ، المعابد . ألم يكن بالأصل للمعادن الثمينة ، شأن جميع الأشياء التي كانت تُعتبر ثمينة ، وظيفة سحرية – طقسية تجعل من المعابد الوديع المنطقي للكنوز الكبيرة ؟ ان تركز المعادن الثمينة هذا بين أيدي المعابد حول هذه الأخيرة إلى أول مؤسسات الاعتماد العارض منذ أول نهضة للاقتصاد النقدي .

هكذا كانت الحال في بلاد ما بين النهرين ، منذ أيام أوروك ، المعبد – المصرف الكبير الأول (٣٤٠٠ إلى ٣٢٠٠ قبل الميلاد) إلى عصر حمورابي (٢٠٠٠ قبل الميلاد) ، عندما كان معدل الفائدة الوسطي يحدد من قبل معبد ساماس [١٣] . وفي إيران القديمة كانت المعابد أول دائني المال [١٤] ؛ وكذلك ستكون الحال في عصر الساسانيين [١٥] . وفي إسرائيل بقي المعبد حتى دماره المكان الرئيسي لإيداع الثروة المنقولة [١٦] . وفي اليونان القديمة عملت معابد أوليمبيا ودلف وديلوس وميليت وايفيز وكوس وجميع معابد صقلية كمستودعات للمال وكمصارف [١٧] ؛ وفي العصر الهيليني بقيت الحال على ما هي عليه [١٨] . وفي روما كان البانثيون هو المركز المصرفي .

في امبراطورية بيزنطة ، أضحت الأديرة ، منذ القرن الخامس ، المالكة الرئيسية للكنوز ؛ ولم تطرح هذا الكنوز من جديد قيد التداول النقدي إلا مع حركة تحطيم الأيقونات في القرن الثامن [١٩] . وقد حدثت ظاهرة مماثلة في الصين ، في عهد سلالة تانغ . فقد راحت المعابد – المصارف البوذية تحتكر فيها أكثر فأكثر مخزون المعادن القابلة للتحويل إلى نقود وعمليات الاعتماد ؛ وهاجمتها الدولة ، وأعطت صفة دنيوية لآلاف وآلاف المعابد والأديرة ، وذوبت جميع التماثيل المعدنية الثمينة في عام ٨٤٣ [٢٠] * .

وفي اليابان ، « كانت المؤسسات الدينية ... الأمكنة الوحيدة المأمونة في العصر الوسيط ، ذلك العصر الذي تميز باضطرابات أهلية ... وكانت الصفقات تعقد في حماية الأضرحة والمعابد . وقد عهد البعض بمستنداتهم الثمينة وبكنوزهم إلى هذه الأمكنة المقدسة لحمايتها من الدمار والنهب أثناء الحروب . وتعمل الأضرحة والمعابد أيضاً كأجهزة مالية ، وقد أقرضت القروض ، ونظمت اعتماداً تعاونياً يعرف باسم «موجن» و « تانوموشي » ، واستخدمت السفاتج » [٢٢] .

وفي عصر أفول الامبراطورية ، كانت المعابد البوذية المصارف الوحيدة في شرق آسيا الوسطى حيث كان ما يزال يسود الاقتصاد الطبيعي [٢٣] . وأخيراً ، تبدو الأديرة أيضاً ، في العصر الوسيط الأوروبي الأول ، مؤسسات الاعتماد الوحيدة التي

* يشير يانغ ليان – شينغ إلى ان القرض برهن في الصين واليابان تعود أصوله أيضاً إلى المعابد البوذية . وعبارة « قرض برهن » في الأديرة تعني في الأصل « كنز الدير » (تشانغ – شينغ كن) (٢١) .

تعطي قروضاً برهن ميت (٢٤) * . وفي مطلع القرن الثـاني عشر أصبحت رهبانية جنود هيكل الرب المصرف الدولي الأول للايداع والتحويل والاعـتماد برهن عقاري (٢٥) ** .

وعندما تطورت التجارة الكبيرة ، بدأ يتضاعف تداول المعادن الثمينة . والحال ان التجارة الكبيرة ، كما رأينا ، هي في البداية تجارة دولية قبل كل شيء . إذن فهذه التجارة تفترض الظهور المتواقت لوفرة من عملات مسكوكة مختلفة المصدر والقوام يمكن إجراء التبادل فيما بينها حسب قيمتها الحقيقية . وهي تفضي حتمـاً إلى ظهور تقنية جديدة موضوعها النقد بالذات : تقنية صيارفة المال . فصيارفة المال وتجار المعـادن الثمينة هؤلاء يصبحون ، إذ يقدمون بدورهم ضمانات جدية لملاك المعادن الثمينة الراغبين في إيداعها في مكان أمين ، أول ودعاء علمانيين للكنوز ، ثم أول أصحاب مصارف محترفين . وكلمة مصرف بالفرنسية « Banque » مشتقة بالأصل من الكلمة الإيطالية « Banco » ، ومعناها الطاولة التي يمارس عليها صيارفة المال عملياتهم كافة . كذلك فإن الاسم الذي يشير في اليونان القديمة إلى صاحب المصرف « ترابيزيت » مشتق من « ترابيزا » ، أي طاولة التبادل .

في العالم القديم ، كان صيارفة المال أول أصحاب المصارف المحترفين(٢٦) . وكذلك كانت الحال في الهند (٢٧) والصين ، حيث لم ينتج التنوع النقـدي عن التجارة الدولية إنما عن تنوع العملات الاقليمية (٢٨) *** . وقد أصبح صيارفة المال أصحاب مصارف حقيقيين في اليابان في عصر توكوغاوا (٢٩) .

وفي امبراطورية العباسيين الاسلامية كان إدخال عيار الذهب إلى جانب عيار الفضة

---

* « القرض برهن ميت » يعني ان الدائن يحصل كرهن على أرض أو منزل أو طاحون الخ ، يعود دخلها اليه الى حين تسديد القرض . ولقـد كان الشكل الرئيسي للاعتماد المضمون برهن عقاري في العصر الوسيط الأعلى وحتى القرن الثاني عشر، الى أن حظرته براءة بابوية أصدرها البابا اسكندر الثالث. وآنذاك استبدل ببيع الريوع (أنظر الفصل الرابع) . وقد اشتق من كلمة « رهن ميت » المصطلح الانكليزي « Mortgage » = الرهن العقاري . ونقيضه هو « القرض برهن حي » الذي يحسم فيه دخل الرهن (الأرض ، الخ) من الدين تدريجياً .

** جمع جنود هيكل الرب رأسمالهم المبدئي بفضل الفدى المغتصبة من الأسرى المسلمين .

*** أنظر الفصل الثالث .

السبب في تحول صيارفة المـال « الجهابذة » إلى أشخاص لا غنى عنهم اقتصادياً ؛ وسرعان ما قاموا بجميع وظائف أصحاب المصارف [٣٠] . ويعـدد كوليشر [٣١] الشروط السديمية التي حددت ظهور صيارفة المال في العصر الوسيط والتي سهلت تحولهم إلى أصحاب مصارف :

« في القرنين الثالث عشر والرابع عشر جرى في فرنسا تداول عملات عربيـة وصقلية وبيزنطية وفلورنسية إلى جانب العمـلات التي من أصل ملكي أو التي سكها كبار المُقطعين ؛ ففي فرنسا الجنوبية جرى تداول الـ « ليبري » الميلانية والدوقات البندقية ، وفي شمبانيا الـ « ريال » الاسباني والـ « نوبيلي » البورغونية والانـكليزية ، والكورونات الهولاندية . وقد قبلت في كل مكان العملات المسكوكة في لوبيـك وكولن ، والجنيهات الاسترلينية الانـكليزية و « التورنوا » الفرنسية . وكانت الغروسي والدوقا البندقية والفيوريني الفلورنسية من أوسع العملات انتشاراً » .

وقد وصف ر . دي روفر على النحو التالي منشأ المصارف الوسيطية :

« تخصص الصيارفة الجنويون في البداية في الصرافة اليدوية ، لكنهم وسعوا منـذ عهد مبكر مجال عملهم بقبولهم ودائع قابلة للسحب عند الطلب ، وبإجرائهم تسويات عن طريق التحويل بنـاء على أوامر زبائنهم ، وبمنح هؤلاء الزبائن أخيراً سلفاً على الحساب الجاري . وهكذا أصبحت طاولات الصيارفة أو مكاتبهم تدريجياً مصارف للايداع والتحويل . وقد اكتمل هـذا التطور في جنوى قبل نهاية القرن الثاني عشر [٣٢] .

ويدين أيضاً « مصرف امستردام » الشهير المؤسس عام ١٦٠٩ بتكوينه إلى الفوضى النقدية التي كانت سائدة في ذلك العصر في « جمهورية الأقاليم المتحدة » [٣٣] .

الاعتماد في المجتمع ما قبل الرأسمالي

ان العمليات المصرفية الأولى ، من صرافة يدوية وإيداع – حماية للكنوز وتسليف الأموال المضمونة برهن ملكية عقارية (قرض برهن عقاري) ، ليست عمليـات « تجارة مـال » بالمعنى الصرف للكلمة . والواقع انه في عصر الـ « وديعة التامة depositum regolare » أو الايداع للحماية والإعادة بمجرد أن يطلب المودع ذلك ، كان الوديع لا يدفع فائدة لزبونه، بل على العكس يأخذ تعويضاً عما يقدمه من خدمات

لحماية الودائع (٣٤) . وهذا ما كانت عليه أيضاً الحال بالنسبة إلى مصرف امستردام في القرن السابع عشر (٣٥) * .

هذه العمليات تتناول بصورة أساسية طبقات اجتماعية تقف خارج الانتاج وتداول البضائع أو في محيطها . ومع تطور الاقتصاد النقدي ، أصبحت هذه الطبقات الضحايا التقليدية للربا ، على نطاق كبير أو صغير على حد سواء . وفي العصر الوسيط ، كانت الشركات التجارية – المصرفية الدولية الكبيرة بالنسبة إلى الملوك والامراء ، و « اللومبارديون » ** الأكثر تواضعاً بالنسبة إلى الاقطاعيين الصغار الشأن أو العامة العاديين ، كان هؤلاء اللومبارديون وتلك الشركات يمارسون على حسابهم القرض المضمون برهن (٣٦) . وهذا الإقراض هو في الواقع اعتماد استهلاك (٣٧) .

ان « تجارة المال » الحقيقية لا تظهر إلا بالنسبة إلى الطبقات العاملة في تداول البضائع والرساميل ، أي بالنسبة إلى البرجوازية الفتية والمرابين والتجار . وتطور التجارة الدولية يخلق هو نفسه حاجة باطنة إلى الاعتماد . الانفصال في الزمان بين الشراء والتسليم *** ؛ الانفصال في المكان بين المشتري والبائع ؛ ضرورة تحويل مبالغ كبيرة من المال على مسافات شاسعة في الوقت الذي تتعرض فيه هذه العملات إلى تموجات دائمة (٣٩) ، تلك هي الشروط التي تنجم عنها ضرورة اعتماد تجاري أو اعتماد تداول . فكل مجتمع تطورت فيه التجارة الدولية يخلق لنفسه الأدوات الأساسية لهذا الاعتماد : سفاتج وخطابات اعتماد : « ان التعامل بالسفاتج تعود جذوره إلى التجارة الدولية (٤٠) » .

---

* ان عادة فرض فائدة حماية ضئيلة على إيداع الكنوز قد عاودت ظهورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في نظام كراء الصناديق الحديدية الذي دشنه في عام ١٨٦١ مصرف « Safe Deposit Cy of N. Y »

** اسم كان يطلق في فرنسا في العصر الوسيط على الصيارفة والمرابين ورجال المال الذين قدموا باعداد كبيرة من ايطاليا . « المترجم »

*** بقدر ما يشتري الجنويون الصوف ويدفعون ثمنه قبل الاستلام ، يهتمون بتخفيض السعر الذي يدفعونه ... وهم أنفسهم على استعداد لزيادة السعر بـ « ريال » واحد أو اثنين على كل وحدة وزنية ، بشرط أن يدفعوا كامل الثمن في اللحظة التي يتلقون فيها الصوف ، وبخاصة إذا كانت هناك مهلة اضافية قدرها ثلاثة شهور بالنسبة إلى نصف الفاتورة على الأقل (٣٨) » .

وقد ظهرت هذه الأدوات في عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد في أور في مملكة بابل ، وفي عهد سلالة تشيوو في الصين (١١٣٤ - ٢٥٦ ق . م) ، وفي مستهل العصر البوذي في الهند [٤١]. وفي اليونان القديمة استعملت على نطاق واسع منذ القرن الرابع قبل الميلاد ثم انتشرت في سائر أرجاء العالم الهيليني [٤٢] ، لتنتقل منه إلى بيزنطة والاسلام ، ثم دخلت إلى أوروبا الوسيطية من جديد [٤٣] .

إن اعتماد التداول الممنوح بواسطة هذه السندات التجارية الأولى غير القابلة للتحويل لا يوسع دائرة عمليات الرأسمال . لكنه يسمح فقط بدوران أسرع ومردود أكبر . وعندما يظهر **اعتماد التوظيف** ، أي تسليف الأموال لمنشأة قادرة على أن تدر فائض قيمة ، تتسع دائرة نشاط الرأسمال ؛ فيتحول المال « العقيم » ، المال - الكنز ، إلى رأسمال ويساهم في إنتاج فائض القيمة .

إن أقدم شكل من اعتماد المقاولة هـــذا هو **القرض البحري** ، أي التشارك بين مقرض المال وبين قبطان -مغامر لتنفيذ مشروع تجاري بحري. وهذا القرض يأتي هو نفسه من شراكة القرصنة ، كما يتضح ذلك بجلاء في الشروط المتعلقة بتقاسم الربح [٤٤]. ومن اليونان القديمة والعالم الهيليني انتقل «قرض المخاطرة الجسيمة» هذا إلى الامبراطورية البيزنطية وإلى امبراطورية الإسلام ، ليعاود من ثم ظهوره منذ القرن التاسع في إيطاليا البيزنطية ، ولينتشر منها إلى كل أوروبا الوسيطية في شكل **شراكة توصية** [٤٥] .

وفي البداية لم تكن مثل هذه الشراكة التجـــارية تمارس إلا بالنسبة إلى منشأة واحدة. لكن فيما بعد ، ومع الانتقال من التجارة الجوالة إلى التجارة المقيمة ، تراجعت « التوصية » أمام **الشركات المؤلفة من عدة أطراف** والمشكلة لعدد معين من السنين . وبدءاً من القرن الثالث عشر ، أضحت الشركات الإيطالية الكبرى كافة (بيروزي ، باردي ، ميديشي ، الخ) شراكات من هذا النوع . فقد عمل آل باردي على سبيل المثال في عام ١٣٣١ برأسمال مؤلف من ٥٨ سهماً تخص ١١ شريكاً [٤٦] .

وفي النهاية ، عندما تنتظم التجارة الدولية وتفقد طابعها المغـــامر ، في دائرة محددة على الأقل ، تجتـــذب جزءاً كبيراً من الرساميل غير المستثمرة . فتودع هذه الرساميل في شركات التجار-الصيارفة الكبيرة في شكل«وديعة ناقصة»تسمح للتجار بأن يستثمروا تلك الرساميل على الوجه الذي يحلو لهم ، فلا يسددونها في أجـــل قصير ، ويدفعون عنها بالمقـــابل **فائدة ثابتة** كمساهمة في المربح التجاري الذي حققوه [٤٧] .

وهكذا يصبح أصحاب المصارف منذ الانتاج البضاعي الصغير « وسطاء بين من يعرض الرأسمال النقدي وبين من يطلبه [٤٨] » . والحال أن من كان بحاجة إلى المال بصورة رئيسية في ذلك العصر ليس الأفراد بل الدولة (ملوك ، أمراء ، بلديات ، الخ) . وعلى هذا فالدين العام يتطور بالتوازي مع اعتماد التداول واعتماد التوظيف ، ويتخطاهما .

إن أقدم مثال معروف لدينا عن الاعتماد العام هو المثال الذي يرويه أرسطو المزعوم في الكتاب الثاني من « الاقتصاد » :

فمستعمرة كلازوميناي الايونية ، في آسيا الصغرى ، اقترضت من قادة المرتزقة ما تدفع به متأخر رواتب الجنود وغطت هذا القرض باستدانة اجبارية من مواطنيها الأغنياء الذين أرغموا على القبول بالعملة الحديدية مقابل نقودهم الذهبية والفضية. وتشير حوليات هان – شو إلى أن مرابياً صينياً يدعى وو ين – شيه قد أقرض الحكومة في عام ١٥٤ قبل الميلاد ١٠٠٠ كاتيه ذهبية (± ٢٤٤ كغ ، أي أقل من مليون فرنك ذهبي بقليل) لتتمكن من متابعة الحرب ضد «تمرد الممالك السبع» . وقد قبض ١٠٠٠ ٪ فائدة ، أي ١٠ مليون فرنك ذهبي[٤٩] .

وسرعان ما يأخذ الاعتماد العام شكله التقليدي عندما تصبح مداخيل الدولة المستقبلة رهناً له : التزام الضرائب بمختلف أنواعها . وفي معظم المجتمعات القائمة على الانتاج البضاعي الصغير ، تبقى عمليات الاعتماد العام نادرة ومخاطرة وتنتهي بوجه عام بإفلاس الدائنين .

لكن بدءاً من القرن السادس عشر، أحدثت سندات الدين العام القابلة للتحويل* ثورة في تاريخ الاعتماد وسمحت بتوسيع مجال عمل الرأسمال على رحب ، بتحويلها كتلات المال غير المرَسْمل إلى رأسمال . وأخذ الاعتماد العام طابعاً دولياً ، بتشجيع من حملات ملوك فرنسا وايطاليا وتشتت دول شارل الخامس (شارلكان) .

---

* « أنفق فرانسوا الأول مبالغ طائلة . وللحصول على أموال اضطر إلى اللجوء إلى طريقة جديدة . فقد توجه إلى بلدية باريس ، وأودع لديها ٢٠٠٠٠٠ ليرة من الدخول التي كان يحصلها من المنطقة . وسلمته المدينة ٢٠٠٠٠٠ ليرة تلقتها من برجوازييها مقابل التخلي عن الريع المكون على أساس واحد من اثني عشر من الدانق (٨ ٪) : وهكذا ظهرت الريوع المستحقة على بلدية باريس ، المشهورة » (٥٠) .

« بعد أن كان الدين مجرد وسيلة للتسديد أصبح قيمة في ذاته ، غرضاً تبادلياً قابلاً للتحويل والانتقال » (٥١) .

في بورصة آنفيرس ، كانت أسناد قرض ملك قشتالة ، وكتب اعتماد حكومة البلدان الواطئة (هولاندا حالياً) وملوك انكلترا والبرتغال ، والريوع الصادرة عن المدن الأوروبية الكبرى ، كانت تُحوَّل بحرية . وعبر الانقلابات النقدية وفوضى مالية الدولة في القرن السادس عشر ، أفلست البيوتات المصرفية القديمة كافة . ومن ثم ولدت المصارف العامة الحديثة التي تجمع بين ضمان سلامة الودائع ، تلك السلامة التي لا غنى عنها بالنسبة إلى الجمهور البرجوازي ، وبين وعدها للدولة بأنها ستكون المستفيد الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد ، من هذه الودائع . إن « مصرف ريالتو » في البندقية ، الذي أسس عام ١٥٨٧ ، كان يؤكد بوجه خاص على الهدف الأول ؛ وقد أضاف إليه « مصرف امستردام » ، الذي تأسس في عام ١٦٠٩ ، الحاجة إلى تنظيم التداول النقدي . وأضاف « مصرف هامبورغ » ، المؤسس عام ١٦١٩ ، إلى هذه الوظائف وظيفة إقراض الدولة . وهذا ما ينطبق أيضاً على « مصرف السويد » المؤسس عام ١٦٥٦ ، في حين أن الوظيفة الأخيرة تصبح هي الأساسية بالنسبة إلى « مصرف انكلترا » المؤسس عام ١٦٩٦ (٥٢) .

إن التطور المعجز للتجارة الدولية بعد ثورة القرن السادس عشر التجارية سبب توسعاً جديداً في الاعتماد التجاري . فقد أصبحت الكمبيالات التجارية بدورها ، مقتدية بمثال سندات الدين العام ، قابلة للتحويل منذ القرن السادس عشر ، تبعاً لقاعدة التظهير والخصم (٥٣) . وفي الوقت نفسه أدى تطور الشركات الاستعمارية المساهمة إلى توسيع دائرة نشاط اعتماد التوظيف . لكن كان لا بد من انتظار تطور نمط الانتاج الرأسمالي حتى ينتقل الاعتماد من دائرة التجارة بحصر المعنى إلى دائرة الانتاج .

عرض الرأسمال النقدي وطلبه في عصر الرأسمال التجاري

هكذا تحول الاعتماد ، مع ازدهار الرأسمال التجاري ، من مجرد ظاهرة استثنائية إلى مؤسسة نظامية في الحياة الاقتصادية . وقد انتشر خصم الكمبيالات التجارية على رحب منذ القرن السابع عشر في انكلترا ومنذ القرن الثامن عشر في فرنسا وفي المراكز الكبرى للتجارة الدولية ، بالنسبة إلى التجارة الخارجية أولاً ، ثم بالنسبة إلى التجارة الداخلية (٥٤) . وقد شجع توسع التجارة الجغرافي ، ومدة الاتجار مع أميركا

والشرق الأقصى، وتركز البيوتات التجارية الرئيسية في بعض المراكز الدولية الكبرى، شجع هذا كله استعمال الكمبيالات التجارية لتجنيد الرساميل .

فبعد أن كانت السفتجة في السابق مجرد أداة للمضاربة في حقل تقلبات الصرف[٥٥]، أصبحت الآن أداة نظامية لمنح اعتماد التداول للتجـــارة ، وكذلك وسيلة لتوظيف رساميل نقدية « عقيمة » لأجل قصير . وهكذا تطورت **سوق للرساميل النقدية** .

ويتمثل الطلب على هذه السوق قبل كل شيء في الدولة التي تظل المستدين الأكبر الذي لا يشبع في عصر الرأسمال التجاري . يلاحظ كلافام أن مصرف انكلترا ظل يقوم ، حتى الثورة الصناعيـــة ، بالجزء الأعظم من عملياته الاعتمادية مع الحكومة الملكية[٥٦] . وكذلك كان شأن « صندوق الخصم » المؤسس عام ١٧٧٦ ، هـذا إذا لم نشأ الحديث عن « مصرف لاو » التعيس الحظ الذي أفلس بنتيجة عملياتـــه الاعتمادية العامة[٥٧] .

إلى جانب الدولة يظهر مدينون آخرون . انهم بالدرجة الأولى الشركات التجارية الكبرى المساهمة التي كانت متطلباتها من المال ضخمة في ذلك العصر ، والتي كان عليها في غالب الأحيان أن تتوجه إلى مؤسسات الاعتماد لتغطي حاجاتهـــا حتى عودة أسطول السفن .

هكذا استدانت الشركة الهولاندية لجزر الهند الشرقية مالاً من مصرف امستردام ، في حين كانت الشركة الانكليزية لجزر الهند الشرقية المستدين الرئيسي ، إلى جـانب الدولة ، من مصرف انكلترا طوال القرن الثامن عشر[٥٨] .

وهم ثانياً ملاك السندات العامة (أصحاب الريوع ، النبلاء ، التجار وأصحـاب المصارف) وملاك الكمبيالات التجارية الذين كانوا يخصمون هذه الكمبيالات لحاجتهم إلى المال السائل . وفي البداية كانت الغلبة لخصم السندات العامة ؛ وفي العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر أصبحت الغلبة تدريجياً لخصم السندات الخاصة .

وهناك أخيراً ، كما في عصر الانتاج البضاعي الصغير ، طلب على المال – على اعتماد الاستهلاك – من قبل النبلاء وكبار موظفي الدولة ، كان يلبى في شكل قروض برهون (معادن ثمينة ، مجوهرات ، سندات ، إلخ) .

ويتولى عرض الرساميل النقدية من يملك رساميل سائلة : قبل كل شيء كبار الملاك العقاريين ، وكذلك التجار الذين يراكمون من المال أكثر مما يستطيعون توظيفه في أعمالهم الخاصة . وقد حصر أصحاب مصـــارف القارة الأوروبية نشاطهم بعمليات

الصرف والتحصيل في القرن السابع عشر وفي القسم الأول من القرن الثامن عشر ؛ وما كانوا يمنحون اعتمادات . لكن ظهر في انكلترا منذ القرن السابع عشر التاجر الذي يسلف أموالاً لزبائنه في بعض المناسبات .

مع تعاظم التداول النقدي ، وبنتيجة اغتناء المجتمع والتطور المتوازي لهذا العرض وهذا الطلب للرساميل النقدية، كانت تتأسس في حوالي منتصف القرن الثامن عشر، في انكلترا أولاً ، ثم في سائر القارة الأوروبية ، مصارف محلية خاصة وظيفتها القيام بدور الوسيط بين الذين يبحثون عن رساميل والذين يبحثون عن وسائل لتحويل احتياطيهم من المال السائل إلى رأسمال . وهذه المصارف المحلية ، المتولدة على العموم من البيوتات التجارية المزدهرة ، تتلقى ودائع وتصدر أوراقاً مصرفية وتخصم كمبيالات تجارية : إنها ولادة النظام المصرفي الحديث [٥٩] .

وتُطوِّر الثورةُ الصناعية بسرعة هذه الشبكة المصرفية الأولية . وفي حين أنه لم يكن يوجد في انكلترا في حوالي عام ١٧٥٠ سوى دزينة من المصارف المحلية ، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من ٢٠٠ في حوالي أواخر القرن (بل حتى إلى ٣٥٠ حسب بعض المؤلفين)* [٦٠] . والطريقة العضوية التي تتطور بها هذه المصارف ضمن نطاق نمط إنتاج العصر يفصح عنها مثال بيت غورناي في نورفيتش كما تصفه نشرة أرسلها هذا البيت نفسه إلى أصحاب المصارف بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٨٣٨ :

« إن تجميع الخيوط المنتجة من قبل ... معامل شرقي انكلترا والحفاظ عليها مخزونة بهدف تموين الحاكة بها ... كان مشروعاً عظيم الربح ، ونحن نتساءل عن عمد عم إذا لم يكن بيت غورناي قد حقق في الماضي دخلاً سنوياً أعلى من الدخل الذي حققه أي مصرف في الجزر البريطانية ... وفي مجرى علاقاتنا بمغازل الصوف ، بدأت أسرتنا بتموينها بالمال السائل لدفع الأجور ولتمكينها من متابعة أعمالها دونما توقف . وإنما في هذه الشروط ولدت العمليات المصرفية للأسرة ... »[٦٢] .

إن هذا التطور السريع يتفسر قبل كل شيء بالتطور غير المتساوي لمختلف المناطق

---

* يلاحظ د. م. جوسلان ، بعد تمحيصه سجلات أصحاب المصارف الخاصة اللندنيين في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر أن المصارف لا تسلف عادة أموالاً للتجار أو للمقاولين . وإنما في حوالي عام ١٧٧٠ فقط تأسست بعض مصارف ساهم في إنشائها صناعيون ، فظهرت آنذاك أولى عمليات منح الاعتماد للصناعة(٦١) .

في انكلترا . فقد كانت مصارف المناطق التي ظلت زراعية تملك بوجه عام ودائع تبحث لها عن حقل للتوظيف* ، بينما كانت مصارف المناطق الصناعية محاصرة بطلبات الاعتماد وتفتش دوماً عن أموال . وقد ولدت سوق لندن النقدية من هذا الوضع ؛ ولعبت دور الوسيط بين المصارف التي تملك من الأموال السائلة أكثر مما تحتاج إليه وبين المصارف التي تملك منها أقل مما تحتاج إليه .

عرض الرأسمال النقدي وطلبه في عصر الرأسمالية الصناعية

لكن مع الثورة الصناعية ، توسعت سوق الرساميل النقدية وتبدلت تبدلاً عميقاً . فإلى جانب عرض الرأسمال النقدي وطلبه الصادرين عن شرائح المجتمع ما قبل الرأسمالية (ملاك عقاريون ، تجار ، حرفيون ، موظفو دولة ، أصحاب ريوع ، إلخ) يظهر عرض وطلب للرساميل النقدية ناجمان عن آلية الانتاج الرأسمالي نفسه .

فالرأسمال النقدي هو نقطة انطلاق ونقطة وصول دوران الرأسمال . لكنه لا يظهر في بداية هذا الدوران ونهايته فحسب . ففي مجرى سيرورة الانتاج نفسها يجد جزء من الرأسمال النقدي نفسه مبعداً باستمرار عن هذه السيرورة ومحولاً إلى « مال غير منتج » من وجهة النظر الرأسمالية . وباستمرار أيضاً ، يظهر طلب على رأسمال نقدي اضافي من جانب المقاولين ، حتى يتاح لهم تثمير رأسمالهم الخاص في أفضل شروط الإيرادية .

إن الرأسمال النقدي اللازم لتجديد الرأسمال الجامد لمشروع من المشاريع لا يتجمع إلا بعد عدة سنوات وبعد العديد من دورات دوران الرأسمال المتداول . وان **مال الاهتلاك** هذا ، إذا لم يستخدم أثناء ذلك لأغراض أخرى فسيبقى « غير منتج » طوال تلك الفترة . كما ان **مال الأجور** في مشروع كبير ، المسلف في بداية كل دورة إنتاجية ، سيبقى غير منتج بقدر ما تتجاوز هذه الدورة الانتاجية الشهر (بالنسبة إلى الأجراء الذين يدفع لهم شهرياً) أو حتى الأسبوع الواحد (بالنسبة إلى الأجراء الذين يدفع لهم اسبوعياً) . كذلك فإن ذلك الجزء من الربح السنوي الذي يضعه الرأسمالي جانباً لاستهلاكه الخاص (**مال الاستهلاك غير المنتج**) لا ينفق إلا في

---

* حتى مطلع القرن التاسع عشر ، كانت بعض المصارف الريفية تدفع عمولات لسماسرة لندن ، حتى يأتيها هؤلاء بكمبيالات تجارية للخصم . وهذا يدل إلى أي حد كانت مجالات توظيف الرساميل لأمد قصير نادرة ومطلوبة ! (٦٣)

غضون عام كامل ؛ وعلى هذا فإن جزءه الأعظم سيبقى غير منتج طوال الجزء الأعظم من السنة . وأخيراً فإن مال تراكم المنشأة ، أي ذلك الجزء من الأرباح الذي يعاد توظيفه في المشروع ، لا يستخدم بتمامه في بداية كل دورة إنتاجية جديدة . فالرأسمالي سينتظر اللحظة المناسبة، وعلى سبيل المثال ظرفاً مؤاتياً في السوق ، قبل أن يوظف أرباحه . تلك هي أربعة مصادر للرأسمال النقدي الذي يستبعد مؤقتاً من سيرورة الانتاج فيبقى بالتالي غير منتج .

ومن جهة أخرى ، لا يتم تجديد الرأسمال الجامد بالضبط في اللحظة التي يتم فيها تجميع مال الاهتلاك الضروري . فهذا التجديد ، الذي يتطلب تشغيل رساميل كبيرة وينطوي على مجازفات جسيمة ، سيحدث أكثر ما يحدث في لحظات محددة من الدورة الاقتصادية ، عندما يتوقع الرأسماليون اتساعاً هاماً في السوق [٦٤] . وإذا لم يكن الرأسمالي قد تمكن بعد من جمع مال الاهتلاك (والتراكم) في تلك اللحظة المحددة ، فسيتوجب عليه أن يحاول استدانة الرساميل اللازمة حتى لا تفلت منه تلك الفرصة السانحة . والرأسمالي الذي يتمتع باختراع فني يسمح له بتوسيع سوقه على حساب مزاحميه ، يواجه وضعاً مماثلاً إذا كان يفتقر إلى الرساميل اللازمة لتثمير هذا الاختراع [٦٥] .

يعرف الصناعي ، في بعض لحظات الدورة الاقتصادية ، أن أي زيادة في الانتاج يمكن أن تستوعبها السوق . وإنما في هذه اللحظة ينبغي عليه أن يراكم رأسماله وأن يوظف أرباحه . وإذا لم تكن هذه الأرباح قد تحققت بعد ، فسيتوجب عليه أن يستدين ليوظفها سلفاً .

أخيراً ، فإن استئناف الانتاج ، بعد نهاية الدورة الانتاجية ، يجب أن يبدأ نظرياً منذ انتهاء دورة تداول البضائع . لكننا رأينا ان كتلة الربح ومعدله السنوي يتعلقان بعدد دورات الانتاج السنوية ، وبالتالي بقدرة الصناعي على استئناف الانتاج قبل أن يرجع اليه رأسماله المتداول الموظف في البضائع المنتجة التي لم تبع بعد . ولهذا الغرض أيضاً ، سيسعى إلى استدانة رأسمال نقدي اضافي سيعمل على تسديده ما أن يعود اليه ناتج بيع بضائعه .

ان وظيفة مؤسسات الاعتماد في ظل الرأسمالية هي اداء دور الوسيط هذا بين الذين يملكون مبالغ غير منتجة من المال والذين يسعون إلى زيادة رساميلهم الخاصة برساميل مستدانة . إذن فالعلاقة ما قبل الرأسمالية بين الرأسمال المصرفي وبين سائر أشكال

الرأسمال قد عكست ؛ ففي نمط الانتاج الرأسمالي ، يبدأ الرأسمال المصرفي بأن يكون خادماً تابعاً للرأسمال الصناعي . لكن في حين ان انفصال الرأسمالي – التاجر الحديث والرأسمالي – الصناعي لا يعدو أن يكون أكثر من تقسيم وظيفي للعمل ، نجد ان انفصال الرأسمالي – المصرفي والرأسمالي – الصناعي أو التاجر محتم ما أن يظهر نمط الانتاج الرأسمالي .

وبالفعل ان على صاحب المصرف ، بخلاف الصناعي والتاجر ، أن يلعب مباشرة دوراً اجتماعياً . وهو لا يكون نافعاً لنمط الانتاج الرأسمالي إلا بقدر ما يستطيع التغلب على تجزئة الرأسمال الاجتماعي إلى عدد وفير من الملكيات الفردية . وانما في هذه الوظيفة ، وظيفة **تجنيد ومركزة الرأسمال الاجتماعي** ، تكمن كل أهميته الاجتماعية . وهذه الأهمية تتجاوز بالأصل حدود طبقة البرجوازية بحصر المعنى وتشمل مركزة المبالغ المدخرة من قبل ملاك عقاريين وفلاحين أغنياء ومتوسطين وحرفيين وموظفي دولة وفنيين وحتى عمال مختصين في فترات الظروف المؤاتية .

« [في حوالي ١٨٧٥] عمل التنظيم الذي كان كل الرأسمال البريطاني الشاغر مركزاً بفضله في سوق لندن النقدية ، عمل بصورة مثلى تقريباً . وكان قد سبق له أن عمل بصورة ناجعة للغاية قبل عشرين عاماً . وخلال هذا الفاصل الزمني ، كانت المصارف التي لها فروع اسكتلندية واقليمية قد اجتذبت حتى الكنوز الريفية التي كان السكان القرويون قد حفظوها في جواريرهم وخزائنهم : وكانت قد حفرت قناة ينساب منها مجموع فوائض الشمال نحو الجنوب . وكانت القنوات المنطلقة من ايست آنغليا ومن الجنوب الغربي ومن انكلترا الريفية قد حفرت منذ زمن طويل . وما لم يكن يستعمل في لندن كان يرسل إلى المحافظات الصناعية ، عن طريق خصم أو اعادة خصم الكمبيالات الصناعية والتجارية . كانت تلك الأيام أياماً عظيمة بالنسبة إلى سماسرة الاسناد اللندنيين « bill - brokers » وإلى بيوتات الخصم في لومبارد ستريت[٦٦] » .

وفي الوقت نفسه ، تخصصت سوق الرساميل النقدية تدريجياً ، وتكونت سوقان متمايزتان :

– السوق النقدية ، طلب **الاعتماد القصير الأجل** وعرضه ، التي تهيمن عليها المصارف (باستثناء انكلترا حيث لعب سماسرة الأسناد لمدة طويلة من الزمن دوراً مهيمناً) .

– السوق المالية ، طلب **الاعتماد الطويل الأجل** وعرضه ، التي هيمنت عليها في البداية المصارف والبورصة التي انضافت إليها في القرن العشرين شركات التأمين وصناديق

التوفير وشركات البناء وغيرها من هيئات التوفير المؤسسي (صناديق النفقة ، والتأمين ضد المرض والعجز ، والمؤسسات شبه الرسمية ، الخ) التي تسعى إلى تحويل كل دخل نقدي لا ينفق مباشرة إلى رأسمال (دون أي ربح للمالك في غالب الأحيان*) . وهكذا تصل مركزة الرأسمال النقدي إلى مرحلتها العليا المكتملة . ان المصارف « لا تترك أي مبلغ في وضع غير منتج » .

الفائدة ومعدل الفائدة

ان الفائدة ، شأن مربح الرأسمال المرابي الذي تختلط به في بداياتها ، ليست في مطلع ظهورها في الاقتصاد سوى انتقال للقيمة من المدين إلى الدائن . فعندما يتوجب على أحد الفلاحين ان يقترض كمية س من القمح ليتمكن من العيش حتى الحصاد التالي ، وعندما يتوجب عليه فيما بعد أن يحسم من هذا الحصاد كمية القمح س + ي ليسدد دينه للدائن ، لا تكون كمية القمح الاجمالية لدى هذين الشخصين قد زادت بنتيجة القرض . كل ما هنالك ان الكمية ي تكون قد انتقلت من المدين إلى الدائن . وهذا الشكل من الربا ، الذي ما يزال بعيداً عن أن يكون قد اختفى ، يفقر بصورة دائمة ضحاياه ويخضعهم للدائنين :

« في كوشنشين يقترض المزارع او « تا ديان » من مالكه ما يقتات به هو وعائلته حتى موعد الحصاد ؛ وعندما يأتي الموسم ، فإنه بوجه عام لا يكفي لتحريره ، ويظل الـ « تا ديان » بفعل هذا الدين مشدوداً إلى الأرض تماماً شأن القن في العصر الوسيط الأول بفعل العرف [٦٧] » .

بيد ان هذا الوضع يتبدل بالنسبة إلى اعتماد التداول والتوظيف في المجتمع الرأسمالي . فتسليف المال لا يعود هدفه تأمين معيشة المدين ، بل يستهدف **تمكينه من تحقيق ربح** : « إن المقاولين سيدفعون فائدة إيجابية إذا كان المبلغ الماثل قابلاً لأن يستخدم في التجارة والصناعة بحيث يدر مبلغاً أكبر [أي المبلغ المقترض مضافاً إليه فائض قيمة أي ربحاً] في المستقبل [٦٨] ** » .

---

* هذه هي بالتخصيص حالة أموال صناديق التوفير وصناديق التأمينات الاجتماعية ، المستخدمة كوسائل لتمويل نفقات الدولة : أنظر الفصل الثالث عشر ، فقرة « اقتصاد الحرب » .

** « هذا مبدأ معروف جيداً ... وهو أن معدل الفائدة النقدي يتعلق ، في التحليل الأخير ، بعرض وطلب الرأسمال ... وأن معدل الفائدة يتحدد بالأرباح التي تنتج عن استخدام الرأسمال عينه (٦٩) » .

إن اعتماد التداول هدفه أن يحقق قبل الأوان قيمة البضائع المنتجة . واعتماد التوظيف يهدف إلى زيادة رأسمال منشأة من المنشآت . وفي كلتا الحالتين ، تزداد كتلة فائض القيمة ، إما عن طريق تقليص زمن الدوران وإما عن طريق زيادة كتلة الرأسمال . إذن فليست الفائدة سوى **جزء من فائض القيمة الاضافي المتحقق بواسطة اقتراض رأسمال ما.** وهي تقل عن الربح الوسطى* ، لأنها لو كانت مساوية له لما أقبل الناس بوجه عام على الاقتراض ولما وجدوا مصلحة في ذلك، لأن المفروض في الرأسمال المقترض أن يغل هو نفسه الربح الوسطي . إن الدائن يكون راضياً ، لان رأسماله كان ، قبل أن يقرضه ، « عاطلاً عن العمل » ولم يكن يدر شيئاً . ويكون المدين راضياً أيضاً لأنه ، بالرغم من التزامه بأن يتخلى للدائن عن الفائدة، يربح أكثر مما لو انه لم يقترض .

إن الفائدة التي يدفعها مقاول رأسمالي عن اقتراض رأسمال ما هي جزء من فائض القيمة الاجمالي المنتج من قبل عماله ، جزء يتخلى عنه هذا المقاول لأن القرض قد أتاح له أن يزيد فائض القيمة الاجمالي بمبلغ أكبر من الفائدة المستحقة . ولكن مع عموم نمط الانتاج الرأسمالي يمسي كل مقاول ظمئاً إلى رساميل إضافية . وفي الوقت نفسه تسمح المصارف التي تؤدي وظيفة ممركِزة اجتماعياً بتحويل كل مبلغ من المال إلى رأسمال نقدي إضافي . وهكـذا يتكون ، عن طريق حركة عرض وطلب الرأسمال النقدي ، **المعدل الوسطي للفائدة** ، أي « الايراد الطبيعي » لكل مبلغ من المال ليس « عاطلاً عن العمل » . وينبغي أن نقول هنا ان معدل الفـائدة الوسطي لا دخل له البتة بـ « صفات ذاتية » للمال ، بل يمثل نتيجة علاقات انتاج محدد ، علاقـات تسمح بتحويل ذلك المبلغ من المال إلى رأسمال ، تسمح له بتملك جزء من فائض القيمة الذي ينتجه مجمل شغيلة المجتمع . ومن هنا تعم في المجتمع البورجوازي عادة اعتبار كل دخلٍ دخلَ رأسمالٍ خياليٍ ، تم تجميعه عن طريق معدل الفائدة الوسطي** :

* باستثناء البلدان المتأخرة حيث يشتمل معدل الفائدة أيضاً على جزء من الريع العقاري . وهكذا فهو يتجاوز معدل ربح الرأسمال البضاعي ، الشيء الذي يفسر هيمنة الرأسمال المرابي في هذه البلدان . وتروي « نيويورك تايمز » في عام ١٩٥٥ قصة غسال من كراتشي (الباكستان) دفع ٣٩٢٥ روبية فائدة عن قرض قدره ١٠٠ روبية ، بمعدل ٢٥ ٪ شهرياً ، أي ٣٠٠ ٪ سنوياً ، في مدة ١٣ سنة وشهر واحد (٧٠) .

** إن دخلاً مقداره ٥٠٠ جنيه في السنة ، على أساس ان معدل الفائدة الوسطي ٥ ٪ ، سيعتبر إيراداً لرأسمال وهمي قدره ١٠٠٠٠ جنيه .

« مع نمو العقلية الرأسمالية تطورت عادة نافعة بدون أدنى شك ، يمكن ملاحظة بدايتها في ألمانيا على سبيل المثال ، منذ القرن الرابع عشر ، عادة التعبير عن كل دخل (باستثناء الدخل الناتج عن الخدمات الشخصية) بنسبة مئوية من قيمة رأسمال [٧١] » .

هذه العادة تقود الاقتصاديين البرجوازيين إلى فكرة الفصل أيضاً، لدى مقاول رأسمالي يعمل برساميله الخاصة وحدها ، بين فائدة رأسماله وبين ربح المقاولة (الذي يسميه بعض المؤلفين شأن مارشال « ربعاً ») الذي يظهر عندما تحسم هذه الفائدة من الربح الاجمالي . وهذه بالطبع عملية « ايديولوجية » ، أي وهمية ، باعتبار أن كل مقاول انما يهدف إلى أن يحصل بفضل رأسماله لا على معدل الفائدة الوسطي بل على معدل الربح الوسطي . ومما يزيد في نفع هذه العادة بالنسبة إلى الاقتصاديين البرجوازيين كونها تسمح لهم بتمويه مشكلة الربح ، أي الاستغلال ، وباستبدال كل نظرية عن الربح في أنظمتهم بمحض نظرية بسيطة عن الفائدة * .

ان هيئات الاعتماد لا تقوم بدافع من غيرية خالصة بدور الوسيط بين الأشخاص العارضين للرأسمال النقدي وبين الأشخاص الطالبين له . انها تعمل ، هي الأخرى ، برأسمال خاص يفترض فيه أن يدر معدل الربح الوسطي . ويظهر ربحها في شكل ربح مصرفي ينتج قبل كل شيء عن الفرق بين معدل الفائدة الذي تدفعه هذه المؤسسات عن الرساميل النقدية التي أودعت لديها وبين معدل الفائدة الذي تطلبه من الذين يتلقون منها اعتمادات . وتنضاف إلى هذا دخول أخرى كالعمولات ، والسمسرة عن تثمير الأسهم والسندات ، وربح الصرف في عمليات الصرف ، الخ .

لما كانت مؤسسات الاعتماد ، وقبل كل شيء المصارف ، تدفع فائدة ـ ولو ضئيلة ـ عن كل مبلغ من المال يودع لديها ، ولو لبضعة أيام (« إيداع تحت الطلب ») ، فإن من مصلحتها أن تقرض بدورها كل مال حر حتى تخرج في النهاية رابحة من هذه العمليات . وهكذا يظهر في السوق النقدية ، إلى جانب اعتماد التداول بحصر المعنى ، اعتماد المال كل يوم بيومه (« call money ») . ويعود أصل هذا الاعتماد إلى انكلترا

---

* مع كينز يكتشف الاقتصاديون البرجوازيون من جديد ان الفائدة لا ترتبط الا بطلب الرساميل السائلة ، أي الرساميل النقدية ، وبالتالي انها لا تستطيع أن تحدد الربح الذي يدره الرأسمال الانتاجي .

في حوالي عام ١٨٣٠ ، عندما تراكمت ، عشية الأداء الفصلي للفـائدة عن السندات الحكومية ، مبالغ كبيرة من المـال لحساب وزير الماليـة في مصرف انكلترا ، فسبب هذا التدفق فاقة إلى المال في السوق النقدية . ولمعاكسة هذه الفاقة ولكي لا تترك هذه المبالغ من المال « غير منتجة » ، جرى تسليفها لمدة بضعة أسابيع ، بل بضعة أيام ، للزبائن الراغبين في هـذا النوع من الاعتماد ، وقبل كل شيء لبيوتات الخصم (« discount houses ») التي استخدمتها لزيادة حجم عملياتها من خصم المخصوم . وكانت هذه السلف المقدمة مقابل إيداع أسهم وسندات قابلة للسحب بمجرد الطلب . وقد اعتادت مصارف الإيـداع ، هي الأخرى ، على إقراض المبـالغ الحرة كل يوم بيومه [٧٢] .

وهكذا ظهر إلى الوجود سلم كامل من معدلات الفائدة يرتفع تدريجياً ، بدءاً من المعدل المدفوع عن الودائع التي تحت الطلب والمطلوب عن المـال كل يوم بيومـه ، إلى المعدل المدفوع عن الودائع لأجـل طويل والمطلوب عن قروض للتوظيف . وفي كل درجة من درجات هـذا السلم يوجـد فرق بين المعدلات المدفوعـة من قبل المصارف ومؤسسات الاعتماد وبين المعدلات التي تطلبها بدورها من زبائنها .

ينجم هذا الفرق بين مختلف المعدلات بالدرجة الأولى عن المقدار الذي تساهم بـه الاعتمادات في الزيادة المباشرة لكتلة فائض القيمة التي ينتجها المجتمع . وبديهي أن معدل الفائدة الطويل الأجل ، المعدل الذي يتحكم باعتماد التوظيف ، أي قبل كل شيء بشراء وسائل الانتاج بالدين ، هو أكثر المعدلات ارتفاعاً وأكثرها قرباً أيضاً إلى معدل الربح الوسطي ، ويتحكم على المدى الطويل بكل تأرجحات مختلف معدلات الفائدة. ويكون معدل الفـائدة القصير الأجل ، الذي يتحكم قبل كل شيء باعتماد التداول ، أدنى من معدل الفائدة الطويل الأجل ، بقدر ما أن اعتماد التداول يجعل في الامكان زيادة كتلة فائض القيمة عن طريق تقليص فترة دوران الرأسمال ، لكن من دون أن يضمن هذه الزيادة . بيد أن معدل الفائدة القصير الأجل يستطيع في بعض المناسبات أن يتجاوز معدل الفائدة الطويل الأجل ، وعلى سبيل المثال عندما تظهر فاقـة إلى المال في السوق النقدية ، فاقة لا تنذر بإطالة فترة دوران الرأسمال فحسب ، بل تهدد أيضاً الرأسمال في وجوده بالذات (أخطار الإفلاس) .

كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار من جهة أخرى قسط التأمين والمجازفة المتضمن في الفائدة ، والذي يتنوع تبعاً لمدة القرض وللحظة المحددة من الدورة الصناعيـة ،

وكذلك تبعاً للشروط الخاصة لعرض وطلب الرساميل النقدية على مختلف المستويات ، تلك الشروط التي تجعل معدلات الفائدة المختلفة عرضة – في سوق حرة – لتقلبات يومية* . لكن هذه التقلبات تتأرجح حول مستوى وسطي، يحدده في التحليل الأخير مستوى المعدل الوسطي للربح .

ولهذا يصعب وضع قوانين تطور طويل الأمد لمعدل الفائدة ، خارج نطاق التقلبات المنتظمة الناجمة عن مراحل الدورة الصناعية . فهذا التطور يتعلق في التحليل الأخير بالندرة أو الوفرة النسبية للرأسمال النقدي بالتناظر مع المستوى النسبي لمعدل الربح .

وعلى هذا فإن معدل الفائدة ينخفض في مجتمع الانتاج البضاعي الصغير الذي وحّد سوقاً دولية واسعة يتضاءل في اطارها تدريجياً لا تساوي التطور الاقتصادي بين شتى المناطق . وهذا ما حدث في العصور القديمة منذ عهد قيصر ** ، وفي أوروبا القروسطية (أوروبا الغربية والجنوبية) منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر(٧٣). كذلك ينخفض معدل الفائدة عندما يعم الاقتصاد النقدي في بلد زراعي ، وعندما تتحرر قليلاً بنتيجة ذلك الطبقات الزراعية من وطأة الرأسمال المرابي الثقيلة ؛ ولا تعود الفائدة تشتمل مذ ذاك ، كما في السابق ، على جزء من الريع العقاري .

وفي عشية التوسع الامبريالي الكبير في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عرفت البلدان المصنعة جميعاً انخفاضاً شديداً في معدل الفائدة الوسطي ، عقب ندرة مجالات جديدة لتوظيف الرساميل . وفي غداة الحرب العالمية الثانية ، في الولايات المتحدة وسويسرا ، أدت وفرة الرساميل وقلة مجالات التوظيف المدرة لمعدل الربح الوسطي إلى انخفاض معدل الفائدة انخفاضاً كبيراً ، بينما ارتفع هذا المعدل في البلدان الرأسمالية الأخرى حيث كانت تسود حاجة إلى الرساميل بنتيجة تدميرات الحرب والافتقار العام (المانيا ، فرنسا ، ايطاليا) .

---

* انظر الفصل الحادي عشر ، فيما يتعلق بالحركة المتبادلة لتأرجحات الفائدة القصيرة والطويلة الأجل أثناء الدورة الصناعية .

** في ذلك العصر تصبح القروض العينية للفلاحين أكثر دراً للربح ، باعتبار ان هذه القروض تظل تغل فائدة مرتفعة جداً . وهذه القروض العينية أصبحت الشكل المهيمن للربا في الامبراطورية الرومانية .

ان كل اعتماد ممنوح بهدف تحقيق قيمة البضائع مسبقاً (أي قبل البيـع الفعلي) هو اعتماد تداول [٧٤] . وهو اعتماد قصير الأجل ، نادراً مـا يتجاوز أشهراً ثلاثة ، يمنح من قبل مصارف متخصصة أو غير متخصصة .

فمع عموم نمط الانتاج الرأسمالي ينفصل الانتاج أكثر فأكثر عن السوق ، ويتعقـد أكثر فأكثر تحقيق قيمة البضائع وفائض القيمة ويهدد بإطالة فترة دوران الرأسمال حتى ولو أخذنا بعين الاعتبار تدخل الرأسمال التجاري . لكن في هذا العصر على وجـه التحديد يسعى الرأسمالي ، لمواجهة الهبوط الميلي لمعدل الربـح ، ذلك الهبوط الناجم عن تجميد جزء متعاظم باستمرار من الرأسمال في رأسمال ثابت ، يسعى إلى تخفيض زمن دوران الرأسمال المتـداول . وتلـكم هي الوظيفة الأساسية لاعتماد التداول الذي يسمح بتخفيض الرأسمال المتداول الخاص بالمقاول إلى أقصى الحدود .

« أشار « Bullion Report » مستنداً إلى عمليات السماسرة التي زاد عددها إبان الأعوام الأربعة أو الخمسة قبل ١٨١٠ ، أشار إلى أن امكانيات الخصم المتزايدة التي كانت متاحة في لندن مالت إلى توسيع أعمال صاحب المعمل في الاقاليم إذ سمحت بدوران أسرع لرأسماله [٧٥] » .

ويقدر ماكراي أن ٣٠ إلى ٤٠٪ من الرأسمال المتداول في مجمل الصناعة البريطانية يتأتى من الاعتماد [٧٦] .

وقد كان اعتماد التداول في القرن التاسع عشر يعمل بوجه خاص في شكل خصم الكمبيالات التجارية . فكان منتج الاقمشة القطنية لا يدفع لمورّده نقداً ، بل يسلمه كمبيالة أو تعهداً . وكان المورّد يذهب إلى صاحب مصرف ، فيضم هـذا الكمبيالة التجارية إلى حسابه دافعاً له المبلغ المستحق مع حسم فائدة تسمى خصماً . وعندما كان يحين موعد دفع التعهد ، كان صاحب معمل الاقمشة القطنية يدفع مبلغ التعهد إلى صاحب المصرف . وهكذا يكون هذا الأخير قد أقرض في الواقع هذا المبلغ طوال ثلاثة أشهر إلى مورّد ذلك القطن ، فمكنه بالتالي من تخفيض زمن دوران رأسماله أشهراً ثلاثة (وكذلك رأسمال صاحب معمل الأقمشة القطنية الذي لا يتلقى اعتماداً من مورده إلا لأن هذا الأخير يتلقى بدوره الاعتماد من صاحب المصرف) .

بيد أنه وجد ، منذ العصر الوسيط ، شكل آخر من اعتماد التداول (٧٧) * .
فكل رأسمالي يملك لدى صاحب مصرف محلي حساباً جارياً يسمح له بدفع واستلام مبالغ من المال بمجرد الكتابة (تحويلات من حساب إلى آخر) . وهكذا تمر جميع الدخولات والخروجات بيد صاحب المصرف الذي يصبح إلى حد ما محاسبه المركزي.
ولنفترض أن صاحب المعمل ما عاد يملك ، في لحظة معينة ، في المصرف سوى حساب جار دائن قدره مليون فرنك . لكنه بحاجة فورية ، كيما يتابع انتاجه ، إلى مليوني فرنك حتى يتمكن من دفع الاجور . وصاحب المصرف يعلم ان مبالغ ضخمة من المال ستدخل على حساب صاحب المعمل بعد بضعة أسابيع من أثمان البضائع المباعة .
فيسمح له بالتالي بأن يسحب من حسابه مبلغاً من المال يتجاوز هذا الحساب (« overdraft ») ؛ والواقع انه يسلفه مليون فرنك . وطبيعي أن صاحب المعمل سيدفع فائدة عن مثل هذه « السلفة على الحساب الجاري » لا تقل بوجه عام عن ٥ ٪ إلا بالنسبة إلى الشركات الكبيرة جداً ** .

وبدءاً من الربع الاخير من القرن التاسع عشر راح التسليف على الحساب الجاري يدحر خصم الكمبيالات التجارية بوصفه شكلاً رئيسياً لاعتماد التداول(٧٩) . فتركز الرأسمال يفضي إلى تكوين منشآت ضخمة إلى حد أنها تملك ما فيه الكفاية من الاعتماد لدى مصارفها لتحصل عن طريق التسليف على الحساب الجاري على كل الاعتماد القصير الاجل الذي تحتاجه . وبالمقابل تواجه المنشآت الصغيرة حرجاً أكبر فأكبر أمام ضرورة تسديد الورق التجاري المخصوم **لأجل محدد** ، وتخشى سوء السمعة الذي ينجم عن إشهار عدم دفع الكمبيالات (الاحتجاج) . وأخيراً فإن اندماج المشاريع الكبيرة ومورّدي موادها الاولية ومنظمات بيعها ، في تروستات أو مجموعات مالية الخ .. يلغي وجود الاطراف الكلاسيكيين الذين يستخدمون الكمبيالات التجارية (٨٠) .
وهكذا انخفض في بريطانيا حجم الكمبيالات التجارية البسيطة المخصومة من ٢٥٠ مليون جنيه في عام ١٩١٣ إلى ١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٣٧ ، بينما بلغت السلف على الحساب الجاري في الصناعة ٨٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٢٩ ومليار جنيه في عام ١٩٣٨ (٨١) .

---

* يؤكد بولانيي أن أصحاب المصارف في آشور الغابرة قد سبق ولجأوا إلى استخدام نظام التسليف على الحساب الجاري (٧٨) .

** انظر الفصل الثامن بصدد النتائج النقدية لهذا الشكل من الاعتماد .

بيد أن السلف على الحساب الجاري في الصناعة الكبيرة بدأت تتناقص بدورها منذ أزمة ١٩٢٩ الكبرى ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، عقب تراكم مخزونات ضخمة من المال السائل بين أيدي رأسمال الاحتكارات* ، وعقب الأفول النسبي للصناعات المرتبطة بوجه خاص بالاعتماد المصرفي ، وتوسع المدفوعات النقدية في تجارة المفرق وتطور معاهد الاعتماد المتخصصة . ويلاحظ أن المقاولين الصغار والمتوسطين بوجه خاص هم الذين يمثلون القسم الأكبر من طلب السلف على الحساب الجاري(٨٢) . وقد لوحظ ، بالتوازي مع ذلك ، إبان الأعوام الأخيرة ، تعاظم في حجم الخصم في بعض البلدان الأوروبية مثل سويسرا وفرنسا وبلجيكا ، بعد أن نهجت السلطات النقدية سياسة جذابة من حيث خصم المخصوم ، لاعتقادها بأنه يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أكثر على التطور النقدي إذا كان اعتماد التداول يرتبط بالخصم أكثر مما يرتبط باعتماد الحساب الجاري(٨٣) .

اعتماد التوظيف والسوق المالية

إن كل اعتماد ممنوح بهدف زيادة كتلة رأسمال مقاول صناعي أو تجاري هو اعتماد توظيف . وهو **اعتماد طويل الأجل** يشمل مبالغ هامة نسبياً ، ومن وجهة نظر الدائن اعتماد ممنوح **ليدر دخلاً مستديماً** .

ويعود منشؤه المباشر إلى شراء الريع العقاري في العصر الوسيط ، وإلى تكوين الشركات التجارية القروسطية ، وإلى إيداع مبالغ من المال بفائدة ثابتة لدى الشركات التجارية الكبرى في القرن الرابع عشر ، وإلى القروض الطويلة الأجل الممنوحة للملوك والأمراء والمدن من قبل تجار ومرابي العصر الوسيط** . وهو لا يأخذ طابعه الحديث إلا بدءاً من القرن السادس عشر مع ظهور البورصة والسندات القابلة للتبادل. ومذ ذاك ظهرت طبقة اجتماعية تسعى إلى توظيف ثرواتها ـ رساميلها ـ في عمليات الاعتماد الطويل الأجل ، بهدف زيادة هذا الرأسمال بفضل نتاج تلك التوظيفات . وهذه الطبقة هي التي تقدم عرض الرساميل في السوق المالية الجنينية . أما طلب الرساميل فتقدمه قبل كل شيء الدولة ، ثم وبشكل متزايد الشركات المساهمة . وقد

---

* انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « مبالغة الرسملة » .

** انظر الفصل الرابع الذي وصفنا فيه أيضاً منشأ البورصة والدين العام والشركات المساهمة .

بقيت الغلبة للسندات العامة (الحكومية) في أسواق أوروبا الغربية المالية طوال عصر الرأسمال التجاري ، أي حتى مطلع القرن التاسع عشر في معظم البلدان ، بله حتى منتصفه .

وقد أخذ الدين العام بسرعة شكل سندات ذات **دخل ثابت** تدفع من إيرادات الدولة المستقبلة* . وقد كانت السندات الخاصة قبل كل شيء وما تزال سندات ذات **دخول متغيرة** تحددها الأرباح السنوية (أو الفصلية ، الخ) للشركات التي تصدرها . وفي كلتا الحالتين يمثل شراء السند بالنسبة إلى الرأسمالي شراء **سند دخل** ، شراء حق في المشاركة في التوزيع المستقبل لفائض القيمة الاجتماعي . والطابع الاجتماعي لاعتماد التوظيف لا يني يزداد أكثر فأكثر كلما اتسعت عمليات البورصة وشكّل العديد من البورجوازيين حافظات تحتوي على مساهمات في عدد متعاظم من الشركات ، وكذلك على أسناد عامة تصدرها العديد من الدول والأقاليم والكومونات وغيرها من الهيئات العامة .

إن المجازفة الناجمة عن منح مبالغ هامة إلى أحد المشاريع لفترة طويلة من الزمن تستلزم منطقياً البحث عن ضمانات إضافية : حق الاطلاع على تسيير المبالغ المقرضة وعلى إدارة المشروع العامة . ولهذا كانت المساهمة المباشرة في المشاريع المغاثة ، أي تكوين شركات متعددة الأطراف ، أكثر شكل من أشكال اعتماد التوظيف شيوعاً ، في مختلف الأزمان .

لقد كانت جميع الشركات القديمة الغابرة ، من صينية وقروسطية وعربية وبيزنطية الخ ، شركات **غير محدودة المسؤولية** : فكان الأطراف الشركاء مسؤولين عن ديون الشركة بكل ممتلكاتهم الشخصية ، سواء أكانت موظفة في الشركة أم لم تكن . ومن هنا كان الانهيار السريع لجميع المصارف القروسطية التي مارست اعتماد التوظيف . فمن بين ١٠٣ مصرف أسست في البندقية في القرن الرابع عشر أفلس ٩٦ مصرفاً منها(٨٤) . وقد أدى تطور نمط الانتاج الرأسمالي في النهاية إلى **إزالة الصفة الشخصية** عن الاعتماد ، وبلغ ذلك أكمل أشكاله في الشركة المساهمة والشركة المغفلة الحديثتين .

---

* ان بعض الحكومات التي عجزت عن دفع فوائد ديونها العامة رأت الأجنبي يستولي على ادارة الجمارك (مصدر أساسي للدخول !) ؛ ومن أمثلة ذلك الصين في القرن التاسع عشر وفينزويلا في القرن العشرين .

وقد أضحى شراء أسهم وأسناد قرض المشاريع الشكل الشائع لمنح اعتماد التوظيف .

بالرغم من أن الشركة المساهمة ظهرت منذ القرن السادس عشر ، إلا أنها لم تفرض نفسها إلا في القرن التاسع عشر . ذلك أن إفلاسين مجلجلين حدثا في مستهل القرن الثامن عشر ، إفلاس « ساوث سي تي » في بريطانيا وإفلاس «كومباني دو ميسيسيبي» في فرنسا ، ولـّدا لدى البورجوازية خوفاً دينياً من المجازفة التي ينطوي عليها هذا الشكل من الاعتماد [٨٥] . والواقع ان عصر المعامل لم يكن مناسباً بعد لمثل ذلك التوسع في الاعتماد الذي اقتضته فيما بعد نهضة الرأسمالية الصناعية .

وعلى هذا فإن اعتماد التوظيف الممنوح للمشاريع الخاصة كان قليل الانتشار بين القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر. وإذا كانت الشركات المساهمة قد تطورت ببطء ، فإن مصارف الإيداع ، التي تتذكر دروس نهاية العصر الوسيط [٨٦] ، تشيح عن عمليات التوظيف، التي تحظر عليها على كل الأحوال عندما يكون لها نظام المصارف العامة . وقصرت المصارف عملياتها الاعتمادية الطويلة الأجل على الدولة وعلى بعض الزبائن الممتازين النادرين .

وكان لا بد من انتظار « أصحاب المصارف التجاريين » (Merchant Bankers) البريطانيين وبيوتات « المصارف العليا » (Haute Banque) القارية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر ، حتى يبدأ أصحاب المصارف من جديد بالاهتمام بالأعمال الخاصة ، التجارية والصناعية ، على نحو نشيط . وفي عام ١٨٨٢ تشكل مع « شركة بلجيكا العامة » أول مصرف للأعمال بحصر المعنى ، قام في البداية بمنح سلف قصيرة الأجل للمشاريع الصناعية ، وسرعان ما بات يشكو من تجميدات مجاوزة للحد ، فاضطر إلى اقتناء مساهمات وإلى بذل المبادهات لإنشاء شركات مساهمة [٨٧] .

وقد اقتدت فرنسا بمثال « الشركة العامة » ، لكن الفشل المدوي لـ « Crédit Mobilier » (أي « الاعتماد العقاري ») التابع للأخوة بيرير أجـّل نهضة مصارف الأعمال في معظم البلدان الأوروبية إلى ما بعد عام ١٨٧٢ [٨٨] . وقد عرف العديد من البلدان آنذاك ازدهار المصارف المختلطة ، أي المصارف التي تقبل الودائع والتي تمنح في الوقت نفسه اعتماد التوظيف .

وفي القرن العشرين تحولت السوق المالية، تحت تأثير تطور شركات التأمين وصناديق التوفير وصناديق التأمينات الاجتماعية ، الخ ، التي تجمع رساميل ضخمة ولا تستطيع استخدامها في شراء قيم متحولة الدخول . وقد سنت بلدان عديدة تشريعاً يثبت هذه

الحدود أو يوسعها لتشمل حتى مصارف الودائع . وبنتيجة ذلك احتلت الأموال العامة مكانة الصدارة في السوق المالية المعاصرة في معظم البلدان ، كما كانت الحال قبل القرن التاسع عشر (٨٩) . وهذه الظاهرة تضارع ظاهرة **التمويل الذاتي** في المشاريع الكبيرة * .

ومن الخطل أن نعتبر الأموال المودعة في صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التوفير ، الخ ، **تراكماً للرأسمال النقدي** يشابه بهذا القدر أو ذاك تراكم الأموال الرأسمالية في المصارف . والواقع ان التوفير العمالي ليس إلا مالَ **استهلاك مؤجل** ، سيجري إنفاق الجزء الأعظم منه أثناء حياة المودع بالذات . وفي حال قيامنا بإحصاء اجمالي لمداخيل **طبقة المأجورين وذوي الرواتب** ، فينبغي أن نضع مقابل هذا التوفير العمالي ديون الشغيلة المرضى والعجز والمعالين ، والهبات التي يضطرون إلى طلبها من مؤسسات المساعدة العامة أو الخاصة أو العائلية ، وانخفاض الاستهلاك لدى هذه الفئات عينها إلى ما دون الحد الأدنى الحيوي ، الخ . وتبرهن الاحصائيات على أن الحاصل الاجمالي لهذه الموازنة هو أن الجيل العمالي لا يحقق عملياً تراكماً من القيم المنقولة أثناء حياته ككل .

البورصة

ان الرأسماليين ومؤسسات الاعتماد الذين يوظفون رساميلهم النقدية الحرة في شكل أسهم وأسناد قرض في الشركات المساهمة يتطلعون من وراء هذه القروض إلى الحصول على **معدل الفائدة الوسطي** . وهذا المعدل مضمون لهم سلفاً فيما يتعلق بأسناد القرض والأسهم الثابتة المداخيل . أما النسبة إلى مجموع الأسهم بحصر المعنى فإن الفائدة التي يحصلون عليها تتفاوت حسب الربح المحقق ؛ وتسمى **ربيحة** .

لكن الأسهم وأسناد القرض وغيرها من القيم المنقولة تصبح ، بوصفها أسناد دخول ، قابلة للتداول وتشترى وتباع في البورصة . وفي هذه الحال لا يكون سعرها غير **تحويل الربيحة السنوية (الدخل السنوي) الى رأسمال يدر المعدل الوسطي**

* انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « التمويل الذاتي » .

للفائدة . وهذا السعر هو سعر السهم في البورصة*. ولما كانت الربيحة التي توزعها شركة من الشركات تختلف بوجه عام من سنة إلى أخرى، ولما كانت التنبؤات بصددها تتفاوت أيضاً في مجرى السنة ، فإن هذه الأسعار يمكن أن تتعرض إلى تأرجحات عنيفة . ان مضاربة حقيقية تنظم عند الارتفاع أو الانخفاض مسببة في غالب الأحيان تقلبات مصطنعة في الأسعار ؛ إذ تُطرح للتداول شائعات كاذبة أو تُخفى التغيرات المباغتة الوشيكة الوقوع فيما يتعلق بإيرادية المنشأة .

في بعض البلدان ، تتم هذه المضاربة في غالب الحالات ديناً ؛ وهكذا تمثل الاعتمادات الممنوحة للمضاربين في وول ستريت بنيويورك العمليات الرئيسية في السوق النقدية [٩٠] .

ان أصحاب الأسهم وأسناد القرض يتلقون **الفائدة الوسطية** ؛ والشركات المساهمة الصناعية والتجارية والمالية تحقق **الربح الوسطي** . فإلى أين يذهب الفرق ؟ انه **يحول سلفاً إلى رأسمال** ، بقدر ما أنه لا يعاد توظيفه في المشروع ولا يحول إلى احتياطي ، في **شكل ربح تأسيس**: تخصيص رزم من الأسهم الاضافية ، إصدار أسهم الأفضلية ، الخ ... التي يستأثر بها مؤسسو الشركة .

لنفترض ان مشروعاً صناعياً يملك رأسمالاً قدره ١٠٠ مليون فرنك ، ويرغب في الحصول من الجمهور على ٢٠٠ مليون فرنك اضافية ليكبّر حجم عمله . ولنفترض ان المعدل الوسطي للربح ١٠٪ وان المعدل الوسطي للفائدة ٥٪ . فلو أُصدرت أسهم بقيمة ٣٠٠ مليون فرنك ، لكان يفترض فيها أن تغل وسطياً في العام الواحد ١٥ مليون فرنك ربائح . لكن مؤسسي الشركة المساهمة يتوقعون ربحاً سنوياً قدره ٣٠ مليون فرنك . ان الفرق بين الفائدة الوسطية والربح الوسطي ، أي ١٥ مليون فرنك ، سيحول إلى رأسمال يدر معدل الفائدة الوسطي ٥٪ ، مشكلاً بالتالي رأسمالاً إضافياً قدره ٣٠٠ مليون فرنك يستأثر به المؤسسون . وعلى هذا فإن ربح المؤسس يتجسد في أن الرأسمال الإجمالي الذي أصدرت على أساسه الأسهم سيكون ٦٠٠ مليون فرنك ، في حين انه لم يدفع فعلاً سوى ٣٠٠ مليون فرنك . وان الثلاثمئة مليون

---

* هذا ليس صحيحاً على نحو مطلق . فلا بد أن يؤخذ في الحساب علاوة على ذلك التسديد المحتمل في حالة حل الشركة . بيد ان هذا العامل لا يدخل في الحساب إلا عندما يكون هذا الحل متوقعاً فعلاً .

فرنك من الأسهم الإضافية ستشكل فقط أسناد دخول تسمح لأصحابهـــا – مؤسسي المشروع – بأن يحصلوا سنوياً على الفرق بين الربح الوسطي والفائـدة (الربيحة) ، أي ربح المقاولة . وهكذا ، عندما تشكل في عـــام ١٩٢٦ التروست الكيميائي البريطاني الكبير « أمبريال كيميكال أندستريز » ، رفع رأسمـــاله الاسمي إلى ٥٦,٨٠٣,٠٠٠ جنيه ، في حين أن مجمل المشاريع التي اتحدت لتكوينه لم تجمع سوى رأسمال قدره ٣٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه [٩١] .

إن رسملة ربح المؤسس تفسر الاغتناء البالغ السرعة لـ « ربابنة الصناعة » في أوج فترات تأسيس الشركات المساهمـــة («GrÜnderjahre») . لكنها في الواقع رسملة مسبقة للفرق المستقبل بين الربح الوسطي والفائدة ، وتشتمل بالتالي على عنصر نظري قوي . وقد عجزت العديد من الشركات المساهمة ، تملك على هذا النحو رساميل مُبالغ فيها ، عجزت لمدة طويلة من الزمن عن دفع ربائح مساوية للفائدة الوسطية ، نظراً إلى فرط هذه الرسملة بالذات ؛ وقد انهارت شركات غيرها وافلست .

ومن الأشكال الأخرى لتملك ربح المؤسس المبالغـــة في رفع أسعار الأسهم في البورصة . لنفترض أن شركة جرى تأسيسها برأسمال قدره ١٠ ملايين فرنك ، مقسم إلى ١٠٠٠ سهم يبلغ ثمن كل منها ١٠,٠٠٠ فرنك . ان المفروض في هذه الشركة أن تدر ربحاً سنوياً محدداً بمعـدل الربح الوسطي ، ولنقل ١٥ ٪ ، أي ربحاً سنوياً قدره ١,٥ مليون فرنك ، أو ١,٥٠٠ فرنك لكل سهم . والحـــال انه لما كانت الفائدة الوسطية ٥ ٪ ، لذا يفترض في أي مبلغ مقترض من المـــال ألا يدر أكثر من ٥ ٪ ، وبالتالي فإن ١٥٠٠ فرنك تعتبر دخلاً سنوياً طبيعياً لرأسمال قدره ٣٠,٠٠٠ فرنك . إذن فسوف ينجح المؤسسون في بيع أسهمهم في البورصة بسعر ٣٠,٠٠٠ فرنك للسهم الواحد بدلاً من ١٠,٠٠٠ فرنك ، فيتملكون بالتالي الفرق الذي هو من جديد رسملة الفرق بين ربح وسطي مستقبل وبين الفائدة الوسطية الراهنـة . فعندما جرى تدعيم تروست المطاط الانكليزي دناوب في عام ١٨٩٦ ، بيعت أسهمه بعد ستة أسابيع من إصدارها بـ ٥ ملايين جنيه استرليني بعد أن كان ثمنهـــا يوم الإصدار ٣ ملايين جنيه [٩٢] .

ومن الأمثلة الجيدة عن الجمع بين هذين الشكلين من ربح المؤسس المخزن البريطاني الكبير المتعدد الأقسام « هارودز » الذي أُسّس عام ١٨٨٩ على شكل شركة مساهمة . فقد كان رأسمال الشركة مليون جنيه ، منها ١٤٠٠ جنيه قيمة أسهم أفضلية للمؤسسين

الذين ضمنوا لأنفسهم مساهمة كبيرة ومتعاظمة في الأرباح . وبالرغم من أن أسهم هارودز العـــادية دفعت ربائح سنوية بمعدل ١٠ ٪ في البداية ، ثم بمعدل ٢٠ ٪ طوال أكثر من ٢٠ عاماً ، فإن حصص المؤسس قد حولت على الفور إلى رأسمال قدره ١٤٠٠٠٠ جنيه وبلغت قيمتها في البورصة عام ١٩١١ ما لا يقل عن ١٤٧٠٠٠٠ جنيـه ، أي ١٠ أضعاف رأسمالهـا الاسمي ، و١٠٠٠ ضعف الرأسمال المدفوع فعلاً ...[٩٣] .

وفي حين ان الاسهم وأسناد القرض تتابع هـذا التداول المستقل في البورصـة أو لدى السماسرة أو وكلاء الصرف ، يمكن للقيم الفعلية التي تمثل تلك الأسهم والسندات قيمتها المقابلة أن تكون قد اختفت منذ زمن بعيد . فالسفن الحربية المبنية برساميل اقترضتها حكومة من الحكومـات يمكن أن تكون قابعـة في قاع البحـار منذ زمن بعيد ، كذلك فإن الآلات المشتراة بالمال المتأتي من بيع سهم يمكن أن تكون قد تحولت إلى حدائد صدئة . ومذ ذاك يصبح الطلاق بين الرأسمال الواقعي وبين كتلة الأسناد القابلة للتداول ، ذلك الطلاق المتقدم إلى حد كبير على إثر فرط رسملة الكثير من الشركات المساهمة ، يصبح شاملاً . فكتلة الاسناد لا تعود تمثل سوى **رأسمال وهمي** يخفي تحت ظاهر كونه جزءاً من الرأسمال الاجتماعي الإجمـالي ، يخفي طابعه الحقيقي : مجرد سند دخل ، يعطي حامله الحق في المشاركة في تقـاسم فائض القيمة الاجتماعي .

الشركات المساهمة وتطور الرأسمالية

لقد وجدت ، لمدة طويلة من الزمن ، رغبة في النظر إلى تطور الشركات المساهمة على أنه دليـل على أن الرأسمال لا يتركز بل « يتدمقرط » . أليس هنـاك ملايين من المساهمين في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة على سبيل المثال ؛ ألا يستطيع كل عامل مختص أن يشتري بمدخراته أسهماً في شركات صناعية هامة ؟

إن هذا التصور يستند إلى خلط مزدوج . فأولاً ، ليس رأسمالياً كل من يحصل على دخل ناتج في التحليل الأخير من تقاسم فائض القيمة الاجتماعي ، وإلا فإن كل واحد من مشوهي الحرب يجب أن يعتبر أيضـــاً « رأسمالياً » . ولا يمكننا في الواقع أن نصنف في هذه الفئة سوى المساهمين الذين يستطيعون ، بفضل دخول رساميلهم ، أن يعيشوا من غير أن يبيعوا قوة عملهم ، وان يعيشوا في مستوى يتناسب على الأقل مع مستوى حياة صناعي صغير .

والحال ان تحقيقاً قام به « معهد بروكينغس » في الولايات المتحـدة الاميركية عام ١٩٥٢ قد دل على أن ٢٪ فقط من أصل أكثر من ٣٠ مليون عامل أميركي يملكون أسهماً . ومن أصل ٦,٥ مليون مساهم ، يملك ٤,٥ مليون مساهم أقل من ١٠٠ سهم لكل واحد منهم ويجنون من أسهمهم دخلاً سنوياً وسطياً يقل عن ٢٠٠ دولار ، أي أقل من الأجرة الشهرية لعامل متوسط . إذن فمن العبث اعتبارهم « رأسماليين » .

ثم من جهة أخرى ، إذا كانت الشركات المساهمة تبدو شكلياً مؤسسات لنشر ملكية وسائل الانتاج ، فإنها تمثل في الواقع مرحلة هامة من مراحل تركز الرأسمال . وإنه لوهم حقوقي صرف أن نعتبر المساهم الصغير « مالكاً شريكاً » في تروست جبار مثل « جنرال موتورز » على سبيل المثال . والواقع إنه لا يعدو أن يكون أكثر من مالك سند دخل . وهو مقابل هذا السند قد تخلى عملياً لكبار الصناعيين وأصحاب المصارف عن التصرف الحر بمدخراته . إذن فالشركة المساهمـــة هي بالأحرى شكل مقنع من مصادرة ملكية المدخرين الصغار ، لا لصالح قوة مغفلة بل لصالح الرأسماليين الكبار الذين ينجحون بالتالي في التحكم بكتلة من الرساميل تتجاوز ملكيتهم الخاصـة تجاوزاً واسعاً .

« عندما يوظف فرد من الأفراد رأسمالاً في شركة كبيرة ، يمنح قـــادة الشركة (corporate management) جميع سلطات استخدام هذا الرأسمال بهـــدف الخلق والانتاج والتطوير ، ويستنكف عن كل رقابة على النتاج . إنه يحتفظ بحق نسبي في تلقي جزء من الأرباح ، بوجه عام في شكل مال ، وبحق مطلق في بيع مساهمتـه . ويمسي عضواً معدوم النشاط كلياً تقريباً[٩٤] ... » .

ومن المفيد أن نلاحظ أن حكماً صادراً عن محكمة بريطانية يؤكد هذه الاطروحة . فقد لفظ اللورد ايفرشت في عام ١٩٤٩ الحكم التالي : « ليس المساهمون ، في نظر القانون ، الملاك الجزئيين للمشروع . فهذا المشروع شيء يختلف عن كلية الأسهم » . وتضيف « الايكونوميست » : « وبعبارة أخرى ، لا يملك المساهم حصة محددة من ثروات الشركة . إنما له حق في حصة محددة من الأرباح الموزعة[٩٥] » .

قبل نهضة الشركات المساهمة كان لا بد للمرء أن يكون مالكاً لغالبيـــة رأسمال مشروع من المشاريع حتى تكون له عليه رقابة فعلية . وقد بين غاردنر. ث. مينز كيف أن القليل من كبار المساهمين يضمنون لأنفسهم ، بفضل تطور هـذه الشركات وتشتت الأسهم بين صغار المساهمين ، الرقابة على التروستات بمساهمات تمثل أقليـة

قوية[96] . ففي « شركة الهاتف والبرق الأميركية » ، على سبيل المثال ، كان ٤٣ مساهماً كبيراً يملكون من الأسهم في عام ١٩٣٥ أكثر مما يملك ٢٤٢,٥٠٠ مساهم صغير . وفي تروست رئيسي من تروستات السجاير الأميركية ، « رينولدز توباكو سي » كان عدد المساهمين ٦٦,٣٥٧ في عام ١٩٣٩ ؛ لكن ٢٠ منهم كانوا يملكون ٥٩,٧٪ من الأسهم البسيطة أ و ٢٢,٥٪ من الأسهم البسيطة ب[97] . وكان التروست البريطاني « Bowaters » يعدّ ٤٢,٨٦٦ مساهماً في أول حزيران ١٩٥٩ ؛ لكن ٢٦,٠٠٠ من أصغر المساهمين كانوا يملكون معاً ٢,٨ مليون جنيه استرليني من الأسهم العادية، مقابل ٤,٣ مليون جنيه بين أيدي ١٥١ مساهماً كبيراً (٦٣ منهم يملكون ما قيمته ٤,٣ مليون جنيه من الأسهم !) .

لقد درس الأستاذ سارغنت فلورنس بالتفصيل توزيع الأسهم بين صغار المساهمين وكبارهم في الشركات المساهمة الأميركية والبريطانية الرئيسية . والنتيجة لها دلالتها . فبين ١٤٢٩ شركة أميركية لا يملك ٩٨,٧ ٪ من المساهمين – كتلة « الصغار » – سوى ٣٨,٩ ٪ من الأسهم ، في حين أن ٠,٣ ٪ من المساهمين – الذين يملكون أكثر من ٥٠٠٠ سهم – يركزون بين أيديهم ٤٦,٧ ٪ من الأسهم. وإذا لم نأخذ سوى الشركات الكبيرة التي يتجاوز رأسمالها ١٠٠ مليون دولار ، فإن تلك النسب المئوية تظل عملياً هي هي (الأرقام المذكورة تستند إلى الوضع في أعوام ١٩٣٥ – ١٩٣٧) .

وينتهي الأستاذ سارغنت فلورنس إلى القول :

« بانتقالنا على هذا النحو مما هو معروف إلى ما هو غير معروف ، نجد بالتأكيد أكثر من دليل يحملنا على الاعتقاد بأن «ثورة المدراء*»(« révolution des managers ») لم تتقدم إلى الحد الذي يظنه بعض الناس أحياناً (أو يؤكدونه من غير تفكير) وإن الادارة والقرارات النهائية في القضايا الحاسمة (top policy) تظل في العديد من الشركات بين أيدي أكبر المساهمين الرأسماليين[98] » .

ويتفحص الأستاذ ج . ويليام دومهوف ، في كتاب نشر في الولايات المتحدة في سنة ١٩٦٧ وكان له وقع كبير ، كل الأدبيات الوفيرة المكرسة لـ « لا تركز » الثروات المزعوم و لـ « تشتت الأسهم » الذي لا يقل عنه أسطورية . وهو يستشهد فيه بلجنة تابعة لمجلس الشيوخ تؤكد بأن أقل من واحد بالمئة من العائلات تملك في

---

* انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « ثورة مدراء ؟ » .

الولايات المتحدة أكثر من ٨٠٪ من مجموع أسهم الشركات الأميركية المساهمة . ويؤكد ثلاثة أساتذة في جامعة هارفارد ، حتى ، أن ٢,٠٪ من العائلات يملكون ٦٥٪ من هذه الأسهم ، وهو رأي مطابق إلى حد كبير لرأي الخلاصة التي يتوصل اليها تحقيق « معهد بروكينغس » ، قبله ببضعة سنوات . وينشر الأستاذ دوموف بهذا الخصوص اللوحة التالية ، وهي لوحة موحية للغاية :

قسم القيمة الاجمالية لأسهم الشركات المساهمة الموجود بين أيدي ال ١٪ المؤلف من أغنى عائلات البلد :

١٩٢٢	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٩	١٩٥٣
٦١,٥٪	٦٥,٦٪	٦٩٪	٦١,٧٪	٦٤,٩٪	٧٦,٠٪ [٩٩]

ويتـــوصل فرديناند لوندبرغ ، بعد تفحص كل الشركات المهنية * الكبرى في الولايات المتحدة واحدة واحدة على أساس المعطيات المتوفرة فـــيما يتعلق بمساهميها الكبار ، إلى الاستخلاص بانها ، في ١٩٦٥ ، كلها عملياً واقعة تحت إشراف عدد صغير من المجموعات الخاصة ، وتقريباً على الدوام بضعة عائلات[١٠٠] . أما بالنسبة لبريطانيا فيشير الأستاذ تيتموس إلى انه في عام ١٩٥٤ ، كانت ١٪ من العائلات تملك ٨١٪ من أسهم الشركات المساهمة؛ ويضيف أنه ، بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الستينات، لا شك في أن عدم تساوي الثروة قد ازداد بشكل كبير [١٠١].

وكذلك الحال في الهند حيث تتوزع أسهم بعض أكبر الشركات على النـــحو التـــالي [١٠٢] .

الفئات التي تملـــك	آدفانس ميل ٪ مساهمون	آدفانس ميل ٪ أسهم	تاتا ميـــلز ٪ مساهمون	تاتا ميـــلز ٪ أسهم	تاتا الكهرمائية ٪ مساهمون	تاتا الكهرمائية ٪ أسهم
من ١ إلى ٢٥ سهماً	٩٣,٦	٤٠,٠	٧٩,٠	١٤,١	٨٢,٠	٢٤,٢
أكثر من ١٥٠ سهماً	٠,٩	٣٦,٥	٢,٤	٦٤,٠	٢,٢	٤٨,٣٣

* هكذا ترجمنا الكلمة الاميركية « corporation » . « المترجم »

ففي كل حالة يملك عدد صغير من كبار المساهمين بقدر أو أكثر ممـــا تملك الكتلة الكبرى من صغار المساهمين، ويهيمن بالتالي على الشركات المساهمة . والواقع ان مجموعة أقل عدداً أيضاً تمارس تأثيراً مهيمناً على الشركات المساهمة * :

« إن الشكل الشركوي يشجع على تكوين ارستقراطية حقيقيــة ، أوليغارشية حقيقية . وهكذا ينشأ إداريون محترفون دورهم الأوحد هو القيـــام بأعباء إدارة الشركات الرأسمالية الكبـيرة ... وعن طريق تكاثر الروابط التي تربطهم بشركات عديدة ، يخلقون فيا بينها نوعاً من سلالة ملكية شخصية . وهكذا يظهر إلى الوجود تشابك كبير في العلاقات التي تطلق عليها مختلف الأسماء ... « وحدة المصالح » ، « تداخل الادارات » ... وهذه الواقعة المزدوجة من اللامسؤولية الشخصية والادارة الادارية تشجع على التفاهم ، تشجع على الاتفاق (أي على الاحتكار)(١٠٣) » .

إن انتشار الشركات المساهمة (شركات مغفلة ، شركات مهنية ، شركات محدودة المسؤولية ، الخ .) يمثل مرحلة هامة في تشريك الاعتماد ومجمل الاقتصاد على صعيـد الأمر الواقع . فعندما يقرض المصرف صناعياً من الصناعيين الموجودات التي أودعهـا لديه صاحب دخل صغير ، يبقى الصناعي مالكـــاً للقسم الأعظم من الرأسمال الذي يعمل به . ومع تكوين الشركات المساهمة ، نشهد تعمق الانفصال بين **المقـــاول** وبين **المالك صاحب الريع** . ويصبح رأسمال المقاول أداة تحكم برساميل تفوق رأسماله الخاص أضعافاً مضاعفة .

اعتماد الاستهلاك

يعيش اعتماد التداول واعتماد التوظيف بصورة أساسية في كنف دائرة البورجوازية، الكبيرة والصغيرة . لكن في العصر الرأسمالي أيضاً يعاود اعتماد الاستهلاك ظهوره ، سواء أفي شكل مراب ٍ أم لا. فالعمال والمستخدمون والعاطلون عن العمل والمنسلخون طبقياً ، الذين يستدينون من المخازن التي يتموّنون منها بالمنتجـــات ذات الضرورة الحيوية ، يمكن أن يجدوا أنفسهم بسرعة مقيدين لمدى الحياة بدائن عديم الشفقـــة يستولي على القسم الأعظم من مداخيلهم الضئيلة كفوائد عن دين لن يكون أبداً في إمكانهم التحرر منه . وهذا الشكل من الربا مقيت بوجه خاص عندما تمارسه مخازن هي ملك المنشأة التي يبيع لها العامل قوة عمله .

---

* أنظر الفصل الثاني عشر .

ومع الانتاج بالجملة للسلع الاستهلاكية المسماة بالدائمة (مشاوٍ ، آلات خياطة ، ثلاجات ، آلات غسيل ، أجهزة راديو وتلفزيون، دراجات هوائية ونارية، سيارات، الخ) يظهر في حوالي عام ١٩١٥ شكل آخر حديث من اعتماد الاستهلاك[١٠٤] . ويمكن القول بوجه عام أن أجرة العمال والمستخدمين ، حتى المختصين منهم، لا تكفي ليشتروا مثل هذه البضائع نقداً . بيد أن دفع جزء من الاجرة الاسبوعية أو الشهرية يسمح باقتناء ملكيتها بعد فترة محددة من الزمن . ومن مصلحة الصناعيين والتجار أن يشجعوا هذا البيع بالتقسيط لأنه يمثل الوسيلة الوحيدة لتوسيع سوق هذه السلع الاستهلاكية الدائمة ، ولأنهم بوجه عام يتقاضون فائدة مرموقة على هذا الاعتماد (الفرق بين السعر نقداً وبين السعر بالتقسيط) * . كذلك فإن نفقات التجار العامة (تخزين وإيداع) تتقلص بصورة جسيمة بنتيجة ذلك ، لأن المشترين هم الذين يتحملون هذه النفقات . لكن التطور المجاوز الحد الذي عرفه نظام الدفع بالتقسيط يمثل ، حتى إذا غضضنا النظر عما ينطوي عليه من استغلال – عودة البضائع إلى الشركة في حال التخلف عن التسديد في موعده – يمثل عنصر عدم استقرار في النظام الرأسمالي ، ولا سيما في أواخر الطفرة وفي عشية الانهيار في كل دورة اقتصادية[١٠٥] .

إن الرباط الوثيق بين هذا الاعتماد الحديث الممنوح للاستهلاك وبين الانتاج بالجملة للسلع الاستهلاكية الدائمة يظهر بوضوح في كون هذه الاعتمادات ، التي كانت منعدمة الوجود تقريباً قبل ١٩١٤ ، قد تطورت في الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب العالمية الاولى – ٦٫٣ مليار دولار في عام ١٩٢٩ و ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٥٢ – وفي بريطانيا وألمانيا الغربية وبلجيكا والسويد وفرنسا ، الخ .، بعد الحرب العالمية الثانية ، مع نهضة صناعات السيارات والدراجات النارية والثلاجات وأجهزة التلفزيون في هذه البلدان[١٠٦] .

الاعتماد وتناقضات الرأسمالية

كان إذن للاعتماد أثر عميق على تاريخ الرأسمالية وتطورها . فقد وسع على رحب مجال عمل الرأسمال إذ سمح بتحويل كل احتياطي حر من المال إلى رأسمال . وسهل وسرّع وعمم تداول البضائع . ونشّط الانتاج الرأسمالي والمزاحمة وتركز الرساميل ،

* إنها في غالب الأحيان فائدة ربوية ، لأنها تحسب باستمرار على أساس مجمل ثمن السلعة ، حتى بعد أن يسدد ٥٠٪ أو ٧٥٪ من هذا الثمن .

وباختصار كل ميول تطور الرأسمالية . وعلى هذا فإن الاعتماد يظهر أداة لا تقل حاجة نمط الانتاج الرأسمالي إليها عن حاجته إلى التجـــارة ، أداة تسمح بمواجهة مجدية للانخفاض الميلي لمعدل الربح الوسطي .

كما ان الاعتماد قد حول الطبقة البورجوازية عينها . فلقد كان انفصال الفائدة عن الربح ، وطبقة من أصحاب الريوع عن كتلة البورجوازية ، النتيجة المنطقية للتطور الرأسمالي وأول إشارة مؤكدة إلى انحطاطه في آن واحــــد . وبالفعل هوذا جزء من البورجوازية بات لا يعيش إلا من ملكيته للرأسمال ، وبالتالي بات مقصياً كلياً عن عملية الانتاج وعن كل تماس مبـــاشر مع الآلات أو الشغيلة . ان الطابع الخاص للتملك الرأسمالي ، ذلك الطابع الذي يظل شخصياً وملموساً في المشروع الرأسمالي الذي هو ملك للأسرة ، يصبح موضوعياً ومجرداً أكثر فأكثر في الشركة المساهمة . إن ملكوت الرأسمال يكتسب أعم أشكاله ، شكله المغفل . وظاهرياً ، لا يعود الأشخاص الذين من لحم وعظم هم الذين يجسدون الاستغلال ، بل « شركات » و« جمعيات » ، مرادفة لقوى اقتصادية موضوعية وعمياء .

ان الاعتماد ، شأنه شأن التجارة ، يفسح المجال أمام تخفيض مهم في زمن دوران الرساميل ، ويسمح **بحركية أكبر فأكبر للرأسمال المتداول تجاه تجميد جزء متعاظم من الرأسمال** في منشآت ثابتة عملاقة * . وبالتالي يخفف على المدى المباشر الفوري من حدة التناقضات الناجمـــة عن تطور الرأسماليـــة . لكنه في الوقت نفسه يلهب هـــذه التناقضات عينها على مدى أطول . ففي فجر الرأسمالية الصناعية كان في وسع كل رأسمالي أن يدرك بسرعة كبيرة ما إذا كان زمن العمل المنفق في انتـــاج بضائعه هو زمن عمل ضروري اجتماعياً أو لا . كان يكفي أن يذهب إلى السوق ، وأن يبحث فيها عن مشترين لتلك البضائع بسعر انتاجها . وعندما تقف التجارة والاعتماد بين الصناعي والمستهلك ، يبدأ هذا الصناعي بتحقيق قيمة بضائعه بصورة آلية . لكنه يمسي يجهل مذ ذاك فصاعداً ما إذا كانت ستجد أو لن تجد مجالاً فعلياً للتصريف ، ما إذا كانت ستلقى « مستهلكاً أخيراً » . وبعد مدة طويلة من إنفاقه المال ، أي القيمة المقابلة للبضائع المنتجة ، يحتمل أن يتبين أن تلك البضائع غير قابلة للبيـــع ولا تمثـــل

---

* في مستهل الأزمة يسمح الاعتماد حتى بامتصاص الصدمات الأولى لهبوط مباغت في الأســعار . فبقدر ما يعمل المقاول برساميل مستدانة ، يستطيـــع أن يبيع بما دون سعر الانتـــاج . وبالفعل يكفيه أن يسمح له السعر الحاصل عليه بدفع الفائدة ، وهي أدنى من الربح الوسطي .

حقاً زمن عمل ضروري اجتماعياً . وآنذاك يصبح **الانهيار** (krach) محتماً . والاعتماد يميل إلى استبعاد هذا الانهيار ، لكنه في الوقت نفسه سيجعله أشد وأعنف عندما سيقع في النهاية .

ان الاعتماد ، بسماحه بتوسع للانتاج من غير مـــا صلة مباشرة بطاقات استيعاب السوق ؛ وبتقنيعه لمدة طويلة من الزمن العلاقات الواقعية بين طاقة الانتـــاج وبين إمكانيات الاستهلاك الملِيء * ، وبتنشيطه تداول واستهلاك البضائع إلى حد يتجاوز الطاقة الشرائية الواقعية الشاغرة ، يؤخر موعد الأزمات الدورية ، ويزيد من خطورة عوامل الاختلال ، وبالتالي يجعل الأزمة أشد عنفاً عندما تنفجر . ذلك ان الاعتماد لا يلعب من دور سوى انه ينمي الطلاق الأساسي بين وظيفتي النقـــد الجوهريتين – وسيلة تداول ووسيلة دفع – ، لا يلعب من دور سوى انه ينمي الطلاق الأساسي بين تداول البضائع وتداول المال الذي يحقق قيمتها التبادلية ، وهذان التناقضان يمثلان المنابـــع الأولية والعامة للأزمات الرأسمالية .

---

* اصطلاح للاشارة الى الاستهلاك المتناسب مع الطاقة الشرائية الفعلية - consommation (solvable -) « المترجم » .

الفصل الثامن

النقـــــد

وظيفتا النقد

النقد ، المعادل العام ، انما هو قبل كل شيء بضاعة تعبر في قيمتها سائر البضائع الأخرى عن القيمة التبادلية الخاصة بها [1] . ان المعادلة : ٢٥ كيساً قمحاً تساوي ليبرة واحدة من الذهب ، تعبر عن تعادل في القيمة التبادلية ، أي في وقت العمـــل الضروري اجتماعياً . والنقـــد ، بوصفه مقياساً مشتركاً للقيمة ، لا يملك أي خاصية غامضة . وهو يستطيع أداء هذه الوظيفة لأنه هو نفسه نتاج العمل البشري ، ولأنه يملك هو نفسه قيمة محددة .

عندما تكون المبادلات بسيطة وتحل عمليات الشراء والبيع تدريجياً محل المقايضة، تبدو خاصية النقد الجوهرية تلك جلية واضحة . ففي فجر الانتاج البضاعي الصغير كان هناك في غالب الأحيان معادلان عامان أو ثلاثة استخدمت بالتواقت كمقاييس للقيمة : القمح والذهب أو النحاس في مصر وبلاد مـــا بين النهرين ؛ القمح والأرز والفضة في الصين ، الخ . وفي هذه الشروط لم يكن في وسع أي انسان أن يعتبر النقد محض أداة للتبادل متفق عليها .

ان التقسيم الاجتماعي للعمل مـــا يزال هنا بسيطاً وشفافاً نسبياً . وفي مبادلة ٢٥ كيساً قمحاً ، و ٥ بقرات ، وليبرة واحدة من الفضة ، تبدو الأعمال التي أداها كل

من المزارع ومربي الماشية وعامل المنجم مُرجَعة إلى قياس مشترك ، إلى جزء مشترك من زمن العمل الاجمالي ، المتاح للمجتمع القائم على محاسبة زمن العمل .

لكن عندما تتكاثر المبادلات وترجح كفتها أكثر فأكثر تختفي ، تلك العلاقة البسيطة والكبيرة الشفافية . ولا يعود النقد مجرد مقياس مشترك للقيم ؛ بل يصبح أيضاً وسيلة تبادل[٢] . ان عدداً كبيراً من البضائع يُصادف في السوق ، كلٌ بين أيدي ملاكها . وهذه البضائع ستنتقل من يد إلى يد إلى أن تصل إلى مقتنين يرغبون في تحقيق قيمتها الاستعمالية .

وهؤلاء الأخيرون يسحبونها نهائياً من السوق . إن النقد يسهل هذه المبادلات المتتالية ويتيح لها أن تتم في شروط سوق موحدة[٣] . لكن قيمته الذاتية الخاصة ثانوية الأهمية فيما يتعلق بأداء هذه المهمة . فإذا كانت قيمة ٢٥ كيساً قمحاً تعادل قيمة ٥ بقرات ، فإن المزارعين ومربي الماشية لا يهمهم كثيراً إن كانوا قد تبادلوا هاتين البضاعتين بعد أن تلقوا ، ثم سلموا ليبرة واحدة من الفضه الناعمة أو ١٠ ليبرات من مزيج غليظ . ولأن مجمل تداول البضائع يبدو كتتابع من عمليات تبادلية لا يلعب فيها النقد غير دور **الوسيط**، لذا يمكن أن يتولد الوهم القائل ان القيمة الذاتية للمعادل العام لا أهمية لها بالنسبة إلى سير الاقتصاد سيراً حسناً .

ان هذا لوهم ، بالفعل . فبقدر ما ينقسم تداول البضائع إلى تداول بضائع وتداول مال ، ينقسم النقد نفسه إلى وسيلة تداول وإلى **وسيلة دفع مؤجل** . ففي مجتمع ينتج بوجه خاص بضائع ، يجري تداول كتلة من هذه البضائع بفضل الاعتماد . والمعادل المالي لهذه البضائع لن يقبض إلا فيما بعد[٤] . وكل تقلب في القيمة الذاتية للنقد ، المعادل العام ، يسبب على الفور اختلالات في العلاقات بين المدينين والدائنين ، ملحقاً الغبن بأولئك الأولين عندما ترتفع قيمة النقد – ذلك هو بوجه خاص مثال النحاس في عهد الامبراطورية الرومانية – ومسبباً إفلاس هؤلاء الأخيرين عندما تنهار قيمة النقد .

قيمة النقد المعدني وحركة الأسعار

من اللحظة التي تم فيها إلى هذا الحد أو ذاك تبني المعادن الثمينة بصورة شمولية كمعادلات عامة ، سببت بصورة ثابتة النسق تقلباتُ قيمتها الذاتية اضطراباتٍ كبيرة في أسعار البضائع – أي في التعبير بمصطلحات نقدية عن قيمة هذه البضائع . ان

ارتفاعاً في قيمة النقد المعدني يسبب انخفاضاً في الأسعار (المعبر عنها بذلك النقد) ؛ كما أن انخفاضاً في قيمة النقد المعدني يسبب ارتفاعاً في الأسعار .

لقد حدثت ثورة كبيرة اولى في قيمة النقد عندما تحسنت شروط إنتاج معدن الفضة تحسناً كبيراً ، على إثر استخدام أدوات العمل الحديدية ، الشيء الذي أدى إلى انهيار في قيمة هذا المعدن في حوالي عـــام ٩٠٠ قبل الميلاد . وهذا الهبوط في القيمة سبب ارتفاعاً قوياً في الأسعار المعبر عنها بالفضة : فقد ارتفع سعر « كوار » من القمح من مثقالين من الفضة في عهد حمورابي (عــام ٢٠٠٠ ق.م) إلى ١٥ مثقالاً في حوالي عام ٩٥٠ ق.م[٥] . وبعد ستة قرون من ذلك ، استولى الاسكندر الكبير على كتل ضخمة من المعادن الثمينة المتراكمة في الخزينــة الامبراطورية الفارسية ، وكانت لهذه الغنيمة نفس الآثار التي يحدثها انتاج رخيص التكاليف للغاية ؛ فقد سببت هبوطاً في قيمة الذهب والفضة بنسبة ٥٠ ٪ ، وارتفاعاً متناسباً في الاسعار[٦] .

بدءاً من القرن الثاني الميلادي بدأت السيرورة المعاكسة ترتسم . فالمغالاة في سعر العبيد ، وانخفاض مردودهم ، واغلاق مناجم عديدة ، وتدفق الكنوز المنهوبة على الهند من جديد ، كل ذلك زاد من قيمة الذهب والفضة ، وأحـــدث انخفاضاً في الأسعار المعبر عنها بالمعادن الثمينة (وحجب ذلك الانخفاض عن الأنظار تخفيض عدة أباطرة متعاقبين لقيمة النقد)[٧] . وقد بلغت هذه الحركة أوجها في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين . ثم انعكس الميـــل من جديد . وبدءاً من القرنين الرابع عشر والخامس عشر طرأت ثورة تقنية حقيقية على استثمار مناجم الفضة وسببت انخفاض قيمة هذا المعدن وارتفاعاً عاماً في الأسعار . وقد عم هذا الارتفاع في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، بدءاً من استثمار مناجم الفضة في بوتوسي في بوليفيا ، ومناجم المكسيك ، بمساعدة يد عاملة مسترقة ، وهو الشيء الذي خفض تكاليف الانتـــاج تخفيضاً كبيراً وأدى إلى اغلاق العديد من المناجم في أوروبا .

عند مقارنتنا تقلبات قيمة النقد المعـدني بتقلبات الأسعار ، ينبغي ألا يغيب عن أنظارنا ان نفس الانقلابات التكنيكية التي تسبب تدهوراً في قيمة المعدن بفعل زيادة الانتاجية تستطيع أيضاً أن تسبب هبوطاً في قيمة سائر البضائع . وفي هذه الظروف يمكن أن يترافق هبوط لقيمة الذهب والفضة باستقرار أو حتى بهبوط في أســـعار البضائع . وهكذا فإن نفس التقنية الثورية في عصر الحديد التي خفضت قيمة الفضة في القرن العاشر قبل الميلاد ، أتاحت المجال أمام توسع مرموق في الانتاج الزراعي

بتكاليف مخفضة ، وأدت إلى انهيار الأسعار الزراعية بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد (انتقل سعر «كوار» القمح على سبيل المثال من ١٥ إلى $\frac{١}{٢}$ مثقال)[٨].

وما دامت السوق العالمية مجزأة إلى آلاف من الأسواق المحليـــة التي كانت العلاقات المتبادلة فيما بينها نادرة ومحـــدودة ، لم يكن تعايش معادلات عامة عديدة يشكل عقبة خاصة في وجه المبادلات. فعندما بدأ البرتغاليون ثم الهولانديون بالمتاجرة في أندونيسيا ، وجدوا فيها معايير نقدية مختلفة قائمة جنباً إلى جنب . وقد أمكن للنقد الذهبي والفضي أن يتعايش مع النقد الصدفي في المجتمعات الأهلية[٩] . ان الحاجة إلى معادل عام بالنسبة إلى سائر البلدان لا تصبح محسوسة إلا عندما توحّد الرأسمالية الصناعية السوق العالمية فعلاً ، ويصبح الانتاج مقتصراً على انتاج القيم التبادلية . وان محاولة عدد من البلدان لإقامة المعادل العام على الذهب والفضة معاً (نظام المعدنين) كان مقدّراً لها الفشل . فنظراً إلى أن لكل من هذين المعدنين قيمته التبادلية الخاصة ، الخاضعة لتأرجحات عديدة في العصر الرأسمالي ، لذا فلا مناص من أن تنجم عن ذلك اختلالات دائمة في التعبير عن أسعار أحد المعدنين بواسطة الآخر ، وفي التعبير عن سعر البضائع في هذا المعدن أو ذاك [١٠] . وفي حوالي أواخر القرن التاسع عشر أخيراً ، اضطرت البلدان كافة تقريباً إلى إقرار استعمال المعيار الذهبي ؛ فأصبح الذهب مقياس القيمة العام بالنسبة إلى جميـــع البلدان . بيد ان المقاومة استمرت في الشرق الأقصى حيث استخدمت الفضة منذ القرن السادس عشر معادلاً عاماً في الصين أولاً ، ثم في الهند واليابان .

تداول النقد المعدني

تُستخدم المعادن الثمينة كأدوات تبـــادل لما تمثله هي نفسها من قيمة تبادلية محددة . ولما كانت القيم المتساوية تبادَل مقابل القيم المتساوية ، يظهر بجلاء ان علاقة محددة واضحة تقوم مع استخدام النقد المعدني بين السعر الإجمالي لجميع البضائع المتداولة وبين الكتلة النقدية اللازمة للقدرة على تحقيق القيمة التبادلية لهذه البضائع . ولتحديد هذه العلاقة ، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ان قطعة واحدة من النقد تستطيع أن تقوم بعدة مبادلات متعاقبة .

لنفترض أن فلاحاً حملها إلى السوق ليشتري جوخاً . فبالقطعة نفسها يشتري بائع

الجوخ مخزوناً من الطحين لدى الطحان . ويشتري الطحان بدوره قمحاً من أحد الفلاحين ، بالقطعة عينها دوماً . وهكذا تكون هذه القطعة قد قامت في يوم واحد بثلاث عمليات تبادل ، تعادل قيمة كل منها قيمة القطعة الصرف . وإذا ما رمزنا بـ « س » إلى سرعة تداول النقد هذه – عدد عمليات التبادل الحاصلة في فترة محددة من الزمن بقطعة نقدية واحدة – و بـ « ع » إلى عدد البضائع المتداولة ، و بـ « ر » إلى المؤشر الوسطي للاسعار ، حصلنا على المعادلة التالية التي تحدد الكتلة النقدية المتداولة « ك » :

$$ك . س = ع . ر$$ (١١)

ان الكتلة الاجمالية للنقد المتداول ، مضروبة بسرعة تداول النقد، يجب أن تكون مساوية للكمية الاجمالية للبضائع المتداولة مضروبة بالمؤشر الوسطي للأسعار . ومن هنا نحصل على المعادلة التالية بالنسبة للكتلة النقدية اللازمة لتداول جميع البضائع المطروحة قيد التداول :

$$ك = \frac{ع . ر}{س}$$

وأخيراً ، إذا ما استبدلنا « ع . ر » بـ « ر » ، أي المجموع الاجمالي لأسعار جميع البضائع المطروحة قيد التداول ، نحصل على المعادلة التالية :

$$ك = \frac{ر}{س}$$

ان الكتلة الاجمالية للنقد المتداول يجب أن تكون مساوية **لمجموع أسعار جميع البضائع المتبادلة** ، مقسوماً على سرعة تداول النقد .

ان هذه المعادلة يجب ألا تُعتبر قابلة للانعكاس . كما ينبغي ألا تعتبر صيغة جبرية تسمح فيها معرفة العوامل الثلاثة باستنتاج العامل الرابع آلياً [١٢] . ان « ر » هو وحده الذي ينبغي أن يعتبر **المتغيّر المستقل الوحيد** في المعادلة . فأسعار انتاج البضائع يمكن أن تتقلب مع القيمة ؛ والتقدم التقني يمكن أن يفضي إلى تخفيض جذري بهذا القدر أو ذاك للأسعار . وفي هذه الحال يمكن أن يُلفظ جزء من النقد

المعدني خارج التداول ، ويمكن أن يُكتنز . وإذا ما زادت كتلة البضائع المطروحة قيد التداول زيادة كبيرة ، من غير ما زيادة مقابلة في الانتاجية (تناقص مقابل في قيمة كل بضاعة) ، فلا بد من كتلة إضافية من النقـــد المعدني للتمكن من إجراء المبادلات . إذن فسوف تقوم المساعي لزيادة انتاج المعادن الثمينة بمختلف الوسائل (فتح مناجم مغلقة ؛ البحث عن مناجم جديدة ، الخ) . وهذا ما حدث بوجـــه خاص من نهاية القرن الرابـع عشر إلى القرن السادس عشر . لكن سرعة تداول النقد ليست عاملاً مستقلاً بذاته . « ان سرعة تداول النقد تميـــل إلى التنوع مع الانتاج نفسه ، وتنوعات التداول النقدي ، في هذا الاتجاه ، لا تؤثر على الأسعار[١٣] » .

أصول النقد الائتماني * الخاص

بيد ان الاقتصار على استخدام النقد المعدني وحده يمكن أن يشكل ، منذ نهضة الانتاج البضاعي الصغير ، عقبة في وجه التسوية السريعة للمبـــادلات . فإن تطوراً مباغتاً في التجارة الدولية قد يسبب فاقة إلى العملة ،فيعرقل بالتالي التوسع الاقتصادي. وهذا ما حدث لا في أوروبا الغربية في القرنين الرابـع عشر والخامس عشر فحسب ، بل أيضاً في امبراطورية الاسلام في أيام العباسيين[١٤]،وفي مصر في العهد الهيلّيني[١٥]، وفي اليونان الغابرة قبل اكتشاف مناجم لوريوم [١٦] ، وفي الصين في القرن التـــاسع الميلادي [١٧] . وتتميز فترات ندرة العملة على العموم بتداول أسرع فأسرع للعملات المسكوكة ، التي تهترىء بالتالي بسرعة أكبر وتبخس وزناً وقيمة .

وعلى كل فإن الاقتصار على استخدام النقد المعدني وحده يشتمل على مصاعب عديدة في اطار إنتاج بضاعي بالغ أوج تطوره . فرحيل البعثات البحرية والقوافـــل التي يتوجب عليها أن تحمل معها وسائلها التبادلية لحقبة طويلة من الزمن يمكن أن يحدث فاقة مباغتة إلى العملة . يستشهد ر. دي روفر ببحث عن التجارة في القرن الخامس عشر[١٨] حرره أوزّانو ، ويشير إلى انه كانت تحدث فاقـــة إلى النقد في البندقية ، في شهري حزيران وتموز من كل سنة ، عقب إقلاع المراكب الى القسطنطينية . وكان هذا « التوتر » في « السوق النقدية » القروسطية يمتد بانتظام إلى ما بعد إقلاع المراكب إلى الاسكندرية في مطلع ايلول ، ويتكرر بين ١٥ كانون الأول و ١٥ كانون الثاني ،

* هكذا ترجمنا « monnaie fiduciaire » « المترجم »

بعد رحيل المراكب التي تذهب لتأتي بالقطن . وبالمقابل كانت العملة تغزر في تشرين الأول وتشرين الثاني ، لأن التجار الألمان القادمين لشراء البهارات كانوا يحملون الكثير من المال إلى البندقية [١٩] .

ان مجرد ضرورة نقل كميات كبيرة في غالب الاحيان من القطع النقدية لأداء المدفوعات تدل على ان استخدام النقد المعدني يمكن أن يصبح مربكاً للغاية :

« [في عهد لويس السادس عشر] كان نقل العملة الذي تقوم به وكالات التسفير باهظ التكاليف ... ويروي مرسييه في مؤلفه « لوحة عن باريس » انه في العاشر والعشرين والثلاثين من كل شهر يصادف المرء منذ الساعة العاشرة وحتى الظهر حمالون يحملون أعدالاً مليئة بالمال وينوءون تحت العبء ؛ ويركضون كما لو أن جيشاً عدواً سيباغت المدينة وشيكاً ... [٢٠] » .

وقد كانت مصاعب النقل هذه أشق بوجه خاص في بلدان مثل الصين حيث كانت تُستخدم كعملة معادن أحط شأناً من الذهب أو الفضة ، نعني النحاس ، بله الحديد .

وينبغي أن نضيف إلى ذلك عدم الأمان النقدي الذي يخيم بوجه عام على تلك العصور ، والذي هو نتيجة تداول متواقت لعملات معدنية متنوعة أشد التنوع* ، وكذلك عمليات الغش (تقريض ، الخ) وبخاصة من جانب الخزينة الملكية . وقد بلغت هذه الظاهرة حداً من الاتساع في انكلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حتى ان ٥٠٪ من العائدات الضريبية الانكليزية في عام ١٦٩٥ قد ضاع بسبب الوزن الناقص للقطع المجباة [٢١] .

ان كل هذه الأسباب تفسر لمَ قاد التوسع التجاري التجار ، في مرحلة معينة من تطور الانتاج البضاعي الصغير ، إلى اختراع **اشارات بديلة عن النقد** ، يمكن بواسطتها الاسراع بالمبادلات وتبسيط تسويتها . والشكلان الكلاسيكيان من هذه الاشارات البديلة ، اللذان يظهران بصورة متفاوتة في عموميتها في كل مجتمع بلغ مرحلة متطورة في الرأسمال البضاعي ، هما كتب الدفع والحوالة (النقد الخطي) .

ولقد رأينا كيف ان كتاب الدفع يولد من الانفصال في الزمن بين الشراء والتسليم ،

---

* أنظر الفصل السابع .

ومن الانفصال في المكان بين الشاري والبائع * . وفي اوروبا القروسطية تكون هذه الكتب في البداية عقود صرف وأدوات اعتماد . وفي مجتمعات اخرى تكون مجرد أدوات اعتماد ، مثل « قسائم الأرز » في اليابان[٢٢] ، أو شيكات قابلة للدفع بعملة معدنية أو ببضائع معينة ، مثل « قسائم الشاي » في الصين في عهد سلالة السونغ[٢٣]. وما يميز هذه المستندات ، بغض النظر عن الدور الذي تلعبه كأدوات اعتماد ، هو ان استعمالها الذي أصبح عاماً يسمح لها بأن تُستخدم كإشارات نقدية بديلة . ويكفي لهذا أن يمكن تداولها ، أي أن يقبلها أشخاص هم غير المذكورين في المستند . وقد تأمن هذا التداول في اوروبا الغربيـة بفضل ممارسة تجيير السفاتج التي انتشرت على الأرجح منذ مطلع القرن السادس عشر[٢٤] . وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت السفاتج ما تزال تُتداول في اسكوتلندا ولانكشاير كوسائل تبادل حقيقية ، وكانت تغطى بتواقيع عديدة[٢٥] .

وقد استخدمت طريقة الحوالة على نطاق أوسع للتعويض عن نقص النقد المعدني ، على الأقل في أوروبا الغربيـة منذ العصر الوسيط . وقد فتح معظم التجار بالفعل حسابات لدى البيوتات الكبيرة للتجار ـ أصحاب المصارف . فعندما يشترون بضائع ، يأمرون صاحب المصرف الذي يتعاملون معه بأن يسجل في دفاتره المبلغ الواجب دفعه على حسابهم المدين ، وكذلك على الحساب الدائن لمورّدهم . وكذلك عندما يبيعون منتجاتهم ، يسجَّل في حسابهم الدائن المبلغ المستحق لهم ، ويسجل المبلـغ نفسه في الحساب المدين لزبونهم . وبين مدة وأخرى تسوى أرصدة الحسابات الدائنة والمدينة لكل تاجر بواسطة الودائع التي يضعها لدى أصحـاب المصارف ، وبواسطة دفعات اضافية محتملة من النقود عندما تستدعي الضرورة ذلك . ونظام الحوالة هـذا الذي تطور بوجه خاص بفضل معارض القرن الثالث عشر سمح للمجتمع القروسطي بأن يقتصد على سعة في العملة :

« هذه المعارض الكبيرة التي تمركزت فيهـا تجارة بهارات الشرق وأجواخ الغرب عرفت المدفوعات بالتقاص . وخلاصة القول ان التعامل بالنقد كان قليلاً في تروا أو بروفان ؛ وكان يجري فيها بوجه خاص تداول الحوالات ، وفي نهـاية المعرض كانت دكاكين الصرافين تشكل « clearing house »** حقيقية . وكان يمكن بالأصل

* انظر الفصل السابع .

** أي « غرفة تقاص » (بالانكليزية في النص الفرنسي) . « المترجم »

للحوالات غير المدفوعة أن تحوّل من معرض إلى معرض ، مقابل عمولة [٢٦] » .

وقد وجد دي روفر في « بروج » آلافاً مؤلفة من إشعارات التحويل في دفاتر أصحاب المصارف البروجيين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ؛ وهو يقدر ان الودائع المصرفية أصبحت في ذلك العصر نقداً حقيقياً [٢٧] . ويطلق اسم النقد الخطي على استخدام الحوالات المصرفية كوسيلة تبادل ودفع ، لان انتقالات المبالغ تتم عن طريق مجرد حركة الكتابات على دفاتر أصحاف المصارف .

ان كتاب الدفع والسفتجة وكذلك النقد الخطي يمكن أن تستخدم مكان النقد المعدني للقيام بجملة من عمليات نقدية . لكن هذه الاشارات البديلة النقدية تمثل نقداً ائتمانياً ، لأنهـا تقبل عند الدفع بقدر ما يكون الشخص الذي أصدرها (أو صاحب المصرف الذي يقوم بالتحويل) موضع ثقة . ويطلق على هذا النقد اسم **النقد الائتماني الخاص** ، لأنه يصدر عن أشخاص خاصين .

ان الاشارات البديلة عن النقد المعدني يمكن استخدامهـا كوسائل تبادل وقيمة مقابلة للبضائع ، بشرط وحيد وهو **أن تكون قابلة الابدال في النهاية إلى نقد معدني**، أي إلى معادل عام . وتداول النقد الائتماني الخاص يستلزم دوماً تسوية نهائية بالنقد العام المقبول من الجميع . وكل تاجر هو بالطبع المسؤول الوحيد عن قابلية إبدال أوراقه الخاصة . وإذا لم تدفع هذه الأوراق في النهـاية ، أفلس التاجر وخسر من يحوز على أوراقه المال المسلف . إذن فالنقد الائتماني الخاص هو بالتعريف شكل من الاعتماد ، **نقد اعتمادي** تتعلق متانته – درجة التعادل مع مقابل قيمتـه بالنقد المعدني – بملاء من يصدرونه .

منشأ النقد الائتماني العام

بيد ان هناك شيئاً شاذاً غير مألوف في المجهود **الخاص** لتلافي نقص النقد المعدني . فالنقد ، المعادل العام ، هو بالتعريف **أداة اجتماعية** عليهـا بالضبط أن تبطل مفعول ما هو خاص صرف في البضائع لتفسح المجـال أمام تطور المبادلات بأدنى حد من التقييدات في الزمان والمكان . والاشارات البديلة النقدية التي يتعلق استخدامها بملاء بورجوازيين فرديين لا تستطيع على المدى الطويل اداء مثل تلك الوظيفة الاجتماعية . ولهذا يتطلب تطور الرأسمـال البضاعي خلق **اشارات بديلة نقدية عامة** ، أي خلق نقد ائتماني عام . وقد انبثق النقد الائتماني العام تاريخياً عن شكل ثالث من النقد الائتماني

الخاص ، أعني وصولات الايداع المستخدمة كأوراق مصرفية . ومسقط رأسه في الصين .

لقد عرفت الكمبيالة التجارية في الصين منذ سلالة التشيوو (١١٣٤ — ٢٥٦ ق. م) [٢٨] . وفي القرن التاسع بعد الميلاد ، المتميز بفاقة شديدة إلى النقد المعدني ، اعتاد التجار الذين يقدمون إلى العواصم الاقليمية على إيداع معادنهم الثمينة لدى بعض الأفراد وعلى طرح وصولات الايداع التي يتلقونها منهم قيد التداول[٢٩]. هذا النقد الائتماني الخاص يسمى « في ـ شثيان » ، أو « النقد الطائر » . وقد حظرت الحكومة المركزية هذه الطريقة لأنها خشيت أن تختفي المعادن الثمينة من التداول . لكن لما كانت الفاقة إلى العملة حقيقية ، فقد اضطرت هي نفسها إلى أن تفتح ، في عام ٨١٢ ، مكاتب ودائع في العاصمة المركزية . وكان في وسع المودعين أن يحصلوا ، بوصولات الودائع التي يتلقونها منها ، على قطع معدنية من جميع الفروع الاقليمية للمكاتب الامبراطورية . وفيما بعد ، في القرن العاشر ، أُسّس « مصرف للنقد السهل » لتسيير مجمل هذا النظام .

كانت وصولات الودائع الصادرة عن هذا المصرف ما تزال مشروطة اسمياً . لكن في مطلع القرن الحادي عشر عرقلت النقود المعدنية المسكوكة من الحديد ، والصادرة عن اقليم سزيشوان ، عرقلت بوزنها البالغ تداول البضائع . فقرر التجار آنذاك إلغاء تداولها نهائياً . وجمعت ستة عشر بيتاً من بيوتات التجار الأغنياء كل ما تملكه من نقود معدنية ، وأصدرت كتب اعتماد لا بالاسم كما في السابق بل برسم الحامل ، لتحل محل كل النقد المعدني المتداول ، وكانت تغطيتها ذلك المخزون . وقد أُصدرت هذه السندات دونما حذر كافٍ ؛ فأفلس التجار . لكن الحكومة المركزية تدخلت بدورها وأسست ، في عام ١٠٢١ ، مصرفاً في سزيشوان لإصدار أوراق مصرفية عامة . وبعد عامين بدأ تداول هذه الأوراق في جميع أرجاء الامبراطورية .. وبعد ذلك أُسّس مصرف خاص لإصدار هذا النقد الورقي وإبداله . وفي عام ١١٦١ بلغت قيمة المتداول من هذا النقد الورقي ٤١،٤٧٠،٠٠٠ كوان ، في حين أن النقود المعدنية لم تكن تتجاوز ٧٠٠،٠٠٠ كوان . وفي عهد السلالتين التاليتين ، اليان (تتار) والمينغ ، بقي النقد الورقي مهيمناً ، وان تكن قد رافقته مراحل عدة من خفض القيمة والتضخم . ويرجع سقوط سلالة المينغ بالأصل جزئياً إلى نتائج تضخم متسارع* في

---

* هكذا ترجمنا « inflation galopante » « المترجم »

النقد الورقي * . وبعد هذه الكارثة ، ألغت سلالة المانشو ، منـــذ القرن السابع عشر ، النقد الورقي الذي لن يعـــاود ظهوره في الصين إلا في أواسط القرن التاسع عشر .

بهذه الصورة نفسها تماماً ولد النقد الائتماني العام في أوروبا. فمنذ القرن الخامس عشر اعتادت مصارف خاصة في البندقية وبرشلونة على تسليم المودعين وصولات ودائع . وعندما أفلست في حوالي أواخر القرن السادس عشر ، أصدر « بانكو دي ريالتو » ثم « مصرف البندقية » ، وهـــا مؤسستان عامتان ، شهادات وديعة برسم الحامل ، جرى تداولها كنقد ورقي ، سرعان ما انخفضت قيمته بالأصل . وقد أصدر « مصرف امستردام » ، المؤسس عام ١٦٠٩ ، شهادات تعادل فقط للنقود المعدنية المودعة لديه بالنسبة إلى النقود المسكوكة في الأقاليم — المتحدة . وقد حافظت هذه الأوراق على استقرار مدهش حتى نهاية القرن الثامن عشر . أما الاصدارات الأولى للأوراق المصرفية بالمعنى الدقيق للكلمة فهي من عمل « مصرف السويد » في عام ١٦٦١ [٣٠] .

انشاء النقد الائتماني العام . المصدر الأول : الخصم

إنما في بريطانيا اتخذ النقد الائتماني العام ، الورق المصرفي ، شكله الكلاسيكي . وفي هذا البلد أيضاً انبثق عن نقد ائتماني خاص ، الـ « goldsmith notes » . فقد كان التجار الانكليز قد أودعوا في البداية مجوهراتهم وكنوزهم الخاصة لدى الملك . لكن تشارلز الأول ، الذي جابه مصاعب مالية كانت ما تني تتفاقم ، صادر هذه الثروات في عام ١٦٤٠ . فاعتاد التجار آنذاك على ايداع كنوزهم لدى الصاغة الذين أصدروا مقابلها وصولات إيداع ودائع تسمى « goldsmith notes » ، ثم أصبـــح اسمها « banker's notes » عندما بدأ الصاغة يسمون أصحاب مصارف [٣١] .

في البداية أُصدرت هذه الأوراق بمجمل قيمة الوديعة ؛ فإذا ما سحب المودع جزءاً من هذه الوديعة ، سُجلت على السند كتابة اضافية تشير إلى هذا السحب . وفيما بعد حرّرت الأوراق بمبالغ ثابتة ، وتلقى المودعون عدة أوراق تعادل قيمتهـــا الاجمالية قيمة وديعتهم . وقد أصدر أصحاب مصارف خاصون في اسكوتلندا ، و « مصرف انكلترا » ، المؤسّس عام ١٦٩٧ ، أوراقاً عرفت أيضاً هذين الشكلين المتتاليين [٣٢] .

---

* أنظر هذا الفصل ، فقرة « إنشاء النقد الائتماني العام . المصدر الثالث » .

والحال ان أصحاب المصارف الاسكوتلنديين والصاغة شرعوا ، بدءاً من تاريخ معين ، بإقراض المخزون المعدني الذي لا تعود ملكيته إليهم إلى طرف ثالث . ومقابل هذه القروض تلقوا صكوك ديون . وبدءاً من تلك اللحظة لم يعد النقد الائتماني الذي يُتداول بين الجمهور مغطى بمخزون معدني فحسب ، بل أيضاً بديون طرف ثالث (دين يغطي الآخر) . وعندما تأسس مصرف انكلترا في عام ١٦٩٧ ، أصدر أوراقاً مغطاة بمخزونه المعدني وبدين له على الدولة [٣٣] .

وقد علّمت التجربة أصحاب المصارف ان إصدار الأوراق المصرفية المغطاة بديون على طرف ثالث يمكن أن يتم حتى حد معين (ثلاثة أو أربعة أضعاف المخزون المعدني على سبيل المثال) ، لأن الجمهور لا يسعى أبداً إلى ابدال جميع أوراقه المصرفية بنقود معدنية دفعة واحدة . وبتوءدة ، وفي مجرى القرن الثامن عشر ، رسم مصرف انكلترا الآلية التي يسوّى بها اصدار الأوراق المصرفية بالمخزون المعدني الذي في حوزته وبالخصم معاً ، خصم السندات العامة وحدها أولاً ، ثم خصم الورق التجاري [٣٤] . وقد كان خصم الكمبيالات التجارية ، ثم بوجه خاص اعادة خصمها ، المصدر الرئيسي طوال القرن التاسع عشر كله لإنشاء الأوراق المصرفية ، النقد الائتماني العام ، لا في بريطانيا فحسب ، بل أيضاً في جميع البلدان الرأسمالية .

عندما يخصم مصرف الاصدار (أو يعيد خصم) كمبيالة تجارية ، يدفع لمالك الكمبيالة (أو للمصرف) قيمتها الاسمية مع حسم الفائدة ؛ وهكذا يطرح للتداول أوراقاً مصرفية قيمتها تعادل قيمة ذلك المبلغ . وعندما يحين موعد تسديد الكمبيالة ، يعود ذلك المبلغ إلى المصرف ؛ ويُسحب المبلغ نفسه في شكل أوراق مصرفية من التداول . وعلى هذا فإن تقلبات حجم محفظته من السندات ستحدد تقلبات كتلة النقد الورقي المطروح قيد التداول . ولما كان حجم الكمبيالات التجارية المقدمة للخصم يزداد في فترات الظروف المواتية ويتناقص في فترات الأزمة والكساد ، لذا فإن اصدار النقد الورقي المغطى بسندات مخصومة يشكل أداة نقدية بالغة المرونة تسمح بملاءمة المخزون النقدي مع حاجات الاقتصاد لوسائل التبادل [٣٥] .

انشاء النقد الائتماني العام . المصدر الثاني : السلف على الحساب الجاري

ما دام خصم الكمبيالات التجارية هو الشكل الرئيسي لاعتماد التداول ، فإن القسم الأعظم من النقد الائتماني المتداول يأتي من عمليات الخصم وإعادة الخصم التي تقوم بها

مصارف الاصدار المركزية . لكن عندما تحل السلف على الحساب الجاري محل الخصم كشكل رئيسي للاعتماد القصير الأجل – منذ نهاية القرن التاسع عشر في بريطانيا ، وفي مطلع القرن العشرين في سائر أنحاء العالم الرأسمالي – ، يصبح تداول الودائع المصرفية (النقد الخطي) العنصر الرئيسي في التداول النقدي .

وبالفعل ، إن الرأسماليين لا يحتفظون إلا بجزء صغير من رأسمالهم المتداول في شكل مال سائل . أما القسم الأعظم منه فيودعونه في المصارف . ويعمل أصحاب المصارف مثل أمناء صناديقهم ، فيدفعون المبالغ المستحقة عليهم ويخزنون المبالغ التي تدفع لهم . وهذه المدفوعات جميعها تتم بواسطة شيكات* ، أو حوالات أي تتم بدون تدخل المال السائل ، عن طريق مجرد حركة الكتابات .

وقد يخيل للبعض ان أصل هذا النقد الخطي يرجع إلى مدفوعات المودعين من المال السائل . ان هذا غير صحيح إلا جزئياً . ذلك ان قسماً لا بأس به من الودائع المصرفية لا يتأتى من المدفوعات التي يسددها فعلاً زبائن المصرف، بل ينتج عن السلف على الحساب الجاري التي يتنازل عنها المصرف للرأسماليين . وهذه القروض هي التي تخلق الودائع (loans make deposit) .

« ان كتلة الودائع تتأتى من عمل المصارف نفسها . فالمصرف عندما يمنح قروضاً ، ويسمح بسحب أموال بما يتجاوز الودائع المسلمة ، ويشتري قيماً منقولة ، يخلق في دفاتره بنوداً دائنة هي بمثابة معادل لوديعة [٣٩] » .

ان الودائع المصرفية المخلوقة على هذا النحو – وعلى الأقل الودائع تحت الطلب – تمثل بالفعل نقداً ، لأنها قابلة لأن تستخدم في أي عملية شراء أو دفع ضمن نطاق البلد . وهي تمثل نقداً ائتمانياً ، لأن تداولها منوط في التحليل الأخير بحسن ادارة

---

* ان كلمة شيك مشتقة من الانكليزية « to check » (قارن ، تحقق) ، وترجع الى عادة تمزيق أسناد للأمر بحيث تنتج عنها حافة غير منتظمة تمكن مقارنتها بالتسنين المقابل للنصف الآخر(٣٦) . وقد استخدمت الطريقة نفسها في العصور القديمة بشقف من الخزف . وقد استخدمت الشيكات الورقية الأولى في برشلونة والبندقية منذ القرن الرابع عشر ، لكن استعمالها حظر (٣٧) . وقد استمرت عادة تمزيق الأسناد للأمر على شكل تسنين غير منتظم في العصر الوسيط بهدف الاعتراف بالدين ، كتلك التي اكتشفها دي ماريز في ايبر (٣٨) . وأول شيك انكليزي محفوظ حتى اليوم يعود تاريخه إلى عام ١٦٧٥ .

المصارف وملائها ، لا بالقيمة الذاتية للمعادل العام . وهي تمثل **نقداً إئتمانياً عاماً**، لأن مجموع مصارف الايداع الهامة مرتبطة في البلدان المتطورة جميعاً بمصروف الاصدار ، وذلك بنظام خاص يجعل النقد الخطي مغطى بالأوراق المصرفية الصادرة عن مصرف الاصدار .

ان الاعتمادات الممنوحة من المصارف إلى الرأسماليين ، والتي نشأ عنها قسم لا بأس به من الودائع تحت الطلب ، يفترض فيها أن تُستخدم . فالمصارف تخلق ودائع حتى يجري تداولها . فإذا ما منح مصرف من المصارف اعتماداً على الحساب الجاري للسيد س ... ، زائداً في حجم وديعة هذا الأخير من ٤ إلى ٦ ملايين فرنك فإن السيد س ... سيستخدم هذه الملايين الستة ليسدد ديناً عليه للسيد ع ... ، أو ليشتري بضاعة من السيد ي ... وهؤلاء الرأسماليون يملكون هم أيضاً حسابات مصرفية . وإذا كانت حساباتهم موجودة في المصرف نفسه ، فإن جميع تلك العمليات ستتم عن طريق الكتابة ولن تتطلب أي انتقال للأوراق المصرفية . وستكون وديعة الملايين الستة قد نقلت فقط من حساب السيد س ... إلى حساب السيد ي .... وإذا كانت موجودة في مصارف مختلفة ، فإن التحويلات المذكورة لن تتطلب انتقالاً للسيولات إلا بقدر ما لا يتوجب على تلك المصارف الأخرى أن تقوم بتحويلات لمبلغ مماثل إلى مصرف السيد س ... والواقع ان **غرف التقاص** ، التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ، تخفض إلى الحد الأدنى عمليات انتقال المال السائل من مصرف إلى آخر * .

وفي الختام تستطيع المصارف أن تزيد اعتماداتها من الحساب الجاري ، فتخلق بالتالي نقداً خطياً ، وذلك بقدر ما تمنحها مصارف أخرى اعتماداً وبقدر ما يسمح لها المصرف المركزي بزيادة حساباتها المدينة لديه (٤١) . وقد علمت التجربة أصحاب

---

* ان جباة المصارف اللندنية ، الذين كانوا مكلفين بنقل المبالغ المالية الضرورية للتسويات فيما بين تلك المصارف ، قد اعتادوا ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، على اللقاء فيما بينهم في حانة حتى يقارنوا حساباتهم ، وكانوا لا يحملون غير الفرق بين المبالغ المستحقة لهم والمبالغ المستحقة عليهم (وبالعكس) فقط . ومنذ عام ١٧٧٥ اقتدى أصحاب المصارف أنفسهم بهذا المثال ، وبذلك ظهرت غرفة التقاص (Clearing House) . وقد تطورت غرف التقاص في جميع المدن الكبيرة في العالم. وشملت عملياتها مبالغ طائلة.ففي عام ١٩٤٥ قامت الـ « Federal Reserve Banks » في الولايات المتحدة بعمليات تقاص بلغت حصيلتها ٦٨٨ مليار دولار (٤٠) .

المصارف ان الجمهور لا يسحب في الأيام العادية سيولات من المصارف سوى بقدر جزء زهيد نسبياً من المبلغ الاجمالي للودائع * . فيكفي إذن ألا تتجاوز هذه الودائع نسبة محددة إلى السيولات تسمى « cash ratio » أو مُعامِل السيولة (أي الحد الأدنى من الرصيد ، بنسبة مئوية من مجموع الودائع الاجمالي) حتى يكون عادة في وسع المصارف أن تسلف على الحساب الجاري وأن تخلق نقداً خطياً . وفي بعض الأوقات الاستثنائية ، يتوجب على المصرف المركزي أن يتدخل ليحول دون أن يؤدي انهيار نظام الاعتماد هذا إلى انهيار كل النظام النقدي . وتجنباً للمحاذير ، تتبنى معظم البلدان المتطورة « مُعامِل تغطية » تحدده الحكومة ** .

ونسبة هذه المُعامِل في بريطانيا ٨٪ منذ عام ١٩٤٦ (٤٣) . ونسبته في الولايات المتحدة عن الودائع تحت الطلب في المصارف الكبيرة ٢٤٪ ، وفي بلجيكا ٤٪ عن الالتزامات القصيرة الأجل ، وفي السويد وإيطاليا ٢٥٪ ، الخ . وعلاوة على ذلك ، ينبغي في بلجيكا أن يكون ٦٥٪ من إجمالي الودائع تحت الطلب مغطى بقروض عامة (٤٤) .

وهكذا يتضح ان النقد الخطي يمثل جزءاً كبيراً من المخزون النقدي ، أي من مجموع وسائل التبادل والدفع المتداولة في بلد محدد . وهكذا كان النقد الخطي يمثل في عام ١٩٥٢ ٦و٧٨٪ من هذا المخزون في الولايات المتحدة ، و ٧٤٪ في بريطانيا ، و ٦٥٪ في أستراليا ، ٥١٪ في إيطاليا ، الخ (٤٥) . وينبغي أن نضيف على هذا بأن النقد الخطي يتمتع بوجه عام بسرعة تداول أكبر من سرعة تداول الأوراق المصرفية (٤٦) .

إنشاء النقد الائتماني العام . المصدر الثالث : المصاريف العامة

ان النقد الائتماني العام المخلوق بالخصم أو بالسلف على الحساب الجاري يتجاوب مع حاجات – حاجات إلى الاعتماد والتبادل والدفع – ملازمة للنظام الاقتصادي .

---

* تتم هذه الاستردادات بالدرجة الأولى من أجل دفع الأجور والرواتب وكذلك لمواجهة حاجات الاستهلاك غير المنتج للرأسماليين وغيرهم من المدخرين .

** ثمة تمييز بين مُعامِل الخزينة (نسبة المال الناجز إلى إجمالي الودائع) ومُعامِل السيولة (علاقة المال الناجز ، والديون النقدية كل يوم بيومه ، والاسناد المخصومة بالنسبة إلى اجمالي الودائع) (٤٢) .

ورقابة الدولة على انشاء هذا النقد الائتماني تتجاوب مع طبيعة النقد الاجتماعية التي ما فتئت تتوكد أكثر فأكثر ، كلما تداخلت علاقات التبادل وتعقدت بصورة متزايدة ضمن نطاق الرأسمالية الحديثة . لكن هـذه الرقابة التي لا غنى عنها لسير الاقتصاد الحسن يمكن أن تكون في الوقت نفسه مصدراً لاضطرابات عديدة .

فالدولة التي تراقب اصدار النقد الورقي وتحدد في التحليل الأخير سعة المخزون النقدي في مجموعه هي نفسها بالفعل شارٍ وبائع ، وبحاجة بالتالي إلى وسائل تبادل ودفع . ومنذ نشأ النقد الائتماني العـام ، وقعت الحكومات التي تراقب إصداره في إغراء استعماله لتلبية حاجاتها الخاصة في الوقت نفسه . وان التجارب الأولى لإصدار النقد الورقي قد أفضت على نحو لا يتغير إلى كوارث تضخمية : ومن أمثلة ذلك النقد الورقي الصيني الذي بلغ حجم تداوله ، في عهد الامبراطور التتري قبلاي خان ، رقماً خيالياً بالنسبة إلى ذلك العصر : ٢٤٩،٦٥٢،٢٩٠ « كوان » مُصْدَرَة [٤٧] . والشيء نفسه ينطبق على التجارب الأولى في قارات أخرى ، مثـل « النقود بالبطاقات » في المستعمرات البريطانية والفرنسية في اميركا في القرن السابـع عشر ، و « النقـد القاري » الصادر اثناء حرب الاستقلال في الولايات المتحدة الاميركية ، والأسـناد الصادرة إبان الثورة الفرنسية ، الخ [٤٨] .

ومن المحتم ، حتى في دولة بورجوازية مسيَّرة وفق أكثر مبادىء الأورثوذكسية النقدية صرامة ، أن تقود حركةٌ موسميةٌ ودوريةٌ من الحاجات المتزايدة إلى الأموال الحرة (عشية موعد دفع رواتب الموظفين على سبيل المثال) ، من المحتم أن تقود هذه الحركة الخزينة العامة إلى زيادة ديونها لدى مصرف الاصدار ، تلك الديون التي تترجم بزيادة المخزون النقدي. وهذه الكتلة النقدية الاضافية يتم امتصاصها فيما بعد في الأحوال العادية. لكن عندما تزيد الدولة التداول النقدي بهدف تمويل مصاريفها البعيدة المدى، أو ، وهذا أسوأ ، بهدف تمويل عجز ميزانيتها ، تظهر أخطار الوكس النقدي بمقدار ما أنه لا تقـابل كتلةٌ اضافية من البضائع هذه الكتلة الاضافية من النقد المطروح قيد التداول [٤٩] .

المخزون النقدي الضروري اجتماعيا

هكذا نجد ان كل هرم النقد الخطي ينتصب على قاعدة من النقد الورقي . وهـذا ينطبق أيضاً على النقد الخاص ، كما أشرنا آنفاً . فكل نقد اعتماد يتطلب كوسيلة

للتسوية النهائية كتلة نقدية محددة . ذلك انه في الواقع عبارة عن كتلة من ديون ينبغي سدادها في النهاية بعد التقاص . وعلى هذا فالكتلة النقدية المطروحة لتداول مجتمع رأسمالي مدعوة إلى اداء دور مزدوج : تكوين معادل البضائع التي تدخل في هذا التداول (نقد يلعب دور وسيلة تداول) ؛ وتمثيل القيمة المقابلة المديون التي يحين موعد سدادها ، مع أخذ الديون التي يجمد بعضها بعضاً بعين الاعتبار (نقد يلعب دور وسيلة دفع) . وبذلك نلقى هنا من جديد وظيفتي النقد اللتين سبق ذكرهما .

ان النقد ، وسيلة الدفع ، الذي يقوم بدفع الديون ، له ، شأن النقد وسيلة التداول ، سرعة تداول محددة : ان مبلغاً واحداً من المال يستطيع أن يقوم ، من يد إلى يد ومن شركة إلى شركة ، بسلسلة متتالية من المدفوعات في فترة محددة من الزمن . وهكذا نحصل على المعادلة التالية عن الكتلة النقدية الضرورية لتسوية جميع المدفوعات المستحقة (خلال شهر واحد على سبيل المثال) :

$$\frac{\text{المبلغ الاجمالي لأسناد القرض} - \text{مبلغ المدفوعات التي يجمد بعضها بعضاً}}{\text{سرعة تداول وسائل الدفع}}$$

ويجمعنا المخزون النقدي الضروري لتداول البضائع مع المخزون النقدي الضروري لدفع الديون ، نستطيع تحديد المخزون النقدي الاجمالي اللازم لحسن سير الاقتصاد الرأسمالي . وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار كون الورقة المصرفية الواحدة قابلة للاستعمال بصورة متعاقبة لشراء بضاعة ، ثم للسماح لبائع هذه البضاعة بتسديد دين . وعلى هذا فالمخزون النقدي الضروري للاقتصاد لفترة محددة من الزمن يجب أن يكون مساوياً لـ :

$$\frac{\text{مجموع أسعار البضائع المتداولة}}{\text{سرعة تداول النقد ، وسيلة التداول}} + \frac{\text{مجموع اسناد القرض الواجب دفعها} - \text{مجموع المدفوعات التي يجمد بعضها بعضاً}}{\text{سرعة تداول النقد ، وسيلة الدفع}} - \text{المبلغ المستخدم على التوالي كوسيلة تداول ووسيلة دفع}$$

ويتضح على الفور من هـــذه المعادلة ان المخزون النقدي الضروري لحسن سير الاقتصاد هو معطى مرن للغـــاية يتعدل باستمرار خلال الشهر الواحد . ففي عشية ولحظة قدوم الأول من كل شهر على سبيل المثـــال ، تكون هناك حاجة إلى النقد ، وسيلة الدفع ، أكبر بكثير من الحاجة إليه بعد ثمانية أيام . كذلك يتفاوت المخزون النقدي الضروري تبعاً لتقلبات الظرف . كما يتضح أيضاً من تلك المعادلة ضرورة وجود أداة نقدية بالغة المرونة حتى يكون في المقدور التلاؤم بسرعة مع حاجات الاقتصاد المتبدلة أبداً .

ان سلسلة من ازمات الاعتماد قد تسارعت في بريطانيا في القرن التاسع عشر ، لأن قانون بيل كان يرغم مصرف انكلترا على عدم تجـــاوز حد أعلى غير مرن في اصدار الأوراق المصرفية . وكان لا بد من تعليق هذا القانون في كل مرة [٥٠] .

وفي القرن العشرين اتضح ان النقد الخطي أداة نقدية أكثر مرونة حتى من النقد الورقي . فعندما تظل كتلة الأوراق المصرفيـــة والودائع التي تحت الطلب مستقرة لا تزيد ، في حين يزداد الطلب على اعتماد التداول وعلى وسائل الدفع ، يمكن لتزايد سرعة تداول النقد الخطي — أي استخدام وديعة واحدة لعدد متزايد من التحويلات في فترة محددة من الزمن — أن يكون حلاً . وهذا بالأخص ما حدث في بلجيكا في عام ١٩٥٠ وفي مطلع عـــام ١٩٥١ ، عندما ازدادت سرعة التداول تلك بنسبة ٢٠ ٪ [٥١] .

تداول النقد الورقي غير القابل للتحويل

يقوم النقد الخطي على النقد الورقي العـــام . وما دام النقد الأخير قابلاً للتحويل وقائمـاً على المخزون المعدني لمصرف الاصدار ، لا يطرح استخدام الاشارات البديلة النقدية مشكلات تمس طبيعة النقد . فهذا النقد يظل يستخدم كمعادل عام بعامل قيمته الذاتيـــة الخاصة . وإذا كان جزء فقط من الأوراق المصرفية مغطى برصيد الذهب والفضة (كما ان جزءاً فقط من النقد الخطي مغطى بأوراق مصرفية) ، فإن هـــذه الواقعة تمثل فقط توفيراً اجتماعيـاً لأدوات التداول ، توفيراً بات ممكناً بفضل قوانين سلوك الجمهور المكتشفة تجريبياً .

ان هذه القوانين تعكس بدورها الطابع الاجتماعي المتعاظم للاقتصاد الرأسمالي ، والطابع الموضوعي أكثر فأكثر للنقد . وتجنباً لعرقلة حركة الآلية النقدية ، يكفي

إبقاء استخدام النقد الائتماني القابل للتحويل في حدود المخزون النقـــدي الضروري اجتماعياً . فكل اصدار اضافي بصورة واسعة سيسبب نزيفاً في المعادن الثمينة وتوقفاً في قابلية التحويل يحكم على النقد بالوكس .

وإنما انطلاقاً من هذا الطابع الموضوعي أكثر فأكثر للنقد الرأسمالي الحديث يمكننا فهم مشكلة تداول النقد الورقي غير القابل للتحويل . فهذا النقد لا يؤدي بالضرورة إلى تدهور القيمة الشرائية ، إلى وكس ظاهري ؛ فقد أثبتت التجربة ذلك منذ القرن التاسع عشر . فالفرنك الفرنسي جُعل غير قابل للابدال بين ١٨٧٠ و ١٨٧٧ ، لكنه لم يفقد سوى بالكاد ١,٥ ٪ من قيمته بالنسبة إلى الذهب والقطع القابل للتحويل .

وبالفعل يكفي أن يُحدّ بصرامة اصدار النقد الورقي غير القابل للتحويل (وإنشاء النقد الخطي) بالمخزون النقدي الضروري اجتماعياً ليتم إلى حد كبير تجنب كل تظاهرة من تظاهرات الوكس النقدي . ولمـــا كانت المعاملات الاقتصادية الجارية – المبادلات والمدفوعات – تمتص كل النقد المطروح في التداول ، لذا فإن نقداً ورقياً غير قابل للتحويل من هذا النوع لا يجري تداوله إلا بنفس المبلغ الذي كان سيتداول به مكانه نقد ورقي قابل للتحويل ، ولا يمكن لأي خلل أن يحدث في إطار السوق القومية .

لقد أراد بعض المؤلفين أن يروا في هذه الظاهرة دليلاً على أن النقد لم يكن قط بضاعة لها قيمتها الخاصة ، وعلى انه كان له دوماً سعر تحدده السلطة العامة [٥٢] . بيد أن تجربة القرن التاسع عشر، ولا سيا في البلدان التي اتّبعت نظام المعدنين، قد أثبتت ان تقلبات في القيمة الذاتية للذهب والفضة قد سببت تقلبات نقدية :

« بعد الاكتشافات الكبيرة للذهب في كاليفورنيا واوستراليـا (في الخمسينات من القرن التاسع عشر) ، أصبحت الفضة معدناً طائل الثمن وبات من الصعب ابقاؤه قيد التداول ... لكن سرعان ما انعكس الوضع . فبدءاً من عام ١٨٤٢ اكتشفت طرائق تعدينية تسهل فصل الفضة عن رِكازات الرصاص . وقد طبقت هذه الطرائق على نطاق واسع بعد انتقال ما يسمى « ولايات سلسلة جبال روكي » من المكسيك إلى الولايات المتحدة في عـــام ١٨٤٨ و ١٨٥٣ . ذلك ان كتلة من الفضة الرخيصة الثمن خفضت سعر هذا المعدن بالنسبة إلى الذهب ، وألغيت الفضة كنقد تدريجياً [٥٣] » .

والواقع ان الانتقـــال من النقد القائم على عيار الذهب (أو الفضة) في القرن التاسع عشر إلى النقد غير قابل للتحويل جزئياً منذ الحرب العالمية الاولى يتجاوب

مع ظاهرتين مختلفتين كل الاختلاف . فمن جهة أولى وكس نقدي فعلي سببته نفقات التسلح والحرب الضخمة ، وكذلك وطأة دين عام يتعاظم بثبات . وهذا الوكس النقدي قد أصاب حتى الولايات المتحدة، ذلك البلد الذي ملك لمدة طويلة جزءاً كبيراً من كل احتياطي الذهب في العالم ، باعتبار ان القدرة الشرائية لدولار واحد في عام ١٩٦٨ تعادل أقل من ٤٠ سنتاً من فترة ما قبل الحرب (أي عام ١٩٣٩) . ومن جهة ثانية ، يترافق التدخل المتعاظم للدولة في الحياة الاقتصادية بالتنظيم المتعاظم لبعض القطاعات الاقتصادية من قبل الدولة لصالح الطبقة البورجوازية في مجملها ، وبالتالي استبعاد الشروط« الخالصة » لاقتصاد يقوم على السوق ، وهو استبعاد تم الوصول إليه أيضاً عن طريق تدخل قوى « منظّمة » و « واعية » اخرى مثل الكارتلات والتروستات وشركات الهولدينغ والتجمعات الاحتكارية على وجه الاجمال * . ان نقداً ذاتي القيمة هو نقد لا غنى عنه لاقتصادِ سوقٍ خالص يقوم على المبادلات . وكلما تدخلت عناصر « التنظيم الاقتصادي » في الاقتصاد ، زادت امكانيات حلول نقد « مجرد » ، نقد حسابي ، محل هذا النقد الذاتي القيمة [٥٤] .

لكن عناصر التنظيم التي تدخلها الرأسمالية على الاقتصاد ، خلال مرحلة افولها هي عناصر متنافرة ومتناقضة . فهي تلغي فوضى السوق وآليتها على صعيد معين ، لتولدهما من جديد على صعيد أعلى . ففي عصر النقود القائمة على عيار الذهب ، كان جزء كبير من المدفوعات ، لا في السوق القومية فحسب ، بل في السوق الدولية أيضاً ، يتم بدون تدخل المعدن الثمين . أما في عصر النقود القومية غير القابلة للتحويل أو القابلة للتحويل جزئياً ، فإن التسويات الدولية تتعقد ؛ فالذهب (ونقود قابلة التحويل إلى ذهب) مرغوبان أكثر مما في الماضي بالنسبة إلى المدفوعات في السوق الدولية .

وبنتيجة ذلك تظل المعادن الكريمة ، والبضائع الذاتية القيمة ، المعادل العام الوحيد في النهاية في السوق العالمية ، حتى في ظل نظام النقد الورقي غير القابل للتحويل . ان نقداً عالمياً « منظّماً » ، النقد الوحيد الذي يستطيع أن يفصل نهائياً اداة التداول عن أساسها المعدني ، لا يمكن أن يخلق في اقتصاد رأسمالي. ولا يمكن أن ينتج إلا عن تخطيط عالمي للاقتصاد ، سيكون نتاج الانتصار العالمي للاشتراكية .

* انظر الفصلين الثاني عشر والرابع عشر .

لهذا السبب ليست النقود الحديثة منفصلة في الواقع تمـام الانفصال عن قاعدة معدنية ، حتى عندما ينص القانون على انه لا يمكن الحصول على أي كمية من الذهب مقابل ورقة مصرفية (تكون قد أصبحت ورقة نقدية) * . وكل نقد قومي يرتبط ، عبر التجارة الخارجية وحركة المدفوعات الدولية ، بالذهب وبنقود قومية أخرى في آن واحـد ، وتقلبات قدرته الشرائية النسبية وتقلبات سعره في السوق الحرة أو السوداء ، هي علائم على مقـدار عدم وكسه . وهذا الوكس ينجم عن صفة خاصة بالنقد الائتماني العام وحده ؛ **التضامن ، التعادل الجماعي، بين جميع الأوراق المصرفية المطبوعة من قبل الدولة .**

ان النقد المعدني ، نتاج العمل البشري ، له قيمة ذاتية . وزيادة تداوله بما فوق المخزون النقدي الضروري اجتماعياً لا تسبب وكسه بل اكتنازه . والشيء نفسه ينطبق على الأوراق المصرفية القـابلة للتحويل التي يمكن أن يسبب الاشتطاط في اصدارها هرب الذهب علاوة على ذلك . والنقـد الورقي الخاص ، الصادر عن رأسماليين غير مليئين ، يفضي إلى وكسه الكامل مع إفلاس االصُدِر ، لكنه لا يبخس آلياً من قيمة النقد الورقي الخاص الصادر عن أفراد آخرين .

وبالمقابل، يخضع النقد الورقي العام غير القابل للتحويل لوكس القيمة ما أن يحدث إصدار زائد عن حده غير مترافق بزيادة معادلة في البضائع المتداولة . وبالنظر إلى ان جميـع الأوراق المصرفية تكون أيضاً قد وكست قيمتها ، فإن زيادة التداول النقدي لا تؤدي إلى اكتنازها ، بل توجد على العكس ميلاً إلى عـدم اكتنازها . ومنذ ذاك تمسي قيمتها متعلقة بقدرتها الشرائية التي تنخفض . وعلى هذا الصعيد تجد

---

* من المفيد أن نلاحظ ان هـذه الثنائية لاقت تطبيقات حقوقية غريبة . فالحقوق الفرنسية لا تعرف ، بوجه عام ، غير الفرنك « الاسمي » في جميـع المنازعات التي تقوم بين المقيمين في فرنسا . لكن ما أن تكون هذه المنازعات دولية ، حتى لا تؤخذ بعين الاعتبار سوى القيمة – الذهب، أسواء لصالح المشتكين الفرنسيين (النزاع بصدد القروض العربية والبرازيلية أمام محـكمة لاهاي في عام ١٩٢٩ ، وبصدد القروض النرويجية في عام ١٩٥٧) أم على حسابهم (القرض الصادر عن شركة Messageries maritimes) (٥٥) .

النظرية الكمية عن النقد تطبيقاً لها صحيحاً جزئياً * .

بما أن هذا النقد قد وكست قيمته اليوم ، فالناس يسعون إلى التخلص منه ، وبالمقابل إلى اكتناز المعادن الكريمة البسيطة أو النقود المعدنية أو غيره من النقد الورقي غير المتدهورة قيمته ** . ويقدر الاكتناز الخاص للذهب بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ بمعدل سنوي وسطي قدره ٢٥٠ مليون دولار . وهكذا يتجلى **قانون غريشام** : النقد « الرديء » (المتدهورة قيمته بهذا القدر أو ذاك) يطرد النقد الجيد من التداول .

ان ارتفاع الأسعار الآلي عقب وكس النقد الورقي لا يظهر إلا في بلد يكون فيه تكوين الأسعار « حراً » إلى هذا الحد أو ذاك ، أي متحدداً بالقوى الاقتصادية وحدها . فالورقة المصرفية غير القابلة للتحويل يمكن أن تفرض لمرحلة معينة من الزمن على بلد من البلدان ، بالاضافة إلى رقابة صارمة على الصرف ، الشيء الذي يسمح بتخفيض ارتفاع الأسعار إلى الحد الأدنى ، بالرغم من إصدار غزير للنقد الورقي ومن تدهور لا ينكر في قيمته (تدهور لا يظهر إلا في أسواق القطع الحرة في البلدان

---

* بصدد النظرية الكمية عن النقد انظر الفصل الثامن عشر . في مؤلَّفه المكرس لنظرية النقد والاعتماد عند ماركس (٥٦) ، لا يولي برونو فريتش انتباهاً كافياً للتمييز الأساسي ، الذي أدخله ماركس ، بين النقد المعدني أو النقد الورقي القابل للتحويل إلى معادن ثمينة من جهة ، والنقد الورقي غير القابل للتحويل من الجهة الأخرى . ولو راعى هذا التمييز ، لفهم أن التطبيق العام إلى حد ما للنظرية الكمية عن النقد على النقد الورقي غير القابل للتحويل ينبع عن مفهوم دقيق لنظرية القيمة – العمل (وعن مفهوم للنقد ، كوسيلة تبادل لأنه هو نفسه بضاعة) . فبالفعل ، انطلاقاً من اللحظة التي لا تعود فيها الأوراق المصرفية غير القابلة للتحويل سوى رموز تمثل أجزاء من كمية معينة من المعادن الثمينة ، إنه لجليّ مع بقاء كل شيء على حاله بالأصل (أي في غياب تبدلات في القيمة الذاتية للمعادن الثمينة والبضائع الأخرى) ، جلي أنها تكس قيمتها إذا زادت كميتها . لأن كل ورقة مصرفية لا تعود تمثل ، في هذه الحالة ، إلا كمية أقل من المعادن الثمينة .

** ان تدهور قيمة النقد الورقي مفهوم نسبي للغاية . فمن عام ١٩٣٨ إلى نهاية عام ١٩٤٦ زادت الأوراق المصرفية المتداولة في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠٠٪ بينما لم يتضاعف الانتاج الصناعي إلا بالكاد . وقد خسر الدولار حوالي ٤٠٪ من قدرته الشرائية . وحدث وكس جلي . بيد ان هذا الوكس كان أقل من وكس أوراق نقدية الأخرى كالفرنك الفرنسي والليرة الايطالية ، بحيث أن أوراق الدولارات قد اكتنزت في فرنسا وإيطاليا .

الأجنبية وفي الأسواق « الموازية » السرية في البلد عينه) . وهذا ما كان عليه الوضع بوجه خاص في ألمانيا النازية [٥٧] . بيد ان مثل هـــذا النظام ينطوي على تناقضات أخرى ينبغي أن تدرس على حدة في اطار الاقتصاد المسمى بـ « الموجـــه » واقتصاد التسلح والحرب .

ميزان المدفوعات

حتى عندما يكون النقد الورقي « متيناً » ، أي عندما لا يكون مُصْدراً بكمية تتجاوز **المخزون النقدي الضروري** ، وعندما يكون متمتعاً بتغطية ذهبية تعتبر من وجهة النظر التقليدية كافية ، يمكن مع ذلك أن يفقد قابلية تحويله إلى ذهب . وذلك هو بوجه خاص مثال الجنيه الاسترليني بدءاً من عام ١٩٣١ . وسبب عـــدم قابلية التحويل هذه يكمن في **الوظيفة المزدوجة للذهب** ، باعتباره تغطية للنقد الورقي ، والنقد الوحيـــد المتعامل به في المدفوعات الدولية . وكما ان النقد الائتماني الخاص لا يتداول داخل بلد من البلدان إلا في حدود ملاء المُصدِر الخاص(قدرته على تسديد قيمة السند عندما تستحق) ، كذلك فإن النقد الائتماني العام لا يتداول دولياً إلا في حدود ملاء البلد المصدر ، أي قدرته على تسوية ديونه تجـــاه البلدان الأخرى بالذهب (أو بالعملات القابلة للتحويل إلى ذهب) .

هذا لا يعني ان كل عملية شراء من البلدان الأجنبية تسبب انتقالاً للذهب نحو البلد البائع . فعلى الصعيد الدولي كما على الصعيد القومي والمحلي ، يعمل نظام للتقاص يقضي بتحويل **الأرصدة** وحدها ، المتبقية بعد إجراء التقاص بين المبالغ المستحقة للأجنبي والمبالغ المستحقة للبلد المعني على الأجنبي . وهذه الأرصدة تظهر في ميزان المدفوعات. وهذا الميزان يتألف بصورة رئيسية من البنود التالية :

أ — الميزان التجاري ، أي الفرق بين الصادرات إلى بلد معين والواردات القادمة من هذا البلد . وإذا ما تجاوزت الصادرات الواردات في القيمة ، وجد في ميزان المدفوعات بند دائن ؛ وإذا ما انعكست العلاقة ، وجد بند مدين .

ب — حركة الرساميل ، أي الفرق بين خروج الرساميل ودخولها . وينبغي أن ندرج في الفئة الأولى : شراء الأسهم والمصانع وأسناد القرض الأجنبية والأمـــوال اللامنقولة الأجنبية ، وتوظيف الرساميل في المصارف في البلدان الأجنبية ؛ وكذلك إرسال الربائح والفوائد وأقساط التأمين أو الرساميل المؤمن عليها إلى البلدان الأجنبية ،

إلى أجانب لهم ممتلكات في البلد المعني. وينبغي أن نضع في الفئة الثانية شراء الأسهم واسناد القرض والمصانع والأموال اللامنقولة في البلد المعني، من قبل أجانب يحملون اليه رساميلهم، وتوظيف الرساميل الأجنبية في مصارف وطنية؛ وإرجاع المقيمين في البلد للربائح والفوائد وأقساط التأمين والرساميل المؤمن عليها الخ إلى وطنهم؛ وإرسال الهبات الخاصة والعامة من البلدان الأجنبية إلى البلد المعني. وإذا كان استيراد الرساميل أكبر من خروجها، فإن هذا البند سيكون دائناً في ميزان المدفوعات. وفي الحالة المعاكسة، سيكون مديناً.

ج - الحركة البحرية. فالسفن الوطنية التي تنقل بضائع إلى البلدان الأجنبية تتلقى أجور النقل عملات أجنبية تحملها إلى بلدها. وبالعكس من ذلك السفن الأجنبية التي تحمل بضائع إلى البلد وتتلقى أجور النقل عملات تخرجها من البلد. وإذا كان المبلغ الأول أكبر من الثاني، فسيكون هذا البند دائناً في ميزان الحسابات. وفي الحالة المعاكسة، سيكون مديناً.

د - الحركة السياحية: إذا كان سياح البلد المعني ينفقون في البلدان الأجنبية من المال أكثر مما ينفق السياح الأجانب الذين يقصدون البلد المذكور، فسيكون هذا البند مديناً. وفي الحالة المعاكسة، سيكون دائناً.

ه - حركة الاستيطان والهجرة: إذا كان المستوطنون يجيئون بأموال أكثر من الأموال التي يحملها المهاجرون معهم، فسيكون هذا البند دائناً. وفي الحالة المعاكسة، سيكون مديناً، الخ.

وما دام البلد المعني يملك ميزان مدفوعات دائناً بوجه عام، فإن قابلية نقده الورقي للتحويل لا تكون مشروطة إلا بمخزون معدني متواضع نسبياً. لكن ما أن يبدأ ميزان المدفوعات بالميل إلى أن يكون مديناً باستمرار، حتى يصبح المخزون المعدني المرتفع شرطاً لاستمرار قابلية نقده الورقي للتحويل في الظرف العادي وإلا فإن نزيف الذهب ينذر بإحداث المضاربة والذعر[٥٨]. وأخيراً، إذا ما تخلت معظم البلدان المتمتعة بمكانة تجارية هامة عن عيار الذهب، كما حدث إبان الأعوام الثلاثينيات، تضطر البلدان الأخرى الى الاقتداء بها، وإلا أصبح نقدها القومي عرضة للمضاربة الدولية وجرى سحبه من التداول ما أن يظهر.

ان ميزان المدفوعات يؤثر على حجم التداول النقدي، وبالتالي على قدرة النقد الشرائية في نظام النقد الورقي غير القابل للتحويل جزئياً أو كلياً. فالعجز الدائم في

ميزان المدفوعات يكون نتيجة ميول تضخمية ، والطفح فيـــه ينجم عن ميول انكماشية * . لكن عندما يدفع مصرف الاصدار المصدّرين معادل فائض القطع الذي يكدسه ، فإن الطفح في ميزان المدفوعات يمكن أن يسبب على المدى القصير ، ميلاً تضخمياً ، باعتبار أن هذه الطاقة الشرائية الإضافية لا تجد لها من معادل في السوق . ولتجنب هذه الآثار ، ينبغي أن يبطل مفعول الطفح في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الادخار الداخلي (٥٩) .

مصارف الاصدار والاعتماد المصرفي

طالما بقي نقدٌ قائماً على عيار الذهب ، يكون دور معهد الاصدار السهر قبل كل شيء على حماية قابلية النقد للتحويل . وإن ما يمكن أن يقوم به من تقييد للاعتماد عن طريق زيادة معدل الخصم يُنظر إليه أولاً على أنـــه وسيلة لتقييد التداول الائتماني ، وينظر إليه بصورة غير مباشرة فقط على أنه وسيلة لتصحيح اشتطاطات « الطفرة ». لكن مهام مصرف الاصدار ، في عصر الورق النقدي غير القـــابل للتحويل ، تمتد لتشمل وظيفة رقابة على مجمل الاقتصاد . وبالفعل ، ينبغي على هذا المصرف أن يراقب السياسة الاعتمادية للمصارف التجارية التي تؤثر بدورها على كل مسار الاقتصاد (٦٠) .

لقد كانت تغطية مصارف الاصدار في القرن التاسع عشر للأوراق المصرفيـة التي أصدرتها ، رصيد الذهب (أو الفضة) والورق التجاري المخصوم . وكانت تؤثر على حجم الاعتماد عن طريق معدل الخصم .

وقد أرغم عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي يميز عصر أفول الرأسمالية بدءاً من الحرب العالمية الأولى ، أرغم مصارف الاصدار على اللجوء إلى تغطيات إضافيـة وإلى وسائل مختلفة للتأثير على الاعتماد . فمن جهة أولى ، تملك المصارف الخـــاصة الكبيرة احتياطيات كبيرة تجعلها مستقلة إلى حد بعيد عن سياسة المصرف المركزي

---

* ان ميزان مدفوعات دائناً لحقبة طويلة من الزمن يعني في الواقع تعقيم القدرة الشرائية ، إذ انه كان من الممكن أن يستخدم الذهب المتراكم تحت قباب المصرف المركزي في استيراد بضائع شتى ، أي في استحداث مداخيل إضافية . كذلك فإن ميزان المدفوعات الذي يكون عاجزاً بصورة دائمـــة يعبر عن ان قدرة شرائية طافحة – تضخمية ! – قد خلقت في البلد وتستدعي بالتـــالي استيراد المزيد والمزيد من السلع والخدمات من البلدان الأجنبية .

الخصمية . ومن جهة أخرى ، لا يعود مجرد تخفيض معدل الخصم ، في فترة الكساد الشديد ، حافزاً كافياً لزيادة حجم الاعتماد والمبادلات والتداول النقدي . وفي هذه الشروط ، يلجأ مصرف الاصدار إلى تقنية قديمة ، سبق للمصارف العامة في القرنين السابع عشر والثامن عشر أن استخدمتها على نطاق واسع : السياسة المسماة بسياسة « السوق المفتوحة » Open Market .

لقد كانت هذه السياسة مباحة دوماً في الولايات المتحدة الأميركية ، لكن انتهاجها على نطاق واسع تم بدءاً من عام ١٩٣٣ خاصة . وقد أباحها قانون خاص صادر في بريطانيا في عام ١٩٣١ ، وفي فرنسا وبلجيكا في عام ١٩٣٦ . وينص على أن مصرف الاصدار يستطيع أن يشتري ويبيع أسناد الدولة (قروض ، أسناد الخزينة ، إلخ) في السوق المفتوحة . وعندما ترغب الحكومة في تقليص حجم التداول النقدي (الاعتماد) ، تستطيع أن تبيع أسناد دولة ، وهذا ما يؤدي إلى رجوع (وبالتالي تعقيم) أوراق مصرفية ، أو ، والأمر سواء ، إلى تناقص الحسابات الجارية الدائنة للمصارف الخاصة لدى المصرف المركزي ، وتناقص النقد الخطي الذي تستطيع هذه المصارف مذ ذاك أن تنشئه [٦١] . وبالعكس ، عندما ترغب الحكومة في توسيع حجم التداول النقدي (الاعتماد) يتوجب عليها أن تشتري من جديد أسناد دولة ، الشيء الذي يؤدي إلى إصدار أوراق مصرفية جديدة أو إلى زيادة الحسابات الجارية الدائنة للمصارف الخاصة لدى المصرف المركزي . بيد أن نظام « السوق المفتوحة » يمكن أن ينحط بسهولة إلى وسيلة لتغطية التسليفات المقدمة للدولة بسبب عجز الميزانية [٦٢] .

وإنما في الولايات المتحدة ، حيث لم يبلغ الوكس النقدي الحجم الذي بلغه في أوروبا ، تمثل سندات الدولة اليوم القيمة المقابلة الرئيسية للنقد الخطي الصادر عن المصارف الخاصة وبنداً في موجودات مصرف الاصدار أهم بما لا يقاس من الديون الخاصة :

« حتى عام ١٩٣٣ ، كان المصدر الرئيسي لخلق النقد اقتراض الشركات الخاصة القصير الأجل . ففي عام ١٩٢٩ ، كانت قروض المصارف التجارية تمثل ما يقارب $\frac{٢}{٣}$ من المخزون النقدي في البلاد . لكنها باتت لا تمثل في نهاية عام ١٩٥٠ سوى الثلث . والمصدر الأكبر للتمون بالنقد اليوم هو الاقتراض من جانب الحكومة . فموجودات

المصارف التجارية من أسناد القرض الحكومية تفوق بكثير حجم قروضها القصيرة الأجل[٦٣] » .

بيد أن وظيفة الرقابة التي يستطيع مصرف الاصدار أن يمارسها بوصفه مصدراً أخيراً للمال السائل ليست مطلقة . فهو يستطيع إما أن يحدد بصرامة حجم المخزون النقدي ، وإما أن يحدد بصرامة ثمن الرأسمال النقدي (المال السائل) ، نعني معدل الفائدة . وقد اتبع الطريق الأول في القرن التاسع عشر ، ويتبع الثاني اليوم[٦٤] . لكن مراقبة الحجم النقدي ومعدل الفائدة في آن واحد وبصورة صارمة أمر مستحيل في اقتصاد رأسمالي .

التلاعبات النقدية

إن وظيفة الذهب المزدوجة – استخدامه كقاعدة معدنية للنقد الورقي وكوسيلة دفع دولية – تجعل من هذا المعدن الثمين أداة للسياسة الاقتصادية والتجارية . فعندما تكون النقود القومية قابلة للتحويل بكل حرية إلى ذهب ، تكون قيمتها الخاصة محددة مباشرة إما بالمحتوى المعدني للقطع المسكوكة ، وإما بالتغطية الذهبية للأوراق المصرفية التي هي محض رموز بديلة من المعادن الثمينة . أما عندما تلغى قابلية النقود الورقية للتحويل بهذا القدر أو ذاك ، يصبح لها تعامل اجباري بالنسبة إلى النقود الأجنبية . وهذا التعامل يحدد عادة باتفاقات دولية ، لكن من الممكن أن يعدل من طرف واحد . وإذا كان يتجاوب والعلاقة الفعلية بين القدرة الشرائية لكلا النقدين ، فإنه سيُحترم بوجه عام ولن يتعرض إلا لتأرجحات طفيفة تسببها التموجات المؤقتة في ميزان المدفوعات بين كلا البلدين ، وفي العرض والطلب المتبادلين لنقد كل منهما[٦٥] .

وبالمقابل إذا كان هذا التعامل تعاملاً مصطنعاً ، فسوف تظهر « سوق موازية » أو « حرة » أو « سوداء » ، سوق يتدنى فيها عند الصرف سعر النقد المقدر فوق قيمته رسمياً .

ومن الممكن أن تسعى الحكومة عن عمد إلى إحداث هذا الوكس بهدف تشجيع صادراتها ، إما لتحسّن ميزان المدفوعات وإما لتشجّع السير العام للأعمال . ولما كان سعر الصرف لنقد غير قابل للتحويل سعراً اجبارياً ، فإن الحكومة تستطيع تخفيضه بمحض مرسوم . فهي سترسم بصورة تعسفية ان الوحدة النقدية سيقابلها من الآن

فصاعداً معـــادل من الذهب متدني القيمة بنسبة ٢٠٪ على سبيل المثال ، وان القطع الأجنبية ستسعر بالتـــالي من الآن فصاعداً بنسبة ٢٥٪ ، زائدة عن النسبة السابقة . ومثل هذا الوكس النقدي ، المسمى انقـــاص قيمة النقد dévaluation ، يؤدي إلى هبوط سعر المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية .

ان السيارات الأميركية والسيارات الانكليزية تتنافس على السوق الأوسترالية . ولنفترض ان سعر البيـع الجاري للسيارة الأميركية الشائع بيعها في أوستراليـــا هو ٣٠٠٠ دولار تساوي ٧٥٠ جنيهاً أوسترالياً بمعدل جنيه أوسترلي واحد = ٤ دولارات. فالسيارات البريطانية التي تكلف ٦٠٠ جنيه بريطاني ستباع أيضاً بـ ٧٥٠ جنيهـــاً اوسترالياً إذا كان الجنيه الواحد يساوي ١٫٢٥ جنيه اوسترالي . لكن إذ ما خفضت قيمة الجنيه البريطاني بـ ٢٠٪ ، فإن تلك السيارة عينها ستباع بـ ٦٠٠ جنيه اوسترالي، من غير أن يتناقص سعر الكلفة أو ربح الشركة الصانعة للسيارات .

بيد ان استخدام إنقاص قيمة النقد كوسيلة مزاحمة يصطدم بعقبتين :

أ – أن ينذر بإحداث حركة تداعٍ متسارع باعتبار ان جميع البلدان تحـــاول تحسين ميزانها التجاري بالطريقة نفسها . وهذا ما حدث بالضبط بعـد إنقاص قيمة الجنيه البريطاني في عام ١٩٣١ ، الذي أدى إلى إنقـــاص قيمة ٣٤ نقداً قومياً آخر بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ . وقـــد حدثت الظاهرة نفسها بعد إنقاص قيمة الجنيه في عام ١٩٤٩ .

ب – إن على كل بلد لا أن يصدر فحسب ، بل أن يستورد أيضاً . وإذا كان إنقاص القيمة يخفض الأسعار عند التصدير ، إلا انه يرفع الأسعار عنـد الاستيراد . وعلى هذا فإنه يشجع الصناعات العاملة للتصدير بمواد أولية محلية على حساب الصناعات العاملة للسوق الداخلية بمواد أولية مستوردة ، ويفضي بالتالي إلى اعادة توزيـع الدخل القومي . ومن الممكن تخفيف هذه الآثار إذا مـــا كدست مخزونات هامة من المواد الأولية الأجنبية قبل الانقاص ، أو إذا كان من المتوقع انخفاض في أسعار هـــذه المنتجات ، تبدل مناسب في « حدود التبادل » * . وفي الختـــام ، ستكون مرونة

* يطلق تعبير « حدود التبادل » على العلاقة بين مؤشر أسعار المنتجات المصدرة ومؤشر أسعـــار المنتجات المستوردة .

الطلب الأجنبي على المنتجات المصدرة من قبـل البلد الذي ينقص قيمة نقده هي الحاسمة (٦٦) .

ومن الممكن لسياسة نقدية معاكسة للإنقاص ان تميل هي أيضاً إلى إحداث ارتفاع في الصادرات . إذ من الممكن ، بدون تعديل للقيمة المقابلة للنقد الورقي القومي ذهباً أو قطعاً ، احداث انخفاض في الأسعار في السوق الداخلية عن طريق تضييق الخناق على الاعتماد والتداول النقدي ، وعن طريق تخفيض الأجور الاسمية، الخ . وسينعكس أثر هذا التخفيض بدوره على أسعار التصدير . لكن مثل هذه السياسة الانكماشية تزيد بوجه عام من ركود الأعمال ومن البطالة داخل البلد بالذات (٦٧) ، وهـذا ما يقضي على جميـع المزايا المأمولة من وراء زيادة الصادرات التي يلغى مفعولها بالأصل أو يجمد، كما في حالة إنقاص قيمة النقود ، بردود فعل دولية متسلسلة :

« إذا ما أدى الضغط على معدلات الأجور الاسمية إلى تحسين ميزان [مدفوعات] بلد من البلدان ، يصبح في مستطاع منتجي هذا البلد أن يكسبوا مزية على حساب المنتجين الأجانب ، وأن يدحروا بالتالي تأثير البطالة نحو بلدان أخرى . وهذه البلدان الأخرى التي ستلاحظ ان صادراتها تتناقص وان وارداتها تزيد سترد على البطالة التي ستنجم عن ذلك بممارسة ضغط على أجورها الخاصة . لكن إذا ما ساوى تخفيض الأجور في البلد ب تخفيض الأجور في البلد أ أو تجاوزه ، فإن البلد الأخـير لن يكسب أي مزية واضحة » (٦٨) .

وبالفعل ، بعد انفجار أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية ، حدث بالتعاقب ردا فعل دوليان متسلسلان ، رد فعل الانكماش أولاً ، ثم رد فعل إنقاص قيمة النقد ثانياً .

إن تلاعب الحكومات بالنقد الورقي ومحاولتها اعتماد هذا التلاعب سلاحاً مضاداً للأزمات الدورية قد ولد أوهاماً بصدد امكانيات القدرة على تصحيح الانحرافـات الظرفية الجدية بواسطـة « نقد موجـه » . وبالفعل ، تستطيـع مصارف الاصدار ، بزيادتها حجم تداول النقد الائتماني وبتخفيضها معدل الفائدة ، أن تشجع المصارف التجارية على توسيـع الاعتماد الذي يفترض فيه أنه يشجع بدوره الرواج الاقتصادي في حالة الكساد .

بيد انه ينبغي ألا نبالغ في تقدير تأثير معدل الفائدة على الظرف الاقتصـادي . ان تحقيقاً أجري في الولايات المتحدة يثبت أن الفائدة التي يدفعها المقـاول تمثل هناك عنصراً زهيداً من كلفة الانتاج : ٠و٤ ٪ من ثمن كلفة المنتجـات المعمولة ؛ ٠و٢ ٪ من

ثمن كلفـــة البناء اللامنقول ؛ ٨ر٠ ٪ من ثمن كلفة المنتجات المنجمية ؛ و ٢ر٠ ٪ من تكاليف التوزيع [٦٩] .

وانه لوهم أن نفترض أن المصارف تستطيع أن تؤمن وحدها (بمساعدة مصرف الاصدار) توسعاً في الاعتماد والمخزون النقدي . وأقصى ما في وسعها هو أن تمنح بسهولة أكبر السلف بأسعار أدنى . لكن حتى يتسع المخزون النقدي فعلاً عن طريق الاعتمادات على الحساب الجاري ، فلا بد أيضاً أن **يوجد مقاولون يستخدمون فعلاً** التسهيلات المقدمة على هذا النحو . وعلى هذا فالمقاولون هم الذين يقفون فعـــلاً وراء ازدهار النقد الخطي في بداية الرواج ، لا المصارف[٧٠] . والحال أنه :

« في حالة كساد [شديد] ، يكون الأفق كالحاً للغاية بحيث لا يتمكن أي هبوط ممكن التصور في معدل الفائدة أن يدفع برجل من رجال الأعمال إلى المجازفة بمشروع ما إلا إذا كان المشروع جذاباً بكل وضوح »[٧١] .

وعلى هذا فإن العوامل التي تحدد مجمل الظرف الاقتصادي هي التي تفسر في التحليل الأخير الانتقال من كساد إلى رواج اقتصادي – ومن بين هــذه العوامل ، لا يلعب التلاعب بالمخزون النقدي وبمعدل الفائدة سوى دور ثانوي * .

ثلاثة أشكال من التضخم

إن الوكس النقدي قديم قدم النقد العام نفسه . فقد تولد عن حاجات الدولة التي تسك العملة أو تصدر الأوراق . وأقدم أشكاله غش المزائج بحيث تقوم المعادن الخشنة مقام المعادن الكريمة . وهذا الغش ، بما يسببه من تأرجحات مباغتـــة في الأسعار ، يلحق الخلل بتنظيم اقتصاد كل مجتمع قائم على الانتاج البضــاعي الصغير . ويصفه المؤرخ التشيكي كوسماس ، المتوفي في حوالي عام ١١٢٥ ، بأنــه « أسوأ من الطاعون ، وأعظم بلية من غزو أجنبي ومن المجاعة ومن سائر الكوارث »[٧٢] .

والنقد الورقي ، الذي يبدو متحرراً من أساسه المعـدني ، يغري إغراء شديداً ، بطبيعته بالذات ، بوكس متقطع أو متواصل .

وهكذا أصبح هذا الوكس أو التضخم ، في العصر الامبريالي ، ظاهرة شبه عامة . بيد أنه ينبغي مع ذلك أن نميز فيه عدة درجات .

---

* انظر الفصل الحادي عشر .

فالتضخم المعتدل ينجم عن إصدار نقد ائتماني (أو عن زيادة المخزون النقدي بوسائل أخرى) ، بدون مقابل مباشر في البضائع أو الخدمات ، لكن في شروط تساعد على توسع حجم الاستخدام والانتاج في أجل قصير . ويتطلب هذا من بين ما يتطلبه وجود بطالة معينة واحتياطي من وسائل الانتاج غير المستخدمة (٧٣) * . وعندما تستعمل الدولة المخزون النقدي المزداد لشراء بضائع وقوة عمل تُستخدم في صنع وسائل التدمير – أي البضائع التي لا تعاود الدخول في عملية إعادة الانتاج – تستطيع ، إذا ما فرضت رقابة صارمة على الأسعار ، أن تقنّع مؤقتاً التضخم إلى أن يحل عدم التناسب بين التداول النقدي وتداول البضائع الفعلي بالتوازن العارض* . وهذه الرقابة على الأسعار يجب أن يكون لها في هذه الشروط مقابلها في تعقيم جزء من مداخيل الجمهور في شكل الادخار الاجباري(٧٤) . وفي هذه الحال، يمثل **التضخم الخفي** وعداً بزيادة تداول البضائع في المستقبل عن طريق زيادة الانتاج المحلي بعد تحويله ، وإلا فمن طريق نهب البلدان الأجنبية . وإذا لم يحدث هذا الامتصاص للقدرة الشرائية التي لا مقابل لها، أدى التضخم في النهاية وبصورة محتمة إلى ارتفاع الأسعار.

وعندما يكون الاصدار الكثيف للنقد الورقي التضخمي مترافقاً بركود أو بتناقص في تداول البضائع القابلة للشراء طوال حقبة مديدة من الزمن – ولا سيا في حالة الاستخدام التام المدرك مسبقاً ، أو في إطار اقتصاد حربي – ، يحدث ارتفاع الأسعار على الفور ويخلق حلقة مفرغة . **والتضخم يغذي نفسه بنفسه** . فالوكس النقدي يسبب ارتفاع الأسعار ؛ وهذا الارتفاع يزيد من عجز الميزانية الذي يُغطى بدوره بإصدار تضخمي جديد للنقد الورقي ، الشيء الذي يفضي إلى صعود موجة جديدة من ارتفاع الأسعار . ولا يعود النقد الائتماني المصاب بالوكس يخرج من التداول . ويعمل جميع الذين تتوفر لديهم الامكانية ، على التخلص بأسرع ما يمكن من هذا النقد البخس القيمة ويكتنزون **القيم الواقعية** : الذهب ، القطع الأجنبي ، المجوهرات ، التحف الفنية ، الأسهم الصناعية ، الأموال غير المنقولة ، الخ . وتتحمل الطبقات المأجورة العبء الجسيم في ذلك(٧٥) .

وعندما تتجاوز مصاريف الدولة في النهاية بقدر كبير مواردها ، عقب حرب

---

* انظر الفصل العاشر ، فقرة « اقتصاد الحرب » ، والفصل الرابع عشر ، فقرة « رأسمالية بلا أزمات ؟ » .

خاسرة أو نفقات احتلال أو تعويضات مرغمة على دفعهـا الخ ، يظهر التضخم المتسارع . فالوكس النقدي يزداد يوماً فيوماً ، إن لم نقل ساعة فساعة . والأوراق المصرفية تُصدر بمقادير فاحشة وتبخس قيمتها بسرعة أكبر حتى من السرعة التي تطبع بها . وتضيق المبادلات ؛ ويُعاود العمل بنظام المقايضة . وتجازف الصناعة بالوقوف عاجزة عن اعادة تكوين رأسمالها وعن تحقيق فائض القيمة إذا ما بادلت بضائعها بالنقد البخسة قيمته على هذا النحو . وبالتالي تسحب بضائعها من السوق ، وتخزنها ، الشيء الذي يفضي إلى توقف الاقتصاد وإلى انهيار النقد انهياراً كاملاً . وقد حدثت هـذه الظاهرات في ألمانيا في عـامي ١٩٢٢ – ١٩٣٢ وفي أعوام ١٩٤٥ – ١٩٤٨ ، وفي الصين في أعوام ١٩٤٥–١٩٤٩ ، وفي رومانيا والمجر في أعوام ١٩٤٥ – ١٩٤٧ ، الخ* .

القدرة الشرائية والتداول النقدي ومعدل الفائدة

ما دامت الفائدة تعتبر « كراء المال » ولما كان يفترض فيها انهـا منوطة بعرض وطلب المال السائل ، لذا يميل البعض إلى البحث عن علاقة بين الكتلة النقدية المتداولة وبين معدل الفائدة . لكن هذا البعض ينسى أن هـذا المعدل منوط بعرض وطلب الرأسمال النقدي السائل وينسى أن توفر شروط اجتماعية محددة ضروري كيما يتحول النقد المتداول إلى رأسمال . والواقع أن هذه الكتلة النقدية تنقسم اجتماعيـاً إلى فئتين كبيرتين :

– كتلة أجور ورواتب العمال والمستخدمين وصغار الناس ، وكذلك كتلة أموال الرأسماليين المرصودة لمصاريفهم الاستهلاكية الخاصة .

– كتلة الرساميل المتداولة للمنشآت ، والأرباح التي لم يجدد توظيفها بعـد ، وأموال اهتلاك الرأسمال الجامد التي لم تستعمل بعد ، و « الادخـار » من أنى كان مصدره .

والفئة الأولى لا تمثل البتة عرضاً للرأسمال النقدي السائل ، انما تمثل طلباً لوسائل الاستهلاك . والفئة الثانية يمكن أن تمثل في آن واحد طلباً لوسائل الانتاج وعرضاً للرأسمال النقدي السائل [٧٦] . وانما في كتلة هذه الفئة الثانية من النقد المتداول فقط يمكن لمعدل الفائدة أن يؤثر فعلياً على الجزء الذي سيكتنز ، وعلى الجزء الذي سيقرض

---

* انظر الفصل الرابع عشر ، بصدد الميول التضخمية الملازمة للرأسمالية الآفلة .

لمصارف أو شركات صناعية وتجارية ، وعلى الجزء الذي سيُستعمل مباشرة من قبل المالك لشراء وسائل الانتاج . لكن هذا التوزيع لكتلة الرأسمال النقدي بين مختلف وظائفها لن يتعلق فقط ، ولا حتى بالدرجة الأولى ، بمعدل الفائدة ، بل بالسير العام للأعمال (المرحلة المحددة من الدورة الصناعية) ، وبمعدل الربح ، وبالعلاقات بين معدل الربح ومعدل الفائدة ، الخ .

« لا يمكننا التأكيد بأن زيادة المخزون النقدي تحدث انخفاضاً في معدل الفائدة ، وبأن تناقص ذلك المخزون يحدث ارتفاعاً في هذا المعدل. فتحقق هذه النتيجة أو تلك يتعلق دوماً بمسألة وهي مقدار ملاءمة التوزيع الجديد للملكية (للمداخيل) لتراكم الرأسمال » .

ليس هناك من علاقة مباشرة بين معدل الفائدة وبين الكتلة النقدية في أيدي الأفراد الذين يشاركون في صفقات السوق ؛ وكل ما هنالك علاقة غير مباشرة ، تعمل بواسطة الانتقالات في التوزيع الاجتماعي للمداخيل والثروات ، وبواسطة الأسعار [٧٧] .

هذا لا يعني ان توسع الحجم النقدي لا يلعب غير دور ثانوي في تطور الرأسمالية . فذلك التوسع هو ، على العكس ، شرط لا غنى عنه مطلقاً لهذا التطور ، وذلك لسببين اثنين .

فمن جهة أولى ، كان من المستحيل أن يحدث ذلك النمو الهائل في الانتاج والانتاجية الذي يميز الرأسمالية لولا نمو مناظر في المخزون النقدي ، وذلك بغض النظر عن تقلبات استثمار مناجم المعادن الثمينة [٧٨] .

ومن جهة ثانية يحدد توسع مخزون النقدين الائتماني والخطي ، بما يمارسه من تأثير على مستوى الأسعار ، يحدد الشكل الخاص الذي تلبسه اعادة توزيع الدخل القومي ، أي ارتفاع معدل الربح الذي يحدث في بداية كل رواج اقتصادي والذي يستحيل لولاه هذا الرواج في الاقتصاد الرأسمالي .

ان اقتصاديين من أمثال فون مايزس وشومبتر قد وصفوا على نحو مطابق هذه الظاهرة التي يسمونها بالادخار الاجباري [٧٩] . والادخار الاجباري (أي تخفيض قدرة الأجور الشرائية عن طريق الوكس النقدي) يصفه فون مايزس بأنه مصدر لتكوين الرأسمال . وبهذه الصورة غير المباشرة يعترف هؤلاء المؤلفون ، الذين يرفضون كل نظرية عن فائض القيمة القائم على الاستغلال ، بأن الرأسمال ليس نتاج ادخار

الرأسماليين وتضحياتهم ، بل هو نتاج الادخـــار الاجباري والتضحيات **التي تفرضها الآلية الرأسمالية على الأجراء :**

« ان طبقة من الطبقات قد سرقت آنيـــاً من طبقة أخرى جزءاً من مداخيلها ، وادخرت نتاج هـــذه السرقة . وعندما ينتهي هذا النهب ، يكون من الواضح ان الضحايا لا تستطيع استهلاك الرأسمال الذي ما عاد في حوزتها . وإذا كان الضحايا أجراء استهلكوا باستمرار كل فلس من دخلهم ، فإنهم لا يملكون الوسائل لتوسيـــع استهلاكهم . وإذا كانوا رأسماليين – وعلى سبيل المثـــال أصحاب ريوع بخست قيمة مستودعاتهم الادخارية – لم يساهموا في النهب ، فإنهم سيميلون الآن على الأرجح إلى استهلاك جزء من رأسمالهم على إثر ما أصاب معـــدل الفائدة من انخفاض ، لكنهم سيفعلون ذلك على نطاق أوسع مما كانوا سيفعلون لو أن ذلك المعدل انخفض على إثر ادخار طوعي » [٨٠] .

وبعبارة أخرى ، ان انخفاضاً في معدل الفائدة **مترافقاً بارتفاع في معدل الربـح** على حساب الأجراء (القدرة الشرائية للأجور) ، هو وحده الذي يمثل ، وتلك هي المفارقة ، حافزاً حقيقياً للانتاج الرأسمالي .

الفصل التاسع

الزراعة

الزراعة وانتاج البضائع

يخلق تطور الزراعة الأسس لتقسيم حقيقي للعمل ، ولانفصال المدينة عن الريف ، ولتعميم علاقات التبادل * . لكن الزراعة تفلت لحقبة طويلة من الزمن من نمط التداول هذا الذي ولدته . فبعد مرور مدة طويلة على تفتح الانتاج الصناعي الصغير في مدن كبرى ، مراكز التجارة الدولية ، تظل الهيمنة في الريف ، على بُعد بضعة فراسخ من تلك العواصم ، لانتاج القيم الاستعمالية . أما ما يحمل إلى السوق فلا يتعدى فوائض انتاج بعض المزارع .

عندما شرعت الامبراطورية الرومانية بتأمين القوت لبروليتاريا روما ، وكذلك لفرقها العسكرية الكثيرة ، عرفت تجارة القمح والزيت والخمور والزيتون انطلاقة كبيرة. بل ان بعض المؤلفين اعتبر تأرجحاتها علامة حاسمة على أفول الامبراطورية[1]. لكن هذه التجارة كانت في الواقع توريدات للدولة لا لسوق مغفلة [2] ، وكذلك توريدات مجانية أو بخسة الثمن[3]، وبالتالي كانت شكلاً مباشراً أو مقنعاً من الضريبة؛ ولقد كان تدخل الرأسمال البضاعي مقتصراً تقريباً على مركزة وشحن هذه الكتل من المنتجات الزراعية لا غير . وقد وزعت الدولة بدورها هذه المنتجات مجاناً على سكان

* أنظر الفصل الأول .

المراكز الكبيرة مثل روما وبيزنطة وعلى الفرق العسكرية . إذن فكل هذه الدورة من التموين تفلت من انتاج البضائع . وهذا الانتاج لا يظهر إلى الوجود ، فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، إلا مع بيع فوائض الفلاحين والنبلاء في الأسواق المحلية ، وإلا مع بيع منتجات مزارع العبيد في صقلية للدولة . وهذه الوقائع تنطبق بوجه عام على جميع المجتمعات ما قبل الرأسمالية .

وعندما يعم الاقتصاد النقدي أوروبا الغربية بدءاً من القرن السادس عشر ، يشرع انتاج البضائع بالامتداد أكثر فأكثر إلى الريف . وفي الوقت نفسه ، يؤدي تطور الرأسمال إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة من المزارعين المستأجرين . فهؤلاء المزارعون لا يطلبون الأرض كوسيلة لتحصيل أودهم ؛ بل ينشدونها بوصفها أساساً لانتاج **البضائع** الزراعية التي يدر بيعها **ربحاً** .

وتشرع الصناعة المنزلية والصناعة الحرفية القروية ، المتقهقرتان أمام منتجات المعمل الكبير بدءاً من القرن الثامن عشر ، بالاختفاء . ولن يكتمل مجمل هذا التطور إلا ابان القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية . أما أوروبا الشرقية وغيرها من المناطق العالمية المتأخرة اقتصادياً، فلم تشهد تطوراً مماثلاً إلا في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وهذا التطور بعيد عن أن يكون قد انتهى في جميع البلدان . وبالأصل لم يفض انتاج البضائع الزراعية في أي مكان من العالم إلى إلغاء شامل لانتاج القيم الاستعمالية ، طالما انه ما يزال يوجد حتى في البلدان الرفيعة التصنيع مثل الولايات المتحدة الاميركية والمانيا وبلجيكا **مزارعون متعيشون** ، أي فلاحون لا يبيعون في السوق سوى فوائض انتاجهم (من الممكن تقدير عددهم في الولايات المتحدة بـ ١,٢٥٠,٠٠٠ أسرة في عام ١٩٣٩)[٤] .

الريع ما قبل الرأسمالي والريع العقاري الرأسمالي

تمثل الزراعة ، في المجتمع ما قبل الرأسمالي المتمدين ، نشاط الانسان الاقتصادي الرئيسي . ويكون فيه الريع العقاري بالتالي الشكل الأساسي للنتاج الاجتماعي الفائض . وينتج هذا الريع منتجون زراعيون يقتنون عملياً وسائل انتاجهم الخاصة ويملكون على الأقل بالنسبة إلى الأرض حق الاستعمال الذي يتخلون مقابله عن قسط من وقت عملهم (سخرة) أو من انتاجهم (ريع عيني) للطبقات المالكة . هذا التقسيم للنتاج الفلاحي إلى نتاج ضروري ونتاج فائض (ريع عقاري) يتم كلياً خارج السوق ، في مجال انتاج القيم الاستعمالية .

إن تحول الريع العقـاري ، في المجتمع ما قبل الرأسمالي ، من ريع عيني إلى ريع مالي هو من الأساس وفي حد ذاتـه مظهر من مظاهر التفسخ الاجتماعي . فهو يفترض تطوراً رحباً في الانتاج وفي تداول البضائع ، وكذلك في تداول المال . إن الفلاحين يحصلون على المال الضروري لدفع هذا الشكل الجديد من الريع المستحق عليهم للموالي الاقطاعيين عن طريق بيع قسط من انتاجهم . لكن إذا كان انتاج البضائع ضرورياً لظهور الريع المالي ، فإن هذا الأخير يظل برغم ذلك مستقلاً كمياً عن شروط السوق. وما يميزه – ويضعه بالتالي في نهاية تطور الريع ما قبل الرأسمالي الذي يتميز دومـاً بهذه المميزة عينهـا في مختلف أشكاله السابقة – ، هو انه ثابت ، وبالتالي مستقل عن حركة الأسعار وعن حاصل مداخيل المنتج النقدية[٥] * . وإنما على وجه التحديد بقدر ما كان الريع يبقى ثابتاً كان الفلاحون أول المنتفعين من كل حقبة ترتفع فيها الأسعار الزراعية ارتفاعاً كبيراً (ولا سيما الحقبة الممتدة بين مطلع القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الرابع عشر)[٦] .

ومن جهة أخرى لا تعتبر الأرض عينها ، في عصر الريع ما قبل الرأسمالي ، إلا بصورة استثنائية تثميراً لرأسمال نقدي يفترض فيه أن يدر دخـلاً متناسباً مع هذا الرأسمال :

« في العصر الهمجي وفي الآونة الأولى من العصر الاقطاعي ، يكون جزء زهيد فقط من الأرض قابلاً للتداول بحرية ؛ وتكون مساحات شاسعـة ، متروكة للغابات والسهول ، أملاكاً ملكية ؛ وتكون مساحات ضخمة أخرى ملكاً لا يجوز التصرف فيه للكنيسة وأديرتها ؛ وحتى الأملاك العلمانية تكون مرتبطة في غالبيتها بتسلسل كامل من العلاقات بين المرخِصين والمرخص لهم ، تسلسل يضع ألف عقبة في وجـه انتقال ملكية تلك الأملاك ، لكن دون أن يجعله مستحيلاً تماماً . ولم تكن العلاقات بين الملاك والزراع أقل ثباتاً . أما بالنسبة إلى هؤلاء الأخيرين ، فإن رابطـة العرف قد حلت محل الرابطة التعاقدية ، فساوت الغالبية العظمى من شغيلة الحقول بشروط المستعمرين الفدادين الذين ما كانوا يستطيعون أن يغادروا الأرض بمحض ارادتهم لكن الذين ما كان يمكن أيضاً طردهم منها[٧] » .

---

* هذا لا يعني بالطبع ان الريع ما قبل الرأسمالي يظل ثابتـاً طوال قرون . لكنه لا ينقلب بين موسم وآخر .

أما الريع العقاري الرأسمالي فمن طبيعة مغايرة تماماً . فهو يظهر في مجتمع تصبح فيه الأرض نفسها ومنتجاتها الرئيسية بضائع . وينجم عن توظيف رساميل في الزراعة يفترض فيها أن تغل الربح الوسطي . ويترتب عليه ، شأنه شأن الصناعة الرأسمالية ، انفصال المنتجين عن وسائل انتاجهم . وينطوي علاوة على ذلك على انفصال مالك الأرض والمالك الرأسمالي،وانفصال وسائل الانتاج والمقاول – المزارع . وهذا بالضبط ما يميزه ويفصله عن الربح الرأسمالي .

أصول الريع العقاري الرأسمالي

يرتبط منشأ سوق للمنتجات الزراعية في اوروبا ارتباطاً وثيقاً بتطور المدن في العصر الوسيط . وقد أخلت أول نهضة للتجارة بنظام التمون الاقطاعي وشجعت على نشوء تلك الأسواق الاقليمية المحلية الاولى :

« لقد حل تنظيم سوق اقليمية محلية تكونت ببطء محل نظام التموّن المولوي الاقطاعي . فقد تبين انه من غير المجدي نقل القمح على مسافة شاسعة لاستهلاكه في الاقطاعية المركزية أو لحمله إلى سوق مركزية تابعة للاقطاعية ، في الوقت الذي كان لا مناص فيه من المرور بعدد من الأسواق الجيدة أثنـــاء الطريق ، هذا إن لم ينته الترحال بالقمح إلى الاستقرار في محافظة تتمتع بفائض واسع ، والأسعار فيهـا بالتالي شديدة التدني . وبعبارة اخرى : لقد تسربت السوق الاقليمية تدريجياً إلى نظـــام التمون بالحبوب ضمن نطاق الاقطاعية ، وقامت مقامه نهائياً في خاتمة الأمر [٨] » .

بيد أن هذا التطور كان وئيداً.وإنما في حوالي النصف الثاني من القرن الخامس عشر فقط أمست الهيمنة فيما يتعلق بالقمح في بريطانيا لأسواق محلية حقيقية [٩] . ومن جهة ثانية ، عرقلت السياسة التموينية للمدن التي كانت تبذل قصارى جهودها لمنع ارتفاع أسعار الأغذية بمختلف الوسائل ، عرقلت تكوين أسواق اقليمية [١٠] . وفي هـــذه الشروط أصبح توحيد السوق القومية مستحيلاً ، وقامت في كل بلد سلسلة من أسواق قطرية تتفاوت بينها الأسعار تفاوتاً كبيراً وتعكس شروطاً قطرية من الوفرة أو الفاقة النسبية . ففي انكلترا في العصر الوسيط ، لم تكن المنطقة التي يباع فيها القمح بأعلى الأسعار تبعد سوى ٥٠ ميلاً عن المنطقة التي يباع فيها بأدنى الأسعار ؛ وفي نيسان من عـام ١٣٠٨ ، وصل الفرق في سعر القمح بين مدينتي اوكسفورد وكاكسهام اللتين لا يفصلها سوى ١٢ ميلاً إلى حد ٤٠ ٪ [١١] !

وإنما في تطور هذه الأسواق المحلية ، الممونة بصورة أساسية بفوائض المنتجين من القيم الاستعمالية ، إلى أسواق عاصمية كبيرة بدءاً من القرن السادس عشر ، في هـذا التطور ينبغي أن نبحث عن نشأة الرأسمالية الزراعية . فالتطور المعجز الذي عرفته المراكز المدينية من أمثال لندن وباريس وآنفيرس وامستردام وهامبورغ ، الخ ، قد قلب رأساً على عقب علاقات عرض وطلب المنتجات الزراعية (١٢) . فقد ركزت تلك العواصم بين أسوارها جزءاً هاماً من سكان الأمة ، وكانت لندن على سبيل المثـال تضم ١٠ ٪ من السكان البريطانيين منذ نهاية القرن السابع عشر و ٢٠ ٪ منذ القرن التاسع عشر . ولم يعد تموينها بالأغذية منوطاً بالمناطق الزراعية المجاورة وحدهـا ، بل بجزء كبير من كل الزراعة القومية (١٣) . وهذا ما ينجم عنه ميل إلى تحقيق التساوي في الأسعار الزراعية على الصعيد القومي ، بصورة تصبح فيها الأسعـار المدفوعة في المنطقة العاصمية أساس السعر القومي للقمح .

وبنتيجة ذلك ، وبعكس مـا كان يجري في الأسواق المحلية في العصر الوسيط ، باتت مناطق فوائض القمح الكبيرة ، المجاورة للعاصمة ، تبيع قمحهـا بسعر أعلى من المناطق النائية الخاسرة (نظراً إلى تكاليف الشحن) (١٤) . وفي مدى قرن واحد من الزمن ، يتم الانتقال من السوق العاصمية إلى **سوق الحبوب العالمية** : فلا تعود لندن تجتذب القمح اللازم لتموينها الذاتي فحسب ،بل تجتذب أيضاً كل القمح المخصص للتصدير وللبيع بأعلى الأسعار في الأسواق الدولية (١٥) .

يترافق ظهور الأسواق العاصمية الواسعة بدءاً من القرنين السادس عشر والسابع عشر بانقلاب كامل في السياسة الغذائيـة للمدن الكبيرة . إذ لا يعود الهدف الأوحد لهذه المدن ، كما في العصر الوسيط ، الحد بمختلف الوسائل من أسعار الأغذية ، بل يصبح هدفهـا على العكس تأمين تموين كافٍ المدينة بمختلف الوسائل و **بأي سعر كان** (١٦) . وإنما بهذا المعنى تلعب العواصم دور سوق غير محدودة ظاهرياً ، فتيسر بالتالي دخول الرأسمالية إلى الزراعة . ولا تعود المدن تتلقى الفوائض الريفية وحدها ، بل تتلقى أقصى كمية ممكنة من القمح ، وهذا ما يجعل غالبـاً استهلاك السكان القرويين مقتصراً على البُلغة لا غير (١٧) .

ان حركة تسوير الأراضي المشاعة لا تشجع عليهـا الآفاق الرحبة لتربية الخراف فحسب ، بل أيضاً أسعار القمح البالغة الارتفاع . وان ظهور السوق العاصمية وإلغاء الاستعمال الحر للأرض بالنسبـة إلى المنتجين الزراعيين (أي دخول الرأسمالية إلى

الزراعة) مترابطان ترابطاً وثيقاً[١٨] . ويمكننا أن ندرك أهمية هذا الحافز إذا ما لاحظنا ان سعر القمح انتقل في انكلترا ، بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠ ، من المؤشر ١٠٠ إلى المؤشر ٢٧٥ ، وفي فرنسا من المؤشر ١٠٠ إلى المؤشر ٥٧٢ ، في حين لم ترتفع أسعار المعادن والأنسجة إلا ٣٠ ٪ ابان الحقبة نفسها[١٩] .

وفي العصر نفسه ، أدت عقلنة الزراعة والانتقال من المناوبة الزراعية الثلاثية إلى الزراعات المحيية لخصوبة التربة ، والاستعمال المتزايد للأسمدة الكيماوية ، أدت إلى زيادة الحد الأدنى من المال الذي ينبغي أن يملكه المزارع لتمكنه الاستفادة من ذلك المن العجائبي المتمثل في الأسعار الزراعية في ارتفاعها ، وذلك في فلاندرا وهولاندا وبعض مناطق المانيا أولاً ، ثم في بريطانيا وفرنسا . ومنذ نهاية القرن الثامن عشر ، كان المزارع في انكلترا بحاجة إلى أن يكون مالكاً لحد أدنى من الرأسمال قدره خمسة جنيهات للأكرة الواحدة لاستثمار مزرعة قابلة للفلاحة ، وثمانية جنيهات للأكرة الواحدة في مزرعة للزراعة وتربية الماشية ، وعشرون جنيهاً للأكرة في مزرعة لتربية الماشية[٢٠] . وعلى هذا يصبح امتلاك رأسمال محدد شرط الاستثمار الزراعي مهما يكن قصير الأجل . وهكذا تجتمع الشروط كافة لدخول الرأسمال إلى الزراعة .

والحال ان هذا الرأسمال عندما دخل إلى زراعة البلدان القديمة في أوروبا الغربية والوسطى ، وجد نفسه أمام شرطين مختلفين كل الاختلاف عن الشروط القائمة في الصناعة أو التجارة . ففي حين أن جميع عوامل الانتاج المادية في الصناعة — الآلات، المواد الأولية ، اليد العاملة — يمكن أن تنتجها وتعيد انتاجها الرأسمالية نفسها،وبسعر لا ينى يتدنى بصورة نسبية أو مطلقة (اليد العاملة ، بفضل جيش الاحتياط الصناعي !) ، يكون العنصر المادي الأساسي للانتاج في الزراعة ، الأرض ، محدداً مرة واحدة ونهائية . فالأرض تشكل احتكاراً طبيعياً ، موسوماً إلى الأبد بميسم الندرة[٢١] . وفي حين تستطيع الرساميل أن تدخل وتخرج بحرية في كل دائرة من دوائر الصناعة ، لا تستطيع أن تدخل بحرية إلى الزراعة . فملكية الأرض فيها قد احتكرت من قبل طبقة من الملاك العقاريين تحظر الدخول إليها ، إلا مقابل أداء ريع معين .

تمثل الأرض إذن احتكاراً مزدوجاً في فجر نمط الانتاج الرأسمالي : احتكاراً طبيعياً واحتكاراً تملكياً . وما دامت الانتاجية الزراعية متخلفة عن نمو السكان وعن نمو الانتاجية الصناعية ، يكون هناك تباين مزدوج في الأسعار . إذ لما كانت السوق

تستوعب الانتـــاج الزراعي كله ، فإن سعر مبيع القمح سيتحدد بشروط انتاج أقل الحقول ايراداً (من حيث خصبها أو استثمارها أو موقعها الجغرافي) ، بحيث يتجاوز سعر المبيـع هذا من بعيد سعر انتاج المزارع الأكثر إيراداً التي ستدر بالتـــالي ربحاً فائضاً . ولما كانت الزراعة، من الجهة الثانية ، لا تساهم في التساوي العام لمعدل الربح، بنتيجة وجود الاحتكارات السابقة الذكر ، لذا فإن القمح المنتج حتى في أقل الشروط ايرادية لا يباع بسعر انتاجه ، بل يباع بقيمته التي تفوق سعر الانتـــاج وذلك ، بالضبط ، بالنظر إلى تخلف الزراعة التقني بالنسبـة إلى الصناعة ، وبالنظر إلى ضعف التركيب العضوي للرأسمال في دائرة الزراعة . ان الريع العقاري الرأسمالي ينشأ عن هذا التباين المزدوج ، ولا يوجد إلا بقدر ما يوجد هذا التباين .

الريع العقاري التفاضلي

تتحقق الأرباح الفائضة في الصناعة عندمـا تكون انتاجية منشأة من المنشآت أعلى من الانتاجية الوسطية . وحتى إذا سمحت هذه الانتاجية العاليـة ببيـع البضائع فوق سعر إنتاجها ، فإنها تفضي إلى انخفاض الأسعار الوسطية للسوق . كذلك في الزراعة ، فإن الفروق الكبيرة في الانتاجية تسمح لبعض المنشآت وللملاك بعض الأراضي بتحقيق ربح فائض . لكن الربح الفائض هذا لا يترافق بانخفاض سعر السوق بل بارتفاعه . وما دام طلب المنتجات الزراعية يتجاوز عرضهـا ، وذلك كنتيجة لنمو السكان وتأخر الانتاجية الزراعية ، فإن ذلك السعر سيظل محدداً بقيمة البضائع الزراعيـة المنتجة في أسوأ شروط الايرادية . وإذا كان مجمل العمل البشري المنفق في انتـــاج الأغذية يمثل عملاً ضرورياً اجتماعياً – أي ما دامت المنتجـــات الزراعية كافة تجد مشترين ! – ، فحتى البضائع الزراعية المنتجة في أسوأ شروط الايرادية ستجد دوماً معادلاً لقيمتها ؛ وهذه القيمة هي التي ستحدد بالتالي سعر البيع الوسطي للقمح. والفرق بين هذا السعر وسعر انتـــاج القمح المنتج في الحقول المرتفعة الانتاجية ، يمثل ريعاً تفاضلياً يستأثر به المالك العقاري .

ويمكن لهذا الريـع التفاضلي أن يتولد بطريقتين مختلفتين : بعامل الخصوبة الطبيعية المتفاوتة – أو الموقع الجغرافي المختلف – التي تتمتع بهـــا الحقول ؛ وبعامل توظيف رساميل متباينة . ونحن نسمي هاتين الحالتين ريعاً تفاضلياً من النمط الأول وريعـاً تفاضلياً من النمط الثاني .

لنفترض ان لدينا ثلاثة حقول متساوية في مساحتها ، يعمل فيهـا مزارعون يستخدمون رأسمالاً واحداً ومتماثلاً في تركيبه العضوي . ولنفترض ان هذا الرأسمال قد در ، من أصل مليون فرنك منفقة سنوياً ، ٨٠ قنطاراً من القمح في الحقل أ و١٠٠ قنطار من القمح في الحقل ب ، و ١٢٠ قنطاراً من القمح في الحقل ج . واذا كان المعدل الوسطي للربح ٢٠ ٪ ، فإن سعر بيع القمح سيكون $\frac{١٢٠٠٠٠٠}{٨٠}$ فرنك ، أي ١٥٠٠٠ فرنك للقنطار الواحد ، وهو سعر انتـاج القمح في أقـل الحقول الثلاثة خصوبة .

إذن فالحقل أ لن يدر أي ريـع تفاضلي . وإنتاج الحقل ب سيساوي ١،٥ مليون؛ وإذا ما جرى تأجير هذا الحقل قبض المالك ريعاً تفاضلياً قدره ٣٠٠،٠٠٠ فرنك ؛ وسيضطر المزارع المقاول إلى الاكتفاء بالربح الوسطي البالغ ٢٠٠،٠٠٠ فرنك. وإنتاج الحقل ج سيساوي ١،٨ مليون ؛ وإذا مـا جرى تأجير هذه الأرض ، قبض المالك ريعاً تفاضلياً قدره ٦٠٠،٠٠٠ فرنك ، واضطر المزارع – المقاول إلى الاكتفاء أيضاً بالربح الوسطي البالغ ٢٠٠،٠٠٠ فرنك .

ولما كانت تكاليف النقل متضمنة في سعر مبيع المنتجات الزراعية، فإن الأراضي القريبة من مركز عاصمي ستغل ريعاً تفاضلياً هاماً . وإليكم هذا المثـال الذي اخترناه من الولايات المتحدة :

البعد عن لويسفيل (كانتاكي) بالأميـال	ريـع الأرض للأكرة الواحدة	سعر الأرض للأكرة الواحدة
٨ أو أقل	١١،٨٥ دولاراً	٣١٢ دولاراً
٩ – ١١	٥،٥٩ دولار	١١٠ دولار
١٢ – ١٤	٥،٣٧ دولار	١٠٦ دولار
١٥ أو أكثر	٤،٦٦ دولار	٩٥ دولاراً (٢٢) *

* بالرغم من أن الأراضي ليست صالحة جميعاً لزراعات متماثلة ، فإن بعدهـا النسبي عن الأسواق المدينية يحدد إلى حد كبير ارادية مختلف أشكال الزراعة ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل وسرعته النسبية ومقدار قابلية المنتجات الزراعية للبلى ، الخ . ويرسم ايلي وويروين الجدول التالي لريع الاكرة الوسطي في الولايات المتحدة (٢٣) : ←

وما دامت الاسعار الزراعية تميل إلى الارتفاع، فإن من صالح الرأسماليين التوظيف في الزراعة ، حتى يمدوا الزراعة إلى أراضٍ غير مزروعة أو يحصلوا على إنتاج أكبر من الحقول المزروعة سابقاً . وفي الحالة الاولى ، لا تكون الأراضي بالضرورة من الاراضي القليلة الخصب : فقد تكون أراضٍ أبعد وأصعب منالاً ، أراض تستلزم أعمال تجفيف أو ري هامة ، حتى تعطي مردوداً يتجاوز مردود الاراضي المزروعة سابقاً . لكن توظيفات الرساميل يجب أن تعوض عن اهتلاكها في فترة محددة من الزمن ؛ وهي تزيد بالتالي خلال تلك الفترة تكاليف الانتاج ، ومن ثم سعر الانتاج .

وكذلك هي الحال عندما يزداد الانتاج في الاراضي المزروعة سابقاً ، على إثر استعمال كميات اضافية من الأسمدة ، وانتخاب أحسن للبذور ، وإدخال الآلات الزراعية ، واستخدام المهندسين الزراعيين المختصين ، وباختصار على إثر توظيف إضافي للرساميل .

لقد أثبتت التجارب في الولايات المتحدة انه يمكن الحصول كمعدل وسطي على ١٢،٣٣ صاعاً * قمحاً من **الاكرة الواحدة** عندما يزرع القمح بدون توقف وبدون سماد ؛ وعلى ٢٣،٥٨ صاعاً قمحاً من **الاكرة الواحدة** عندما تستعمل الكمية المناسبة من السماد لكن بدون ايقاف الزراعة ؛ وعلى ٣٢ مكيالاً عندما تستعمل الكمية المناسبة من السماد مع اتباع نظام الدورة الرباعية (٢٤) .

لنعد إلى مثال الحقول الثلاثة أ ، ب ، ج . ولنفترض ان الانتاج في الحقل ج زاد من ١٢٠ إلى ٢٢٠ قنطاراً بفضل توظيف مليون فرنك اضافي . فمقابل المليونين من الفرنكات الموظفة على ذلك النحو ، ينبغي أن يحصل الرأسمالي على الربح الوسطي ٢٠ ٪ ، أي على ٤٠٠،٠٠٠ فرنك . لكن الـ ٢٢٠ قنطاراً ستباع بـ ٣،٣ مليون فرنك ، إذا بقي سعر المبيع محدداً بسعر انتاج القمح في الحقل الأول خصباً ، أي

← من صفر إلى ٥ أميال عن المركز المديني: منطقة الحليب : الريع الوسطي ١٥ د
من ٥ إلى ١٧ ميلا عن المركز المديني : منطقة الذرة : الريع الوسطي ٨ د
من ١٧ إلى ٢٧ ميلا عن المركز المديني : منطقة القمح : الريع الوسطي ٥ د
من ٢٧ إلى ٥٠ ميلا عن المركز المديني : منطقة تربية الماشية : الريع الوسطي ٢ د

* الصاع Boisseau وزن سعة قديم يعادل ١٢،٥ ليتراً . « المترجم »

بسعر ١٥٫٠٠٠ فرنك للقنطار الواحد . وسيجري توزيع فائض القيمة البالغ مقداره ١٫٣ مليون فرنك على النحو التالي : ٤٠٠٫٠٠٠ فرنك للرأسمالي كربح وسطي ؛ و ٦٠٠٫٠٠٠ فرنك للمالك العقاري كريع تفاضلي من النمط الأول ؛ و ٣٠٠٫٠٠٠ فرنك تمثل الريع التفاضلي من النمط الثاني الذي سيحاول المزارع الاحتفاظ به ، لكن الذي سيحاول المالك العقاري أن يدرجه في الريع يوم تجديد الايجار * . وبعكس الريع التفاضلي من النمط الأول ، يكون ريع النمط الثاني أقل شفافية وبالتالي أقل قابلية للتملك بصورة مباشرة من قبل المالك العقاري .

الريع العقاري المطلق

لم نصادف حتى الآن ريعاً ، ربحاً فائضاً ، إلا في الحقول التي تنتج ، إما بعامل الخصوبة أو الموقع الجغرافي المناسب ، وإما بسبب توظيف اضافي من الرساميل ، بسعر انتاج أدنى من السعر الموجود في الأراضي الأقل إيرادية ، ما دام السعر الأخير يحدد سعر مبيع المنتجات الزراعية . لكن ما يحدث لأراضي الفئة الأخيرة ؟ إذا كان المستثمر والمالك شخصاً واحداً فليس هناك من مشكلة باعتبار أن الرأسمالي سيرضى مبدئياً بالربح الوسطي وحده . لكن لن تكون الحالة مماثلة عندما لا يقوم ملاك هذه الأراضي باستثمارها بأنفسهم . ففي هذه الحال يظل دفع ريع لهؤلاء الملاك شرطاً مسبقاً لتكون الأراضي المذكورة مفتوحة للزراعة . وما دام سعر مبيع القمح أدنى أو معادلاً لسعر انتاج القمح في تلك الأراضي،فإن هذه الأراضي ستظل غير مزروعة، ما دام الفلاحون عاجزون عن دفع الريع إلا إذا حسموه من ربحهم الوسطي . فما الذي يغريهم بذلك إذا كانوا قادرين على تحقيق هذا الربح الوسطي بتحويلهم رساميلهم إلى الصناعة والتجارة ؟ لكن إذا ما ارتفع سعر المبيع بما فيه الكفاية ليدر ريعاً حتى

* هذا ما لا يفهمه الكثيرون من نقاد ماركس ممن يأخذون عليه ، شأن آرثر ووترز ، خلطه الفائدة والريع التفاضلي من النمط الثاني . فالفائدة تعود للمالك الرأسمال ؛ والريع التفاضلي يعود لمالك الأرض حتى عندما لا يكون قد وظف قرشاً واحداً في أرضه . وهو يعود إليه على الأقل بعد تجديد عقد المزارعة . ولنلاحظ أن ماركس يرد بنفسه على هذا الانتقاد الذي سبق أن وجه إلى ريكاردو (٢٥) ...

في تلك الأراضي الأقل خصباً ، فإن استثمارها يصبح في حكم المؤكد * . وطوال الحقبة الأولى من نمط الانتاج الرأسمالي ، خلق فعلياً تأخر الانتاجية الزراعية عن الانتاجية الصناعية وعن نمو السكان وضعاً كذلك .

من أين يتأتى هذا الريع الذي يظهر في الأراضي الأقل خصباً؟ إنه يتأتى من كون القمح المنتج في هذه الشروط لا يباع بسعر انتاجه ، إنما يباع بقيمته ، ومن أن هذه القيمة تتجاوز سعر الانتاج لأن التركيب العضوي للرأسمال أدنى في الزراعة منه في الصناعة ، بينما يحول احتكار الملكية العقارية دون مد وجزر الرساميل بصورة حرة في الزراعة ويجنب بالتالي الرساميل الزراعية « المساهمة » في التساوي الاجتماعي لمعدل الربح ، ويجنبها التخليَ عن جزء من فائض القيمة المخلوق في دائرتـ« ـها » للتوزيع العام لفائض القيمة هذا .

لنفترض أن انتاج الصناعة السنوي يرتفع إلى :

٤٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار ف = ٦٠٠ مليار .

فالانتاج الزراعي يمكن أن يحدد على النحو التالي على سبيل المثال ** :

٢٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٠٥ مليار ف = ٤٠٥ مليار .

وسيكون معدل الربح الوسطي $\frac{٢٠٥}{٨٠٠}$ = ٢٥،٦٢٥ ٪ .

وفي الزراعة ، لن تباع المنتجات بسعر الانتاج ، المتضمن لربح قدره ٢٥ ٪ (أي ٣٧٥ ملياراً) ، بل ستباع بقيمتها الاجمالية ، بـ ٤٠٥ مليار ، أي بزيادة ٣٠ ملياراً ربحاً فائضاً. والريع العقاري المطلق هو الذي يظهر عبر الربح الفائض هذا. وسيكون معدل الربح الزراعي $\frac{١٠٥}{٣٠٠}$ ، أي ٣٥ ٪ .

لنعد الآن إلى الحقول الثلاثة أ ، ب ، ج ، التي ذكرناها كأمثلة بسبب الريع التفاضلي من النمط الأول :

* هذا لا يعني أن هذه الأراضي هي بالضرورة آخر أراض تزرع . ذلك أن امتداد الزراعة إلى أراض أكثر خصباً يمكن أن يسبب هجر الزراعة في الأراضي الأقل خصباً ، إذا ما انخفض سعر مبيع القمح .

** يكون معدل فائض القيمة بوجه عام أعلى في الزراعة منه في الصناعة ، باعتبار أن الأجور الزراعية أدنى بشكل هام من الأجور الصناعية .

الحقل	الرأسمال	الانتاج	سعر مبيع القنطار	الناتج الاجمالي	الربح الوسطي	الريع المطلق	الريع التفاضلي
أ	١مليون	٨٠ قنطاراً	١٦٨٧٥	١،٣٥٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	—
ب	١مليون	١٠٠قنطاراً	١٦٨٧٥	١،٦٨٧،٥٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	٣٣٧،٥٠٠
ج	١مليون	١٢٠قنطاراً	١٦٨٧٥	٢،٠٢٥،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	٦٧٥،٠٠٠

إن سعر المبيع يعادل قيمة قنطار من القمح منتج في الحقل الأقل إيراداً ، أ ، أي الحقل ذي الرأسمال المسلف البـــالغ قدره ١٢٥٠٠ فرنك ، زائد ٣٥ ٪ ربحاً ، أي ٤٣٧٥ فرنكاً ، فيكون الاجمالي ١٦٨٧٥ فرنكاً . والريع المطلق يولد من هذا الفرق بين قيمة قنطار من القمح منتج في الحقل أ وسعر انتاجه ، ١٥،٦٢٥ فرنك (١٢٥٠٠ فرنك + ٢٥ ٪ ربحاً وسطياً) .

وهل ينبغي أن نقول أن الريع العقاري لا « تنتجـه » الأرض . فالأرض البور لا « تنتج » ذرة واحدة من الريع . واليد العاملة في الزراعـــة هي التي تنتج الريع العقاري . إذن فهو فائض قيمة ، عمل غير مدفوع ، تماماً شأن الربح الصناعي . لكنه فائض قيمة من نوع خاص ، **لا يساهم في التساوي العام لمعدل الربح** ، بعـامل الملكية الزراعية . ويقدم بالتالي ربحاً فائضاً ناتجاً عن كون التركيب العضوي للرأسمال أدنى في الزراعة منه في الصناعة (ريع مطلق) . والربح الفائض هذا يزداد من جهة أخرى بربح فائض ناتج عن كون كل العمل المقدم في الزراعة عملاً ضرورياً اجتماعياً ، حتى لو كان مقدماً في شروط من الانتاجية أدنى من شروط انتاجية الصناعة .

الريع العقاري ونمط الانتاج الرأسمالي

إذن فالريع العقاري يمثل **خسارة مزدوجة** بالنسبة إلى مجموع البورجوازية . فمن جهة أولى ، لا تشارك كمية محددة من فائض القيمة في تساوي معدل الربح ، ولمـا كانت هذه الكمية منتجة من قبل رأسمال ذي تركيب عضوي أدنى مما في الصناعة ، فقد كان من الممكن أن ترفع المعدل الوسطي للربح . ومن جهة أخرى تزداد أسعـار

المنتجات الزراعية ، ما دامت هذه المنتجات تباع تبعاً لقيمة منتجات الأراضي الأقل ايرادية . وهذا يفرض حداً أدنى للأجور أعلى من الحد الأدنى الذي سيوجد في حال إلغاء الريع ، ويعني بالتالي وإلى حد ما تحويلاً للقيمة من الصناعة إلى الزراعة .

لهذا كافح أكثر ممثلي البورجوازية الصناعية الليبيرالية منطقية ، ولا سيا ريكاردو وجون ستيوارت ميل ، من أجل إلغاء الملكية الخاصة للأرض . ولقد أمكن للريع المطلق أن يختفي كلياً في البلدان المسكونة حديثاً ، كالولايات المتحدة أو أوستراليا أو كندا ، حيث كانت مساحات شاسعة من أراض لم تُزرع بعد في متناول المستعمرين : فقد كانت الأرض توزع مجاناً ، مقابل رسم اسمي بحت يعود إلى الدولة . وفي الولايات المتحدة الأميركية كان في وسع المرء ، بفضل قانون المزارع « Homestead act » الصادر عام ١٨٦٢ ، أن يصبح مالكاً لمئة وستين اكرة من الأراضي غير المزروعة بعد ٥ سنوات من احتلالها فعلياً . وفي كندا ، وزع ٩٠ ٪ من الأراضي التي يحتلها المستعمرون ، وتبلغ مساحتها ٥٨ مليون اكرة ، بالطريقة نفسها[٢٦] . وهكذا يكون قد تم البرهان اختبارياً ، وبصورة سالبة ، على مصدر الريع العقاري المطلق ، نعني احتكار الملكية العقارية . وحيثما يكن هذا الاحتكار منعدم الوجود ، ينعدم أيضاً وجود الريع المطلق .

إن وجود الريع العقاري ليس عقبة في وجه التطور الأمثل لنمط الانتاج الرأسمالي بوجه عام فحسب ، بل هو يعرقل أيضاً وعلى الأخص تطور علاقات الانتاج الرأسمالية في الريف . فالريع الذي يستأثر به الملاك غير المستثمرين يُسحب من الزراعة ولا يعاد توظيفه . وهو يُنقِص مال التوظيف الشاغر ويبطىء تراكم الرأسمال في الزراعة . وهكذا زاد الرأسمال الاجمالي للمزارع في سويسرا ، بين عشية الحرب العالمية الأولى وعشية الحرب العالمية الثانية ، من ١١٦٠ فرنكاً سويسرياً إلى ١٦٧٣ ف في الهكتار الواحد ، بينا زاد رأسمال المالك العقاري من ٤٢٨٠ إلى ٦١٦٧ فرنكاً سويسرياً في الهكتار الواحد. وإن نذراً يسيراً فقط من هذه الزيادة الأخيرة، ٥٢ فرنكاً سويسرياً بالضبط ، يتأتى من تحسين الأرض ! [٢٧] وعلى هذا فإن وتيرة تراكم الرأسمال في الزراعة أدنى مما في الصناعة . وهذا يحدد انتاجية للعمل في الزراعة أدنى بكثير من انتاجية الصناعة ، كما يتضح من الجدول التالي :

التوزيع المهني للسكان

في ١٩٥٠ – ١٩٥١

ومساهمة الصناعة والزراعة في تكوين النتاج القومي على أساس ٪

البلد	الصناعة: السكان	الصناعة: النتاج القومي الخام	الزراعة: السكان	الزراعة: النتاج القومي الخام
ايطاليا	٢٣ ٪	٣٤ ٪	٤٩ ٪	٢٩ ٪
فرنسا	٢٩ ٪	٤٠ ٪	٣٦ ٪	٢٩ ٪
الدانمرك	٣٢ ٪	٣٦ ٪	٢٨ ٪	٢٢ ٪
هولندا	٣٢ ٪	٣٩ ٪	١٩ ٪	١٢ ٪
النرويج	٣٢ ٪	٤٦ ٪	٣١ ٪	١٥ ٪
ألمانيا الغربية	٤٤ ٪	٥٥ ٪	٢٢ ٪	١٢ ٪ (٢٨)

ويشير « التقرير عن الوضع الاقتصادي في بلدان الأسرة الأوروبية » لعام ١٩٥٦، إلى أن النتاج الزراعي بالنسبة إلى كل مواطن عامل لا يرتفع إلا إلى ٧٦ ٪ من الدخل غير الزراعي في هولندا ، و ٥٨ ٪ في بلجيكا ، و ٥٧ ٪ في فرنسا ، و ٥٦ ٪ في المانيا الغربية ، و ٣٨ ٪ في ايطاليا (٢٩) .

إن تجميد القسم الأكبر من رأسمال المزارعين في كراء الأراضي أو شرائها * يجعل فترة دوران هذا الرأسمال أطول في الزراعة وفي البناء اللامنقول منها في الصناعة : فدورة الدوران تدوم وسطياً من ٤ إلى ٥ سنوات في الزراعة ومن ٨ إلى ١٠ سنوات في البناء اللامنقول المديني في الولايات المتحدة (٣١) .

* « يمثل ما يقارب $\frac{٢}{٣}$ التوظيفات في الزراعة توظيفات في [ثمن] الأرض » (٣٠) .

لكن استئثار المالك العقاري بالريع العقاري التفاضلي يقف عقبة كأداء بوجه خاص أمام تحسين الأراضي . فالمزارعون لا يجدون سوى فائدة متواضعة في العمل من أجل تحسين ستكون نتيجته المؤكدة دفع الملاك إلى رفع معدل أكارتهم ! فهؤلاء الملاك يسعون إلى تجديد الايجارات بأسرع ما يمكن (الايجار السنوي إذا أمكن) ، الشيء الذي يسمح بتمثل تلك الزيادة الدائمة في الريع التفاضلي . ومن صالح المزارعين ، من جهة أخرى ، أن يحصلوا على ايجار طويل الأمد يسمح لهم بالتمتع بالتحسينات التي التي تحققها رساميلهم (أو عملهم في حالة المزارع الصغير) .

ان ايرلندا القرن التاسع عشر تقدم المثال الكلاسيكي عن الحيف الذي ينجم عن استئثار المالك العقاري بالريع التفاضلي :

« كان في ايرلندا ، في عام ١٨٧٠ ، ٦٨٢,٢٣٧ مزرعة ، كانت ١٣٥,٣٩٢ منها تستثمر على أساس التعاقد لأجل ، و ٥٢٦٦٢٨ تستثمر على أساس المزارعة السنوية . وكان يمكن فسخ المزارعة السنوية بدون أي تعويض ، بشرط الإنذار قبل ستة أشهر. وفي حالة عشرين مزرعة فقط، كانت المباني وتجهيزات المزرعة تقدم من قبل المالك... وفي سائر الحالات الأخرى ، كان واجباً على المزارع نفسه أن يقدم الرأسمال الجامد ، وكذلك كل شكل آخر من الرأسمال الضروري للمزرعة . وهكذا سمح فسخ الايجار للمالك بمصادرة الرأسمال الذي وظفه المزارع . وبين ١٨٤٩ و ١٨٨٠ ، هُجِّرت حوالي ٧٠,٠٠٠ أسرة وجردت من أملاكها . ولم يكن من الممكن اتقاء التهجير إلا إذا أراد المزارع واستطاع أن يدفع ريعاً أعلى يسمح للمالك بأن يصادر ، بطريقة أخرى ، رأسمال المزارع المجد ومهارته »[٣٢] .

إن مثل هذا النظام المجحف يفضي بالضرورة إلى رد فعل دفاعي لدى المزارع على حساب تحسين الأرض :

« حتى إذا كانت مدة الايجار تسعة أعوام ... كان يتوجب على المزارع في غالب الأحايين أن يعيد ، خلال الأعوام الثلاثة الأولى ، تكوين الخصوبة التي أضناها سلفه ؛ وكان يزرع اعتيادياً في الأعوام الثلاثة الثانية ، ويبذل قصارى جهده لاستنزافها في الأعوام الثلاثة الأخيرة . ويقدر أحد الأصدقاء، من المطلعين على المشكلات الزراعية، ما ينجم عن ذلك من نقص في الانتاج بـ ٢٠ ٪ »[٣٣] .

وعلى هذا فإن بعض الزراعات ، كزراعة الأشجار المثمرة ، التي تتطلب جهوداً

متواصلة طوال سنوات كثيرة ، تتنافى والمزارعة وانفصال ملكية الأرض عن الاستثمار الزراعي [٣٤] .

سعر الأرض وتطور الريع العقاري

مع الانتشار العام لنمط الانتاج الرأسمالي ، بات كل دخل يعتبر اصطلاحاً دخلاً يغله رأسمال – واقعي أو وهمي – موظف بمعدل الفائدة الوسطي * . والريع العقاري هو « مقولة » اقتصادية واقعية ، تتأتى من فائض القيمة الذي ينتجه شغيلة الأرض كافة . لكن « قيمة الأرض » تعبير فارغ من المعنى في حد ذاته . فليس للأرض من قيمة أكبر من قيمة الهواء ، أو الضوء ، أو الريح التي تحرك سفينة شراعية . إنها « عامل انتاج » مقدم من الطبيعة ، لا بضاعة ينتجها العمل البشري** . وحيثما لم يفرض احتكار الملكية الخاصة للأرض ، لا تملك الأرض لا « قيمة » ولا سعراً . وحتى في القرن العشرين ، تلقى المستعمرون البيض في روديسيا الأراضي بسعر رمزي قدره بنس واحد للأكرة !

إذن فالأرض لا تكتسب سعراً إلا حيثما يكون التملك الخاص للأرض قد حولها إلى ملكية محتكرة . وهذا السعر ليس إلا **الريع العقاري المرسمل** على أساس معدل الفائدة الوسطي: «يتحدد سعر الأرض بسعر منتجات [الأرض] وليس بالعكس»[٣٥]. إن اقتناء أرض أو شراءها لا يعني شراء « قيمة » ، بل يعني شراء **سند دخل** ، مع حساب الدخول المستقبلة على أساس الدخول الحاضرة [٣٦] :

« من يشتري الأرض يشتري في الواقع الحق في تلقي سلسلة من الدخول السنوية ، وأفضل قاعدة للحكم على ما ستكونه هذه الدخول في المستقبل هي ما كانته في الماضي المباشر . إن الدراسات تثبت أن الدخل الناجم عن أرض ما قبل بيعها بفترة تتراوح بين سبع وعشر سنوات هو أنجع مقياس للسعر الذي سيكون الشاري مستعداً لدفعه » [٣٧] .

إن أصل سعر الأرض هذا يؤكده تطور هذا السعر منذ نهاية القرن الثامن عشر .

---

* انظر الفصل السابع .

** هـذا لا ينطبق على الأراضي التي هي ، شأن أراضي الـ polders في فلاندرا وهولاندا ، « منتجة » بالمعنى الحرفي للكلمة من قبل العمل البشري الذي انتشلها من الماء .

وبالفعل ، لا يتأرجح سعر الأرض البتة حول « قيمة واقعية » ، بل يتبع تأرجحات الحالة الزراعية التي غالباً ما تكون مباغتة وعنيفة .

إن نمو السكان واستصلاح الأراضي القليلة الخصب التي تتطلب توظيفات هامة من الرساميل حتى تمكن زراعتها ، قد سببا ارتفاعاً هاماً في الأسعار الزراعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تبعه على الفور ارتفاع مماثل في الريوع . فمن عام ١٧٥٠ إلى عام ١٨٠٠ ، زاد سعر القمح وسطياً ٦٠ ٪ في انكلترا، و ٦٥ ٪ في فرنسا، و ٦٠ ٪ في ايطاليا الشمالية، و ٤٠ ٪ في ألمانيا . ويقدر دي آفنيل أن الريع الوسطي للهكتار قد ارتفع في الحقبة نفسها ٥٠ ٪ في فرنسا . وقد لوحظ في انكلترا وألمانيا ارتفاع في الريع أقوى أيضاً (يعود سببه إلى انخفاض شديد في معدل الفائدة)[٣٨] . كذلك ترافق ارتفاع الأسعار الزراعية في القارة الاوروبية بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ بارتفاع كبير في الريع .

إن القيمة الوسطية لجميع الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة الاميركية تتبع منذ قرن من الزمن حركة الاسعار الزراعية : فمن عام ١٨٦٠ إلى عام ١٨٩٠ ، ارتفع سعر الاكرة من ١٦,٣٢ دولاراً إلى ١٩,٨١ دولاراً ؛ ومن ١٨٩٠ إلى ١٩٠٠ انخفض إلى ١٩,٨١ دولاراً ؛ ومن ١٩١٠ الى ١٩٢٠ (طفرة الحرب !) ، ارتفع من ٣٩,٦٠ دولاراً إلى ٦٩,٣٨ دولاراً ؛ ومن ١٩٢٠ إلى ١٩٣٥ (الأزمة الكبرى !) انهار إلى ٣١,١٦ ، الخ[٣٩] .

وحتى يمكن للريع العقاري التفاضلي أن يرى النور ، فلا بد أن يضمن سعر مبيع المنتجات الزراعية الربح الوسطي حتى للرساميل الموظفة في الأراضي الأقل إيرادية . وحتى يمكن للريع العقاري المطلق أن يرى النور ، فلا بد أن يضمن سعر المبيع عينه بيع القمح المنتج في أسوأ شروط الانتاجية لا بسعر انتاجه بل بقيمته . وعندما تتدنى أسعار المنتجات الزراعية ، يمكن أن تُلغى هذه الشروط كلياً أو جزئياً ، بصورة مؤقتة أو نهائية . وآنئذ يتلاشى ريع بعض الأراضي . وتكف هذه الأراضي عن أن تكون مزروعة إذا لم يكن ملاكها يستثمرونها مباشرة . وإذا كانت تستثمر من قبل ملاكها ، فإن على هؤلاء أن يكتفوا بدخل أدنى من الربح الوسطي ، بله بدخل يعادل أجراً في الواقع .

إن هذه الظاهرة ، التي رافق ظهورها كل الأزمات الزراعية ما قبل الرأسمالية * ،

* بصدد هذه الأزمات الزراعية ما قبل الرأسمالية ، انظر الفصل الحادي عشر .

قد تجلت بقوة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ففي ذلك العصر ، شقت الزراعة طريقها إلى مساحات شاسعة من المروج وسهوب « البامبا » في بلدان ما وراء البحار بمساعدة الوسائل الميكانيكية ، الشيء الذي أدى الى تخفيض سعر الكلفة بـ ٥٠ ٪[٤٠] . وفي الوقت نفسه ، سمح تحسين شروط النقل بتخفيض تكاليف الشحن البحري من ٠,٦٠ فرنك ذهبي للصاع الواحد من القمح المرسل من نيويورك إلى ليفربول في عام ١٨٦٠ إلى ٠,٢٥ فرنك ذهبي في عام ١٨٦٦ والى ٠,٠٥ فرنك ذهبي في عام ١٩١٠[٤١]. هاتان الحركتان المتواكبتان دفعتا الى اوروبا بكتل من المنتجات الزراعية المنتجة في بلدان ما وراء البحار ، وغير المثقلة في غالب الأحيان بريع عقاري ، وسببتا فيها بالتالي انهياراً في الاسعار الزراعية .

هذا الانهيار أحدث ، في آن واحد ، انخفاضاً في سعر الأرض وهجر كل زراعة في الأراضي القليلة الايراد . ففي فرنسا ، بين ١٨٧٥ و ١٩٠٠ ، نقصت « قيمة » الملكية الريفية ٣٥ ٪ وسطياً[٤٢] . وتراجعت مساحة الأراضي المحروثة من ٢٥ مليون هكتار في منتصف القرن التاسع عشر الى ١٨ مليوناً في منتصف القرن العشرين[٤٣]. ويلاحظ كلافام « ان بعض الاراضي سقطت مجدداً الى مرتبة مروج الدرجة الثالثة ، ولا سيا في مقاطعة اسيكس »[٤٤] ، بعد تدهور الأسعار الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر .

صحيح ان الزراع الأوروبيين حاولوا ، بردود فعل شتى ، أن يعكسوا مجرى هذا التيار . فقد سعت بعض البلدان ، مثل فرنسا وايطاليا والمانيا ، إلى الابقاء بصورة مصطنعة على الأسعار الزراعية المرتفعة بواسطة **تعريفات جمركية حامية** . وهكذا ضمنت هذه التعريفات الفرق بين السعر الوسطي للسوق العالمية والسعر في الأراضي « القومية » الضعيفة المردود – أي على وجه التحديد الريع التفاضلي الذي يستأثر به الملاك المحظوظون أكثر من غيرهم ! * وسعت بلدان أخرى مثل الدانمرك وهولاندا وبلجيكا الخ .. إلى تدعيم الريع العقاري وسعر الأرض عن طريق زيادة توظيف الرساميل والاستخدام الكثيف للأسمدة – إستُخدم سنوياً ولكل هكتار في

* في فرنسا ، « يحسب سعر شراء القمح على أساس سعر كلفة المزارع المتقادم بها الزمن في آرييج ودرويرغ .. أما الفرق فيذهب إلى جيوب المزارعين الرأسماليين الكبار في المعرض الباريسي الذين تقل أسعار كلفتهم الواقعية بحوالي ٦٠ ٪ عن أسعار كلفة صغار الفلاحين ! » (٤٥) .

عام ١٩٣٨ ، ٣٠ كغ من الأسمدة الآزوتية (٤٩ كغ في عام ١٩٥٦) في بلجيكا ، مقابل ٦٫٧ كغ (٩٫٧ كغ في عام ١٩٥٦) في فرنسا ، و٣٥ كغ من الفوسفات (٥١ كغ في عام ١٩٥٦) في بلجيكا مقابل ١٣ كغ في فرنسا (١٨ كغ في عام ١٩٥٦) ؛ و٤٦ كغ من البوتاس في هولاندا (٦٨ كغ في عام ١٩٥٦؛ و٧٦ كغ في العام نفسه في بلجيكا) مقابل ٨٫٧ كغ في فرنسا (١٤٫٥ كغ في عام ١٩٥٦)[٤٦] – وخاصة عن طريق تحويل الحقول المزروعة إلى مروج يتولد عن منتجاتها الحيوانية المصدر (لحم ، زبدة ، حليب ، الخ) ريع أكثر استقراراً ، باعتبار ان جزءاً هاماً من سكان المدن الكبيرة يفضل استهلاك منتجات حيوانية طازجة وإن بسعر أعلى[٤٧] .

وفي الأعوام ١٩٢٠ ، حدثت هزة عنيفة أخلت بهذا التوازن الجديد للزراعة الأوروبية : أزمة الزراعة العالمية ، التي امتدت حتى الحرب العالمية الثانية ، ثم عاودت ظهورها بدءاً من عام ١٩٤٩ . فنهضة الزراعة في بلدان ما وراء البحار تخلق « فائضاً » دائماً من المنتجات الزراعية ، بالرغم من حالة نقص التغذية المزمنة التي يعاني منها مئات الملايين من البشر في الصين والهند وفي سائر آسيا ، وفي القسم الأكبر من افريقيا واميركا اللاتينية[٤٨] .

وقد اتضح الآن ان الاستقرار النسبي (اللامرونة) لطلب المنتجات الزراعية ، في إطار نمط الانتاج الرأسمالي ، وفي درجة محددة من التصنيع * (لامرونة كانت مصدر الأرباح الفائضة الزراعية طوال قرون عدة) ، يمكن أن يصبح مصدر أزمة دائمة عندما تعرف الزراعة ، بعد تأخر ، انقلابات في الانتاجية شبيهة بانقلابات

---

* هذا الاستقرار نسبي للغاية بالأصل . يصرح رين بما يلي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية : « لو كان من الواجب أن تتوفر لجميع المستهلكين في الولايات المتحدة تغذية مناسبة ، حسب معايير الخبراء ، لكان ينبغي دون ريب أن يزداد استهلاك الخضار بنسبة ٥٠٪ واستهلاك المنتجات اللبنية بنسبة ١٥ إلى ٢٥ ٪ على الأقل (٤٩) . ومن جهة أخرى ، تبين الاحصائيات ، في عام ١٩٣٩ ، أن العمال الصناعيين استهلكوا في انكلترا وألمانيا ، بالنسبة إلى كل فرد ، نصف كمية الحليب المستهلكة في السويد وسويسرا ، وثلث كمية الزبدة المستهلكة في كندا وألمانيا وهولاندا ، ونصف كمية السكر واللحم المستهلكة في أوستراليا ، الخ » (٥٠) .

انتاجية الصناعة [51] * . فمن عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٠ ، كان نمو الانتاجيــة في الزراعــة الأميركية مساوياً تقريباً لنمو الانتاجيــة في الصناعة . وكذلك الأمر في بريطانيا ** . وقد عرفت الولايات المتحدة الأميركيــة بدورها تراجعاً في المساحة المزروعة قمحاً ، وتحويل الحقول المزروعة إلى مروج ، إن لم نقل اختفاء كل استثمار زراعي في الأراضي القليلة الخصب .

---

* إليكم خلاصة لها وقعها في النفس عن تقدم انتاجية العمل الزراعي (٥٢) :

حتى يُحصد هكتار من القمح ويحزم في ساعة واحدة ، كان ذلك يتطلب في فرنسا :

في حوالي عام ١٧٥٠ بالمنجل من ٤٠ إلى ٥٠ رجلاً في حوالي عام ١٨٣٠ بالمقضب من ٢٥ إلى ٣٠ رجلاً في حوالي عام ١٧٨٠ بالمحشة من ٨ إلى ١٠ رجـــال	الانتاجية تزداد بنسبة ٥٠٠ ٪
في حوالي ١٩٠٥ بالحصادة – الحزامة من ١ إلى ٢ رجل في ١٩٥٠ بالحصـــادة – الدراسة أقل من رجل واحد ، علاوة على ان المحصول يدرس في الوقت نفسه	الانتاجية تزداد بنسبة أكثر من ١٠٠٠ ٪

وإبان فترة ١٩٣٠ – ١٩٥٥ ، زادت الانتاجية الزراعية أكثر من ١٠٠ ٪ في الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى زراعة الحبوب فقد تضاعفت هذه الانتاجية نفسها ثلاث مرات في مــدى ثلاثين عـاماً (٥٣) !

** منذ عام ١٩٥٠ في بريطانيــا باتت ٤٠ ٪ من المزارع التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٠ هكتار ، و ٦٠ ٪ من المزارع التي تتراوح مساحتها بين ١٠ و ٢٠ هكتاراً ، وعملياً جميع المزارع الأكبر مساحة ، تملك جراراً واحداً على الأقل . وبين ١٩٤٤ و ١٩٥٢ ارتفع عدد الجرارات بالنسبة إلى كل ١٠٠ مزرعة من ١٠،٤ إلى ٢٨ في السويد . وارتفع من ٨،٩ إلى ٢٣،٧ من أيار ١٩٤٩ إلى نيسان ١٩٥٢ في ألمانيا الغربية . وتضاعف بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ في الدانمرك ، وبين ١٩٤٩ و ١٩٥٢ في النمسا وبلجيكا . وقد بلغ عدد الجرارات في ١٤ بلداً من أوروبا الغربية (بما في ذلك بريطانيا) حوالي المليون في عام ١٩٥١ ، وعددها يزداد بنسبة ١٥ ٪ سنوياً (٥٤) . وما تتميز به البلدان التي وصلت فيها الزراعة إلى درجة مرتفعة من المكننة ، وهي بريطانيا وألمانيــا الغربية والسويد ، هو أن زيادة عدد الجرارات تتم أكثر فأكثر في المنشآت المتوسطة والصغيرة ، باعتبار أن المزارع الكبيرة قد جرت مكننتها سابقاً بنسبة ١٠٠ ٪ تقريباً (٥٥) .

وهكذا جرى ، بين ١٩١٩ و ١٩٢٩ ، هجر الزراعة في ٢٠ ٪ من الأراضي في جنوب وشرق الولايات المتحدة ، حيث لم يتدن سعر كلفة صاع من القمح عن دولار واحد ، بالرغم من المكننة ، بينما تدنى إلى ٦٠ سنتاً في سهول مونتانا ، وكنساس ونبراسكا الخ(٥٦) . أما بلدان أوروبا القديمة ، فقد أمكن للريع أن يختفي فيها أو يصبح تافهاً في قسم كبير من الأراضي القليلة الخصب ، كما حدث في فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية (٥٧) . وقد أكد مؤخراً البارون سنوي ، الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية البلجيكية ، أن التخلي عن سياسة الحماية الزراعية في أوروبا الغربية سيفسح المجال أمام إعادة تشجير أراضٍ شاسعة هجرتها الزراعة .

الملكية العقارية ونمط الانتاج الرأسمالي

إن الملكية الخاصة للأرض ليست شرطاً بتاتاً لدخول نمط الانتاج الرأسمالي إلى الزراعة ، بل هي على العكس تعرقل وتؤخر توسعه . بيد أن التملك الخاص لمجموع الأراضي القابلة للزرع ، الذي يحول دون إقامة فلاحين جدد بصورة حرة في الأرض ، يظل شرطاً لا غنى عنه البتة لنهضة الرأسمالية الصناعية . فما بقيت مساحات شاسعة من الأراضي شاغرة ، تستطيع اليد العاملة المدينية أن تتملص من معتقل المصنع ، وينعدم عملياً وجود جيش الاحتياط الصناعي ، وتنذر الأجور بالارتفاع بنتيجة المزاحمة بين الاستخدام الصناعي والاستخدام الزراعي . والأجور المرتفعة التي عرفتها الولايات المتحدة قبل اختفاء « الحدود » الغربية ، والتي أوجدت نهائياً سلماً للأجور أعلى من السلم الموجود في أوروبا ، تتفسر إلى حد كبير بهذا العامل .

منذ منتصف القرن الثامن عشر ، اعترف سياسيون أميركيون بصراحة بهذا الواقع ، وطالبوا ، كما فعل بنيامين بايل من كونيكتيكوت ، بإيقاف الهجرة إلى الغرب . وقد لاحظ صامؤيل بلادجيت ، أحد أوائل الاقتصاديين الأميركيين، لاحظ في عام ١٨٠٦ أن سعراً رخيصاً للأرض يجعل اليد العاملة غالية الثمن. « لن يعمل أي رجل حر لحساب الغير ، إذا كان يستطيع أن يشتري أرضاً خصبة بسعر بخس يمكنه من تحصيل أوده على نحو مريح بعمله يومين في الأسبوع »(٥٨) .

إن التملك الخاص ، عن طريق السرقة والعنف المشروع أو اللامشروع ، للقسم الأعظم من الأراضي العذراء في البلدان التي ما يزال فيها احتياطي من الأراضي ، قد رافق كل تقدم لنمط الانتاج الرأسمالي فيما وراء حدود أوروبا الغربية ، حيث حدثت

بالأصل ظاهرة مماثلة في التملك الخاص للأملاك المشاع . ولقد أصبح مفهوم الملكية الخاصة للأرض مفهوماً أساسياً للغاية من مفاهيم المجتمع البورجوازي إلى حد أن العدالة اعترفت بأن وهب غابة مساحتها ٦٠٠ أكرة في ولاية بنسلفانيا لله هو انتقال للملكية، ثم « صادرت » فيما بعد هذا « المالك » لأنه لم يدفع الضريبة (٥٩) !

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر ، حولت « شركة جزر الهند » الزامنـداري أو ملتزمي جباية الضرائب في امبراطورية المغول إلى ملاك عقاريين لأقاليم بأسرها(٦٠) . وفي الأرجنتين ، بين عام ١٨٧٥ وعام ١٩٠٠ ، بيع ٣٠ مليون هكتار من الأراضي بمبالغ زهيدة ؛ وما يزال القسم الأعظم بوراً إلى اليوم ، لكن مجمل الأملاك العامة قد انتقلت ملكيتها إلى الأفراد نتيجة ذلك . وفي كندا استولت شركات السكك الحديدية على ما يقارب ثلث كافة الأملاك العامة(٦١) . وبينما جرى في الولايات المتحدة توزيع ٩٦ مليون اكرة بموجب « قانون المزارع » وغيره من القوانين المشابهة (إن جزءاً لا يهمل من هذه الأراضي قد انتقل أيضاً بالأصل إلى الشركات الرأسمالية ، حيث أن المرشحين المزارعين كانوا عبارة عن مسخّرين) ، تُرك ١٨٣ مليون اكرة لشركات السكك الحديدية (٦٢) .

وفي افريقيا الشمالية ، أدى الاستعمار الفرنسي إلى انتزاع ملكية الأراضي الأهلية بصورة جماعية ، فقد تملك المستعمرون الفرنسيون ٣ ملايين هكتار في الجزائر بموجب قوانين خاصة (٦٣) ؛ و ١،٤ مليون هكتار في تونس ، أي نصف مجمل الأراضي القابلة للحراثة في هذا البلد (٦٤) ؛ وتملك ٤٧٠٠ مستعمر أوروبي مليون هكتار في مراكش، بينما قضي على ٨ ملايين مراكشي بتحصيل أودهم من ٨،٣ مليون هكتار من أراض أقل خصباً (٦٥) .

وفي افريقيا الشرقية ، تملك المستعمرون البريطانيون ٥٠ مليون اكرة في روديسيا الجنوبية ، يعيش عليها ١٠٠،٠٠٠ أبيض ، بينما لم يبق للافريقيين البالغ تعدادهم ١،٦ مليون نسمة سوى ٢٩ مليون اكرة لتحصيل معاشهم . وقد تملك المستعمرون ١٢،٧٥٠ كم٢ في كينيا بينما لا يتجاوز عددهم ٢٩،٠٠٠ أوروبي ، وبقي لخمسة ملايين افريقي ٤٣،٥٠٠ ميل مربع !

وبفضل هذا النظام ، تقدم « الزرائب الأهلية » ، كما يدعوها البيض بمجون ، يداً عاملة وفيرة للمستعمرين وللشركات المنجمية والصناعية الأوروبية في آن واحد .

وقد فُرضت أشكال متعددة من القنانة ، والعمل الاجباري المكشوف أو المقنع * ، والريع العقاري المقدم في شكل سخرة، على الأفارقة التعساء الذين فصلوا بوحشية عن الأرض ، أي عن وسائل وجودهم المألوفة (٦٧) . وقد عرف هذا النظام شكلاً مصفى بارعاً في افريقيا الجنوبية ، حيث تملك مليونان من البيض ٨٨ ٪ من الأراضي ، تاركين ١٢ ٪ من الأراضي ، غير القابلة للاستثمار في غالبيتها ، لمعاش ٨ ملايين افريقي محشور في « زرائب » ومستغل بصورة وحشية : فالأجرة السنوية الاجمالية للأفارقة البالغ تعدادهم ٤٠٠,٠٠٠ ، الذين يعملون في مناجم الذهب الافريقية الجنوبية ، تبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني ، إذا ما قيّمنا بسخاء بالغ قيمة الجرايات الهزيلة من القوت الممنوحة لهؤلاء الشغيلة ، بينما ترتفع الأرباح السنوية لشركات مناجم الذهب إلى ٥٠ مليون جنيه (٦٨) .

وتلاحظ لجنة رسمية تابعة للحكومة السيلانية كلفت بجرد القوانين الزراعية التي أدخلتها بريطانيا إلى جزيرة سيلان ، تلاحظ أن هذه القوانين استخدمت في تجريد القرى من غاباتها ومروجها المشاعية وكذلك من قسم من الأراضي المستخدمة للزراعات الثانوية ، وذلك فقط لصالح الرأسماليين القادمين أولاً من أوروبا مباشرة ، ثم من الأقاليم البحرية في الجزيرة (٦٩) .

علاقات الانتاج وعلاقات الملكية في الريف

إن العلاقات الخاصة التي تربط الزراعة بالصناعة في العصر الرأسمالي عن طريق إنشاء جيش الاحتياط الصناعي والدور الاقتصادي للريع العقاري ، تولد أشكالاً خصوصية من تطور الزراعة ذاتها . فإدخال نظام العبودية إلى المستعمرات الأميركية بين القرن الرابع عشر والقرن التاسع عشر ، وإدخال نظام العمل الإجباري إلى المستعمرات الافريقية والاوقيانوسية في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين** ، يمثلان في الشروط الخاصة للبلدان المذكورة شرطاً ضرورياً لخلق علاقات ملكية رأسمالية

---

* انظر الفصول المتعلقة بالمستعمرات البلجيكية والبريطانية والفرنسية والبرتغالية في نشرة « مكتب العمل الدولي » التابع لمنظمة الأمم المتحدة : « تقرير اللجنة الخاصة بالعمل الاجباري » (٦٦) .

** قامت صناعة السكر في كوينسلاند كلياً تقريباً على العمل شبه المسترق لقبائل الكاناك من عام ١٨٦٠ إلى حوالي عام ١٩٠٠ .

في هذه البلدان . إلا أنهما عرقلا مع ذلك لمدة طويلة من الزمن امتداد علاقات الانتاج الرأسمالية إلى الريف .

إن ظاهرة مماثلة وأكثر أهمية أيضاً قد ظهرت في أووربا الشرقية ، وفي الشرق الأوسط والأقصى في أواخر القرن العشرين . فدخول المنتجات الرأسمالية إلى هذه البلدان ، وانضمام هذه البلدان إلى السوق العالمية ، قد نجم عنهما تحطيم توازن الاقتصاد القروي ، ذلك التوازن الموروث منذ أقدم العصور والقائم على التركيب بين الصناعة الحرفية والزراعة[٧٠] . فبالنظر إلى أن الأرض عاجزة هي نفسها عن تغذية مجموع السكان غير المدينيين ، وبالنظر إلى انعدام أي تزايد هام في الاستخدام في المدن ، لذلك ظهر اكتظاظ مزمن في السكان القرويين ليس سوى شكل مقنع للبطالة المزمنة* .

هذا الاكتظاظ في سكان القرى يفضي إلى صراع كاسر من المزاحمة بين الفلاحين على استئجار قطع صغيرة من الأرض ، لا بوصفها أدوات لتملك الربح الوسطي ، بل بوصفها أساساً بسيطاً لتحصيل الأود . فمن صالح الملاك العقاريين أن يؤجروا أراضيهم مجزأة إلى قطع صغيرة بدلاً من أن يستثمروها ككل ، كمنشأة رأسمالية كبيرة . **وهكذا يتضح ان علاقات الملكية البورجوازية تقف عقبة في وجه دخول نمط الانتاج الرأسمالي إلى الزراعة** . وما ينجم عن ذلك من تجزئة مشتطة للمنشآت يتجلى بوجه خاص في الهند ، حيث تبلغ المساحة الوسطية للمزرعة ٤,٥ أكرة،بينما لا تتجاوز ثلث المزارع في ولاية البنغال الغربية المكتظة بالسكان مساحة أكرتين من الأرض . والظاهرة نفسها تفضي إلى ارتفاع هائل في الريع العقاري وإلى فيض في رسملة الأراضي[٧١] . ومع تعاقب الأعوام يفقد الفلاحون ، المقضي عليهم بالافتقار على هذه الصورة ، ملكيتهم الصغيرة الخاصة ويتحولون إلى بروليتاريين مباشرين أو خفيين .

ويدفع المزارعون الصغار ، المتشبثون بيأس بقطعتهم الصغيرة من الأرض ، ريعاً ربوياً يعبر عن استغلالهم الفائض ، باعتبار أن دخلهم يقل في غالب الأحيان عن دخل عامل زراعي . وعندما لا يكونون مالكين لحد أدنى من الرأسمال ومضطرين إلى

---

* انظر الفصل الثالث عشر : « الامبريالية » ، فقرة « البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة » .

استثمار الأرض المستأجرة في شكل **مخابرة** * (تقاسم المحصول عيناً) ، يتحولون إلى بروليتاريين حقيقيين يعملون مقابل أجر بائس :

« في العربية ، يقال عن المخابر **مرابع** ، أي من يشارك في الربع . وبالفعل ، هذا هو النظام الأكثر شيوعاً . ففي القرى المنتجة للحبوب ، يقدم المالك للفلاح البيت والأرض والبذار والماشية والأدوات الزراعية . ولا تتعدى الماشية المقدمة جاموسين ، وأحياناً بقرتين ، كما لا تتعدى الأدوات الزراعية المحراث المحلي . وواضح ان المخابر لا يقدم شيئاً غير عمله ، وطبعاً عمل أسرته كلها . **وبالنظر إلى انه لا يملك شيئاً يخصه شخصياً ما خلا زوجته وأولاده** [انها الترجمة الحرفية للفظة «البروليتاري» !] ... لذا فهو تابع مطلق التبعية للمالك الذي يستطيع نظرياً أن يطرده في نهاية كل سنة زراعية . أما الثمن الذي يتلقاه عن عمله طوال السنة فهو ربع المحاصيل [٧٢] ... » .

ان مثال كوريا في حقبة ما قبل الحرب يبين الأشكال المشتطة التي أمكن لهذا الريع الربوي أن يأخذها . إذ يلاحظ هـ. ك. لي ان الريع في ذلك البلد بلغ في عام ١٩٣٦ في بعض حالات مشتطة ٩٠ ٪ من المحصول [٧٣] .

ولما كان المخابرون المقضي عليهم بهذا القدر من البؤس تركبهم الديون دوماً في خاتمة المطاف ، ولما كان المرابي في غالب الأحيان هو نفسه المالك (أو المزارع الكبير الذي يقوم بدور الوسيط) ، لذا يجري الانتقال بسهولة من وضع البروليتاري إلى وضع القن :

« بموجب القانون الناظم لحقوق وواجبات الزراع ، والصادر عام ١٩٣٣ ، يستطيع الملاك [في العراق] أن يبقوا الفلاح في الأرض ما دام مديناً لهم » [٧٤] .

وقد برهن ألفريد بونيه بالأصل على أن هذا النظام ، شأن النظام المماثل الذي أدخل إلى اوروبا الشرقية في القرن السادس عشر ، يمثل رد فعل المالك إزاء الفاقة الخطرة إلى اليد العاملة ، تلك الفاقة التي ترتسم معالمها في أملاكه الواسعة [٧٥] .

تركز وتمركز الرساميل في الزراعة

لما كانت علاقات الملكية البورجوازية وعلاقات الانتاج الرأسمالية لا تتطابق

* المخابرة شكل انتقالي بين الريع ما قبل الرأسمالي والريع الرأسمالي .

بالضرورة في الزراعة * ، وذلك بعكس الصناعة ، لذا فان مشكلة تركز الرساميل تأخذ فيها مظهراً خاصاً . ان قانون تركز الرأسمال قانون ينبثق عن نمط الانتاج الرأسمالي ؛ وليس البتة قانوناً عاماً ينبثق عن محض وجود الملكية الخاصة للأرض .

فحيثما يشرع فقط نمط الانتاج الرأسمالي بالدخول إلى الزراعة ، وحيثما ما تزال توجد مزارع نصف اقطاعية قديمة في طريقها إلى الانحلال ، يكون من العبث أن نبحث عن التركز الزراعي تماماً كما انه من العبث أن ندرس صناعة أواخر القرن الثامن عشر من زاوية تركز الرساميل . **وإنما عندما يكون مجموع الزراعة قد خضع للانقلابات التقنية الملازمة لنمط الانتاج الرأسمالي ، يمكن أن تنطرح مشكلة التركز .** وعلى هذا ، لا تدخل في هذا التصنيف ، اذن ، ظاهرات التركز الخارق للملكية العقارية في اوروبا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية ، أو في اسبانيا أو معظم بلدان أميركا اللاتينية ، حيث لا يعدو الأمر أن يكون أكثر من بقايا متبقية من الملكيات ما قبل الرأسمالية أو تثميرات للرساميل بنتيجة انعدام وجود مجالات تصريف صناعية (في الشيلي ، على سبيل المثال ، كان ٢٣٠٠ مالك يملكون ، في عام ١٩٥٢ ، ٣١ ٪ من الأرض الصالحة للفلاحة و ٦٠ ٪ من مجمل أراضي البلاد ، بينما كان ١٥٠٠٠٠ مشروع صغير لا تملك سوى ١٦٫٥ ٪ من الأراضي القابلة للفلاحة و ٦ ٪ من مجمل الأراضي[٧٧]) .

وعندما يدخل نمط الانتاج الرأسمالي إلى الزراعة ، تعمل ظاهرتان على تأخير ظهور تركز الرساميل وتمركزها . فنحن نعلم ان الريع العقاري يتولد من كون المنشأة الأقل ايراداً تحدد سعر انتاج المنتجات الزراعية . لكن تركز الرأسمال يتم بالضبط من خلال

---

* لهذا السبب بالذات ، تحافظ الزراعة المعاصرة بنوع ما على جميع الاشكال الممكنة للمجتمعات ما قبل الرأسمالية . وهكذا توجد في افريقيا الجنوبية • ولا سيما في ترانسفال وناتال ، مناطق يتوجب فيها على المزارعين السود أن يدفعوا الايجار في شكل ٩٠ إلى ١٨٠ يوم سخرة (عمل غير مدفوع) في مزرعة المالك الأبيض . وهذه الأشكال من الاستغلال القروسطي نلقاها أيضاً في العديد من بلدان أميركا اللاتينية :

« غالباً ما نلقى هذا الشكل من الايجار في بوليفيا والشيلي وكولومبيا والاكواتور والبيرو وفنزويلا ، بين عمال المزارع الزراعيين ، الذين يقدم لهم مالك المزرعة أرضاً صغيرة ؛ وعليهم مقابلها ان يعملوا دونما تعويض عدداً محدداً من الأيام اسبوعياً (٧٦) » .

اختفاء المنشآت الأقل إيراداً ! وطالما ظلت هذه المنشآت تملك سوقاً مضمونة بالرغم من تخلفها التقني ، لا يمكن لتمركز الرساميل أن يظهر في الزراعة . بيد ان التركيز سيظهر فيها بنتيجة الفارق الضخم الذي سيقوم بين سعر الأراضي الأقل ايراداً وسعر الأراضي الأكثر ايراداً ، أي عن طريق رسملة ريع تفاضلي ضخم .

كذلك فإن أراضٍ ضعيفة الايرادية يمكن أن تستثمر مع ذلك ، لا لإنتاج الربح الوسطي ، بل لتقدم للمزارع الصغير ، الذي يضحي هكذا بمستوى حياته في سبيل الحفاظ على مزرعته « الخاصة » ، أساساً بسيطاً لأود أيامه[78] * . وعلاوة على انه يعمل برأسمال زهيد أو بدون رأسمال البتة ، ويتخلى عن الريع والربح ، يظل تحت رحمة المواسم السيئة وتقلبات الظرف الاقتصادي . وبذلك تتفسر النسبة العالية من وفيات هذه المنشآت الزراعية الصغيرة . ففي الولايات المتحدة الأميركية لم يكن ٢٥ ٪ من جميع أصحاب المنشآت الزراعية في عام ١٩٣٥ يشغلون مزارعهم إلا منذ عام أو أقل ؛ وكان ٤٧ ٪ من جميع المزارعين و ٥٧ ٪ من جميع المخابرين يشغلونها منذ أقل من عامين[80] . ويقدر أن ١٠٠,٠٠٠ مزرعة عائلية تختفي سنوياً في مجرى العقد الذي بدأ عام ١٩٥٠[81] .

وعندما تختفي تلك السوق المضمونة ، وعملياً منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، تستطيع المنشأة الصغيرة أن تتابع المزاحمة مع المنشأة الكبيرة بانتقالها إلى الزراعة الكثيفة** التي تعطي مردوداً أعلى من مردود الزراعة الخفيفة في المزارع الكبيرة .

---

* في بلجيكا ، تدل الاحصائيات على أن الدخل الساعي لصغار الزراع لا يتجاوز ١٤،٥ فرنكاً في المزارع التي تبلغ مساحة الواحدة منها ٥ هكتارات ، بينما لا تقل الاجرة الساعية الدنيا في الصناعة عن ٢٥ فرنكاً ! والاستقصاءات المتنوعة التي جرت في المانيا الغربية تشير الى أن الدخل الشهري للشغيل في المزارع الصغيرة يمكن أن يسقط إلى ١٥٠ ماركاً في الشهر ، أي إلى ما دون أدنى الاجور في الصناعة بكثير (٧٩) .

** الفرق بين الزراعة الخفيفة والزراعة الكثيفة يعود إلى مردود وحدة المساحة . ففي أعوام ١٩٣٥ – ١٩٣٩ كانت كل من الدانمرك وهولاندا وبلجيكا تنتج ٥٠ ، ٤٥ ، ٤٠ قنطاراً من القمح في الهكتار الواحد،مقابل ١٠ في الولايات المتحدة و١٢ في كندا والارجنتين والاتحاد السوفياتي(٨٢). والزراعة الكثيفة هي إما نتيجة لتوظيف أعلى من الرساميل في الهكتار الواحد ، كما في البلدان السابقة الذكر ، وإما نتيجة لانفاق اضافي ضخم من العمل الرفيع الاختصاصي كما في مثال اليابان والصين وتايلاندا الخ .

وبنتيجة ذلك ، وبالرغم من أن كتلة الرأسمال الموظف في الهكتار الواحد قد زادت زيادة ضخمة * - شكل غير مباشر من تركز الرساميل ! - لم تستطع المنشآت الزراعية الكثيفة أن تنمو من حيث المساحة ، ولم تتولد ظاهرات مركزة صريحة .

وحينما لم يلعب هذان العاملان التقييديان من دور ، وحينما امكن في الواقع للزراعة الرأسمالية بحصر المعنى أن تتطور بحالة خالصة ، ظهر ، مع هذا ، الميل إلى تركز الرأسمال وتمركزه في الزراعة بصورة واضحة . وهذا ما حدث بالدرجة الاولى في الولايات المتحدة الأميركية ، وبنسبة أقل في المانيا .

التركز الزراعي في الولايات المتحدة[٨٤]

نمط المزرعة	١٩٢٠	١٩٢٥	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٤
١ً - أقل من ٥٠ أكرة :							
٪ من العدد الاجمالي	٣٥٫٧	٣٧٫٩	٣٦٫٥	٣٩٫٥	٣٧٫٥	٣٨٫٤	٣٥٫٥
٪ من المساحة الاجمالية	٦	٦٫١	٥٫٧	٥٫٦	٤٫٧	٤٫١	٢٫٩
٢ً - بين ٥٠ و ٥٠٠ اكرة :							
٪ من العدد الاجمالي	٦١٫٠	٥٨٫٨	٥٨٫٧	٥٦٫٧	٥٨٫٢	٥٦٫٨	٥٧٫٨
٪ من المساحة الاجمالية	٦٠٫٤	٥٩٫٠	٥٥٫٣	٥٤٫٢	٥٠٫٤	٤٥٫٢	٣٩٫٨
٣ً - بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ اكرة :							
٪ من العدد الاجمالي	٢٫٣	٢٫٣	٢٫٥	٢٫٥	٢٫٧	٣٫٠	٤٫٠
٪ من المساحة الاجمالية	١٠٫٦	١٠٫٥	١١٫٠	١٠٫٨	١٠٫٦	١٠٫٤	١١٫٤
٤ً - أكثر من ١٠٠٠ اكرة :							
٪ من العدد الاجمالي	١	١	١٫٣	١٫٣	١٫٦	١٫٩	٢٫٧
٪ من المساحة الاجمالية	٢٣٫١	٢٤٫٣	٢٨٫٠	٢٩٫٤	٣٤٫٣	٤٠٫٣	٤٥٫٩

---

* في الولايات المتحدة ، في عام ١٩٤٠ ، قدر التوظيف الضروري لمزرعة رابحة بـ ٢٩،٠٠٠ دولار في زراعة الذرة، و ٢٥،٠٠٠ دولار في تربية الخراف ، و ١٧،٠٠٠ دولار في زراعة القمح. وفي عام ١٩٥٨ ارتفعت هذه الارقام إلى ٩٧،٠٠٠ و ٨٤،٠٠٠ و ٨١،٠٠٠ دولار (٨٣) .

وبعبارة اخرى : أن أكبر المزارع (الفئتان الثالثة والرابعة) التي لم تكن تشغل، في عام ١٩٢٠ ، سوى ثلث الأرض الزراعية الأميركية (٣٣،٧ ٪) ، باتت تشغل منذ عام ١٩٥٩ الثلثين تقريباً (٦١،٥ ٪) . وهذا النمو يقتصر بالأصل على كبريات المزارع التي تتجاوز مساحة الواحدة منها ١٠٠٠ اكرة .

وفي ايطاليا ، حيث يتم دخول الرأسمالية إلى الريف بوتيرة متسارعة منذ أكثر من قرن من الزمن ، نفتقر إلى الاحصائيات المقارنة ، لكن النتيجة بالغة الفصاحة . اليكم توزيع الملكية والمداخيل العقارية للأفراد في عام ١٩٤٨ ، نقلاً عن نشرة « المعهد القومي للاقتصاد الزراعي » :

نمط الملكية	٪ من العدد الاجمالي	٪ من المساحة الاجمالية
حتى ٠،٥ هكتار	٥٣،٩	٤،١
من ٠،٥ إلى ٢ هكتار	٢٩،٤	١٣،٣
من ٢ إلى ٥ هكتار	١٠،١	١٣،٦
من ٥ إلى ٢٥ هكتاراً	٥،٥	٢٤،٢
من ٢٥ إلى ٥٠ هكتاراً	٠،٦	٩،٧
أكثر من ٥٠ هكتاراً	٠،٥	٣٥،١

وهذا معناه ان ٠،٥ ٪ هم من كبار الملاك يملكون من الأراضي أكثر مما يملك ٩٥ ٪ هم من صغار الملاك ! وان ٥٠٢ من كبار الملاك الذين يملك كل واحد منهم أكثر من ١٠٠٠ هكتار يملكون من الأراضي أكثر مما يملك ٥،١٣٥،٨٥١ من صغار الملاك الذين لا يتجاوز ملكهم الافرادي ٠،٥ هكتار .

فئة الدخل الخاضع للضريبـة	٪ من عدد المكلفين الخاضعين للضريبة	٪ من الدخل الاجمالي الخاضع للضريبة
حتى ١٠٠ ليرة	٤٩،١	٢،٢
من ١٠٠ إلى ٤٠٠ ل	٢٧،٨	٨،٥
من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ ل	١٢،٥	١١،٣
من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ل	٨،٥	٢٥،١
من ٥٠٠٠ إلى ١٠،٠٠٠ ل	١،١	١١،٠
أكثر من ١٠،٠٠٠ ل	١،٠	٤١،٩

اننا نلقى هنا بنية للمداخيل شبيهة كل الشبه ببنية الملكيات. فواحد بالمئة من المكلفين العقاريين يتلقى دخلاً إجمالياً هو ضعف الدخل الذي يحصّله ٩٠ ٪ من الملاك ! و٣٥٣١ من كبار الملاك الذين يصرحون بدخل خاضع للضريبة يتجـاوز ١٠٠،٠٠٠ ل يتلقون حصة من الدخل الاجمالي المصرح به تساوي الحصة التي يتلقاها ٧،٠٣٠،٣٩٧ من صغار الملاك الذين يصرحون بدخل يقل عن ٤٠٠ ل* .

المصير البائس للعامل الزراعي

ان الضغط المستمر الذي يمارسه على أجور العمال الزراعيين آلاف من صغار الفلاحين المتشبثين بقطعهم الصغيرة من الأرض ، مضحين دونما شفقة بمستوى حيـاتهم الخاص وبمستوى حياة أسرهم ، هو الذي يفسر إلى حد كبير بؤس هؤلاء العمال وأجورهم التي تقل بنسبة كبيرة عن أجور العمال في الصناعة والتجارة . والحياة في الريف، وانعدام

---

* في المكسيك ، بعد ثلاثين عاماً من إصلاح ١٩١٠ الزراعي الذي وزع قسماً من الأملاك نصف الاقطاعية القديمة على الفلاحين الذين لا أراضي لهم ، كيما يزرعوهـا في شكل مشاعات زراعية ، أو « إيخيدوس » ، سقط ٦٣،٨٧ ٪ من الفلاحين من جديد إلى مرتبة العمال الزراعيين الذين لا أراضي لهم ، وبقي ٢٦،٤٢ ٪ من الفلاحين يعيشون في الايخيدوس واحتكر ٤،٢٥ ٪ من الفلاحـين ، الملاك ، خيرة الأراضي والزراعات الغنية . ومنذ عام ١٩٤٦ ، راحت هذه الحركة تتسارع أكثر أيضاً (٨٥) .

حاجات جديدة تخلقها المدينـــة ، ودفع الأجر جزئياً - أو حتى كلياً - عيناً ، هي بعض عوامل أخرى تذل أكثر أيضاً أجر العامل الزراعي. وهذا العامل هو في غالب الأحيان عامل موسمي ، إن لم يكن مهاجراً ؛ وإذا كان له استخدام آخر ابان الموسم الميت ، فإنه يدرك بعد لأي الحد الأدنى الحيوي . واذا لم يكن مثل هذا الاستخدام متوفراً - وبخاصة في البلدان المتخلفة - هوى العامل إلى قرار البؤس البشري .

بيد ان تطور مصير العامل الزراعي لا يتعلق على المدى الطويل بالشروط الخاصة للزراعة بقدر ما يتعلق بوتيرة التوسع العام للصناعة . فعندما تكون هـــذه الوتيرة سريعة بحيث يتضاءل جيش الاحتياط الصناعي ، تتعاظم الهجرة الريفية أكثر فأكثر. وآنئذ تظهر فاقة عامة إلى اليد الزراعيـــة في الريف ، فتسبب ارتفاعاً في الأجور الزراعية ، من غير أن تبلغ هذه الأجور مع ذلك نفس مستوى الأجور في الصناعة .

وعلى العكس عندما يكون الميل على المـــدى الطويل هو الميل إلى ازدياد جيش الاحتياط الصناعي ، يقنع العمال الزراعيون ، الذي تنشب فيما بينهم مزاحمـة كاسرة لإيجاد عمل لمدة بضعة أشهر في السنة ، بأدنى أجر ممكن ، وفي غالب بمحض كفاف يومهم . ثم ان صفوفهم تتضخم بكتلة صغار الملاك وصغار المزارعين الذين لا تسمح لهم مداخيل «منشأتهم» بالحصول على ما يفي بنفقاتهم ونفقات أسرهم . وفي هذه الشروط، لا يكون ثمة مجال لارتفاع طويل الأمد في الأجرة الزراعية :

« عندما يكون هناك فيض في اليد العاملة الزراعيـــة ، وبالتالي بطالة ونقص استخدام ، يهتم كل عامل بإيجـــاد عمل أكثر مما يهتم على الأرجح بالحصول على أجر مرتفع ... » ، هذا ما يكتبه التقرير الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة ، « تقدم الاصلاح الزراعي »[٨٦] . وينبغي أن نضيف ان كبار المزارعين يعملون في بلدان عديدة على أن يخلقوا بصورة مصطنعة تلك الوفرة في اليد العاملة الزراعية بتنظيمهم على نطـاق واسع **توطين العمال الموسميين** . وقد شاعت هذه الطريقة في المانيا قبل الحرب العالمية الثانية (العمال البولونيون) . وما تزال شائعة إلى يومنا هذا في الولايات المتحدة حيث يعمل ما يقارب نصف مليون « براتشيروس » (عمال موسميون مكسيكيون يجندون للعمل جبراً في غالب الأحيان) بأجور متدنية إلى حد أنها تتراوح بين ١٦ و٢٥ سنتاً في الساعة ، فينجم عن ذلك تدهور في أجور العمال الزراعيين التي تقل بوجه عـام بنسبة **أكثر من ٥٠ ٪** عن الأجور الوسطية في الاستخدامات غير الزراعية[٨٧] .

من نظريات مالتوس الى المالتوسية الزراعية

في عام ١٧٩٨ ، نشر الراعي الانغليكاني روبرت مالتوس أهجية مغفلة عنوانها « دراسة في مبدأ السكان » أنذر فيها البشرية بشر مستطير وخوّفها من المستقبل القاتم الأسود . فقد لاحظ ان تقدم السكان يتبع سلسلة هندسية (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، الخ) ، بينما لا يستطيع الانتاج الزراعي في رأيه أن يتقدم إلا وفق سلسلة حسابية (٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، الخ) ، واستنتج ان البشرية مهددة باكتظاظ السكان إذا لم تتوصل إلى تحديد تناسلها . إذن فمن الواجب أن تُحيّا جهود الصناعيين في سبيل تخفيض أجور العمال إلى أقصى حد ممكن ، لأن هذا التخفيض يضع حداً طبيعياً لتناسل هؤلاء الأخيرين . لكن لما كان من الممكن أيضاً أن يظهر هكذا خطر فيض إنتاج البضائع ، لذلك لا بد أيضاً من زيادة حصة النتاج القومي المخصصة لاستهلاك الملاك العقاريين غير المنتج ، أي الريع العقاري . وهكذا يبدو مالتوس محامي الملاك العقاريين أمام الهيجان في سبيل إلغاء الريع العقاري .

لقد أثبتت تجربة القرن التاسع عشر أن مالتوس أخطأ مرتين . فمن جهة أولى ، ارتخى نمو السكان مع التقدم اللاحق للتقنية والثقافة في البلدان المتقدمة* . ومن جهة أخرى ، فالثورة الميكانيكية ، التي امتدت ، بعد تأخر ، إلى الزراعة ، ضاعفت فيها الانتاج بمقدار يتجاوز من بعيد « التقدم الحسابي » . وبنتيجة ذلك ، وبدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، لم يعد المجتمع مهدداً باكتظاظ السكان بل ظاهرياً بفيض انتاج المنتجات الزراعية[٨٩] . وبدلاً من تحديد الولادات ، قامت المحاولات على قدم وساق للحد من الانتاج الزراعي بشق الوسائل : وبذلك ولدت المالتوسية الزراعية .

---

* يؤكد جوزويه دي كاسترو ، في معرض دفاعه عن أطروحة جريئة ، أن المجاعة في عصرنا لا تنتج عن اكتظاظ السكان ، بل ان اكتظاظ السكان هو الذي ينتج عن المجاعة (أو بتعبير أدق : نقص التغذية المزمن) . ويجهد لإثبات هذه الأطروحة بدراسته تأثير نقص التغذية (ولا سيا نقص البروتيئين الحيواني) على مُعامل الإنسال (٨٨) .

وقد أكدت التجربة في اليابان ، بشكل دامغ ، ان التصنيع والتمدين والارتفاع العام لمستوى الحضارة تؤدي ، بعد أجل معين ، الى انخفاض جذري في معدل الولادات . وقد هبط هذا الأخير من ٣٤٫٣ ٠/٠٠ عام ١٩٤٧ ، الى ١٩٫٩ ٠/٠٠ عام ١٩٥٤ .

بيد أن بعض العلماء الجديين لفتوا الانتباه في العصر نفسه، ولا سيما الالماني لايبيغ، إلى ظاهرة تبعث على القلق فعلاً : الاهتراء المتسارع للأرض ، الـ «raubbau» الذي ينجم عن طرائق الاستثمار الرأسمالية الجشعة الهادفة إلى تحقيق الحد الأعلى من الربح ، في حد أدنى من الزمن . وفي حين ان بعض المجتمعات الزراعية كالصين واليابان ومصر القديمة الخ ، قد عرفت أسلوباً زراعياً عقلانياً حفظ خصب الأرض بل زاده طوال آلاف مؤلفة من السنين، استطاع الـ «raubbau » الرأسمالي، في بعض أجزاء المعمورة، أن يستنفد في غضون نصف قرن من الزمن الطبقة الخصبة من التربـة ، أي الدبال ، وان يسبب بالتالي حتاً للأرض واسع النطاق مع كل نتائجه الضارة .

إن هذه التحذيرات لم تلق أذناً صاغية . وقد راحت الأزمة الزراعية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر تلفت الانتباه أكثر فأكثر إلى مشكلة فيض الانتاج. وخلقت الأزمة الزراعية التي استمرت بين ١٩٢٥ و١٩٣٤ ذهان فيض إنتـاج زراعي دائم في العالم البرجوازي . وانتصرت المالتوسية الزراعيـة ، وتم توزيع مكافآت ضخمة على الفلاحين حتى لا يحرثوا أراضيهم ولا يزرعوا بعض المزروعات . ونُحر ٨ ملايين رأس من الماشية في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٣٤ . وخفضت المساحة المزروعة قطناً في هـــذا البلد إلى ما يقارب النصف (من ١٧٫٣ مليون هكتار وسطياً بين ١٩٢٣ و١٩٢٩ ، الى ٩٫٨ مليون هكتار في عام ١٩٣٨) . وفي البرازيل ، تم حرق ٢٠ مليون كيس من القهوة بين ١٩٣٢ و١٩٣٦ ، وهي كمية تكفي لسد حاجات العالم بأسره طوال ١٨ شهراً ! ولم يقلق أحـد آنذاك من اكتظـاظ السكان المهدد للكرة الأرضية .

وقد أضفت الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من تراجع هائل في الانتاج الزراعي في بعض البلدان ، وبداية تصنيع البلدان المتأخرة وما رافقه من زيادة كبيرة في السكان ، وصعود الحركة الثورية في الشرق الأقصى بعد أن مهدت له موجات المجاعـة التي انهالت على تلك المنطقة ، أضفت من جديد طابعاً حالياً على أفكار مـالتوس . وكان قد سبق لكاتب بريطاني مسن ، أحد رواد الاشتراكية الطوبائيـــة ، روبرت والاس (١٦٧٩ - ١٧٧١) ، ان ذاد في مؤلفـه « آفاق شتى » عن الفكرة القـائلة انه إذا كانت الاشتراكية صالحة في حد ذاتها ، إلا أنهـا ستؤدي إلى خطب عظيم ألا هو اكتظاظ سكان المعمورة وخطر فناء البشرية . وقـــد أراد أنبياء النحس الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الثانية ، أن يؤكدوا ان مقاومـــة تزايد السكان ضرورة

أعجل من رفع مستوى حياة جماهير المستعمرات الذي ينذر، إذا ما حدث، بإحداث اكتظاظ متعاظم في السكان .

وثمة مؤلفان هامان، « طريق البقاء » لوليم فوغت و« كوكبنا المنهوب » لغيرفيلد أوسبورن، يصلان على ما يبدو إلى نتائج مشابهة . فكلا المؤلفين يصفان داء واقعياً : ان طرائق الزراعة اللاعقلانية، الملازمة للبحث النهم عن الربح، قد عرّضت جزءاً كبيراً من آسيا وافريقيا والاميركيتين لحت تربة متسارع . الشيء الذي ينجم عنه رد فعل متسلسل يحد أكثر فأكثر من مساحة الأراضي القابلة عادة للحراثة . ولإيقاف تقدم الداء، ينبغي أولاً الحد من هذا الحت عن طريق تدخل السلطات العامة بحزم . ولا يرى أوسبورن وراء هذا الحل، الذي يعتبره هو نفسه حلاً وجلاً، من حل آخر على المدى الطويل . والواقع انه يؤكد ان مثل هذا الحل لا وجود له . ويقترح فوغت تدابير حازمة للحد من نمو السكان، ويحيي الآفات كالحروب والأوبئة الخ، لأنها تفعل جذرياً في هذا الاتجاه .

إذا كان الخطر الذي أشار إليه فوغت وأوسبورن واقعياً، فإنه ليس محدداً على الوجه الصحيح أولاً . فالكثير من توكيداتهما، كالتوكيد القائل باستحالة إعادة تكوين طبقة الدبال التي تعطي الأرض خصوبتها، لا تنطبق على الواقع . ومن الخطأ، من جهة أخرى، حساب إمكانيات تغذية البشرية على أساس المساحة الأرضية **المزروعة حالياً** . فإحصائيات منظمة الأمم المتحدة تقدر بـ ٤٤٠ مليون هكتار احتياطي الأراضي القابلة للاستثمار . وهذه المساحة تعادل مجمل الأراضي المزروعة في الولايات المتحدة الاميركية والهند والصين وفرنسا واوستراليا وكندا، أي مساحة قادرة على تغذية ١,٥ مليار نسمة على أساس نظام عقلاني للزراعة* . وعلاوة على هذا الاحتياطي

---

* « يرى كيلّوغ (« القوت والأرض والشعب ») انه في وسعنا الافتراض بأن ٢٠ ٪ على الأقل من الأراضي المدارية غير المزروعة في الاميركيتين وافريقيا والجزر الكبيرة مثل غينيا الجديدة ومدغشقر وبورنيو قابلة للزراعة ؛ وهي ستضيف ما يقارب ٣٥٠ مليون هكتار الى احتياطي المناطق المعتدلة البالغ ١٠٠ – ١٣٠ مليون هكتار . وهذه المساحة المؤلفة من ٤٥٠ مليون هكتار إضافي تشكل في الواقع احتياطياً هائلاً لزيادة الانتاج الغذائي . وتحويل هذا الإمكان إلى واقع يشكل مشروعاً معقداً وصعباً سيستغرق طاقات البشرية طوال سنين عديدة . وهو يتطلب تخطيطاً دقيقاً، ويستلزم بوجه خاص تطويراً مناظراً لوسائل النقل والصناعات الثانوية » (٩٠) .

المباشر ، توجد إمكانية تحسين مساحة شاسعـــة من الأراضي التي اعتبر فوغت وأوسبورن أن الزراعة قد خسرتها نهائياً .

إن منتجات كيمياوية جديدة ، مثل الكريليوم * أو السماد الآمونياكي السائل ، تسمح بزيادة خصوبة الارض زيادة مرموقة . والانتقال إلى الزراعة الكثيفة في بلدان من أمثال الولايات المتحدة الاميركية وكندا وأوستراليا والارجنتين ، وتحسين التقنية الزراعية في البلدان المتأخرة ، يستطيعان بسهولة أن يضاعفا مردود الهكتار وأن يزيدا زيادة كبيرة الانتاج العالمي من المنتجات الزراعية. ولو كان العلم الزراعي الحديث مستخدماً في العالم قاطبة ، لأمكن انتاج ما فيه الكفاية من القوت لتغذية ٦ إلى ٦٫٥ مليارات نسمة دون إنهاك موارد الأراضي القابلة للزراعة، كما يصرح الأستاذ فريث باد الذي يذهب إلى الحد التأكيد على أن ٣٠ إلى ٣٨ مليار نسمة يمكن تغذيتهم باستعمال عقلاني للموارد ، خاصة إذا تم بلوغ أعلى مردود ممكن في كل مكان[٩١] .

وعلاوة على الزراعة بحصر المعنى ، اتضحت التجارب الأولى للانتاج الغـــذائي المفصول عن الأرض مرضيـــة حتى الآن . ففي جامايكا يعمل مصنع ينتج غذاء مستخلصاً من الخمائر ؛ وتفتح زراعة الأشنيات آفاقاً لتغذية غير محدودة ؛ كما أن الزراعة بلا أرض (hydroponics) ستقدم حلاً « صناعياً » خالصاً لمشكلة التغذية .

صحيح أن نضالاً فعالاً ضد حت التربة ، وتنظيماً عقلانياً للزراعة ، وانتقالاً إلى الزراعة الكثيفة في بلدان ما وراء البحار ، وتطويراً للانتـــاج الغذائي المنفصل عن الأرض « ستحدث ثورة اجتماعية واسعة النطاق إلى حـــد أن بنية المجتمع الانساني كلها ستتمزق »[٩٢] .

لكن عندما تكون البشرية موضوعة أمام الخيار بين الفناء أو إعادة تنظيم المجتمع على أساس أكثر عقلانية ، لا يمكننا أن نشك تقريباً في القرار الذي يفرضه العقل والعواطف . ومما يعمق الصورة المنكرة التي تتجلى بها المالتوسية الزراعية من جديد ، إن منتجات غذائية، ومنها ٣٫٥ مليار صاع من الحبوب، مخزونة في الولايات المتحدة الاميركية تبلغ قيمتها الاجمالية ١٠ مليارات دولار ، وان كميات هائلـــة من الذرة

---

* يزيد الكريليوم من نمو المزروعات ويحول دون اقتلاع الماء أو الريح للتربة ، بزيادته استطاعـــة مقاومتها للماء والهواء . ويفترض أن الكريليوم أنجع من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ ضعف من الدبال أو السماد الطبيعي أو الكومبوست .

والبطاطا والخمر الخ ، تُدمّر ، في الوقت الذي ينذر فيه حت التربة بتدمير القاعدة المادية لكل الزراعة ، وفي الوقت الذي يشكو فيه مئات الملايين من البشر من نقص تغذية رهيب – كان الاستهلاك اليومي من الحريرات في الهند ١٧٠٠ حريرة في عام ١٩٥٢ أي نصف ما يتطلبه مستوى سوي من الحياة * ! . وقد تباهت سلطات الولايات المتحدة ، في نهاية عام ١٩٥٧ ، بأنها « اقتصدت » مليار دولار .. بمنعها استثمار ٩ ملايين هكتار (٩٣) ! وهكذا يتضح اليوم أكثر من أي وقت سبق أن الشر لا يكمن في نمو السكان المطلق ، إنما في شروط الانتاج والتوزيع الرأسمالية التي تخلق الوفرة والبؤس جنباً إلى جنب .

الريع العقاري والنظرية الحدّية عن القيمة

ان نظرية الريع العقاري التي أنشأها ريكاردو وضبطها ماركس ، كانت نقطة الانطلاق للنظريات الحدّية عن القيمة ، تلك النظريات التي طرحت على بساط البحث من جديد ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نظرية القيمة – العمل** . وبالفعل إن طلب **المنتجات الزراعية** هو الذي يحدد في التحليل الأخير سعر هذه المنتجات، بموجب نظرية ماركس عن الريع العقاري. ويقوم هذا السعر على قيمة الوحدة المنتجة في الحقول العاملة في أسوأ شروط الانتاجية (السعر الحدّي) والتي تجد منتجاتها شارياً . وتبعاً لتموجات الطلب ، سيتضمن هذا السعر أو لن يتضمن الريع العقاري المطلق) في البلدان التي لم يبق فيها احتياطي من الاراضي ، أي حيث أصبح احتكار الملكية العقارية تاماً) ، وسيتضمن أو لن يتضمن ريعاً تفاضلياً (تبعاً لحالة الأراضي القليلة الايراد : أمزروعة أم مهجورة) .

ان تحويل هذه النظرية عن الريع العقاري إلى نظرية عامة للقيمة ، مرده إلى خطئين اثنين في التحليل . فهو يجرد أولاً **الشروط الخاصة الملكية العقارية** ، تلك الشروط التي يتولد عنها الريع العقاري . ويجرد ثانياً الشروط المختلفة مؤسسياً للملكية العقارية وللملكية الرأسمال و « لملكية قوة العمل » في النظام الرأسمالي .

---

* تروي صحيفة « لوموند » (٩٤) أن ١٧ مليون هكتوليتر من الخمر قد « أفسدت » في فرنسا بين ١٩٥١ – ١٩٥٣ ، وانه ينتظر فائض غير قابل للبيع يتجاوز ١٥ مليون هكتوليتر في نهاية آب ١٩٥٣ .

** سنعالج في الفصل الثامن عشر مظاهر أخرى من هذه النظريات ، وطبيعتها الذاتية النزعة، الخ .

ان الريع العقاري لا يتولد البتة لأن الأرض عنصر أساسي في عملية الانتاج . انه يتولد فقط لأنه يقوم بين الأرض وعملية الانتـاج هذه ، مالك عقاري يطالب جوراً بحصته من كتلة المداخيل المخلوقة في سيرورة الانتاج تلك . والانطلاق من الطريقة التي تُطلب بها هذه الحصة لتحويلهـا إلى نظرية عامة عن توزيع المداخيل المتولدة من سيرورة الانتـاج ، خطأ منطقي فادح . فمن الصعوبة بمكان ، في مجتمع رأسمالي « خالص » يكون الريع العقاري قد ألغي فيه ، بنتيجة تأميم الأرض على سبيل المثال (وقد اقترب اقتصاد بعض بلدان ما وراء البحار من مثل هذا الوضع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) ، من الصعوبة بمكان في مجتمع كهذا الانطلاق من ... العدم لتفسير مجمل آلية توزيع المداخيل وانتاج القيمة في ظل نمط الانتاج الرأسمالي !

ان تعميم الحالة الخاصة للريع العقاري لن يكون مبرراً ، نظريـاً ، إلا في مجتمع يواجه فيه المقاولون « الرأسماليون » ملاكاً عقاريين وملاك عبيد وملاك آلات في آن واحد . والقوانين التي يتم عن طريقها تحديد الحصة التي تقتطعها هذه الفئات الثلاث من الملاك من الدخل الجاري الذي يخلقه الانتاج « الرأسمالي » ، تشابه بلا ريب في هـذه الحال القوانين التي تحدد ظهور الريع العقاري وتموجاته . لكننا حرصنا على أن نضع كلمة « الرأسمالي » بين مزدوجين ، لأن مثل ذلك المجتمع الذي لا يوجد فيه احتكار لوسائل الانتاج بين أيدي الطبقـة البرجوازية ولا عمل حر (متحرر من العبودية أو القنانة) ، لن يكون بالطبع مجتمعاً رأسمالياً .

حتى يظهر الريع العقاري للوجود، لا يكفي أن تكون الملكية العقارية احتكاراً* لم تنجح البرجوازية في تحطيمه ، الشيء الذي يمكّن الملاك العقاريين من منع الرساميل الموظفة في الزراعة من المساهمة في التساوي العام لمعدل الربح ، وبالتـالي من اقتطاع حصتهم من القيمة المخلوقة في الزراعة ؛ لا يكفي هذا فحسب ، بل ينبغي أيضـاً أن يتم انتاج البضائع الزراعية في شروط خاصة لا تقع تحت هيمنة الرأسمال .

في رأي المحامين عن النظرية الحدّية للقيمة ، يظهر ثلاثة أنواع من « المـلاك » في السوق « ليتبادلوا » على قدم المساواة ثلاث « بضائع » مختلفة يُحدد أسعارها هكذا ،

---

* سنرى فيما بعد (الفصل الثاني عشر) أن آلية شبيهة بآلية الريع العقاري تنظم ربح الاحتكارات في المرحلة المعاصرة من الرأسمالية (الريع الكارتلي ، الخ) .

بكل إنصاف ، « النتاجُ – أو الدخل – الحدّي » ، أي الوحدة الأخيرة المباعة ، وبالتالي الأقل إيراداً : الملاك العقاريون وملاك الرساميل وملاك قوة العمل .

والحال ان هناك فرقاً نوعياً أساسياً –ينتج عن عمل نمط الانتاج الرأسمالي بالذات– بين هذه الفئات الثلاث من « الملاك ». ففي رأسمالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية، في أوروبا الغربية (الرأسمالية عينها التي يظهر فيها الريع العقاري في شكله التام والكلاسيكي !) **توجد فاقة مطلقة الى الأراضي** ؛ ولا يكاد مجموع الانتاج الزراعي الممكن يغطي حاجات المجتمع الغذائية . لهذا السبب ، ولهذا السبب وحده – لأن الرأسمال لا يستطيع أن يضاعف بإرادته مساحة الأراضي القابلة للزراعة ، في أوروبا الغربية على الأقل – يمكن للريع العقاري أن يظهر وأن يصمد طوال حقبة مديدة من الزمن . وكما يلاحظ ماركس ، لا تلعب مستوردات الأغذية سوى دور معدّل ، فتمنع أسعار المنتجات الزراعية من أن تتجاوز حتى قيمتها ، والملاك العقاريين من أن يتملكوا جزءاً من فائض القيمة **المنتج في الصناعة** * .

أما الرأسمال فإنه يقدم إلى السوق في شروط **فاقة نسبية** . وهو يمنع بالأصل ، بعامل منطقه بالذات ، وفرة الرساميل من تدمير أسس تثمير الرأسمال : هذا هو الأساس الموضوعي للأزمات الدورية** . لكن « ملاك قوة العمل » هم يجدون أنفسهم سلفاً في موقع الضعف بالنظر إلى شروط **الوفرة النسبية** التي يتوجب عليهم أن يعرضوا فيها بضاعتهم في السوق . هذه الوفرة (جيش الاحتياط الصناعي) ليست نتيجة الشروط التاريخية التي تولد منها الرأسمالية فحسب ، بل هي أيضاً نتيجة آلية الانتاج الرأسمالي التي تستبدل باستمرار البشر بالآلات و « تحرر » دورياً كتلاً من العاطلين عن العمل من عملية الانتاج .

ومن هنا يمسي مفهوماً ألا يكون ثمة من مجال لتعامل « على قدم المساواة » بين تلك الطبقات الثلاث في السوق . فالنرد مغشوش . وقواعد اللعبة تتيح لطبقة معينة أن تطرح بملء حريتها شروطاً (طبقة الملاك العقاريين) بينما **يتوجب على طبقة أخرى أن تقبل** بما يعرض عليها (البروليتاريا) .

ومما يعزز عمل قواعد اللعبة تلك في هذا الاتجاه – الذي يجعل فكرة تبادل

---

* إن شروطاً مشابهة تقوم اليوم في بلدان مثل الهند ، حيث تسود « فاقة عريقة » إلى الأغذية .
** أنظر الفصل الحادي عشر .

« منتجات حدّية » فكرة عبثية – ان الطبقة الرأسمالية لا « تعمل » من أجل تحصيل معاشها بل من أجل تراكم الرأسمال . ذلك ان معاشها مضمون . وعندما تبدو لها الأجور التي يطالب بها الشغيلة مرتفعة أكثر مما ينبغي ، تستطيع أن تغلق أبواب منشآتها بدلاً من أن تعمل في سبيل نتاج غير كافٍ ، أو أن تعمل بخسارة .

ويستطيع الملاك العقاريون بدورهم أن يتركوا بعض أراضيهم بوراً ، بدلاً من تأجيرها بسعر يتدنى معه مجمل الريع الذي يحصّلونه إلى أدنى مما ينبغي . وهم يساهمون بالأصل ، بسلخهم تلك الأراضي عن الزراعة ، في تخفيض الانتاج الزراعي ، وبالتالي في إعادة تكوين ريعهم في مرحلة لاحقة .

وبالمقابل تجد البروليتاريا نفسها في وضع خاص : وضع من لا يملك أي احتياطي غير زنديه اللذين يتوجب عليه أن يكريهما إذا كان لا يريد أن يموت جوعاً . إذن فهي مرغمة ، بالنظر إلى أنها لا تملك أي إمكانية تقريباً « لانتظار ظرف مناسب أكثر » ، على القبول بأجر لا تحدده « إنتاجية العمل الحدّية » ، بل تحدده فقط الحاجات الوسطية إلى القوت في البلد والزمن المعطيين . ومرة أخرى ، نلفى ان النرد مغشوش* .

وحتى يمكن القبول بالوصف الخيالي لمجتمع يمكن أن يقوم فيه ذلك « التعامل على قدم المساواة » ، فلا بد من جهة أولى أن يكون البرجوازيون مالكين لاحتياطي من الأغذية يكفي لعدة سنوات (أو أن توجد أراضٍ واسعة بلا مالك) ، ولا بد من جهة أخرى أن يكون الشغيلة حائزين على احتياطي من الأغذية أو المال يسمح لهم بسد حاجاتهم وحاجات أسرتهم لمدة عدة سنوات أيضاً . وفي مثل هذه الشروط ، سيقوم « التعامل » بين الملاك العقاريين والرأسماليين والمنتجين على قدم من المساواة النسبية ، وسيكون توزيع المداخيل الناجم عن ذلك مختلفاً كل الاختلاف عن التوزيع المتحكم في نمط الانتاج الرأسمالي . لكن من الواضح أنه لن يكون في مثل هذا المجتمع لا احتكار للرأسمال من جهة ولا طبقة بروليتارية من الجهة الثانية ، وانه لن يكون بالتالي المجتمع الرأسمالي .

إن ل. فون بورتكييفيتش ، وهو واحد من نقاد ماركس ممن أريد خطأً أن يعاد

---

* يلاحظ شومبتر نفسه : « ان السمة المميزة لخطة « والروسيان » هي ان كافة الخدمات المنتجة تحت رحمة ادارتها الخاصة » (٩٥) .

إليهم اعتبارهم مؤخراً * ، لا يفهم السبب الذي يتيح للملاك العقاريين أن يرغموا المزارعين الرأسماليين على دفع الريع العقاري المطلق ، حتى في الأراضي الأقل ايرادية[٩٧]. فهو يتطرق إلى هذه المشكلة بصورة منطقية بدلاً من التطرق إليها بصورة تاريخية **. وما أبسط الجواب انطلاقاً من الطريقة الأخيرة: فهم يستطيعون أن يرغموا المزارعين على دفع الريع المطلق ، ويستطيعون أن يتجنبوا هجر الأراضي الأقل خصباً ، ما دامت هناك فاقة دائمة إلى الأغذية ، أي ما دام كل انتاج البلاد الزراعي لا يكفي إلا بصعوبة لتلبية حاجاتها بنتيجة تأخر الثورات التقنية في الزراعة .

وعندما يزول هذا الشرط ، ولا سيما بنتيجة استثمار أراضٍ شاسعة غير مزروعة في الأميركيتين وأوستراليا ، يمكن للريع المطلق أن يميل فعلاً إلى الاختفاء ، في مساحات شاسعة من الأرض ، كما تكهن بذلك ماركس . والواقع أنه كان سيختفي منذ زمن بعيد في جزء كبير من أوروبا الغربية ، لولا سياسة الحماية التي تبقي عليه (أو تعيده إلى الوجود) بصورة مصطنعة . وفي مثل هذه الشروط ، لا تعرف الأسعار من ارتفاع مباغت يعيد الريع العقاري المطلق إلى سابق عظمته ، إلا في ظل شروط استثنائية من الفاقة (ولا سيا في حال نشوب حروب عالمية) .

---

* هذا ما فعله بوجه خاص سويزي في مؤلفه « نظرية التطور الرأسمالي » (٩٦) .

** يبرهن فون بورتكييفيتش على افتقار مواز إلى الحس التاريخي عندما يؤكد، على منوال ليكسيس وبوهم-باورك وسومبارت وستولزمان وكورنيليسن وغيرهم ، إن تحويل القيمة إلى سعر إنتاج لا يعكس أي سيرورة تاريخية واقعية(٩٨) . وقد أصبح في حكم المبتذل تقريباً ، اليوم ، التنويه بأن هذا التحويل يعكس الانتقال من الانتاج البضاعي الصغير (القائم على شروط تكنولوجية مستقرة) إلى المجتمع الرأسمالي القائم على شروط تكنولوجية في ثورة مستمرة .

فهو يؤكد هكذا ان هذا التصور – أساس النظرية الحدّية للقيمة – يغفل وضع البروليتاريا الذي يتميز بالضبط بأنه من المستحيل بالنسبة للبروليتاري أن يستهلك قوة عمله الخاصة حيث انه لم يعد حائزاً على وسائل الانتاج هذه .

الفصل العاشر

اعادة انتاج الدخل القومي ونموه

القيمة الجديدة والمداخيل الجديدة والمداخيل المحولة

إن مجتمعاً لا يعرف من نشاط اقتصادي غير الانتاج الرأسمالي للبضائع لا يعرف من مداخيل غير المداخيل التي يخلقها هذا الانتاج . ولقوة العمل ، كما نعلم ، وظيفة مزدوجة : الحفاظ على قيمة الرأسمال الثابت (مخزون الآلات والمواد الأولية والمباني) بتحويل قسط من هذه القيمة إلى قيمة البضائع الجاري انتاجها * ، وانتاج كل القيمة الجديدة التي يمكن أن يحوز عليها المجتمع . والصفة الأولى تسمح بالحفاظ على المخزون المتراكم من الثروة الاجتماعية ومن أدوات العمل ، ذلك المخزون المتراكم من الثروة الاجتماعية ومن أدوات العمل ، ذلك المخزون الذي يحدد المستوى الوسطي لإنتاجية العمل ولحضارة المجتمع المادية . والصفة الثانية تسمح بخلق دخل – « قيمة مضافة » – ينقسم في المجتمع الرأسمالي إلى دخل عمل (أجور) ودخل رأسمال (فائض قيمة) .

بيد أن المجتمع البرجوازي – المجتمع الوحيد الذي ينشر انتاج البضائع على النطاق

---

* « تتلقى المادة الأولية ، على ما يفترض ، تكاليف إضافية من ... الآلة . فالآلة تتخلى ، إن صح التعبير ، عن جزء من قيمتها لتضمّنه في النتاج الناجز »(١) . لكن الآلة لا تستطيع أن «تهب» قسطاً من قيمتها إلا بشرط أن تكون مستخدمة ، محركة ، من قبل العمل الحي . وبدون هذا العمل، يكون مآلها بكل بساطة بخس القيمة .

العالمي – يعرف عملياً نشاطات اقتصادية أخرى ومصادر أخرى للمداخيل غير ذلك الانتاج الرأسمالي للبضائع . وبالفعل ، يمكننا أن نميز :

أ – قطاع الانتاج البضاعي الصغير الذي يظل قائماً في المجتمع الرأسمالي (الحرفيون وصغار الفلاحين العاملون من أجل السوق بدون يد عاملة مأجورة) ؛

ب – دائرة التوزيع ودائرة النقل غير الضروريين لاستهلاك البضائع . واجراء هذه الدائرة ينالون أجورهم من جزء من الرأسمال الاجتماعي ، بينما يحصل الرأسماليون على جزء من فائض القيمة الاجتماعي * ؛

ج – قطاع الخدمات الذي تقدم منشآته (المقاولون الرأسماليون والأجراء) خدمات عمل متخصص لصالح المستهلكين ؛

د – قطاع الخدمات العامة ، الذي يتلقى فيه الموظفون أجورهم من الدولة ومن السلطات التابعة لها ، والذين يبيعون للمستهلكين خدمات (بيع الماء الجاري والغاز والكهرباء من قبل المنشآت العامة يجب أن يصنف في فرع إنتاج البضائع ؛ لأنه في الحقيقة بيع خيرات مادية لا عمل متخصص) ؛

هـ – الخدمات العامة المقدمة مجاناً من قبل الدولة أو المنشآت العامة للمستهلكين (تعليم ابتدائي مجاني ، الخ) ؛

و – إنتاج القيم الاستعمالية التي لا تظهر في السوق : إنتاج المزارع المسماة بالمزارع المتعيشة ؛ والانتاج ضمن الأسرة ؛ والأشغال المنزلية الأخرى .

ان القطاعات الأربعة الأولى ، من هذه القطاعات الستة التي تقع خارج دائرة الانتاج الرأسمالي للبضائع بحصر المعنى ، تحافظ على الشكل الخارجي للبيع والشراء . وباستثناء القطاع الأول ، قطاع إنتاج القيم غير المترافق بإنتاج فائض قيمة** ، فإن

---

* انظر الفصل السادس ، فقرة « الرأسمال التجاري والأرباح التجارية » ، وفقرة « الرأسمال التجاري وقوة العمل العاملة في التوزيع » .

** بمقدار ما ينتج الفلاحون والحرفيون بضائع تزاحم القطاع الرأسمالي ، يمكن أن توجد ثلاث حالات . فإما أن تكون إنتاجية عملهم مساوية للانتاجية الوسطية ، وفي هذه الحال تباع منتجاتهم بقيمتها بالضبط ؛ وإما أن تكون انتاجيتهم أدنى من الانتاجية الوسطية (وتلك هي الحالة الشائعة) ، وفي هذه الحال يوجد تحويل نحو بعض القطاعات الرأسمالية لجزء من القيمة التي خلقوها ؛ وإما أن ←

موضوع هذا البيع والشراء ليس الخيرات المادية ، بل وقت العمل والعمل المتخصص الخ . أما القطاعان الأخيران ، فإنهما لا يندرجان في الانتاج البضاعي الصغير نفسه .

ان تداول البضائع في المجتمع الرأسمالي يفضي إلى استهلاكها المنتج أو غير المنتج ؛ والمراحل الوسطية التي تجتازها هذه البضائع قبل استهلاكها لا تخلق قيمة جديدة . والمنشآت التي تحوز عليها خلال هذه المراحل لا تستطيع الحصول على أرباح إلا بتملكها جزءاً من فائض القيمة المنتج سابقاً في مجرى الانتاج . لكن نشاطات التوزيع تخلق مداخيل جديدة – مداخيل أجراء وأصحاب رواتب ممن يعملون في قطاع التوزيع . هذه المداخيل لا تشكل جزءاً من فائض القيمة الذي ينتجه عادة الشغيلة المنتجون ؛ بل تمثل جزءاً من الرأسمال الاجتماعي الموظف في هذا القطاع .

فهل تميل هذه المداخيل إلى تخفيض أجور الشغيلة الصناعيين ؟ ان مثل هذه الأطروحة لا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس نظرية « مال الأجور » التي تعتبر المبلغ الاجمالي للأجور الموزعة أثناء فترة محددة من الزمن مبلغاً محدداً مسبقاً . والواقع أن هذا غير صحيح إلا إذا كان كل الرأسمال الاجتماعي المتوفر موظفاً بكامله ، أو بعبارة أخرى إلا إذا كان كل مبلغ غير موظف في التجارة (أو في قطاع الخدمات) موظفاً بصورة آلية في الصناعة ، وإلا إذا كان التركيب العضوي للرأسمال متحجراً ومستقراً .

في الواقع ، ليس الأمر كذلك بتاتاً . فتوزيع الرأسمال الاجتماعي بين مختلف الفروع الاقتصادية ؛ وتوزيع الدخل بين فائض قيمة (رأسمال جديد إمكاني) وأجور ؛ وتوزيع فائض القيمة المرسمل بين الرأسمال الجديد الثابت والأجور الجديدة (رأسمال متغير) ؛ وتوزيع الادخار (الرأسمال الجديد الإمكاني) بين التوظيف والاكتناز : هذا كله يتعلق بعلاقات كثيرة وآليات عديدة ، أشد تعقيداً مما يفترض أنصار

←تكون إنتاجيتهم – استثنائياً ! – أعلى من الانتاجية الوسطية (أو يكون الانتاج الاجمالي لقطاع حرفي لا يكفي لسد الحاجات المليئة ، وهذا يؤدي إلى النتيجة ذاتها) ، وفي هذه الحال يتملك هؤلاء المنتجون البضاعيون الصغار قسطاً صغيراً من فائض القيمة المنتج في القطاع الرأسمالي من الاقتصاد . والحالة الأخيرة توجد بوجه خاص في مراحل الفاقة المباغتة ، ابان الحروب أو بعدها مباشرة ، الخ .

نظرية « مال الاجور »* .

ان انتاج البضائع وتوزيع الرأسمال الاجتماعي المتوفر يخلقان اذن وأساسياً مداخيل الشغيلة (المنتجين وغير المنتجين) ومداخيل الرأسماليين (في مختلف دوائر توظيف الرأسمال) . لكن تداول المداخيل يعقد الصورة ؛ فعندما تبتاع هذه المداخيل بضاعة ما ، لا تكون قد فعلت من شيء سوى انها حققت قيمتها ، ولا تكون قد خلقت مداخيل جديدة . وعندما تشتري هذه المداخيل نفسها خدمات**، فإنها تخلق وهم إيجاد مداخيل جديدة . والواقع انها تكون قد حُولت فقط .

وليس من اليسير رسم الحد الفاصل بين المداخيل الجديدة والمداخيل المحولة . بيد انه لا غنى عنه للحكم بصورة صحيحة مطابقة على النمو الاقتصادي ، ولإجراء مقارنات للدخل القومي في الزمان والمكان . ويمكننا اعتبار المشكلة اتفاقية خالصة عندما يكون المطلوب حساب هذا الدخل في بلد واحد خلال فترة قصيرة للغاية من الزمن ؛ لكنها تصبح حيوية عندما يكون المطلوب شمول هذا الحساب لحقبة طويلة من الزمن وإدراج مقارنات دولية فيه .

ولو أهملنا التمييز بين القيمة الجديدة والدخل الاجتماعي المخلوق حديثاً والمداخيل المحولة لا غير ، لانتهينا بالضرورة إلى تناقضات صارخة ، وعلى سبيل المثال إلى مفارقة بيغو المشهورة . فلو أضفنا إلى الدخل القومي لأمة من الأمم أجور الخدم ، لتوصلنا إلى الاستنتاج بأن الدخل القومي ينخفض – بأن الأمة تفتقر – عندما يتزوج العزاب مدبرات منازلهم اللواتي لا يتقاضين بعد ذلك أجوراً للقيام بالأعمال نفسها التي كن

---

* يقوم جان مارشال وجاك لوكايون (٢) بتأويل بيزنطي لنصوص الماركسيين المعاصرين ليبرهنا على ان اجور الاجراء غير المنتجين تقتطع في رأي ماركس من اجور الاجراء المنتجين . وصحيح انهما يستشهدان أيضاً بنصوص تدافع عن وجهة نظر مغايرة . بيد ان مجمل هذه الدراسة فاسد من الأساس ، لأنها لا تنطلق من الشروط الواقعية التي يتم فيها تراكم الرأسمال . ففي زمن تنعدم فيه مجالات التوظيفات التي تدر أكثر من الربح الوسطي، ويصبح فيه تحقيق فائض القيمة أصعب فأصعب، يميل تطور القطاعات غير المنتجة الى الحد بوجه خاص من البطالة المزمنة ويتيح بالتالي المجال لاستقرار (أو حتى لنمو) كبير في الأجور الواقعية .

** ان الخدمة هي المفعول النافع لقيمة استعمالية – ولا سيا لتقديم عمل متخصص – قيمة استعمالية يتطابق انتاجها واستهلاكها لأنها غير مجسدة في نتاج مادي .

يقمن بها قبل زواجهن[3] . كما أن تحول مليون من المتسولين إلى منتجين (زراعيين ، على سبيل المثال ، عن طريق الاستعمار الداخلي) لن يزيد على هـــذا الأساس الثروة القومية بشيء ، إذا كانت مداخيل الفلاحين النقدية لا تتجاوز المداخيل النقدية التي كان يحصّلها أولئك المتسولون أنفسهم * .

ان موقف العلم الاكاديمي من هــذا الموضوع متناقض . فهو يستبعد من حساب الدخل القومي مجموعة كاملة من النشاطات المكافأة أو المداخيل المعتبرة مداخيــل تحويلية (ولا سيما مداخيل العاطلين عن العمل والشرطة وسلك رجال الاطفاء العـام الخ[5])** . لكنه يدرج فيه معظم هذه النشاطات عينها عندما تصبح خاصة ولا تعود عامة . انه يستبعد من حساب الدخل القومي كل إضافة على الأسعـــار ناجمة عن الضرائب غير المباشرة ، لكنه يدرج فيه بالمقابل الزيادات – التعسفية كلياً في معظم الأحيان – التي تطرأ على أسعار الخدمات والتي لا تخلق في الواقع أي قيمة جديدة بل تزيد فقط حجم المداخيل المحولة إلى قطاع الخدمات من القطاعات الاخرى .

ومؤكد أن كل واحدة من هاتين السلسلتين من الاضافات تنفع لأغراض متباينة . فالمبلغ الاجمالي لمداخيل جميع الأسر والمنشآت الخاصة والهيئات العامة يقدم معطيات ضرورية لتحاليل شتى ، وعلى سبيل المثال لتحديد الدخل النقدي الاجمالي الذي يرتسم بدءاً منه خطر التضخم من خلال استطاعة انتاجية معينة . والمبلغ الاجمالي للقيمـــة الصافية المنتجة حديثاً في المجتمع هو بالمقابل المفهوم الأساسي في قياس امكانيات النمو الاقتصادي ومراحله المتعاقبة . والحقيقة أن حساب الدخل القومي كما يمارسه حاليـاً العلم الرسمي في الغرب هو عبارة عن تسوية هجينة بين هذين المعطيين ويقود إلى أخطاء فادحة في كلا الاتجاهين .

إن مؤلفين كثيرين يقبلون ضمنياً بصحـــة هـــذا الرأي . يلاحظ وليم. ه. وايت جينيور في « رجل التنظيم »[6] عن صواب على سبيل المثال :

« إن الغالبية العظمى من الشركات الصغـيرة لا يمكن أن توضع في نفس السياق الذي توضع فيه الشركات الكبيرة (corporations) . فهي نادراً ما تعمل في الانتاج الأولي . وفي معظم الحـالات لا تعدو أن تكون أكـثر من مغاسل للثياب ووكالات

* يشير بوير ويامي إلى أن مداخيل المتسولين في العديد من البلدان المتخلفة ليست تافهة بالمرة(٤).

** وذلك بقدر ما أن هذه النشاطات تحصل على اجورها من نتاج الضريبة غير المباشرة .

تأمين ومطاعم وصيدليات ومشاغل تعليب ومستودعات خشب ووكالات سيارات . ومؤكد انها ذات أهمية حيوية ، لكنهـا لا تقدم جوهرياً للاقتصاد سوى خدمـات ؛ **فهي لا تخلق مالاً جديداً في دائرتها ومصيرهـا تابع في التحليل الأخير للمنشآت والزراعة التي تخلق هذا المال** (التشديد منا) » * .

ويكتب كارل شاوب من جهته :

« إن تحليل الدخل القومي يخص الانتاج ، ويدخر كلمة « توظيف » لجميع الأشياء التي تنطوي على الانتاج الجاري أو المـاضي . أمـا شراء سهم في شركة ، حتى لو كان الاصدار جديداً ، فلا يشكل فعل توظيف في قاموس الدخل القومي (٨) » ** .

ويرافع سيمون كوزنتس مدافعاً عن فكرة استبعاد ما يسميه « النتائج السلبيـة لتوسع المدن » من الدخل القومي ، في حالة إجراء مقارنات دولية في المداخيل القومية (لكن ما الداعي لإدراجها بعد ذلك في التقديرات القومية ؟) :

---

* انظر في الفصل الثامن عشر تطبيقاً مدهشاً لهذه الفكرة . ومما يزيد في قيمة هذا الاستشهاد انه يتعلق بالبلد الرأسمالي الأكثر تقدماً في العالم . لقد أكد بعض المؤلفين ، ومنهم ج. ماركوفيتش (٧) ، أنه إذا أمكننا أن نعتبر عن حق مشتريات الخدمات مصاريف تحويلية في البلدان المتأخرة ، فنحن لا نستطيع أن نفعل ذلك في البلدان المتقدمة . ولا يمكننا بوجه خاص أن نهمل مبادلات الخدمات مقابل خدمات . لكن لا مناص من إهمال شراء الماطل عن العمل لخدمـة ما ، حتى لو قبلنا بالمنهج الاكاديمي الراهن . ذلك أن التحويلات من الدرجة الثالثة لا تغير شيئاً من المشكلة .

** بيد أن المؤلف نفسه يسقط على الفور في خطأ الخلط بـين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، عندما يضيف :

« إن الدخل القومي ، بالطريقة التي يحسب بها الآن ، سيكون أكثر ارتفاعاً في البلد الذي تتم فيه الخدمات المنزلية بوجه عام خارج المسكن أو داخله مقابل دفع ، والذي تستخدم فيه ربات المنازل الوقت المكتسب على ذلك النحو [بالفعل !] للعمل مقابل دفع ، منه في البلد الذي تقوم فيه الأسرة نفسها بهذه الخدمات . والواقع أن انتاج البلد الأول ليس أعلى إلى الحد الذي يشير إليه ظاهراً الفرق بين رقمي الدخل القومي » (٩) .

إن المؤلف ينسى أن ربات المنازل اللواتي أصبحن عاملات ينتجن خلال « الوقت المكتسب على ذلك النحو » بضائع جديدة ويخلقن قيمة جديدة ، الشيء الذي ينعكس بأمانة ، هذه المرة ، في حسابات الدخل القومي . وحتى من زاوية محاسبة قومية على أساس ساعات العمل ، يكون الاقتصـاد المتحقق بفضل تنفيذ الأعمال المنزلية في منشآت متخصصة ضخماً .

« من الحالات الواضحة حالة نقل الأجراء إلى أماكن العمل وإعادتهم الى منازلهم – وهذا نشاط يصعب اعتباره مساهمة مباشرة في رفاه مستهلكي الدرجة النهائية ، ولا يعدو أن يكون أكثر من ثقل متوازن للمحذور الناشىء عن الانتاج الصناعي على نطاق واسع بالنسبة الى الذين يساهمون فيه بصورة فعالة ...

« ... إن المبالغ التي تدفع للمصارف ولوكالات الاستخدام ولشتى السماسرة الخ ، بما فيها المدفوعات للتربية التقنية ، هي مدفوعات لا لسلع نهائية تتدفق على مستهلكي الدرجة الأخيرة ، بل هي حقن بالزيت لآلية المجتمع الصناعي – نشاطات يفترض فيها أن تزيل احتكاكات النظام الانتاجي ، لكنها لا تقدم مساهمات واضحة في الاستهلاك النهائي ... » (١٠) .

غير أن هذه النظرات الجزئية لم تسمح بعد بإعادة النظر ، بصورة موضوعية ، وبمساعدة معايير علمية دقيقة ، في نمط حساب الدخل القومي الذي يقدر بنتيجة ذلك فوق قدره الواقعي بـ ٢٠ الى ٣٠ ٪ في الولايات المتحدة ، حسبما يرى كوزنتس (١١) .

ولحساب قيمة الانتاج (الخام) لبلد من البلدان طوال عام من الزمن ، لا يمكن الاكتفاء بجمع قيمة جميع البضائع التي تغادر منشأة من المنشآت في مجرى هذا العام . وإلا نكون قد أدرجنا فيه جبراً دخولات مزدوجة لأن بعض المنتجات الناجزة لمنشأة من المنشآت تعاود الدخول في شكل مواد أولية في القيمة النهائية لمنتجات منشأة أخرى . ومن الواجب إما استثناء جميع المنتجات غير الناجزة كلياً واضافة تموجات مخزونات المواد الأولية إلى قيمة المنتجات الناجزة المنتجة سنوياً ، وإما جمع القيمة المضافة وحدها في كل منشأة (١٢) .

ولا يجوز سلك غير هذا المسلك عندما يكون المطلوب حساب **الدخل الاجتماعي الجديد** لبلد من البلدان إبان الفترة نفسها . وكما أنه لا يمكن جمع قيمة جميع البضائع ، كذلك لا يمكن جمع جميع المداخيل الفردية . ولا مناص من أن يُبين بوضوح ما المداخيل – المخلوقة من قبل **الانتاج** – التي تمثل إضافة صافية إلى الدخل القومي ، وما المداخيل التي هي محض نتيجة لتحويلات خاصة أو عامة . وإلا فإن مبلغ المداخيل الاجمالي سيشتمل على دخولات مزدوجة ، تماماً كما في حالة جمع المبلغ الاجمالي لأسعار جميع البضائع .

لم ندرج حتى الآن في نموذج المجتمع « الخالص » لمنتجي البضائع سوى الأشخاص العاملين في نشاطات التوزيع ، وكذلك الأشخاص الذين يبيعون خدمات شخصية للمستهلكين . وعلينا أن نضيف إلى ذلك الآن مجمل العلاقات الاقتصادية التي تميز نشاطات ما يسمى بـ « السلطات العامة » بأوسع معاني الكلمة .

فبقدر ما تكون الدولة هي نفسها منتجة للبضائع ، تنضاف بصورة طبيعية المداخيل التي يخلقها هذا الانتاج إلى دخل مجموع المجتمع المعني . ولا يهم في هذه الحالة أن تتملك ميزانية الدولة ، لا مجموعة من الرأسماليين ، « الربح » (أو « الخسارة »!) أي فائض القيمة المخلوق . وكذلك لا يهم أن يكون المنتجون موظفين .

لكن القسم الأعظم من مداخيل الدولة ومن المداخيل التي توزعها لا يعود أصله ، في البلدان الرأسمالية كافة ، إلى انتاج البضائع وبيعها من قبل الدولة نفسها . فهذه المداخيل لها ، بصورة رئيسية ، مصادر أربعة :

أ – **الضرائب المباشرة** : فالضرائب المباشرة تمثل جزءاً من المداخيل التي يخلقها انتاج البضائع ، وبالتالي جزءاً من الأجور وفائض القيمة المنتج ابان فترة محددة .

ب – **القروض العامة** : فالقروض العامة تحول ، من الأفراد إلى الدولة ، جزءاً من الثروة الاجتماعية المتراكمة . ويمكن أن نضيف إليها جزءاً صغيراً من أجور العمال الرفيعي الاختصاص ، يستخدم في شراء أموال عامة . وعلى هذا فالمداخيل التي تحصّلها الدولة على هذا النحو تتأتى من فائض القيمة المتراكم أو القابل للتراكم، وكذلك من المداخيل التي تدخرها الطبقات المتوسطة والتي يجري تحويلها على هذا النحو إلى رأسمال . وبالمقابل تحول الدولة إلى المكتتبين في القروض جزءاً من مداخيلها الجارية الخاصة .

ج – **الضرائب غير المباشرة** : رسوم الانتقال، عائدات الجمارك ، رسوم الانتاج، ضريبة الملح ، الخ . ولا تشكل هذه الضرائب جزءاً من المداخيل المخلوقة سابقاً والمعاد توزيعها على هذا النحو ، بل تمثل **اضافة عامة الى سعر مبيع البضائع** تسبب ، عبر ارتفاع عام في الأسعار ، **انخفاضاً في المداخيل الواقعية** لجميع المستهلكين . ولا يتناسب هذا الانخفاض مع الدخل **الاجمالي** ، بل فقط مع الدخل المنفق في شراء السلع التي فرضت عليها هذه الضرائب . والحال أن مجمل الأجور تقريباً ينفق في شراء

هذه السلع ، بينما تضع الطبقات البورجوازية جزءاً هاماً من مداخيلها في منجى من هذا الاستهلاك . وعلى هذا ، فالضرائب غير المباشرة تصيب الشغيلة بأكثر وأشد مما تصيب الرأسماليين ، وتمثل الأداة للضريبية المأثورة لدى كل حكومة رأسمالية رجعية ، على الأقل بقدر ما أن سلع الاستهلاك الجاري لا تعفى من الضرائب بصورة قياسية على حساب المنتجات الكمالية .

د – **الاصدار التضخمي للأوراق المصرفية** : فالإصدار التضخمي للأوراق المصرفية يمثل ، إذا ما بقي ضمن حدود معينة ، مصدراً واقعياً للمداخيل بالنسبة إلى الدولة، لأنه يتيح لها أن تشتري بضائع وتدفع رواتب بهذه الأوراق الموكوسة القيمة. ومفعوله يضارع مفعول زيادة الضرائب غير المباشرة : غلاء عام في الأسعار يصيب الأجراء وصغار الكسبة بأكثر وأشد مما يصيب الطبقات المحدودة القادرة على تحويل جزء هام من مداخيلها إلى « قيم مستقرة » (ذهب ، قطع أجنبي ، أملاك غير منقولة ، أسهم صناعية ، تحف فنية ، الخ) .

إذن فهذه الأشكال الأربعة من المداخيل العامة لا تمثل سوى تملك الدولة –بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شكل تخفيض المداخيل الواقعية الناجم عن غلاء الأسعار– لمداخيل يخلقها انتاج البضائع ، أو يعيد توزيعها لاحقاً تداولُ المداخيل والبضائع . ولا يمكن أخذ هذه الأشكال الأربعة بعين الاعتبار عندما يكون المطلوب تحديد زيادة (أو نقصان) القيمة المخلوقة حديثاً، أي الدخل الاجتماعي الصافي لمجتمع ما . ولحساب هذا الدخل يمكن الانطلاق من مداخيل الاجراء الخام ومن فائض القيمة الخام . ويمكن أيضاً الانطلاق من المداخيل الصافية التي يضاف إليها مجموع الضرائب غير المباشرة ، والتي تحسم منها آثار التضخم النقدي عن طريق مؤشرات الأسعار المستقرة [١٣] .

وإذا لم تكن الدولة تفعل من شيء سوى انها تتملك المداخيل الناشئة عن الانتاج وذلك بقدر ما لا تكون هي نفسها منتجة،فإن الطريقة التي تتصرف بها بهذه المداخيل يمكن أن تكون لها تأثيرات حاسمة على حجم الدخل الاجتماعي الصافي ، أي على مستوى الانتاج بالذات . وبالفعل تتناول مصاريفها مشتريات البضائع ، ومصاريف التوظيف ، ودفع الرواتب أو الهبات المختلفة ، وكذلك دفع الفائدة عن الدين العام . وعندما تمتص ميزانية الدولة جزءاً هاماً من الدخل الاجتماعي ، يمكن لتوزيع هذه المصاريف بين مختلف القطاعات المذكورة آنفاً أن يعدل التوزيع « العفوي » لطلب

مختلف البضائع ويؤثر بالتـــالي على سير الأعمال العام ، وإلا فعلى تطور الدورة الصناعية * .

توزيع فائض القيمة

تشير نشرة يابانية رسمية إلى ان « القيمة المضافة » (أي القيمة المخلوقة حديثـاً) في مجموع الصناعة اليابانية قد وزعت على النحو التالي في عام ١٩٥١ :

الأجور والرواتب	٧٠٦و٨ مليار ين
الفوائد والريوع	١١١و٨ مليار ين
الضرائب	٣١٧و٢ مليار ين
الربائح	٤٠و٣ مليار ين
الأرباح غير الموزعة	١٥٠و٩ مليار ين
	١٣٢٧و٠ مليار ين[١٤]

ان معدل فائض القيمة الظاهري (مع عدم اعتبـــار فائض القيمة الذي يتملكه الرأسماليون العاملون خارج دائرة الانتاج) يستقر حول النسبة ١٠٠ ٪ . وبالفعل ، ان بند **الاجور والرواتب** يشتمل على دخل كل جهاز كبار الموظفين الاداريين (المدراء وإداريي الشركة) الذين ينتمون اجتماعيـــاً إلى الطبقة البرجوازية أكثر من انتمائهم إلى الطبقة الكادحة . وينبغي اعتبار هذه المداخيل مقتطعة من فائض القيمة :

« بالرغم من ان جزءاً من رواتب وتعويضات المدراء والاداريين [التنفيذيين] يجب أن يدرج من قبل العـالم الاقتصادي في [بند] الأجور ، فإن جزءاً آخر منهـــا يشكل معادلاً تعاقدياً خاماً ، أو مجرد حصة من الأرباح بالمعنى الذي نقصده »[١٥] .

وينتقد فويتنسكي[١٦] عن صواب الاحصائيات الرسمية التي تدرج في « مداخيل العمل » : « ... مكافآت المدراء وأعضاء المجالس الادارية في الشركات المغفـــلة ، ورواتب كبـــار موظفي الدولة وسائر المناصب العالية ... ان احصاء الدخل القومي يشكو دوماً تقريباً من الميل إلى المبالغة في تقدير مداخيل العمل مـــع إساءة تقدير سائر أشكال المداخيل » .

---

* عالجنا هذه المشاكل بتفصيل أكبر في القسم الأخير من هذا الفصل ، وكذلك في الفصل التالي وفي الفصل الرابع عشر ، فقرة « رأسمالية بلا أزمات ؟ » .

ولنعد إلى جدولنا الياباني : ان مبالغ الأجور بحصر المعنى سيكون إذن أدنى من ٧٠٠ مليار ين ، وعلى الأرجح أدنى حتى من ٦٦٣،٥ مليار ين ، أي نصف « القيمة المضافة » في الصناعة . لكن لنتمسك بافتراض كون كتلة الاجور معادلة تماماً لنصف هذه « القيمة المضافة » البالغة ١٣٢٧ ملياراً ، أي ٦٦٣،٥ مليار ين . ففي هذه الحال يرتفع فائض القيمة الظاهر إلى ٦٦٣،٥ مليار ين أيضاً وتتوزع على النحو التالي :

مدراء المصانع واداريو الشركات ، الخ	٤٣ و ٣ ملياراً
المصارف وأصحاب الريوع والملاك العقاريون	١١١ و ٨ ملياراً
مساهمو الشركات	٤٠ و ٣ ملياراً
الأرباح غير الموزعة (مال تراكم المنشآت)	١٥٠ و ٩ ملياراً
الدولة (الضرائب)	٣١٧ و ٢ ملياراً
	٦٦٣ و ٥ ملياراً

ففي مثال اليابان (كما في مثال معظم البلدان الكبيرة المصنعة) تتملك الدولة جزءاً هاماً من « القيمة المضافة » (من فائض القيمة الذي يظهر في الصناعة) بيد أنه من المفيد أن نحدد بأن المسألة هي إلى حد كبير مسألة إعادة توزيع فائض القيمة بين مختلف قطاعات البرجوازية . وبالفعل تستفيد هذه البرجوازية من خدمة الدين العام وطلبات الدولة ورواتب كبار موظفي الدولة والجيش والكنيسة والعدالة ، الخ .

وفضلاً عن ذلك يتجاوز فائض القيمة الاجمالي المنتج الرقم الناجم عن الجمع السابق الذكر . وبالفعل ، حسبت دوائر الاحصاء اليابانية القيمة « المضافة » ، أي « المخلوقة حديثاً » من قبل اليد العاملة ، متوقفة عند أبواب المصانع . والحال اننا نعرف ان الارباح التجارية التي لم يشملها هذا الاحصاء - وكذلك ذلك الجزء من هذه الأرباح الذي يتوجب على التجار بدورهم أن يتخلوا عنه للمصارف والملاك العقاريين والدولة الخ - تمثل أيضاً جزءاً من فائض القيمة الاجمالي الذي أنتجه العمال - المنتجون . وإذا ما عدنا إلى توزيع فائض القيمة هذا من وجهة نظر وظيفية ، أمكننا أن نجد فيه البنود التالية من المداخيل :

- ربح المقاول والمؤسس ، المتمثل جزئياً في رواتب مدراء الشركات واداريها ، وجزئياً في الربائح (عن أسهم الأفضلية وحصص المؤسس الخ) ، وجزئياً في الأرباح غير الموزعة الموضوعة تحت تصرف المقاولين إذا لم يستخدموها كمداخيل بالمعنى الدقيق للكلمة ؛

– الربح التجاري المتمثل في مداخيل التجار الكبار والمتوسطين، وربائح الشركات التجارية المساهمة وأرباحها غير الموزعة ؛
– الفوائد (دخل الأشخاص والشركات والمؤسسات التي تسلف رأسمالاً نقدياً) ؛
– الأرباح المصرفية التي تظهر جزئياً كفوائد ، وجزئياً كأرباح غير موزعة أو ربائح للمصارف ؛
– الريع العقاري ، دخل الملاك العقاريين (أو الشركات اللامنقولة) المحسوم أيضاً من الكتلة الاجمالية لفائض القيمة الاجتماعي .

وبقدر ما لا يعود هناك وجود لطبقة من ملاك عقاريين منفصلين عن البرجوازية ، وعلى الأقل في البلدان الرأسمالية الرئيسية ، يمكن اعتبار مجمل هذه المداخيل مداخيل للبرجوازية ، يسبب توزيعها صراعاً (مزاحمة في هذا الشكل أو ذاك) بين مختلف قطاعات هذه الطبقة عينها .

إن المصدر الأخير لكل المداخيل الموزعة في المجتمع الرأسمالي يظهر بوضوح أكبر أيضاً في الجدول التالي عن الدخل القومي في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ [١٧] (بملايين الدولارات) :

الأجور والرواتب	١٢١,٩١٣
أقساط الضمان الاجتماعي	٥,٥٨٨
مداخيل المقاولين الفرديين	٤٥,٩٩٧
الفوائد	٤,٢٩٣
الربائح	٦,٨٨٠
الارباح غير الموزعة	١١,١٩٥
ضرائب الشركات	١١،٧٠٩

إن البند الوحيد الذي ينطوي على صعوبة في هذا الجدول هو بند المنشآت الفردية. فهذا البند يتضمن دخل الفلاحين المنتجين والحرفيين الخ الذي لا يمكن اعتباره في مجمله جزءاً من فائض القيمة . لكن باستثناء هذا التحفظ ، تتحدد الكتلة الاجمالية لفائض القيمة بالمبلغ الاجمالي لجميع البنود ما خلا الأجور وأقساط الضمان الاجتماعي .

إن بند « الأجور » بحصر المعنى – المتضمن بالأصل دخل أجراء التجارة والمصارف وشركات النقل الخ – لا يمثل سوى جزء نزير إلى حد مدهش في غالب الاحيان من بند « الأجور والرواتب » . ففي بريطانيا ، بلغت الأجور في عام ١٩٥١

٥ مليارات ، أي ٦٠ ٪ من « مداخيل العمل » التي بلغ إجماليها ٨٫٤ مليار جنيه استرليني . أما الرواتب – التي حددها الكتاب الأزرق البريطاني بأنها دخل الموظفين غير اليدويين ، أي المدراء وجهاز المعلمين ورؤساء الفرق والفنيين ومستخدمي المكاتب والباحثين الخ – فترتفع إلى ٢٫٥ مليار جنيه . وتبلغ الأقساط التي يدفعها أرباب العمل لصناديق الضمان الاجتماعي ٥٠٠ مليون جنيه ، ورواتب القوات المسلحة ٣٠٠ مليون جنيه ، الخ [١٨] .

النتاج الاجتماعي والدخل الاجتماعي

إن قيمة مجمل البضائع الناجزة التي أنتجها المجتمع (بلد ما) إبان فترة محددة (عام واحد على سبيل المثال) تمثل قيمة **النتاج الاجتماعي** (النتاج القومي) الخام [١٩] .

وتتألف قيمة هذا النتاج الخام من قيمة مخلوقة حديثاً ومن قيمة محفوظة . وإذا ما اعتبرنا المواد الأولية المنتجة إضافياً خلال العام منتجات ناجزة ، تكون القيمة المحفوظة ، المتضمنة في قيمة النتاج (القومي) الخام ، هي قيمة الرأسمال الجامد المستعمل (الآلات ، المنشآت الصناعية ، المباني الصناعية ، الخ) مضافاً اليها قيمة مخزون المواد الأولية . والقيمة المخلوقة حديثاً ، والمسماة **بالنتاج (القومي) الصافي** ، تصبح آنذاك معادلة لقيمة جميع البضائع المنتجة مع حسم قيمة الرأسمال الثابت المحفوظ . أو بعبارة أخرى: ان قيمة النتاج السنوي الصافي تعادل قيمة جميع الوسائل الاستهلاكية المنتجة ، وكذلك قيم جميع وسائل الانتاج **الجديدة** [٢٠] . ونحن نلقى هنا التمييز بين **قيمة النتاج السنوي** (ث + م + ف) والقيمة الجديدة المخلوقة سنوياً (م + ف) . ومن الممكن الوصول إلى هذه القيمة الجديدة بسهولة أكبر ، إذا جمعنا القيمة الجديدة (القيمة المضافة) المخلوقة في المنشآت كافة .

على فرض ان مجمل البضائع المنتجة خلال العام قد بيع فعلاً ، يكون انتاج هذه البضائع قد خلق المداخيل التالية : م ، الأجرة الاجمالية للعمال كافة ؛ ف ، فائض القيمة الاجمالي لكل البرجوازية (الموزعة على النحو المذكور آنفاً) . وعندما يجري الحساب على أساس الأسعار ، يمكن أن تضاف أيضاً الضرائب غير المباشرة المضافة إلى سعر مبيع البضائع، والذاهبة إلى خزينة الدولة [٢١] ، على أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة إدراج البضائع التي تنتجها الدولة ضمن البضائع المنتجة (والمداخيل الموزعة). وعلى هذا ، **فالدخل (القومي) يساوي النتاج (القومي) الصافي** حسب أسعار السوق مع حسم الضرائب غير المباشرة ، أو بتعبير أفضل : يساوي القيمة الاجمالية

لجميع المنتجات الناجزة مع حسم قيمة الرأسمال الثابت المحفوظة (مع اعتبار الضرائب غير المباشرة إضافه تعسفية إلى القيمة) * .

ويقدم راغلز [٢٢] الجدول التالي (بملايين الدولارات) عن النتاج القومي الخام في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ ، وهو جدول يتيح لنا أن نجد ثانيـة وبيسر مقولاتنا الأساسية ** :

			الدخل القومي بأسعار العوامل	النتاج القومي الصافي بأسعار السوق	النتاج القومي الخام بأسعار السوق
الرأسمال الثابت الجامد المهترىء	تكاليف الاهتلاك	١٣،٢٨٩			
الرأسمال المتغير	الأجور والرواتب	١٢١،٩١٣			
	المساهمة في الضمان الاجتماعي	٥،٥٨٨			
فائض القيمة***	مداخيل المقاولين الفردين	٤٥،٩٩٧			
	الفوائد الصافية	٤،٢٩٣			
	الربائح	٦،٨٨٠			
	الضرائب على الأرباح	١١،٧٠٩			
	الأرباح غير الموزعة	١١،١٩٥			
الإضافة التعسفية إلى اسعار البضائع	الضرائب غير المباشرة	١٨،٤٨٨			

* يمكن النقاش إلى ما لا نهاية حول المشكلة التالية : هل ينبغي اعتبار الضرائب غـير المباشرة جزءاً لا يتجزأ من فائض القيمة المنتج وتقدير الدخل القومي بأسعار السوق ؟ أم ينبغي حساب الدخل القومي بأسعار العوامل وإعادة تقدير الحصص ، مع حسم الجزء الذي تتملكه الدولة بواسطة الضرائب غير المباشرة ؟ إن النتيجة متعادلة عملياً .

** إن سعر الرأسمال الثابت المتداول المجدد خلال العام ، مخزون المواد الأولية المعاد انتاجه ، قد حلل أيضاً في هذا الجدول إلى عناصره المكونة : ث (جامد) + م + ف + الضرائب غير المباشرة . وهذه العملية ، من وجهة النظر الماركسية ، صحيحة ، وذلك بقدر ما أن قيمـة هذا المخزون قد حُفظت . وذلك أنه إذا لم تكن المواد الأولية المتضمنة في انتاج المنتجـات الناجزة تمثل قيمة جديدة بل قيمة محفوظة ، فمن البدهي أن انتـاج هذه المواد الأولية يولد قيمة جديدة .

*** باستثناء جزء من مداخيل المنتجين المستقلين .

بيد أن كلمة « الدخل » مستخدمة بمعنى مغاير تماماً في المعادلة بين المداخيل وقيم البضائع المنتجة . فهي تعني فقط قدرة شرائية بالقوة . وبالفعل ، لندرس هذه المداخيل عن قرب أقرب .

إن مداخيل العمال ، الأجور ، تنفق وتبادل عادة بسرعة مقابل بضائع . والطبقة العاملة لا تستطيع البقاء على قيد الحياة إلا إذا حققت بالبضائع أجرتها . وبالمقابل تتوزع مداخيل الرأسماليين إلى جزئين :

– جزء يتم استهلاكه بصورة غير منتجة ، ويحول بوجه عام إلى سلع استهلاكية لضمان بقاء الطبقة البرجوازية ؛

– جزء يُدخر ، أي لا يحول إلى سلع استهلاكية . وهذا الجزء من المداخيل البرجوازية سيتوزع بدوره إلى قسم يوظف (يستخدم في شراء وسائل إنتاج إضافية ، بما في ذلك المخزونات الإضافية من المواد الأولية أو السلع أو القيم التي تدر مداخيل ، الخ) وإلى قسم يكتنز ، يُحفظ ، لمدة متفاوتة الطول في شكل رأسمال نقدي [٢٣] .

والحال أنه كيما يتم فعلاً شراء مجمل البضائع المنتجة إبان فترة محددة من الزمن ، ينبغي أن يكون قد تم فعلاً إنفاق مجمل المداخيل الموزعة إبان الفترة نفسها . وإذا ما اكتنز جزء من مداخيل البرجوازية – من فائض القيمة – فإن جزءاً من البضائع المنتجة لن يجد مشترين فوريين . وفي هذه الحال يزيد بند « المخزونات » مؤقتاً في حساب الدخل القومي بالطريقة المتبعة عادة . لكن إذا ما استمر ذلك إلى حد تحدث معه أزمة عدم بيع ، فإن انخفاض الأسعار الناتج عن الانهيار سينقص من القيمة المطلقة لهذا البند وللنتاج الخام ، عائداً بهذا الأخير إلى مستوى قيمة المواد الأولية ، الخ ، هذه المواد التي تم تعويضها فعلاً بنتيجة الانتاج .

إن هذا كله لا يمثل بالطبع سوى تقريب خشن . فللوصول إلى صيغة أدق ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد كبير من عوامل أخرى . فبيع بضاعة ما لا ينتج مداخيل فحسب ؛ بل يدر أيضاً مقابل قيمة الرأسمال الثابت المهترىء (مبالغ تستخدم في تجديد مخزون المواد الأولية والتعويض عن اهتلاك الرأسمال الجامد) . والحال ان هذه القيمة المقابلة يمكن أن تستخدم مؤقتاً كقدرة شرائية اضافية لشراء بضائع لا علاقة لها بتجديد الرأسمال الثابت . وفي هذه الحال يمكن لبيع جميع البضائع

الشائع انتاجها أن يحجب عن الأنظار تناقص الرأسمال الاجتماعي الذي يملكه البلد المعني .

ومن الممكن لمخزونات المواد الأولية أن تشهد تموجات في اتجاهين . فإذا ما زادت أمكن استخدام جزء من قيمتها المقابلة في شراء بضائع أخرى ، الشيء الذي يعني من جديد ان جميع البضائع المنتجة خلال تلك الفترة المحددة يمكن أن تباع فعلاً ، بالرغم من اكتناز جزء من فائض القيمة .

ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً حركة الأسعار . فإذا ما تناقصت الأسعار في الفترة الفاصلة بين انتاج البضائع ومبيعها ، أمكن للمداخيل الموزعة لحظة الانتاج أن تشتري مجمل البضائع المنتجة ، حتى لو جرى اكتناز جزء من هذه المداخيل .

وأخيراً هناك أثر العلاقات مع البلدان الأجنبية . فتصدير الرساميل له مبدئياً نفس مفعول اكتناز جزء من فائض القيمة ؛ وبالمقابل يخلق استيراد الرساميل طلباً اضافياً بالنسبة إلى البضائع المنتجة في البلد المعني . كما ان ميزاناً تجارياً دائناً ينقص مبدئياً كتلة البضائع المتاحة بالنسبة إلى المداخيل التي خلقها انتاجها . وبالمقابل يزيد الميزان التجاري الخاسر البضائع المتداولة في البلد بالنسبة إلى المداخيل التي يخلقها الانتاج القومي .

بالرغم من هذه التقييدات كافة ومن تقييدات أخرى كثيرة أيضاً ، يمكن ، عن طريق اقامة علاقة بسيطة نسبياً بين الدخل القومي (الموزع إبان عام واحد) وبين قيمة البضائع المنتجة إبان هذه الحقبة عينها ، تحديد المصدر الأول لمسيرة الانتاج الرأسمالي الدورية ، المصدر الأول للأزمات : الانفصال في الزمن بين انتاج البضائع — وما يستلزمه من توزيع المداخيل — وبين تحقيق قيمتها من قبل ملاكها . وإنما بنتيجة عدم التطابق الآلي بين القدرة الشرائية الموزعة والبضائع المنتجة ، أمكن لمشكلة تحقيق فائض القيمة أن تنطرح على الرأسماليين ملاك البضائع .

توزيع المداخيل وتحقيق البضائع

ان العلاقة بين المداخيل الموزعة أثناء الانتاج وبين البضائع المنتجة والمطروحة في السوق بوصفها قيمة مقابلة لهذه المداخيل ، تتحدد بصورة نوعية :

« ان معظم البضائع والخدمات تشترى من قبل فئتين من الزبائن : المستهلكين وشركات الأعمال .. فالمستهلكون يشترون بضائع لتلبية حاجات مادية أو نفسية . ورجال الأعمال يشترون بضائع حتى يزيدوا أرباح شركاتهم . وهذا الصنف الثاني

[من البضائع] يسمى عن حق سلع توظيف ، ويسمى الأول سلع استهلاك » (٢٤) .

اننا سنأخذ من هذا التعريف أولاً تقسيمه كتلة البضائع إلى صنفين كبيرين : سلع الاستهلاك التي « تُشترى لتلبية حاجات مادية أو نفسية » وسلع الانتاج التي تُشترى لتمكين الرأسماليين من زيادة أرباحهم . ورجال الأعمال هم أيضاً مستهلكون ، وهم بوصفهم مستهلكين يشترون سلعاً استهلاكية لتلبية حاجاتهم الخاصة وحاجات أسرهم . وهم يخصصون لذلك الجزء غير المتراكم من فائض القيمة . وبالمقابل ليس العمال سوى مستهلكين ، وهم لا يشترون السلع الانتاجية ، لأن أجرهم لا يكفي بوجه عام لسد جميع حاجاتهم « المادية والنفسية » . وعلى هذا ، يتجاوب مجمل البضائع المنتجة والمداخيل (مجمل القدرة الشرائية) الموزع مع المخطط التالي :

العرض	الطلب
سلع الاستهلاك	الأجور فائض القيمة غير المتراكم فائض القيمة المتراكم لاستخدام يد عاملة إضافية
سلع الانتاج	الرأسمال الثابت المهتلك فائض القيمة المتراكم

ودينامية الانتاج الرأسمالي منوطة بصورة أساسية بعلاقات التوازن (أو الاختلال) بين هذه البنود المتباينة .

ان قيمة البضائع الاستهلاكية المعروضة في السوق – والمنتجة إبان فترة محددة من الزمن ، وعلى سبيل المثال إبان عام واحد – تنحل من تلقاء نفسها إلى حدودها المكونة : ث + م + ف . وواضح ان الدخل الذي يخلقه انتاج (وبيع) هذه البضائع لا يكفي لخلق القدرة الشرائية الضرورية لتكوين قيمتها المقابلة .

وبالفعل ، إن أجور (م) العمال الذين ساهموا في انتاجها ، وذلك الجزء من الأرباح غير المتراكمة في ث (ف – ف في ث) ، هي وحدها التي تمثل قدرة شرائية لشراء السلع الاستهلاكية . والقيمة المحفوظة المتضمنة في قيمة هذه السلع الاستهلاكية ،

وكذلك الجزء من فائض القيمة المتراكم في رأسمال ثابت ، يمثلان قدرة شرائية لشراء سلع انتاجية (آلات ، مواد أولية ، الخ) . ولو كان الانتاج كله يقتصر على السلع الاستهلاكية طوال عـــام كامل ، لكان لا بد أن يحدث اختلال ، عرض للسلع الاستهلاكية يعادل (ث + م + ف) ، وطلب يعادل فقط م + (ف – ف المتراكمة في ث) . وآنئذ سوف تظهر **ظاهرة فيض الانتاج** ، أي كتلة من البضائع لا تجد في السوق أي قيمة مقابلة في القدرة الشرائية لتحقيق قيمتها ، وتظل بالتالي غير مبـاعة أو تباع بخسارة .

لكن إلى جانب السلع الاستهلاكية تنتج أيضاً سلع انتاجية إبان كل عام . **والحال أن انتاج سلع الانتاج يولد طاقة شرائية لشراء سلع الاستهلاك** . فالعـــمال الذين يعملون في المصـــانع التي تبني آلات يتقاضون أجوراً يشترون بها سلعاً استهلاكية لا آلات . والرأسماليون ، ملاك هذه المصانع، يكرسون أيضاً جزءاً من فائض قيمتهم لشراء سلع استهلاكية . وعلى هذا فالقدرة الشرائية الاجمالية التي يخلقهـا انتاج هذين الصنفين من البضائع هي التي يجب أن تدرس لتحديد ما إذا كان هناك فيض في انتاج السلع الاستهلاكية أو لا .

ولقد رأينا سابقاً ، من جهة أخرى ، أن انتاج السلع الاستهلاكيـة يولد بدوره قدرة شرائية لشراء السلع الانتاجية اللازمة للتعويض عن الرأسمال الثابت المهترىء في الانتاج ، وللسماح عند الاقتضاء بشراء رأسمال ثابت اضافي بواسطـة الجزء المتراكم من فائض القيمة .

وإذا ما رمزنا إلى قيمة السلع الانتاجيـــة بـ ١ ث + ١ م + ١ ف ، وإلى قيمة السلع الاستهلاكية بـ ٢ ث + ٢ م + ٢ ف ، أمكننا أن نرسم من جديد المخطط الاجمالي لعرض وطلب البضائع في السوق الرأسمالية على النحو التالي :

العرض	الطلب
السلع الاستهلاكية : ٢ ث + ٢ م + ٢ ف	١ م + ١ (ف – ف المتراكمة في ث) : طلب السلع الاستهلاكية من قبل العمال والرأسماليين في قطاع السلع الانتاجية ٢ م + ٢ (ف – ف المتراكمة في ث) : طلب السلع الاستهلاكية من قبل العمال والرأسماليين في قطاع السلع الاستهلاكية
السلع الانتاجية : ١ ث + ١ م + ١ ف	١ ث + ١ ف المتراكمة في ث : طلب السلع الانتاجية من قبل الرأسماليين العاملين في هذا القطاع ٢ ث + ٢ ف المتراكمة في ث : طلب السلع الانتاجية من قبل الرأسماليين العاملين في القطاع الآخر .

وعلى هذا ، وكيا يكون النظام متوازناً ، ينبغي أن تكون المعادلتان فعليتين ، ينبغي أن يتوازن الطلب والعرض بالنسبة إلى كلا الصنفين من البضائع :

١ ث + ١ م + ١ ف = ١ ث + ١ ف المتراكمة في ث + ٢ ث + ٢ ف المتراكمة في ث .

٢ ث + ٢ م + ٢ ف = ١ م + ١ (ف – ف المتراكمة في ث) + ٢ م + ٢ (ف – ف المتراكمة في ث).

وإذا ما حذفنا من كلتا المعادلتين الحدود المشتركة من الجانبين ، حصلنا مرتين على المعادلة عينها ، **شرط التوازن العام للانتاج الرأسمالي :**

١ م + ١ (ف – ف المتراكمة في ث) = ٢ ث + ٢ ف المتراكمة في ث

هذه المعـــادلة عن توازن السوق الرأسمالية لا تمثل معطى وهمياً . إن ١ م + ١ (ف ـ ف المتراكمة في ث) ، أي الأجور المدفوعة وجزء فائض القيمة غير المتراكم في رأسمال ثابت في قطاع السلع الانتاجية ، تمثل **الطلب الاجمالي للسلع الاستهلاكية الناتج عن انتاج السلع الانتاجية** . كما أن ٢ ث + ٢ ف المتراكمة في ث ، أي الرأسمال الثابت الواجب التعويض عنه والرأسمال الثابت المدعو إلى التراكم في قطـاع السلع الاستهلاكية ، يمثل **الطلب الاجمالي للسلع الانتاجيـة الناتج عن انتاج السلع الاستهلاكية** . والمعادلة بين هاتين الكميتين ، بوصفها معادلة توازن السوق الرأسمالية ، تفي فقط ما يلي : **يكون الاقتصاد الرأسمالي متوازناً عندما يولد انتـــاج السلع الانتاجية طلباً للسلع الاستهلاكية يعادل طلب السلع الانتاجيـة النـاتج عن انتاج السلع الاستهلاكية** . أو بعبارة أخرى : تكون السوق الرأسمالية متوازنـة عندما يكون عرض البضائع وطلبها المتبادلان متعادلين في كلا قطاعي الانتاج الرأسمالي .

الانتاج وإعادة الانتاج

تقيم معادلة التوازن علاقة بين قيمة البضائع المنتجة والقدرة الشرائية التي هي بمثابة قيمة مقابلة لهذه البضائع من زاوية **سكونية** ، في إطار مرحلة محددة ومحدودة بوضوح. لكن واقع الانتـــاج الرأسمالي هو واقع سيرورة تجري في الزمن إذ تتعاقب الدورة الانتاجية إثر الاخرى . ومسألة **استمرارية** الانتاج الرأسمالي تطرح مشكلات اجتماعية واقتصادية في آن واحد ، يمكن الاشارة إليها بعبارة مشكلات اعادة الانتاج .

حتى يمكن للانتـــاج الرأسمالي أن يستمر في الزمن ، ينبغي أولاً أن يعيد انتاج الشروط الأساسية لنمط الانتاج الرأسمالي : احتكار وسائل الانتاج (الرأسمال) بين أيدي طبقة من طبقات المجتمع ، ووجود طبقة اجتماعية اخرى مضطرة إلى بيع قوة عملها للحصول على المال اللازم لاقتناء أسباب معاشها . اذن فمن الضروري أولاً أن تكون الاجور « محددة وموزعة بكل بداهة ، لتمكين الذين يتلقونها من القيـام بأود حياتهم ، حتى يمكن لهم الاستمرار في العمـل في ظل استغلال الذي يدفع لهم ويقدم لهم أسباب الحياة لفائدته الشخصية ليس إلا ، لكن لا للاغتناء بصورة يتحررون معها رويداً رويداً من سادتهم القدامى ويساوونهم ويتوصلون في النهاية إلى الدخول في مزاحمة معهم[٢٥] » .

لقد سبق للقديس توما الاكويني أن وصف وضع الأجراء بأنه وضع النـاس الذين

لا يتمكنون من تكديس أي ثروة و « الذين يصبحون أجراء لأنهم فقراء ، ولأنهم أجراء يبقون فقراء[٢٦] » .

ان الاحصائيات عن الادخـــار تبرهن بصورة قاطعة على أن الغالبية الساحقة من السكان الكادحين في البلدان الرأسمالية تستهلك في مجرى حياتهـــا كل ما تكسبه ، ولا تستطيع بالتـــالي أن تجمع أي رأسمال . وليس ادخارها سوى استهلاك مرجأ بالمعنى الحرفي للكلمة . و « مراكمتها » هي في الواقع مراكمة سلع استهلاكية دائمة (في أحسن الحالات : مساكن) .

وهكذا كان ٦٢,٤ ٪ من السكان البريطانيين لا يملكون في الفترة الواقعة بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ سوى ٣ ٪ (!) من الرأسمال البريطاني ، أي ما يقارب ٤٤ جنيهـــاً من « الرأسمال » لكل نسمة[٢٧] . وفي بلجيكا ، وفي الحقبة نفسها ، لم تكن ٢٧,٥ ٪ من الأسر تملك سوى ٢,٢ ٪ من الثروة الخاصة (أقل من ٥٠,٠٠٠ فرنك لكل أسرة)، وكانت ٤٨,٨ ٪ من الأسر تملك ٢٠ ٪ من هذه الثروة (أقل من ٢٥٠,٠٠٠ ف لكل أسرة ، أي قيمة منزل عمالي صغير) . وفي الولايات المتحدة ، كانت ٩٠ ٪ (!) من الأسر لا تملك في عامي ١٩٣٥-١٩٣٦ سوى ١٩ ٪ من الادخار ، وفي عامي ١٩٤٧ — ١٩٤٨ لم تكن ٩٠ ٪ من الأسر تملك كذلك سوى ٢٢,٥ ٪ من الادخار . وينبغي أن نشير إلى أن من ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من الأسر لم تكن تملك في الحقبة نفسها أي ادخار البتة[٢٨] .

ومن الضروري بعد ذلك أن يتيح مبيع البضائع للرأسماليين إعادة تكوين رأسمالهم المنفق في الانتاج واقتناء وسائل الانتاج المبنية حديثاً . وقد بين لنا تحليل نمط الانتاج الرأسمالي انه يحقق هذين الشرطين .

ولم يكن الأمر بكذلك في المجتمعات السابقة للرأسمالية . يروي هيرسكوفيتش ما يلي عن قبيلة الشوكشي التي تعيش في شمال شرقي سيبيريا كراعية لحيوانات الرنة :

« ان بعض أسر الشوكشي يبلغ بها الفقر مبلغاً تفقد معه تقريباً ملكية القطعان ، فيقضي هؤلاء الناس فترات طويلة في خدمـــة الأسر الأكثر حظاً . ومقابل كدحهم الشاق يتلقون مؤناً من اللحم والجلود ، لكن عليهم أن يقدموا بأنفسهم دوابهم عندما ينتقلون من مخيم إلى آخر . والأسرة التي تعمل في هذه الشروط تتلقى سنوياً ، فضلاً عن أسباب المعاش الآنفة الذكر ، دزينة من الأرشاء إذا كان معلمها راضياً عن عملها .

وبعد خمسة أعوام موائمة تعطي هذه الحيوانات ومواليدها مثلَ تلك الأسرة قطيعاً من حوالي مئة رنة يتيح لها الحصول على الاستقلال[٢٩] » .

كذلك كان عرفاء العصر الوسيط يصبحون عادة معلمين – حرفيين ، أو يتعللون على الأقل بأمل مشروع في أن يصبحوا كذلك . أما المجتمع الرأسمالي فإن خاصته على العكس أن يعيد باستمرار انتاج طبقة بروليتارية .

وتتطلب استمرارية الانتاج الرأسمالي كذلك توزيعاً نوعياً معيناً للبضائع المنتجة . وحتى يمكن لهذا التوزيع أن يتم ، فلا بد على الأقل أن يعاد تكوين الرأسمال المهترىء في الانتاج عبر سلسلة من دورات الانتاج . وبالتالي لا بد أن يكون في الامكان على الأقل إعادة انتاج الآلات والمواد الأولية المهترئة في مجرى عمليات الانتاج المتعاقبة ، وأن ينتج على الأقل ما فيه الكفاية من السلع الاستهلاكية لإعادة تكوين قوة العمل .

اننا نعرف ان كل مجتمع يقوم في التحليل الأخير على اقتصاد وقت العمل . ذلك ان جزءاً محدداً من وقت العمل الاجتماعي المتاح اجمالياً يجب أن يخصص لحفظ أدوات العمل وتصليحها وإعادة انتاجها ، ولصيانة الحقول والمباني ، وإلا فإن الانتاج لن يستطيع ، بعد فترة من الزمن ، أن يستمر على نفس المستوى السابق ، ويكون المجتمع قد افتقر بالمعنى المطلق للكلمة .

إن ما لا يعدو أن يكون ، في المجتمعات التي تنتج قيماً استعمالية ، أكثر من مشكلة توزيع وقت العمل الاجتماعي المتاح إجمالياً ، يتعقد في المجتمع الرأسمالي لأن هذا المجتمع يمثل نمطاً من الانتاج هو نمط انتاج البضائع . فحتى تكون استمرارية الانتاج الرأسمالي مضمونة ، لا بد عبر سلسلة من دورات الانتاج :

١ – أن تُنتج مادياً السلع الانتاجية الضرورية للحلول محل السلع التي اهترأت أثناء الانتاج ، والسلع الاستهلاكية الضرورية لإعادة تكوين قوة العمل .

٢ – أن تُخلق وأن تنفق فعلياً القوة الشرائية القادرة على تحقيق قيمة تلك السلع الانتاجية وتلك السلع الاستهلاكية .

٣ – أن يتم توزيع تلك القوة الشرائية بشكل يتوازن معه العرض والطلب بالنسبة إلى السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية على حد سواء .

وما دراسة المشكلات الاقتصادية لإعادة الانتاج غير دراسة المسائل التي تطرحها تلك الشروط الثلاثة التي لا غنى عنها لاستمرار الانتاج الرأسمالي .

اعادة الانتاج البسيطة

إن إعادة الانتاج البسيطة تبدو بمثابة تعاقب من دورات الانتاج يسمح بالحفاظ على الثروة الاجتماعية ، لكن ليس بزيادتها . وفي مجتمع ينتج قيماً استعمالية ، تعني إعادة الانتاج البسيطة أن الكتلة السنوية من المنتجات تكفي لتغذية عدد ثابت من المواطنين وللحلول محل أدوات العمل المهترئة إبان ذلك العام . وفي مجتمع ينتج بضائع ، تعني إعادة الانتاج البسيطة أن قيمة النتاج السنوي (النتاج القومي الخام) تكفي بدقة لاعادة انتاج قوة العمل وأدوات العمل ومخزون المواد الأولية المهترئة إبان العام ولتغذية الطبقات المالكة . وفي مجتمع رأسمالي ، تعني إعادة الانتاج البسيطة أن فائض القيمة السنوي يُستهلك بكامله بصورة غير منتجة من قبل الطبقة البرجوازية وأن تراكم الرأسمال منعدم الوجود * .

وإذا كانت أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية قد مرت بمراحل طويلة من إعادة الانتاج البسيطة ، فإن معظمها قد بلغ في النهاية وفي فترة محددة من تطوره درجة معينة من إعادة الانتاج الموسعة ، أي تطوراً معيناً في أدوات العمل وتراكماً معيناً للثروة الاجتماعية في شكل مخزونات من المنتجات ولا سيما مخزونات الأدوات الاضافية. وإن مجرد تراكم احتياطيات الأغذية يعني بالأصل شكلاً بدائياً من إعادة الانتاج الموسعة .

أما نمط الانتاج الرأسمالي فيتميز بالضبط عن جميع أنماط الانتاج السابقة بأن حافز الطبقات المالكة للعمل والاستغلال ليس الاستهلاك غير المنتج بل الاستهلاك المنتج ، رسملة النتاج الاجتماعي . وفي هذه الحال تكون إعادة الانتاج الموسعة الشكل الطبيعي لاعادة الانتاج في النظام الرأسمالي ، باعتبار أن إعادة الانتاج البسيطة لا يمكن أن تتم إلا في لحظات استثنائية من دورة الانتاج الرأسمالي .

كيف تتجلى الشروط الثلاثة لاستمرار الانتاج الرأسمالي في إطار إعادة انتاج بسيطة ؟ لنفترض على سبيل المثال أن القيمة الاجمالية لانتاج مختلف البضائع السنوي هي ٩٠٠٠ (من ملايين الوحدات النقدية) . فحتى يكون استمرار الانتاج الرأسمالي

---

* نظراً إلى أن جوان روبنسون تنطلق من الفرضية القائلة بأن الرأسماليين لا يستخدمون أي جزء من أرباحهم لاستهلاكهم الخاص غير المنتج ، لذا فهي تصف إعادة الانتاج البسيطة في مؤلفها « حالة الغبطة» عندما «يكون كل عمل مستخدماً لانتاج سلع استهلاكية وللحفاظ على الرأسمال الموجود»(٣٠).

مضموناً ، ينبغي أن يمثل جزء من هذه البضائع سلعاً انتاجية – آلات ، مواد أولية ، مباني صناعية ، منتجات مساعدة ، طاقة ، الخ – ، وأن يمثل جزء آخر سلعاً استهلاكية . ولنفترض أن ثلثي قيمة الانتاج ، أي ٦٠٠٠ ، يمثلان سلعاً انتاجية ، وأن الثلث الباقي ، أي ٣٠٠٠ ، يمثل سلعاً استهلاكية . فمن الممكن آنئذ تحديد الانتاج الاجتماعي السنوي بالصورة التالية على افتراض تماثل معدل فائض القيمة ومعدل الربح في قطاعي الانتاج الكبيرين :

١ : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠ سلع انتاجية .

٢ : ٢٠٠٠ ث + ٥٠٠ م + ٥٠٠ ف = ٣٠٠٠ سلع استهلاكية .

وفي مجرى الانتاج اهترأت سلع انتاجية تبلغ قيمتها الاجمالية ٦٠٠٠ (٤٠٠٠ في القطاع ١ و ٢٠٠٠ في القطاع ٢) . ومن الممكن التعويض عن هذه السلع لأنه قد قد جرى في الوقت نفسه انتاج سلع انتاجية قيمتها ٦٠٠٠ . وقوة العمل الاجتماعية تستلزم سلعاً استهلاكية قيمتها ١٥٠٠ لتعيد تكوين نفسها . وإعادة التكوين هذه ممكنة لأنه قد جرى انتاج سلع استهلاكية بقيمة ٣٠٠٠ .

ان مبيع البضائع كافة يدر على الرأسماليين ٩٠٠٠ . و ٦٠٠٠ من هذه الـ ٩٠٠٠ ضرورية لإعادة تكوين رأسمالهم الثابت (سلع الانتاج) ، و ١٥٠٠ منها ضرورية لإعادة تكوين الرأسمال المتغير (الرأسمال الذي ستشترى به قوة العمل في العام القادم). وتمثل الـ ١٥٠٠ الباقية الربح ، فائض القيمة السنوي . ولما كان فائض القيمة يستهلك بالتعريف بكامله بصورة غير منتجة في حالة اعادة الانتاج البسيطة ، لذا فإن هذه الـ ١٥٠٠ ستستعمل لشراء سلع استهلاكية . وهذه السلع الاستهلاكية ستكون متاحة فعلاً ، لأن قيمة ما أنتج منها ٣٠٠٠ ، ولأن ١٥٠٠ كانت كافية لإعادة انتاج قوة العمل المهترئة ابان العام .

وأخيراً يتوازى العرض والطلب في كلا القطاعين ، لأن لدينا :

سلع انتـــاج

عرض : ٦٠٠٠ انتاج اجمالي . طلب : { ٤٠٠٠ رأسمالي ١ / ٢٠٠٠ رأسمالي ٢ }

سلع استهلاك

عرض : ٣٠٠٠ انتاج اجمالي . طلب : { ١٠٠٠ عامل ١ / ٥٠٠ عامل ٢ / ١٠٠٠ رأسمالي ١ / ٥٠٠ رأسمالي ٢ }

وتكون القدرة الشرائية التي خلقها الانتاج قد تم توزيعهـــا بصورة تسمح بشراء البضائع المنتجة كافة . وعلى هذا تكون هذه البضائع قد اختفت من السوق ، وتكون قد بدأت دورة انتاجية سنوية جديدة برأسمال ثابت بقيمة ٤٠٠٠ في القطاع ١ وبقيمة ٢٠٠٠ في القطاع ٢ ؛ وبرأسمال نقدي متاح في شكل رأسمال متغير بقيمة ١٠٠٠ في القطاع ١ وبقيمة ٥٠٠ في القطاع ٢ ؛ وبقوة عمل مماثلة لمـا كانت عليه في بدء الدورة ومعاد تكوينها بكاملها . وبعبارة اخرى : تنطلق الدورة الجديدة بالضبط من نفس المستوى الانتاجي للدورة السابقة . وبذلك تكون قد تحققت إعادة انتاج بسيطة .

اعادة الانتاج الموسعة

تبدو اعادة الانتاج الموسعة بمثابة تعاقب من دورات الانتـاج يسمح بزيادة الثروة الاجتماعية . ففي مجتمع ينتج قيماً استعمالية ، تعني اعادة الانتاج الموسعة ان الكتلة السنوية من المنتجات أكبر من الكتلة السنوية الضرورية لتغذية جميع المواطنين وللحفاظ على مخزون أدوات العمل . وتنمو الثروة الاجتماعية في شكل مخزون مزداد من أدوات العمل ومن احتياطات الغذاء المزدادة الخ . واعادة الانتاج الموسعة هذه شرط لا غنى عنه لنمو السكان بشكل مطرد بهذا القدر أو ذاك .

وفي مجتمع ينتج بضائع ، تعني اعادة الانتاج الموسعة ان قيمة النتاج السنوي (النتاج القومي الخام) أكبر من قيمة قوة العمل وأدوات العمل ومخزون المواد الأولية المهترئة إبان العام ، وأيضاً البضائع الضرورية لعيش الطبقات المالكة .

وفي مجتمع رأسمالي تعني إعادة الانتاج الموسعة ان فائض القيمة موزع إلى قسمين : قسم يستهلكه الرأسماليون وأسرهم وبطانتهم بصورة غير منتجـــة ، وقسم يستهلك بصورة منتجة ، أي يتم تراكمه وتوظيفه ورسملته في شكل آلات ومواد أوليـــة

وأجور اضافية تسمح بالشروع بدورة انتاجية جديدة برأسمال أكبر – ذي قيمة أكبر – من رأسمال الدورة السابقة .

كيف تتجلى الشروط الثلاثة لاستمرار الانتاج الرأسمالي في حالة اعادة انتاج موسعة ؟ في حالة اعادة الانتاج البسيطة ينبغي أن تكون قيمة جميع السلع الانتاجية المنتجة إبان دورة واحدة معادلة لقيمة الرأسمال الثابت المهترىء إبان تلك الدورة الانتاجية . أما في حالة إعادة الانتاج الموسعة فلا يصح ذلك ، وإلا فلن تتوفر مادياً السلع الانتاجية اللازمة للبدء بالدورة التالية برأسمال ثابت مزداد . ان الشرط الأول لإعادة انتاج موسعة هو إذن انتاج اضافة من السلع الانتاجية تتجاوز السلع التي اهترأت خلال الدورة الانتاجية السابقة (إضافة لا تعني عدداً أكبر ، بل قيمة أكبر) . ومعادل هذه الاضافة من السلع الانتاجية هو على وجه التحديد ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم في شكل رأسمال ثابت اضافي .

كذلك لا مناص من انتاج إضافة من السلع الاستهلاكية علاوة على السلع المشتراة خلال الدورة السابقة من قبل العمال والرأسماليين ، لأن المفروض في هذه السلع أن تقدم مقابل قيمة اضافة الرأسمال المتغير (الأجور) التي يمثلها جزء من فائض القيمة المتراكم ، والذي هي مخصصة لشراء قوة عمل اضافية .

لنفترض أن مجمل النتاج الخام في أحد الأعوام قد بلغت قيمته ١١,٤٠٠ (من ملايين الوحدات النقدية) تتوزع إلى ٧٠٠٠ سلع انتاجية وإلى ٤٤٠٠ سلع استهلاكية. في هذه الحال يمكن افتراضياً تحليل قيمة النتاج الخام على النحو التالي ، إذا ما افترضنا معدل فائض القيمة متساوياً في كلا القطاعين ، ومعدل الربح أعلى في القطاع ٢ بتركيبه العضوي المنخفض للرأسمال :

الدورة الأولى

١ : ٤٠٠٠ ث + ١٥٠٠ م + ١٥٠٠ ف = ٧٠٠٠ سلع انتاج } ١١,٤٠٠
٢ : ٢٠٠٠ ث + ١٢٠٠ م + ١٢٠٠ ف = ٤٤٠٠ سلع استهلاك }

ولنفترض أيضاً أن رأسماليي القطاع ١ يتقاسمون فائض قيمتهم على النحو التالي : ٥٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة ، و ١٠٠٠ متراكمة ، ٧٠٠ منها رأسمالاً ثابتاً و ٣٠٠ رأسمالاً متغيراً . أما رأسماليو القطاع ٢ فيتقاسمون فائض قيمتهم على النحو التالي على سبيل المثال : ٧٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة ، و ٥٠٠ متراكمة ، ٣٠٠ منها رأسمالاً ثابتاً و ٢٠٠ رأسمالاً متغيراً .

وخلال الدورة الانتاجية السابقة ، جرى استهلاك ٦٠٠٠ كرأسمال ثابت في مجموع القطاعين . فالانتاج الاجمالي للسلع الانتاجية يتجاوز هذه الـ ٦٠٠٠ ؛ ويبلغ ٧٠٠٠ . والسلع الانتاجية الاضافية التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠ تسمح لرأسماليي القطاع ١ بأن يحققوا تراكماً في الرأسمال الثابت مقداره ٧٠٠ ، ولرأسماليي القطاع ٢ بأن يحققوا تراكماً مقداره ٣٠٠ . وإبان الدورة السابقة نفسها اشترت سلع استهلاكية بقيمة ٣٩٠٠ (٢٧٠٠ لمجموع عمال القطاعين ، و ٥٠٠ من قبل رأسماليي القطاع ٢) . لكن انتاج السلع الاستهلاكية بلغت الآن قيمته ٤٤٠٠ . وهذه السلع الاستهلاكية الاضافية البالغة قيمتها ٥٠٠ ستتيح للعمال العاملين اضافياً في الانتاج الموسع ايجاد مقابل قيمة أجورهم ، فائض القيمة المتراكم في رأسمال متغير ، أي ٣٠٠ في القطاع ١ و ٢٠٠ في القطاع ٢ .

وهكذا تكون الدورة السابقة قد قدمت البضائع والقدرة الشرائية اللازمة لاعادة الانتاج الموسعة . ويكون استمرار الانتاج مضموناً لأن توزيع هذه القدرة الشرائية يسمح بتوازن العرض والطلب في كلا القطاعين :

سلع الانتاج

العرض : ٧٠٠٠ : الانتاج الاجمالي

الطلب
- ٤٠٠٠ رأسمالي ١ : إعادة تكوين ث .
- ٢٠٠٠ رأسمالي ٢ : إعادة تكوين ث .
- ٧٠٠ رأسمالي ١ : تراكم في ث .
- ٣٠٠ رأسمالي ٢ : تراكم في ث .

سلع الاستهلاك

العرض : ٤٤٠٠ : الانتاج الاجمالي

الطلب
- ١٥٠٠ عامل ١
- ١٢٠٠ عامل ٢
- ٥٠٠ رأسمالي ١
- ٧٠٠ رأسمالي ٢
- ٣٠٠ مقابل قيمة التراكم في م للرأسماليين ١
- ٢٠٠ مقابل قيمة التراكم في م للرأسماليين ٢

وعلى هذا ستبدأ الدورة الانتاجية الجديدة بالرساميل التالية :

١ : (٤٠٠٠ + ٧٠٠) ث + (١٥٠٠ + ٣٠٠٠) م .

٢ : (٢٠٠٠ + ٣٠٠) ث + (١٢٠٠ ÷ ٢٠٠) م .

وإذا ما افترضنا أيضاً بأن معدل فائض القيمة ثابت حول ١٠٠ ٪ ، فإن انتـــاج هذه الدورة الثانية من اعادة الانتاج الموسعة ستبلغ قيمته ما يلي :

الدورة الثانية

١ : ٤٧٠٠ ث + ١٨٠٠ ف = ٨٣٠٠ سلع انتـــاج	١٣٫٤٠٠
٢ : ٢٣٠٠ ث + ١٤٠٠ ف = ٥١٠٠ سلع استهلاك	

وإذا ما افترضنا ان فائض قيمة رأسماليي القطـــاع ١ موزع بالصورة التالية : ٦٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة و ١٢٠٠ متراكمة ٨٠٠ منها ث و ٤٠٠ ف ؛ وأن فائض قيمة رأسماليي القطــاع ٢ موزع بالصورة التالية : ٧٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة و ٧٠٠ متراكمة ٥٠٠ منها ث و ٢٠٠ م ، استطعنا ، كما هو مشار إليه آنفاً ، أن نستنتج دورة ثالثة من اعادة الانتاج الموسعة يكون لإنتاجها القيمة التالية :

الدورة الثالثة

١ : ٥٥٠٠ ث + ٢٢٠٠ م + ٢٢٠٠ ف = ٩٩٠٠ سلع انتــاج	١٥٫٩٠٠
٢ : ٢٨٠٠ ث + ١٦٠٠ م + ١٦٠٠ ف = ٦٠٠٠ سلع استهلاك	

وهكذا دواليك ...

اننا نرى ان إعادة الانتاج الموسعة تتترجم في زيادة القيمة الاجمالية للبضائع في كل قطاع دورة بعد دورة ، وكذلك في زيادة فائض القيمة في كل قطاع . أما في إعادة الانتاج البسيطة فكانت هذه القيم تظل مستقرة دورة إلى اخرى .

اعادة الانتاج الموسعة وقوانين تطور الرأسمالية

ان مخططات اعادة الانتاج الموسعة المرسومة آنفـاً قد أتاحت لكل قطاع تحقيق مجمل فائض القيمة الذي ينتجه عمال هذا القطاع . وهذا أمر يتناقض والتطور الواقعي لنمط الانتـــاج الرأسمالي الذي تتملك فيه القطاعات ذات التركيب العضوي المرتفع للرأسمال – القطاع ١ – بفضل تساوي معدل الربح ، تتملك جزءاً من فائض القيمة الذي ينتجه عمال القطاعات الاخرى . بيد انه يسهل تصحيح المخطط بحساب المعدل الوسطي للربح بالنسبة إلى مجموع الرأسمال ، ثم بتحويل قيمة بضائع ١ و ٢ إلى أسعارها

الانتاجية * . وبذلك نحصل على السلسلة التالية من دورات اعادة الانتاج الموسعة :

الدورة الاولى

١ : ٤٠٠٠ ث + ١٥٠٠ م + ١٧٠٥ ر = ٧٢٠٥ سلع انتاج	‖	١١،٤٠٠
٢ : ٢٠٠٠ ث + ١٢٠٠ م + ٩٩٥ ر = ٤١٩٥ سلع استهلاك	‖	

الدورة الثانية

١ : ٤٩٠٥ ث + ١٨٠٠ م + ٢٠٦٠ ر = ٨٧٦٥ سلع انتاج	‖	١٣،٦٠٥
٢ : ٢٣٠٠ ث + ١٤٠٠ م + ١١٤٠ ر = ٤٨٤٠ سلع استهلاك	‖	

الدورة الثالثة

١ : ٦٠٠٥ ث + ٢١٦٠ م + ٢٤٥٠ ر = ١٠،٦١٥ سلع انتاج	‖	١٦،٢٨٥
٢ : ٢٧٦٠ ث + ١٦٠٠ م + ١٣١٠ ر = ٥٦٧٠ سلع استهلاك	‖	الخ

ونلاحظ في الوقت نفسه في هذه المخططات أيضاً ميل معدل الربح إلى الهبوط الذي يستقر حول ٣١ ٪ في الدورة الأولى ، وحول ٣٠،٧٥ ٪ في الدورة الثانية ، وحول ٣٠ ٪ في الدورة الثالثة **.

---

* في الدورة الاولى تعطي ١٥٠٠ ف + ١٢٠٠ ف فائض قيمة اجمالي قدره ٢٧٠٠ ف ، أي ٣١ ٪ ربحاً من رأسمال اجمالي قدره ٨٧٠٠ . وسعر انتاج ١ و ٢ يحسب بإضافة ٣١ ٪ ربحاً إلى الرساميل المقابلة . وفي الدورة الثانية تعطي ١٨٠٠ ف + ١٤٠٠ ف فائض قيمة اجمالي قدره ٣٢٠٠ ف ، أي ٣٠،٧٥ ٪ ربحاً من رأسمال اجمالي قدره ١٠،٤٠٥ . وفي الدورة الثالثة تعطي ٢١٦٠ ف + ١٦٠٠ ف فائض قيمة اجمالي قدره ٣٧٦٠ من رأسمال اجمالي قدره ١٢،٥٢٥ ، أي ٣٠ ٪ ربحاً . ونحن نفترض ان الاستهلاك غير المنتج للربح هو ٥٠٠ في ١ و ٤٩٥ في ٢ خلال الدورة الاولى ، و ٦٠٠ في ١ و ٤٨٠ في ٢ خلال الدورة الثانية .

** يؤكد بعض المؤلفين (٣١) أن الحساب الجاري بهذه الطريقة سيقود حتماً إلى أخطاء وإلى تناقضات لأن قيمة ث و م في كل دورة لا تحول بدورها إلى سعرها الانتاجي . وهذه الملاحظة غير مبررة . فسعر انتاج ث ينجم عن تساوي معدل الربح خلال الدورة السابقة . وهو معطى ثابت لأن الرأسمالي قد دفع (أو يجب أن يدفع) ، بغض النظر عن إخفاقه أو نجاحه في المزاحمة ، سعراً محدداً مسبقاً للآلات ، والمواد الأولية ، الخ ، التي اشتراها . أما تحويل القيم إلى أسعار انتاجية ، المطبق على صورة إعادة الانتاج البسيطة ، فهو بالفعل تعسفي ، لكن ليس للسبب الذي يذكره المؤلفون الآنفو الذكر . فهذا التحويل ينجم عن المزاحمة الرأسمالية التي لا وجود لها في مخطط إعادة الانتاج البسيطة وفي اقتصاد قائم على الانتاج البضاعي الصغير الذي يعكسه هذا المخطط . ولنلاحظ بالمناسبة أن المؤلفين الآنفي الذكر يخلطون بين الأسعار الانتاجية والأسعار النقدية في السوق ، لأنهم يدرجون في محاكمتهم شروط صناعة الذهب .

بيد انه ينبغي أن نتحفظ من إعطاء هذه المخططات دلالة ليست لها ، فعن طريق انتقاء تعسفي لأرقام الانطلاق ، أو لعلاقات الانطلاق بين حدود المخطط المختلفة ، يمكن التوصل إلى « اكتشاف » قوانين إعادة الانتاج الرأسمالي بما فيها «الانهيار المحتم» (كما فعل الاقتصادي الماركسي هنريك غروسمان) بعـــد عدد معين من الدورات . ومثل هذا العمل لا يعدو أن يكون أكثر من لعبة مجانية وعقيمة تماماً .

والواقع أن مخططات إعـادة الانتاج لا تشير إلى شيء سوى إلى شروط استمرار **الانتاج الرأسمالي في مجمله** ، بغض النظر عن جميع **الشروط العينية** لسير نمط الانتاج الرأسمالي : الولادة في وسط غير رأسمالي ؛ تحويلات الرساميل من قطـاع إلى آخر ؛ تدخل الاعتماد ؛ حركة الأسعار النقدية ، الخ . وبقـدر ما أن الانتاج الرأسمالي انتاج للسوق ، انتاج للبضائع ، وليس توزيعاً واعياً للموارد الاجتماعية بين شتى قطـاعات الانتـــاج ، تكون **الشروط العينية** لعمل نمط الانتاج الرأسمالي هي المحددة لقوانين تطور الرأسمال – فبدون سوط المزاحمة على سبيل المثال لا يمكن تفسير زيادة التركيب العضوي للرأسمال وما يترتب عليهـــا من ميل معدل الربح إلى الهبوط -- وللشكل الدوري الذي تأخذه الحياة الاقتصادية الرأسمالية .

إن مخططات إعادة الانتاج التي تغض النظر عن هذه الشروط العينية كافـــة لا تستطيع إذن ولا يفترض فيها أن « تكشف » قوانين التطور تلك أو أسباب ذلك السير الدوري . وأقصى ما في مقدورهـــا هو أن تشير كيف أن استمرارية الانتاج تحافظ على نفسها **على المدى الطويل** بالرغم من كثرة الانقطاعـات الدورية ، وذلك رغم أنف حركة الآلاف من الرساميل الفردية التي تتزاحم فيما بينها بوحشية والتي تحدد بالتالي السير الواقعي لنمط الانتاج الرأسمالي . وفائدة هذه المخططـات تتجلى عندما ينطرح السؤال التالي : كيف يمكن الحفاظ على استمرارية الانتاج بينما يبدو أن قيمـة هذا الانتاج ونسبه تنجم عن القرارات الفردية التي يتخذها آلاف المقـــاولين الذين يخفون نياتهم عن بعضهم بعضاً ؟ إن مخططات إعادة الانتاج تشير إلى الشروط الـتي يفترض فيها أن تتوفر حتى تبقى تلك الاستمرارية .

في الحياة الواقعية للرأسمالية تتحقق شروط الاستمرارية تلك **عبر انقطاعـــات الاستمرارية . والاقتصاد الرأسمالي يبدو كوحدة من الاستمرار والانقطـــاع في نشاطاته الاقتصادية :**

« لا يتحقق التقدم بالهزات فحسب ، بل أيضاً بالسبق من طرف واحد وما ينجم

عنه من انقطاع . إن التطور مختل التوازن ، غـــير متصل وغير منسجم . وتاريخ الرأسمالية مليء بالانفجارات والكوارث العنيفة . وتطورها إنما هو قلب للبنى القائمة ، في شكل سلسلة من الانفجارات أكثر منه في شكل تحول سلمي » [٣٢] .

وبهذا المعنى نقول ان المخططات تمثل **معدلات وسطية عقدية** أو دورية ، تناسبات متبادلة بين مختلف عناصر الانتاج الرأسمالي . وهي تستلزم على وجه التحديد إقصاء جميع العوامل التي تحدد سير الانتاج الدوريَ عن ذلك المخطط المجرد . وعلى هـذا لا تستطيع أن تفسر عينياً لا التوسع الرأسمالي ولا علة نشوب الأزمات .

إعادة الانتاج الموسعة والنمو الاقتصادي والمحاسبة الاجتماعية

إن تحليل مختلف شروط إعادة الانتاج الموسعة هو في الوقت نفسه تحليل العوامل التي تحدد في التحليل الأخير النمو الاقتصادي لنمط الانتاج الرأسمالي .

إن الشرطين اللازمين والكافيين للنمو الاقتصادي في أي مجتمع كان هما التاليان :

١ ــ أن يكون النتاج بالنسبة إلى كل فرد أكبر من النتاج الضروري ، أي أن ينتج المجتمع أكثر مما يستهلك (بما في ذلك اهتراء أدوات عمله) ؛

٢ ــ أن نأخذ هذه الفضـــلة الصافية ، جزئياً على الأقل ، شكل أدوات عمل إضافية ، أي أن تستهلك بصورة منتجة . وثمة حالة قصوى هي الحالة التي تستخدم فيها هذه الفضلة الصافية لتغذية عدد أكبر من المنتجين ، وكذلك الحالة التي تسمح فيها هذه الفضلة بزيادة فورية لمردود المنتجين عن طريق تحسين تغذيتهم . لكن في هـذه الحالة لا يعدو الأمر أن يكون أكثر من تأخير لمرحلة واحدة من الزمن لضرورة ظهور نتاج صافٍ من أدوات العمل الاضافية كشرط ضروري للنمو الاقتصادي .

وفي المجتمع الرأسمالي يتجلى هذان الشرطان على وجه التحديد بوصفهما شرطي إعادة الانتاج الموسعة :

١ ــ هناك فائض قيمة لا يستهلكه الرأسماليون بكامله ؛

٢ ــ فضلته غير المستهلكة توظف جزئياً في رأسمال ثابت جديد .

وبصورة عامة ، إذن ، لا بد من توفر ثلاث نسب لتحديد معـدل نمو مجتمع من المجتمعات الرأسمالية :

أ ــ كتلة الأرباح المطلقة (ف) ونسبتها إلى النتاج القومي الخام ؛

ب ــ الكتلة المطلقة للأرباح غيرِ المستهلكة بصورة غير منتجة (ف ــ ف المستهلكة) ونسبتها إلى النتاج القومي الخام (وإلى مبلغ فائض القيمة الاجمالي) ؛

ج – الكتلة المطلقة لهذه الأرباح المتراكمة الموظفة في سلع انتاجية (ف – ف المستهلكة – ف المتراكمة في م – ف المكتنزة) ونسبتها إلى النتاج القومي الخام وإلى المبلغ الاجمالي لفائض القيمة .

ولأن هذه النسب تتركب فيما بينهـا ، لذا يستحيل عزل إحداها لتحديد مصدر البطء (أو السرعة) النسبي في النمو الاقتصادي .

وهكذا يمكن لبلد من البلدان أن يعرف معدلاً شديد الانخفاض من التوظيف المنتج لا لأن كتلة (أو معدل) الربح أو فائض القيمة منخفضة ، بل لأن نسبة بالغة الكبر من فائض القيمة هذا تستهلك بصورة غير منتجة أو تتراكم في أشكال أخرى غـير التوظيف المنتج (على سبيل المثال : المضاربة العقارية ؛ اكتناز المعـادن الثمينة ؛ تصدير الرساميل لأغراض غير منتجة ، الخ) . وهذا ما ينطبق بوجه خاص على عدد من البلدان المتخلفة * .

كذلك من الخطل الفاضح الافتراض بأن ارتفاعاً كبيراً في الأجور الواقعية يؤدي إلى انخفاض معدل الربح ، يبطىء آلياً النمو الاقتصادي . فهذه الفرضية غير صحيحة إلا إذا كان فائض القيمة بكامله تقريباً قد وظف بصورة منتجة إبان المرحلة السابقة . وفي كل فرضية أخرى يمكن ، على العكس ، لمثل هذا الارتفاع في الأجور أن يحث النمو الاقتصادي بإرغامه الطبقات المالكة على تخفيض استهلاكها غير المنتج وتراكمهـا خارج المرافق المنتجة ، حتى تبطل مفعول الانخفاض المؤقت لمعدل فائض القيمـة بزيادة فائض القيمة النسبي (زيادة انتاجية العمل) .

إن حسابات المحاسبة القومية القائمة على المعايير الهجينة – والوصفية الخـالصة – لنظرية الدخل لا تسمح باستخلاص **المصادر الممكنة لتراكم الرأسمال المنتج** ، أو بعبارة أخرى الكتلة الاجمالية لفائض القيمة ، للنتاج الاجتماعي الفائض . فهي لا تميز بـين الاستهلاك المنتج لأسر الشغيلة ، والاستهلاك غير المنتج للطبقات المالكة ، واستهلاك المنتجات الكمالية والتبذيرية الصرفة القابل للتخفيض بسهولة . كذلك فإن بناء المساكن الشعبية الذي يلبي حاجة ماسة يوضع في بند واحد مع بناء المباني المصرفيـة والتجارية الباذخة التي تمثل في غالب الأحيان أشكـالاً من التهرب من الضريبة لا « توظيفات منتجة » في أي شكل كان . وفي بند « التوظيفات العامة » تدرج دونما

---

* انظر الفصل الثالث عشر .

تمييز التوظيفات المنتجة وشراء العتاد العسكري الذي هو نموذج الانفاق غير المنتج .

إذن فهناك ضرورة ملحة لتعديل حساب المحاسبة القومية تبعاً لبنيتها الاجتماعية ، الشيء الذي سيسمح باستبدال المفاهيم المجردة (أو النقدية الصرفة) المبنية على الادخار بمفهوم فائض القيمة الاجمالي ومال التراكم الممكن المتاح * .

لقد انطلقنا ، فيما تقدم ، من فرضية أن المنشآت واليد العاملة الموجودة مستخدمة من الأساس استخداماً تاماً . وهذه الفرضية لا تنسجم مع الواقع باستمرار . ولهذا فإن النمو الاقتصادي قد ينجم لا عن خلق إضافي لسلع الانتاج فحسب ، بل أيضاً عن استخدام أفضل (أكثر عقلانية ، غير منقطع ، الخ) للسلع الموجودة أصلاً . وليس المهم في هذه الحال زيادة معدل التوظيف المنتج بقدر ما أن المهم هو استخدام القوى المنتجة (البشرية والميكانيكية) الموجودة استخداماً أفضل . بيد انه إذا كان مثل هذا الاحتمال بالغ الأهمية بالنسبة إلى المستقبل القريب الأجل (ولا سيما في حال الأزمة !)، إلا أنه لا يمثل سوى مرحلة وسطية بالنسبة الى المستقبل على المدى البعيد. وعندما يتم الوصول إلى الاستخدام التام لوسائل الانتاج الموجودة ، يتحد النمو الاقتصادي من جديد بتوسعها .

اعادة الانتاج المضيقة

تبدو إعادة الانتاج المضيقة تعاقباً من دورات الانتاج لا يسمح بالحفاظ على الثروة الاجتماعية ، بل يؤدي على العكس إلى تقلصها . ففي مجتمع ينتج قيماً استعمالية تعني اعادة الانتاج المضيقة أن الكتلة السنوية من المنتجات لا تسمح بتغذية مجمل المواطنين أو بالحفاظ على المخزون الموجود من أدوات العمل أو لا تسمح بكلا الشيئين . وفي مجتمع ينتج بضائع تعني إعادة الانتاج المضيقة أن قيمة النتاج السنوي الخام أصغر من مبلغ أجور الطبقات الكادحة ومن قيمة أدوات العمل والمواد الأولية المهترئة أثناء الانتاج ومن قيمة البضائع التي تصون وجود الطبقات السائدة . وفي المجتمع الرأسمالي تعني إعادة الانتاج المضيقة أن الرأسماليين يعجزون، لأسباب شتى، عن تجديد الرأسمال الثابت المهترىء ، وأن الأجور الموزعة لا تسمح للمنتجين بإعادة تكوين قوة عملهم بصورة تامة .

في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، كان من الممكن أن تنجم إعادة الانتاج المضيقة

---

* في الفصل الرابع عشر سنحاول البرهان على أن معدل التراكم الأقصى لا يعطي أبداً أعلى معدل للنمو ، وعلى انه بالتالي ليس المعدل الأمثل .

عن سلسلتين مختلفتين من الظروف . أولاً ، **عن هبوط مباغت في الانتاج** ، على إثر كوارث طبيعية أو اجتماعية : من جفاف أو فيضانات أو هزات أرضية أو غزوات أو أوبئة أو حروب أو حروب أهلية إلخ .

لنفترض أن الحاجات الاجمالية لمجتمع زراعي تبلغ ١٠٠٠ طن من القمح سنوياً ٧٥٠ منها للاستهلاك و ٢٥٠ للبذار والمبادلات مقابل منتجات أخرى ذات ضرورة أولية . فإذا ما سقط المحصول طوال عدة أعوام متعاقبة إلى ٥٠٠ طن ، ولم تأت أي معونة خارجية ، فستكون هناك إعادة انتاج مضيقة على طول الخط . وسيكون البذار غير كافٍ ؛ وسيبقى جزء من الأراضي بوراً ؛ وسيفنى جزء من السكان ؛ وسيتناقص عدد المنتجين (قوة العمل) . وحتى عندما يأتي موسم جيد فسينتج المنتجون المتناقص عددهم والعاملون في مساحة مبذورة قمحاً أصغر ، سينتجون من القمح أقل مما كانوا ينتجون في السابق .

ومن الممكن أيضاً أن تنجم إعادة الانتاج المضيقة عن **تعديل في توزيع الموارد الاجتماعية المتاحة** . فحتى يكون في وسع الانتاج أن يضمن استمرار الحياة الاقتصادية في مستوى محدد ، فلا بد أن ينتج بالفعل قيماً استعمالية تكون قادرة على **إعادة تكوين عناصر الانتاج المادية** : قوة العمل وأدوات العمل . إلا انه قد تستعمل هذه العناصر **لأغراض عقيمة من وجهة نظر إعادة الانتاج**، أي لإنتاج سلع لا تسمح بإعادة تكوين قوة العمل ولا أدوات العمل المهترئة إبان الفترة الاجتماعية المحددة . وفي هذه الحال ستكون هناك بالضرورة إعادة انتاج مضيقة ، لأن جزءاً من الموارد المنتجة المهترئة لن يتكون ثانية، ولأنه ستتناقص بالتالي الموارد التي يقوم العمل عليها.

وهكذا يلاحظ المؤرخ ابيرهارد أنه قد جرى ، في عهد الأباطرة المغول في الصين، حشد عدد كبير من الفلاحين الفقراء الخاضعين للسخرة لتشييد المباني الامبراطورية المترفة الباذخة (٣٣) . وقد اضطر هؤلاء الفلاحون إلى هجر أراضيهم طوال الزمن الذي قاموا فيه بتنفيذ تلك الأشغال . وبالتالي بقيت هذه الأراضي بوراً . وهكذا بدأت سلسلة من دورات إعادة الانتاج المضيقة ، باعتبار أن قوة العمل المتاحة إجمالياً للمجتمع قد وزعت بصورة أصبح معها الانتاج في القطاع الأساسي، قطاع الزراعة، مضيقاً.

وفي نمط الانتاج الرأسمالي نلفى الشكلين المتوازيين من إعادة الانتاج المضيقة ، أولاً ، الشكل الناشيء عن هبوط مباغت في الانتاج ، عن أزمة اقتصادية . وبعكس ما يجري في المجتمع ما قبل الرأسمالي لا ينجم انقطاع الاستمرارية ، أي الأزمة

الاقتصادية ، عن هبوط كتلة الانتاج ، بل ينجم عن هبوط قيمته . إلا أن الأثر الجامع لانكماش الحياة الاقتصادية يظل في النهاية ميزة أساسية من ميزات الأزمة الاقتصادية الرأسمالية . فالهبوط في قيمة الانتاج يؤدي إلى إغلاق المصانع وتسريح اليد العاملة . وهذا ما يؤدي إلى هبوط مباغت في القدرة الشرائية الاجمالية ، الشيء الذي يزيد من جديد من كساد البيع ومن هبوط الأسعار وإغلاق المصانع . ومن شهر إلى شهر – وإبان أزمات متطاولة من عام إلى آخر – يتناقص الانتاج وتتناقص الرساميل وتتناقص اليد العاملة ، وتتقلص قاعدة الانتاج بالذات .

ومن الممكن أيضاً أن تظهر إعادة الانتاج المضيقة في المجتمع الرأسمالي عقب تعديل في توزيع الموارد المنتجة المتاحة . فإذا ما تم استخدام جزء من الرأسمال الثابت ومن اليد العاملة لإنتاج بضائع لا تسمح قيمتها الاستعمالية لا بإعادة تكوين هذا الرأسمال الثابت ولا بإعادة تكوين قوة العمل ، حدثت بعد مدة من الزمن إعادة انتاج مضيقة أي انتاج برأسمال ثابت وقوة عمل مقلصين .

الاقتصاد الحربي

إن الاقتصاد الحربي يقدم المثال النموذجي عن إعادة الانتاج المضيقة في النظام الرأسمالي . وبالفعل يقتضي الاقتصاد الحربي أن يخصص جزء من الموارد المنتجة المتمثلة في الرأسمال الثابت واليد العاملة لصنع أجهزة التدمير التي لا تسمح قيمتها الاستعمالية لا بإعادة تكوين الآلات أو مخزون المواد الأولية ولا بإعادة تكوين قوة العمل ، بل تميل على العكس الى تدمير هذه الموارد . ومن هنا يمكن للاقتصاد الحربي أن يبلغ درجة لا يعود معها الحفاظ (الاهتلاك من وجهة النظر المالية ، الإبدال من وجهة النظر المادية) على الرأسمال الثابت مضموناً * ، أو لا تعود قوة العمل بقادرة على إعادة تكوين نفسها بتمامها ، لأن الاستهلاك العمالي يتدنى كثيراً ، وانتاجية العمل تنخفض ،

* هذه الدرجة من إعادة الانتاج المضيقة قد تم إدراكها فعلياً في الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية . فقد تدنى انتاج الرأسمال الجامد الجديد (التجهيزات الدائمة) من ٧٫٣ مليار دولار في عام ١٩٢٩ ومن ٦٫٩ مليار دولار في عام ١٩٤٠ إلى ٥٫١ مليار دولار في عام ١٩٤٢ وإلى ٣٫١ مليار دولار في عام ١٩٤٣ وإلى ٤ مليار دولار في عام ١٩٤٤ ، بينما كان الاهتراء السنوي للرأسمال الجامد الموجود يقدر بـ ٨ مليارات دولار إبان الحقبة نفسها . وقد تدنى التشكل الصافي للرساميل الجديدة إلى ما دون ١ ٪ من الدخل القومي في عام ١٩٤٣ . وإبان الحقبة نفسها استهلكت المصاريف الحربية في ١٩٤٢ : ٣٢ ٪ ، وفي ١٩٤٣ : ٤٣ ٪ ، وفي ١٩٤٤ : ٤٣ ٪ من النتاج القومي الخام في الولايات المتحدة (٣٤) .

الشيء الذي يمكن أن ينضاف اليه بالأصل مفعول التناقص المطلق في عدد الشغيلة .

وهكذا استقر الدخل القومي البريطاني ابان الحرب الأخيرة حول الأرقام التالية بالمقارنة مع الدخل في أيام السلم (بملايين الجنيهات) :

	١٩٣٨	١٩٤٣ (على أساس جنيهات ١٩٣٨)
المصاريف الحكومية	٨٣٧	٣٨٤٠
مصاريف الاستهلاك الخاص	٤١٣٨	٣٢٧٠
التوظيفات الخاصة الداخلية	٣٠٥	٩٥ —
التوظيفات الأجنبية	٥٥ —	٤٨٥ —
الدخل القومي	٥٢٢٥	٦٥٣٠ [٣٥]

ومن هنا نرى ان الاقتصاد الحربي يمكن أن يترافق **بزيادة** فيالدخل القومي الواقعي وفي قيمة النتاج القومي الخام كما يحسب حالياً .

« ... ان زيادة في صنف منأصناف المنتجات يجب أن تترافق إما بإنقاص أصناف أخرى من المنتجات ، وإما بزيادة الانتاج الاجمالي . وإذا ما اعتبرنا السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة في زمن الحرب منتجات ناجزة ، كما تفعل التقديرات الشائعة ، توجب علينا أن ننتظر أن تشير الحسابات إلى تزايد في الانتاج الاجمالي ، لكن أيضاً إلى تناقص في الانتاج المدني في زمن الحرب[٣٦]... » .

ان انتــــاج الدبابات والطائرات والقنابل ، المباعة من قبل الرأسماليين العاملين في قطاع منتجات التدمير ، هو انتاج لبضائع تحقق قيمتها في السوق . لكن لما كانت هذه البضائع لا تدخل في عملية **اعادة الانتاج** ، لذا فإن هذه الزيادة في الدخل القومي تترافق بتناقص مطلق في مخزون الرأسمال الثابت الموجود وبتناقص كبير في انتاجية العمل .

لقد كان المثال البريطاني بالأصل ضعيف الدلالة نسبياً ابان الحرب الأخيرة . ففي اليابان اضطرت صناعة النسيج ابان هذه الحرب العالمية نفسها إلى تحويل ثلثي صنارات حياكة القطن إلى حدائد[٣٧] . وأصبح الرأسمال الجامد في القطاع ٢ رأسمال القطاع ١ المتداولَ . وفي المانيا وغيرها تدنت انتاجية العمل الوسطية إلى درجة بات معها ممكناً من جديد استخدام العمل الاجباري على نطاق واسع .

ويمكننا أن نمثل مخطط اعادة الانتاج المضيقة هذه بإدخالنا في أحـــد مخططات اعادة الانتاج قطاعاً ثالثاً هو قطاع سلع التدمير :

الدورة الأولى

١ : ٤٠٠٠ ث + ١٥٠٠ م + ١٥٠٠ ف = ٧٠٠٠ سلع انتـــاج	١١،٤٠٠
٢ : ٢٠٠٠ ث + ١٢٠٠ م + ١٢٠٠ ف = ٤٤٠٠ سلع استهلاك	

الدورة الثانية

١ : ٤٠٠٠ ث + ١٥٠٠ م + ١٥٠٠ ف = ٧٠٠٠ سلع انتـــاج	
٢ : ٢٠٠٠ ث + ١٢٠٠ م + ١٢٠٠ ف = ٤٤٠٠ سلع استهلاك	١٣،٤٠٠
٣ : ١٠٠٠ ث + ٥٠٠ م + ٥٠٠ ف = ٢٠٠٠ سلع تدمـير	

الدورة الثالثة

١ : ٣٩٠٠ ث + ١٢٠٠ م + ١١٠٠ ف = ٦٢٠٠ سلع انتـــاج	
٢ : ١٨٠٠ ث + ٩٠٠ م + ٨٠٠ ف = ٣٥٠٠ سلع استهلاك	١٢،١٠٠
٣ : ١٣٠٠ ث + ٦٠٠ م + ٥٠٠ ف = ٢٤٠٠ سلع تدمـير	الخ .

ان هذا المخطط يقوم على فرضية ان رأسماليي القطاع ١ و ٢ يوظفون بعد الدورة الأولى كل فائض قيمتهم المتراكم ، في صناعة التسلح . ومن هنا فإن الانتـاج في هذين القطاعين لم يزدد في الدورة الثانية . ويمكننا بالطبع أن ندخل عدة دورات وسيطة يستمر أثناءها جزء متناقص باطراد من فائض القيمة المتراكم في التوظف في القطاعين ١ و٢.

ان سلع الانتاج البالغة قيمتهـا ٧٠٠٠ والمنتجة خلال الدورة الثانية يجب أن توزع في الدورة الثالثة بين القطاعـــات ١ و ٢ و ٣ ، الشيء الذي يؤدي إلى تناقص سلع الانتـــاج المتاحة للقطاعين ١ و ٢ حيث تبدأ بالظهور ظاهرة إعادة الانتاج المضيقة . ولا يعود في الامكان توظيف جزء من فائض قيمة رأسماليي ١ و ٢ في هذين القطاعين، نظراً إلى غياب القيمـــة المقابلة في السوق . ويتحول ذلك الجزء إلى وسائل لتمويل القطاع الثالث ، أو يكتنز (ادخار إجباري ، احتياطي شركات ، الخ) . كذلك تتقلص قيمـــة سلع الاستهلاك المتاحة للعمال ، الشيء الذي يسبب هبوطاً في المردود وتقلصاً في معدل فائض القيمة * .

---

* ابان الحرب العالمية الثانية بلغت الولايات المتحدة تقريبياً هذه الدورة الثانية من اعادة الانتـــاج المضيقة، على الأقل فيما يتعلق بركود قطاع سلع الانتاج. وفي أواخر الحرب، عرفت بريطانيا والمانيا←

ان اعادة الانتاج المضيقة للسلع الاستهلاكية وبعض السلع الانتاجية ، تحت تأثير انتاج سلع التدمير في اطار الاقتصاد الحربي ، تتجلى بصورة بالغة الوضوح في الجدول التالي[٣٩] :

قيمة انتاج مختلف الفروع الصناعية على
أساس ٪ من قيمة النتاج الصناعي الاجمالي في المانيا

	١٩٣٦	١٩٣٩	١٩٤٤
صناعات المواد الأولية	٣٤,٤	٣١,٤	٣٣,٥
ومنها مناجم الفحم والمعدن	٧,٥	٧,٤	٦,٣
صناعات سلع الانتاج والبناء	٢٩,٥	٣٤,٩	٤١,٤
التي يشتمل البناء المعدني فيها			
على انتاج سلع التدمير	١٥,٣	٢١,٨	٢٥,٥
صناعات سلع الاستهلاك	٣٠,٥	٢٧,٦	١٩,٠
ومنها صناعة النسيج	٧,٥	٥,٠	٣,٧
وصناعة الغذاء	١١,٤	١١,٩	٧,٠

اعادة توزيع الدخل القومي بواسطة الدولة

إن صعود الحركة العمالية وكره الشعوب المتعاظم لعدم تساوي المداخيل المميز للرأسمالية الحديثة قد أثارا لدى الطبقات المالكة ردود فعل دفاعية عن النفس . فمنذ أن فرضت الضريبة على الدخل في بريطانيا ، وبخاصة منذ تجربة « النيو ديل » في الولايات المتحدة ، نوه اقتصاديون عديدون بأن الدولة ـ ولا سيا في بلدان الغرب الديموقراطية البرجوازية ـ تعيد بواسطة ميزانيتها توزيع جزء هام من الدخل القومي على حساب الطبقات المالكة ولصالح الطبقات الكادحة .

فهم يقولون ان الضريبة التصاعدية على الدخل وحقوق الأرث تخفف من حدة اللاتساوي في المداخيل والثروات . والخدمات التي تضعها الدولة مجاناً في متناول

ــــولا سيا اليابان الدورة الثالثة مع انخفاض الانتاج في ١ و٢. وقد استطاع الاستاذ جاكانس أن يحلل الحالة الصحية لحوالي ٥٠٠ عامل بلجيكي في المناجم والتعدين في أيار – حزيران ١٩٤١ ، بعد عام من التقنين الذي قلص الاستهلاك العادي من الخبز بنسبة ٢٥ ٪ ، واستهلاك الدهن واللحم والبطاطا ٦٠ ٪ ، واستهلاك البيض والسمك ٧٥ ٪ . وقد نجم عن ذلك نقصان في الوزن بمقدار ٤ كغ على الأقل – وحتى ١٥ كغ – دون الوزن الطبيعي لدى ٦٤ ٪ من العمال ، الشيء الذي أدى أيضاً إلى هبوط توتر الشرايين وإلى تعب دائم وإلى هبوط سريع في المردود (٣٨) .

المواطنين كافة ـ تعليم إلزامي ، صيانة الطرق ، الصحة العامة والطب المجاني في بريطانيا ، الخ ـ تستفيد منها بوجه خاص أفقر طبقات السكان وتعزز الميل إلى تسوية مداخيل المواطنين . وعلى هذا ، فإن تطور الرأسمالية المعاصرة لا يقود البتة إلى تركز المداخيل ، بل يقود على العكس إلى تشتتها وتسويتها على نحو متعاظم .

إن هذه التوكيدات تشكل، في ميدان الثروة والملكية، ولا سيما الملكية الصناعية وملكية الإدخار المرسمل ، كذبة فجة : فجميع المعطيات التي نملكها تثبت بالفعل وجود تركز متعاظم لهذه الملكية * . لكن في مجال المداخيل يعترف الناس بوجه عام بأن عمل السلطات العامة قد أفاد فعلاً في تقليص عدم تساوي المداخيل . فهل هذا صحيح ، وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فأي مكان ينبغي أن نفرده لهذه الظاهرة في التطور الحديث لنمط الإنتاج الرأسمالي ؟

لقد سبق أن حددنا بأن لمداخيل الدولة بصورة عامة منشئين مختلفين : الضرائب المباشرة على الدخل ، والضرائب غير المباشرة ، أي زيادة أسعار مبيع البضائع (باعتبار ان اصدار الدولة للورق النقدي له نفس مفعول الضريبة غير المباشرة) . والحال انه إذا كانت الضريبة التصاعدية على الدخل تصيب فعلياً الطبقات الميسورة أكثر مما تصيب الطبقات الفقيرة من السكان ، إلا ان ذلك لا يسري البتة على الضريبة غير المباشرة .

« بوجه عام تصيب الضريبة على السلع الاستهلاكية الطبقات ذات المداخيل الدنيا بأقسى مما تصيب الطبقات العليا ، وبالتالي تجمد الى حد ما المفاعيل المسوّية للضريبة على الدخل »[٤٠] .

وبالفعل ، نلاحظ ان الأجراء في فرنسا قد دفعوا ٤٥٠,٥ مليار فرنك ضرائب غير مباشرة في عام ١٩٤٩ مقابل ٢٧١,٥ مليار فرنك دفعها المقاولون وأصحاب المهن الحرة . وفي بريطانيا ارتفع إجمالي مختلف أنواع الضرائب التي تدفعها أفقر طبقات المكلفين (الذين يكسبون أقل من ٥٠٠ جنيه في العام) من ٤٩٩ مليون جنيه في عام ١٩٣٧ الى ١٧٩١ مليون جنيه في عام ١٩٤٩ ، لأن الضرائب غير المباشرة قد ضوعفت خمس مرات إبان هذه الحقبة . وفي الدانمرك تقلص الضرائب غير المباشرة مداخيل الطبقات الفقيرة من المكلفين بنسبة ١١,٢ ٪ ، بينما تبلغ نسبتها من مداخيل الطبقات المتوسطة ٩,١ ٪[٤١] .

---

* انظر الفصل السابع ، الفقرة المتعلقة بـ « تشتت » الأسهم ، والفصل الثاني عشر .

صحيح ان الضرائب غير المباشرة في الولايات المتحدة لا تدر سوى جزء ضئيل من مداخيل الميزانية . لكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار في هـذا البلد نسبة الضريبة المباشرة على الأجور والرواتب ، وهي عامل بدأ يلعب بالأصل دوراً متعاظمـاً في بلدان رأسمالية أخرى . وبالفعل يدفع الأجراء في فرنسا ضرائب مباشرة أكثر مما يدفع المقاولون وأصحاب المهن الحرة ! وفي بلجيكا دفع الأجراء الذين لا يتلقون إلا بعد لأي ٥٠ ٪ من الدخل القومي ، دفعوا في عام ١٩٥٩ ٥٧،٥ ٪ من الضريبة على المداخيل * (٤٢) .

وإذا ما رسمنا الميزان الاجمالي للضرائب التي يدفعها الشغيلة وللأرباح التي يحققهـا الضمان الاجتماعي ، الخ ، توصلنا بصورة عامة الى الاستنتاج بأن اعادة توزيع المداخيل لصالحهم تافهة أو عديمة الوجود . وهكذا يلاحظ روتيبيه وألبير بالنسبة الى فرنسا :

«ليس في وسعنا الوصول الى نتائج واضحة بصدد اعادة التوزيع العمودي للمداخيل لدى فئة الأجراء غير الزراعيين . لكن لا ريب في أن هذه الإعـادة ليست كبيرة جداً ... فالزيادة النسبية في حصة الأجر الاجتماعي لم تترافق بتزايد حصة الأجراء الاجمالية في الدخل القومي . وعلى هذا فقد حدث تناقص ملموس في ذلك الجزء من الدخل الاجمالي للأجراء الذي كانوا يستطيعون أن ينفقوه على الوجه الذي يحلو لهم»(٤٣).

ويصل ف. ويفر الى استنتاجات مماثلة بالنسبة الى بريطانيا :

« ان المظهر المميز لإعادة التوزيـع المتنامية في حقبة ما بعد الحرب ليس هو مظهر من يأخذ من الطبقات الميسورة ليعطي الجماهير ! فالمظهر الرئيسي يكمن في أن مزايا اعادة التوزيـع **تتم داخل طبقات المكلفين** ومتناسبة الى حد كبير مع [عادات] الإستهلاك . وبوجه عام تدفع الطبقة العاملة ضرائب اضافية على الجعة والتبغ وشراء البضائع ، وكذلك ضرائب اضافية أخرى غير مباشرة تكفي لدفع تكاليف اعانات الأغذية ونفقات الصحة العامة والتربيـــة ، بينما تغطي زيادة الضرائب المباشرة التي تدفعها زيادةَ مداخيلها التحويلية » (٤٤) . (التشديد منا) .

قد يعترض البعض بأن هذا الحساب النقدي الصرف لا يشير الى المزايا الماديـة الجانبية كالتحسين العام لمستوى الصحة والتربية وما ينجم عن ذلك من اطـالة لأمد الحياة ، وما يطرأ من تعديل على بنية الإستهلاك ، وزيادة المصاريف العمالية في مجال

* في المانيا الغربية درت الضرائب غير المباشرة في عام ١٩٦٠ ٢٧،٥ مليـار مارك مقابل ٣.٨ مليار مارك قديم في عامي ١٩٢٨ — ١٩٢٩ في عموم أنحاء جمهورية وايمار . ولم تزدد الأجور والرواتب خلال الحقبة نفسها سوى ١٥٠ ٪ .

الثقافة وأوقات الفراغ في البلدان الصناعية المتقدمة، الخ. وان هذه الملاحظة في محلها.

لكن، كما يلاحظ الاقتصاديون الدانمركيون لامبرغ وآسينغ وزوتهن، لا تتفسر « الخدمات » التي تؤديها الدولة في هذا المجال للشغيلة بالرغبة في اعادة توزيع المداخيل بقدر ما تتفسر بالرغبة « في تأهيل المنتفعين بهذه الخدمات للعمل الانتاجي على أحسن وجه » (٤٥). كذلك فإن اطالة أمد الحياة الوسطي تعني أيضاً اطالة حياة الشغيلة المنتجة. فبدلاً من أن ينتج الشغيل فائض القيمة طوال ٢٥ عاماً لحساب الرأسماليين، ينتجه الآن طوال ٤٠ أو ٤٥ عاماً. وبقدر ما يشتمل سعر قوة العمل على عنصر نسبي *، ونعني به الحاجات الوسطية التي يحددها المستوى الوسطي للحضارة لبلد معين في عصر معين، لا تفعل الدولة من شيء، بضمانها للشغيلة بعض الخدمات التي لا يتوجب عليهم بالتالي شراؤها بأجرهم النقدي، سوى انها **تضمن، باسم البرجوازية في مجموعها، دفع جزء لا يتجزأ من الأجور**. إن الدولة لا تحول فائض القيمة إلى أجور؛ ولا تلعب من دور غير دور أمين الصندوق المركزي للبرجوازية، **لتسدد جزءاً من الأجور في شكل جماعي، ولتشرّك بعض الحاجات**.

ثمة مواقف تستفيد فيها الطبقة العاملة على نطاق أوسع من إعادة توزيع الدخل القومي. لكننا لا نعني بذلك، وهذا من مفارقات الأمور، موقف « الرأسمالية الاجتماعية »، بل نعني مواقف العقوبات الكبيرة.

فعندما يحل ببلد رأسمالي خطب عظيم، كأزمة اقتصادية خطيرة أو حرب خاسرة، تلعب اعادة توزيع الدخل القومي دورها فعلاً لصالح أشد الشرائح بؤساً — العاطلين عن العمل في الحالة الأولى، وضحايا الحرب في الثانية. ومن الضروري أن ندرج هذه الشرائح من السكان في البروليتاريا، اذ أنها تمثل على وجه التحديد « شريحة اللعازريين » التي يتكلم عنها كارل ماركس.

ففي المانيا الغربية حيث يعد بالملايين مشوهو الحرب وجرحاها، وضحايا الانتقامات الفاشية والعنصرية، ومتقاعدو الحرب والمرضى بسبب حرمانات الحرب، تتلقى « شريحة اللعازريين » هذه ما يقارب ١٠ ٪ من الدخل القومي — عن طريق اعادة التوزيع. لكن لا مفر من الاعتراف بأن الشغيلة لن يجدوا كبير ترضية في كونهم لا « يستفيدون » من اعادة توزيع الدخل القومي الا بقدر ما يصبحون عاطلين عن العمل أو مشوهي حرب**.

* انظر الفصل الخامس.

** لقد انتقلت الأعباء الضريبية وشبه الضريبية، المباشرة التي تطال مداخيل الأجراء، بين ١٩٥٠ و ١٩٦٦ من ٢١،١ ٪ إلى ٢٦،٦ ٪. ويدفع الأجراء في ألمانيا الغربية من الضرائب المباشرة أكثر مما يدفعه المستقلون والمنشآت الرأسمالية.

وواضح ان هذا تدبير ذو هدف سياسي واجتماعي، تزييت للآلة الاجتماعية هدفه تجنيبها الانفجار، وليس تطوراً اقتصادياً ينقض من قريب أو بعيد نظرية افقار البروليتاريا النسبي.

لقد حاول سيمون كوزنتس[٤٦]، في مؤلف له ظهر عام ١٩٤٦، أن يعبر بلغة الأرقام عن مفاعيل اعادة توزيع الدخل القومي في الولايات المتحدة. وقد توصل إلى الاستنتاج بأن النصيب الصافي (بعد دفع الضرائب المباشرة) للاغنياء – ١٪ من أغنى المكلفين – من الدخل القومي قد تقلص، بصورة مذهلة، من ١٤و٣ ٪ وسطياً في فترة ١٩١٩ – ١٩٣٨ إلى ٧و٩ ٪ في عام ١٩٤٨.

بيد ان هذه الدراسة تشكو من عيوب منهجية فادحة. فهي تستند أولاً فقط إلى تصريحات المكلفين التي تتقصد اساءة التقدير بهدف التهرب من الضريبة، ولا سيا تصريحات المستقلين والأغنياء منهم بخاصة *.

وهي تأخذ بعين الاعتبار الضرائب المباشرة، لكنها لا تأخذ بعين الحساب ارتفاع تكاليف الحياة الذي يصيب بوجه خاص صغار الكسبة. وهي تستند إلى فئات تعسفية («١٪ من اغنى المكلفين» و«٧٪ من اغنى المكلفين»، الخ) لا إلى فئات اجتماعية عينية.

ولو أعدنا النظر في الاحصائيات الرسمية، حتى مع غض النظر عن المداخيل غير المصرح بها، للاحظنا ان حصة صغار الكسبة لم تزدد تقريباً كما يتضح من الأرقام التالية:

في ١٩١٠ : تقاضى ٥٠ ٪ من الأسر ٢٦و٨ ٪ من الدخل العائلي الشخصي؛
في ١٩١٨ : تقاضى ٥٠ ٪ من الأسر ٢٦و٦ ٪ من الدخل العائلي الشخصي؛
في ١٩٢٩ : تقاضى ٥٠ ٪ من الأسر ٢٢ ٪ من الدخل العائلي الشخصي؛
في ١٩٣٧ : تقاضى ٥٠ ٪ من الأسر ٢١و٢ ٪ من الدخل العائلي الشخصي؛
في ١٩٤٤ : تقاضى ٥١و٩ ٪ من الأسر ٢٤و٩ ٪ من الدخل العائلي الشخصي؛
في ١٩٥٦ : تقاضى ٥١و٧ ٪ من الأسر ٢٥و٢ ٪ من الدخل العائلي الشخصي.

ومن الصعب تأويل هذه الأرقام باتجاه تحسن تاريخي لحصة صغار الكسبة، وبخاصة إذا لاحظنا أن الـ ٥١و٧ ٪ من الأسر المذكورة عن عام ١٩٥٦ كانت تكسب أقل من ٥٠٠٠ دولار سنوياً؛ وأن الـ ٥١و٩ ٪ من الأسر المذكورة عن عام ١٩٤٤ كانت تكسب أقل من ٣٠٠٠ دولار سنوياً، وأن قدرة الدولار الشرائية قد تدنت بين ١٩٤٤ و ١٩٥٦ بنسبة ٤٠ ٪، وأن الـ ٥٠٠٠ دولار في عام ١٩٥٦ تعادل بدقة الـ ٣٠٠٠ دولار في ١٩٤٤[٤٨].

وكما ذكر كوزنتس فإن ٧ ٪ من المكلفين من أصحاب أعلى المداخيل قد تلقوا في

---

* تقدر الدكتورة سلمى غولد سميث، المعاونة في «المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية» انه لم يُصرح في عام ١٩٤٦ في الولايات المتحدة عن ٢٤ ٪ من الربائح و ٢٩ ٪ من مداخيل المقاولين و ٦٣ ٪ من الفوائد (٤٧).

عام ١٩٢٩ ٣٫٣ ٪ من الدخل الشخصي ؛ و ١٠ ٪ من اغنى المكلفين تلقوا ٣١ ٪ من الدخل الشخصي في عام ١٩٥٦ . وعلى هذا فإن « إعادة التوزيع » قد اقتصرت فقط على إحداث بعض الاتساع في **الطبقات المتوسطة العليا** ، وهذه ظاهرة مميزة لكل مرحلة الظروف المواتية (و «مبالغ فيها» في هذه الأرقام بهدف التهرب من الضرائب). ومما يعزز انطباعنا هذا ملاحظتنا بأن ٣٫٨ ٪ من الأسر التي تتلقى أكثر من ١٥٠٠٠ دولار سنوياً قد بلغ إجمالي كسبها في عام ١٩٥٦ ١٧٫٣ ٪ من الدخل العائلي ؛ بينما كسبت ٢ ٪ من الأسر في عام ١٩٢٩ النسبة عينها * . وعلى هذا فإن حصة «الأغنياء» لم تتبدل تقريباً ، وكل ما هنالك أن عددهم أصبح أكبر ** .

لكن إذا عرفنا ان ٤٠ ٪ من المكلفين يكسبون معاً أقل مما يكسبه هؤلاء الـ ٣٫٨ ٪ من السكان (تضاءلت حصتهم من ٢٠ ٪ عام ١٩١٠ ، إلى حوالي ١٣ ٪ عام ١٩٥٠ !) ، استحال علينا أن نكتشف في هذه الأرقام أي دليل على انعكاس الميول الكلاسيكية لتركز الرساميل والمداخيل في نمط الانتاج الرأسمالي(٥١) .

ويتوصل ريتشارد م . تيتموس بالنسبة الى بريطانيا ، إلى استنتاجات مماثلة إلى حد كبير ، فيظهر بالفعل أن ١٤ مليوناً من السكان العاملين الأشد فقراً (٥٨٫٣ ٪ من مجمل السكان) تلقوا ، في عام ١٩٣٨ ، ٣١٫٦ ٪ من دخل البريطانيين الشخصي الخام ، بينما كان ١٦ مليون من العاملين الأشد فقراً (٦١٫٦ ٪ من مجمل السكان) يتلقون ، في عام ١٩٥٥ ، ٣٤٫٨ ٪ من دخل البريطانيين الشخصي الاجمالي ؛ ومن الصعب رؤية تقدم في هذا(٥٢) . ويشدد تيتموس هو أيضاً على الفوائد العديدة ، غير المذكورة في التصريحات عن المداخيل ، التي تزيد بصورة هامة المداخيل الواقعية لأغنى شرائح البرجوازية وتفسر « التراجع » الظاهري لحصتها من الدخل القومي (ازدياد الثروة ، فواتير التكاليف ، الفوائد العينية التي تمنحها الشركات ، الخ)(٥٣) .

---

* تشير الاحصائيات الألمانية الرسمية إلى أن ٨٨٫٨٤ ٪ من المكلفين كسبوا ٦١٫١ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٣٨ ؛ وإلى أن ٨٦٫٠٥ ٪ من المكلفين في ألمانيا الغربية كسبوا ٥٩٫٧ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٥٠ . وفي طرف الآخر من الهرم اتلقى ٠٫٤٥ ٪ من المكلفين ١١٫١ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٢٨ ؛ وتلقى ١٫٢٤ ٪ من المكلفين ١٠ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٢٨ ، كانت حصة ٤٫٣٠ ٪ من أصحاب المداخيل المزدهرة ٢٤٫٠٧ ٪ ؛ وفي عام ١٩٥٠ كانت حصة ٤٫٤ ٪ منهم ٢٣ ٪ (٤٩) .

** «بالرغم من الندب والشكوى تضاعف عدد الأسر الأميركية التي يبلغ دخلها الصافي نصف مليون دولار ، منذ عام ١٩٤٥ . وقد نجحت معظم الثروات الضخمة ، بطريقة أو أخرى ، في الحفاظ على نفسها بالرغم من وطأة الضرائب ، بينما يبذل المحامون والمستشارون الحقوقيون جهدهم لاكتشاف أرباح غير خاضعة للضريبة لحساب كبار المدراء . والقائمة تضم أقساط تأمين ضخمة عن أيام الشيخوخة ، واستجماماً منتظماً في المصايف الجبلية ، ويخوتاً على حساب الشركة ، ودفع اشتراكات للنوادي (٣/٤ الشركات تفعل ذلك بالنسبة إلى كوادرها العليا) ، ونفقات مهنية مريحة » (٥٠ .

المراجع

المدخـــل

(١) أ. ليبنكوت ، مدخل الى : « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ، تأليف أوسكار لانجه وفريد .م. تايلور ، ص ٧ .

(٢) ج.م. كينز : « مقالات في الاقناع » ، ص ٣٠٠ .

(٣) أ.أ. بيرل الابن : « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ١٣ — ٢٤ .

(٤) ف. بيرو : « الرأسمالية » ، ص ١٠٩ .

(٥) ريمون آرون : « افيون المثقفين » ، ص 115 .

(٦) ر. هلفردينغ : « حول تاريخ ما قبل الاقتصاد الماركسي » ، في « الازمنة الحديثة » ، المجلد ٢٩ ، الجزء ٢ ، ص ٥٧٤ .

(٧) ج. شومبيتر : « تاريخ التحليل الاقتصادي » ، ص ٣٩١ .

(٨) هنري غيتون : « التموجات الاقتصادية » ، ص ٣٢٩ — ٣٣٢ .

(٩) كوندليف : « تجارة الامم » ، ص ٢٤١ .

(١٠) الفن هانسن : « مطالعات في دورات الاعمال ونظريات الدخل القومي » ، ص ١٢٩ .

(١١) بول .م. سويزي : « نظرية التطور الرأسمالي » ، ص ٢٠٩

(١٢) ميكويان في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، « صحافة الاتحاد السوفياتي» ، ١٩٥٦ ، العدد ٢٣ ، ص ٥٥٩ .

(١٣) ك. ماركس : « حول نقد الاقتصاد السياسي » ، طبعة كاوتسكي ، ص ٣٦ .

(١٤) ك. ماركس : « الرأسمال » ، المجلد الاول ، ص ١٧ .

(١٥) ج.شومبيتر : « تاريخ التحليل الاقتصادي » ، ص ٤ ، وجوان روبنسون : « تراكم الرأسمال » ، ص ٥٦ .

(١٦) ك. ماركس — ف. انجلز : « مراسلات » ، المجلد ٢ ، ص ٢٤٣ .

(١٧) ر. هلفردينغ : « حول تاريخ ما قبل الاقتصاد الماركسي » في « الازمنة الحديثة » ، المجلد ٢٩ ، الجزء ٢ ، ص ٦٢٦ .

(١٨) « المانشستر غاردبان » ، ٨ أيلول ١٩٥٥ .

(١٩) « الابحاث الاجتماعية » ، ايلول ١٩٤٧ ، ص ٣٧٥ .

(٢٠) ايدي وبيكوك : « الدخل القومي والمحاسبة الاجتماعية » ، ص ١٥٥ .

(٢١) ك. ماركس — ف. انجلز : « مراسلات مختارة » ، ص ٣٧٩ ، ٤١٢ .

(٢٢) انظر بوجه خاص مقالات فان ون — لان ويانغ كوان في : « علم التاريخ الصيني الحديث» — « مجلة علم التاريخ » ، عدد خاص ٧ ، ١٩٥٩ .

ـ الفصل الاول ـ

(١) ج. غراهام كلارك : « من الهمجية الى الحضارة » ، ص ٢٦ . أ.جهلن : «الانسان» ، ص ٢٤ .

(٢) هيرد « أصل الحضارة » ، ص ٦٦ ــ ٦٧ . انظر أيضا أ. جهلن : « الانسان » ، ص ٣٥ ، ٩١ ، السخ .

(٣) غوردون تشايلد : « الانسان صنع نفسه » ، ص ٤٩ . ارجع أيضا الى «تقييم للانتروبولوجيا اليوم » ، تأليف البروفيسور اوكلاي ، ص ٢٣٥ .

(٤) رونار : « العمل في ما قبل التاريخ » ، ص ٦٧ ، وفورون : « موجز لما قبل التاريخ العام » ، ص ١٧٤ .

(٥) السير جيمس.جورج فريزر : «أساطير أصل النار » .

(٦) مالينوفسكي : « نظرية علمية عن الثقافة » ، ص ٩٥ .

(٧) ريموند فيرث : « الاقتصاد البوليتيزي البدائي » ، ص ٣٧ ــ ٣٨ .

(٨) هوبهاوس وويلر وجنسبرغ : « الثقافة المادية للشعوب البدائية » ص١٦ ــ ١٨ .

(٩) سمر وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الاول ، ص ١٦٣ ــ ١٦٤ .

(١٠) هرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ص ٤٧ ــ ٤٨ .

(١١) كاج بيركيت ــ سميث : « تاريخ الحضارة » ، ص ١٤٣ ــ ١٤٤ .

(١٢) ريموند فيرث : « الاقتصاد البوليتيزي البدائي » ، ص ١١٢ .

(١٣) هنريخ كونوف : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ١٠٣ ــ ١٢٣ ، وك. داريل فورد : « السكنى والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٢٧٤ .

(١٤) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، ص ٩٥ .

(١٥) ريموند فيرث : « الاقتصاد البوليتيزي البدائي » ، وكذلك ك. ليفي شتراوس : « مدارات حزينة » ، ص ٢٩٧ ــ ٢٩٨ .

(١٦) غوردون تشايلد : « الانسان يصنع نفسه » . ص ١٥ــ١٩ .

(١٧) ارنولد جهلن : « الانسان » ، ص ٤٣٣ ــ ٤٣٤ .

(١٨) فريتز هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٣٦ ، وكذلك ك. داريل فورد « السكنى والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٢٩٧ . وانظر أيضا في « تاريخ العالم » ، المجلد ٢ ، ص ٦٦ ــ ٨٠ ، مناقشة كارل . ج نار حول الحالة الراهنة لهذه المسألة .

(١٩) هوبهاوس وويلر وجنسبرغ : « الثقافة المادية للشعوب البدائية » ، ص ٢٢ .

(٢٠) ثورنالد : « العمل اليدوي » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ٥ ، ص ٩٨ . هذه الافكار مقبولة اليوم بوجه عام من قبل الاختصاصيين : انظر « تقييم للانتروبولوجيا اليوم » ، ص ٤٠ ــ ٤١ .

(٢١) سمر وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الاول ، ص ١٣٤ .

(٢٢) روبرت غريفس : « الاساطير الاغريقية » ، ص ١٣ ، المجلد الاول ، منشورات بنغوين، طبعة منقحة ، ١٩٦٠ .

(٢٣) ديبيرا شانو باضيايا : « لوكاياتا » دار النشر الشعبية ، ١٩٥٩ ، ص ٢٥١ ــ ٢٦٥ و ٢٧٣ ــ ٢٩٣ .

(٢٤) سمر وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الثالث ، ص ١٩٥٤ وما تبعها ، وفريتز هايشلهايم : « تاريخ الاقتصاد القديم » ، المجلد ٢ ، ص ٨٩٨ . انظر أيضا ف.كيرن : « حق الامم، الامس واليوم » ، في « جريدة اللاهوت » ، بازل ٦ ، ١٩٥٠ ، و « تاريخ العالم » ، المجلد ١ ، ص ٣٨٩ ، والمجلد ٢ ، ص ٩١ ــ ٩٢ ، ٩٤ .

(٢٥) فورون : « موجز ما قبل التاريخ العام » .

(٢٦) مارتن ش.يانغ : « القرية الصينية » ، ص ٢٧ .

(٢٧) ريموند فيرث : « الاقتصاد البوليتيزي البدائي » ، ص ٦٣ .

(٢٨) م. ميد : « التعاون والتنافس لدى الشعب البدائي » ، ص ٤٤٥ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٣٠) جورج بالانديه : « البنى الاجتماعية التقليدية والتغيرات الاقتصادية » في « مجلة المعهد السوسيولوجي سولفي ، جامعة بروكسل الحرة » ، العدد الاول ، ١٩٥٩ ، ص ٣٨—٣٩ .

(٣١) « مساهمات سميثونية في المعرفة » ، المجلد ١٦ .

(٣٢) لورا هومسون : « ثقافة في أزمة » ، ص ٩٤—٩٥ .

(٣٣) هرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ٧٢—٧٧ .

(٣٤) مرغريت ميد : «الجنس والمزاج»، ص ٢٦—٢٧ . انظر أيضا وصف جومو كينياتا للعمل المشاعي لدى قبيلة جيكويو : « في سفح جبل كينيا » ، ص ٧٢ ، ٨٤ — ٨٥ .

(٣٥) « الشعوب الاهلية » ، منشورات مكتب العمل الدولي ، ص ٢٢٥ .

(٣٦) ملفيل .ج. هرسكوفيتش : « داهومي ، مملكة أفريقية غربية قديمة » ، المجلد الاول ، ص ٦٤ .

(٣٧) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، ص ٦٥ .

(٣٨) س.ف. ناديل : « بيزنطة السوداء ، مملكة النوب في نيجيريا » ، ص ٤٩ . جوريف بوريلي : « عناصر علم وصف الشعب المغربي » ، ص ١٣٩ .

(٣٩) أ.ر. رادكليف — براون : « البنى والوظيفة في المجتمع البدائي » ، ص ٣٣ .

(٤٠) أودري.ي. ريشاردز : « الارض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ، ص ١٥ .

(٤١) هنري تيراس : « تاريخ مراكش » ، ص ٢٨ .

(٤٢) « لافرانشن كرونيكل » ، ص ٨ .

(٤٣) مارك بلوخ : « الخصائص الاصيلة للتاريخ الريفي الفرنسي » ، ص ١٦٣ .

(٤٤) ش.أ. بيران : « أبحاث في النظام المولوي الريفي في اللورين » ، ص ٦٣٩ .

(٤٥) داريل فورد : « السكنى والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٣٧٥ . رينيه غروسيه : « تاريخ الصين » ، ص ٩ .

(٤٦) اصطفان بالازس : « مساهمة في التاريخ الاقتصادي لعصر التانغ » ، في « تقرير عن المناظرات بصدد اللغات الشرقية » ، ١٩٣١ — ١٩٣٢ .

(٤٧) انظر بوجه خاص يوليوس قيصر :«حروب الغول» ، المجلد ٤ ، ص ٢١ ، ٣ .وبيران، المصدر المذكور آنفا ، ص ٦٢٩ . وكذلك « العهد القديم » : الارقام ٢٦ ، ٥٥ ، ٥٦ ،جوشوا ١٨ ، ٦ ، ميكا ٢ ، ٥ ، الخ .

(٤٨) بوشيتومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٦٧ ، وبوزو بورو تاكيكوشي: « المظاهر الاقتصادية لتاريخ الحضارة في اليابان » ، ص ٢٦ — ٢٧ ،وج.هـ. بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٣٠ ، وك.أ. فيتفوغل : « مشكلات تاريخ الاقتصاد الصيني » ، ص ٣٠٤ . وكذلك نشرة صينية حديثة : « لمحة عن تاريخ الصين ، » ص ١٩.

(٤٩) ديكمانس « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » ، المجلد الاول ، ص ١٢٨ . وجاك بيرين : « تاريخ المؤسسات والحقوق الخاصة في مصر القديمة » ، المجلد الاول ، ص ٢٩ .

(٥٠) جاك فوليرس : « بلد العلويين » ، ص ٣٥٧ .

(٥١) « التقرير الافريقي » ، ص ٨٣٣ — ٨٣٤ ، من الطبعتين الاولى والثانية فقط .

(٥٢) ريموند فيرث : « الاقتصاد البولينيزي البدائي » ، ص ٥٧—٥٨ .

(٥٣) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ١٤ — ١٥ .

وكوليشر : « التاريخ الاقتصادي للعصور الوسطى » ، المجلد ١ ، ص ١٢ — ٣٢

وفايان : « آزتيك المكسيك » ، ص ١١٣ . و«تاريخ كامبردج للهند» ، المجلد ١ ، ص ٢٠٠ . وكونوف:« تاريخ وثقافة الامبراطورية الانكا » ، ص ١٣٨ . وليفتشنكو : « بيزنطة » ص ٤٨ ، ولياشنكو : « تاريخ الاقتصاد القومي لروسيا » ، ص ٧٠ . والسير جيرار كلاوزن : « الزراعة المشاعية » ، ص ٢٣ — ٢٥ .

(٥٤) غوردون تشايلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ٩٠ .

(٥٥) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٤٨ .

(٥٦) شمن هوانغ ـ شانغ : « مبادىء كونغ فوتسو الاقتصادية » ، ص ١٢٢ .

(٥٧) مانوسكري راميريز : « تاريخ اصل الهنود » ، ص ١٢ .

(٥٨) فريتز هايشلهايم : « تاريخ العصر ما قبل الوسيط » ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٥٩) «موسوعة العلوم الاجتماعية» ، المجلد الاول ، مقال « الزراعة » ، ص ٥٧٢ .

(٦٠) حتي : « تاريخ العرب » ، ص ٤٩ ـ ٥٨ .

(٦١) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٠٥ .

(٦٢) يوشيتومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة»، ص ٢٠٨ . السيرجورج سانسوم : « تاريخ اليابان حتى ١٣٣٤ » ، ص ١٤ .

(٦٣) راتزل : « الجغرافية البشرية » ، المجلد الثاني ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ . الطبعة الالمانية الاولى ، ١٨٦١ .

(٦٤) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي للعصور الوسطى » ، المجلد ١ ، ص ٧١ .

(٦٥) فوليرس : « بلد العلويين » ، ص ٣٥٧ .

(٦٦) مالينوفسكي : « الحرية والحضارة » ، ص ٣٠١ .

(٦٧) هوبهاوس ويلر جنسبرغ :«الثقافة المادية للشعوب البدائية» ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، وث.داريل فورد :« السكنى والاقتصاد والمجتمع »، ص ٣٩١ .

(٦٨) سالزبوري : « من الحجر الى الفولاذ »، مطابع جامعة ملبورن ١٩٦٢ .

(٦٩) هـ. كونوف : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٤١١ .

(٧٠) ك. بولاني : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٣٠ـ٣١ .

(٧١) غوردون تشايلد : « سكتلندا قبل السكوتلنديين » ،ص ٤٨ .

(٧٢) س.ف. ناديل : « بيزنطة السوداء ، مملكة النوب في نيجيريا » ، ص ١٩٠ .

(٧٣) مالينوفسكي : « الحرية والحضارة » ، ص ٢٧٨ ، وك. داريل فورد : « السكنى والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٣٥٩ .

(٧٤) ك.ليفي شتراوس : « مدارات حزينة » ، ص ٣٤٣.

(٧٥) فريتز هايشلهايم: « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ١٧١ .

(٧٦) « آرثاساسترا دي كوتيليا » ، الترجمة الالمانية بقلم ج.ج. ماير ، ص ٦١ـ٦٢ .

(٧٧) ماسبيرو : « التاريخ القديم لشعوب الشرق التقليدي » ، المجلد الاول ، ص ٣٣١ .

(٧٨) بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٣٢٤ .

(٧٩) المرجع نفسه ، ص ٣٢٧ .

(٨٠) المرجع نفسه ، ص ٢٢٥ .

(٨١) مارفن هارس : « ليس للاقتصاد فائض » ، في « علم الاناسة الامريكي » ، المجلد ٦١ الرقم ٢ ، نيسان ١٩٥٩ ، ص ١٩٤ .

(٨٢) جورج دالتون : « النظرية الاقتصادية والمجتمع البدائي » ، في « علم الاناسة الامريكي » ـ المجلد ٦٣ ، الرقم ١ ، شباط ١٩٦١ ، ص ١ ـ ٢٥ .

(٨٣) المرجع ذاته ، ص ٢١ .

ـ الفصل الثاني ـ

(١) هينغستون كويجن : « نظرة عامة حول النقد البدائي » ، ص ٢١ ـ ٢٢ .

(٢) أودري .أ. ريتشاردز : « الارض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ، ص ٢٢٢ .

(٣) م. ميد : « التعاون والتنافس لدى الشعب البدائي » ، ص ١٣٤ .

(٤) م. ميد : « الجنس والمزاج » ، ص ١٧٠ — ١٧١ .

(٥) ثورنوالد : « الاقتصاد البدائي » ، ص ٢٠١ ، ومقال « التجارة » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ٥ ، ص ٧٤ ، وهيرسكوفيتش:« الحياة الاقتصادية للشعب البدائي »،ص١٦٠، وهبنستون كويجن «نظرة عامة حول النقد البدائي » ، ص ١١ .

(٦) م. موس : « دراسة عن الهبة » في « السوسيولوجيا والانتروبولوجيا » ، ص ٢١٤ .

(٧) بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٨٨ .

(٨) كلود ليفي شتراوس : « البنى الاساسية للقرابة » ، ص ١٦٨ .

(٩) المرجع نفسه ، ص ٥٩٣ .

(١٠) المرجع نفسه ، ص ١٧٨ — ١٨٠ ، ٤٨ — ٤٩ .

(١١) فورد وسكوت : « اقتصاديات نيجيريا البدائية » ، ص ٦٨ .

(١٢) م. موس « دراسة عن الهبة » ، في « السوسيولوجيا والانتروبولوجيا » ، ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .

(١٣) بورسيل : « الصينيون في آسيا الجنوبية » ، ص ٢٧ .

(١٤) بوكي « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٣٩ .

(١٥) شيشمر : « قانون واعراف التجارة البدائية » ، في هرسكوفيتش « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » .

(١٦) بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص٢٠ ، ٢٦٩ .

(١٧) كلود مياسو : « الانتروبولوجيا الاقتصادية لغورو ساحل العاج »، ص ٢٦٧ — ٢٦٩

(١٨) المرجع ذاته ، ص ٢٦٦ — ٢٦٧ .

(١٩) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٢١ ، وغوردون تشايلد:« ما حدث في التاريخ » ، ص ٦١ ، و « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد ١ ، ص ٤ ، وج. غراهام كلارك : « أوروبا ما قبل التاريخية » ، ص ٢٦٣ ، ٢٧١ ، وج.ك. فان ابرد : « مدخل الى أثنية جزر الهند الهولاندية » ، ص ٥٧ .

(٢٠) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٦ — ٢٧ .

(٢١) هرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٢٩ .

(٢٢) هرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٢٥ . ور. ثوروولد

(٢٣) هرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٢٥ . ور. ثور وولد ، مقال « التعويض » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ٧ ، ص ٢٠٨— ٢٠٩ .

(٢٤) سمر وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الرابع ، ص ٤٦ .

(٢٥) فورد وسكوت : « اقتصاديات نيجيريا البدائية » ، ص ٧٩ . وس.ف.نادبل :« بيزنطة السوداء » ص ٢٥٤ ، « وتاريخ التجارة » ، المجلد الرابع ، ص ١٤٨ ، وبولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى »، ص ١٧٨ — ١٨٢ .

(٢٦) بوسنان : « تجارة أوروبا الوسيطية » ، ص ١٦٨ — ١٦٩ .

(٢٧) غوردون تشايلد : « الانسان صنع نفسه » ، ص ١٢٠ — ١٢٢ . و « ما حدث في التاريخ » ، ص ٩٦ — ٩٧ .

(٢٨) تشارلز وزدوم : « الهنود الشورتي » ، ص ٢٤ — ٢٥ ، ١٩٩ ، وس.ف. نادبل : « بيزنطة السودان » ، ص ٣٢١ .

(٢٩) شين هوانغ — شانغ : « مبادىء كونغ فونسو الاقتصادية » ، ص ١٢٢ .

(٣٠) غوردون تشايلد : « عصر البرونز » ، ص ٨ .

(٣١) ديكمانس : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٢٦ ، وبولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٤١ .

(٣٢) بولانيي ، المرجع نفسه ، ص ٥١ — ٥٥ .

(٣٣) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ١٧٩ ، ورينيه غروسيه : « تاريخ الصين » ، ص ٩ .

(٣٤) بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٤٤ .

(٣٥) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٥٣ .

(٣٦) ديكمانس : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٣٦ ، وك.أ. فيتفوغل : « الاقتصاد والمجتمع الصينيان » ، ص ٥١٤ ، ويوشيتومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٢٠٣ ، وجاتهار وبيري : « الاقتصاديات الهندية » ، ص ١٠٤ ، وكوليشر : « التاريخ الاقتصادي للعام للعصور الوسيطة » ، المجلد ١ ، ص ٧٥ .

(٣٧) فيتفوغل : « الاقتصاد والمجتمع الصينيان » ، ص ٤٩٧ ، ولياشنكو « تاريخ الاقتصاد القومي لروسيا » ، ص ١٦٢ ، وتاكيزاوا « دخول الاقتصاد النقدي الى اليابان » ، ص ٢٤ ،وجاتهار وبيري : « الاقتصاديات الهندية » ، ص ١٠٣ ، وهرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٨٧ ، وأودري .أ. ريشاردز : « الارض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية »، ص ٢٢ ، ومارتن وكويمبي وكوليبه : « الهنود قبل كولومبوس » ، ص ٦٧ .

(٣٨) غوردون تشايلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ٨٥ .

(٣٩) بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٢٨٤ — ٢٨٥ ،و« لمحة عن تاريخ الصين » ، ص ٢٨ .

(٤٠) سمر وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الرابع ، ص ٥٢ .

(٤١) أيفريد مترو ، في : « موجز تاريخ هنود أميركا » ، ص ٤١٨ .

(٤٢) روث بونزل : « الانتروبولوجيا » في « بواس » ، ص ٣٤٦ .

(٤٣) بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٦٤ .

(٤٤) جون امبري : « مورا ، قرية يابانية » ص ١٠٠ — ١٠١ .

(٤٥) بيرنغتون : « مدخل الى الانتروبولوجيا الاجتماعية » ، ص ٢٧٥ .

(٤٦) « آرثاساسترا دي كوتيليا » ، الترجمة الالمانية بقلم ج.ج.ماير ،ص ١٤٧ .

(٤٧) جون كوليبه : « هنود اميركا » ، ص ٦١ — ٦٢ .

(٤٨) انظر امثلة اخرى في لوائح دير « سان جرمان دي بري » ودير « لوب » .

(٤٩) جوزيف بوريلي : « عناصر علم وصف الشعب المغربي » ، ص ١٣٧ — ١٣٨ ،وغران وديلاتوش : « زراعة العصر الوسيط » ، ص ٧٩ .

(٥٠) دولينجي : « تطور الطبقات الريفية في بافاريا » ، ص ٢٧٠ .

(٥١) مارك بلوخ : « الخصائص الاصيلة للتاريخ الريفي الفرنسي » ، ص ٧٧ .

(٥٢) الدكتور هرمان بيكل : « العلاقات الاقتصادية لدير سانت غالـــن » ، ص ١٢٣ — ٢٢٩ .

(٥٣) هـ .كونوف : « التاريخ الاقتصادي » ، المجلد ١ ، ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

(٥٤) تاكيكوشي : « المظاهر الاقتصادية لتاريخ حضارة اليابان » ، المجلد الاول ،ص١١٧ .

(٥٥) ل.جينيكو : « الاقتصاد الريفي الناموري في العصر الوسيط الادنى » ، ص ٢٣٦ — ٢٨٥ ، وغران وديلاتوش : « زراعة العصر الوسيط » ، ص ١٠٥ — ١٣٥ ، وجاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوذية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر »، ص ٩٨ .

(٥٦) اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٤٠ .

(٥٧) ر.س. شامبرلين : في « مساهمات في الانتروبولوجيا الاميركية » ، المجلد ٥ ، ص ٢٥ — ٢٦ .

(٥٨) دي غراف : « تاريخ اندونيسيا » ، ص ٤٠٦ .

(٥٩) م. ميد : « التنظيم الاجتماعي للمانويا » ، ص ٧٣ — ٧٥ ، ٦٥ .

(٦٠) دافيد ماندلبوم : « ملاحظات حول عمل الحقول في الهند » ، في هرسكوفيتش :« الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٣٦ — ١٣٧ .

(٦١) هرسكوفيتش : « داهومي ، مملكة افريقية غربية » ، المجلد الاول ، ص ٧٥ — ٧٦ .

(٦٢) هيوأرت وديلابورت : « ايران الغابرة » ، ص ٨٣ .
(٦٣) غوردون تشايلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ١٥٦ .
(٦٤) هرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ٢٤٨ — ٢٥١ .
(٦٥) ج. اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٤٢ .
(٦٦) سول تاكس : « رأسمالية القروش » ، ص١٨ ، ١٥ ، ٨٠ .
(٦٧) جورج اسبيناس « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١١٨ ، ١٤٠ — ١٤٢ .
(٦٨) س.ف. ناديل : « بيزنطة السوداء » ، ص ٢١٨ .

ـ الفصل الثالث ـ

(١) هينغستون كويجن : « نظرة عامة حول النقد البدائي » ، ص ٥ .
(٢) السير صموئيل بايكر : « البرت نيانزا » (١٨٦٦) ، المجلد ٢ ، ص ١٨٢ .
(٣) أ.دي غونيل: «النقد»، ص ٩ .
(٤) لاكور — غاييه : « الملك بيلالاما والسعر العادل » ، في : « مجلة العالمين »، ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ .
(٥) فريدريك هروزني : « القانون الحثي » ، ص ١٢٧ .
(٦) وانغ يو — شوان : « سك العملة المبكر في الصين » ، في مجلة « الجمعية الامريكية لعلم المسكوكات القديمة » ، ص ٢٥٩ .
(٧) السير جورج سانسوم : « تاريخ الهند حتى ١٣٣٤ » ، ص ٨٨ .
(٨) جاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوذيه في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ٨٨ — ٨٩ .
(٩) مارسيل موس : « دراسة عن الهبة » ، ص ٢٢١ .
(١٠) هينغستون — كويجن : « نظرة عامة حول النقد البدائي » ، ص ٢٥
(١١) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .
(١٢) غوردون تشايلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ١٩٢ — ١٩٣ .
(١٣) نانسي لي سوان : « الغذاء والنقد في الصين » ، ص ٢١٧ — ٢٢٢ .
(١٤) كنز : « التاريخ الثقافي للشرق القديم » ، المجلد ١ ، مصر ، ص ١٠٣ — ١٢٩ ، وريدون وفيليوزات « الهند التقليدية » ، ص ٣٧٨ ، و « تاريخ التجارة » ، المجلد ٣ ، ص ١٤٢ .
(١٥) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٢٧٨ — ٢٨٤ ، وك.أ. فيتفوغل : « الاقتصاد والمجتمع الصينيان » ، ص ٩٦ — ١٠٤ ، وتاكيزاوا : « دخول الاقتصاد النقدي الى اليابان » ، ص ٣٠ — ٣٣ .
(١٦) تاكيزاوا ، المرجع نفسه ، ص ٢٠ .
(١٧) بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » : ص ٢٦٦ .
(١٨) غوردون تشايلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ١٥٥ .
(١٩) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٢٠ .
(٢٠) بواسوناد : « العمل في أوروبا المسيحية في العصر الوسيط » ، ص ١٩٦ .
(٢١) شن هوانغ — شانغ : « مبادىء كونغ فوتسو الاقتصادية » ، ص ٤٥٧ .
(٢٢) ابن خلدون : « المقدمة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٢٥ .
(٢٣) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٨٩ .
(٢٤) سمر وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الاول ،ص ١٥٥ .
(٢٥) لايتون : « باب ناغاهو » ، ص ١٨ .
(٢٦) اندريادس : « تاريخ اقتصاد الدولة اليوناني » ، المجلد ١ ، ص ٢٧ .

(٢٧) هـ. بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ٢٤ .

(٢٨) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٦٢ .

(٢٩) فون هاغن : « صناع الورق لدى الازتيك والمايا » ، ص ١٢ ،وبرسكوت : « تاريخ فتح مكسيكو » ، ص ٨٥ .

(٣٠) لياشنكو : « تاريخ الاقتصاد القومي لروسيا » ، ص ٧٧ .

(٣١) هـ . لابوريه ، في : « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٧٦ .

(٣٢) ابن بطوطة : « الرحلات » ، المجلد الاول ، ص ٢٢٤ — ٢٢٧ .

(٣٣) رانجرز : « اندونيسيا » ، ص ٥٧ .

(٣٤) ج.بونمارشان ، في : « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٢١٢ .

(٣٦) غوردون تشايلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ٣١٢ .

(٣٧) بولي — فيسوفا : « قاموس علوم التاريخ القديم » ، الملحق ٦ ، ص ٩١٦ ،٩١٧ .

(٣٨) دي كاسترو : « جغرافيا الجوع السياسية » ، ص ١٣٩ .

(٣٩) ر.ب. رانشون : « تجارة الرقيق والعبودية في الكونغو على يد الاوروبيين »،ص ٥٠ .

(٤٠) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٩٢ ، ٢٨١ .

(٤١) بارو : « العبودية في الامبراطورية الرومانية » ، ص ٧٨ .

(٤٢) كنيث م. ستامب : « المؤسسة الخاصة — العبودية في جنوب ما قبل الحرب » ، ص ٤٠٦ — ٤٠٨ .

(٤٣) ر. فيرث : « تيكوبيا ، اقتصاد بولينيزي بدائي » ، ص ٢٧٤ .

(٤٤) فريتز هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم ، المجلد ١ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٤٥) هـ. سيي : « اصول الرأسمالية » ، ص ٧ .

(٤٦) أ. جهلن : « الانسان » ، ص ١٢٣ — ١٣٦ .

(٤٧) « تقييم للانتروبولوجيا اليوم » ، ص ٤٢ — ١٤٣ ، ...

(٤٨) يذكر ك. ليفي شتراوس مثالا نموذجيا في « الانتروبولوجيا البنيوية » ، ص ١٢٦ .

(٤٩) « تقييم للانتروبولوجيا اليوم » ، ص ٢٠ — ٧٢ ، ورالف لنتون « شجرة الثقافة » ، ص ٥٣ — ٥٧ .

(٥٠) غوردون تشايلد : « التطور الاجتماعي » ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ — ١٦٨ .

— الفصل الرابع —

(١) « مونغ دسي » (مونغ كو ترجمة ريتشارد فيلهيم) ، ص ٥١ — ٥٢ .

(٢)بواسوناد : « العمل في أوروبا المسيحية في العصر الوسيط » ، ص ٩٩ —١٠٠—١٠٧ .

(٣) ت.هـ.مورغان « هاواي ، قرن من التحول الاقتصادي » ، ص ٢٥ .

(٤) « الشعوب الاهلية » ، منشورات مكتب العمل الدولي ، ص ٣٦٨ .

(٥) ت.هـ.مورغان « هاواي ، قرن من التحول الاقتصادي » ، ص ٢٥ .

(٦) جو شبنومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ،ص ١٣٩ — ١٤٠ .

(٧) براتيانو : « دراسات بيزنطية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » ، ص ١٣٢ ، و أ. سيفريه : « دراسات في التاريخ البزنطي الاقتصادي » ، ص ٤٠٢ .

(٨) ف. هايشلهايم : « تاريخ العصر ما قبل الوسيط » ، ص ١٦٣ — ١٦٤ ، وج.ك. فان لور : « بعض النظرات حول التجارة الاسيوية الغابرة » .

(٩) غوردون تشايلد : « ما حدث التاريخ » ، ص ١٩٣ .

(١٠) شرايبر : « المفاهيم الاقتصادية الشعبية في السكولائية منذ توما الاكويني»، ص ٢٣ .

(١١) بوستان : « تاريخ خدمات العمل » في «مناظرات الجمعية الملكية التاريخية » ، السلسلة الرابعة ، المجلد ٢٠ ، ١٩٢٧ ، ص ١٩٢ — ١٩٣ .
(١٢) كوسيمنسكي : « الخدمات والريوع النقدية في القرن الثالث عشر » ، في « مجلة التاريخ الاقتصادي » ، المجلد الخامس ، ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، ص ٤٣ .
(١٣) غونتر دسمان : « تاريخ القوانين الزراعية في سيليزيا » ، ص ٥٨ .
(١٤) سيلفيو أ. زافالا : « اقتصاد الهنود » ، ص ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، هرناندو كورتيس: « خمس رسائل من كورتيس الى الامبراطور » ، ص ٢٤٠ .
(١٥) هـ . بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ٦٠ .
(١٦) ت.هـ.مورغان : « هاواي ، قرن من التحول الاقتصادي » ، ص ٢٦ .
(١٧) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ١٦ .
(١٨) حتي : « تاريخ العرب » ، ص ٦٢٦ .
(١٩) دييل : « الوجوه البيزنطية » ، المجلد الاول ، ص ١٤٧ — ١٤٨ .
(٢٠) تاكيزاوا : « دخول الاقتصاد النقدي الى اليابان » ، ص ٧١ — ٧٩ ، وبارتون : « الانتفاضات الفلاحية في اليابان في مرحلة توكوغاوا » ، ص ٨ — ٢٦ .
(٢١) «معجم علوم الدولة » ، مقال « تاريخ أصل الفائدة » (فون بلوف) ، المجلد ٨ ، ص ١٠١٧ .
(٢٢)جاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوذية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ١٧١ .
(٢٣) هاوزر : « بدايات الرأسمالية » ، ص ١٩ .
(٢٤) ماهاباراتا ، الكتاب الثاني عشر ، ص ٦٢ — ٦٩ .
(٢٥) روستوفتزيف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية »، ص ٢ .
(٢٦) لوبيز ، في : « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦٦ .
(٢٧) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٤١ .
(٢٨) لوكيغارد : « الضرائب الاسلامية في المرحلة الكلاسيكية » ، ص ٦٦ — ٦٨، ويوشينومي « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٧٤ — ٨٢ ، ١٣١ — ١٣٥ .
(٢٩) « معجم علوم الدولة » ، مقال « تاريخ أصل الفائدة » ، ص ١٠٢٦ — ١٠٢٧ ، وكوليشر « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٣٣٦ .
(٣٠) رادن : « الانتربولوجيا الاجتماعية » ، ص ١١٥ ، وجاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوذية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ١٣١ .
(٣١) ف.سومبارت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد الاول ، ص ١١٦ ، وغلوتز : «العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٦٣ — ٦٧ ، وسابوري « التجار » ص ٢٠ — ٢١ ، و «تاريخ التجارة»، المجلد الاول ، ص ١٤٠ — ١٤١ (لاكور — غاييه) ، الخ .
(٣٢) ن.س.ب. غراس : « الاعمال والرأسمالية »، ص ٦٠ .
(٣٣) شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ٢٢ .
(٣٤) تاكيكوشي : « المظاهر الاقتصادية لتاريخ حضارة اليابان » ، المجلد الاول، ص ٣٤٦ .
(٣٥) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٢٧٥ .
(٣٦) لوبيز ، في : « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد ٢ ، ص ٣٠٦ .
(٣٧) بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٢٥٨ — ٢٥٩ ، ٢٦٩ .
(٣٨) فون بيلوف : « مشكلات التاريخ الاقتصادي » ، ص ٣٠٧ — ٣٠٨ .
(٣٩) هنري بيرين « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ٣٨ .
(٤٠) شان جو — تيوا : « مؤلفاته عن التجارة العربية والصينية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر » ، ص ١٩١ — ٢٩٣ .
(٤١) « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٣٩٧ (جورج بونمارشان) .
(٤٢) اندريادس : « الحياة الاقتصادية للامبراطورية البيزنطية » ، في « بيزنطة » ، ص ٦١

(٤٣) لوبين في « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد ٢ ، ص ٢٨١ .

(٤٤) راتجرز : « اندونيسيا » ، ص ٤٦ .

(٤٥) « تاريخ التجارة » ، المجلد الرابع ، ص ١٤٣ ، ١٤٩ . وبولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ١١٥ .

(٤٦) « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٣٤ .

(٤٧) لوبيز ، في : « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، ص ٤٦ .

(٤٨) شيشرون : « في الواجبات » ، المجلد ١ ، ص ١٥٠ — ١٥١ .

(٤٩) ف. هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٧٠٩ .

(٥٠) نيومان : « اليهود في اسبانيا » ، المجلد ١ ، ص ١٦٤ .

(٥١) ن.س.ب. غراس : « الاعمال والرأسمالية » ، ص ٢٨ — ٣٩ .

(٥٢) مارغريت. هـ. كول : « توظيف الثروة في جنوى في القرن الثالث عشر » : « مجلة التاريخ الاقتصادي » ، المجلد الثامن ، ٢ ، ايار ١٩٢٨ ، ص ١٨٧ .

(٥٣) هاوزر ورينودو : « بدايات العصر الحديث » ، الجزء السابع ، «الشعوب والحضارات» ص ٥٢ — ٥٣) .

(٥٤) ر. وست : « مجتمع المناجم في اسبانيا الشمالية الجديدة » ، ص ٢٦ وما تبعها .

(٥٥) كارل كاوتسكي : « رواد الاشتراكية الحديثة » ، ص ٢٠١ .

(٥٦) هاملتون : « الكنز الاميركي واشراق الرأسمالية » ، في « ايكونوميكا » ، تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ص ٣٥٢ — ٣٥٥ .

(٥٧) هـ. سيي « اصول الرأسمالية » ، ص ٣٦ — ٣٧ .

(٥٨) سكوت : « تكوين وتمويل شركات الابداع الانكليزية والسكوتلندية والارلندية حتى ١٧٢٠ » ، ص ١٧ ، المجلد الاول .

(٥٩) بارتيليمي دي لاس كازاس : « المؤلفات » ، المجلد الاول ، ص ٩—١٠ ، ٣٤—٣٥ ، ٧٥—٧٦، الخ .

(٦٠) هاوزر ورينودو : « بدايات العصر الحديث » ، الجزء الثامن ، « الشعوب والحضارات » ، ص ٦٤٥ .

(٦١) كولنبراندر : « تاريخ الاستعمار » ، المجلد ٢ ، ص ١١٧ — ٢٢٩ .

(٦٢) كايبلان : « شركة جزر الهند الشرقية » ، ص ٢٢٤ .

(٦٣) نقلا عن الدكتور ف. فان رافستين الابن : « أبحاث عن التطور الاقتصادي والاجتماعي لامستردام في القرن السادس عشر » ، ص ٢١٨ .

(٦٤) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٦٥) ج. لوفيفر : « الثورة الفرنسية » ، الجزء الثالث عشر ، « الشعوب والحضارات ») ، ص ٣٤٩ .

(٦٦) هاوزر ورينودو : « بدايات العصر الحديث » ، الجزء الثامن ، «الشعوب والحضارات» ، ص ٣٤٩ .

(٦٧) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٦٨) هـ. سيي : « اصول الرأسمالية » ، ص ٩٢ .

(٦٩) نوغارو وأواليد : « تطور التجارة والاعتماد والنقل منذ ١٥٠ عاما » ، ص ٣٥ .

(٧٠) هنري بيرين : « التاريخ الاقتصادي للغرب الوسيطي » ، ص ٤٧٩ — ٤٨٣ .

(٧١) هاوزر : « بدايات الرأسمالية » ، ص ٣٤—٣٦ .

(٧٢) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١، ص ٢٠٥ ، وفيركور تبريين : « الصراعات الاجتماعية في لييج » ، ص ١٠٢ — ١٠٣ .

(٧٣) هنري سيي : « أصول الرأسمالية » ، ص ١٥—١٧ .

(٧٤) اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٥٧ .

(٧٥) ن.س.ب غراس : « الاعمال والرأسمالية » ، ص ٦٨—٦٩ .

(٧٦) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٢١٨ ، ودورين « التاريخ الاقتصادي الايطالي » ، المجلد ١ ، ص ٥٠٢ .

(٧٧) جورج اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص١٥٣ .

(٧٨) دورين : « التاريخ الاقتصادي الايطالي » ، المجلد ١ ، ص ٤٩٧ .

(٧٩) جورج اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٧٥ — ١٧٦ .

(٨٠) بيرين : « التاريخ الاقتصادي للغرب الوسيطي » ، ص ٦٣٧ ، ٦٤٦ — ٦٤٧ .

(٨١) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ١١٦ .

(٨٢) دينيان : « تاريخ ليون والليوني » ، ص ٨٧ .

(٨٣) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ١٣٥ .

(٨٤) ي.نيف : « التعدين والتنجيم في الحضارة الوسيطية » ، في « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، ص ٤٧٥ — ٤٨٠ .

(٨٥) فيوليت باربور : « الراسمالية في امستردام في القرن السابع عشر » ، ص ٣٥—٣٩ ، ٤١ ، ١٠٩ .

(٨٦) برونو لاسكر : « العبودية في جنوب غربي آسيا » ، ص ١٢٧ — ١٢٨ .

(٨٧) ريموند غيرث : « صيادو السمك الماليزيون » ص ٦٠ .

(٨٨) س.ف. ناديل : « بيزنطة السوداء » ، ص ٢٨٣ ، وك.ليفي — شتراوس :« مدارات حزينة » ، ص ١٤٨ ، وفان وين — لانا : « بعض مشكلات التاريخ الصيني »،في « علم التاريخ الصيني الحديث » ، من صفحة ٧ الى ٧١ .

(٨٩) بوستوموس : « مصادر تاريخ صناعة الجوخ في لايدن » .

(٩٠) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٢١٨ .

(٩١) ف.ماير : « بداية التجارة والزراعة في النمسا » ، ص ٦٤ ، وفاغينار : « أمستردام وتطورها » .

(٩٢) سومبارت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ص ٨١٤ — ٨١٧ .

(٩٣) هـ.سبي : « اصول الرأسمالية » ، ص ١٣٩ — ١٤٠ .

(٩٤) بوستوموس : « مصادر تاريخ صناعة الجوخ في لايدن » .

(٩٥) مارك بلوخ : « الخصائص الاصيلة للتاريخ الريفي الفرنسي » ، ص ٢٧ —٤٨.

(٩٦) غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ١٦١ .

(٩٧) غراس ، المرجع نفسه ، ص ١٧٠ ، ١٨٣ .

(٩٨) سانياك : « نهاية النظام القديم والثورة الاميركية » (الجزء الثاني عشر ، «الشعوب والحضارات » ، ص ٥٧) .

(٩٩) هـ. سبي « تاريخ فرنسا الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ١٨٩ — ٢٠٠ .

(١٠٠) بوستوموس : « مصادر تاريخ صناعة الجوخ في لايدن » ، المجلد ٥ ، القسم ٢٠١ .

(١٠١) مرسوم ٢ شباط ١٢٤٧ ، تايار : « مجموعة مراسيم » ، نقلا عن ج.اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ٣٧ ، الملاحظة١ .

(١٠٢) ريموند غيرث : « الصيادون الماليزيون » ، ص ١٣٦ .

(١٠٣) سيميان : «الاجرة» ، المجلد الاول ، ص ١٤٨ .

(١٠٤) فيتروف : « الهندسة المعمارية » ، المجلد ٢٠ ، ص ٦—٧ .

(١٠٥) هاوزر « بدايات الرأسمالية » ، ص ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ،وبيرين « تاريخ بلجيكا » ، المجلد الرابع ، ص٤٢١ .

(١٠٦) ف.سومبارت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ٢ ، ص ٤٨٥ — ٤٨٧ .

(١٠٧) ج.هـ. كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الاول ، ص٨٦ـ٩٩.

(١٠٨) ي.نيف : « التنجيم والتعدين في الحضارة الوسيطية » ، في « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد ٢ ، ص ٤٦٤ — ٤٦٦ .

(١٠٩) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ٤٥٢ .

(١١٠) كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الاول ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ ، وأ.ب. آشر : « مدخل الى تاريخ انكلترا الصناعي » ، ص ٢٠٥ .

(١١١) سول تاكس : « رأسمالية القروش » ، ص ١٣ ، ١٤ ، ١٦ .

(١١٢) سابوري « التجار » ، ص ٥٠ .

(١١٣) فيشل : « دراسات عربية » ، المجلد ١ ، ص ٧٧ .

(١١٤) حتي : « تاريخ العرب » ، ص ٣٤٤ .

(١١٥) ليان شينغ — يانغ : « النقد والاعتماد في الصين » ، ص ٤ .

(١١٦) ماكري : « تنظيم الاقتصاد المديني في بيزنطة في عهد السلالة المقدونية » ، ص ١٨ — ١٩ ، المجلد ٣ .

(١١٧) ر.س لوبيز : «صناعات الحرير في الامبراطورية البيزنطيه »، في « علوم نظرية » ، العدد ١ ، ص ١٨ .

(١١٨) أ.ميتز : « نهضة الاسلام » ، ص ٤١٧ — ٤٤٢ — ٤٤٣ .

(١١٩) نانسي لي سوان : « الغذاء والنقد في الصين » ، ص ٢٦٥ ، ٤٠٥ وما تبعها.

(١٢٠) « لمحة عن تاريخ الصين » ، ص ١٧٥ — ١٧٧ . وهلموت ولهالم : « المجتمع والدولة في الصين » ، ص ٧٣ ، ودو شين : « مناقشة حول مشكلة ولادة الرأسمالية في الصين» ، في « علم التاريخ الصيني الحديث » ، ص ١٣٠ — ١٣٧ .

(١٢١) روستوفتزيف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية » ، ص٩٥ ، وبراتيانو : « دراسات بيزنطية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » ، ص ١٣٩ .

(١٢٢) فون كريمر : « تاريخ الحملات التموينية في الاسلام » ، ص ٧٧ . الترجمة الانكليزية بقلم س.خودا بوخوهس ، في « مساهمات في تاريخ الحضارات الاسلامية » ، نشرها المؤلف نفسه ، جامعة كالكوتا ، ١٩٢٩ ، الطبعة الثانية .

(١٢٣) شن هوانغ — شانغ : « مبادىء كونغ فو تسو الاقتصادية » ، ص ٦٥٦ ، وليان شينغ — يانغ : « النقد والاعتماد في الصين » ،

(١٢٤) سوئيتون : « حياة القياصرة الاثني عشر » ، الكتاب الثامن ، ١٨ .

(١٢٥) جاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوذية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ١٤١ .

(١٢٦) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٥٠٧ — ٥٠٨ ، ٥٦٥ .

(١٢٧) ج.ج.ماير ، مدخل الى ترجمة « ارثاساسترا دي كوتيليا » ، ص ٧٧ — ٧٨ ، وروستو فتزيف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية » ، ص ١٧٢ .

(١٢٨) مزاهيري : « حياة المسلمين اليومية في العصر الوسيط » ، ص ١١٧ .

(١٢٩) هلموت فلهلم : « المجتمع والدولة في الصين » ، ص٤٠ـ٤١ ، ٧٣ .

(١٣٠) برنار لوويس : « الجمعيات الحرفية الاسلامية » ، في « مجلة التاريخ الاقتصادي» ، تشرين الثاني ١٩٣٧ ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ص ٢٠ .

(١٣١) فيشل : « اليهود في الحياة الاقتصادية والسياسية لاسلام العصر الوسيط » ص ١٣ ، ١٤ ، وأ.بونيه : « الدولة والاقتصاديات في الشرق الاوسط » ، ص ٤٨ .

(١٣٢) أ. بالازس : « المدن الصينية » في « المدينة » ، جمع رابطة جان بودان ، ص ٢٣٧ — ٢٣٨ .

(١٣٣) انظر بوجه خاص رسالته الى انجلز في ١٤ حزيران ١٨٥٣ (ص ٤٢٠ من المجلد

الاول من « المراسلات » التي نشرها بيبل وبرنشتاين) ، والمقال الاول عن الثورة الاسبانية ، ومقاطع شتى من « الرأسمال » ، الخ .

(١٣٤) « تاريخ التجارة » ، المجلد الثاني ، ص ٤٨٦ .

(١٣٥) باسيل دافيدسون : « اليقظة الافريقية » ، ص ٤٠—٤١ .

(١٣٦) ارجع الى السير جورج سانسوم : « تاريخ اليابان حتى ١٣٣٤ » ، ص ٤ ، ٢٣٥ .

(١٣٧) بارتون : « اقتصاديات الافيغاوو » ، لخصته روث بانزل ، « التنظيم الاقتصادي للشعوب البدائية » ، ص ٣٣٦ .

(١٣٨) بصدد رأي الكسندر هاملتون ، انظر « مقترحات لدستور حكم ، وخطب في الجمعية الاتحادية » (مؤلفات الكسندر هاملتون ، المجلد ١ ، ص ٣٤٧ — ٤٢٨) .

— الفصل الخامس —

(١) القبطان البرا جوادين : « بحث سياسي لاهوتي عن العبودية بوصفها غير مناقضة للحرية المسيحية » ، لايدن ، ١٧٤٢ . نقلا عن ر.ب.رانشون : « تجارة واستعباد سكان الكونغو من قبل الاوروبيين » ، ص ١٣٩ .

(٢) جان بيرنو « عقود العمل الليبيجية في القرن السابع عشر » ، ص ٤٢ .

(٣) تاوني « الدين وفجر الرأسمالية » ، ص ٢٢٠ .

(٤) ج.اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الثاني ، ص ١٢٥ .

(٥) فردينان تريمل : « فجر الرأسمالية في النمسا الداخلية » ، ص ٥٨—٥٩ .

(٦) ج.اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ٢١٨ — ٢١٩ .

(٧) غلوتن : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ١٠٤ ، ٢٢٣ — ٢٥١ .

٨) ج. اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الرابع ، ص ٢٦٣ .

(٩) ف. سومبارت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ص ٣٧ .

(١٠) و. هيو : « عمال المناجم » ، المجلد ١ ، ص ٢٦٢ — ٢٦٩ .

(١١) ف. سومبارت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ص ٨٠٢ — ٨٠٨ .

(١٢) ج. دورفمان : « الفكر الاقتصادي في الحضارة الاميركية » ، الجزء الاول ، ص ٥٤ ، ١١٧ .

(١٣) تاوني : « الدين وفجر الرأسمالية » ، ص ٢٠٩ .

(١٤) أنفريد بوبنه : « الدولة والاقتصاد في الشرق الاوسط » ، ص ١٥٥ — ١٥٨ .

(١٥) أودري.ا. ريشاردز : « الارض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ، ص ٣ .

(١٦) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ١٨٦ .

(١٧) المرجع نفسه ، ص ٤٦٤ .

(١٨) ا. لوفاسور : « تاريخ طبقات الصناعة العمالية في فرنسا » ، المجلد الاول ، ص ٣٧٠ .

(١٩) أ.ب. آشر : « مدخل الى تاريخ انكلترا الصناعي » ، ص ٣١٠ .

(٢٠) « التقرير السنوي الثالث عشر ، الولايات المتحدة الاميركية ، مفوض العمل » ، المجلد الاول ، ص ٢٤ .

(٢١) ج. فريدمان : « الى اين يسير العمل البشري ؟ » ، ص ٦٤—٦٥ .

(٢٢) دانييل بيل : « العمل ومساوئه » ، ص ٧ .

(٢٣) المرجع نفسه ، ص ٢—٣ .

(٢٤) ج. غوان : في « مجلة العمل الفرنسية » — كانون الثاني — شباط ١٩٥١ .

(٢٥) ج. فريدمان : « العمل المفتت » ، ص ٢٩ .

(٢٦) دانييل بيل : « العمل ومساوئه » ، ص ١٧ .

٩

(٢٧) ج. فريدمان : « العمل المفتت » ، ص ٨٠ .
(٢٨) ب. سارغنت — فلورانس: « منطق الصناعة البريطانية والاميركية» ، ص١٤٩—١٥٠
(٢٩) فانس باكارد : « ممسوسو مستوى الحياة » ، ص ٣٩ .
(٣٠) تينانت : « صناعة السجاير الاميركية » ، ص ١٥—١٧ .
(٣١) ايزرمان : « ولادة الرأسمالية الحديثة » ، ص ٨٥—٨٦ .
(٣٢) جاكمان : « تاريخ الازمة الاقتصادية في فلاندرا » ، ص ٤٨ .
(٣٣) غاير وروستوف وشوارتز : « النمو والتقلب في الاقتصاد البريطاني » ، ص ٢٣٩ .
(٣٤) ا.ب. تشيني : « مدخل الى تاريخ انكلترا الصناعي والاجتماعي » ، طبعة مراجعة ، ص ١٨٩ .
(٣٥) ج. غوان في : « مجلة العمل الفرنسية » ، كانون الثاني—شباط ١٩٥١ .
(٣٦) ج. فريدمان : « الى أين يسير العمل البشري ؟ » ، ص ١٥١ — ١٥٣ .
(٣٧) ج.م. تريفليان : « تاريخ انكلترا الثقافي والاجتماعي » ، ص ٤٥٩ .
(٣٨) ج. اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٦٥ .
(٣٩) جاك لاكور — غاييه : « الملك بيلالاما » ص ٤ .
(٤٠) ف. هايشلهايم : « التحولات الاقتصادية من عهد الاسكندر الى اوغست »، ص ٩٨ — ٩٩ .
(٤١) اتحاد عمال المعادن الدولي : « أكبر شركات الصلب والحديد في العالم الحر » ، دراسة مع مقدمة لمؤتمر الصلب الذي انعقد في فيينا بين ١٩ و ٢١ اذار ١٩٥٩ .
(٤٢) بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٢٦٩ .
(٤٣) جوان روبنسون : « تراكم الرأسمال » ، ص ٤٩ ، ٧٣ .
(٤٤) هاموند : « فجر الصناعة الحديثة » ، ص ٢١٠ .
(٤٥) أ. روجرز : « ستة قرون من الاسعار والاجور » .
(٤٦) أ.هـ. فيليبس براون وشيلا .ف. هوبكنز : « سبعة قرون من أسعار المستهلكات ، بالمقارنة مع نسب اجور عمال البناء » في «ايكونوميكا» ، السلاسل الجديدة ، المجلد ٢٣ ، ٩٢ (تشرين الثاني ١٩٥٦) ، ص ٣١١ — ٣١٤ .
(٤٧) « معجم بالفريف للاقتصاد السياسي »، المجلد ٣ ،ص ١٩٣ .
(٤٨) ج. كوجنسكي : « نظرية الوضع العمالي » ، ص ٢٦٥ .
(٤٩) هاموند : « فجر الصناعة الحديثة » ، ص ١٩٩ — ٢٠٠ .
(٥٠) هاموند : « عامل المدينة » ، ص ٦٥ .
(٥١) م. دوب : «الاجور» ، ص ٧١ .
(٥٢) الدكتور أ. بيران : «العلاوات على الاجور في المشاريع الصناعية » ، ص ٣٨ ، ٤٣ ، ٧٣ .
(٥٣) « موجز الاقتصاد السياسي » ، الترجمة الالمانية للطبعة الاولى ، ص ١٦٧ .
(٥٤) المرجع نفسه ، ص ١٥٢ .
(٥٥) المرجع نفسه ، ص ٣٣٠ .
(٥٦) المرجع نفسه ، ص ٣٣١ .
(٥٧) « ترود » ، ٨—٧—١٩٥٥ .
(٥٨) جون ستراتشي : « الرأسمالية المعاصرة » ، ص ١٠٤ — ١٠٦ .
(٥٩) رومان روسدولسكي : « ماركس المبهم والنريب » ، في : « العمل والاقتصاد » ، أعداد تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٥٧ ، وكانون الثاني ١٩٥٨ .
(٦٠) ج. شتايندل : « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » ، ص ٢٢٩ — ٢٣٦ .
(٦١) غالبريث : « مجتمع الوفرة » ، ص ٣٣٣ .
(٦٢) فانس باكار : « ممسوسو مستوى الحياة » ، ص ٤٤—٤٥ .

(٦٣) ارزومانيان « بعض مسائل النظرية الماركسية ــ اللينينية عن الافقار » في « الاقتصاد والسياسة » ، تشرين الاول ١٩٥٦ ، ولا سيما الصفحات ١٢،١١،٩،٨ ــ ١٣ .

(٦٤) جون ستراتشي « الرأسمالية المعاصرة » ، ص ١٣٣ .

(٦٥) المرجع نفسه ، ص ١٤٤ ، ١٤٦ .

(٦٦) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ ــ ١٥١ .

(٦٧) وزارة التجارة الاميركية : « احصائيات تاريخية عن الولايات المتحدة الاميركية ١٩٥٨،

(٦٨) النتاج الواقعي في الساعة : فريدريك .ك. ميل : « الانتاجية وتقدم الاقتصاد » ، عدد خاص ٣٨ للمكتب القومي للبحث الاقتصادي ، ص ٢ . والاجرة الساعية : سلسلة نشرهـا « مكتب احصائيات العمل » . تكاليف الحياة : سلاسل نشرها بول دوغلاس . الاجور الواقعية ، نشر « الاحصائيات التاريخية للولايات المتحدة ، والتجديد الاحصائي للولايات المتحدة » .

لقد حسبنا معدلات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ وفقا للمصادر الرسمية الشائعة .

(٦٩) كلوفر وكورنيل « تطور الصناعات الاميركية » ، ص ٦٥٩ .

(٧٠) مزاهيري « حياة المسلمين اليومية في العصر الوسيط » ، ص ٢١٣ .

(٧١) ر. لوبيز : « تجارة اوروبا الوسيطية » : « الجنوب » ، ص ٣٣٤ ، « تاريـخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد ٢ .

(٧٢) م. بوستان : « تجارة أوروبا الوسيطية » : « الشمال » ، ص ٢٤٩ ــ ٢٥٥ ،«تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » : مجلد ٢ .

(٧٣) تاوني : « الدين وفجر الرأسمالية » ، ص ٧٠ .

(٧٤) ج.هـ. كلافام : « تاريخ بريطانيا الحديثة الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ١٥٢ .

(٧٥) روث : « فيض الانتاج في التجارة العالمية للقهوة » ، ص ٢٣.

(٧٦) الدكتور كورت ايركي : « فيض الانتاج في صناعة الاسمنت » ، ص١٦ــ٤٠ .

(٧٧) كارل ماركس : « اسس نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٣٢٨ ــ ٣٣٩ .

(٧٨) ج.د.هـ. كول ، في : « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد الثامن ، ص ٢٠ .

(٧٩) « الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية » ، ٢ــ١٠ــ١٩٥٧ .

(٨٠) ارقام ١٨٨٠ ــ ١٩٣٨ ، سبارجون بيل : « الانتاجية والاجور والدخل القومي » ، أرقام ١٩٥٠ و ١٩٥٧ : « التجريد الاحصائي ، الولايات المتحدة الاميركية » ، ١٩٥٨ .

(٨١) « النشرة الاحصائية السنوية للدولة الالمانية » ١٩٣٤ . احصائيات الجموريـات الفيدرالية الالمانية ، المجلد ٣٦ ، الدفتر ٣ ، ص ٢٨ .

(٨٢) الدرر وميتشل : « علم اقتصاد الصناعة الاميركية » ، ص ٤٣١ــ٤٣٤ .

(٨٣) كلاين : «الثورة الكينزية » ، ص ٦٨ .

(٨٤) وزارة التجارة الاميركية : « احصائيات تاريخية عن الولايات المتحدة الاميركية ».

(٨٥) ج. شتايندل : « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » ، ص ١٦٧ .

(٨٦) يذكر سليتشتر الارقام الاولى في « ماذا عن الاعمال الاميركية ؟ » ، ص ٨٢ .والسلسلة الثانية :س. كوزنتس : « الفروق الدولية في تكوين الرأسمال » ، في : « تكوين الرأسمال والنمو الاقتصادي » ، ص ٦٢ .

(٨٧) « التجريد الاحصائي ، الولايات المتحدة الاميركية» ، ١٩٥٨ .

(٨٨) غالبريث : « مجتمع الوفرة » ، ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨ .

(٨٩) ملفيل .ج. هرسكوفيتش : « داهومي » المجلد الاول ، ص ٦٤ . انظر الوصـف المماثل للعمل المشاعي في النوب في نيجيريا ، في س.ف. ناديل : « بيزنطة السوداء »،ص ٢٤٨ــ٢٤٩ .

(٩٠) غانس باكارد : « ممسوسو مستوى الحياة » ، ص ٢٦٣ ــ ٢٦٤ .

(٩١) هورست كروكرت : « المستخدمون » ، العدد ٧ ، ١٩٥٨ .

(٩٢) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٦٣٠ ، ٦٤٢ .

(٩٣) روبير لاتوش « الغزوات الكبرى وأزمة الغرب في القرن الخامس » ، ص ٤٨ .

(٩٤) نقلا عن ا.ف. غوتييه « ماضي أفريقيا الشمالية » ، ص ٢٥٩ .

(٩٥) م.ف. لفتشنكو : « بيزنطة ، من اصولها الى سنة ١٤٥٣ » ، ص ٢٨—٢٩ .
(٩٦) راتجرز : « أندونيسيا » ، ص ٥٧ ، و « موجز تاريخ هنود اميركا » ، ص٥١٢ ، وك.ر.ل.جيمس : « اليعاقبة السود » ، الخ .
(٩٧) انظر في « لمحة عن تاريخ الصين » القائمة الطويلة لثورات الفلاحين ، ص ٤٤—٤٦ ، ٦٦—٦٧ ، ١٠١—١٠٣ ، ١٢٢—١٢٥ ، ١٤١—١٤٤ ، ١٥٨—١٦٠ ، ١٦٦—١٦٧ ، ١٨٢—١٨٣ ، الخ.
(٩٨) بارتون : « الانتفاضات الفلاحية في اليابان في مرحلة تركوغاوا » ، ص ١ .
(٩٩) مقال « الاضرابات » في « معجم الحضارة المصرية » .
(١٠٠) ماسينيون : « الطوائف المهنية الاسلامية » في « موسوعة العلوم الاجتماعيـــة » ، المجلد الثامن ، ص ٢١٦ .
(١٠١) جوزيف ماسيك : « الحركة الهوسية في بوهيميا » ، ص ٤٠—٤١ ، ٥٥—٥٩ .
(١٠٢) ج.ل.وب. هاموند : « عامل المدينة » ، ص ٦٥ ، ٨٥ .

ـ الفصل السادس ـ

(١) «تاريخ التجارة» ، المجلد الثالث ، ص ١٢٩ .
(٢) كيز : « التاريخ الثقافي للشرق القديم » ، المجلد ١ ، مصر ، ص ١٠٣ .
(٣) غلوتز : «العمل في اليابان الغابرة» ، ص ١٧ .
(٤) ف. هايشلهايم : «التاريخ الاقتصادي للعصر القديم» ، المجلد ١ ،ص ٢٢٧ .
(٥) س.ك. داس : « التاريخ الاقتصادى للهند القديمة » (كالكوتا ١٩٢٥)، ص ٤٢٢ .
(٦) «تاريخ التجارة» ، المجلد الاول ، ص ١٥١ .
(٧) براتيانو : « دراسات بيزنطية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » ،ص ١٢٧—١٣٨ .
(٨) حتي : « تاريخ العرب » ، ص ٣٤٣ .
(٩) ه.بيرين : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الوسيطي » ، ص ١٢٧ .
(١٠) يوشيتومي : « دراسات في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٢١٢ .
(١١) ن.ك. سينا وأ.س. بانيرجي : « تاريخ الهند » ، ص ١٩٣ .
(١٢) روستوفتزيف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية »، ص ١٥٨ .
(١٣) ريموند فيرث : « الصيادون الماليزيون » ، ص ١٨٨ .
(١٤) تشارلز ووزدوم : « الهنود الشورتي في غواتيمالا » ، ص ٢٥ .
(١٥) الكسندر ديبتز ، نقلا عن ج.ك. فان ديلن : « الخصائص الاقتصادية للمدن في العصـــر الوسيط » ، ص ٩٨ .
(١٦) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام . المجلد ٢ ، ص ١١٣ .
(١٧) جاكمانس : « تاريخ الازمة الاقتصادية الفلاندرية ١٨٤٥ — ١٨٥٠ » ، ص ١٩٨ — ٢٠٠ .
(١٨) ت.س. آشتون : « تاريخ انكلترا الاقتصادي — القرن الثامن عشر » ، ص ١٠٢ .
(١٩) سول تاكس : « رأسمالية التروش » ، ص ١٤—١٥ .
(٢٠) هـ. بيرين : « مراحل تاريخ الرأسمالية الاجتماعي » ، ص ١٨ .
(٢١) كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٢٢٠ .
(٢٢) « الاقتصاد البلجيكي في ١٩٥٣ » ، ص ١٥٦ .
(٢٣) «تاريخ التجارة» ، المجلد الاول ، ص ٢٥٤ .
(٢٤) ف.ستيفن : « سرعة التداول النقدي في المقاولات »، ص ٤٢ .
(٢٥) مكتب الاستقرار الاقتصادي التابع للحكومة اليابانية : « التقرير الاقتصادي عن اليابان ١٩٥١ — ١٩٥٢ » ،ص١٣٣ .
(٢٦) ت.س. آشتون «تاريخ انكلترا الاقتصادي — القرن الثامن عشر » ، ص ١١٢ .

(٢٧) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية : « احصائيات تاريخية » .
(٢٨) سلمى هاغيناور : « مفهوم القيمة عند توما الاكويني » ، ص ٢٨ — ٢٩ ، وكارل ماركس «الرأسمال» ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٥٠ .
(٢٩) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المفرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ١١٧ .
(٣٠) أ.ك. هوغمان ، في نشرة « I.N.E.C. » : « حول تنظيم صناعة الغذاء الواسع النطاق»
(٣١) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المفرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٧—٣١ .
(٣٢) جيوفري م. لبهار : « المخازن الاميركية المتعددة الاقسام ١٨٥٩ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٠٦ .
(٣٣) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٣٠٨ — ٣٠٩ ، وكلوفر وكورنيل : « تطور الصناعات الاميركية » ، ص ١٠٢٠ .
(٣٤) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٣١٢ — ٣١٤ .
(٣٥) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المفرق في بريطانيا — ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٧ .
(٣٦) غالبريث وهولتون واخرون : « فعالية التسويق في بورتوريكو » ، ص ١٧ .
(٣٧) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٣١٦ — ٣١٨ ، وجيمس ب. جيفريز : «تجارة المفرق في بريطانيا ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٢ ، ٦١ .
(٣٨) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المفرق في بريطانيا ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٦٥ .
(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .
(٤٠) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٥٨ .
(٤١) سان — جرميس : « التفاهمات ومركز الانتاج الصناعي والزراعي » ، ص ٨٠—٨١ .
(٤٢) « قاموس الاقتصاد الشعبي » ، ١٩٣٢ ، المجلد ٢ ، ص ٢٨٥ — ومجلة « مخازن كل شيء » ، أيلول ١٩٥٤ .
(٤٣) « الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية » ، ١٦—٤—١٩٥٨ .
(٤٤) المصدر نفسه ، ٣٠—٥—١٩٥٦ .
(٤٥) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٥٨ ، وسساسي ماي وغالو بلازا :«شركة الفواكه المتحدة في اميركا اللاتينية » ، ص ٦٣ .
(٤٦) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المفرق في بريطانيا ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٧٣ .
(٤٧) واينتروب ومكدوف ، في « الاقتصاد الرياضي » ، تشرين الاول ١٩٤٠ .
(٤٨) « تقرير الاعمال الجارية » ، كانون الاول ١٩٤٥ .
(٤٩) م.موروي في « مستندات » الرابطة الفرنسية لزيادة الانتاجية ، العدد ١٠٩ ، ١٥—٢—١٩٥٧ .
(٥٠) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٣١٠ .
(٥١) كورنيل وكلوفر : « تطور الصناعات الاميركية » ، ص ١٠٢٦ وم. موروي في «مستندات» ١٥—٢—١٩٥٧ .
(٥٢)م. موروي ، في « مستندات » ١٥—٢—١٩٥٧ . والاستاذ ميلروفينتش في ، « الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية » ، ١٤—١٢—١٩٥٧ .
(٥٣) الدرر ومينتشل : « اقتصاديات الصناعة الاميركية » ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .
(٥٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .
(٥٥) ليدي مرغريت هال في جريدة « المستمع » ٢٥—٣—١٩٥٥ .
(٥٦) « الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية » ١٤—١٢—١٩٥٧ .
(٥٧) هـ. بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ٣٨ .
(٥٨) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٥٥ .
(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .
(٦٠) كوندليف : « تجارة الامم » ، ص ٢٠٤ .

(٦١) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ٢٧١ .
(٦٢) نوغارو وأواليد : « تطور التجارة والاعتماد والنقل منذ ١٥٠ عاما » ، ص ٢٧٣، ٢٨٣ .
(٦٣) أ. هـ. تشامبرلين : « نظرية التنافس الاحتكاري » ، ص ١١٧ ، وج. شتايندل : «النضج والركود في الرأسمالية الاميركية» ، ص ٥٦ وما تبعها .
(٦٤) سبارجون بيل : « الانتاجية والوجود والدخل القومي » ، الجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٥٤ — ١٩٦٢ .
(٦٥) هارولد بارجر : « مكانة التوزيع في الاقتصاد الاميركي منذ ١٨٦٩ » ، ص ٦١ .
(٦٦) « قاموس الاقتصاد الشعبي » ، مقال « التجارة » . و « تقرير معهد العلوم الاقتصادية» ١٩٥٣ ، العدد ١ .
(٦٧) « جريدة التسويق » ، عدد نيسان ١٩٤٦ — « نشرة أنباء معهد الدراسه الاقتصاديــــه والاجتماعية للطبقات المتوسطه في بروكسل » ، آب ١٩٥٩ . وستاسي ماي وغالو بلازا : « شركة الفواكه المتحدة في اميركا اللاتينية » ، ص ٤٠ — ٦٧ .
(٦٨) كورنيل وكلوغر : « تطور الصناعات الاميركيه » ، ص ٢٦٥ .
(٦٩) المرجع نفسه ، ص ٨٠١ .
(٧٠) نقلا عن دانييل بيل في « حث العمل » (القائد الجديد ١٢—٦—١٩٥٤).
(٧١) تقرير البعثة البلجيكية الى الولايات المتحدة من ١٤ — ١٠ الى ٢٦ — ١١ — ١٩٥٣ : « تقنيات البيع » ، ص ١٥—١٦ .
(٧٢) فانس باكارد : « المقنعون المختفون » ، ٢٥٩ .
(٧٣) كولين كلارك : « شروط تقدم علم الاقتصاد » ، ص ٣٩٧ — ٤٠١ .
(٧٤) المرجع نفسه ، ص ٣٩٨ — ٣٩٩ .
(٧٥) ألفريد مارشال : « مبادىء الاقتصاد » ، ص ٢٧٦ .
(٧٦) ألفريد مارشال : « علم اقتصاد الصناعة » ، ص ١٥٥ .

— الفصل السابع —

(١) روث بونزل : « التنظيم الاقتصادي للشعوب البدائية » ، ص ٣٤٦ .
(٢) الدكتور ج. هـ. بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » — ص ٤٩ .
(٣) ريموند فيرث : « الصيادون الماليزيون » ، ص ١٦٢ .
(٤) هـ. كونوف : « التاريخ الاقتصادي العام » ، ص ٢٤١ .
(٥) كن وي — شو : « الديموقراطية والمالية في الصين » ، ص ٦٦ .
(٦) هـ. كونوف : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٢٤٠ ، ور. نورموالد ، مقال « الاقتصاد » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ١٤ ، ص ٤٠٨ .
(٧) هوارت وديلابورت : « ايران الغابره » ، ص ١٣٨ — ١٣٩ .
(٨) هـ. بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ١٧ .
(٩) ا. كوك : « الاجزاء الجديدة من قانون حمورابي حول القرض بفائدة » ، ص ٢١ — ٢٨ — وايلرس: « قوانين حمورابي » ، ص ٢٣ .
(١٠) مكتب العمل الدولي : « الشعوب الاهلية » ، ص ٤٠٧ .
(١١) باور ويامي : « علم اقتصاد البلدان المتخلفة » ، ص ٦٥ .
(١٢) بصدد بيزنطة : اوستروغورسكي : « تاريخ الدول البيزنطية » ، ص ٨٨ ، ٢١٧ ، وبصدد الهند : «تاريخ كامبردج للهند » ، المجلد الرابع ، ص ٤٥١ — ٤٥٤ ، وبصدد الصين : فيتفوغل: « المجتمع والاقتصاد الصينيان » ، ص ٣٤٩ — ٣٥٠ ، وبصدد اليابان : تاكيزاوا : « دخــــول الاقتصاد النقدي الى اليابان » ، ص ٢١ — ٢٢ ، الخ .

(١٣) دوغان ـ مونييه : « تاريخ المصرف » ، ص ٥ ، وكوك : « الاجزاء الجديدة من قانون حمورابي » ، ص ٢٦ ـ ٣٢ .

(١٤) هوارت وديلابورت : « ايران الغابرة » ، ص ١٤١ .

(١٥) كريستنسن : « ايران في عهد الساسانيين » ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(١٦) دوغان ـ مونييه : « المصرف عبر العصور » ، المجلد الاول ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

(١٧) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢ .

(١٨) روستوفتزيف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعالم الهليني » ، ص ١٢٧٨ ـ ١٢٨٠ .

(١٩) رانسيمان : « الحضارة البيزنطية » ، ص ٩٠ ، ٩٢ .

(٢٠) جاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوذية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٠ ، وغيرها .

(٢١) بانغ لبان ـ شينغ : « الاديرة البوذية والمؤسسات الاربع لجمع المال » في : « جريدة هارفارد للدراسات الاسيوية » ، المجلد ١٣ ، حزيران ١٩٥٠ ، العدد ١ ـ ٢ ، ص١٧٤ ـ ١٧٦ .

(٢٢) ايجيرو هونجو : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لليابان » ، ص ٧٢ ـ ٧٣ .

(٢٣) مزاهيري : « حياة المسلمين اليومية في العصر الوسيط » ، ص ٣٠٢ .

(٢٤) جينستا : « دور الاديرة كمؤسسات للاعتماد » ، ص ١٩ بالنسبة الى النورماندي ،وكارل لامبريشت : « الحياة الاقتصادية الالمانية في العصور الوسطى » ، المجلد ١ ، ص ١٤٤٦ بالنسبة الى المانيا ،وكولتون : « القرية الوسيطية » ، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦ بالنسبة الى ايطاليا ، وماكينسون : « التاريخ الاجتماعي والصناعي لسكوتلندا » ، ص ٧٤ بالنسبة الى سكوتلندا ، و.ه. فان هيرفيك . «حوليات» ، المجلد الرابع ، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠ بالنسبة الى البلدان الواطئة ، الخ .

(٢٥) دوغان ـ مونييه : « المصرف عبر العصور » ، المجلد الاول ، ص ٨٦ ـ ٨٩ .

(٢٦) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٣٤٢ .

(٢٧) جانتهار وبيري : « الاقتصاديات الهندية » ، المجلد الثاني ، ص ٣٢٩ .

(٢٨) كي فين ـ شين : « دراسة من اصل وتطور المصارف في الصين » ،ص ٤ ـ٥ .

(٢٩) ايكيل : « الشرق الاقصى منذ ١٥٠٠ » ، ص ١٠٥ .

(٣٠) فيشيل « اليهود في الحياة الاقتصادية والسياسية لاسلام العصر الوسيط » ، ص٣ ، ٧ ، ١٣ ـ ١٤ ، ٢٦ ـ ٢٨ .

(٣١) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٣٣٠ .

(٣٢) ر. دي روفر : « تطور السفتجة من القرن الرابع عشر الى القرن الثامن عشر » ،ص ٢٤

(٣٣) ج. ك. فان ديلن : « تاريخ المصارف العامة الرئيسية » ، ص ٨١ ـ ٨٤ .

(٣٤) رودكي : مقال « الودائع » في « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد الثاني ،ص٤١٦ .

(٣٥) سمايو : « مصارف الايداع ومصارف الاعتماد والشركات المالية » ، ص ١٢ .

(٣٦) بيغوود : « النظام الحقوقي والاقتصادي لتجارة المال في بلجيكا العصر الحديث » ، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٧ وغيرها ، ور. دي روفر « النقد والصيرفة والاعتماد في بروج الوسيطية » ، ص ١١٧ ـ ١٢٠ .

(٣٧) ج.شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٦١٤ .

(٣٨) مولينا : « العدالة والقانون » ، المجلد ٢ ، ١٥٩٧ ـ ٣٥٩ : ١٥ .

(٣٩) ر. دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٦ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(٤١) دوغان ـ مونييه : « المصرف عبر العصور » ، المجلد الاول ، ص ٩ ، وكي فين-شين : « دراسة في اصل وتطور المصارف في الصين » ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ ، و« تاريخ كامبردج للهند » ، المجلد الاول ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٤٢) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٣٦٣ .

(٤٣) بواسوناد : « العمل في أوروبا المسيحية في العصر الوسيط » ، ص ٦٥ — ٦٦ ،وفيشل « اليهود في الحياة الاقتصادية والسياسية لاسلام العصر الوسيط » ، ص ١٧ — ٢٤ ، ون.س.ب. غراس : مقال « السفتجة » في « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد الثاني ، ص ٤٥٠ .

(٤٤) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٧٣ .

(٤٥) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ١٤٢ . ولوبيز : « التجارة في أوروبا الوسيطية : الجنوب » في « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد الثاني ، ص ٢٦٧ .

(٤٦) سابوري : « أزمة الشركة » ، ص ٢٤٩ .

(٤٧) ر. دي روفر : « النقد والصيرفة والاعتماد في بروج الوسيطية » ، ص ٤٠ .

(٤٨) فيشل : « اليهود في اسلام العصر الوسيط » ، ص ٢٨ — ٢٩ .

(٤٩) نانسي لي سوان : « الغذاء والنقد في الصين القديمة » ، ص ٢٩٣ .

(٥٠) بيغو : « الاسس التاريخية للمالية الحديثة » ، ص ١٠٠ .

(٥١) هاوزر ورينودو : « بدايات العصر الحديث » (الجزء الثامن ، « الشعوب والحضارات») ، ص ٣٤٦ .

(٥٢) ج.ك. فان ويلن : « تاريخ المصارف العامة الرئيسية » .

(٥٣) ر. دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الاول ، ص ٢٥٠ ، المجلد الثاني ،ص ٨٣ .

(٥٤) كينغ : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، صفحة ٥ ، وبيغو : « صندوق الخصم وأصول مصرف فرنسا » ، ص ١٦ ، والسير جون كلافام : « مصرف انكلترا »، ص٦ ، ١٨ ، ١٢٣،٢٧ .

(٥٥) ر. دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الاول ، ص ١١٩ .

(٥٦) كلافام « تاريخ مصرف انكلترا » ، ص ١٥٣ .

(٥٧) بيغو : « صندوق الخصم واصول مصرف فرنسا » .

(٥٨) السير جون كلافام : « تاريخ مصرف انكلترا » ،ص ١١٨ .

(٥٩) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ٢٩٢ .

(٦٠) كينغ : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ٧ — ٨ .

(٦١) و.م. جوسلان : « صيارفة لندن الخاصون ، ١٧٢٠ — ١٧٨٥ » في « مجلة التاريخ الاقتصادي » ، المجلد الثامن ، العدد ٢ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧١ — ١٧٢ ، ١٨٢ .

(٦٢) كينغ : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ١٨ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٦٤) ج.فون هابرلر : « الازدهار والكساد » ، المجلد الثاني ، ص ٣٢٣ .

(٦٥) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ١٢٤ .

(٦٦) كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثاني ، ص ٣٥٢ — ٣٥٣ .

(٦٧) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٣٢٤ .

(٦٨) ج.شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ١٢٤ .

(٦٩) ويكسل : « مطالعات » ، المجلد الثاني ، ص ١٩٠ — ١٩٢ .

(٧٠) نيويورك تايمز ، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٥ .

(٧١) ج. شومبيتر : «دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٦٠٨ .

(٧٢) كينغ : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ٨٣ ، ٢٧٠ — ٢٧١ .

(٧٣) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٨٧ ، ولوبيز « تجارة أوروبا الوسيطية : الجنوب » في : « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد الثاني ، ص ٣٠٩ — ٣١٠ ، ور. دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الثاني ، ص ٣٥ .

(٧٤) س. شوايزر : « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٧٩ .

(٧٥) كينغ : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ١٦ .

(٧٦) ماكراي : « سوق لندن للرأسمال » ، ص ١٣٠ .

(٧٧) ر. دي روغر : « النقد والصيرفة والاعتماد في بروج الوسيطية » ، ص ٢٩٤ — ٢٩٧ .
(٧٨) كارل بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ١٤ .
(٧٩) كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثالث .
(٨٠) فرنان بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ٤٧ — ٤٩ .
(٨١) كومبتون وبوت : « الصناعة البريطانية » ، ص ١٧٠ ، ١٧٨ .
(٨٢) ر.س. سايرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ٤٤ .
(٨٣) س. شوابزر في : « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٩٥ .
(٨٤) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٢٤٣ .
(٨٥) كوندليف : « تجارة الامم » ، ص ٩٦ .
(٨٦) ر.دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الاول ، ص ١٦ .
(٨٧) ف. بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ١٨٨ ، وبول.هـ. ابمدن : « قدرات أوروبا النقدية » .
(٨٨) كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٥٥ .
(٨٩) ن. ماراي : « سوق لندن للرأسمال » ، ص ٨٨ ، ١٧٧ .
(٩٠) ر.س. سايرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ٦٥ .
(٩١) ب. فتزجيرالد : « التركيب الصناعي في انكلترا » ، ص ١٠١ .
(٩٢) كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثالث ، ص ٢٣٤ .
(٩٣) المرجع نفسه ، ص ٢٤٢ .
(٩٤) أ.أ.بيرل : « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ٣٠ .
(٩٥) الايكونوميست ، ١٤—٢—١٩٥٩ .
(٩٦) غارديز . ث. مينز : « بنية الاقتصاد الاميركي » ، ص ١٥٣ .
(٩٧) تينانت : « صناعة السجاير الاميركية » ، ص ١٠١ ، والمانشستر غارديان٥—٦—١٩٥٩ .
(٩٨) سارغنت فلورانس : « منطق الصناعة البريطانية والاميركية » ، ص ١٨٢ ، ١٨٩ ، ٢٠٣، ١٩٣ .
(٩٩) ج. وليام دومهوف : « من يحكم اميركا ؟ » ، ص ٤٥ .
(١٠٠) فردينان لوندبرغ : « الاثراء والاثرياء الفانقون » ، ص ٢٢٥ ، ٢١١ — ٢٢٤ ، ٢٢٦ — ٢٤٦ .
(١٠١) ريتشارد م. تيتموس : « توزيع الداخل والتغيير الاجتماعي » ، ص ١١٢ ، ١٩٨ .
(١٠٢) أ.مهتا : « الاشتراكية الديموقراطية » ، ص ١٠٥ .
(١٠٣) أوالبر : « مراجعات مكتوبة في التشريع الصناعي » ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .
(١٠٤) سلغمان : « اعتماد الدفع » ، المجلد الاول ، ص ١٣ وما يليها .
(١٠٥) ف. دوفوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ١٦ — ١٧ .
(١٠٦) شوابزر : « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٩٢ — ٩٣ .

— الفصل الثامن —

(١) ب. نوغارو « دروس في الاقتصاد السياسي » ، المجلد الاول ، ص ٢٢٢ .
(٢) ر.ب. كنت : « النقد والصيرفة » ، ص ٦ — ٧ .
(٣) ب. نوغارو : « النقد والانظمة النقدية » ، ص ٦ .
(٤) ر.ب. كنت : « النقد والصيرفة » ، ص ٩
(٥) ف. هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٤٢١ ، ٤٢٨ .
(٧) المرجع نفسه ، ص ٦٨٤ — ٦٨٦ .
(٨) المرجع نفسه ، ص ٢٠٤ .
(٩) باكر : « بعض نظرات حول النظام النقدي في المجتمع الوطني في جزر الهند الهولاندية » ، ص ١—٣ .
(١٠) ب. نوغارو : « النقد والانظمة النقدية » ، ص ٨٧ — ٨٨ .
(١١) وأرفينغ فيشر : « قوة النقد الشرائية » ، ١٩١١ ، ص ٢٤ .
(١٢) ب. نوغارو : « دروس في الاقتصاد السياسي » ، المجلد الاول ، ٣٩١ — ٣٩٢ .
(١٣) ب.نوغارو : « النقد والانظمة النقدية » ، ص ٢١٨ .
(١٤) لوكيفارد : « الضرائب الاسلامية في المرحلة التقليدية » ، ص ٩٤ .
(١٥) ف.هايشلهايم « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٥٥٤ — ٥٥٥ .
(١٦) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٢٧٨ .
(١٧) شن هوانغ — شانغ : « مبادىء كونغ فوتسو الاقتصادية ومدرسته » ، المجلد الثاني ، ص ٤٣٢ .
(١٨) « ممارسة التجارة » ص ١٥٢ — ١٥٥ .
(١٩) ر. دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الثاني ص ٥٢ .
(٢٠) بيغو : « صندوق الخصم واصول مصرف فرنسا » ، ص ١٩ .
(٢١) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ٣٤٦ .
(٢٢) لاكور —غاييه : « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٤٤٥ .
(٢٣) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، ص ٣٠٣ .
(٢٤) ر. دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الثاني ، ص ٨٣ .
(٢٥) بيغو : الاسس التاريخية للمالية الحديثة » ، ص ٢٢ .
(٢٦) د. هاوزر : « بدايات الرأسمالية » ، ص ٢١ — ٢٢ .
(٢٧) ر. دي روفر : « تطور السفتجة » ، المجلد الاول ، ص ١١٥ ، وكذلك « النقد والصيرفة والاعتماد في بروج الوسيطية » ، ص ٢٨٣ .
(٢٨) كي فين — شن : « دراسة عن أصل وتطور المصارف في الصين »، ص ١٤٤ — ١٤٥ .
(٢٩) شن هوانغ — شانغ : « مبادىء كونغ فوتسو الاقتصادية ومدرسته » ، المجلد الثاني ، ص ٤٣٢ .
(٣٠) ج.ك. فان دبلن : « تاريخ المصارف العامة الرئيسية » ، ص ٤٠ — ٤١ ، ٨١ — ٨٢ وما بعدها ، ٢٣٦ .
(٣١) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ٢ ، ص ٣٤٦ .
(٣٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤٨ .
(٣٣) دوفان مونييه : « المصارف عبر العصور » ، المجلد الاول ، ص ٣١٨ .
(٣٤) كلافام : « تاريخ مصرف انكلترا » ، ص ١٢٢ — ١٣١ .
(٣٥) ر.ب. كنت : « النقد والصيرفة » ، ص ١٠٤ — ١٠٦ ، وجان مارشال نقلاعن ل.كامو في : « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٢٣ .
(٣٦) ابسلر : «المال» ، ص ٢٠٤ .
(٣٧) آشر : « التاريخ المبكر لصيرفة الايداع في أوروبا المتوسطية » ، ص ٢١ — ٢٢ .
(٣٨) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العام » ، المجلد ١ ، ص ٣٣٢ .
(٣٩) تقرير ماكميلان نقلا عن ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١٠٦ . التشديد منا .
(٤٠) ر.ب. كنت : « النقد والصيرفة » ، ص ١٢٥ .
(٤١) ب. نوغارو : « النقد والانظمة النقدية » ، ص ٢٣ .

(٤٢) ن. ماكراي : « سوق لندن للرأسمال » ، ص ٢٣٩ .
(٤٣) ر.س.سايرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ٣٥ — ٣٦ .
(٤٤) ل. كامو : في « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٢٩ — ٣١ .
(٤٥) المرجع نفسه ، ص ٢١ — ٢٢ .
(٤٦) ن. ماكراي : « سوق لندن للرأسمال » ، ص ١٩٥ .
(٤٧) ج. لورانس لوغلين : « عرض جديد للنقد والاعتماد والاسعار » الجزء الثاني ، ص ٢٥ .
(٤٨) نوغارو وأواليد : « تطور التجارة والاعتماد والنقل منذ ١٥٠ عاما » ، ص ٥٩ — ٦٠ ، ١٤٢ — ١٥٠ .
(٤٩) « معجم بالفريف للاقتصاد السياسي » ، المجلد الثاني ، ص ٧٩٢ .
(٥٠) ف. بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ١١٢ .
(٥١) « المشكلات الاقتصادية » ، ٢١—٨—١٩٥١ .
(٥٢) موسبه : « النقد » ، ص ٣٠ — ٣٧ .
(٥٣) كوندليف : « تجارة الامم » ، ص ١٨٨ — ١٨٩ .
(٥٤) ج. ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١٢٠ — ١٢٢ .
(٥٥) الاستاذ ل. انسيلم رابينوفيتش في : « لو موند » ، ١٩ — ٢٠ أيار ١٩٥٧ .
(٥٦) برنو فريتس : « نظرية النقد والاعتماد عند كارل ماركس» ، خاصة ص ٥٨ — ٦٠ ، ١٦٢—١٧١ ، ١٧٧ ، الخ .
(٥٧) ب. نوغارو : « النقد والانظمة النقدية » ، ص ٦٨ — ٧٠ .
(٥٨) ف. بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .
(٥٩) ر.س. سايرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ١٧٩ .
(٦٠) المرجع نفسه ، ص ٨٣ .
(٦١)ج.د.هـ. كول : « النقد ، حاضره ومستقبله » ، ص ٤٠—٤١ .
(٦٢) ف. بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ٥٨ .
(٦٣) ف. بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ٥٨ .
(٦٤) سليتشتر : « ماذا عن الاعمال الاميركية ؟ » ، ص ٦ — ٧ .
(٦٥) ر.س. سايرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ١٢١ .
(٦٦) ب. نوغارو : « النقد والانظمة النقدية » ، ص ٤٨ — ٥٩ ، و « تقرير مصرف المدفوعات الدولي ١٩٥٢ » ،ص١٤٥ — ١٤٦ .
(٦٧) ت. بالوغ في : « اقتصاد الاستخدام التام » ، ص ١٤٢ .
(٦٨) المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .
(٦٩) ف.أ. بوركشاردت في : « علم اقتصاد الاستخدام التام » ، ص ٩—١٠ .
(٧٠) مولتون : « عوامل الرقابة في التطور الاقتصادي » ، ص ٣٠٦ .
(٧١) ج. ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١١٢ .
(٧٢) ر.س. سايرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ١٩٦ . وت.بالوغ في « علم اقتصاد الاستخدام التام » ،ص ١٢٩ .
(٧٣) آيسلر : «المال» ، ص ١٧٨ .
(٧٤) ج.م. كينز : « النظرية العامة » ، ص ٢١١ وما يليها ، وهاوتراي في « النقد » ، ص ١٨ . وف.أ. بوركاردت في : « علم اقتصاد الاستخدام التام » ، ص ٢١ .
(٧٥) ج.م. كينز : « كيفية الدفع للحرب » .
(٧٦) ر.ل. اوينسون : « تاريخ التضخم » ، ص ٢٧ — ٢٩ .
(٧٧) ب. نوغارو : « النقد والانظمة النقدية » ، ص ٢١٥ — ٢١٦ .
(٧٨) فون مايزس : « نظرية النقد والاعتماد » ، ص ٣٤٦ — ٣٤٧ .

(٧٩) ج. ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .
(٨٠) ج. شومبيتر : « النتاج الاجتماعي وتدهور النقد » .
(٨١) بيرو سرافا : « الجريدة الاقتصادية » ، اذار ١٩٣٢ .

— الفصل التاسع —

(١) ف. هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٦٩١ — ٦٩٢ ، ٧٠٤ .
(٢) روستوفتزيف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية » ، ص ١٤٨ — ١٤٩ .
(٣) برانتيانو : « دراسات بيزنطية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » ، ص ١٣٩ .
(٤) هيدي : « علم اقتصاد الانتاج الزراعي » ، ص ٤١٨ .
(٥) ديبل في : « كتاب شمولر السنوي » ، عدد خاص ١٩٣٢ ، ص ٢٨ .
(٦) آبيل : « الازمة الزراعية الظرف الزراعيفي أوروبا الوسيطية » ، ص ١٥ — ١٦ .
(٧) جينو لوزاتو : « تاريخ ايطاليا الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ٢١١ .
(٨) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكلزية » ، ص ٢٨ .
(٩) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .
(١٠) جينو لوزاتو : « تاريخ ايطاليا الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .
(١١) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكليزية » ، ص ٤٧ — ٥٦ .
(١٢) آبيل : « الازمة الزراعية والظرف الاقتصادي في أوروبا الوسيطية » ، ص ٥٤ .
(١٣) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكليزية » ، ص ١٢٣ ، وف.ج. فيشر : « تطور سوق الغذاء اللندنية » في : « مجلة التاريخ الاقتصادي » ، المجلد الخامس ، العدد ٢ ، ص ٥٠ ، وأ.ب. آشر : « تاريخ سوق الحبوب في فرنسا » ، ص ٦١ — ٦٢ ، ٥٦ .
(١٤) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكليزية » ، ص ٢١٨ .
(١٥) المرجع نفسه ، ص ١٢٢ ، ١٤٤ — ١٤٩ ، ٢٢٠ .
(١٦) المرجع نفسه ، ص ٧٦—٧٧ ، وأ.ب.آشر : « تاريخ سوق الحبوب في فرنسا »،ص٦٠ .
(١٧) آشر : « تاريخ سوق الحبوب في فرنسا » ص ٦ — ٧ ، وف.ج. فيشر : «تطور سوق الغذاء اللندنية » ، ص ٢١٨ .
(١٨) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الغذاء اللندنية » ، ص ٦٢ .
(١٩) آبيل : « الازمة الزراعية والظرف الزراعي في أوروبا الوسيطية » ، ص ٦١ .
(٢٠) ن.س.ب. غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ٢١٨ .
(٢١) ايلي وويرواين : « علم اقتصاد الارض » ، ص ١١٩ ، ومقال « الريع العقاري » في « معجم كونراد لعلوم الدولة » ، المجلد ٥ ، ص ١٦٧ .
(٢٢) ايلي وويرواين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ١٢٧ .
(٢٣) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ — ١٣٥ .
(٢٤) تقرير بعثة « المصرف الدولي للانشاء والتنمية » : « تطور العراق الاقتصادي »،ص٢٢٥ .
(٢٥) أ. ووترز : « مصادر الماركسية المذهبية » في « مجلة العلوم الاقتصادية » ، السنة ٣٣ ، العدد ١١٦ ، كانون الاول ١٩٥٨ ، ص ٢٣٢ ، وكارل ماركس «الرأسمال» ، الطبعة الاولى ،الجزء الثالث ، المجلد ٢ ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .
(٢٦) ن. س.ب. غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ٢٧٤ .
(٢٧) ف. بودوان: « علم الاقتصاد الزراعي » ، ص ٨٩ .
(٢٨) « مصرف التسويات الدولية » ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، ١٩٥٢ ، ص ٤١ .
(٢٩) « تقرير عن الوضع الاقتصادي في بلدان الاسرة الاوروبية » ،أيلول ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .

(٣٠) « المصرف الاميركي للايداع الزراعي : « تقنية الصرف » ، ص ٣٧ .
(٣١) رين : « علم اقتصاد الارض » ، ص ٤٢١ .
(٣٢) ج. جونسون : « الزراعة الارلندية في انتقال » ، ص ٥ .
(٣٣) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٣٢٩ .
(٣٤) ن.س.ب. غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ١٤٨ .
(٣٥) ايلي وويروابن : « علم اقتصاد الارض » ، ص ١٢١ .
(٣٦) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .
(٣٧) رين « علم اقتصاد الارض » ، ص ٢١٥ .
(٣٨) آبيل : « الازمة الزراعية والظرف الزراعي في أوروبا الوسيطية » ، ص ١٠٣ ، ١١٨ — ١٢٢ .
(٣٩) ايلي وويروابن : « علم اقتصاد الارض » ، ص ١٧٢ .
(٤٠) شانون : « حد المزارعين الاخير » ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .
(٤١) نوغارو وأواليد : « تطور التجارة والاعتماد والنقل منذ ١٥٠ عاما » ، ص ١٩٤ .
(٤٢) غاريغو — لاغرانج : « الانتاج الزراعي والاقتصاد الريفي » ، ص ٦٦ .
(٤٣) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، المقدمة .
(٤٤) كلافام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثالث ، ص ٨٣ — ٨٤ ، وكذلك « معجم كونراد لعلوم الدولة » ، المجلد ١ ، مقال « تاريخ الزراعة » ، ص ٢١٨ .
(٤٥) سيرج ماليه في « فرانس اوبسرفاتور » ، ١٠—١٢—١٩٥٩ .
(٤٦) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٣١٧ و «تقرير عن الوضع الاقتصادي في بلدان الاسرة الاوروبية » ، أيلول ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .
(٤٧) ف. بودوان : « الاقتصاد الزراعي » ص ٩١ .
(٤٨) ج. دي كاسترو : « جغرافية الجوع السياسية » .
(٤٩) رين : « علم اقتصاد الارض » ، ص ٢٦٨ .
(٥٠) ج.د.هـ. كول : « العالم في انتقال » ، ص ٨٩ .
(٥١) هيدي : « علم اقتصاد الانتاج الزراعي » ، ص ٧٠١ .
(٥٢) هنري بروس في : « المجلة الاقتصادية » ، أيلول ١٩٥٣ .
(٥٣) جيلبرت بورك في : « فورتشن » ، حزيران ١٩٥٥ .
(٥٤) منظمة الاغذية والزراعة : « الحولية الاحصائية » ، ١٩٥٢ .
(٥٥) نشرة اللجنة القومية البلجيكية لمنظمة الاغذية والزراعة ، المجلد الثامن ، العدد ٣ ، ١٩٥٤ .
(٥٦) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، ص ٧٣٩ .
(٥٧) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٣٢٤ — ٣٢٥ .
(٥٨) دورفمان : « الفكر الاقتصادي في الحضارة الاميركية » ، ص ١١٨ ، ٣٣٨ .
(٥٩) ايلي وويروابن : « علم اقتصاد الارض » ، ص ٧٦ .
(٦٠) بالم دوت : « الهند البريطانية اليوم » ، ص ٢٤٣ — ٢٤٨ ، الطبعة الالمانية ١٩٥١ .
(٦١) ايلي وويروابن : « علم اقتصاد الارض » ، ص ٩٧ .
(٦٢) شانون : « حد المزارعين الاخير » ، ص ٦٤ .
(٦٣) « الدفاتر الجزائرية » ، العدد ٣ ، ص ١٧ — ١٨ .
(٦٤) « المسألة التونسية » ، العدد ٢ ، ص ٢٥ .
(٦٥) « مراكش » ، ص ٧٣ — ٧٤ .
(٦٦) « تقرير اللجنة الخاصة بالعمل الاجباري » ، منظمة الامم المتحدة ، ص ٦٢١ .
(٦٧) جورج بادمور : « الامبراطورية البريطانية الثالثة » ، ص ٣٨ — ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٩ — ٦٠ .

(٦٨) المرجع نفسه ، ص ١٧ — ١٨ ، ٢٨ .
(٦٩) « تقرير عن الفلاحين الكانديين » ، ص ٧١ — ٧٣ .
(٧٠) كوندليف : « تجارة الامم » ، ص ٣١٦ .
(٧١) بصدد مصر ، انظر هانز برايتر في « جريدة بازل القومية » ٨—٥—١٩٥٣ .
(٧٢) فوليرس : « بلد العلويين » ، ص ٢٢٥ .
(٧٣) هـ.ك.لي : « استثمار الارض والاقتصاد الريفي » ، ص ١٦٢ .
(٧٤) تقرير : « المصرف الدولي لاعادة التعمير والتنمية » : « تطور العراق الاقتصادي »، ص ١٤٣ .
(٧٥) ألفريد بونيه « الدولة والاقتصاد في الشرق الاوسط » ، ص ١٢٢ .
(٧٦) «الاصلاح الزراعي» ، نشرة الامم المتحدة ، ١٩٥١ ، ص ١٨ .
(٧٧) « التقرير الاقتصادي » ، ١٩٥٣ ، العدد الاول ، ص ٢٤ .
(٧٨) فليدوروس وفان كلبك : « التكنولوجيا والمعيشة » ، ص ٩٢ .
(٧٩) معهد غاند للاقتصاد الزراعي : « نشرة اقتصاد الارض » ، المجلد ١ ، ص ٤٣ ، هامبورغ.
(٨٠) أيلي وويروابن : « علم اقتصاد الارض » ، ص ٢٠٧ .
(٨١) «النداء الاشتراكي » ، نيسان — ايار ١٩٥٧ .
(٨٢) ج.د.هـ. كول : « العالم في انتقال » ، ص ٢٦ — ٢٧ .
(٨٣) « بلجيكا الحرة » ، ١٢—١٢—١٩٥٩ .
(٨٤) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ١٩٥٨ ، واحصائيات تاريخية .
(٨٥) جاك سيفيران : « الديموقراطية المكسيكية » في مجلة « الفكر » ، أيار ١٩٥٢ ، ص ٧٩١ .
(٨٦) « تقدم الاصلاح الزراعي » ، نشرته في عام ١٩٥٤ الامم المتحدة ، ص ١٨١ .
(٨٧) « نيويورك تايمز » ١٠—٩—١٩٥٩ و « النداء الاشتراكي » ، نيسان — أيار ١٩٥٧ .
(٨٨) ج كاسترو : « جغرافية الجوع السياسية » ، ص ٤٧ ، ٩٠—٩٢ .
(٨٩) نوغارو وأواليد : « تطور التجارة والاعتماد والنقل منذ ١٥٠ عاما » ، ص ١٦٥ .
(٩٠) ألفريد بونيه : « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٤٦ .
(٩١) فرتز باده : « السباق نحو عام ٢٠٠٠ » ، ص ٣٠ — ٣١ ، ٥٧ من الطبعةبالحجم الصغير لدى دار نشر نون ستوب ، برلين .
(٩٢) فيرفيلد اوسبورن : « كوكبنا المنهوب » ، ص ٧٤ — ٧٥ — « نيويورك تايمز » ، ٢٠ — ٢—١٩٥٩ .
(٩٣) « نيويورك تايمز » . ٢٧—١٢—١٩٥٩ .
(٩٤) « لو موند » ، ٢٤—٧—١٩٥٣ .
(٩٥) ج. شومبيتر : « تاريخ التحليل الاقتصادي » ، ص ١٠١٠ .
(٩٦) بول .م. سويزي : « نظرية التطور الرأسمالي » ، ص ١١٥ — ١٢٥ .
(٩٧) ل. فون بورتكيفيتش : « نظرية روبرتوس عن الريع العقاري ومذهب ماركس في الريع العقاري المطلق » في : « أرشيف تاريخ الاشتراكية والحركة العمالية » تاليف كارل غرونبرغ ، المجلد ١ ، ١٩١١ ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .
(٩٨) المرجع نفسه ، ص ٤٢٢ — ٤٢٤ .

— الفصل العاشر —

(١) كارل شاوب : « مبادىء تحليل الدخل القومي » ، ص ٢٧ .
(٢) جان مارشال وجاك لوكايون : « توزيع الدخل القومي » ، المجلد الثالث ، ص ١٤١ —١٥٢

(٣) كارل شاوب: « مبادىء تحليل الدخل القومي» ، ص ٨٥ .
(٤) باور ويامي : « علم اقتصاد البلدان المتخلفة » ، ص ٢٠ .
(٥) سيمون كوزنتس : « النتاج الحكومي والدخل القومي » في « سلاسل الدخل والثروة » ، المجلد ١ ، ص ١٩٣ — ١٩٤ .
(٦) وليم هـ. عوايت الابن : « انسان التنظيم » ، ص ١٩ .
(٧) ف.ج.ماركوفيتش : « مشكلة الخدمات والدخل القومي » ، نشرة «S.E.D.E.J.S.» العدد ٦٩٩ ، ١ حزيران ١٩٥٨ ، ص ٤٤ وما يليها .
(٨) كارل شاوب : « مبادىء تحليل الدخل القومي » ، ص ٢٤ .
(٩) المرجع نفسه ، ص ٨٥ .
(١٠) سيمون كوزنتس : « التحول الاقتصادي » ، ص ١٦١ — ١٦٢ .
(١١) المصدر نفسه ، ص ١٩٦ .
(١٢) « احصائيات الدخل القومي ومصادره وطرائقه » ، منشورات « المكتب الاحصائي المركزي البريطاني» ، ص ٣ ، ١٠ ، ٣١ ، ٣٢ .
(١٣) الفين هانسن : « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٩٦ .
(١٤) « اللجنة الاقتصادية لتثبيت الاسعار في اليابان » : « التقرير الاقتصادي عن اليابان » ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، ص ٢٧٢ .
(١٥) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٥٦٦ .
(١٦) ف. فويتنسكي : « النتائج الاجتماعية للازمة » (منشورات مكتب العمل الدولي) ، ص ١٢٩ — ١٤٠ .
(١٧) راغلز : « مدخل الى الدخل القومي والى تحليل الدخل » ، ص ٦٨ .
(١٨) « احصائيات الدخل القومي ومصادره وطرائقه » ، ص ٧٢ .
(١٩) الفين هانسن : « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٩٤ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .
(٢١) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .
(٢٢) رودلف ابكرت : « نظريات التوسع الاقتصادي الحديثة » ، ص ٤٢ .
(٢٣) رودلف ابكرت . « نظريات التوسع الاقتصادي الحديثة » ، ص ٤٢
(٢٤) م. أبراموفيتش : « جرد الموجودات ودورات الاعمال » ، ص ٣٢٩ .
(٢٥) ج.اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٦٥ .
(٢٦) نقلا عن بيتيريم أ. سوروكين : « المجتمع والثقافة والشخصية » ، ص ٢٧٤ .
(٢٧) كار — ساندرز ود. كارادوغ جونز وك.أ. موزر : « تقرير عن الشروط الاجتماعية في انكلترا وويلز » ، ص ١٧٦ .
(٢٨) كارل شاوب : « مبادىء تحليل الدخل القومي » ، ص ٣٢٦ ، وكوزنتس : « حصص الفئات العالية الدخل من الدخل والادخار » ، ص ٢١٦ . وكارل شاوب : « مبادىء تحليل الدخل القومي » ، ص ٣٢٦ — ٣٣٠ ، ومكتب الاحتياط الاتحادي وتقرير مركز ابحاث ميشغان : « ١٩٥٠ : تقرير عن مالية المستهلكين » .
(٢٩) م. هرسكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية » ، ص ٩٣ .
(٣٠) جوان روبنسون : « تراكم الرأسمال » ، ص ٨٢—٨٣ .
(٣١) ل. فون بورتكيفيتش : « اساس تقييم انشاءات ماركس النظرية في مؤلفه عن الرأسمال» في « نشرة الاقتصاد القومي » ، تموز ١٩٠٧ ، وبول سويزي « نظرية التطور الرأسمالي » ، ص ١١٤ — ١٢٨ .
(٣٢) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ١٠١ — ١٠٢ .
(٣٣) وولفرام ايبرهارد : « تاريخ الصين » ، ص ٢٦٤ .

(٣٤) كارل شاوب : « مبادىء تحليل الدخل القومي » ، ص ١٧٩ ، ١٩٤ ، ٢١٦ .
(٣٥) « الايكونوميست » ، ٦ـ٥ـ١٩٤٤ .
(٣٦) كارل شاوب : « مبادىء تحليل الدخل القومي » ، ص ٢١٤ .
(٣٧) ف. باريه : « تطور الرأسمالية اليابانية » ، المجلد الثالث ، ص ٢٤٥ .
(٣٨) ج. جاكمانس : « المجتمع البلجيكي في ظل الاحتلال الالماني ١٩٤٠ — ١٩٤٤ » ، الجزء الاول ، ص١٢٢ ، ١٢٢ — ١٣٣ ، ١٣٨ .
(٣٩) البروفسور برونو غلايتز في : « تقرير معهد العلوم الاقتصادية » ، آذار ١٩٥٥ ، ص ٥٥ .
(٤٠) لاينبرغ وآسيننغ وزوتن : « اعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، نشره آلـن ت. بيكوك ، ص ٦٩ .
(٤١) المرجع نفسه ، ص ١١٤ ، ١٥٦ — ١٥٧ ، ١٤٤ — ١٤٥ ، ٨١ .
(٤٢) روتييه وج. ف. البير في : « اعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، ص ١١٤ و « تقرير الى مؤتمر الحزب الاشتراكي البلجيكي » في ١٢ — ١٣ كانون الاول ١٩٥٩ ، ص ٥١ .
(٤٣) روتييه وج. ف. البير في « اعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، ص ١٣٥ — ١٣٦ .
(٤٤) ف. ويفر : « الضرائب واعادة التوزيع في المملكة المتحدة » في « مجلة الاقتصاديات والاحصائيات » ، آب ١٩٥٠ ، ص ٢٠١ — ٢١٣ .
(٤٥) لاينبرغ وآسيننغ وزوتن في « اعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، ص ٦٣ .
(٤٦) سيمون كوزنتس : « حصص الفئات العالية الدخل من الدخل والادخار » ، وبخاصة في ص ٣٦ — ٣٩.
(٤٧) « دراسات في الدخل والثروة » ، ص ٢٠٢ (نيويورك ١٩٥١) .
(٤٨) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ، ص ١٥٨ .
(٤٩) « تقرير معهد العلوم الاقتصادية » ، تشرين الاول — تشرين الثاني ١٩٥٠ .
(٥٠) فانس باكارد « مومسو مستوى الحياة » ص ٢٦ .
(٥١) سيمون كوزنتس « حصص الفئات العالية الدخل من الدخل والادخار » ، ص ٢١٦ ، و « دور التجريد الاحصائي للولايات المتحدة ١٩٥٨ ».

فهرست

M
o
u
y
n

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت